# إيران

## التي لم نعرفها بعد!

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

# إيران
## التي لم نعرفها بعد!

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
2022

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

**إيران التي لم نعرفها بعد!**

المدير العام: د. خالد عكاشة

تحرير وإشراف: د. دلال محمود

المستشار الأكاديمي: د. محمد مجاهد الزيات

إخراج فني: عبد المنعم أبوطالب

رقم الإيداع: 2022/26825

الترقيم الدولي: 978-977-86231-7-8

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

# المحتويات


**المقدمة** 4
**د. دلال محمود**

**الباب الأول: ظلال الداخل الإيراني**

**الفصل الأول** **الموقع الجغرافي الإيراني: فرص وتحديات جغرافية** 10
**د. متولي عبد الصمد**

**الفصل الثاني** **الأساس الأيديولوجي للنظام الإيراني** 36
**د. محمد محسن أبو النور**

**الفصل الثالث** **النظام السياسي الإيراني: البنية والخصوصية** 56
**د. محمد عباس ناجي**

**الفصل الرابع** **الحرس الثوري الإيراني: البنية والدور والإمكانيات والإشكاليات** 76
**ميرفت زكريا**

**الفصل الخامس** **المؤسسة العسكرية الإيرانية: دور مستقل أم ازدواجية مؤسسية؟** 96
**محمد منصور**

**الفصل السادس** **الاقتصاد الإيراني بين التقييد والانطلاق** 118
**بسنت جمال**

**الباب الثاني: المسكوت عنه في السياسة الخارجية الإيرانية**

**الفصل السابع** **الدائرة الآسيوية في السياسة الخارجية الإيرانية** 150
**فردوس عبد الباقي**

**الفصل الثامن** **دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية** 174
**ماري ماهر**

**الفصل التاسع** **الأبواب الخلفية للسياسة الخارجية الإيرانية: العلاقات مع التنظيمات الإرهابية** 204
**د. هاني نسيرة**

**الفصل العاشر** **وكلاء إيران بين البراجماتية والأيديولوجية** 222
**محمد عبد الرازق**

# المقدمة:

تكثر الكتابات العربية وغير العربية عن إيران لاشتباكها مع العديد من القضايا الإقليمية والدولية أيضًا، الأمر الذي يجعل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية واحدة من أبرز القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة العربية والشرق الأوسط. وتقدم إيران نموذجًا للدول الثيوقراطية القائمة على أساس ديني منذ الثورة التي شهدتها عام 1979، والتي ارتكزت على مرجعية دينية آمن بها أتباعها وفرضوا منظورهم على كافة مفاصل الدولة الإيرانية، لتشكل هذا النموذج المتفرد الذي يوظف الدين ببراجماتية شديدة. ورغم تناقض المنطق الذي تحمله هذه العبارة، فإنه يعكس السياسة الإيرانية التي توظف منظورها للدين وتقدم نفسها كراعٍ ليس فقط للمذهب الشيعي وأتباعه، بل أيضاً للمستضعفين من الشيعة وغير الشيعة.

* د. دلال محمود

مدير برنامج الأمن وقضايا الدفاع بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

إن ثيوقراطية إيران تبرز كأساس في ترسيخ قوة النظام بالأساس ومد نفوذ إيران، ففي البداية كانت تهدف لنشر النموذج الثوري في دول جوارها، ثم تطور لنشر نفوذها في هذه الدول، وهو ما يجعلها دولة صاحبة مشروع إقليمي توسعي يُعرف باسم "الهلال الشيعي". وتوظف إيران المذهب الديني في سياساتها الداخلية لضبط حركة المجتمع وتحجيم المعارضين، وكذا توظفه في علاقاتها مع وكلائها من الجماعات المسلحة المنتشرين في الدول العربية، والذين يقومون بدورهم في تنفيذ مصالح إيران وترسيخ نفوذها في هذه الدول، وفي أقل تقدير يكونون ضامنين لحضور إيراني مؤثر في هذه الدول، ويعرقلون أية جهود تهدف لتقويض النفوذ الإيراني في الدول العربية. وتتعدد الأمثلة الدالة على قوة وتأثير هؤلاء الوكلاء، فمن يمكنه إنكار قوة تأثير "حزب الله" في سياسات لبنان الداخلية والخارجية؟! وكذلك يظهر تأثير "جماعة الحوثي" في اليمن وتطور الأزمة بها؛ مما فرض الاعتراف الأممي بها واعتبارها طرفًا أساسيًا في أية تسوية محتملة لهذه الأزمة. أما العراق فيظهر به النفوذ الأكبر لإيران في المنطقة، وتدخلها في الشأن العراقي بدون حدود واضحة.

وعلى مستوى آخر، يظهر البرنامج النووي الإيراني كقضية أساسية وتهديد محتمل لأمن الإقليم كله، وأمن الخليج على وجه الخصوص؛ إذ إن أخطر ما في هذا البرنامج هو الهدف الإيراني منه، والذي يتسم بقدر كبير من الغموض. تعلن إيران أنها تريد استخدام القوة النووية للأغراض السلمية، لكن تطور البرنامج يؤكد اتجاه إيران لإنتاج السلاح النووي، مع امتلاكها القدرة الصاروخية لاستخدامه. وهذا يثير التساؤل حول ما إذا كانت إيران تستهدف تحقيق الردع أم الهيمنة الإقليمية. وواقع الأمر أن كليهما تهديد كبير لأمن المنطقة العربية، أخذًا في الاعتبار المشروع التوسعي في الإقليم. وعلى الرغم من معارضة القوى الكبرى وبعض القوى الإقليمية لتنامي القدرات النووية لإيران، ورغم توقيع اتفاقية "خطة العمل المشتركة" بين إيران ومجموعة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن مضافة إليها ألمانيا عام 2015؛ فإن التطورات التي آلت إليها الأمور منذ يناير 2018، حينما انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من هذا الاتفاق، تدفع في اتجاه مغاير لهدف الاتفاق، وهو تقويض القدرة النووية لإيران ومنعها من الوصول لمرحلة إنتاج السلاح النووي.

تتحفظ الكثير من الدول على السياسات الداخلية والخارجية الإيرانية، وتفرض عليها العقوبات الدولية التي تؤثر على اقتصادها بقوة وتثير أزمات متواترة فيه، ورغم هذا تحتفظ إيران بعلاقات قوية ونشطة ومؤثرة مع بعض القوى الكبرى، تأتي في مقدمتها الصين التي وقعت تحالفًا استراتيجيًا معها عام 2021، ويستمر لمدة 25 عامًا قابلة للتجديد. تليها روسيا التي تزداد مجالات التعاون بينها وبين إيران، ويتلاشى بالتدريج تأثير القضايا الخلافية بينهما. وتختلف آراء المتخصصين حول دوافع هاتين القوتين للتقارب مع إيران، هناك اتجاه يعتبر هذا التقارب هو محاولة من إيران لتجاوز تأثير العقوبات الدولية عليها، والتي جعلت إيران شبه منعزلة إقليميًا، وذات الهدف كان دافعًا لروسيا أيضًا بعد العقوبات الدولية المفروضة عليها على إثر الحرب الأوكرانية التي بدأت في فبراير 2022. أما الاتجاه الثاني، فيعتبر هذا التقارب الإيراني مع كل من الصين وروسيا هو تشكيل محور إقليمي مضاد لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، في إطار التنافس الدولي المحتدم بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الصاعدة والمتحدية للهيمنة الأمريكية على النظام العالمي.

والمتأمل في سياسات إيران وتأثيراتها الممتدة في الإقليم، يجد تساؤلًا يفرض نفسه، وهو: كيف استطاعت إيران منذ بداية نظامها الثوري في 1979، أن تنمي قدراتها، وتزيد من قوة تأثيرها، ويكون لها دور فاعل إقليميًا ودوليًا، على الرغم

من الأزمات القوية التي مرت بها ولا تزال؟ فقد بدأ النظام حكمه بحرب مع العراق (ثاني أكبر الجيوش العربية في تلك المرحلة) استمرت لأكثر من ثماني سنوات، تخللها أزمة كبرى مع الولايات المتحدة بعد أزمة الرهائن الأمريكيين في عام 1980، ثم أزمات اقتصادية ودبلوماسية متتالية ومستمرة حتى الآن، بفعل التدخل الإيراني في شؤون الدول المجاورة.

ويرتبط بالسؤال السابق تساؤل آخر، وهو: هل أدوات السياسة الإيرانية، والتي تبتعد عن الضوابط القانونية والأعراف الدولية في كثير من الأحيان، تتسق مع دولة ثيوقراطية تتخذ من الدين الإسلامي نهجًا لسياساتها؟ فالإفراط في استخدام القوة، والتدخل في شؤون الآخرين، وزعزعة الاستقرار، ورعاية الوكلاء الأيديولوجيين، والارتباط مع التنظيمات الإرهابية، كلها سياسات بعيدة كل البعد عن النهج الإسلامي الأصيل، الملتزم بروح الدين وأصوله.

كثير من التساؤلات تفرض نفسها عند متابعة أحوال إيران وسياساتها الداخلية والخارجية، ورغم كثرة الكتابات عن إيران، تظل العديد من الأسئلة دون إجابات واضحة؛ إذ إن أغلب هذه الكتابات تهتم بموضوعات محدودة نسبيًا مقارنة بالأهمية الاستراتيجية التي تمثلها إيران في الشرق الأوسط، وتأثيرها في دوله وتطوراته. الأمر الذي يدفع بدوره للتساؤل حول إلى أي مدى نعرف إيران وعناصر قوتها ونقاط ضعفها، وهل بالفعل هذه الأمور واضحة. فعلى سبيل المثال يتردد الحديث عن قوة النظام الحاكم، فهل من المعروف مؤسساته المختلفة والعلاقات فيما بينها؟ إلى أي مدى يتم إدراك طبيعة الرابطة الأيديولوجية التي يرتكز عليها النظام داخليًا وفي علاقاته مع الوكلاء؟ وهل يقتصر دور الحرس الثوري الإيراني على المشاركة في صيانة وحماية الأمن القومي الإيراني أم إنه يؤمن النظام الحاكم ذاته؟ وهو هنا يتعاون مع الجيش النظامي أم إن العلاقات بينهما ندية تسير في مسارين متوازنين؟

كثير من الإجابات نبحث عنها لتفسير السياسات الإيرانية، وتوضيح حدود تأثيراتها القائمة والمحتملة في الإقليم بصفة عامة، وفي الدول العربية على وجه الخصوص. نحن في حاجة لدراسة الأبعاد الأعمق في سياسات إيران، بما يساعد على إدراك عناصر القوة وعناصر الضعف الهيكلية في الدولة الإيرانية. ومن هنا جاءت فكرة هذا الكتاب، والذي يتمثل جوهر اهتمامه بدراسة أهم العناصر الهيكلية ذات التأثير الأعمق في السياسات الإيرانية.

وعلى هذا الأساس ينقسم الكتاب إلى بابين أساسيين: الباب الأول بعنوان "ظلال الداخل الإيراني"، والذي يتضمن ستة فصول، كل منها يحلل أحد الأبعاد الهيكلية في السياسات الإيرانية، والتي تؤثر بشكل واضح في صياغتها وتوجهاتها، ولا تظهر بشكل مباشر في القرارات والأحداث المتغيرة التي تمر بها إيران. ومن هنا جاء **الفصل الأول "الموقع الجغرافي الإيراني: فرص وتحديات جغرافية"**، ليهتم بتحليل الجغرافيا الإيرانية الطبيعية والبشرية بعد أن يرصد مقومات وعناصر هذه الجغرافيا، ثم يعرض لتأثير هذه الجغرافيا على السياسة الإيرانية خاصة مع دول جوارها المباشر. **والفصل الثاني "الأساس الأيديولوجي للنظام الإيراني"**، يقدم تفسيرًا للرابطة الأيديولوجية التي تؤسس العلاقة التراتبية داخل النظام الإيراني، من خلال صياغتها القانونية في الدستور، والمرجعية الدينية التي يرتكز عليها داخليًا وخارجيًا. ويكمل **الفصل الثالث "النظام السياسي الإيراني: البنية والخصوصية"** توضيح آليات عمل النظام السياسي في إيران، من خلال توضيح مؤسسات صنع القرار والعلاقات الفعلية بينها، وتفسير الخصائص المميزة للنظام الإيراني، والتي أكسبته القدرة على التماسك خلال العقود السابقة، ويعرض الفصل لأبرز التحديات التي تواجه النظام في الوقت الراهن.

وفي الفصول الثلاثة التالية في هذا الباب، يتم تناول المؤسسات الأكثر تأثيرًا في السياسات الإيرانية؛ **فالفصل الرابع "الحرس الثوري الإيراني: البنية والدور والإشكاليات"** يهتم بتوضيح دور الحرس الثوري وبنيته التنظيمية، والكيانات التابعة له سواء من الناحية العسكرية أو الاقتصادية، والتي تساعد على تعدد المهام والأدوار التي يقوم بها الحرس الثوري داخل إيران وفي سياستها الخارجية أيضًا، ويشكل جزءًا مهمًّا من الصورة الذهنية عنها. ثم يقدم **الفصل الخامس "المؤسسة العسكرية الإيرانية: دور مستقل أم ازدواجية مؤسسية؟"**، الجانب الآخر من القوة العسكرية الإيرانية ممثلة في جيشها النظامي، ويستعرض الظروف التي حجمت دوره نسبيًّا في مرحلة ما بعد ثورة 1979، وطبيعة علاقته بالحرس الثوري، رغم القدرات العسكرية الكبيرة التي يمتلكها الجيش النظامي. أما **الفصل السادس "الاقتصاد الإيراني بين التقييد والانطلاق"**، فيعرض لطبيعة الاقتصاد الإيراني، والأزمات المتعددة التي مر ويمر بها في الوقت الراهن، وهي الأزمات التي نتجت عن العقوبات التي فُرضت على إيران جراء سياساتها المتشددة.

وإذا كان الباب الأول يلقي الضوء على الأبعاد الهيكلية المرتبطة بالداخل الإيراني، فإن الباب الثاني يكمل كشف الأبعاد الهيكلية في السياسة الخارجية الإيرانية، والتي مكنتها وتمكنها من اختراق العديد من الدوائر، وتزيد من تأثيرها في محيطها الإقليمي بالأساس. وعنوان الباب الثاني "المسكوت عنه في السياسة الخارجية الإيرانية"، يركز بالأساس على تلك الأبعاد التي لم تلقَ اهتمامًا كافيًا في الدراسات المهتمة بالشأن الإيراني، والتي تضيف لقوة التأثير الإيراني. يحتوي هذا الباب على أربعة فصول: **الفصل السابع "الدائرة الآسيوية في السياسة الخارجية الإيرانية"**، يهتم بتحليل سياسة إيران في منطقة آسيا الوسطى، وهي جزء مهم من المجال الحيوي الإيراني وامتداد لبعض القوميات في إيران، وتضيف للقوة والنفوذ الإيراني بما تمثله من أهمية لعلاقات إيران بالقوى الكبرى. أما **الفصل الثامن "دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية"**، فيشير إلى كيفية توظيف إيران لقوتها الناعمة، والتي تتميز بخصوصية واضحة نتيجة ضلوع البعد المذهبي فيها كواحدة من أهم أدوات القوة الناعمة الإيرانية. كما يتناول الفصل الأماكن المختلفة موضع الاهتمام الإيراني، ويبرز اختلاف أسلوبها في إدارة قوتها الناعمة من مكان لآخر.

ويعرض الفصلان التاسع والعاشر لأهم المسارات المتوارية لتنفيذ مصالح السياسة الإيرانية الخارجية؛ **فالفصل التاسع "الأبواب الخلفية للسياسة الخارجية الإيرانية: العلاقات مع التنظيمات الإرهابية"**، يعرض لمنطقة شائكة في السياسة الخارجية الإيرانية؛ إذ يعرض للعلاقات الغامضة التي تربط بين إيران والتنظيمات الإرهابية الكبرى، خاصة طالبان والقاعدة والإخوان، من خلال تقديم استعراض لتاريخ هذه العلاقات وأبرز العلامات فيها. بينما **الفصل العاشر "وكلاء إيران بين البراجماتية والأيديولوجية"**، يكمل توضيح هذه المسارات، من خلال الكشف عن رعاية إيران لبعض الوكلاء الإقليميين، والذين ترتبط بهم بعلاقات أيديولوجية لتحقيق المصالح البراجماتية لها ولهم، وزيادة نفوذهم في دولهم، ليوفروا بهذا تأثيرًا متناميًا لإيران. ويقدم الفصل أبرز النماذج لهؤلاء الوكلاء في العراق ولبنان واليمن، وفي الأراضي الفلسطينية.

إن هذا الكتاب -كما يظهر من عنوانه- يهدف إلى تعميق المعرفة بإيران، وأن يكون أساسًا موضوعيًّا للدراسات المهتمة بالشأن الإيراني، ومجيبًا عن التساؤلات التي تسعى لكشف غموض وازدواجية كثير من السياسات الإيرانية على المستويين الداخلي والخارجي.

# الباب الأول

# ظلال الداخل الإيراني

# الفصل الأول

## الموقع الجغرافي الإيراني: فرص وتحديات جغرافية

* أ.د. متولي عبد الصمد

أستاذ ورئيس قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة

# تمهيد

تُعد إيران دولة من دول جنوب غرب آسيا، وأغلب سطحها يتألف من هضبة تحيط بها الجبال من كل جانب تقريبًا، ويمكن الولوج للهضبة من خلال ممرات جبلية مرتفعة. ويمثل سكان إيران متحفًا عرقيًّا متنوعًا ما بين العرب والفرس والتركمان والآذريين. وتعتبر إيران قلب الإمبراطورية الفارسية القديمة، وقد لعبت إيران دورًا مهمًّا في المجال الإقليمي والدولي، وذلك بسبب موقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية وخاصة النفط والغاز الطبيعي.

وتعود جذور الدولة الإيرانية إلى العصر الأخميني، والذي بدأ عام 550 قبل الميلاد، ومنذ ذلك الحين تأثرت البلاد بموجات الغزاة والمهاجرين.

وقد مثل الفتح الإسلامي لإيران في القرن السابع الميلادي نقطة تحول في الثقافة والمجتمع الإيراني، وإن ظل الشعور بالاستقلالية داخل المجتمع الفارسي موجودًا حتى الآن.

وتمثل إيران بؤرة توتر في السياسة الدولية منذ الثورة الإيرانية، والتي قادها آية الله الخميني في يناير عام 1978، واستولت على السلطة في فبراير عام 1979. وما زالت إيران تثير القلاقل في المنطقة، من خلال مشكلاتها الحدودية مع الإمارات العربية المتحدة ومع العراق، ومن خلال سياساتها التوسعية في المنطقة، والبرنامج النووي الذي تهدف من خلاله إلى الحصول على السلاح النووي، وما يمثله ذلك من تهديد لدول الجوار والعالم بأسره.

# أولًا | الملامح الجغرافية العامة لإيران:

## أ- الموقع والمساحة:

تُعتبر "جمهورية إيران الإسلامية" إحدى دول الشرق الأوسط، وتبلغ مساحتها نحو 1.64 مليون كم2، وهي بذلك تحتل المرتبة 17 على مستوى دول العالم من حيث المساحة، ولا يفوقها مساحة في المنطقة سوى المملكة العربية السعودية 2.14 مليون كم2. وتهتم الجغرافيا السياسية بدراسة الاختلافات المساحية للدول، وتُعد مساحة الدولة من مقومات قوة الدولة؛ حيث إنها تمثل المجال الحيوي للدولة، كما تؤثر المساحة في مدى ما تملكه الدولة من موارد طبيعية تؤدي إلى تنوع النشاط البشري والإنتاج الاقتصادي، مما يؤدي إلى الاكتفاء الذاتي الذي يُعد أهم مؤشرات قوة الدولة. ولإيران حدود برية مع سبع دول، الشكل (1).

- أفغانستان، ويبلغ طول الحدود 936 كم.
- أرمينيا، ويبلغ طول الحدود 35 كم.
- أذربيجان، ويبلغ طول الحدود 432 كم.
- العراق، ويبلغ طول الحدود 1458 كم.
- باكستان، ويبلغ طول الحدود 909 كم.
- تركيا، ويبلغ طول الحدود 499 كم.
- تركمنستان، ويبلغ طول الحدود 992 كم.

الشكل (1) موقع إيران

ومن ثم، وبناءً على هذا الموقع الاستراتيجي، فإن إيران تُعد دولة محورية وذات أهمية استراتيجية كبيرة في المنطقة. وتطل إيران على ثلاث مسطحات مائية، هي: الخليج العربي، وخليج عمان، وبحر قزوين. ولا شك أن هذا الموقع والطبيعة الجبلية لإيران، حيث تحيط بها الجبال من كل الجوانب تقريبًا، جعل إيران تتسم بالتفرد والحماية الطبيعية من الجيران [1].

## ب- الملامح التضاريسية:

تُعتبر إيران دولة جبلية، وتوجد عدة سلاسل جبلية هائلة بها، وهي:

- سلسلة جبال زاجروس، والتي تمتد من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي في جنوب إيران، وترتفع لنحو 3000 م فوق سطح البحر.
- سلسلة جبال البرز، وتقع في الشمال، وهي أقل اتساعًا من سلسلة جبال زاجروس ولكنها أكثر ارتفاعًا، وتصل قمة جبل (دامافاند) لنحو 5671 م فوق مستوى سطح البحر، ويُعد أعلى قمة جبلية في إيران، ويمكن رؤيته من العاصمة طهران.

ويمكن تقسيم تضاريس إيران إلى: الجبال الغربية والجنوبية، الجبال الشمالية، الأحواض الداخلية، السهول المنخفضة.

تمتد الجبال الغربية أو مرتفعات زاجروس لمسافة 1400 كم، وتأخذ الاتجاه الشمالي الغربي الجنوبي الشرقي، وهذه الجبال تعتبر امتدادًا للجبال الألبية التي تكونت خلال الزمن الجيولوجي الثالث، وهي جبال التوائية تتألف أغلب صخورها من الصخور الرسوبية والمتحولة، وقد تأثرت هذه الجبال بالحركات التكتونية، وما زالت هذه الجبال تمثل منطقة نشاط زلزالي إلى الآن. وتوجد بعض الأودية التي تخترق هذه الجبال، ومن أهمها نهر سيفيد ونهر آراكس ونهرهاليري ونهر بمبور، كما ينتشر بهذه الجبال الكثير من المخاريط البركانية الجبلية، ومن أهمها قمة جبلي سافالان وساهاند.

وبصفة عامة، لا توجد أنهار عظمى بإيران، والنهر الوحيد الصالح للملاحة هو نهر كروان، ويبلغ طوله 830 كم، كما تنتشر الأنهار الصغيرة التي تصب في الخليج العربي وبحر قزوين. وتضم الهضبة الداخلية الكثير من الأحواض، كما توجد الصحراء الملحية في الشرق، ويبلغ متوسط ارتفاع هذه الهضبة نحو 900 مترفوق مستوى سطح البحر. وتحتوي الهضبة الداخلية على كثير من الأودية متقطعة الجريان، وكذلك البحيرات الملحية المؤقتة والمسطحات الملحية [2].

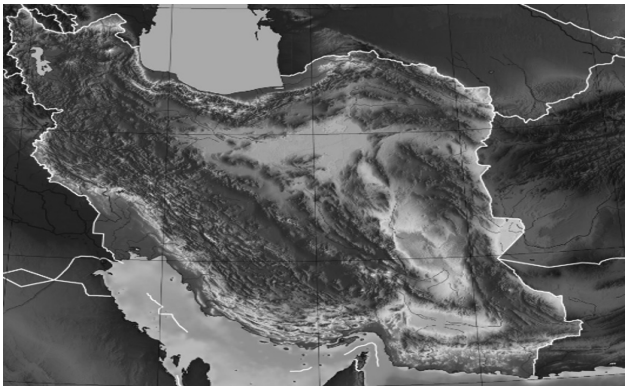

الشكل (2) تضاريس إيران

أما السهول المنخفضة، فتنقسم إلى قسمين هما:

- سهول إيران على الخليج العربي، وتسمى سهول خوزستان، ويبلغ متوسط اتساعها نحو 160 كم، ويبلغ ارتفاعها بضعة أمتار فوق مستوى سطح البحر، وأغلب أسطح هذه السهول تغطيها المستنقعات.
- سهول بحر قزوين، وتمتد لمسافة 640 كم على بحر قزوين، ويتراوح اتساعها بين 2 و50 كم، وتضيق في المناطق التي تقترب فيها جبال البرز من بحر قزوين.

ومما سبق يتضح أن طبيعة إيران التضاريسية قد انعكست بشكل كبير على:

أ- الشعور بالاستقلالية وربما العزلة، مما نتج عنه الشعور بالتميز عن الأمم المجاورة.

ب- الحماية؛ حيث ساعدت هذه الظروف الطبيعية على توفير الحماية من أغلب الجهات، ولم يستطع أن يغير من ذلك سوى الفتح الإسلامي في القرن السابع. وما لبثت إيران أن طبعت الإسلام بالمسحة المذهبية واعتنقت المذهب الشيعي، وأصبحت أكبر دولة شيعية في المنطقة.

## جـ- المناخ:

تقع إيران ضمن المناخ الجاف وشبه الجاف، ويتباين المدى الحراري بشكل كبير بين الصيف والشتاء. ويتسم فصل الصيف بارتفاع درجات الحرارة، باستثناء المناطق الجبلية التي تتسم فيها الحرارة بالاعتدال خلال فصل الصيف. وبالنسبة للأمطار، فهي لا تسقط بشكل دائم إلا على السواحل المطلة على بحر قزوين وبعض القمم الجبلية، ويغطي الجليد القمم الجبلية أغلب شهور السنة، ويتسم فصل الشتاء بسقوط الأمطار على أغلب أجزاء إيران.

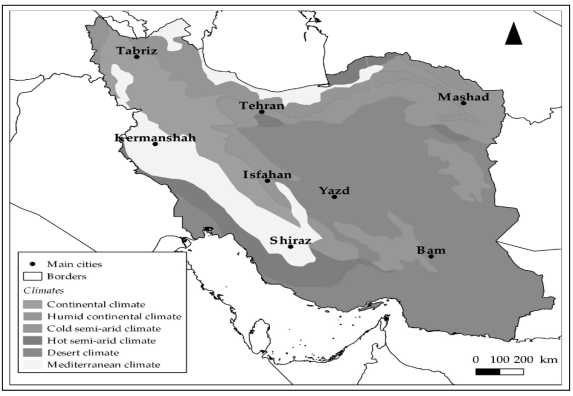


الشكل (3) الأقاليم المناخية في إيران

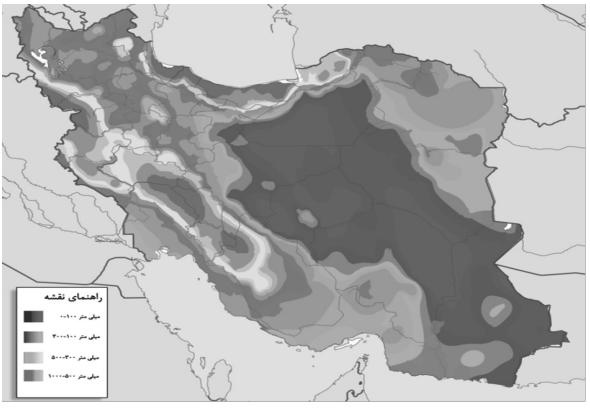


الشكل (4) المطر السنوي في إيران

وتتراوح الأمطار من 50 ملم في الصحاري الداخلية، إلى نحو 1600 ملم على سهول بحر قزوين. وتتعرض إيران -خاصة المناطق الصحراوية- للعواصف الترابية والرملية، وهو ما يؤثر على معدل الرؤية، ويقع حوالي 90 من مساحة الدولة ضمن المناخ الجاف وشبه الجاف.

## د - السكان:

يبلغ عدد سكان إيران نحو 85 مليون نسمة (عام 2021)، وهي بذلك تحتل المرتبة 17 على العالم من حيث عدد السكان.

ولا ينمو سكان إيران بمعدل نمو مرتفع؛ حيث من المتوقع أن يصل عدد سكان إيران في عام 2050 إلى نحو 93 مليون نسمة، ثم يبدأ معدل نمو السكان في الانخفاض تدريجيًّا حيث سيصل عدد السكان في عام 2100 إلى نحو 68 مليون نسمة، نتيجة لنجاح برامج تنظيم الأسرة والخروج من مرحلة النمو السكاني المرتفع إلى مرحلة الاستقرار السكاني ثم مرحلة النمو السالب (وفقا لقاعدة بيانات الأمم المتحدة عام 2020).

وبالنسبة لدول الجوار، نجد أن إيران تمثل كتلة سكانية كبيرة بالنسبة لجيرانها كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول (1) السكان والمساحة لإيران والدول المجاورة

| الدول | عدد السكان (مليون نسمة) | المساحة (مليون كم$^2$) |
|---|---|---|
| إيران | 83.6 | 1.64 |
| تركيا | 82.3 | 0.780 |
| أفغانستان | 37.3 | 0.647 |
| أذربيجان | 10.3 | 0.086 |
| أرمينيا | 3 | 0.029 |
| باكستان | 210.2 | 0.880 |
| تركمنستان | 5.7 | 0.488 |
| العراق | 42.2 | 0.437 |
| الكويت | 4.3 | 0.017 |
| السعودية | 34.6 | 2.24 |
| البحرين | 1.5 | 0.000779 |
| قطر | 2.4 | 0.011 |
| الإمارات | 9.8 | 0.083 |
| عمان | 4.8 | 0.309 |

المصدر: (قاعدة بيانات الأمم المتحدة عام 2020)

من خلال الجدول يتضح أن إيران تحتل المرتبة الثانية بين دول الجوار بعد باكستان من حيث عدد السكان، كما أن عدد سكانها يكاد يفوق أغلب الدول المجاورة لها.

وهناك علاقة وثيقة بين حجم السكان في الدولة وقدرتها على توفير القوى العاملة ومن ثم تحقيق الاكتفاء الذاتي، كذلك يساعد الحجم السكاني على توفير القوة العسكرية أثناء السلم والحرب، خاصة أن إيران تواجه -بسبب سياستها- صراعات في محيطها القريب والبعيد، ولا يمثل السكان عامل قوة بالضرورة في حالة عدم قدرة الدولة على توفير الخدمات والغذاء لهذا العدد، وبالتالي يصبح عدد السكان عامل ضعف وليس عامل قوة للدولة.

## هـ - الموارد الاقتصادية:

يُعد النفط من أهم الموارد الاقتصادية في إيران، وتمتلك إيران ثروة نفطية هائلة لا يفوقها في المنطقة سوى المملكة العربية السعودية؛ حيث تمتلك إيران احتياطيًا من النفط يبلغ نحو 209 بليون برميل (عام 2020)، ولا يسبقها في العالم سوى دولتين هما فنزويلا التي تمتلك احتياطيًا يبلغ 304 بليون برميل، والمملكة العربية السعودية التي تمتلك احتياطيًا يبلغ 259 بليون برميل [3].

وعلى مستوى الإنتاج، فإن إيران تحتل المركز السابع على مستوى العالم في عام 2021، بإجمالي إنتاج يبلغ 2.54 مليون برميل يوميًا، ولا يسبقها من دول المنطقة سوى المملكة العربية السعودية بإنتاج يبلغ 9.3 مليون برميل يوميًا.

أما الغاز الطبيعي، فإن إيران تمتلك احتياطيًا هائلًا منه يبلغ 1200 تريليون قدم مكعب، لتحتل المركز الثاني عالميًا بعد روسيا، وتسبق دولًا عديدة في المنطقة مثل: قطر وتركمنستان والسعودية، وتبلغ نسبة الاحتياطي الإيراني من الغاز الطبيعي نحو 17٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي.

وعلى مستوى الإنتاج، فإن إيران تحتل المركز الثالث على مستوى العالم بعد كل من الولايات المتحدة وروسيا، ويبلغ إنتاج إيران نحو 250 بليون متر3، وتسبق كلًا من قطر (171 بليون متر3) والسعودية (112 بليون متر3). ولكن على الرغم من عظم إنتاج إيران من الغاز الطبيعي، فإن استهلاكها يمثل نحو 93 ٪ من إجمالي الإنتاج، ولا يتبقى للتصدير سوى كمية ضئيلة.

وإلى جانب البترول والغاز الطبيعي، فإن إيران تمتلك كثيرًا من الموارد الطبيعية الأخرى. ووفقًا لتقديرات هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية، فإن إيران لديها احتياطات كبيرة من الحديد (عاشر أكبر احتياط عالمي)، كما توجد احتياطات كبيرة من النحاس والمنجنيز والزنك والذهب، ويساهم قطاع التعدين بنحو 1٪ من الناتج القومي الإجمالي، كما تمتلك إيران نحو 616 ألف كم2 من الأراضي الزراعية أو الصالحة للزراعة، وتبلغ نسبة الأراضي الزراعية نحو 9٪ من مساحة إيران، كما تنتج إيران الكثير من المحاصيل الزراعية؛ حيث يبلغ إنتاج الحبوب (القمح - الذرة - الشعير - الأرز) نحو 24 مليون ألف طن سنويًا.

وعلى الرغم من الموارد الاقتصادية التي تملكها إيران، فإن الاقتصاد الإيراني يعاني من عدة مشكلات، ومن أبرزها:

- ارتفاع عدد السكان، والذي يؤثر على استهلاك معظم الموارد محليًا، ولا يتبقى للتصدير إلا النذر اليسير.
- ارتفاع معدلات التضخم.
- العزلة الاقتصادية المفروضة على إيران بسبب سياستها الخارجية، نتيجة العقوبات المفروضة عليها بسبب المشروع النووي لإيران.
- ارتفاع نسبة البطالة، وارتفاع نسبة الأطفال والتي تصل لنحو 50٪ من حجم السكان.
- ارتفاع الدين الخارجي، والذي وصل لنحو 20.5 مليار دولار عام 2020.
- انخفاض قيمة الريال الإيراني في مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

## ثانيًا | عوامل قوة الدولة:

بعد استعراض الملامح الجغرافية لإيران، يمكن تطبيق منهج تحليل عوامل قوة الدولة على إيران، حتى يمكننا التعرف على الملامح السياسية لإيران. وتنقسم العوامل المؤثرة على قوة الدولة إلى عوامل طبيعية وعوامل بشرية.

### أ- عوامل طبيعية، وتنقسم إلى الموقع - المناخ - التضاريس. ويمكن تسمية هذه العناصر الثلاث بالعامل الجغرافي، وفيما يلي عرض لهذه العناصر:

الموقع: يُعد الموقع من أهم الخصائص الجغرافية تأثيرًا في شخصية الدولة وتحديد وزنها وثقلها السياسي، فالموقع يحدد إقليم الدولة وقوتها، وما تحتويه من موارد وقدرتها على استغلال هذه الموارد، مثل النفط والغاز الطبيعي والموارد المعدنية وأهمها الحديد والنحاس والذهب، وبالإضافة إلى ما يضمه إقليم الدولة من موارد مائية وتربة صالحة للزراعة، مما يمكّن الدولة من إنتاج ما تحتاجه من سلع وخدمات، ومن ثم يمكّن الدولة من اتخاذ قراراتها دون تأثير من القوى الدولية المنافسة لها.

ويشمل إقليم الدولة المياه الإقليمية للدولة، بما تضمه من موارد بحرية وحرية السماح لمرور سفن الدول الأخرى، وبالنسبة لإيران فإن دراسة الموقع تنقسم إلى: الموقع الفلكي، والموقع الجغرافي، والموقع بالنسبة لليابس والماء. فلكيًا تقع إيران بين دائرتي عرض 29 - 40 درجة شمالًا، وبين خطي طول 40 - 63 درجة شرقًا. جغرافيًا فإن إيران يحدها سبع دول كما ذكرنا من قبل، وهي تركمنستان وأذربيجان وأرمينيا من الشمال، وتركيا والعراق من الغرب، وأفغانستان وباكستان من الشرق. وبالنسبة للمسطحات المائية التي تطل عليها إيران، فإنها تتمثل في بحر قزوين في الشمال بجبهة بحرية تبلغ 740 كم، ومن الجنوب تطل على الخليج العربي بجبهة بحرية تبلغ 1660 كم، كما أنها تتحكم في مضيق هرمز الذي يفصل الخليج العربي عن خليج عمان والمحيط الهندي.

ومن خلال هذا الموقع المتميز، يتضح أن إيران تمثل حلقة وصل وربط بين آسيا وأوروبا وكذلك أفريقيا، كما أنها دولة شرق أوسطية؛ وغني عن البيان ما يتميز به هذا الإقليم من أهمية جيوبوليتيكية [4].

أما بالنسبة للمسطحات المائية أو الموقع بالنسبة لليابس والماء، فإن موقع إيران له أهمية كبيرة؛ حيث يتحدد على موقع إيران من المسطحات المائية التي تطل عليها علاقاتها الخارجية، كما أن هذا الموقع يحدد وظائف الدولة، وقد أشرنا من قبل إلى المسطحات المائية التي تطل عليها إيران، وهي:

الحدود البحرية على بحر قزوين، ويبلغ طولها 740 كم، والحدود البحرية على الخليج العربي وخليج عمان، ويبلغ طولها 2440 كم، أي أن الحدود البحرية لإيران تبلغ نحو 3180 كم من إجمالي طول حدودها التي تبلغ نحو 5440 كم، أي أن نسبة الحدود البحرية إلى الحدود البرية تبلغ 58.4%. وقد منحت هذه الواجهة البحرية الطويلة أهمية استراتيجية كما أضافت إلى أهميتها العسكرية، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن إيران تشرف على مضيق هرمز مشاركة مع عمان، وهو ما أعطى إيران أهمية استراتيجية؛ حيث يمر عبر هذا المضيق نحو 40% من الإنتاج العالمي من النفط. كما توجد بعض الجزر في الخليج العربي وخليج عمان، ومنها جزر أبو موسى وجزر طنب الكبرى والصغرى، التي استولت عليها إيران من الإمارات العربية المتحدة، وقد أعطت هذه الجزر أهمية كبرى لإيران من حيث الإشراف على الملاحة الدولية في هذا المضيق [5].

ويعتبر مضيق هرمز أهم الممرات المائية في العالم، ويفصل بين إيران وسلطنة عمان وتتقاسمان الإشراف عليه، ويتراوح عرضه نحو 55 كم، ويصل بين الخليج العربي وخليج عمان والمحيط الهندي، ويمر من خلاله نحو 40% من صادرات النفط المنقولة بحرًا حول العالم، وقد شهد المضيق اشتباكات حربية بين القوات الإيرانية والأمريكية، وقامت إيران من وقت لآخر بالتهديد بإغلاق المضيق بسبب التوترات مع القوى الكبرى والدول المجاورة، كما حدث في عام 2018. ويعتبر المضيق مدخلًا ومنفذًا بحريًا لعدد من الدول العربية، وهي السعودية - الإمارات - قطر - البحرين - الكويت والعراق، ولذلك حرصت أغلب هذه الدول إلى عقد تحالفات عسكرية مع القوى الكبرى في العالم للحفاظ على سلامة وضمان الملاحة بالمضيق [6].

موقع إيران بالنسبة للدول المجاورة: كما أوضحنا من قبل، فإن إيران لها حدود مباشرة مع سبع دول، وهي من الشمال تركمنستان وأذربيجان وأرمينيا، ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الغرب العراق وتركيا. ومن خلال هذه الحدود يتضح أن إيران لها مجال حيوي جيوبوليتيكي يتمثل في: آسيا الوسطى، وإقليم القوقاز، وإقليم الخليج العربي.

وهذه المناطق الثلاث، إلى جانب أهمية موقعها الاستراتيجي في قلب العالم القديم (آسيا - أوروبا - أفريقيا)، تملك ثروة نفطية هائلة (أكثر من 60% من احتياطي النفط في العالم)، وكذلك لديها احتياطي ضخم من الغاز الطبيعي كما أوضحنا من قبل.

أما التأثير الديني لإيران بحكم موقعها، فيتمثل في كونها الدولة الشيعية الرئيسية في المنطقة، إلى جانب ذلك تمتلك الدول المجاورة لإيران - وخاصة دول الخليج العربي (العراق - الكويت - السعودية - البحرين) - أقليات شيعية، وتمثل إيران مركز قوة لهذه الأقليات التي تمثل إشكاليات سياسية في دولها (الشيعة في المنطقة الشرقية بالسعودية على سبيل المثال، وكذلك الشيعة في العراق). وتحاول إيران استغلال هذه الأقليات لتحقيق أهدافها وطموحاتها السياسية (كما يحدث الآن في العراق).

وعلى الرغم من القوة العسكرية الإيرانية وما تمثله من خطر على المنطقة، خاصة على دول مجلس التعاون الخليجي، فإن هناك محيطًا سنيًا عربيًا وغير عربي (يتمثل في باكستان وأفغانستان) يحيط بهذه الدولة، وهو الأمر الذي خلق الريبة والصراعات المذهبية، خاصة بما تمثله دول الخليج العربي من قوة اقتصادية وعسكرية، وأيضًا بما تملكه الدول الخليجية العربية من تحالفات عسكرية وسياسية مع الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة.

ومن الناحية التاريخية، كان موقع إيران غالبًا مجالًا لصراع القوى الكبرى. فمنذ أواخر القرن 15 إلى نهاية القرن 18، كانت الإمبراطورية العثمانية هي العدو الرئيسي لإيران؛ حيث منيت إيران بهزيمة عسكرية على يد السلطان العثماني سليم الأول في عام 1514 م في معركة كالديران، وردًا على ذلك لجأ حكام إيران آنذاك إلى القوى الأوروبية وروسيا طلبًا للمساعدة.

ومنذ أواخر القرن 18 مثلت روسيا أخطر تهديد لكل من إيران والدولة العثمانية، وقد دفع ذلك إيران والدولة العثمانية لطلب المساعدة من بريطانيا. وخلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تواطأت كل من روسيا وبريطانيا لتقسيم إيران إلى مناطق نفوذ، وتكرر ذلك عندما تحالفت بريطانيا والاتحاد السوفيتي ضد ألمانيا بقيادة أدولف هتلر خلال الحرب العالمية الثانية، وقد أدى هذا الصراع إلى تورط الولايات المتحدة بشكل مباشر في شؤون إيران [7].

وفي نهاية الحرب العالمية رفض الاتحاد السوفيتي الانسحاب من شمال إيران، فقامت الولايات المتحدة بالضغط على الاتحاد السوفيتي من أجل الانسحاب، وقد شكل ذلك البداية الأولى للحرب الباردة بين القوتين العظميين في العالم آنذاك، وللسيطرة على إيران فقد قامت الولايات المتحدة تساندها القوى الغربية بدعم انقلاب محمد رضا بهلوي على والده وتوليه السلطة في عام 1941 م، وكان محمد رضا بهلوي حليفًا رئيسيًا للغرب والولايات المتحدة في المنطقة.

وفي عام 1979 أطاحت الثورة التي قادها آية الله الخميني بالشاه محمد رضا بهلوي، ونشأ عداء وكراهية شديدة بين الثورة من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى، حتى أطلقت الثورة الإيرانية على الولايات المتحدة لفظ (الشيطان الأكبر). ودخلت إيران في حرب مع العراق استمرت من 1980 إلى 1988، وأصبحت إيران داعمًا للأقليات والقوى الشيعية في المنطقة -خاصة في لبنان وسوريا والعراق واليمن- إلى جانب حركة حماس في فلسطين.

وبعد حرب الخليج الثانية وغزو العراق واحتلاله، زادت قوة إيران ونفوذها في المنطقة، بالإضافة إلى ذلك تطور البرنامج النووي الإيراني وسعيها للحصول على السلاح النووي، وأصبحت مصدر تهديد للدول المجاورة وخاصة دول الخليج العربية، وقد اتجهت إيران إلى روسيا والصين دعمًا لسياستها وبرنامجها النووي، ودخلت في اتفاق مع القوى الغربية لمعالجة برنامجها النووي، إلا أن هذا الاتفاق سرعان ما نقضته الولايات المتحدة عام 2018.

وما زالت إيران، بحكم موقعها الاستراتيجي وما تملكه من موارد، وبحكم النظام السياسي والذي ما زال يحلم بتصدير الثورة إلى البلاد المجاورة، ما زال هذا البلد يمثل بؤرة صراع في المنطقة والعالم.

- المناخ: يتسم مناخ إيران بالتنوع ما بين المناخ القاري والمناخ المطير طوال العام، وتنخفض درجات الحرارة في المناطق الجبلية في الشمال الغربي حيث جبال البرز، أما سهول خوزستان في الجنوب فتتسم بصيف شديد الحرارة والرطوبة، وتتسم الهضاب الداخلية بالمناخ القاري حيث ترتفع درجات الحرارة صيفًا وتنخفض شتاءً وتصل إلى التجمد في بعض الأجزاء، وتسقط الأمطار بغزارة على سواحل بحر قزوين ويتسم باعتدال الحرارة صيفًا وشتاءً.

ويؤثر الموقع الفلكي (الموقع بالنسبة لدوائر العرض) على المناخ، ويتسم مناخ إيران بالتنوع؛ حيث تتلقى سهول بحر قزوين والمرتفعات الغربية كميات كبيرة من الأمطار، وتقل الأمطار في المناطق الداخلية والشرقية، كما أن الحرارة تتباين صيفًا وشتاءً كما ذكرنا عند استعراض الملامح العامة لمناخ إيران. وقد انعكس هذا التباين المناخي في تنوع المحاصيل الزراعية، وقد أدى ذلك إلى الاستقرار وتكوين حضارات متعاقبة في هذا الموقع.

وقد انعكست الظروف المناخية على التنوع الزراعي في إيران؛ حيث إن هناك نحو 35% من مساحة إيران يمكن أن تكون أراضيَ زراعية منتجة، ولكن الأراضي المزروعة بالفعل تبلغ نحو 10% من مساحة إيران، وتتسم إيران بتنوع التركيب المحصولي بسبب تنوع المناخ، ويُعد القمح والأرز والفستق من أهم المحاصيل الزراعية. وفي عام 2014 أوشكت إيران على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبلغ مؤشر الأمن الغذائي نحو 96%، وتُعد إيران من أهم دول العالم تصديرًا للفستق، كذلك تُعد الفواكه من أهم الموارد الزراعية الإيرانية، وتُعد إيران أهم منتج للفواكه في المنطقة، كما تمثل إيران المركز الثامن على مستوى العالم إنتاجًا للفواكه، كما تمثل إيران المركز الثاني بعد مصر إنتاجًا للتمور في العالم[8].

من خلال العرض السابق، يتضح لنا أن إيران دولة تكاد تحقق الاكتفاء الذاتي من الموارد الغذائية، وهو ما يساهم في استقلالية قرارها السياسي وقدرتها على مواجهة الضغوط الدولية عليها.

- التضاريس: فقد اتضح التنوع التضاريسي لإيران؛ حيث توجد الجبال في الجنوب والجنوب الغربي والشمال، كما توجد الهضاب الداخلية وكذلك السهول على بحر قزوين وعلى الخليج العربي وخليج عمان، وتلعب التضاريس (العامل الطبوغرافي) دورًا كبيرًا في تحديد قيمة الدولة من حيث الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية، كما يميل السكان

عادة لسكنى السهول، وتمثل الجبال عامل طرد للسكان بصفة عامة، ولكن قد تنعكس هذه القاعدة كما في حالة إيران، وتساعد التضاريس على تماسك الدولة وعدم تفككها، كما تساعد على انصهار السكان في ثقافة واحدة وعادات مشتركة، كما تمثل الجبال عاملًا للدفاع عن الدولة من غزو الدول الأخرى [9]. وبالنسبة لدور التضاريس كعامل جيوبوليتيكي لإيران، فمن خلال خريطة التضاريس لإيران، الشكل (5)، اتضح أن الجبال تحيط بإيران من الشمال والغرب والجنوب الغربي، وقد مثلت هذه الجبال عامل فصل وعنصر دفاع بين إيران وتركيا وأرمينيا، أما الحدود الإيرانية العراقية فهي في أغلبها مناطق منبسطة قليلة الارتفاع، وتوجد المستنقعات على سواحل الخليج العربي وتمثل عامل دفاع طبيعيًا، وفي وسط إيران توجد الهضاب الصحراوية، وأكبرها هضبة دشت كفير، وتمتد من مدينة قم غربًا إلى الحدود الإيرانية الأفغانية شرقًا وهضبة دشت لوط التي تمتد حتى بلوخستان جنوبًا [10].

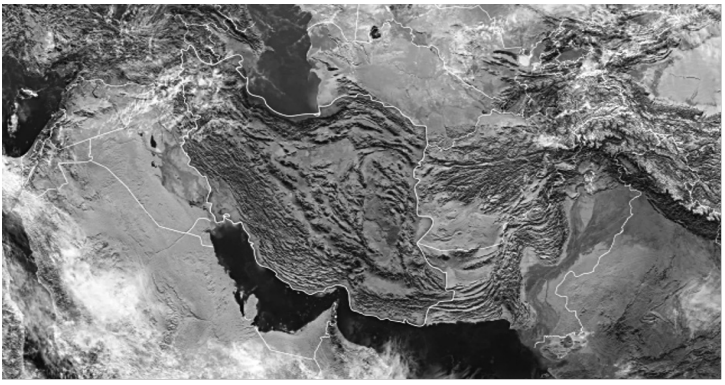

الشكل (5) الجبال والهضاب في إيران

وكما كان لتضاريس إيران دور في تحديد سياستها الخارجية وعلاقاتها مع دول الجوار القريب والجوار البعيد، فقد لعبت التضاريس دورًا مهمًا في توزيع السكان، وسيأتي الحديث عن توزيع السكان وكثافتهم عند الحديث عن سكان إيران كعامل من عوامل قوة الدولة.

- المساحة: لمساحة الدولة أهمية كبرى في تحديد قوتها؛ إذ إن الدول كبيرة المساحة عادة ما تتسم بوفرة مواردها الطبيعية وبالتالي التنوع الاقتصادي، وتتيح المساحة الكبيرة اتساع المجال الحيوي للدولة، وبالتالي تستطيع مواجهة الزيادة السكانية. وعلى الرغم من كبر مساحة إيران 1.64 مليون كم2، فإن أغلب مساحتها عبارة عن صحارٍ ومناطق جبلية، وعلى الرغم من مساحة إيران الكبيرة فإن عدد السكان الكبير -حوالي 84 مليون نسمة- وكذلك حاجة إيران إلى تعزيز القدرات العسكرية لحماية هذه المساحة الكبيرة تمثل أحد عوامل الضعف، وتمثل المساحة الكبيرة لإيران عامل قلق للدول المجاورة؛ حيث تعتبر إيران أن العراق هو امتداد لمجالها الحيوي، خاصة مع انحياز شيعة العراق وتوجههم صوب إيران، كما تمارس إيران تأثيرًا على الأقليات الشيعة في دول الخليج، وبالتالي فإن هذه المساحة الكبيرة تمثل عامل عدم استقرار بين إيران وجيرانها، وخاصة أن إيران تحاول تصدير الثورة الخمينية ونشر المذهب الشيعي في المنطقة.

- شكل الدولة: أفضل شكل للدولة من الناحية الجيوبوليتيكية أن تكون متماسكة الأجزاء، ولا شك أن أفضل الأشكال الهندسية هو شكل الدائرة أو المربع، ويساعد شكل الدولة في إدارة الحكم والتحكم في جميع أجزائها، وكذلك حمايتها من الأخطار الخارجية. ويقترب شكل دولة إيران من شكل المثلث؛ حيث تمثل الحدود الغربية قاعدته، وتقع رأس المثلث في الشمال الغربي، وتتسم إيران بالشكل المتصل باستثناء بعض الجزر في الخليج العربي، وتقع طهران العاصمة في شمال البلاد وهو ليس بالموقع المثالي للعاصمة (الموقع المركزي هو الأفضل)، إلا أن انتشار المدن الروحية (قم – مشهد – شيراز – ري) جعلها قبلة لكل الإيرانيين أصحاب المذهب الشيعي، وتقع بعض الأقليات الدينية على أضلاع المثلث، خاصة الضلع الجنوبي حيث توجد الأقلية السنية والتي تمثل نحو 21 – 25% من سكان إيران، وفي الشمال توجد الأقلية الآذرية حيث تمثل نحو 23% من سكان إيران.

من خلال ما سبق يتضح أن مساحة إيران وشكل الدولة يمثل عامل قوة من جهة، وعامل ضعف من جهة أخرى. أما العاصمة، فعلى الرغم من بعدها النسبي عن بقية أجزاء الدولة، فإن هناك المدن الدينية المنتشرة في أرجاء الدولة ويهوي إليها السكان لأهميتها الدينية.

## ب – العوامل البشرية المؤثرة في قوة الدولة الإيرانية:

**العامل البشري الأول: السكان:**

تتطلب معالجة السكان من الناحية الجيوبوليتيكية العناصر الآتية: حجم السكان، توزيع السكان وكثافتهم، تركيب السكان.

- حجم السكان: يبلغ عدد سكان إيران نحو 85 مليون نسمة (عام 2021)، وبلغت نسبة الذكور نحو 50.5% بينما بلغت نسبة الإناث نحو 49.5%، وكان سكان إيران عام 2010 نحو 73.7 مليون نسمة، أي أن عدد سكان إيران قد زاد سنويًا بنحو مليون نسمة خلال هذه الفترة، ويبلغ إجمالي السكان في سن العمل نحو 24.4 مليون نسمة بنسبة 28.7% من إجمالي عدد السكان، ويبلغ السكان دون الثلاثين نحو ثلثي السكان، أي أن إيران بالمقياس الديموجرافي تعتبر دولة فتية، ولا شك أن هذا الحجم السكاني الكبير جعلها تُعد العملاق السكاني في المنطقة، ولا يفوقها عددًا سوى باكستان، والتي يبلغ عدد سكانها 210 مليون نسمة.

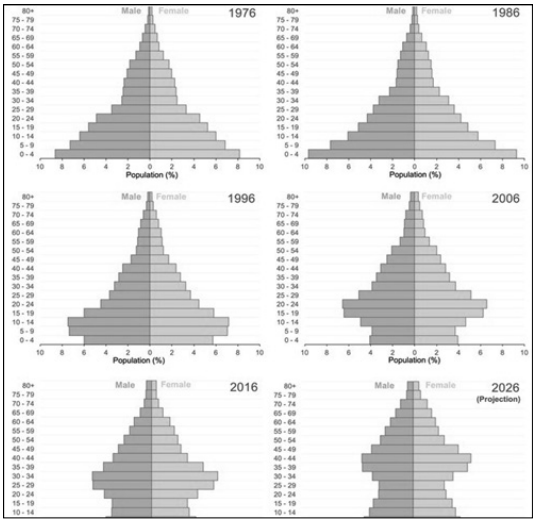


الشكل (6) الأهرامات السكانية لسكان إيران من 1976 – 2026

ومقارنة بدول الخليج العربية، نجد أن عدد سكان إيران يكاد يقترب من جملة سكان دول الخليج العربية (العراق - الكويت - قطر - البحرين - السعودية - الإمارات - عمان)، والتي يبلغ عدد سكانها نحو 99.6 مليون نسمة في عام 2021.

يبلغ عدد المتعلمين في إيران نحو 80%، وهو عدد كبير بلا شك، يعطي إيران قوة إضافية تضاف إلى حجمها السكاني الكبير، ويبلغ معدل النمو السنوي نحو 1.2%.

الجدول (2) الخصائص السكانية لإيران

| العنصر | العدد |
|---|---|
| إجمالي عدد السكان | 85.028 |
| أمد الحياة | 77 سنة |
| النمو السنوي للسكان | 1.2٪ |
| الناتج القومي | 231 بليون دولار |
| نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي | 56 دولارًا |
| النمو السنوي للناتج القومي | 1.8 |
| البطالة | 11.5 |

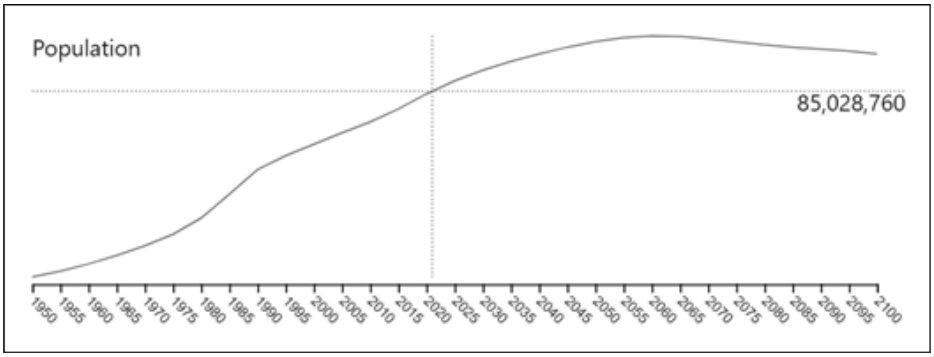


الشكل (7) النمو السكاني لإيران خلال الفترة من 1950 - 2100

ورغم تنوع الموارد الاقتصادية في إيران، فإن الزيادة السكانية أدت إلى اتساع الفجوة بين الموارد وعدد السكان، وذلك على الرغم من الموارد الطبيعية الهائلة والثروة النفطية والمعدنية التي تملكها إيران. وعلى الرغم من أن الثورة الإيرانية تبنت مبدأ الاستقلال الاقتصادي للتحرر من القيود الخارجية، فإن الزيادة السكانية جعلت السياسة الإيرانية تأخذ منحنى آخر لتحقيق مصالح إيران الاقتصادية، وقد أشارت بعض المصادر الرسمية الإيرانية إلى انخفاض معدل النمو السكاني السنوي لأول مرة في البلاد إلى أقل

من 1٪ عام 2020، وهذا يدل على أن الثورة الإيرانية التي كانت تنتهج سياسة تشجيع الإنجاب في بدايتها، قد أدركت أن الزيادة السكانية سوف تؤثر على التوازن بين الموارد والسكان، ومن ثم أصبحت تتبع سياسات سكانية تشجع على خفض النمو السكاني.

- توزيع السكان وكثافتهم: لا يوجد توزيع متوازن للسكان في إيران على مساحة الدولة ،كما يتركز السكان في المناطق الجبلية وليس في الأراضي المنخفضة باستثناء الجنوب الغربي والجنوب الشرقي، أما عن بقية الأراضي المنخفضة فإنها غير صالحة للسكن بسبب طبيعتها الصحراوية والمسطحات الملحية التي تغطيها.

ويقطن المناطق الجبلية نحو 70 مليون نسمة من إجمالي عدد السكان، بنسبة 82٪ من الإجمالي. وتقع العاصمة طهران (8.6 مليون نسمة، حوالي 10٪ من عدد السكان) في سفوح الجبال الشاهقة، وتضم مدينة مشهد نحو 4.5٪ من سكان البلاد، ومن المدن الرئيسية أيضًا أصفهان وتضم حوالي 3٪ من عدد السكان.

وبصورة عامة، يتوزع سكان إيران في صورة حزام يمتد من الجنوب في جبال زاجروس والبرز شمالًا على طول إقليم يمتد من شاطئ بحر قزوين إلى مضيق هرمز في الجنوب، كما يوجد تركز سكاني آخر في الشمال الشرقي حول مدينة مشهد المقدسة لدى الإيرانيين، وتبلغ كثافة السكان 52 نسمة /كم2 طبقًا لبيانات الأمم المتحدة عام 2021.

- التركيب العمري والنوعي للسكان: من خلال الهرم السكاني لإيران عام 2021، يتضح منه أن إجمالي الأطفال أقل من 15 تبلغ نحو 24.7٪، أي ربع عدد السكان تقريبًا، بينما بلغ عدد السكان كبار السن (أكبر من 65) نحو 6.7٪ تقريبًا.

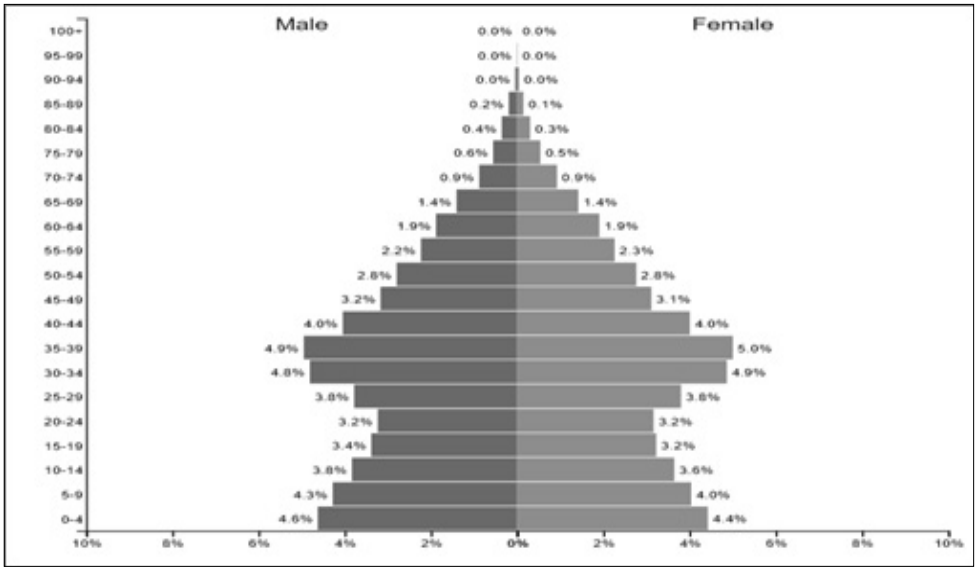


الشكل (8) التركيب العمري والنوعي لسكان إيران عام 2021

وهذه الأرقام تدل على كون إيران دولة فتية مثلها مثل بقية الدول المجاورة، ولكنها تختلف عن الدول المجاورة وخاصة دول الخليج العربي في انخفاض نسبة الأطفال بها، وهو كما ذكرنا سلفًا نتيجة للسياسات السكانية الجديدة التي تهدف إلى خفض النمو السكاني، وهو ما حدث بالفعل وانخفض معدل النمو لأقل من 1% عام 2018.

- التوزيع العرقي للسكان: ترتبط التركيبة السكانية لإيران بالتكوين العرقي للبلاد، وتتكون إيران من عدة مجموعات عرقية، هي: الفرس، وهم المجموعة الرئيسية والقومية الرئيسية في إيران، وتبلغ نسبتهم 51%. والأكراد، وتبلغ نسبتهم 24%. والآذريون، وتبلغ نسبتهم 7%. واللور، وتبلغ نسبتهم 7%. والعرب، وتبلغ نسبتهم 2%. والبلوش، وتبلغ نسبتهم 2%. والتركمان، وتبلغ نسبتهم 2%. ومجموعات عرقية أخرى، تبلغ نسبتهم 5% [11].

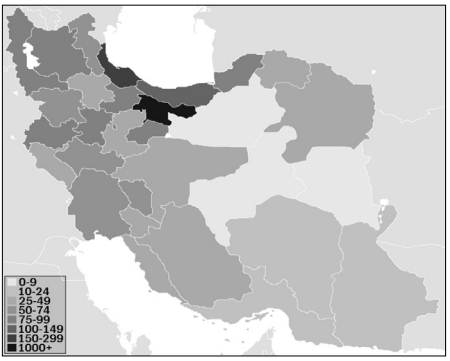


الشكل (9) التوزيع العرقي لسكان إيران

وقد هاجرت أغلب القبائل التي ينحدر منها الفرس والآذريون من وسط آسيا في الألفية الثانية قبل الميلاد إلى إيران، أما الأقليات العربية فقد استقرت في جنوب البلاد، أما الأكراد فإنهم يعيشون في منطقة صغيرة في المناطق المجاورة للعراق. ويتركز الآذريون في المحافظات الحدودية في الجزء الشمالي الغربي لإيران، أما الأرمن فإنهم يتركزون في طهران وأصفهان. كذلك يوجد اليهود في بعض المناطق بأعداد قليلة في إيران، خاصة في المدن الكبرى، الشكل (9).

وتمثل هذه الأعراق -وخاصة الأقليات- مصدر تهديد داخلي لإيران، خاصة أن هذه الأقليات لها امتداد في الدول المحيطة بإيران، فعلى سبيل المثال البلوش لهم امتداد في أفغانستان وباكستان، والتركمان لهم امتداد في دولة تركمنستان، والآذريون لهم امتداد عرقي في أذربيجان، والعرب لهم امتداد في العراق والدول العربية الخليجية، كما أن الأكراد يحلمون بدولة الأكراد الكبرى، والتي تضم شتات الأكراد في إيران والعراق وسوريا وتركيا [12].

ومن ملاحظات الجغرافيا وتأثيرها على الجوانب الجيوبوليتيكية في إيران، نجد أن الأقليات العرقية تقطن المحافظات الحدودية، بينما يسيطر الفرس على القلب.

- التوزيع الديني للسكان: وعلى الرغم من التنوع العرقي الكبير في إيران، فإن الأمر يختلف بشكل كبير عند دراسة التركيب الديني لإيران، فالإسلام هو الديانة الرسمية في إيران، والمذهب المتبع هو المذهب الشيعي الجعفري (الاثنا عشري)، وهو مذهب أغلبية السكان على اختلاف أعراقهم. يشكل المسلمون نحو 98% من إجمالي سكان إيران، وتبلغ نسبة أصحاب المذهب الشيعي نحو 90% من إجمالي مسلمي إيران، في حين يشكل السنة نحو 8%، ونحو 2% مجموعات إسلامية أخرى. أما غير المسلمين، والذين يشكلون نحو 2% فقط من إجمالي سكان إيران، فإن المسيحيين يشكلون نحو 35%، والبهائيين نحو 3%.

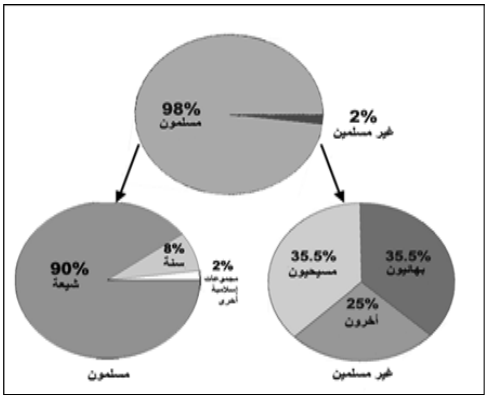


**الشكل (10) التوزيع النسبي للمجموعات الدينية في إيران**

تقوم السلطات الأمنية الإيرانية بإحكام قبضتها على الأقليات الدينية في البلاد، ويلعب الحرس الثوري الإيراني دورًا مهمًّا في السيطرة على أية قلاقل أمنية متعلقة بهذه الأقليات. أما بالنسبة لليهود في إيران، فهم أقدم المجموعات اليهودية في الشرق الأوسط، وقبل قيام الثورة الإسلامية كان عدد اليهود يُقدر بما بين 75 و80 ألف نسمة، وقد هاجر عدد كبير منهم نتيجة لسياسة الثورة الإسلامية الخمينية تجاه الأقليات الدينية وخاصة اليهود، ويبلغ عدد اليهود الآن في إيران نحو 30 ألف يهودي، مما يجعلهم أكبر تجمع يهودي في الشرق الأوسط خارج إسرائيل.

- التوزيع اللغوي للسكان: على الرغم من تعدد هذه الأعراق وتعدد ثقافتها، فإن اللغة والثقافة الفارسية هي المسيطرة، وتُعد من أهم عناصر الهوية الإيرانية. وتسعى إيران دائمًا إلى احتواء هذه الأقليات العرقية، وعدم السماح باستخدامها كورقة ضغط من قبل القوى الدولية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وتعتبر إيران متحفًا لغويًّا أيضًا؛ حيث يوجد في إيران 77 لغة، منها 75 لغة حية ولغتان منقرضتان، وتعتبر اللغة الفارسية هي اللغة الرسمية الأولى للدولة على الرغم من أن 40% من السكان لا يستطيعون التحدث بالفارسية بطلاقة، ومن اللغات الأخرى بجانب الفارسية، كل من: اللغة الكردية، واللغة العربية، واللغة الأرمينية، واللغة الأذرية[13].

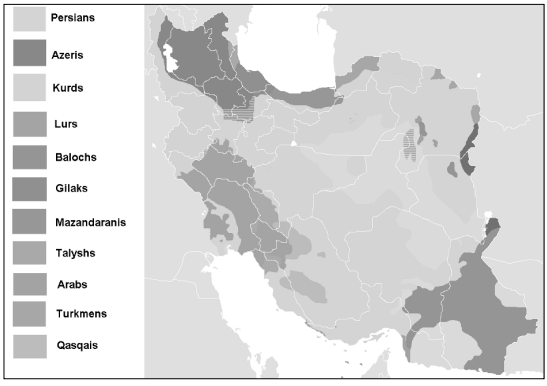


**الشكل (11) توزيع المجموعات اللغوية في إيران**

وبعد استعراض المجموعات العرقية واللغوية والدينية في إيران، يتضح ما يلي:

- هناك تداخل كبير في إيران بين القومية الإيرانية والمذهبية، ويلاحظ أن الأقليات العرقية والمذهبية واللغوية تقطن المناطق الحدودية، وهو يمثل عنصر ضعف للدولة الإيرانية.
- هذه الأقليات -وخاصة الأقليات الدينية- لها امتداد في الدول المجاورة، وتنتهج السلطات الإيرانية سياسية التضييق والتجاهل المتعمد، خاصة ضد العرب والأكراد.
- لعب المذهب الشيعي دورًا مهمًّا في دعم وترسيخ الهوية الإيرانية في مواجهة الدول المناوئة مثل تركيا والدول العربية.
- وقد دأبت الأقليات الإيرانية في إثارة بعض القلاقل، ومن الأمثلة على ذلك: مظاهرات عرب الأهواز في عام 2005، الذين كانوا يطالبون بالمساواة مع الفرس وتحسين أحوالهم الاقتصادية والمعيشية، ويطالبون كذلك بعدم فرض الثقافة الفارسية عليهم. ولكن السلطات الإيرانية قامت بإخماد هذه الثورات بالقوة الغاشمة. كما شهد إقليم بلوخستان شرقي إيران أحداثًا دموية، ولقي بعض رجال الأمن حتفهم. وفي نفس السياق يطالب الأكراد في إيران بالحصول على الاستقلال وتكوين حلم الدولة الكردية الكبرى، وتضم أكراد (العراق - إيران - تركيا - سوريا)، إلا أن الأجهزة الأمنية الإيرانية تقوم بالقمع واغتيال قيادات الأكراد الذين يطالبون بالاستقلال، بل إن القوات الإيرانية تقوم من آن لآخر بقصف القرى الكردية بدعوى ملاحقة الانفصاليين الأكراد. ولا شك أن حصول أكراد العراق على الكثير من الحقوق السياسية قد شجع أكراد إيران لمحاولة الحصول على حقوقهم، لكن سياسة العنف والقمع التي تمارسها إيران تقوم بوأد كل المحاولات. ويُعتبر الآذريون أقل الأقليات العرقية التي تقوم بعمليات ضد السلطات الإيرانية، وأغلب الاحتجاجات تكون من قبل طلاب الجامعات الذين يطالبون ببعض الحقوق السياسية [14]. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أن إيران دائمًا ما تلقي اتهامات إثارة التوترات السياسية للأقليات العرقية والدينية على القوى الدولية الخارجية، وخاصة الولايات المتحدة والدول الغربية.

## العامل البشري الثاني: النشاط الاقتصادي وتأثيره على إيران من الناحية الجيوبوليتيكية:

يُقصد بالنشاط الاقتصادي الطريقة التي يتم بها استغلال إمكانات الدولة الاقتصادية، ممثلة فيما تملكه الدولة من موارد وما يمكنها الحصول عليه. قامت الثورة الإيرانية على أساس الاستقلال الاقتصادي، وذلك للتحرر من القيود الخارجية، إلا أن القيادة الإيرانية قد أدركت أن مصالح إيران تكمن في الاتجاه نحو الاقتصاد العالمي، بسبب سيطرة النظام الرأسمالي وغياب النظام الاشتراكي، كما أن زيادة عدد السكان وانخفاض الإنتاج الزراعي دفعت كثيرًا من الناس إلى الهجرة نحو المدن، كذلك فإن معدل البطالة والتضخم الذي وصل في بعض الأحيان إلى 20% قد ساعد على تغيير السياسات الاقتصادية الإيرانية وجعلها أكثر انفتاحًا على دول العالم خاصة الصين وروسيا، كما تحاول إيران مرارًا أن تجد لها موطئ قدم في القارة الأفريقية.

ويتسم الاقتصاد الإيراني بالتنوع، وجزء كبير منه مملوك للدولة. ويُعد الاقتصاد الإيراني من أكبر الاقتصادات في المنطقة، كما أنه يمثل المرتبة 23 على مستوى العالم. ويسيطر النفط والغاز الطبيعي على نحو 60% من الاقتصاد الإيراني، وتمثل إيران - كما رأينا من قبل - قوة كبرى في مجال النفط والغاز الطبيعي. كذلك على نحو فريد توجد مؤسسات اقتصادية دينية، من أهمها مؤسسة بونيادس Bonyads، وتمثل نحو 3% من الإنفاق الحكومي [15].

ويقسم الدستور الإيراني الاقتصاد إلى ثلاث قطاعات، هي: القطاع العام، ويشمل الصناعات الكبرى والبنوك وشركات التأمين والمرافق والاتصالات والنقل والتجارة الخارجية. والقطاع التعاوني، ويشمل إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. والقطاع الخاص، ويشمل جميع الأنشطة التي تخدم القطاعين السابقين [16].

هناك قيود دينية على فوائد البنوك والتعامل في البورصة، وهو ما يجعل الاقتصاد الإيراني مكبلًا بالقيود أمام المجتمع الاقتصادي العالمي، وهناك صراع خفي بين فصيلين مختلفين في تفسيرهم للاقتصاد الإسلامي، هما: الفصيل الأول، اليساريون الذين يدعون

إلى مزيد من الحرية وتخفيف القيود على الاقتصاد. أما الفصيل الثاني، المحافظون أو المتشددون في تفسيرهم للنصوص الدينية بخصوص الجوانب الاقتصادية. وبعد الحرب العراقية الإيرانية، فرضت الدولة مزيدًا من القيود على الاقتصاد، إلا أنه خلال العقدين الأخيرين سعت الحكومة الإيرانية إلى محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ومن الممكن عرض أهم الأنشطة والموارد الاقتصادية الإيرانية، ومدى تأثيرها على السياسة الإيرانية، فيما يلي:

**الموارد الغذائية:**

تسعى الدول إلى توفير الموارد الغذائية لشعوبها، لأن ذلك فيه حفاظ على سيادة الدول وعلى حرية اتخاذ قراراتها في محيطها الإقليمي والدولي، ولا توجد دولة في العالم تحقق اكتفاءً ذاتيًا في كل السلع بنسبة 100%، ولكن المقصود بالاكتفاء الذاتي هو أن تكون الدولة لديها ما يكفي من الموارد التي تستطيع أن تستكمل بها أي نقص في الموارد الغذائية؛ فكثير من دول العالم لديها فائض في سلع وموارد معينة، فتقوم بتصدير ما يزيد عن حاجتها، وفي المقابل تقوم باستيراد ما تحتاجه من سلع أخرى غير متوفرة لديها. وتساهم الزراعة بنحو 9.5% من الناتج الإجمالي، وهناك نحو 17% من قوة العمل تعمل في المجال الزراعي، وتعمل الحكومة الإيرانية على إنشاء السدود والخزانات من أجل إتاحة الموارد المائية لزيادة الرقعة الزراعية.

ويُعد القمح من أهم المحاصيل الزراعية إلى جانب الشعير والذرة، كما تُعتبر إيران أكبر منتج في العالم للزعفران والفستق، وقد عملت الثورة الإيرانية منذ نجاحها بتحويل الزراعة المعيشية إلى الزراعة التجارية. وتحقق إيران نحو 90% من الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية الرئيسية، وكان حوالي 25% من صادرات إيران غير النفطية هي المنتجات الزراعية. ويعمل نحو 15% من العمال في مجال الصناعات الغذائية.

**التعدين في إيران:**

تُعد إيران من أهم دول العالم في إنتاج المعادن؛ حيث إنها تحتل المرتبة 15 على مستوى الدول التي تمتلك ثروات معدنية في العالم، وتمتلك إيران نحو 68 نوعًا من المعادن. ويساهم إنتاج المعادن بنحو 0.6% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وقد ساهمت عوامل عديدة في تراجع قطاع التعدين في إيران، ومن أهمها: القيود الحكومية على قطاع التعدين، وضعف البنية التحتية اللازمة للإنتاج ونقل الإنتاج المعدني، وكذلك ضعف الإمكانات المادية والتكنولوجية بسبب العقوبات الدولة.

ومن أهم المعادن في إيران: النحاس، وتحتل إيران المرتبة 16 على مستوى العالم (عام 2016). والحديد، وتحتل إيران المرتبة 10 على العالم (عام 2022) بنحو 50 مليون طن سنويًا. واليورانيوم، وتحتل إيران المرتبة 11 على مستوى العالم (عام 2021) بنحو 71 طن سنويًا. والرصاص، وتحتل إيران المرتبة 16 على مستوى العالم، ويقدر الإنتاج بنحو 25 ألف طن متري.

وتمثل الصادرات التعدينية الإيرانية نحو ثلث الصادرات غير النفطية، وتعمل الحكومة باستمرار على تحرير أسعار الخامات المعدنية، وخاصة الحديد، وتتجه الحكومة إلى خصخصة قطاع التعدين بشكل تدريجي حتى يساهم القطاع الخاص الإيراني بدور متزايد في قطاع التعدين.

**مصادر الطاقة:**

تعد إيران من أهم منتجي النفط في العالم، كما أنها تمتلك احتياطيًا هائلًا. وتنتج إيران نحو 2.54 مليون برميل يوميًا (عام 2022) وتحتل المرتبة العاشرة على العالم والمرتبة الخامسة بين دول المنطقة؛ حيث يسبقها كل من السعودية 10.22، والعراق 4.2 والإمارات 2.9 والكويت 2.6 مليون برميل. وتمتلك إيران احتياطيًا من البترول يبلغ نحو 10% من الاحتياطي العالمي.

تقع الحقول الرئيسية للنفط في المناطق الوسطى والجنوبية والغربية من جبال زاجروس، وقد تم اكتشاف النفط أيضًا في شمال إيران. ويُعد النفط ومعه الغاز الطبيعي أكبر مصدر للناتج المحلي لإيران، ويصدر البترول الإيراني من ميناء عبدان وبندر شهر وجزيرة خرج، وتخطط الحكومة الإيرانية لاستثمار ما يقرب من 500 مليار دولار في قطاع النفط بحلول عام 2025.

بصفة عامة، وفقًا لبيانات البنك المركزي الإيراني، فإن قطاع البترول قد شهد نموًّا يُقدر بنحو 23.3%، وقطاع التعدين بنسبة 5.7%، وانخفض القطاع الزراعي بنسبة 0.9 %، ونتيجة لنمو الاقتصاد الإيراني فقد انخفض معدل البطالة في إيران في عام 2022 ووصل إلى 8.8%، وفي عام 2021 زادت الصادرات الإيرانية بنسبة 35%، وزادت الواردات في نفس الفترة بنسبة 30%.

وبالنسبة للغاز الطبيعي، فإن إيران تنتج نحو 250 بليون متر3؛ حيث تحتل المركز الثالث عالميًا بعد كل من الولايات المتحدة 914 بليون متر3، وروسيا 638 بليون متر3. وعلى الرغم من هذا الإنتاج الكبير، فإن إيران تستهلك نحو 233 بليون متر3 سنويًا، وهوما يجعلها تحتل المرتبة 4 بين دول العالم بعد كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين استهلاكًا للغاز الطبيعي، ومن ثم فإن هذا المورد لا يمثل عنصر ضغط على القوى الدولية يمكن لإيران استغلاله [17].

وتمتلك إيران احتياطيًا هائلًا من الغاز الطبيعي يبلغ 32 تريليون متر3، وهي بذلك تحتل المركز الثاني بعد روسيا، ويمثل هذا الاحتياطي نحو 17% من الاحتياطي العالمي.

**الصناعة:**

تعتبر الصناعة من العوامل المهمة المؤثرة على قوة الدولة السياسية؛ فالقوة العسكرية لا بد أن يساندها ظهير صناعي يلبي احتياجات الدولة عسكريًا، أيضًا فإن الصناعة تساعد على رفع مستوى معيشة السكان وسد احتياجات الشعوب، وأيضًا قد تمثل الصناعة مصدرًا للدخل القومي في حال استطاعت الدولة أن تقوم بتصدير منتجاتها الصناعية. وتُعد صناعة الحديد والصلب من أهم الصناعات التي تعطي ثقلًا سياسيًا للدولة؛ حيث إنها تدخل في العديد من الصناعات، ويأتي بعد ذلك الصناعات الكيميائية وصناعة الأدوات الكهربائية.

وإيران دولة ذات تاريخ طويل في مجال الصناعة التي بدأت في عشرينيات القرن المنصرم، لقد عملت الثورة الإيرانية منذ قدومها واستيلائها على الحكم على تطوير الصناعة، إلا أن الحرب العراقية الإيرانية أدت إلى تدمير كثير من المصانع، خاصة مصانع البتروكيماويات وحقول النفط، وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية بدأت الصناعة الإيرانية تستعيد عافيتها، خاصة صناعة البتروكيماويات وصناعة الحديد والصلب والسيارات والأجهزة الكهربائية وصناعة الغزل والنسيج.

ويواجه قطاع الصناعة في إيران بعض المشكلات والتحديات، يظهر أبرزها في وجود نظام مصرفي غير فعال، ونقص المهارات الإدارية والفنية، والإجراءات البيروقراطية المعطلة لتطوير الصناعة، بالإضافة إلى نظام العقوبات الدولية الذي يفرض كثيرًا من القيود على تصدير واستيراد المعدات والمنتجات الصناعية.

وقد شهد قطاع الصناعة الإيراني خلال منذ عام 2019 تقلبات موسمية؛ حيث انخفض الاستثمار الأجنبي بشكل كبير، كذلك فإن القرارات الحكومية قد أدت إلى تراجع قطاع الصناعة في إيران، كما أن ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية لدى المواطنين أدى إلى تقلبات في القطاع الصناعي. وبرغم هذه التقلبات، فإن قطاع الصناعة الإيراني قد شهد نموًّا متذبذبًا يتراوح بين 2.8 - 7.1% خلال عام 2022-2021، ولا شك أن القطاع الصناعي يمثل أهمية كبيرة بالنسبة لإيران؛ حيث يعمل في هذا القطاع نحو 31% من القوى العاملة. ولا شك أن محاولات إيران الكثيرة نحو فتح أسواق جديدة في الدول المجاورة، وكذلك فتح أسواق جديدة في القارة الأفريقية، تهدف من ورائها لتنشيط ودعم الاقتصاد الإيراني، وخاصة في المجال الصناعي.

وبالنظر في مجمل حالة الاقتصاد الإيراني، يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

1. على الرغم من ذلك، تعاني إيران من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وانخفاض رؤوس الأموال القادمة إلى إيران. وعلى الرغم من النمو البطيء للاقتصاد الإيراني، فإن ارتفاع معدلات التضخم واستمرار هروب رؤوس الأموال يجعلان التوقعات بالنسبة للاقتصاد الإيراني قاتمة في ظل غياب قرارات سياسية واقتصادية ضرورية، ومن الممكن أن نضع سيناريوهات ثلاثة لمستقبل الاقتصاد الإيراني:

**الشكل (12) البترول والغاز الطبيعي في إيران**

السيناريو الأول: وهو الأكثر تفاؤلًا، ويقوم على أساس رفع كامل العقوبات المفروضة على إيران وأن يقترن ذلك بسياسات اقتصادية حكيمة من أجل السماح للاقتصاد بالتطور وتقليل التضخم وإصلاح القطاع المالي، وهذا الاحتمال يمكن أن يؤدي إلى معدل نمو يتراوح ما بين 5 – 7% سنويًا، وتنخفض معدلات التضخم إلى 14%، ومعدلات البطالة تنخفض إلى 7.5%.

السيناريو الثاني: ويتضمن تخفيف القيود الناتجة عن العقوبات الدولية وزيادة إنتاج البترول، وسيؤدي ذلك إلى سد جزء من الفجوة المالية، وسيصل التضخم إلى 25% ومعدل البطالة إلى 9%.

السيناريو الثالث: وهو السيناريو الأكثر تشاؤمًا، ويعني استمرار العقوبات الدولية ومن ثم ازدياد الضغوط والقيود على الاقتصاد الإيراني، وستحاول إيران الاتجاه نحو حلفاء آخرين مثل روسيا والصين، وكذلك الاتجاه نحو الجيران لتعزيز التعاون الاقتصادي معهم، كذلك ستحاول إيران فتح مجال جديد مع القارة الأفريقية وأمريكا اللاتينية على الرغم من البعد الجغرافي.

2. على الرغم من القصور الذي يواجه الاقتصاد الإيراني، فإنه قد تغلب على فترة صعبة وقاسية، وسوف يواصل الاقتصاد الإيراني النمو عن طريق التوسع في الصناعة ونمو أسواق جديدة، إلا أن المؤسسة السياسية مطالبة بقرارات جريئة لأن تكلفة السيناريو المتشائم قد تكون مرتفعة جدًا، ولا شك أن استمرار التضخم وهروب رؤوس الأموال وسوء إدارة موارد الدولة وتدهور البنية التحتية سيؤدي إلى خروج الشعب للتظاهر كما حدث في يوليو 2021، وسيؤدي المزيد من ذلك إلى تآكل شرعية النظام الإيراني الحاكم.

3. تمتلك إيران موارد ضخمة، خاصة من البترول والغاز الطبيعي، وقد كان للعقوبات الدولية تأثير كبير على الاقتصاد الإيراني. لكن تحاول إيران باستمرار انتهاج سياسة خارجية تمكنها من فتح أسواق جديدة مع دول المنطقة وشرق آسيا وروسيا وأفريقيا.

4. ما زال المشروع النووي الإيراني يمثل عقبة كبيرة في سبيل محاولات إيران التقرب إلى دول المنطقة وخاصة الدول الخليجية العربية، وكذلك استمرار العقوبات الاقتصادية على الرغم من الاتفاق الإيراني مع الدول الغربية، والذي انسحبت منه الولايات المتحدة عام 2018. كما أن تدخل إيران في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وكذلك دعمها للمنظمات الإرهابية وخاصة الحوثيين في اليمن وحزب الله في لبنان، يمثل عقبة في سبيل اندماج إيران مع دول المنطقة في علاقات اقتصادية كاملة.

## ثالثًا: تأثير الجغرافيا على علاقة إيران مع دول الجوار العربي:

وضعت السلطات الإيرانية خطة لعلاقتها مع دول الجوار، وقد أكدت هذه الخطة على أن تكون إيران في المركز الأول اقتصاديًا وعسكريًا في إقليم غرب آسيا، وحددت الخطة أن منطقة الخليج العربي تقع في الأولوية الأولى لإيران. ومن ضمن الأسس التي تقوم عليها هذه الخطة تعميق نفوذ إيران في المنطقة، وقد اعتمدت في ذلك على نجاح النموذج العراقي الذي يقوم على الديموقراطية

الدينية، وهو تقريبًا نفس ما قامت عليه الثورة الإيرانية.

أما إقليم الشرق الأوسط، فقد جعلته إيران في المرتبة الثانية من حيث الأولوية، بسبب زيادة الصراعات حول هذا الإقليم، ومن ثم فإن هناك منطقتين للاشتباك بين العرب وإيران، هما الخليج العربي والشرق الأوسط. ولا شك أن هناك تداخلًا كبيرًا بين إيران من جهة، والولايات المتحدة والقوى الغربية من جهة أخرى، بخصوص البرنامج النووي الإيراني؛ فالولايات المتحدة على الرغم من كونها لا ترغب في امتلاك إيران الأسلحة النووية، فإنها تستخدم البرنامج النووي الإيراني كفزاعة لدول الخليج، بحيث تستغل هذا البرنامج سياسيًّا واقتصاديًّا من آن لآخر.

ومن ثم فإن الدول العربية عليها السير في مسارين متوازيين، وهما: محاولة الحصول على السلاح الرادع للعسكرية الإيرانية، ولن يتم ذلك إلا بالتعاون العربي في هذا المجال. مع محاولة استقطاب إيران بشكل أو آخر، ولو عن طريق الأقليات الدينية والمذهبية لإيران.

وفيما يلي يمكن رصد أبرز النماذج لتأثير الجغرافيا في علاقات إيران بالدول العربية المجاورة لها:

- الإمارات العربية المتحدة: تعتبر دولة الإمارات من دول الجوار المباشر لإيران والتي تؤثر الجغرافيا على العلاقات بينهما بصورة واضحة. فقد كان الخلاف الإيراني – الإماراتي دومًا حول الجزر الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى)، وتدَّعي إيران أن الإمارات احتلت جزيرتين إيرانيتين هما (إريانا وزركوه).

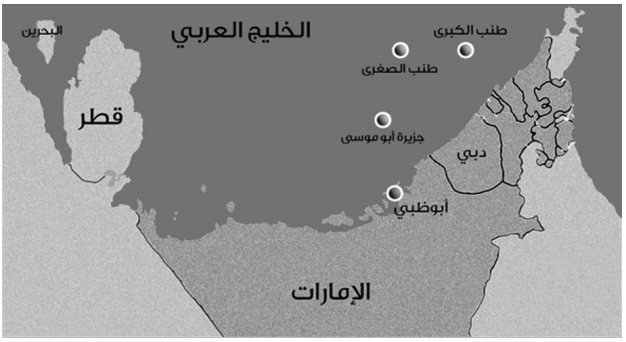


الشكل (13) الجزر الإماراتية التي تحتلها إيران

وهذا الصراع بدأ منذ استقلال الإمارات العربية المتحدة عام **1971**. ولا شك أن إيران تستمر في السيطرة على الجزر الإماراتية الثلاث بسبب موقعها الاستراتيجي ووقوعها في مدخل مضيق هرمز. أما جزيرتا آريانا وزركوه، فهما أقرب ما يكون إلى الأراضي الإماراتية، ومطالبات إيران بهما إنما للتغطية على احتلال الجزر الإماراتية. وتحاول إيران باستمرار تحويل هذه الجزر الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) إلى مناطق سكنية لترسيخ احتلالها وصبغها بالصبغة الإيرانية.

وتعتبر الإمارات أن إيران أكبر تهديد لها في المنطقة، خاصة بعد أن تدخلت الإمارات في الصراع الدائر في اليمن وأصبحت وجهًا لوجه مع الحوثيين حليف إيران الرئيسي في اليمن. وخلال الحرب العراقية الإيرانية، تم استغلال الجزر الإماراتية كذريعة من قبل صدام حسين لتبرير الحرب ضد إيران، واستغلت إيران هذا الوضع وأعلنت الخليج العربي منطقة حرب.

وقد استخدمت إيران الجزر الثلاث في الحروب البحرية أو ما يُعرف حينها باسم حرب الناقلات. وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، أدركت السلطات في إيران الأهمية الاستراتيجية للجزر الثلاث، فحولتها إلى ثلاث قواعد عسكرية قوية للسيطرة على مضيق هرمز إلى جانب جزر قشم وهرمز ولارك، ومن ثم فإن أرخبيل الجزر السابقة في مضيق هرمز أصبح يمثل أهمية قصوى للأمن القومي الإيراني كدولة تحارب من أجل البقاء، ونجحت في صناعة أعداء كثرلها في المنطقة وخارجها.

وقد قامت إيران بأنشطة كثيرة تستهدف ترسيخ السيادة الإيرانية المزعومة على الجزر الثلاث؛ حيث قامت بمشاريع كثيرة للبنية التحتية، وإنشاء مطار دولي، وعمل حواجز للأمواج. وتسعى إيران منذ عام 2012 لتوطين الإيرانيين في الجزر الثلاث، وتحاول إيران جاهدة جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزر الثلاث، ويتضح من خلال هذه التدابير أن إيران غير مكترثة بزيادة التوتر والصراع مع الإمارات العربية والدول المجاورة.

وتعيش نحو 41 عائلة إماراتية في جزيرة أبي موسى، ولكن السلطات الإيرانية لا تسمح لهم ببناء مبانٍ جديدة أو حتى تحديث مبانيهم القائمة بالفعل، وتعمل إيران على تشجيع الإيرانيين على السكن في الجزر الثلاث، وإلى جانب الأهمية الاستراتيجية والعسكرية للجزر الثلاث فإن إيران تسعى إلى استغلال الجزر اقتصاديًا لترسيخ السيادة الإيرانية عليها، ومن ثم فإن السيادة على الجزر الإماراتية الأصل تمثل لإيران أهمية حيوية، ولذلك تسعى جاهدة لتوطين الإيرانيين في الجزر الثلاث.

ولذلك ستظل العلاقات الإماراتية – الإيرانية رهنًا بالنزاع حول الجزر الثلاث، والذي يبدو أنه لا نهاية له في الأفق القريب.

- العراق: مرت العلاقات الإيرانية العراقية بمنعطفات كثيرة طوال التاريخ الحديث. وقد عقدت الدولتان معاهدة عام 1937، تنظم الحدود بين الدولتين في منطقة شط العرب (وهي منطقة نزاع دائم).

الشكل (14) منطقة شط العرب المتنازع عليها بين العراق وإيران

انسحبت إيران من المعاهدة في عام 1969، بعد انسحاب العراق من حلف بغداد، وبدأت المناوشات بين الدولتين في منطقة شط العرب.

وفي عام 1979 اندلعت الثورة الإيرانية، والتي قامت بتغيير المشهد السياسي في المنطقة بأسرها؛ إثر إعلانها "مبدأ تصدير الثورة" ومناصرة الأقليات الدينية وخاصة الشيعية في المنطقة، وفي نفس العام اعتلى صدام حسين السلطة في العراق بعد انقلاب أبيض على الرئيس أحمد حسن البكر. وقد تبادلت الدولتان الاتهامات حتى اندلعت الحرب بينهما عام 1980 واستمرت ثمانية أعوام، وخلفت الحرب خرابًا وتدميرًا للبلدين كما ظلت العلاقات بين الدولتين يشوبها التوتر، وبعد عامين من انتهاء الحرب العراقية الإيرانية قام العراق بغزو الكويت، وخلقت الحرب واقعًا جديدًا في المنطقة؛ حيث انقلب صدام حسين على حلفائه الذين ساندوه في حربه ضد إيران، وفي عام 2003 قامت الولايات المتحدة بغزو العراق وإزاحة نظام صدام حسين عن حكم العراق، وخلقت واقعًا جديدًا تمثل في وجود القوات الأجنبية وإقامة قواعد عسكرية بالمنطقة، وبعد غزو العراق توطدت العلاقات الإيرانية العراقية، وخاصة أن الحكومات العراقية غلبت عليها الصبغة الشيعية، وتم استئناف العلاقات الدبلوماسية، وأكثر من ذلك عقدت الدولتان اتفاقية للتعاون العسكري في مجال الدفاع ومحاربة الإرهاب.

وما تزال العلاقات الإيرانية العراقية في منحنى تصاعدي، خاصة مع التدخل الإيراني في الشؤون العراقية واستغلال شيعة العراق كورقة ضغط في العلاقات بين الدولتين.

وقد قامت إيران وحلفاؤها ببعض الأعمال العسكرية التي قلبت الموازين العسكرية في المنطقة، وهذه الأعمال منها: إسقاط إيران لطائرة عسكرية أمريكية بدون طيار، والهجمات المستمرة على سفارة الولايات المتحدة في العراق من قبل قوات الحشد الشعبي الموالية لإيران، بالإضافة إلى هجمات حزب الله الموالي لإيران على إسرائيل. هذه الأعمال من جانب إيران والقوى الموالية لها، تريد إيران من خلالها تغيير المعادلة الجيوسياسية في العراق. ولا شك أن غياب نظام صدام حسين عن المشهد السياسي وتمكين الشيعة في العراق قد صب في مصلحة إيران، ومكنها من إيجاد مركز قوى لها في دولة من أهم دول الجوار القريب لإيران، وهي العراق.

- المملكة العربية السعودية: تُعد العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية هي الأكثر تنافسية مع الجوار الإيراني، وتتعدد أبعاد هذا التنافس ما بين البعد المذهبي والبعد السياسي والاقتصادي، بما يجعلها علاقة مركبة تؤثر الجغرافيا في مزيد من تعقيدها. ولا شك أن وجود دولة شيعية كبرى في المنطقة (الهلال الشيعي) وهو ما يحلم به ويسعى إليه قادة إيران – أمر يهدد الدول الغربية، خاصة أن هذه المنطقة تمثل المصدر الرئيسي للنفط في العالم، خاصة أن أكبر دولة نفطية في العالم –وهي السعودية– يتركز النفط فيها في المنطقة الشرقية وأغلب سكانها من الشيعة.

وهناك تنافس تاريخي، وسيظل قائمًا بين إيران زعيمة الشيعة والسعودية زعيمة الأغلبية السنية، وهذا الصراع بدأ تحديدًا منذ معركة كربلاء عام 680. وفي المذهب الشيعي، فإن السلطة الدينية تتفوق على السلطة السياسية، ولذلك فإن المرشد الأعلى هو رأس الدولة، ويمارس تأثيرًا مباشرًا ورئيسيًا على السياسة الإيرانية. أما السعودية، فقد نشأ تحالف سياسي ديني بين آل سعود والقوة الدينية لمحمد بن عبد الوهاب، نتج عنه نظام ملكي يستند إلى مرجعية دينية، وهذه المرجعية ترى في الشيعة فرقة خارجة عن الإسلام الحقيقي، بل إنها قامت بإعدام أحد زعماء الشيعة في عام 2016، وهو ما نتج عنه انتقادات لاذعة من قبل إيران، ومن الواضح أن إيران والسعودية تستخدم المذهبية الدينية لأهداف سياسية، إلا أن إيران –على عكس السعودية– تسعى إلى التوسع ونشر المذهب الشيعي في المنطقة، لتكوين ما يسمى بالهلال الشيعي المكون من اليمن والعراق وسوريا ولبنان وكذلك المنطقة الشرقية في المملكة [18].

كما استعانت المملكة بالقوى الغربية لمواجهة المد الثوري الإيراني، خاصة مع إصرار إيران على المضي قدمًا في برنامجها النووي الذي يهدد أمن المنطقة بأسرها. وهناك تداخلات كثيرة في العلاقات الإيرانية مع السعودية، ومنها مواجهة البرنامج النووي الإيراني هدف مشترك يجمع بعض الأضداد في المنطقة. كما تختلف مصالح وسياسات الدولتين بوضوح في كل من اليمن وسوريا ولبنان.

وقد أدى عدم الاستقرار الناتج عن الثورات العربية إلى زيادة نفوذ إيران في المنطقة، خاصة باستخدام ورقة الأقليات الشيعية، وتحاول إيران السيطرة على المنطقة من خلال أمرين، الأول: الهيمنة الدينية بوصفها راعي الأقليات الدينية، وخاصة الشيعة في المنطقة (الدول العربية المجاورة تضم أقليات شيعة). والثاني: زيادة قدراتها العسكرية والاستمرار في البرنامج النووي الذي تحاول من خلاله مواجهة دول الخليج مجتمعة، وكذلك القوى الغربية.

ولا شك أن لإيران علاقات متشابكة مع دول الجوار القريب مثل أفغانستان وباكستان وتركيا وبقية الدول الأخرى؛ حيث تعمل إيران على إقامة علاقات هادئة مع هذه الدول، خاصة في ظل العقوبات الغربية عليها، أيضًا فقد اجتمع النظام الإيراني مع حزب العدالة والتنمية في انتهاج سياسة مستقلة نحو الشرق بديلًا للغرب الذي رفض باستمرار انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

ومن الجدير بالذكر أنه بقدر تأثير الجغرافيا الإيرانية في علاقاتها بدول جوارها العربي، فإن هناك تأثير سياساتها في المنطقة يمتد إلى دول عربية أخرى، سواء في إطار مشروعها الإقليمي والذي يحمل عنوان "الهلال الشيعي" أو في إطار إدارة مصالحها في المنطقة العربية بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال أذرعها المسلحة في المنطقة.

ختاما، تحمل إيران مقومات الدولة العميقة ولديها من المقومات الجغرافية والتاريخية ما يجعلها صاحبة مشروع إقليمي يمتد في المنطقة العربية، وعلى الرغم من هذا فإن الجغرافيا البشرية والاقتصادية لإيران تواجه العديد من التحديات التي تحد من تنامي الفرص التي توفرها الجغرافيا الطبيعية لإيران. وبعبارة أخرى يمكن القوا أن الجغرافيا السياسية لإيران تتسم بالتنوع لما توفره لإيران من ارتباط طبيعي بدول جوارها وتوفر الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، بينما التوظيف الجيوبولتيكي لهذه الجغرافيا يظل أقل ديناميكية عن الإمكانيات الحقيقية لإيران نتيجة لعلاقاتها في محيطها الإقليمي من جهة وعلاقتها بالولايات المتحدة من جهة أخرى، وربما إذا اتبعت إيران سياسات أكثر مرونة وانفتاحاً مع جوارها المباشر تزيد فرص التوظيف الجيوبولتيكي لمقوماتها الجغرافية.

## المصادر:


**(1) Mjtahed-Zadeh, P., Iran: The Empire of the Mind, Facts about emergence and evolution of the concepts of state, territory, and boundary in ancient Iran, Geopolitics Quarterly, Volume 5, No 3, 2009. pp 1-26.**

**(2)** محمد مؤنس السبتي، "مشكلة تغيير مجرى شط العرب وتأثيره على تغيير الحدود النهرية بين العراق وإيران، دراسة في الجغرافيا السياسية"، جامعة البصرة: مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد **43**، العدد **3**، **2018**.

**(3)** مجلة النفط والغاز **2020**.

**(4)** نبيل سامح العتوم، الجغرافيا السياسية كإطار تحليلي لقياس قوة إيران، مجلة النهضة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد **12**، العدد **4**، **2011**. ص-**147 182**.

**(5)** محمد مؤنس السبتي، مرجع سابق.

**(6) Nohadani, S.A, The Geopolitics of Iran According to The Theory of Geographical Buffer Spaces, Austral: Brazilian Journal of Strategy& International Relations, vol.9,no.17, 2020. pp.180-200.**

**(7) Reisinezhad, A., Iran's Geopolitical Strategy in the West Asia: Containment of 'Geography' and 'History, Iranian Review of Foreign Affairs, Vol. 11, No. 1, 2021. pp. 59-88.**

**(8)** ماجد صدام سالم، "المتغيرات الجغرافية وأثرها في قوة إيران الإقليمية"، العراق: مجلة الآداب، العدد **121**، **2017**.

**(9)Ibid.,**

**(10)** ماجد صدام سالم، مرجع سابق.

**(11)** محمد محمد زهرة، الأوضاع الديموغرافية في إيران والدول العربية، جامعة القاهرة، **1993**. ص **78-76**.

**(12)** المرجع السابق.

**(13) Karimzad, F., Language Ideologies and the Politics of Language: Azerbaijanis in Iran, In Madina Djuraeva, & Francois V. Tochon (Eds.), Language Policy or the Politics of Language: Re-imagining the Role of Language in a Neoliberal Society. Blue Mounds, WI: Deep University Press, 2018. pp. 53-74.**

**(14)** سالم بيومي، الأقليات في العالم العربي، القاهرة: دار الفكر للنشر، **1989**.

**(15) Martini J., Op.Cit.,**

**(16) Crane, K., Lal R., & Martini J., Iran's Political, Demographic, and Economic Vulnerabilities, RAND Corporation, 2008.**

**(17) Koohkan, A., & Sahabi, A., Geopolitical Explanation of the Iranian 11th government's Foreign Policy in the South Caucasus, Revista Publicando, 4 No 13., 2017. pp.767-801.**

**(18)** ليال أسعد نحلة، دور الدولة الإقليمية في السياسة الدولية (إيران نموذجًا)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، **2017**. ص **115**.

# الفصل الثاني

## الأساس الأيديولوجي للنظام الإيراني

* د. محمد محسن أبو النور

رئيس المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية

# تمهيد

لا يمثل المذهب الشيعي بالكلية الأساس الأيديولوجي الذي يقوم عليه النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، بقدر ما تمثل نظرية خاصة من داخل هذا المذهب الركيزة التي يقوم عليها النظام، بمعنى أن شيعية الدولة وأغلب أطياف المجتمع، لا ترتبط بالنظام السياسي في حد ذاته، ولا تُعد مِنْسَأتَه التي يتكئ عليها، لكن نظرية "ولاية الفقيه" هي التي تقوم بهذا المقام وتعمل عملها بالكامل في مضمار اتكاء النظام السياسي على قوامها، ومع ذلك تبقى ثمة أسئلة بسيطة المبنى معقدة المعنى، وهي: كيف تمكن مؤسس الجمهورية آية الله الخميني من العودة إلى التاريخ الشيعي عدة قرون إلى الوراء والتنقيب عن أساس أيديولوجي تنهض عليه ثورته ودولته؟ ومن ثَمَّ كيف تمكنت تلك النظرية المحسوبة على الفقه الشيعي من البقاء كأساس ثيوقراطي لهذا النظام طيلة السنوات الأربع والأربعين الماضية؟ وهل لذلك كله أثر على توزيع السلطات في البلاد، وخاصة في مسألة الفصل بين صلاحيات المرشد (الولي الفقيه) وبين الرئيس المُنتخَب بطريق التعيين أو المُعَين بطريق الانتخاب؟

يعتبر هذا الفصل مقدمة مطولة للإجابة المعقدة عن علامات الاستفهام تلك المشفوعة بعلامات التعجب المتعددة.

## أولًا | الأساس الأيديولوجي للنظام الإيراني:

تدين إيران بالدين الإسلامي وفق المذهب الشيعي الجعفري الاثني عشري، الذي يمكن تبسيطه في أنه مذهب من يناصرون الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ويفضلونه وذريته على الصحابة الآخرين[1] السابقين الأولين إلى الإسلام المبشرين بالجنة، والذين شهد لهم الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك، وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان، رضي الله عن ثلاثتهم.

وقد نص الدستور على ذلك صراحة في المادة الثانية عشرة، واعتبرتلك المادة فوق دستورية وغيرقابلة للتغيير. وفي واقع الأمر لا يوجد اختلاف عقائدي عميق بين المذهبين الشيعي والسني، فالطرفان يؤمنان بوحدانية الله -جل في علاه- وبنبوة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، إلا أن الفارق الجوهري بينهما سياسي أكثرمنه دينيًا، وهو وجوب خلافة الإمام علي بن أبي طالب وآل بيت النبي بعد وفاته، ويرون أنهم أحق بالخلافة من صحابته الأجلاء أبي بكر وعمر وعثمان، رضي الله عنهم. وبالرغم من أن بعض الفرق السنية ترى أن الإيمان بأحقية خلافة الخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر وعثمان يُعد شرطًا أساسيًا في العقيدة، فإن أغلب الفرق الإسلامية السنية لا ترى أن ذلك يدخل في صلب العقيدة.

ويستمد النظام في إيران شرعيته الدينية والسياسية من مفهوم "ولاية الفقيه"، وهو المفهوم الذي يُعد أساسًا أيديولوجيًا لهذا النظام، وقد ورد ذكره صراحة في الدستور الإيراني في ثلاثة مواضع:

الأول: ديباجة الدستور التي نصت على أنه: "عندما كان النظام الطاغي في قمة جبروته وسيطرته على الشعب، قدم الإمام الخميني فكرة الحكومة الإسلامية على أساس (ولاية الفقيه)، مما أوجد في الشعب المسلم دافعًا جديدًا متميزًا ومنسجمًا، ورسم له الطريق الأصيل نحو الجهاد العقائدي الإسلامي، وازداد التلاحم الثوري بين صفوف المجاهدين المسلمين والملتزمين، في داخل البلاد وخارجها".

الثاني: المادة الخامسة التي نصت على أنه: "في زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير، وذلك وفقًا للمادة 107".

الثالث: المادة السابعة والسبعون بعد المئة التي نصت على أن: ".. ولاية الأمر، وإمامة الأمة، وكذلك إدارة أمور البلاد بالاعتماد على الآراء العامة، والدين والمذهب الرسمي لإيران، هي من الأمور التي لا تقبل التغيير".

وبالتالي وضع النظام الإيراني تلك المادة كأساس فوق دستوري لا يمكن تغييره حتى لو أدى أي حراك سياسي لمحاولة التغيير، بمعنى أن النظام الإيراني ومبدأ ولاية الفقيه صنوان مرتبطان ولا يمكن فك الارتباط بينهما إلا بعمل ثوري أو انتقال عنيف للسلطة، وعلى هذا الأساس يُعد مفهوم الولاية هو الأساس الأيديولوجي الديني والسياسي الذي يقوم عليه النظام الإيراني.

وولاية الفقيه هي نظرية أعاد الخميني ابتكارها، وضمَّن أفكارها في كتابه "الحكومة الإسلامية"، ودعا فيها إلى تولي السلطة بشكل مباشر من قبل رجال الدين، على اعتبار أن النبي محمد صلى الله عليه وسلم لم يكن مجرد نبي وحي فقط أو موجهًا روحيًا، بل كان رجل إدارة، منفذًا للعدالة وزعيمًا سياسيًا، فبلور النظرية على اعتبار أن رجال الدين هم أدرى الناس بالعلم الإلهي بالنظر إلى الحاجة للتوفيق بين النظام الاجتماعي والأمر الديني، وبها تمكن من السيطرة على مؤسسات الدولة والمرجعية والحوزة والمجتمع.[2]

ويُرجع بعض الباحثين ظهور نظرية نيابة الفقيه عن الإمام الغائب، وهي أصل مأسسة "ولاية الفقيه" كإطار مفهومي للفصل بين ولاية القضاء كوظيفة دينية وبين مفهوم السيادة المرتبط بالسلطة السياسية، إلى أبي الصلاح الحلبي المتوفى عام 1055 ميلاديًا، وهو الذي سوغ للفقيه أن يتولى القضاء متى عرض عليه، وبالتالي ينوب الفقيه في هذه الحالة عن الإمام الغائب المهدي المنتظر لثبوت الإذن منه.[3]

ويعزز مفهوم "ولاية الفقيه" سلطة المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، وقد شكلت ولاية الفقيه تاريخيًّا مفهومًا غير سياسي في الإسلام الشيعي، منح رجال الدين التفويض الديني عن الشعب، ودرجة معينة من السلطة الدنيوية على الضعفاء واليتامى والعاجزين في غياب الإمام الثاني عشر الذي يُعتقد أنه مختبئ أو غائب.[4]

وغالبًا ما يشار إلى هذا المفهوم غير السياسي لولاية الفقيه على أنه المذهب "التقليدي"، وقد أعاد الخميني تفسير مفهوم ولاية الفقيه لوضع أساس دولة إسلامية يقودها رجال الدين، وظهر مذهبان جامعان منذ ذلك الحين في ظل إعادة التفسير الخاصة بالخميني، هما: "الاستبدادية" و"الديمقراطية". ويَعتبر مناصرو المذهب الأول من أرباب اليمين الإسلامي سلطة المرشد مطلقة ومستمدة من المشيئة الإلهية، وترتبط هذه القراءة ارتباطًا وثيقًا بالخميني. وفي المقابل، يرى مؤيدو وجهة النظر الديمقراطية للمفهوم أن المرشد الأعلى ينبغي أن يتمتع بشعبية فضلًا عن كونه تقيًّا، وأن يستمد سلطته من الشعب، ويرتبط هذا المذهب بأرباب اليسار الإسلامي، ولا تزال وجهة النظر التقليدية لولاية الفقيه قوية خارج إيران كما يمارسها رجال الدين الشيعة في النجف وفي قم أيضًا.[5]

وقد عمل الخميني على ألا تكون نظرية "ولاية الفقيه" مجرد نظرية شرعية أو دينية من أجل تدريسها على شباب الحوزة، بل جعلها تمثل الفكر الأيديولوجي الذي يقوم عليه النظام السياسي في إيران حاليًّا، وهي النظرية التي تعمل على إدارة كل شؤون الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والداخلية والخارجية التي طبقها الإمام الخميني فكرًا وممارسة في إدارة البلاد وعلاقاتها الخارجية.[6]

ومن خلال تركيبة النظرية، يتضح أن الخميني كان متأثرًا بتاريخ الأديان في إيران. ومن ذلك على سبيل المثال، تأثره بالدين المانوي الذي ظهر في إيران في القرن الثالث الميلادي، وكان مؤسس هذا الدين يعتقد بوجوب الإمامة، ولا يحصل على لقب "إمام" إلا مَن وصل إلى أرفع مرتبة في الدين المانوي، ويطالب هذا الإمام أتباع ديانته بالولاء التام والطاعة الكاملة له.[7]

كما اتضح تأثر الخميني بمؤثرات الفلسفة الإشراقية عند شهاب الدين السهروردي (ت: 586هـ - 1191م)، خصوصًا فيما يتعلق بنظرية "الحاكم المتأله"، وما تبعها من تعديل وإعادة تسمية عند الخميني في مصطلح "الولي الفقيه"؛ إذ انطلق الخميني من كلام السهروردي القائل بأن: "العالم ما خلا قط عن الحكمة وعن شخص قائم بها عنده الحجج والبينات، وهو خليفة الله في أرضه، وهكذا يكون ما دامت السموات والأرض، فإن صادف أن هناك حكيمًا متوغلًا في التأله والبحث فله الرئاسة وهو خليفة الله، ولا تخلو الأرض عن متوغل في التأله أبدًا، فإذا خلا الزمان عن تدبير إلهي كانت الظلمات غالبة"[8].

وقد انسحب تقديس الخميني للأئمة الاثني عشر إلى تقديسه لرجال الدين (الفقهاء) والمغالاة في ذلك في بعض الأحيان. فقد بدأ الخميني أولًا بمحاولته إثبات عصمة الأئمة الاثني عشر حتى فُهم من مؤلفاته أن "الدين لا يكتمل إلا باتباع تعاليم الأئمة وإنزالها منزلة القرآن الكريم، وهذا معتقد له أبعاد خطيرة حين تحدث عن مهمة الفقهاء وجعلهم أوصياء وأمناء على الأمة بعد الأئمة"[9].

الخميني أكد ذلك في كتابه "الحكومة الإسلامية"، قائلًا: "الفقيه هو المتصدي لأمر الحكومة لا غير. وهو ينهض بكل ما نهض به الرسول صلى الله عليه وسلم، فيقيم الحدود وينظم بيت المال ويمارس ما كان يُمارس على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم"[10].

ومن هذا المنطلق يكون الخميني قد أجلس الفقهاء مكانة الحكام، كما سبق أن أجلسها الفلاسفة من قبل للفيلسوف المؤهل لقيادة الأمة، كما جاء في فلسفة أفلاطون حول تكوين المدينة الفاضلة، في كتابه "الجمهورية"، حيث قال: "إن علينا أن نلزم فلاسفتنا على أن يقدموا الرعاية وحسن الإدارة للآخرين... وقد جئنا بهم إلى العالم كي يكونوا حكامًا للخلية، ملوكًا لأنفسهم وللمواطنين الآخرين، وإنهم قادرون على المساهمة في الواجب المضاعف"[11]. وبناءً عليه، يتضح أن النظرية القائمة على أن "الحاكم هو ظل الله على الأرض" هي عبارة عن فكرة غير عربية وغير إسلامية بالمطلق[12].

كما جعل الخميني للفقهاء ولاية على الدولة الجديدة واعتبرهم أصحاب سلطة للأبد، فحين وضع أصول نظريته وقواعدها عمل على أن يكون الفقهاء أصحاب سلطة دائمة، وإن تغير بعضهم بالوفاة، فضلًا عن جعل تلك الولاية لا تسقط بالتقادم. فيقول إن:

"الولاية لا تسقط، لأن الفقهاء قد ولاهم الله، فيجب على الفقيه أن يعمل بموجب ولايته قدر المستطاع، فعليه أن يأخذ الزكاة والخمس والخراج والجزية لينفق ذلك في مصالح المسلمين، وعليه أن يقيم حدود الله" [13]. وهنا أحدث الخميني انقلابًا تامًّا في الفقه السياسي الشيعي؛ لأن هذا الفقه ببساطة يرفض إقامة أي نظام سياسي في ظل غيبة الإمام الثاني عشر [14].

للدلالة على هذا الطرح، يمكن ذكر ما ذهب إليه آية الله محمد حسين النائيني، منظر الحركة الدستورية في إيران لعام 1906م، وهو يرى أنه "لا وجود أصلًا لشيء اسمه الحكم الولائي أو التسلط بالقوة سواء كانت مادية أو دينية، بل إن أساس الحكم الولائي يقوم على إنجاز الوظائف الحكومية، وتأمين المصالح العامة التي تتوقف على وجود السلطة، وتتحدد سلطة الحاكم بحدود المسؤوليات والوظائف، وتتقيد بعدم تجاوزها" [15].

وتُعد تلك الفكرة هي أساس قوة الدول الثيوقراطية، ومبررًا لبقائها لأطول فترة ممكنة، فخشية المحكومين من الخروج على "الحكومة المعينة من قبل العناية الإلهية" تجعل من الصعب على الشعب أن يفكر في الخروج على حكومة موجودة بأمر من الله. وفي هذا يصف الفيلسوف الإيطالي الشهير نيقولا ميكافيللي (ت: 1527م) تلك الدول والحكومات القائمة على أسس ثيوقراطية، بأنها حكومات قوية، قائلًا: "انطلاقًا من تلك الأفكار التي تتطلب الطاعة العمياء، فإن الحاكم يستمد قوته من تلك الطاعة العمياء القائمة على مبدأ ديني، فهي حكومات قوية لأنها تخضع لتقاليد وأعراف دينية عريقة وراسخة، هي من القوة بحيث تبقي على سلطان أمرائها، ورغم ذلك فإن ممالكهم رغم عدم وجود وسائل للدفاع عنها فإنها لا تضيع منهم، وكذلك نجد رعاياهم رغم شعورهم بأنهم لا يحكمون فإنهم لا يكرهون ذلك" [16].

بناءً على ذلك يمكن القول إن مذهب "ولاية الفقيه"، المستمد من بطون كتب التراث الشيعي، والممزوج بأفكار فلسفية يونانية وأوروبية وإيرانية قديمة، هو الأساس الذي قام عليه النظام الإيراني، ومن خلاله تمكن من ضبط علاقاته مع النخب في المجتمع ومع أطياف الشعب الإيراني، ذلك الذي يدين بالولاء للحوزة الفقهية وما يخرج منها. ولا يُعتبر الفرد الشيعي متدينًا تدينًا حقيقيًّا ما لم يكُن له مرجع يقلده ويسير خلفه في تعاليم الدين، ويدفع له 20 بالمئة من دخله السنوي فيما يعرف بـ"الخُمس"، وهنا تمكن النظام الإيراني من البقاء على قيد الحياة السياسية طيلة تلك السنوات التي أعقبت الثورة الإيرانية لعام 1979.

## ثانيًا | ماهِيَّة المرشد في النظام الإيراني:

تحدد نظرية "ولاية الفقيه" سلطات المرشد الأعلى في النظام الإيراني، ويسمى في الدستور الإيراني بـ"القائد"، وهو منصب ليس له مثيل في الأنظمة السياسية بالعالم، لأنه يُنتخب من مجلس خبراء القيادة المكون من 86 عضوًا من رجال الدين المنتخَبين، وبالتالي لا يأتي القائد إلى منصبه بالتعيين [19] ويظل في سلطته لا يغادرها إلا إذا فقد شرطًا من شروط الإمامة، مثل العقل أو الصحة أو ما شابه، ويجمع المرشد -كما سيتم شرحه لاحقًا- كل السلطات التنفيذية، فهو الذي يعين أو يقيل كل رؤساء السلطات وكل رؤساء المجالس التشريعية وأعضائها المنتخَبين أو المعيَّنين، وعليه يجمع المرشد بين سلطات رئيس الدولة في الأنظمة الرئاسية وبين سلطات رئيس الوزراء في الأنظمة البرلمانية وبين مقام الملوك والرؤساء في الأنظمة البرلمانية أيضًا، وبالتالي يحوز المرشد في النظام الإيراني صلاحيات تشبه حد التطابق صلاحيات الأكاسرة الفرس في عصور ما قبل التاريخ، باستثناء واحد، وهو أنه يصعد إلى منصبه بالانتخاب من أعضاء مجلس خبراء القيادة.

وقد نظم الدستور الإيراني دور المرشد وطبيعة صلاحياته في الفصل الثامن منه لعام 1979 وتعديلاته لعام 1989، ويتضمن هذا الفصل 6 مواد دستورية، بدءًا من المادة 107 وحتى المادة 112. وبالرغم من قلة عدد المواد الدستورية التي تنظم عمل المرشد أو القائد، فإنها تنطوي على صلاحيات هائلة تجعل هذا المنصب هو المنصب الوحيد الذي بيده الحل والعقد في السياستين الداخلية والخارجية للبلاد.

وتنص المادة السابعة بعد المئة على أمرين: أولهما أن المرشد الأول للجمهورية آية الله الخميني جاء إلى منصبه بطريقة استثنائية، وهي إجماع الثائرين الإيرانيين عليه إبان الثورة الإسلامية لعام 1979، غير أن أي ولي فقيه آخر سيتقلد المنصب من بعده لا بد أن يأتي بطريق الانتخاب من قبل أعضاء مجلس خبراء القيادة الذين انتخبهم الشعب في اقتراع حر ومباشر، بمعنى أن المرشد الذي يأتي بعد الخميني تقلد منصبه عن طريق الاقتراع غير المباشر تمامًا كما يحدث في حالة انتخاب الرئيس الأمريكي الذي يُنتخب بشكل غير مباشر عن طريق المجمع الانتخابي، غير أن الفارق بين منصب المرشد وبين منصب الرئيس الأمريكي أن الأول لا يجوز عزله ويظل في منصبه مدى الحياة، غير أن الثاني له فترتان رئاسيتان كحد أقصى، ولا يجوز له أن يستمر في السلطة بعدهما.

وتنص المادة رقم 107 صراحة على هذا المعنى، فتقول: "بعد المرجع المعظم والقائد الكبير للثورة الإسلامية العالمية، ومؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، سماحة آية الله العظمى الإمام الخميني (قدس الله سره الشريف)، الذي اعترفت الأكثرية الساحقة للناس بمرجعيته وقيادته، تُوكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخَبين من قبل الشعب. وهؤلاء الخبراء يدرسون ويتشاورون بشأن كل الفقهاء الجامعين للشرائط المذكورة في المادتين الخامسة بعد المئة والتاسعة بعد المئة، ومتى ما شخصوا فردًا منهم باعتباره الأعلم بالأحكام والموضوعات الفقهية، أو المسائل السياسية والاجتماعية، أو حيازته تأييد الرأي العام، أو تمتعه بشكل بارز بإحدى الصفات المذكورة في المادة التاسعة بعد المئة، انتخبوه للقيادة، وإلا فإنهم ينتخبون أحدهم ويعلنونه قائدًا، ويتمتع القائد المنتخَب بولاية الأمر، ويتحمل كل المسؤوليات الناشئة عن ذلك، ويتساوى القائد مع كل أفراد البلاد أمام القانون".

وتنص المادة الخامسة بعد المئة على أن "قرارات مجالس الشورى يجب ألا تتعارض مع الموازين الإسلامية وقوانين البلاد"، بمعنى أن اختيار أعضاء مجلس خبراء القيادة محدد كذلك وغير مطلق؛ إذ لا يجوز دستوريًا لأعضاء مجلس خبراء القيادة تسمية شخص من خارج الدوائر الحوزوية، وبالتالي تم حصر المنصب وتقييده في رجال الدين الذين يحملون الدرجات العلمية من الحوزة الفقهية.

ثم انتقلت المادة الثامنة بعد المئة إلى تفصيل عمل مجلس خبراء القيادة نظرًا لأهميته القصوى، من حيث إنه ينتخب المرشد أو القائد، ونصت على أن القانون المتعلق بعدد الخبراء والشروط اللازم توفرها فيهم وكيفية انتخابهم والنظام الداخلي لجلساتهم بالنسبة للدورة الأولى، يعده الفقهاء الأعضاء في أول مجلس لصيانة الدستور، ويصادق عليه بأكثرية أصواتهم، وفي النهاية يصادق قائد الثورة عليه، بعد ذلك فإن أي تغيير أو إعادة نظر في هذا القانون والموافقة على سائر المقررات المتعلقة بواجبات الخبراء يكون ضمن صلاحيات مجلس الخبراء نفسه.

هنا حاولت تلك المادة الفصل بين صلاحيات مجلس خبراء القيادة وبين عمل مجلس صيانة الدستور، علمًا بأن طريقة انتخاب المرشد الثاني للجمهورية الإسلامية في مجلس خبراء القيادة عام 1989 أماطت اللثام عن قدرة بعض الشخصيات المؤثرة والنافذة في هذا المجلس على الحشد لشخص ما، وعلى رأسهم مثلًا آية الله علي أكبر هاشمي رفسنجاني، إلى جانب ما هو أهم، وهو إمكانية زيادة أو نقصان عدد أعضاء المجلس، وهو ما تم بالفعل في سنوات ما بعد الثورة؛ إذ زاد عدد أعضاء المجلس من 70 عضوًا إلى 83 عضوًا، ثم أخيرًا إلى 88 عضوًا، وهذا المجلس للغرابة الشديدة ليست له مواد دستورية مخصصة في الدستور الإيراني، برغم أهميته الفائقة في انتخاب أو تغيير المرشد.

وقد حددت المادة التاسعة بعد المئة الشروط اللازم توفرها في القائد وصفاته، وخصصت ثلاثة شرائط لمن يتصدى لهذا المنصب، وهي الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه، ثم شرط العدالة والتقوى اللازمتين لقيادة الأمة الإسلامية، ثم

شرط الرؤية السياسية الصحيحة، والكفاءة الاجتماعية والإدارية، والتدبير والشجاعة، والقدرة الكافية للقيادة.

ونصت المادة على أنه "عند تعدد مَن تتوفر فيهم الشروط المذكورة، يفضل مَن كان منهم حائزًا على رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره". ومعنى ذلك أن القائد يجب أن يكون رجل دين حوزويًّا وفقيهًا قد درس الفقه على وجه الخصوص؛ لأن ذلك الشرط سيؤدي إلى مشاكل كبرى بعد رحيل علي خامنئي لو تصدى للقيادة مثلًا رجل مثل حجة الإسلام والمسلمين إبراهيم رئيسي الذي درس القانون من دون الفقه.

ولئن كان كل ما سبق مهمًّا، فإن المادة العاشرة بعد المئة هي الأهم على الإطلاق، لأنها تحدد وظائف القائد وصلاحياته، وتشتمل على تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، والإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام، وإصدار الأمر بالاستفتاء العام والقيادة العامة للقوات المسلحة، وإعلان الحرب والسلام والنفير العام، وتنصيب وعزل وقبول استقالة فقهاء مجلس صيانة الدستور، وأعلى مسؤول في السلطة القضائية، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، ورئيس أركان القيادة المشتركة، والقائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية، والقيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

وينهض المرشد بمهام حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث، وحل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام، وتوقيع حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب. أما بالنسبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث توفر الشروط المعينة في هذا الدستور فيهم، فيجب أن تنال قبل الانتخابات موافقة مجلس صيانة الدستور، وفي الدورة الأولى تنال موافقة القيادة.

ومن أهم صلاحيات المرشد عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد، وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي "البرلمان" بعدم كفاءته السياسية، على أساس المادة التاسعة والثمانين التي تنص على أن أعضاء مجلس الشورى يستطيعون استجواب [20] مجلس الوزراء أو أحد أعضاء مجلس الوزراء الذي يرأسه رئيس الجمهورية في أي مجال يرونه ضروريًّا، ويكون الاستجواب قابلًا للمناقشة في المجلس إذا قدمه ما لا يقل عن عشرة نواب، من أصل 270 عضوًا هم أعضاء المجلس.

ونصت المادة على أن مجلس الوزراء أو الوزير الذي يُستدعى للاستجواب مُطالب بأن يحضر في المجلس خلال عشرة أيام من تاريخ عرض الاستجواب في المجلس، وأن يجيب عليه ويطلب من المجلس منحه الثقة، وفي حالة عدم حضور مجلس الوزراء أو الوزير للرد على الاستجواب يقدم النواب المذكورون التوضيحات اللازمة فيما يتعلق بالاستجواب المعروض من قبلهم، ويحق للمجلس سحب ثقته، فيما إذا رأى ما يقتضي ذلك، أما إذا لم يمنح المجلس ثقته، فإنه يعزل مجلس الوزراء أو الوزير المقصود بالاستجواب، وفي كل من الحالتين فإن الوزراء الذين استُجوبوا لا يستطيعون الاشتراك في الوزارة التي تأتي بعد ذلك مباشرة.

وقد قضت تلك المادة بأنه في حالة استجواب رئيس الجمهورية من قبل ثلث النواب البالغ عددهم 290 عضوًا، على الأقل بموجب 97 نائبًا على الأقل في مجلس الشورى الإسلامي حول القيام بواجبات إدارة السلطة التنفيذية وإدارة الأمور التنفيذية في البلاد، فإن على رئيس الجمهورية في خلال مدة شهر من طرح الاستجواب أن يحضر في المجلس ويعطي التوضيحات الكافية حول المسائل المطروحة، وعند انتهاء مناقشات النواب المعارضين والمؤيدين وجواب رئيس الجمهورية إذا صوتت أكثرية الثلثين من النواب، بنحو 194 نائبًا، على عدم كفاءة رئيس الجمهورية، فإن ذلك يُرفع وفق الفقرة العاشرة من المادة العاشرة بعد المئة إلى مقام القيادة لاطلاعها عليه، ومن ثم إصدار الحكم بعزل رئيس الجمهورية أو الإبقاء عليه.

وهو ما كان قاب قوسين أو أدنى من الحدوث في فبراير من العام 2018، عندما استُدعي الرئيس حسن روحاني (2013 ـ 2021) للاستجواب في مجلس النواب، حين تجاوز عدد نواب البرلمان المطالبين باستجواب رئيس الجمهورية حسن روحاني على خلفية

ما اعتبروه فشلًا في سياساته الاقتصادية، النصاب الذي يسمح لهم بذلك، وحينها بلغ عدد النواب المطالبين باستجواب الرئيس 76 عضوًا علمًا بأن قوانين البرلمان الداخلية تنص على أن استجواب الرئيس يتطلب الحصول على 70 توقيعًا، أي ما يعادل ربع أعضاء المجلس البالغ عددهم 290، وهنا إشارة إلى أن قوانين عمل البرلمان تنظم المادة الدستورية التاسعة والثمانين، ولا تتعارض معها.

وفي واقع الأمر تحظى قضية استجواب الرئيس بأهمية بالغة في النظام الإيراني الذي تقلد السلطة بعد 1979، لأن هذا الاستجواب أدى إلى إقالة أول رئيس مُنتخَب للبلاد بعد الثورة، وهو الرئيس أبو الحسن بني صدر (1980ـ1981) الذي استجوبه البرلمان عام 1981 وقرر إقالته من منصبه، وللمفارقة فإن استجواب الرئيس لم يحدث إلا ثلاث مرات فقط في تاريخ الجمهورية الإسلامية، إحداها لأبو الحسن بني صدر والمرة الثانية للرئيس محمود أحمدي نجاد (2005ـ2013) وكانت تلك المرة في شهر مارس من العام 2012م، وأخيرًا واقعة الرئيس روحاني عام 2018.

بالعودة إلى المادة العاشرة بعد المئة التي تحدد صلاحيات القائد، فإنها نصت كذلك على أن العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية، من صلاحيات القائد من دون غيره، ويستطيع القائد أن يوكل شخصًا لأداء بعض وظائفه وصلاحياته، في حالات محددة لم تذكرها تلك المادة، مثل تقديم واجب العزاء أو حضور افتتاح إحدى الدورات البرلمانية أو ما هو أهم من كذلك، وهي خطبة الجمعة التي لم يحضرها القائد علي خامنئي في تاريخ الجمهورية منذ توليه المنصب عام 1989 إلا 11 مرة فقط، وفي باقي خطب الجمعة ينيب عنه أحد رجال الدين من مؤسسة خطباء الجمعة.[21] وبالرغم من كل تلك الصلاحيات الكسروية التي يتمتع بها المرشد، ويوضع بموجبها فوق الجميع في النظام السياسي الإيراني، فإن المادة الحادية عشرة بعد المئة أتت على المواضع التي يتم فيها عزل المرشد، وهي عجز القائد عن أداء وظائفه القانونية أو فقده أحد الشروط المذكورة في المادة الخامسة بعد المئة، ومفادها أن ذلك يحدث إذا حاد عن القيم الإسلامية أو اتخذ قرارًا يتنافى مع تعاليم الإسلام، فضلًا عن ما جاء في المادة التاسعة بعد المئة المتعلقة بشرط القيادة، بمعنى أن على مجلس الخبراء أن يعزل القائد من منصبه بقوة الدستور إذا علم فقدان القائد بعضًا من شروط القيادة أو مخالفته التعاليم الإسلامية.

وذكرت المادة صراحة أن تشخيص هذا الأمر يعود إلى مجلس الخبراء المذكور في المادة الثامنة بعد المئة، بالرغم من أن الدستور لم يخصص مواد دستورية لعمل هذا المجلس، أما في حالة وفاة القائد أو استقالته أو عزله فإن الخبراء مكلفون بالقيام بأسرع وقت بتعيين القائد الجديد وإعلان ذلك، وحتى يتم إعلان ذلك القائد فإن مجلس شورى يتم تشكيله ويتحمل جميع مسؤوليات القيادة بشكل مؤقت، وهذا المجلس مؤلف من:

1. رئيس الجمهورية.
2. رئيس السلطة القضائية.
3. أحد فقهاء مجلس صيانة الدستور بعد أن يُنتخَب من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام.

أما إذا لم يتمكن أحد هؤلاء من القيام بواجباته في هذه الفترة لأي سبب كان، فيُعين شخص آخر في الشورى من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام، مع التركيز على بقاء أكثرية الفقهاء، وهذا المجلس يقوم بتنفيذ الوظائف المذكورة في البنود 1 و3 و5 و10 والفقرات د، هـ، و، في البند السادس من المادة العاشرة بعد المئة، بعد موافقة ثلاثة أرباع أعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام.

ونصت المادة على أنه "متى ما عجز القائد إثر مرضه أو أية حالة أخرى عن القيام بواجبات القيادة مؤقتًا، يقوم المجلس المذكور في هذه المادة في خلال مدة العجز بأداء مسؤوليات القائد"، وتُنْبِئُنا الخبرة الإيرانية ذاتها بإمكانية حدوث ذلك، فعندما تغيب مؤسس الجمهورية الأول آية الله روح الله الموسوي الخميني بالعام 1989م، تقلد علي خامنئي -الذي كان يشغل منصب الرئيس- منصب

المرشد، وهنا يمكن القول إن الرئيس الإيراني سيلعب دورًا بالغ الأهمية في تحديد اسم المرشد الجديد من خلال وجوده في لجنة اختيار القيادة، تلك التي نصت عليها المادة الحادية عشرة بعد المئة من الدستور.

بعبارة أخرى فإنه لو تغيب المرشد الثاني علي خامنئي فجأة للموت أو للمرض، فإن الرئيس إبراهيم رئيسي ستكون له حظوظ وفيرة إما في الصعود إلى منصب المرشد، وإما في ترجيح أحد الأشخاص لتولي المنصب، وهنا إشارة إلى إمكانية تولي مجتبي خامنئي نجل المرشد الحالي منصب القيادة اعتمادًا على تشابكات علاقته بإبراهيم رئيسي، وفي تلك الحالة سيكون التاريخ الإيراني قد أعاد نفسه مجددًا، وسيلعب إبراهيم رئيسي مع مجتبي خامنئي الدور نفسه الذي لعبه هاشمي رفسنجاني مع والد مجتبي، آية الله علي خامنئي.

ثم انتهى الفصل الثامن المخصص للقيادة بالمادة الثانية عشرة بعد المئة، التي أفرِدَت لدستورية تشكيل مجمع تشخيص مصلحة النظام، ونصت على أنه يتشكل بأمر من القائد؛ لتشخيص المصلحة في الحالات التي يرى مجلس صيانة الدستور أن قرار مجلس الشورى الإسلامي يخالف موازين الشريعة أو الدستور، في حين لم يقبل مجلس الشورى الإسلامي رأي مجلس صيانة الدستور، بملاحظة مصلحة النظام، وكذلك للتشاور في الأمور التي يوكلها القائد إليه وسائر الوظائف المذكورة في هذا الدستور، ويقوم القائد بتعيين الأعضاء الدائمين والمؤقتين لهذا المجمع، أما المقررات التي تتعلق بهذا المجمع فتتم تهيئتها والمصادقة عليها من قبل أعضاء المجمع أنفسهم، وترفع إلى القائد لتتم الموافقة عليها.

وفي واقع الأمر، لعب هذا المجمع في النظام الإيراني دورًا بالغ الأهمية في دورة حياة صنع القرار السياسي، من حيث إنه بمرور الوقت أصبحت القرارات الكبرى المتعلقة بخط الدولة داخليًا وخارجيًا لا تخرج إلى المجال العام من دون بحث وإبداء رأي وموافقة مجمع تشخيص مصلحة النظام؛ لأن كل مشروع قرار يفكر فيه الولي الفقيه لا يذهب -عمليًا- إلى مجلس الشورى الإسلامي "البرلمان" لإقراره تشريعيًا قبل أن يمر أولًا على هذا المجمع الذي خصص له الدستور الإيراني تلك المادة.

تتبقى الإجابة عن السؤال المهم: هل هناك قيود على منصب المرشد في النظام الإيراني؟ والإجابة: نعم، ولا.

ولشرح ذلك يمكن القول إن هناك قيودًا دستورية نظرية على منصب المرشد، تتلخص في بعض المواد المنشورة أعلاه، والتي تم شرحها بالتفصيل، ومنها:

1. أنه مُنتخَب من قبل مجلس مُنتخَب عن طريق الاقتراع الشعبي الحر المباشر.
2. أن هناك مجلسًا دستوريًا يمكنه عزل القائد أو تغييره، وهو مجلس خبراء القيادة.
3. أن هناك تداخلًا بين عمل مجلس صيانة الدستور ومجلس الشورى الإسلامي، مع عمل القائد في صنع القرار واتخاذه.
4. ما ورد صراحة في المادة الثانية والأربعين بعد المئة، والتي تنص على أن "رئيس السلطة القضائية يتولى التحقيق في أموال القائد، ورئيس الجمهورية، ومعاونيه والوزراء، وزوجاتهم، وأولادهم، قبل تحمُّل المسؤولية وبعده، وذلك لئلا تكون قد ازدادت بطريقة غير مشروعة".

كل ذلك يجيب نظريًا عن سؤال القيود المفروضة على القائد بـ"نعم". لكن الخبرة العملية في تحليل السياسات الإيرانية تشير إلى أن مواد الدستور لا تطبق على أرض الواقع، خاصة في ظل قيادة آية الله الخميني البلاد، وهو حاكم استطاع أن يفرق بين السلطات ولا يجمعها، بل وخلق بينها صراعات متوالية منذ توليه المنصب في العام 1989، وعمل على تضخيم الدولاب البيروقراطي لمؤسسة المرشد والمؤسسات الأخرى؛ بحيث تدين كلها له هو فقط بالولاء، كما أنه يعتمد عمليًا على ولاية الفقيه المطلقة، بمعنى أن كل ما يصدر عنه من توجيهات وأفعال هي بمثابة ولاية منه على كل مَن هم دونه.

ولعل آية ما سبق إعادته ترتيب البيت الداخلي عشرات المرات في تلك السنوات الأربع والثلاثين التي تولى فيها المنصب، وقد قام بإجراءات مركبة ومعقدة لبسط نفوذه فوق الدستوري، بمعنى أنه لم يُبْقِ على أحد في السلطة لأكثر من 10 سنوات، إلا في استثناءين اثنين، وهما:

1. آية الله أحمد جنتي، الذي أتاح له الجمع بين عدة مناصب في آن معًا.
2. الجنرال قاسم سليماني، الذي تقلد منصب قائد فيلق القدس، الذراع الخارجية للحرس الثوري، منذ العام 1997 حتى اغتياله في بغداد بواسطة القوات الأمريكية يناير 2020.

وفي تلك السنوات عزل وأعاد تعيين أغلب الشخصيات الفاعلة في إدارته ونقَلَهم من مناصبهم إلى مناصب أخرى، تمامًا كما كان يفعل الأكاسرة مع كبار الضباط في البلاط الملكي في عصور ما قبل الفتح الإسلامي، وهي سياسة فارسية قديمة أدركها آية الله علي خامنئي وأعاد تطبيقها بروح القرنين العشرين والحادي والعشرين، إلى جانب أنه تمكن من تحييد كل علماء الحوزة الأكبر منه علمًا وسنًّا ومقامًا، وفرض الحظر على بعضهم، حتى لا تبقى سلطة سياسية أو دينية دائمة وثابتة في البلاد إلا سلطته، وبالتالي استدار حول كل القيود التي فرضها الدستور عليه، واستدار كذلك حول سطوة آيات الله في الحوزة، وتمكن من الانخراط المالي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري والسياسي والديني إلى أعمق أعماق الدولة الإيرانية في تلك السنوات.

## ثالثًا | طبيعة العلاقة بين المرشد والرئيس:

مرت العلاقة بين المرشد وبين الرئيس بتقلبات بالغة منذ نشأة النظام الإيراني الراهن، بين مناكفة وملاينة ومهادنة وطاعة مطلقة وصدام صريح، ولم يكن الخميني هو الذي عانى من تلك الحالة مع رؤساء الجمهورية الذين تقلدوا المنصب في ظل قيادته (1979 ـ 1989م)، فخامنئي هو الآخر مر بالتقلبات نفسها، لكن المطابقة هنا أن كلًّا من الرجلين تمكنا من تحييد كل الرؤساء الذين حاولوا مناكفتهم، وليس أدل على ذلك من إقصاء وهروب أول رئيس للجمهورية أبو الحسن بني صدر بعد صراعه مع الخميني بسبب الحرب العراقية – الإيرانية، ومبدأ تصدير الثورة وغيره من الملفات الخلافية بين الرجلين.

كذلك لم تكن العلاقة بين خامنئي في سنوات قيادته (1989 ـ الآن) على وتيرة واحدة، فقد مرت بحالة من الندية في ظل رئاسة علي أكبر هاشمي رفسنجاني (1989 ـ 1997)، والمهادنة في ظل رئاسة محمد خاتمي (1997 ـ 2005)، ثم الولاء التام أعقبه صدام في ولايتي محمود أحمدي نجاد (2005 ـ 2013)، ثم المهادنة والمسايسة في ولايتي حسن روحاني (2013 ـ 2021)، ثم الطاعة المطلقة في ظل الولاية الأولى لإبراهيم رئيسي (2021 ـ الآن).

وبالرغم من أن العلاقة بين المرشد وبين الرئيس تخضع لمواد دستورية محدد وشديدة الوضوح في الصلاحيات، فإن تلك العلاقة تخضع كذلك لقوة شخصية الرئيس ومدى ارتباطاته وصلاته الداخلية وخشية القائد من انفلات زمام العلاقة معه، تمامًا مثلما كان الوضع في ظل رئاسة رفسنجاني، ومثلما حدث مع حسن روحاني حين طالب بتقليص صلاحيات القائد من خلال تعديل الدستور( )، وفي ذلك الحين قال روحاني إن منصب الرئيس هو أعلى منصب في البلاد بعد المرشد، وحاول التدليل على أن مجلس صيانة الدستور لديه فهم مختلف لهذه القضية في تفسيراته لصلاحيات الرئيس، وقال نصًّا: "مجلس صيانة الدستور ليس له دائمًا التفسير نفسه، وهو يفسر في كل فترة بطريقة مختلفة"، فما كان من الكتل المتماهية مع خامنئي إلا أن صبت غضبها عليه، لدرجة أن أصواتًا محافظة نادت بإعدام حسن روحاني [22].

بالتالي يمكن تشبيه العلاقة بين المرشد وبين الرئيس في النظام الإيراني بالعلاقة بين رئيس الجمهورية وبين رئيس الحكومة في الأنظمة الرئاسية، وبالرغم من أن هذا التشبيه توضيحي وتقريبي، وليس حقيقيًّا، فإن الصلاحيات المحددة للرئيس في الدستور الإيراني تجعل منه مسؤولًا تنفيذيًّا ينفذ فقط سياسات القائد، ولا يحق له إحداث اختراق في تلك السياسات.

وفي السنوات التي أعقبت نجاح الثورة حرصت "القيادة" على وجود حد أدنى من التنافسية في الانتخابات الرئاسية؛ لأن مجلس صيانة الدستور يتكفل كل مرة بإجراء مذبحة لاستبعاد معظم المرشحين دون أن يكون مُطَالَبًا بإبداء الأسباب، وفي بعض الأحيان كانت تحدث مفاجآت غير متوقعة كأن يتدخل المرشد لإجازة مُرَشَّح رفضه مجلس الصيانة، بل وقد ينجح هذا المُرَشَّح المحظوظ في الفوز برئاسة الجمهورية، وبطبيعة الحال هناك فرق بين أن يتدخل المرشد من موقع سلطته على هذا النحو وبين أن يطلب واحد «أو أكثر» من المستبعدين إعادة فحص أوراقه، فتدخُّل المرشد هو أمر لا يُرَدُّ أبدًا، أما طلب المُرشَّح فهو مجرد تظلُّم قد يقبله المجلس أو يرفضه، وهكذا سار النظام الإيراني منذ عام 1979 على خطّين متوازيين، وهما:

الخط الأول: هو التطبيق الصارم لمبدأ تداول السلطة، بحيث لا يمكن لأحد أن يتولى رئاسة الجمهورية أكثر من فترتين متتاليتين.

الخط الثاني: هو الانتهاك الشديد للحق في الترشح بالاستبعاد التحكمي لمعظم المرشحين، وحتى إن سبق لهم تولي المنصب نفسه. وبالتالي أصبح هذان الخطان من المحددات الحاكمة لكُنْهِ العلاقة بين المرشد وبين الرئيس [23].

وقد خصص الدستور الإيراني المبحث الأول بالكامل من الفصل الدستوري التاسع لرئيس الجمهورية والوزراء العاملين في حكومته؛ لأن الرئيس في النظام الإيراني يجمع بين منصبي رئيس الدولة ورئيس الحكومة في آن معًا، وخصص الدستور 29 مادة لتفصيل صلاحيات رئيس الجمهورية، بدءًا من المادة الثالثة عشرة بعد المئة إلى المادة الثانية والأربعين بعد المئة.

تنص المادة الثالثة عشرة بعد المئة على أن "رئيس الجمهورية يُعتبر أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور كما أنه يرأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة". أما المادة الرابعة عشرة بعد المئة فنصت على أن "رئيس الجمهورية يُنتخب مباشرة من قبل الشعب لمدة أربع سنوات، ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متواليتين".

ثم جاءت المادة الخامسة عشرة بعد المئة، وفصلت الشروط الواجب توافرها في الرئيس، فنصت على أن "رئيس الجمهورية يُنتخب من بين الرجال المتدينين السياسيين الذين تتوفر فيهم الشروط التالية: "أن يكون إيراني الأصل ويحمل الجنسية الإيرانية، وأن يكون قديرًا في مجال الإدارة والتدبير، وأن يكون ذا ماضٍ جيد، وأن تتوفر فيه الأمانة والتقوى، وأن يكون مؤمنًا ومعتقدًا بمبادئ الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمذهب الرسمي للبلاد".

ووضع المشرعون الإيرانيون المادة السادسة عشرة بعد المئة في هذا الباب كعلامة واضحة على الفارق الجوهري بين المرشد وبين الرئيس؛ إذ إن انتخاب المرشد يتم وفق مواد دستورية صارمة، غير أن انتخاب الرئيس يحدده القانون الذي هو قابل للتعديل والتغيير تمامًا كما حدث في انتخابات 2021 حين تم تعديل بعض مواد قانون انتخاب رئيس الجمهورية، ونصت تلك المادة على أنه "يتعين على المرشحين لرئاسة الجمهورية أن يعلنوا عن استعدادهم بصورة رسمية قبل الشروع في الانتخابات، ويعين القانون كيفية إجراء انتخابات رئاسة الجمهورية".

وقد فعل النظام الإيراني ذلك في يوم 15 ديسمبر من العام 2020، حين صوت البرلمان الإيراني على عدد من التعديلات في قانون انتخاب رئيس الجمهورية، ومنها ما أعلنه المتحدث باسم لجنة الشؤون الداخلية والمجالس البرلمانية في إيران، علي حدادي، الذي قال إن: "التعديلات الجديدة لقانون الانتخابات شددت على شرط حيازة المرشح شهادة الماجستير، كما قضت التعديلات بأن يكون الحد الأدنى لسن الترشح 40 عامًا، والحد الأقصى 70 عامًا"، مع أن المادة 115 من الدستور لم تتضمن تحديد سن معينة للمرشح، كما تم شرح ذلك أعلاه [24].

وقد أثار هذا التعديل جدلًا واسعًا؛ حيث رأى معارضوه أن الغرض الأساسي من تحديد سن الرئيس هو استبعاد أشخاص بعينهم من الترشح في الانتخابات، على رأسهم وزير الاتصالات محمد جواد أذري جهرمي، الذي كان يبلغ من العمر في 2021، 37 عامًا، والذي أشارت اتجاهات عديدة إلى أنه كان يستعد للترشح بدعم من جانب بعض أقطاب التيار الإصلاحي، كما قضت التعديلات

بمنع مزدوجي الجنسية وحاملي الإقامة في دول أجنبية من الترشح، وعلى الرغم من أن منع مزدوجي الجنسية من الترشح يُعد شرطًا مقبولًا لتنظيم عملية الترشح لمنصب الرئيس، بناءً على تجارب العديد من الدول في هذا الإطار، فإن شرط منع حاملي بطاقات الإقامة لدى الدول الأجنبية يطرح تساؤلات عديدة، ولا سيما أن هذا التعديل لا ينفصل -من منظور بعض كوادر التيار الإصلاحي- عن إثارة الجدل داخل البرلمان حول حمل وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف "البطاقة الخضراء"، التي تتيح له الإقامة في الولايات المتحدة، حيث أكمل دراسته هناك في فترة الثمانينيات [25].

وانتقلت المادة السابعة عشرة بعد المئة لتنظيم عملية الانتخاب نفسها، فنصت على أن "رئيس الجمهورية يُنتخب بالأكثرية المطلقة لأصوات الناخبين. وفي حالة عدم إحراز هذه الأكثرية من قبل أي من المرشحين في الدورة الأولى، يُعاد إجراء الانتخابات مرة ثانية في يوم الجمعة من الأسبوع التالي، ويشترك في الدورة الثانية اثنان فقط من المرشحين، وهما اللذان أحرزا أصواتًا أكثر من الباقين في الدورة الأولى، ولكن إذا انسحب من الانتخابات الثانية بعض المرشحين ممن أحرزوا أصواتًا أكثر، فإنه يدخل الانتخابات الجديدة المرشحان اللذان أحرزا في الدورة الأولى أصواتًا أكثر من بين المرشحين الباقين".

وحددت المادة الثامنة عشرة بعد المئة أن يتولى مجلس صيانة الدستور مسؤولية الإشراف على انتخابات رئاسة الجمهورية، وذلك طبقًا للمادة التاسعة والتسعين، التي تنص على أن "يتولى مجلس صيانة الدستور الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي، وعلى الاستفتاء العام".

وخصصت المادة التاسعة عشرة بعد المئة، بعض التفصيلات المتعلقة بانتقال السلطة، ونصت على أنه "يجب أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية الجديد قبل شهر واحد على الأقل من انتهاء دورة رئاسة الجمهورية السابقة. وفي الفترة ما بين انتخاب رئيس الجمهورية الجديد وانتهاء دورة رئاسة الجمهورية السابقة، يستمر رئيس الجمهورية السابق بممارسة مسؤوليات رئاسة الجمهورية".

أما المادة العشرون بعد المئة، فنصت على أنه "إذا توفي أحد المرشحين الذين ثبتت صلاحيتهم وفق هذا الدستور قبل الانتخابات بعشرة أيام، يؤجل موعد الانتخابات لمدة أسبوعين، وإذا توفي خلال الفترة ما بين الدورتين الأولى والثانية من الانتخابات أحد الشخصين الحائزين على الأكثرية في الدورة الأولى، يؤجل موعد الانتخابات الثانية لمدة أسبوعين".

ولقد أفردت المادة الحادية والعشرون بعد المئة، الحديث عن مراسم تأدية رئيس الجمهورية المُنتخَب اليمين الدستورية، وتوقيعه على ورقة القسم، واشترطت أن يتم ذلك في مجلس الشورى الإسلامي في جلسة يحضرها رئيس السلطة القضائية وأعضاء مجلس صيانة الدستور، وينص القسم على المنطوق التالي: "بسم الله الرحمن الرحيم.. إنني باعتباري رئيسًا للجمهورية أقسم بالله القادر المتعال في حضرة القرآن الكريم وأمام الشعب الإيراني، أن أكون حاميًا للمذهب الرسمي، ولنظام الجمهورية الإسلامية، وللدستور، وأن أستخدم مواهبي وإمكانياتي كافة في سبيل أداء المسؤوليات التي في عهدتي، وأن أجعل نفسي وقفًا على خدمة الشعب ورفعة البلاد، ونشر الدين والأخلاق، ومساندة الحق وبسط العدالة، وأن أحترز من أي شكل من أشكال الديكتاتورية، وأن أدافع عن حرية الأشخاص وحرماتهم، والحقوق التي ضمنها الدستور للشعب، ولا أقصر في بذل أي جهد في سبيل حراسة الحدود، والاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي للبلاد، وأن أعمل كالأمين المضحي على صيانة السلطة التي أودعها الشعب عندي وديعة مقدسة، مستعينًا بالله ومتبعًا لنبي الإسلام والأئمة الأطهار (عليهم السلام)، وأن أسلمها لمن ينتخبه الشعب من بعدي".

ويلاحظ بعد هذه المادة أن كل تلك الإجراءات الدستورية البروتوكولية لا يقوم بها المرشد، وبالتالي يُعتبر مسؤولًا فوق تنفيذي، كما أن الرئيس يلتزم وفق نص القسم بالحفاظ على المذهب الرسمي للدولة، وهو المذهب الشيعي الاثنا عشري، وهنا مزج بين المهام السياسية والإدارية من جهة والدينية المذهبية من جهة أخرى.

وتناولت المادة الثانية والعشرون بعد المئة قضية مساءلة الرئيس، فحددت أن "رئيس الجمهورية -في نطاق صلاحياته ووظائفه بموجب هذا الدستور أو القوانين العادية- مسؤول أمام الشعب والقائد ومجلس الشورى الإسلامي".

واكتفت المادة الثالثة والعشرون بعد المئة بتكليف رئيس الجمهورية بأن يوقع على مقررات مجلس الشورى الإسلامي، وعلى نتيجة الاستفتاء العام بعد مرورها بالمراحل القانونية، وإبلاغها إياه، وعليه أن يسلمها للمسؤولين لتنفيذها، كذلك كفلت المادة الرابعة والعشرون بعد المئة لرئيس الجمهورية حق تعيين معاونين له، ويقوم المعاون الأول لرئيس الجمهورية -بموافقته- بمهمة إدارة جلسات مجلس الوزراء، والتنسيق بين سائر المعاونيات.

أما أهم مادة في هذا المضمار، فهي المادة الخامسة والعشرون بعد المئة، وهي تلك التي حصرت توقيع المعاهدات والعقود والاتفاقيات والمواثيق التي تُبرم بين الحكومة الإيرانية وسائر الدول، وكذلك المعاهدات المتعلقة بالاتحادات الدولية، في صلاحيات رئيس الجمهورية أو ممثله القانوني، وهذا بالتأكيد لن يتأتى إلا بعد مصادقة مجلس الشورى الإسلامي.

ولعل المادة السادسة والعشرين بعد المئة، هي إحدى أكثر المواد أهمية لأن رئيس الجمهورية يتولى بموجبها مسؤولية أمور التخطيط والميزانية والأمور الإدارية والتوظيفية للبلاد بشكل مباشر، ويمكن أن يوكل شخصًا آخر لإدارتها، ومعنى ذلك أن المرشد تعمد وضع تلك المادة ضمن صلاحيات الرئيس حتى ينأى بنفسه عن أي أزمة اقتصادية تحدث في البلاد، وهو ما حدث بالفعل عندما قدم الرئيس حسن روحاني موازنة العام المالي الفارسي لمجلس الشورى الإسلامي يوم 19 ديسمبر 2017، وفي تلك الموازنة قرر الرئيس خفض الدعم عن قطاعات واسعة من المعوزين، وحينها انفجرت مظاهرات عارمة انطلقت في أواخر ديسمبر 2017 واستمرت لأسابيع طويلة من العام التالي 2018، ووقتها تنصل المرشد من مسؤولية سوء تخطيط موارد البلاد كما تنصل من تلك الموازنة، وحمَّل الرئيس وحده مسؤولية غضب المتظاهرين[26].

واستمرت المواد السابعة والعشرون بعد المئة والثامنة والعشرون بعد المئة والتاسعة والعشرون بعد المئة والثلاثون بعد المئة، في إضافة بعض الصلاحيات الهامشية إلى الرئيس إلى أن جاءت المادة الحادية والثلاثون بعد المئة، تلك التي نصت على أنه "في حالة وفاة رئيس الجمهورية، أو عزله، أو استقالته، أو غيابه أو مرضه لأكثر من شهرين، أو في حالة انتهاء فترة رئاسة الجمهورية وعدم انتخاب رئيس جديد للجمهورية نتيجة وجود بعض العقبات أو لأمور أخرى من هذا القبيل، يتولى المعاون الأول لرئيس الجمهورية أداء وظائف رئيس الجمهورية ويتمتع بصلاحياته بموافقة القيادة، ويتوجب على هيئة يتم تأليفها أن تعد الأمور ليتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال فترة خمسين يومًا -على الأكثر-، وفي حالة وفاة المعاون الأول لرئيس الجمهورية أو لوجود أمور أخرى تحول دون قيامه بواجباته، وكذلك فيما إذا لم يكن لرئيس الجمهورية معاون أول، تعين القيادة شخصًا آخر مكانه.

وهذه الهيئة تتألف من كل من: رئيس مجلس الشورى الإسلامي، ورئيس السلطة القضائية، والمعاون الأول لرئيس الجمهورية.

وأتت المادة الثانية والثلاثون بعد المئة على طريقة عمل المعاون، فنصت على أنه: "خلال الفترة التي يتولى فيها المعاون الأول لرئيس الجمهورية -أو شخص آخر عُين بموجب المادة الحادية والثلاثين بعد المئة- مسؤوليات رئيس الجمهورية ويتمتع بصلاحياته، لا يمكن استجواب الوزراء أو حجب الثقة عنهم، ولا يمكن -كذلك- القيام بإعادة النظر في الدستور أو إصدار الأمر بإجراء الاستفتاء العام في البلاد".

وبالرغم من أن كل ما سبق يحدد الفوارق بين عمل المرشد وبين عمل الرئيس، فإن المادة الثالثة والثلاثين بعد المئة في منتهى الأهمية من حيث إنها تنص على أن رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويطلب إلى مجلس الشورى الإسلامي منحهم الثقة، ولا يلزم طلب الثقة من جديد عند تغيير مجلس الشورى الإسلامي، ويعين القانون عدد الوزراء وحدود صلاحيات كل واحد منهم"، وهنا أحد أهم الاختلافات بين القيادة وبين الرئاسة؛ إذ قيد الدستور اختيارات الرئيس بينما لم يفعل ذلك مع المرشد.

وهو ما أكدته المادة الرابعة والثلاثون بعد المئة، التي نصت على أن رئاسة مجلس الوزراء تُسند إلى رئيس الجمهورية الذي يشرف على عمل الوزراء ويقوم -عبر اتخاذ التدابير اللازمة- بالتنسيق بين قرارات الوزراء ومجلس الوزراء، ويعين -بالتعاون مع الوزراء-

السياسة العامة لعمل الدولة ونهجها، كما يقوم بتنفيذ القوانين، وفي حالات اختلاف الرأي أو التداخل في المسؤوليات القانونية للأجهزة الحكومية -حيث يحتاج الموضوع إلى تفسير أو تغيير للقانون- يكون قرار مجلس الوزراء المتخذ باقتراح من رئيس الجمهورية ملزمًا، ويكون رئيس الجمهورية مسؤولًا أمام مجلس الشورى الإسلامي عن إجراءات مجلس الوزراء.

وللبرهنة على صحة بعض التحليلات التي ترى أن الرئيس وحكومته يعملون عملًا يشبه أعمال السكرتارية الخاصة بالقيادة، فإن المادة الثامنة والثلاثين بعد المئة تدلل على ذلك، فتنص صراحة على أنه "بالإضافة إلى الحالات التي يكلف فيها مجلس الوزراء أو أحد الوزراء بتدوين اللوائح التنفيذية للقوانين، فإن لمجلس الوزراء -في سبيل القيام بالوظائف الإدارية وتأمين إجراء القوانين وتنظيم المؤسسات الإدارية- الحق في وضع القرارات واللوائح الإدارية، ولكل وزير -في حدود وظائفه ومقررات مجلس الوزراء- الحق أيضًا في وضع اللوائح الإدارية وإصدار التعميمات، إلا أن مفاد هذه القرارات يجب ألا يتنافى مع نص وروح القوانين، ويمكن لمجلس الوزراء أن يوكل أمر الموافقة على بعض الأمور المتعلقة بواجباته إلى لجان مُشكَّلة من عدد من الوزراء، وتكون قرارات هذه اللجان لازمة التنفيذ في إطار القوانين وبعد موافقة رئيس الجمهورية، وتُرسل هذه القرارات واللوائح الصادرة من مجلس الوزراء أو اللجان المذكورة في هذه المادة -ضمن إبلاغها التنفيذ- إلى رئيس مجلس الشورى الإسلامي لأخذ العلم بها، حتى إذا ما وجدها مخالفة للقوانين يقوم بإرجاعها إلى مجلس الوزراء -مع تبيان السبب- ليقوم بإعادة النظر فيها".

أما المادة الحادية والأربعون بعد المئة، فنصت على أنه لا يحق لكل من رئيس الجمهورية ومعاونيه والوزراء وموظفي الحكومة، أن يكون له أكثر من عمل حكومي واحد، كما يُعتبر محظورًا عليه أي عمل آخر في المؤسسات التي يكون جميع رأس مالها، أو قسم منه، حكوميًّا أو ملكًا للمؤسسات العامة، وكذلك ممارسة النيابة في مجلس الشورى الإسلامي، أو المحاماة، أو الاستشارة القانونية، ولا يجوز أن يكون رئيسًا، أو مديرًا تنفيذيًّا، أو عضوًا في مجلس إدارة الأنواع المختلفة من الشركات الخاصة، باستثناء الشركات التعاونية المختصة بالدوائر والمؤسسات، ويُستثنى من ذلك العمل التعليمي في الجامعات، أو مراكز الأبحاث"، وهي أيضًا شروط لا يخضع لها المرشد من خلال مواد الدستور.

وفق ما سبق، فقد تبين أن الرئيس الإيراني لا يتمتع بصلاحيات واسعة، وتحديدًا فيما يتعلق بالسياسات الخارجية للجمهورية الإسلامية. ووفقًا للمادة الستين من الدستور ذلك الذي تم تعديله في العام 1989م، فقد تم دمج منصبي "رئيس الوزراء" و"رئيس الدولة" في مسمى واحد، وهو "رئيس الجمهورية"، وتنص تلك المادة على أن "رئيس الجمهورية والوزراء يتولون ممارسة السلطة التنفيذية باستثناء الصلاحيات المخصصة للقائد مباشرة". وبالنظر إلى الصلاحيات المخصصة للقائد، فإنه يتولى "تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام"، وفقًا للمادة 110 من الدستور ذاته، وبالتالي فإن صلاحيات الرئيس، تبدو على هذا النحو، مرهونة بحدود تغيير إطارية محددة ومحكومة بها، وهي أنه لا بد أن تكون سياساته الخارجية متسقة تمام الاتساق مع خط الإمام أو على الأقل لا تصدر إلا بالتنسيق معه.

وعليه، فإن المرشد الأعلى في النهاية هو من يسيطر على المحاكم الثورية، وفروع المخابرات، والحرس الثوري، وغيرها من الأجهزة القوية، بينما يدير الرئيس إدارات أقل أهمية، وليس له أي سلطة على السلطة القضائية، أو القوات المسلحة أو الشؤون الدولية [27].

لكن مع ذلك، فإن الرئيس لديه مساحة فارغة من المناورة تُمكِّنه من لعب أدوار كبيرة في سياسات بلاده الخارجية. والدليل على ذلك، التغير النوعي الهائل في العلاقات الإيرانية - الدولية بين عهدي محمود أحمدي نجاد (2005-2013) وحسن روحاني (2013-2021)، ذلك الذي أحدث تغييرًا عميقًا في ديناميكيات إيران في بيئتها الخارجية، وأدى هذا التغيير إلى توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة "الاتفاق النووي" عام 2015.

وقد شهدت الانتخابات الإيرانية في الدورتين الرئاسيتين الثانية عشرة والثالثة عشرة، احتدامًا عنيفًا ومنافسة شديدة على منصب رئيس الجمهورية، بين رجلي الدين المعممين الشيخ حسن روحاني والسيد إبراهيم رئيسي ( ) في عام 2017، ثم منافسة من نوع آخر بين إبراهيم رئيسي وبين نفسه في انتخابات العام 2021، إذ لم يظهر مرشح قوي له في هذه الانتخابات، وكان هذا هو الظاهر على

سطح الأحداث، لكن أرجح القول إن المنافسة كانت على منصب المرشد أو على منصب القيادة، وليست على منصب الرئيس في حد ذاته، وبعبارة أكثر وضوحًا: كانت المنافسة على من سيخلف المرشد الأعلى علي خامنئي بعد تغيبه المحتمل للمرض أو للوفاة.

ففي السنوات الأخيرة تعرضت صحة المرشد الأعلى الإيراني -صاحب الصلاحيات الأوسع- إلى اعتلال واضح، جعله يخضع لجراحة بسبب إصابته بمرض سرطان البروستاتا، ونشرت وسائل الإعلام الإيرانية أخبارًا عن هذه الجراحة، وفي السنوات الأخيرة بدا أن خامنئي ليس هو الرجل القوي المسيطر على مفاصل السلطة كما كان في فترة ما قبل المرض، وظهر ذلك من خلال عدة ملاحظات:

- الوهن الشديد الظاهر عليه في أثناء إلقائه خطاباته بالسنوات الأخيرة.
- اكتفاؤه فقط بانتقاد المرشحين في المناظرات الرئاسية لعام 2017، واصفًا حديثهم بغير اللائق.
- تراجعه عن فكرة عدم بث المناظرات الرئاسية على الهواء، تحت ضغوط من حسن روحاني صيف العام 2017.
- صمته إزاء الانتقاد اللاذع من جانب روحاني لسلوك الحرس الثوري والباسيج، عندما وجه الأخير لهم اتهامات بمحاولة التلاعب بالانتخابات قبيل عملية التصويت بيوم واحد.

وبالتالي، فإن الترجيحات جميعها تنصب في أن السنوات المقبلات قد تشهد تغيب المرشد الحالي للوفاة أو لاشتداد المرض، وبالتالي يلجأ الإيرانيون إلى المادة الحادية عشرة بعد المئة من الدستور الإيراني، تلك التي تنص على تشكيل لجنة من رئيس الجمهورية، ورئيس السلطة القضائية، وعضو من مجلس صيانة الدستور، وتدير هذه اللجنة الدولة، أو تقوم بتسمية المرشد الجديد.

وأخذًا في الاعتبار حجم النفوذ الكبير الذي أرسى له إبراهيم رئيسي بمساعدة مجتبي خامنئي نجل علي خامنئي، في مؤسسات الدولة بما في ذلك تشكيل مجمع تشخيص مصلحة النظام في سبتمبر من العام 2022، والكتلة النيابية الكبيرة التي يحظى بها تياره والتيارات الحليفة له، داخل مجلس خبراء القيادة، ونجاحه في أن يكون رئيس السلطة القضائية من قلب الدوائر المحافظة الموالية له؛ فإن احتمالات أن يكون إبراهيم رئيسي مرشدًا لا تبدو منخفضة، ولا يمكن تنحيتها من على طاولة مستقبل إيران في المديين القريب والمتوسط، خاصة أنه يحظى بتأييد واسع النطاق من مؤسسة بيت القيادة ومن مؤسسة الحرس الثوري، فضلًا عن ضمانه تأييد البرلمان بقيادة محمد باقر قاليباف.

وبيد أن عددًا من الدوائر الأمريكية يتخوف من صعود رجل مدعوم من الحرس الثوري إلى منصب المرشد في إيران حال تغيب خامنئي[28]، استنادًا إلى أن خامنئي همَّش الجيل الأول للسياسيين الثوريين، وأعاد تشكيل الطيف السياسي بترقية جيل جديد من السياسيين الضعفاء الذين يدينون له بمؤهلاتهم، كما أضعف من نفوذ رجال الدين في السنوات الأخيرة وصعَّد نجم رجال عسكريين من فيلق القدس التابع للحرس الثوري، وتم الترويج لهم على أنهم أبطال قوميون؛ فإن ذلك لا يعني في المحصلة النهائية تنحية دور الرئيس من المعادلة، لا سيما إذا كان شخصية مثل إبراهيم رئيسي، وهو رجل لديه القدرة على البقاء على قيد الحياة السياسية بداخل الدوائر المحافظة والأكثر تشددًا في إيران.

وفي كل الأحوال، حتى إذا استمر إبراهيم رئيسي رئيسًا ولم يتغيب آية الله علي خامنئي في السنوات المقبلات، فإن تراجع أداء خامنئي الملحوظ قد يوسع من هامش الحركة لجبهة (مجتبي + رئيسي) ولوزرائها الذين ينتمون إلى طبقة رجال الدين وأبناء رجال الدين والعسكريين والمحافظين المتماهين مع الخط الذي دشنه خامنئي منذ رحيل الرئيس محمد خاتمي (1997 ـ 2005) عن السلطة، وما حمله ذلك من رحيل أكثر الرجال الإصلاحيين قدرة على حشد الرأي العام الداخلي في البلاد.

وهناك محدد شديد الأهمية في علاقة المرشد بالرئيس، وهو التهديد المستمر المستتر بالعزل من المنصب. فعلى مدى السنوات الماضية من عمر النظام الإيراني، لم يُعزل سوى رئيس واحد وهو أبو الحسن بني صدر في يونيو 1981م، ومنذ ذلك التاريخ ظلت قوة صلاحيات المرشد وهيمنة المتشددين على صناعة القرار، سيفًا مسلطًا على رقاب رؤساء الجمهورية، لهذا لم يتخلَ خامنئي

عن تهديد أي رئيس بالعزل، ممن لا تنسجم سياساتهم مع توجهاته وتوجهات المتشددين الذين يمثلهم. وفي السنوات الأخيرة اتجه خامنئي إلى التلويح بإمكانية عزل الرئيس روحاني في حال تسببت سياساته في حدوث انقسام داخل المجتمع الإيراني، وذلك على خلفية برنامج الإصلاح الذي كان يتبناه روحاني، والذي كان من ضمنه تقليص الدور الاقتصادي للحرس الثوري، وإعادة هيكلة الاقتصاد بصورة تؤدي إلى وقف تزايد دور المؤسسات الموازية في السيطرة على مفاصل الاقتصاد، بل تعرض الرئيس للاستجواب في مجلس الشورى، ووُجهت إليه انتقادات أرغمته على التخلي عن بعض سياساته وجعلها أكثر انسجامًا مع تطلعات المتشددين [29].

وتجلى الصراع بين خامنئي وبين حسن روحاني بالتحديد طوال فترته الرئاسية الأولى (2013 ـ 2017)؛ إذ تشكلت الأزمة السياسية وتبلورت واتخذت وضعيتها بينه وبين القيادة من خلال جناحين في الإدارة الإيرانية، أحدهما سياسي / اقتصادي يتكون من مؤسسة الرئاسة والخارجية ووزراء المجموعة الاقتصادية، بينما تشكل الجناح الثاني على نحو أمني بحت، تكون من مؤسسة الحرس الثوري (سپاه پاسداران) والباسيج (قوات التعبئة الشعبية) ومؤسسة الجيش الوطني (القوات المسلحة الإيرانية) وخلفهم جميعًا مؤسسة الزعيم الأعلى الإيراني علي خامنئي، غير أن الصراع ظل دائرًا في غرف السياسة العليا المغلقة، ولم يطفُ على سطح الأحداث بشكل سافر إلا في أبريل من العام 2017؛ أي قبل قرابة شهر من المنافسة الانتخابية التي جرت بين روحاني وبين رئيسي، بعد أن علم روحاني بالدعم المطلق الذي يلقاه منافسه، المرشح المحافظ، إبراهيم رئيسي من أعلى قيادة عسكرية في مؤسسات "التحالف الأمني" [30].

ففي الثامن عشر من أبريل 2017، انتقد الرئيس الإيراني حسن روحاني، تدخل الحرس الثوري في الأمور المتعلقة باقتصاد البلاد، وذلك في كلمة له خلال الاحتفالات التي أقيمت في العاصمة الإيرانية طهران، بمناسبة يوم الجيش، قائلًا: "وساوس القوات المسلحة في موضوع اقتصاد البلاد، إنما تبعدها عن أهدافها السامية، كما أن الهواجس غير المبررة، من شأنها إبعاد القادة والقوات المسلحة، عن مهامهم الأصلية"، ومن المعروف أن القوات المسلحة ليست من اختصاصات الرئيس، ومعنى ذلك توجيه انتقاد إلى القيادة بشأن سوء إدارتها للقوات المسلحة.

ثم انتقد روحاني سياسات الحرس الثوري الصاروخية في المناظرة الرئاسية الثانية التي جرت يوم الجمعة 5 مايو 2017، واتهم الحرس الثوري بالعمل على نسف الاتفاق النووي وإحراج مركز إيران عبر برنامج الصواريخ البالستية. وفي صباح اليوم التالي، السبت 6 مايو 2017، نقلت وكالة "فارس" الذراع الإعلامية شبه الرسمية للحرس الثوري عن الجنرال مسعود جزايري، المتحدث باسم القوات المسلحة الإيرانية والقيادي في الحرس الثوري، قوله إن "تطوير قوة إيران الصاروخية يأتي في إطار السياسات العامة للنظام، ووجود قواعد صاروخية تحت الأرض عامل ردع مهم أمام تهديدات الأعداء" [31].

ثم عاود روحاني هجومه بشكل لاذع على الحرس الثوري يوم الأربعاء 17 مايو 2017، قبل يومين فقط من الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم 19 مايو 2017، وقال إنه "يفرِّق بين القادة والجنود، وإنه يطالب القادة بعدم التدخل في الحياة السياسية والامتثال لتعاليم مؤسس الجمهورية روح الله الموسوي الخميني. بعدها واصل روحاني هجومه مجددًا على تدخل الحرس في الاقتصاد، من خلال مأدبة إفطار دعا إليها عددًا من النخب الإيرانية في شهر رمضان الماضي، وقال إن مشكلة البلاد تكمن في أن "الضباط تسلموا الاقتصاد من نظام الشاه.. وأن هناك حكومة موازية تحمل بندقية".

هذه الانتقادات العنيفة من روحاني جعلت عددًا من قادة الحرس الثوري يشنون حملة علاقات عامة موسعة على الرئيس، ومن بينهم قائد الحرس الثوري، الجنرال محمد علي جعفري (2007 ـ 2019)، ذلك الذي قال في 27 يونيو 2017 إن "الحرس الثوري لا يمارس نشاطات اقتصادية وربحية، بل إن نشاطاته ترتكز على إزالة الحرمان، والقيام بفعاليات عمرانية، وإجهاض استراتيجية العدو لفرض الضغوط الاقتصادية على البلاد"، وفي يوم الثلاثاء 4 يوليو 2017 وجه القائد البارز في الحرس الثوري الإيراني، وقائد فيلق القدس الذراع الخارجية للمؤسسة، الجنرال قاسم سليماني (1957 ـ 2020)، انتقادات شديدة اللهجة إلى الرئيس حسن روحاني، وقال في مؤتمر لقادة عسكريين بمدينة كرمان إنه: "لولا الحرس لما كان البلد".

وحذر سليماني من إضعاف دور الحرس الثوري عبر تعريضه للهجمات المختلفة، معتقدًا أن مؤسسة الحرس الثوري "خط أحمر"، مشيرًا إلى أن إشاعة بذور التشكيك بين الإيرانيين حيال الأركان الأساسية للنظام "خيانة كبرى"، وكانت تلك إشارة إلى اتهام الرئيس حسن روحاني بالخيانة، وبطبيعة الحال وقف المرشد الأعلى علي خامنئي من هذه الانتقادات اللاذعة المتبادلة في خندق التحالف الأمني، وانتقد روحاني في أكثر من مناسبة، متهمًا إياه بأنه يدعو إلى "تقسيم الشعب" وأنه يجدد ما فعله أول رئيس منتخب للبلاد في العام 1981م، في إشارة إلى غريمه التقليدي، الرئيس الإيراني المعزول، أبو الحسن بني صدر.

وقد قرر خامنئي معاقبة روحاني على سلوكه وانتقاده المتواصل للمؤسسات، من خلال إجراءين عقابيين شديدين، وهما: الأول، أنه ألقى بثقله كاملًا في كفة المرشح المتشدد إبراهيم رئيسي، ثم انتقد تصريحات روحاني التي هاجم فيها الحرس الثوري من خلال المناظرة الرئاسية الثانية، وقال إن "هذه الانتقادات لن تخدم إلا أعداء البلاد". أما الثاني، تمثل في أنه أحجم عن تهنئة حسن روحاني بفوزه في الانتخابات الرئاسية الإيرانية، برغم الفارق الضخم بينه وبين أقرب منافسيه (نحو 7 ملايين صوت)، بالرغم من أنه بادر بتهنئته في الدورة الرئاسية الأولى (يونيو 2013)، وبالرغم من أنه خرج وألقى كلمة بمناسبة مشهد احتشاد الناخبين أمام صناديق الاقتراع.

وفي هذا التوقيت، صبت بعض التحليلات رؤيتها لهذه الحرب الدعائية العنيفة بين الحرس الثوري وبين روحاني، على احتمالات التخلص من حسن روحاني تمامًا كما تم مع الرئيس هاشمي رفسنجاني، بناءً على المعطيات السابقة، وأخذًا في الاعتبار أن الحرس الثوري لن يقبل بأن يأتي رئيس يقلل من تموضعه في داخل الحياة السياسية الاقتصادية للبلاد، ولأن كل محاولات احتواء روحاني لم تجد نفعًا وباءت بالفشل.

وقد تمثلت خبرة تحييد رفسنجاني عن طريق وضع السم في الدواء (على الطريقة الروسية)، في تلك الحالة التي لم تتم، لا سيما أن الحرس يحكم قبضته على مفاصل طهران، وهو أمر رجحه في ذلك الوقت عدد من الخبراء بناءً على أنه تم استثمار إصابة رفسنجاني بوعكة صحية، ولم يسمح لأطبائه بمرافقته في المستشفى، بحجة أنه ليس في حاجة لهم، وأن لدى المستشفى أطباء أكفاء سيعملون على معالجته، ولم يعلن عن أسماء هؤلاء الأطباء، كما لم تعلن تفاصيل التقرير المتعلق بكيفية وفاته، وهو أمر يرجح اغتياله، لأنه نازع المرشد علي خامنئي بعضًا من تموضعه في النظام السياسي.

ولعل هذه الرؤية قد عززها ما أكده نجل المرجع الشيعي الإيراني، مهدي خزعلي، الذي اتهم الحرس الثوري بقتل رفسنجاني، وفقًا لما نقله موقع "درنيوز" المقرب من الإصلاحيين عن "خزعلي" في خلال كلمته أمام عدد من المواطنين في إحدى صالات طهران، يوم 27 يناير من العام 2017، مضيفًا: "هاشمي رفسنجاني لم يمُت بصورة طبيعية، بل قُتل ومات شهيدًا". وقد أكد نجل رفسنجاني، محسن هاشمي رفسنجاني، القيادي الإيراني في حزب "كوادر البناء" الإصلاحي، أن وفاة والده كانت مفاجئة وبدون مقدمات.

وقال محسن هاشمي رفسنجاني بالحرف الواحد: "بالنظر إلى أن وفاة والدي جاءت بشكل مفاجئ وبدون أي مقدمات؛ ظهر الكثير من التحليلات، ويمكن القول إن الكثير من الناس لم يقتنعوا بأسباب الوفاة حتى الآن، وأعتقد أن النظام كان يجب أن يحدد أسباب الوفاة بشكل دقيق وكامل، ومن ثم يقدم تقريره للشعب، ولهذا السبب تحديدًا اجتمع المجلس الأعلى للأمن القومي لدراسة أسباب الوفاة وتحديدها، وأعتقد أنه يجب العمل بشكل أسرع لتحديد أسباب الوفاة حتى يتم الكشف عنها بشكل دقيق"[32].

ملخص القول، إنه بالرغم من الصلاحيات المحدودة للرئيس في الدستور الإيراني الحالي وتمتعه بهامش مناورة ضئيل نظريًا، فإن الحوادث المتتالية في السنوات الفائتات، وما أحدثه خلالها محمد خاتمي وحسن روحاني من تعديل ملموس في السياسة الخارجية الإيرانية عمليًا، تكلل بالانفتاح على الغرب في إطار نظرية "حوار الحضارات" لمحمد خاتمي، وتكلل كذلك بتوقيع خطة العمل الشاملة المشتركة "الاتفاق النووي" لروحاني، تشي بأن الرئيس إبراهيم رئيسي قادر كذلك على الاضطلاع بدور محوري في نظام بلاده السياسي، من خلال الحفاظ على مكتسبات مرحلة ما بعد الاتفاق النووي، وإعادة انخراط بلاده في النظام المالي العالمي، ومواصلة انفتاح سلفه على الغرب -أوروبا بالتحديد-، أو من خلال صعوده إلى منصب المرشد، ووقتها سيتمكن من تثبيت دعائم السياسة الخارجية الإيرانية، وسيكتب بنفسه الإجابة عن أهم سؤال: هل يكون المرشد الثالث للجمهورية الإسلامية هو المرشد الأخير؟!

## رابعًا | التوظيف السياسي للمذهب الديني:

تعتمد إيران في سياساتها الخارجية منذ نجاح الثورة الإسلامية وإزاحة الشاه محمد رضا بهلوي عن السلطة بالعام 1979، على استراتيجيات مرنة تجمع بين الأبعاد الدينية والمذهبية والنفعية، وتعمل في سبيل تحقيق أهدافها مستخدمة تلك الاستراتيجيات مجتمعة، أو تنحي إحداها وتستخدم واحدة أو اثنتين فقط؛ لذلك حقق النظام الإيراني نجاحًا في تشبيك علاقات وثيقة مع أنظمة سياسية مختلفة المشارب والتوجهات، بل ومتناقضة فيما بينها، ومن ذلك: علاقاته مع دول أمريكا اللاتينية الشمولية، علاقاته مع روسيا والصين الشيوعيتين، علاقاته مع تركيا الإسلامية البراجماتية، علاقاته مع أرمينيا المسيحية، علاقاته مع الأحزاب الكردستانية الماركسية، علاقاته مع سوريا البعثية، علاقاته مع الجماعات الجهادية في فلسطين وغيرها، علاقاته مع الأنظمة والجماعات العربية الشيعية. ويلاحظ أن النظام الإيراني كون علاقات بتلك الأنظمة والجماعات، بالرغم من تعدد أيديولوجياتها واختلافها اختلافات قد تكون -في معظمها- جذرية.

لكن اللافت في حالة النظام الإيراني أنه يستخدم المذهب الشيعي كأداة لتحقيق المصالح السياسية وليس العكس، ويعمل هذا العامل في الدول ذات الوجود الشيعي كما في العراق ولبنان والبحرين واليمن، بل إنه لو وجد أقلية شيعية في بلد من البلدان التي يستهدفها، يعمل على إنشاء كيان شيعي يحقق له الهدف السياسي، تمامًا كما حدث في قطاع غزة حين أنشأت إيران ما يُعرف بـ"حركة الصابرين" المسلحة والقائمة على أساس شيعي، برغم وجود جماعات جهادية وسياسية سنية في القطاع نفسه على توافق مع النظام الإيراني.

فبجانب الدعم المالي والعسكري لحركات المقاومة المقربة لطهران، فإن ذلك الدعم اتخذ شكلًا جديدًا منذ عام 2014 وما قبله، بعد أن بادرت طهران إلى تأسيس ودعم وتمويل حركة "الصابرين نصرًا لفلسطين" والتي تلقب اختصارًا بـ"حصن"، واعتبرتها ذراعها السياسية والعقائدية والميليشياوية في قطاع غزة، في ظل تسرب المد الشيعي إلى تلك الحركة الناشئة من رحم حركة الجهاد الإسلامي، بعد انشقاق عدد كبير من قيادات "الجهاد" وعلى رأسهم هشام سالم، الذي تولى منصب الأمين العام لحركة "الصابرين" التي تدين بالمذهب الشيعي رسميًا [33].

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن التشيع السياسي ربما يكون مرادفًا للشيعية السياسية أو أوسع منها قليلًا، فالأخيرة هي التجسيد الواقعي والعملي للأولى بتمثلاتها في التكتلات والكيانات والقوى الموالية لنظام "الثورة الإسلامية" الإيرانية، وتتوجه بتوجهاته في بلدانها ودولها وأوطانها، وتقدم انتماءها المذهبي له على انتمائها لهذه الأوطان والدول. إن التشيع السياسي يبدو المرجعية والأيديولوجية الفكرية التي تدعو للارتباط والولاء لنظام الولي الفقيه وتوجهاته وأذرعه ومواقفه. كما يتسع التشيع السياسي، ومعه الشيعية السياسية، لأطياف وألوان من غير الشيعة الإمامية (الاثني عشرية)؛ إذ تدعم حكومة الولي الفقيه بجميع أشكال الدعم، المجموعات الأكثر تطرفًا نظريًا وعمليًا داخل المذهب الشيعي، مثل فئات من الحوثية والنزارية الإسماعيلية والدروز وغيرها، كما يخترق المذهب السني في بعض جماعاته المتشددة، مثل حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وصولًا إلى القاعدة وغيرها، كما قد تتسع دائرته أو تضيق عبر تلاقي المصالح والمقاصد، وتطابق تصورات الولاء والعداء [34].

ويرى آخرون أن التشيع السياسي هو أحد جناحي المشروع الإيراني للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، وتحقيق حلم إعادة أمجاد الإمبراطورية الفارسية القديمة، وهو يقف بالتوازي مع التشيع المذهبي ليحقق في النهاية منظومة محكمة دينية وسياسية واقتصادية تعمل على ترسيخ أقدامها، ومناطحة القوى الغربية والقوى الإقليمية التي تحاول الإمساك بزمام الأمور وتحقيق أهدافها في ظل معتركات ومتغيرات رئيسة عقب ثورات الربيع العربي، ولعل من أدوات التوسع الإيراني في المنطقة: تشكيل التحالفات مع بعض الأنظمة العربية، والتأثير المذهبي باستخدام الطوائف الشيعية في لبنان واليمن والخليج العربي، والدعم العسكري والاقتصادي المباشر لوكلائها في اليمن والعراق وسوريا [35].

عليه، يمكن القول إن دراسة النظام السياسي الإيراني تؤكد أنه يعتمد على استراتيجية كبرى تقوم في جذورها على ثلاث ركائز أساسية، وهي:

1. البعد الديني الإسلامي، تجاه الدول الإسلامية والعربية.
2. البعد المذهبي الشيعي الاثنا عشري، تجاه الدول التي توجد بها جماعات شيعية.
3. البعد البراجماتي النفعي، تجاه الدول الشرقية والغربية.

وحتى تكون صورة الوجود الإيراني في الدول العربي ماثلة على نحو أوضح، فإنه من المفيد التأكيد على عدد من الاعتبارات التي تشرح أسباب إصرار طهران على مواصلة انخراطها في البلدان ذات الأقليات / الأكثريات الشيعية، باستخدام المذهب الشيعي تحقيقًا لأهدافها السياسية والاستراتيجية [36]:

الأول: تريد إيران الإبقاء على الخط البري موصولًا من طهران إلى حزب الله في جنوبي لبنان، مع العلم بأن هذا الخط لن يظل موصولًا إلا بالوجود الإيراني الكثيف في منطقة الهلال الشيعي، تلك التي تمر بالعراق ومنه إلى سوريا؛ لذلك تنفق الجمهورية الإسلامية بسخاء لإبقاء رجال حزب الدعوة الإسلامي ومكونات الإطار الشيعي في العراق، ونظام الحزب البعثي العلماني في سوريا.

الثاني: تريد إيران أن يظل العراق خاضعًا لها تماشيًا مع الثقافة الاستراتيجية الإيرانية، تلك التي تجمع على نحو لا ينفك بين ضرورة السيطرة والشعور بالكبرياء القومي، وبين الشعور العميق بعدم الأمن الناتج عن الخبرة الإيرانية التاريخية في الغزوات التي تعرضت لها على يد المغول في العصور السابقة، والهجمات العنيفة التي تعرضت لها على يد البريطانيين والروس، ثم الحرب التي شنها الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين في التاريخ المعاصر، ولذلك يمثل العراق -على وجه التحديد- بالنسبة لها حائط الصد المنيع ضد أي تدخل بري أجنبي محتمل من جهة الغرب.

الثالث: تستهدف إيران الإبقاء على الأوراق اللبنانية والسورية والفلسطينية واليمنية والعراقية، كأدوات ضغط إقليمية استراتيجية في مواجهة أية احتمالات تصعيدية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو الاحتلال الإسرائيلي؛ لذلك أطلقت قوات الجو - فضاء التابعة للحرس الثوري مجموعة من صواريخ "ذو الفقار" البالستية متوسطة المدى، من الأراضي العراقية يوم 18 يونيو 2018، نحو أهداف في دير الزور السورية، وحملت تلك الصواريخ بطبيعة الحال رسائل متعددة إلى اللاعبين الإقليميين والدوليين بهذا الخصوص.

وعلى هذا النحو يتضح أن إيران تعمل في كل ملف بسياسة مستقلة، فأحيانًا تجمع بين استخدام الأدوات الدينية والاستراتيجية والبراجماتية، وأحيانًا تكتفي بالأدوات الدينية فقط، أو تتجاوز الدينية وتقفز مباشرة إلى الأدوات البراجماتية، وهكذا بحسب الحالة أو المصلحة المرادة منها. على سبيل المثال: في العام 2018 تجاوزت إيران الركيزتين الأوليين وقفزت إلى الركيزة الثالثة والأخيرة، متعدية المسألة الدينية الإسلامية والمسألة المذهبية الجعفرية إلى التعاون مع مجموعات وطوائف ليست إسلامية ولا تدين بمذهب الإمام الغائب بطبيعة الحال، وهي مجموعات الطوائف المسيحية في محافظة نينوى، تلك التي تحررت من أسر تنظيم داعش بعد أن فرض سيطرته عليها لمدة قاربت 3 أعوام، وقد تمكن فيلق القدس، الذراع الخارجية للحرس الثوري، من تجنيد المسيحيين في تلك المناطق للعمل لحساب المصالح الإيرانية في هذا البلد [37].

مجمل القول إن دراسة السياسة الخارجية الإيرانية تؤكد أن النظام يستخدم الدين والمذهب أو ينحيهما لصالح الأمور البراجماتية لتحقيق مصالحه السياسية، أو يعمل على تحويل الأطراف التابعة له إلى مذهبه الاثني عشري حتى لو كانت من داخل المكون الشيعي، تمامًا مثلما فعل في الحالة اليمنية حين عمل على تحويل الحوثيين من الزيدية الجارودية إلى الجعفرية الاثني عشرية [38]، وأثبتت كل الوقائع أن النظام الإيراني يتنقل بين تلك الأدوات الدينية البراجماتية، على حسب الطرف الآخر من معادلة العلاقات.

# المصادر:


1. هاينس هالم، الشيعة، ترجمة: محمود كبيبو، الوراق للنشر، بيروت، 2011، ط1، ص26.
2. راي تقية، إيران الخفية، ترجمة: أيهم الصباغ، دار العبيكان، بيروت، ط1، 2010، ص24.
3. توفيق السيف، حدود الديمقراطية الدينية، دار الساقي، بيروت، ط1، 2008، ص39.
4. علي رضا نادر، ديفيد. إي ثيلر، س. ر. بوهندي، المرشد الأعلى المقبل، مؤسسة راند، 2011، ص.Xvi.
5. المرجع السابق.
6. تاج الدين جعفر الطائي: استراتيجية إيران تجاه دول الخليج العربي، دار مؤسسة رسلان للطباعة دمشق، ط1، 2013، ص136.
7. أبكار السقاف، الدين في الهند والصين وإيران، دار آفاق للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2018، ص241، بتصرف.
8. محمد خيري، الأصول الفلسفية للسياسة الإيرانية المعاصرة.. محمد خاتمي دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، 2022، ص20.
9. المرجع السابق، ص21.
10. روح الله الموسوي الخميني، الحكومة الإسلامية، منشورات السفارة الإيرانية في سوريا، دمشق، 1970، ص70.
11. محمد خيري، الأصول الفلسفية للسياسة الإيرانية المعاصرة، سبق ذكره، ص21.
12. ريتشارد فولتز، الروحانية في أرض النبلاء، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2007، ص153.
13. محمد خيري، الأصول الفلسفية للسياسة الإيرانية المعاصرة، سبق ذكره، ص21.
14. محمد بن صقر السلمي، د. محمد السيد الصياد، الفقيه والدين والسلطة، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الرياض، 2016، ط1، ص17.
15. مجيد محمدي، اتجاهات الفكر الديني المعاصر في إيران، ترجمة: ص. حسين، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص38.
16. ميكافيللي: الأمير، ترجمة: محمد ثابت، دار الحياة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص81.
17. طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، دار الساقي، بيروت، ط1، 2006، ص106.
18. يسمى الاستجواب في الدستور الإيراني بـ"الاستيضاح".
19. محمد محسن أبو النور، منبر الرسائل: كيف استخدم خامنئي خطبة الجمعة كصندوق بريد متعدد؟، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، 17 يناير 2020. الرابط: http://bit.ly/388pGIA.
20. حسن روحاني يطالب بتعديل الدستور الإيراني وإجراء استفتاء، إيران إنترناشيونال، الإثنين، 21 ديسمبر 2020. الرابط: https://bit.ly/3U3UWdt.
21. رئيس لجنة الأمن القومي بالبرلمان الإيراني يدعو لـ"إعدام روحاني ألف مرة"، روسيا اليوم، 17 أكتوبر 2020. الرابط: https://bit.ly/3TODYA7.
22. نيفين مسعد، تعيين الرئيس الإيراني الجديد، الأهرام، 29 مايو 2021. الرابط: https://bit.ly/3zoMgXd.
23. إيران تدرس تعديلات على قانون الانتخابات الرئاسية للبلاد، اليوم السابع، 16 سبتمبر 2020. الرابط: https://bit.ly/3gUWnMP.
24. رانيا مكرم، هندسة الانتخابات: أهداف قانون الترشح للرئاسة في إيران، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2 يناير 2021. الرابط: https://bit.ly/3FtCVBm.
25. محمد محسن أبو النور، السيناريوهات المحتملة للاحتجاجات الشعبية في إيران، مجلة السياسة الدولية، 6 يناير 2018. الرابط: https://bit.ly/3SP1Dii.
26. Uskowi, Nader, What To Expect After Iran's Election, The Washington institute, May 19, 2017.
27. يظهر الرئيس حسن روحاني بعمامة بيضاء، وهذا يشير إلى أنه رجل دين نال مرتبة علمية في الحوزة الإيرانية، غير أنه ليس من آل البيت. بينما يعتمر حجة الإسلام إبراهيم رئيسي عمامة سوداء، وهذا يشير إلى أنه رجل دين نال درجة علمية دينية في الحوزة العلمية، وهو من آل البيت. ويشار إلى رجل الدين من غير آل البيت بـ"الشيخ"، بينما يشار إلى رجل الدين من آل البيت بـ"السيد". Mehdi Khalaji,Supreme Succession: Who Will Lead Post-Khamenei Iran? The Washington Institute, February 2012.
28. 
29. معتصم صدِّيق عبد الله، ومحمود حمدي أبو القاسم، العَلاقة بين مؤسَّستَي المرشد والرئاسة.. وأثرها على النظام السياسي في إيران، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، 25 نوفمبر 2019، ص29.
30. محمد محسن أبو النور، من يطلق الرصاص على حسن روحاني، اليوم السابع، 19 يوليو 2017. الرابط: https://bit.ly/3FoSw52.
31. المرجع السابق.
32. تفريغ نصي من مقابلة بعنوان: محسن هاشمي رفسنجاني: الفكر الإصلاحي والمعتدل هو الحاكم في إيران حاليًّا، فرانس 24، 16 مايو 2017. الرابط: https://bit.ly/3Np8iio.
33. محمد خيري، تشييع عسكري: دوافع التمويل الإيراني لحركة الصابرين في غزة، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، 6 أغسطس 2018. الرابط: https://bit.ly/3gIXA9Z.
34. هاني نسيرة، إيران وتوظيف التشيع السياسي إشكالات المفهوم واستراتيجيات الخطر والاحتواء، استراتيجيكس، 5 أبريل 2022. الرابط: https://bit.ly/3gVNpil.
35. ريهام سيد كامل، التوظيف السياسي للأقليات الشيعية في الخليج لخدمة المشروع الإيراني، المركز العربي للبحوث والدراسات، 11 ديسمبر 2019. الرابط: https://bit.ly/3Niyj2y.
36. محمد محسن أبو النور، استراتيجية إيران ثلاثية الأبعاد، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، 4 يناير 2019. الرابط: https://bit.ly/3SMSpTJ.
37. محمد محسن أبو النور، إيران تشكل ميليشيات مسيحية في العراق، اليوم السابع، 26 ديسمبر 2017. الرابط: https://bit.ly/3gU2ukP.
38. الحوثيون.. فرقة جارودية تحولت من الزيدية إلى التشيع تؤمن بدور اليمن بـ"حروب القيامة" وتهاجم الصحابة وترتبط بإيران، سي إن إن بالعربية، 26 مارس 2015. الرابط: https://cnn.it/3gTGUN8.

# الفصل الثالث

## النظام السياسي الإيراني: البنية والخصوصية

* د. محمد عباس ناجي

خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

# تمهيد

تواجه إيران في المرحلة الحالية استحقاقات داخلية وخارجية صعبة، سوف تفرض في النهاية تداعيات مباشرة، سواء على تركيبة صنع القرار وتوازنات القوى داخل نظام الجمهورية الإسلامية، أو على العلاقة بين النظام والشارع، أو على العلاقة بين النظام والخارج، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء عدة اعتبارات رئيسية، أهمها:

**الاعتبار الأول:** أن الاحتجاجات التي تشهدها إيران تحولت من احتجاجات "عِشرية"(1) إلى احتجاجات شبه "يومية"، بفعل تزايد الاستياء الشعبي من السياسات التي يتبناها نظام الجمهورية الإسلامية على المستويين الداخلي والخارجي. وحسب تقديرات عديدة، فقد وصل عدد الاحتجاجات في إيران إلى أكثر من 4000 احتجاج خلال عام 2021(2). ورغم أن النظام نجح، إلى حد كبير، في احتواء معظم هذه الاحتجاجات عبر آليات مختلفة، فإنه واجه أزمة حقيقية بفعل الاحتجاجات التي اندلعت في 16 سبتمبر 2022، اعتراضًا على وفاة الفتاة الكردية العشرينية مهسا أميني على يد عناصر من شرطة "الأخلاق" أو "الإرشاد" اتهمتها بعدم اتباع القواعد المحددة في ارتداء الحجاب.

إذ سرعان ما تحولت هذه الاحتجاجات من مجرد اعتراض على وفاة مهسا أميني إلى التنديد بالتوجهات التي يتبعها النظام الإيراني على المستويين الداخلي والخارجي. فعلى المستوى الداخلي، فرض النظام قيودًا شديدة على الحريات والحقوق الاجتماعية، كما تبنى سياسة تمييزية بين القوميات الإيرانية المختلفة. وتعرضت إيران بسبب سياساته إلى عقوبات دولية ثم أمريكية فرضت تداعيات اقتصادية واجتماعية قوية، على غرار وصول معدل التضخم إلى 40% ومعدل البطالة إلى 12%.

الاعتبار الثاني: على المستوى الخارجي، أمعن النظام الإيراني في مواصلة سياساته التي تقوم على التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وتأسيس علاقات مع الفاعلين من غير الدول، على غرار الميليشيات المسلحة الموجودة في دول الأزمات، ولا سيما العراق ولبنان وسوريا واليمن والأراضي الفلسطينية. وقد كان لذلك تأثيرات على الداخل الإيراني، لا سيما أن هذا الدعم وهذه التدخلات كانت تستنزف الخزينة والموارد الإيرانية، في الوقت الذي تصاعدت فيه حدة الأزمات الداخلية، في ظل تردي الأوضاع المعيشية وانهيار البنية التحتية.

ومن هنا، كان لافتًا أن الشعارات الرئيسية التي ظهرت في الاحتجاجات الإيرانية عكست هذا الاستياء المتصاعد من السياسات التي يتبناها النظام على المستويين الداخلي والخارجي. فقد كان شعار "مرگ بر ديكتاتور" أو (الموت للديكتاتور)، إشارة واضحة إلى المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي. كما ظهر شعار "نه غزه نه لبنان جانم فداى ايران" أو "لا غزة ولا لبنان روحي فداء إيران"، في إشارة إلى رفض استنزاف الموارد الإيرانية في دعم التمدد الإيراني في المنطقة، باعتبار أن هذا التمدد جاء على حساب احتواء تداعيات الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في الداخل الإيراني.

وتوازى ذلك مع تعمد المحتجين بشكل لافت إحراق تماثيل قاسم سليماني قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري، الذي قُتل في العملية العسكرية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد في 3 يناير 2020، برفقة أبو مهدي المهندس نائب أمين عام ميليشيا الحشد الشعبي، في إشارة أيضًا إلى أن المحتجين باتوا مستائين من استمرار النظام في تبني سياسة تدخلية في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وإدارة العمليات الخارجية التي كان لها الأثر الأهم في تأجيج المشكلات الداخلية المعيشية والاجتماعية.

الاعتبار الثالث: تواجه إيران أزمة تتعلق بالفارق الجيلي الشاسع بين النظام والشارع الإيراني. ففي الوقت الذي تتقدم فيه أعمار القادة الرئيسيين في النظام على غرار آية الله أحمد جنتي رئيس مجلسَي صيانة الدستور والخبراء (95 عامًا)، وآية الله علي خامنئي المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية (83 عامًا)، تشير تقديرات عديدة إلى أن نسبة مَن تقل أعمارهم عن 24 عامًا تصل إلى 37٪ من المجتمع الإيراني الذي يبلغ تعداده أكثر من 86 مليون نسمة.

ويعني ذلك أن ما يسمى بـ"الجيل z" بدأ يتزايد تأثيره بشكل واسع داخل إيران، فهذا الجيل يسعى إلى تأكيد أن لديه تطلعات قد لا تكون بالضرورة مختلفة كلية عن توجهات النظام الإيراني، وإنما على الأقل تتباين معه في بعض المحددات، ولا سيما ما يتعلق بالموقف من القيود الاجتماعية المفروضة، إلى جانب الموقف من التعامل مع الثقافات الأخرى.

إذ يرفض هذا الجيل فكرة الانغلاق الثقافي، ويرى أنها لا تتسامح مع المعطيات الموجودة على الأرض، التي تفرض ضرورة الانفتاح على الخارج. ويستند هذا الاتجاه إلى أن أية قيود مفروضة لن تستطيع منع هذا الجيل من الانفتاح على الثقافات الأخرى، لا سيما أنه نشأ وسط بيئة تعتمد في المقام الأول على التكنولوجيا الرقمية، ووسائل التواصل الاجتماعي، وغيرها. ووفقًا لبعض التقديرات، فإن عدد مستخدمي الإنترنت في إيران وصل خلال عام 2022 إلى أكثر من 72 مليون نسمة من بين العدد الإجمالي للسكان، في حين بلغ عدد اشتراكات الهاتف المحمول ما يزيد على 130 مليون اشتراك [3].

الاعتبار الرابع: تتزايد ظاهرة "الاختراقات الأمنية" في إيران، وهي للمفارقة تمثل ظاهرة لافتة تطرح دلالة أو مفارقة مهمة تتمثل في أن إيران التي تمعن في التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، تتعرض في الوقت نفسه لاختراقات أمنية واسعة، لم تفلح الإجراءات الأمنية التي اتبعتها في تقليص حدتها في الفترة الماضية.

أبرز هذه الاختراقات تمثلت في سرقة الأرشيف النووي الإيراني الذي سمح بالحصول على معلومات سرية وحساسة عن الأنشطة النووية الإيرانية في 31 يناير 2018، ثم تعرض مجمع "همت" في منطقة خجير لهجوم في 26 يونيو 2020؛ حيث كشفت تقارير عديدة أن المجمع مرتبط بإنتاج الوقود الصلب والسائل في الصواريخ البالستية، أو أنه يتضمن أنفاقًا تُستخدم كمخزن للصواريخ البالستية.

فضلًا عن ذلك، تعرضت منشأة ناتانز لهجومين في 2 يوليو 2020 و12 أبريل 2021، وتم تدمير منشأة إنتاج وصيانة أجهزة الطرد

المركزي في كرج بالعاصمة طهران في 24 يونيو 2021. كما تم اغتيال رئيس مؤسسة الأبحاث والتطوير في وزارة الدفاع الإيراني، العالم النووي محسن فخري زاده، في 27 نوفمبر 2020، والعقيد في الحرس الثوري حسن صياد خدايي في 22 مايو 2022.

وقد دفعت هذه الاختراقات إلى قيام النظام بإجراء تغييرات في قيادة الأجهزة الأمنية، على غرار إقالة حسين طائب من رئاسة جهاز استخبارات الحرس الثوري وتعيين محمد كاظمي محله، في 23 يونيو 2022. ولم يفلح ذلك، على سبيل المثال، في إحباط العملية التي أعلن تنظيم "داعش" مسؤوليته عنها في ضريح الإمام أحمد ابن الإمام الشيعي السابع موسى الكاظم في مدينة شيراز في 26 أكتوبر 2022.

وعلى ضوء ذلك، يمكن القول إن هذه الأزمات في مجملها تطرح تساؤلات مهمة حول مستقبل العلاقة بين مؤسسات صنع القرار في إيران، وتوازنات القوى السياسية داخل النظام، وعوامل استقرار النظام السياسي الإيراني، واتجاهات العلاقة بين النظام والقوميات الإيرانية المختلفة خلال المرحلة القادمة.

## أولًا | ماهية مؤسسات صنع القرار في إيران:

تمثل الازدواجية سمة رئيسية من سمات نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تضفي عليه نوعًا من الخصوصية عند مقارنته بالأنظمة السياسية المتعارف عليها على مستوى العالم؛ إذ لا يصنف هذا النظام ضمن الأنظمة التي تتراوح بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني والنظام شبه الرئاسي، نتيجة حرص قيادته الرئيسية -ممثلة في مؤسس النظام روح الله الخميني- على المزج بين متغيرين رئيسيين، هما المتغير الأيديولوجي الثيوقراطي والمتغير المؤسسي الجمهوري.

ويعود ذلك في المقام الأول إلى اعتبارين رئيسيين: أولهما، أن الثورة التي أطاحت بنظام الشاه محمد رضا بهلوي في عام 1979 لم تكن ثورة إسلامية بالمعنى الذي تروج له كتابات عديدة، وإنما ثورة وطنية شاركت فيها كل القوى السياسية التي كانت موجودة على الساحة الإيرانية في ذلك الوقت، من رجال دين، واشتراكيين، وليبراليين، وشيوعيين وغيرهم.

ويعني ذلك في المقام الأول، أنه كان هناك حرص، على الأقل في المرحلة الأولى من الثورة، على استقطاب دعم كل هذه القوى للنظام الجديد، وهو ما دفع القيادة الجديدة إلى المزج بين المتغيرين الثيوقراطي والجمهوري، على نحو بدا جليًّا في المسمى الرسمي للدولة الذي جمع بينهما، فأصبح النظام الجديد يسمى نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

هذا المزج بين المتغيرين لم يكن مهمة سهلة، نتيجة الخلافات التي اتسع نطاقها بين رجال الدين وهذه القوى، حول طبيعة نظام الحكم الجديد والقاعدة الدستورية التي سوف تحكم التفاعلات التي تجري داخله والعلاقات بين مؤسساته المختلفة؛ حيث نادت القوى الأخرى بأن يكون النظام الجديد هو نظام الجمهورية الديمقراطية الإيرانية، ومن أجل تجنب الدخول في أزمة مع رجال الدين اقترحت أن يكون نظام الجمهورية الديمقراطية الإسلامية، إلا أن الخميني أصر في النهاية على أن يكون مسمى النظام الجديد هو نظام الجمهورية الإسلامية. وقد ثبَّت الدستور الذي أُجري الاستفتاء عليه في أول ديسمبر عام 1979 رؤية رجال الدين في النهاية.

وحتى على مستوى التوازنات بين القوى السياسية التي تعمل من داخل هذا النظام، كان المزج بين المتغيرين واضحًا؛ حيث ظهر "الإصلاحيون" و"المحافظون"، ثم "المحافظون التقليديون" و"المحافظون الأصوليون"، و"الإصلاحيون المعتدلون"[4] و"الإصلاحيون الليبراليون"[5]، إلى جانب الأصوليين الجدد [6].

كما استمر الجدل حول العلاقة بين "الملا" (رجل الدين) و"الأفندي" (المدني)، بعد أن فرض الأول سيطرته على السلطة بعد اندلاع الثورة في عام 1979؛ حيث عمدت كتابات عديدة إلى دراسة ورصد مسارات تلك العلاقة على مدى العقود الأربعة الأخيرة.

ومن هنا، ظهر مصطلح "الظَّلِّيَّة" أو "الاثنينية" لوصف العلاقة بين المؤسسات التي يقوم عليها نظام الجمهورية الإسلامية؛ حيث إن كل مؤسسة تقوم بمراقبة مؤسسة أخرى، على نحو ما يبدو جليًّا في العلاقة بين مجلس صيانة الدستور ومجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)، والعلاقة بين المجلس الأخير والحكومة.

وقد حدد الدستور الذي حصل على تأييد 92.8% -حيث أيده 15 مليون و680 ألف و329 مواطن في مقابل رفض 78 ألف و516 مواطن- العلاقات بين مؤسسات صنع القرار والسلطات التي تمتلكها كل مؤسسة [7]، وذلك على النحو التالي:

1. المرشد الأعلى للجمهورية: أو الولي الفقيه الذي ينوب عن الإمام المجتبى إلى حين عودته؛ حيث يتولى صلاحياته بشكل كامل، في ظل الرؤية التي طرحها الخميني، والتي تقوم في الأساس على عدم إمكانية الانتظار حتى عودة الإمام؛ حيث يقوم الولي الفقيه بأداء المهام وامتلاك الصلاحيات المخصصة له إلى حين عودته، حيث سوف يملأ الأرض عدلًا ونورًا حسب الرواية الشيعية.

ويحدد الدستور، في المادة 110، المهام والصلاحيات التي يمتلكها المرشد الأعلى للجمهورية، فهو القائد العام للقوات المسلحة، ويتولى سلطة إعلان الحرب، وتعيين وعزل قادة القوات المسلحة والحرس الثوري. كما يوفر له الدستور صلاحية تعيين أعضاء مجلس صيانة الدستور من الفقهاء، إلى جانب رئيس وأعضاء مجلس تشخيص مصلحة النظام، ورئيس السلطة القضائية، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتليفزيون. إلى جانب أنه يمتلك صلاحية تعيين ممثلين له لإمامة صلاة الجمعة، وفي مؤسسات النظام المختلفة، على غرار الحرس الثوري.

ووفقًا للدستور، فإن المرشد الأعلى للجمهورية يضع السياسة العليا للدولة بالتشاور مع مجلس تشخيص مصلحة النظام، كما أنه يمتلك صلاحية عزل رئيس الجمهورية لكن بعد صدور حكم من المحكمة العليا يقضي بأن الأخير تقاعس عن أداء المهام الموكلة إليه، وبعد رأي مجلس الشورى.

ويتم انتخاب المرشد في منصبه بطريق غير مباشر؛ حيث إن هذه المهمة موكلة إلى مجلس خبراء القيادة، الذي يُنتخب من قبل الشعب كل ثماني سنوات، ويمتلك صلاحية تعيين وعزل المرشد ومراقبة أعماله. إلا أن هذا المجلس لم يمارس دوره إلا في حالة واحدة، وهي تعيين علي خامنئي في منصب المرشد خلفًا لروح الله الخميني الذي توفي في 4 يونيو 1989.

وهناك اشتراطات معينة في اختيار المرشد، تتمثل في ضرورة أن يجمع بين المرجعية الدينية والإدارة السياسية، ويمتلك رؤية سياسية وكفاءتين اجتماعية وإدارية، وأن يمتلك حسن التدبير والشجاعة، وأن تكون لديه القدرة الكافية على القيادة. ورغم أنه من المفترض أن يكون المرشد في مرتبة آية الله، فقد تم تجاوز هذا الشرط من أجل تمكين رئيس الجمهورية آنذاك علي خامنئي من خلافة الخميني في منصبه؛ حيث تم ترجيح "كفاحه السياسي" على مرتبته الدينية. ومارس رئيس الجمهورية الأسبق هاشمي رفسنجاني دورًا بارزًا في هذا السياق، عندما قام بتوجيه عملية التصويت في جلسة مجلس الخبراء لصالح انتخاب خامنئي خلفًا للخميني. ومن هنا، كان يُطلق على رفسنجاني لقب "صانع الملوك".

والملاحظ في هذا السياق، أن المعايير التي يُعين على أساسها المرشد في منصبه -طبقًا لما جاء في الدستور- لا تتضمن أن يكون إيراني الجنسية، وهي مسألة ترتبط برؤية النظام لموقع المرشد، وعلاقته مع جمهور الشيعة المقلدين. ومن هنا تصف اتجاهات عديدة المرشد بأنه "رئيس الدولة الإسلامية" التي ليس بالضرورة أن تكون "الدولة الإيرانية"، كما يطلق عليه "ولي أمر المسلمين في العالم" (ولى امر مسلمين جهان) في إشارة إلى أن منصبه "أممي" وليس "إيرانيًا" فقط.

2. السلطة التنفيذية: ويمثلها رئيس الجمهورية والحكومة؛ حيث يتولى الرئيس مجموعة من السلطات التي تتمثل في اختيار وزراء حكومته وتقديمهم إلى مجلس الشورى لإجراء تصويت الثقة على تعيينهم، والمصادقة على القوانين وتطبيقاتها بعد مصادقة مجلس الشورى، والمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات والعقود الخارجية بعد مصادقة البرلمان، وإدارة ميزانية الدولة وتنفيذ خطط التنمية بعد مصادقة مجلس الشورى، ورئاسة اجتماعات مجلس الأمن القومي.

ويمكن القول إنه منذ تأسيس نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كان منصب رئيس الجمهورية مأزومًا باستمرار، نتيجة التداخل الملحوظ في صلاحياته مع السلطات التي يحددها الدستور لمناصب أخرى، وعلى رأسها منصب رئيس الوزراء.

فقد كان النظام الحاكم، خلال العقد الأول من الثورة (1989-1979)، يعتمد على وجود رئيس للجمهورية ورئيس للوزراء، إلا أن تداخل الصلاحيات بين المنصبين، دفع القيادة العليا في النظام ممثلة في روح الله الخميني -قبيل وفاته في 4 يونيو -1989 إلى إجراء تعديل في الدستور، ليتم إلغاء منصب رئيس الوزراء ووضع السلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية، باستثناء الصلاحيات التنفيذية التي يمتلكها المرشد الأعلى للجمهورية وفقًا لما يحدده الدستور.

لكن إلغاء منصب رئيس الوزراء لم يحل مشكلة منصب رئيس الجمهورية في إيران، خاصة أن الصلاحيات التي يحددها الدستور للمرشد مثلت باستمرار خصمًا من سلطات الرئيس. وقد تسبب ذلك، في بعض الأحيان، في اندلاع أزمات سياسية، على غرار ما حدث في الفترة الثانية للرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد (2013-2009)، الذي اعتكف في منزله أحد عشر يومًا، في أبريل 2011، احتجاجًا على إلغاء المرشد الأعلى علي خامنئي لقراره بإقالة وزير الاستخبارات حيدر مصلحي من منصبه في 18 من هذا الشهر.

اللافت في هذا السياق، هو أن هناك تلميحات في المرحلة الحالية من داخل النظام بإمكانية العودة إلى العمل بمنصب رئيس الوزراء من جديد. وكان المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي أول من طرح هذا السؤال، وتركه بلا إجابة. وربما كان الهدف من ذلك هو استشراف ردود الفعل وإنضاج رؤية أكثر شمولًا لمدى إمكانية تطبيق هذا التعديل من عدمه، ومدى ملاءمته للظروف التي تواجهها إيران، على المستويين الداخلي والخارجي، خاصة أن طرحه في البداية كان عقب تصاعد حدة الأزمة السياسية في عام 2009(•)، ثم اندلاع ما يسمى بـ"الربيع العربي" بعد ذلك بعامين.

وربما لا يمكن استبعاد أن يكون خامنئي بهذه الإشارة قد حاول توجيه تحذيرات مباشرة للرئيس الأسبق أحمدي نجاد، الذي كان قد بدأ خلال فترته الرئاسية الثانية في إثارة أزمات عديدة كان لها صلة مباشرة بصلاحياته التنفيذية وتشابكها مع صلاحيات المرشد.

ففي 16 أكتوبر 2011، قال خامنئي أنه "لا توجد أي مشكلة في إلغاء انتخاب الرئيس بشكل مباشر إذا تبين أن هذا أمر مرغوب"، وأضاف: "النظام السياسي الحاكم للبلاد حاليًا هو نظام رئاسي يتم فيه انتخاب الرئيس بشكل مباشر من قبل الشعب، وهو أسلوب جيد ومؤثر. لكن إذا اعتبر في يوم ما.. ربما في المستقبل البعيد.. أن النظام البرلماني لانتخاب مسؤولي السلطة التنفيذية هو الأفضل، فلا توجد أي مشكلة في تغيير الآلية الحالية".

وكان لافتًا أن هذه التصريحات جاءت بعد شهور قليلة من أزمة إقالة وزير الاستخبارات حيدر مصلحي. ومنذ تلك اللحظة، بدأت التكهنات تتزايد حول احتمال أن يكون أحمدي نجاد (2013-2005) هو آخر رئيس جمهورية لإيران، لكنها لم تتحقق، وجاء حسن روحاني (2021-2013) وتكررت التكهنات نفسها ولم تتحقق أيضًا، ثم جاء إبراهيم رئيسي (-2021 حتى الآن) وبدأت التكهنات تظهر من جديد، لكن لا يُعرف هل ستتحول إلى خطوات إجرائية على الأرض بالفعل أم ستتكرر مع رئيس آخر قادم.

المهم في كل ذلك، هو أن الجدل بدأ يتزايد مجددًا حول هذه القضية. ففي حوار مع موقع "خبراونلاين" القريب من رئيس مجلس الشورى السابق علي لاريجاني، في 6 فبراير الجاري (2022)، دعا السياسي المحافظ محمد رضا باهنر رئيس جمعية "المهندسين الإسلاميين"، إلى إجراء استفتاء على تعديل الدستور، من أجل تحويل النظام السياسي من رئاسي إلى برلماني عبر إنشاء سلطة تشريعية بغرفتين، في إطار تأسيس ما أطلق عليه "الجمهورية الثانية"[8].

وفي رؤية باهنر، فإن إيران باتت في حاجة إلى إصلاح هيكلي يتركز حول المواد التي يمكن تعديلها والمؤسسات التي يمكن إعادة تشكيلها، دون الاقتراب من "الخطوط الحمراء" التي تتمثل في هوية النظام وتراتبية مؤسساته وقاعدته الثيوقراطية ممثلة في ولاية الفقيه، فضلًا عن تأسيس نظام حزبي أكثر فاعلية لإفراز نواب لديهم القدرة على ممارسة سلطاتهم التشريعية بشكل أكثر تأثيرًا وتجاوز الطابع الجهوي لأدوارهم الحالية.

3. السلطة التشريعية: يمثلها مجلس الشورى الإسلامي، الذي يمتلك الحق في سن القوانين المتعلقة بالقضايا المقررة في الدستور. ويمكن لمجلس الشورى، وفقًا للدستور، اقتراح أية مشروعات بموافقة 15 نائبًا في البرلمان. ومن حق المجلس أيضًا إخضاع رئيس الجمهورية أو أي وزير للاستجواب، شرط أن يوافق ربع الأعضاء على ذلك. كما أنه باستطاعة ثُلث النواب مساءلة الرئيس حول القيام بإدارة السلطة التنفيذية، وفي حال صوت أكثرية الثُلثين من النواب على عدم كفاءة الرئيس يتم رفع الأمر إلى المرشد الأعلى، بما يعني إمكانية عزل الرئيس.

4. السلطة القضائية: تتولى التحقيق وإصدار الأحكام في الشكاوى المرفوعة للقضاء وحل النزاعات، وتقنين الحريات، وتأصيل العدالة في المجتمع، والإشراف على التطبيق المناسب للقوانين، ومحاربة الجريمة بالمحاكمة والعقاب والتأديب وتطبيق الحدود الإسلامية، واتخاذ الوسائل المناسبة لمنع وقوع الجريمة وتأهيل المجرمين.

5. مجلس صيانة الدستور: يتولى هذا المجلس مراقبة مشروعات القوانين التي يصدرها مجلس الشورى الإسلامي، إلى جانب البت في أهلية المرشحين للاستحقاقات الانتخابية المختلفة. وكان لهذا المجلس دور كبير في إقصاء الإصلاحيين في بعض الانتخابات التي أُجريت في الفترة الماضية.

6. مجلس تشخيص مصلحة النظام: يقوم بتسوية الخلافات العالقة بين مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور، والتعاون مع المرشد الأعلى في وضع السياسة العليا للدولة.

7. المجلس الأعلى للأمن القومي: يتكون من كل من رؤساء السلطات الثلاث ورئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة، ومسؤول التخطيط والميزانية، ومندوبين يعينهم المرشد ووزراء الخارجية والداخلية والأمن، والوزير الذي ينظُر المجلس موضوعًا يدخل في دائرة اختصاصه، فضلًا عن أعلى مسؤول في الجيش والحرس الثوري. وقد حددت المادة (176) من الدستور وظيفة المجلس في تأمين المصالح الوطنية، وحراسة الثورة، ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية.

8. مجلس خبراء القيادة: يتولى تعيين وعزل المرشد الأعلى للجمهورية، ومراقبة أعماله، ويُنتخب أعضاؤه كل ثماني سنوات، إلا أنه لم يكن له دور في التفاعلات السياسية التي تجري داخل إيران منذ تصعيد المرشد الحالي علي خامنئي إلى منصبه في عام 1989.

9. المؤسسة العسكرية: تتكون من الجيش النظامي والحرس الثوري، وهو دلالة أخرى على سمة "الظَّلَيَّة" أو "الاثنينية" التي يتسم بها النظام السياسي. وثمة اختلاف واضح بين طبيعة المهام التي يقوم بها الجيش والمهام المنوطة بالحرس الثوري؛ حيث تتمثل وظيفة الجيش في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع عن استقلال البلاد ووحدة أراضيها، ويتم الاستفادة منه وقت السلم في أعمال الإغاثة والتعليم والإنتاج، كما يقوم بوظيفة أيديولوجية أخرى تتمثل في الحفاظ على الجوهر العقائدي للنظام.

10. الحرس الثوري فيتسم نشاطه بالتوسع والشمول، على خلفية الطبيعة العقيدية التي تكتنف مجمل الأنشطة السياسية التي يمارسها على الساحتين الداخلية والخارجية، إلى جانب دوره الوظيفي داخل المجتمع، والأهم دوره السياسي الذي أصبح يمارسه بعد انتهاء الحرب مع العراق عام 1981. ويحظى الحرس الثوري بنفوذ واسع في كل أجهزة الشرطة والمخابرات والجهاز الإعلامي، بالإضافة إلى نفوذه داخل المؤسسات السياسية والمدنية والاقتصادية الأخرى في إيران.

وقد مثل الحرس الثوري أو "سپاه پاسداران انقلاب اسلامی" الجانب الراديكالي الأبرز لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ حيث ارتبطت المهمة الرئيسية التي تأسس من أجلها بتصدير الثورة الإيرانية إلى الخارج، ومن هنا ربما يمكن تفسير أسباب تصاعد الاهتمام الدولي بدور الحرس الثوري في زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، على نحو ما أكدته السياسة التي تبنتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، التي قامت بفرض عقوبات جديدة على الحرس في 13 أكتوبر 2017، ثم أدرجت الحرس، في 8 أبريل 2019، على قائمة التنظيمات الإرهابية الأجنبية التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية.

لكن ثمة هدفًا آخر سعى قادة النظام إلى تحقيقه من خلال تأسيس الحرس، ويتعلق بالحفاظ على بقاء النظام نفسه، وتحييد أية تهديدات قد يفرضها الجيش النظامي، الذي أبدى قادة النظام شكوكًا في ولائه للثورة بعد الإطاحة بالشاه بهلوي.

وفي كثير من الأحيان، تندلع أزمات بين السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية والحرس الثوري، نتيجة الأدوار التي يقوم بها الحرس، لا سيما على الساحة الخارجية، والتي من المفترض أن تكون من صميم مهام وزارة الخارجية والمجلس الأعلى للأمن القومي.

إذ إن الأدوار التي يقوم بها الحرس على الساحتين الداخلية والخارجية، كانت تتم بشكل مستقل عن الحكومة، باعتبار أن الحرس تابع للمرشد الأعلى في المقام الأول، والذي يمتلك صلاحية تعيين وعزل قادته.

ومن هنا، كان التوتر، في معظم المراحل، هو السمة الرئيسية التي طغت على العلاقة بين الحرس الثوري ورؤساء الجمهورية المتعاقبين، ودفع ذلك بعضهم إلى محاولة احتواء نفوذ الحرس أو توجيه انتقادات حادة لنشاطه السياسي والاقتصادي، وحتى الذين انتموا إلى تيار المحافظين الأصوليين، على غرار الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد. إلا أنهم فشلوا جميعًا في هذا السياق، بسبب الدعم الواضح الذي يقدمه المرشد علي خامنئي للحرس.

هذه الازدواجية عبر عنها الرئيس السابق حسن روحاني عندما وجَّه انتقادات ضمنية للحرس، بسبب تدخله في الشؤون السياسية؛ حيث قال في 22 يونيو 2017: "إن جزءًا من الاقتصاد بيد حكومة لا تمتلك البندقية تسلمته حكومة تمتلك البندقية"، وهو ما رد عليه قائد الحرس الثوري آنذاك محمد علي جعفري بتأكيده أن "الحرس الثوري يملك الصواريخ والبندقية"، مضيفًا: "إن حكومة بلا بندقية محكومة بالحقارة والاستسلام أمام الأعداء"[9].

ورغم أن إعلان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، في 8 مايو 2018، الانسحاب من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات الأمريكية على مرحلتين، فرض ضغوطًا اقتصادية كبيرة على إيران، فإنه لم يخلُ من مكاسب بالنسبة للحرس الثوري.

فقد جاءت هذه الخطوة لتضع مزيدًا من العقبات أمام الجهود التي بذلتها الحكومة لتوسيع نطاق سيطرتها على إدارة اقتصاد الدولة وتفعيل دورها في المشاركة في صنع قرار السياسة الخارجية. والأكثر من ذلك، أن الحرس استفاد من دعوة المرشد إلى تبني ما يسمى بـ"الاقتصاد المقاوم" الذي يحمل طابعًا أيديولوجيًا في المقام الأول، ويستهدف إحلال الشركات الإيرانية محل الأجنبية وعدم الاعتماد على الاستثمارات من الخارج، وهو ما توازى مع استمرار الأنشطة الأخرى التي يقوم بها الحرس، على غرار إجراء تجارب خاصة بتطوير الصواريخ البالستية، ومواصلة الدعم المالي والعسكري للحلفاء الإقليميين، إلى جانب توجيه تهديدات مباشرة للقوى التي تسعى إلى كبح تدخلات إيران في المنطقة.

وقد وصل نفوذ الحرس للدرجة التي مكنته، على سبيل المثال، من ترتيب زيارة للرئيس السوري بشار الأسد إلى طهران، في 25 فبراير 2019، دون علم الرئيس السابق حسن روحاني أو وزير الخارجية السابق محمد جواد ظريف، الذي أعلن تقديم استقالته احتجاجًا على هذه الخطوة التي قام بها قائد فيلق القدس السابق التابع للحرس الثوري قاسم سليماني.

لكن الأدوار التي يقوم بها الحرس الثوري تعرضت لأزمة حادة، عندما أصدر الرئيس السابق ترامب أمرًا بتوجيه ضربة عسكرية في بغداد، في 3 يناير 2020، أسفرت عن مقتل قاسم سليماني، إلى جانب أبو مهدي المهندس نائب أمين عام ميليشيا الحشد الشعبي. ومنذ هذه الفترة، بدا أن الأدوار التي يقوم بها الحرس على المستوى الإقليمي تتعرض لاختبارات وضغوط لا تبدو هينة.

هنا، فإن كتابات عديدة أشارت إلى أن ذلك يعود في المقام الأول إلى عدم قدرة خلفه إسماعيل قاآني -الذي تولى منصب قائد فيلق القدس في اليوم نفسه الذي قتل فيه سليماني- على ملء الفراغ الناتج عن غياب الأخير، في ظل قدرة سليماني على نسج علاقات شخصية مع قادة وكوادر الميليشيات التي تقوم إيران بدعمها، فضلًا عن الثقة التي كان يحظى بها عند المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي، على نحو بدا جليًا في إقدام الأخير، في 12 مارس 2019، على منحه وسام "ذو الفقار"، وهو أعلى الأوسمة العسكرية الإيرانية؛ حيث لم يحصل عليه سوى عشرة أشخاص على مدى مائة عام تقريبًا.

لكن ربما يمكن القول إن ذلك ليس هو الأمر الوحيد الذي يفسر أسباب ارتباك الدور الإقليمي الذي تمارسه إيران منذ مقتل سليماني؛ إذ لا يمكن استبعاد احتمالين في هذا الصدد: أولهما، أن يكون النظام الإيراني نفسه قد تعمد تقييد حركة إسماعيل قاآني، في إطار حرصه على عدم "استنساخ" نموذج آخر لسليماني، في ظل النفوذ الواسع الذي حظي به على الساحتين الداخلية والخارجية، للدرجة التي فرضت له موقعًا مميزًا داخل آلية صنع القرار الإيراني إزاء القضايا الحيوية الداخلية والخارجية.

وثانيهما، أن يكون النظام الإيراني قد أدرك فداحة الخطأ الاستراتيجي الذي ارتكبه عندما وضع كل الأدوات المتاحة لإدارة العمليات الخارجية الإيرانية في يد سليماني، للدرجة التي ضاعفت من مستوى تأثير مقتله على الدور الإقليمي الإيراني، باعتبار أن ذلك تسبب في فقدان قسم مهم من هذه الأدوات، يرتبط بالنفوذ الواسع الذي استطاع سليماني، بصفة شخصية، تكوينه لدى الميليشيات المسلحة التي تقوم إيران بدعمها. وبمعنى أدق، يمكن القول إن ما كان متاحًا خلال تولي سليماني إدارة العمليات العسكرية الخارجية، لم يعُد متاحًا عندما خلفه إسماعيل قاآني.

## ثانيًا | اتجاهات العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية:

يفرض الدستور على رئيس الجمهورية، بعد تشكيل مجلس الوزراء، ضرورة الحصول على ثقة مجلس الشورى الإسلامي، ويستطيع خلال فترة توليه المسؤولية أن يطلب من مجلس الشورى منح مجلس الوزراء الثقة في الأمور المهمة والقضايا المختلف عليها.

كما أن مجلس الشورى يمتلك صلاحية استيضاح رئيس الجمهورية من قبل ثُلث النواب، على الأقل، في المجلس، حول القيام بواجبات إدارة السلطة التنفيذية وإدارة الأمور التنفيذية في البلاد، وعلى رئيس الجمهورية، خلال مدة شهر من طرح الاستيضاح، أن يحضر إلى المجلس ويقدم التوضيحات الكافية حول المسائل المطروحة.

وعند انتهاء مناقشات النواب المعارضين والمؤيدين ورد رئيس الجمهورية، فإنه إذا صوتت أكثرية الثُّلثين من النواب على عدم كفاءة رئيس الجمهورية، فإن ذلك يُرفع وفق الفقرة العاشرة من المادة (110) إلى المرشد الأعلى للجمهورية لإطلاعه عليه.

ويقوم المجلس أيضًا باستيضاح مجلس الوزراء أو أحد الوزراء في أي مجال يراه المجلس ضروريًّا، ويكون الاستيضاح قابلًا للمناقشة في المجلس إذا قدمه ما لا يقل عن عشرة نواب. وعلى مجلس الوزراء أو الوزير الذي يُستدعى للاستيضاح، أن يحضر إلى المجلس خلال عشرة أيام من تاريخ عرض الاستيضاح في المجلس، وأن يجيب عليه ويطلب من المجلس منحه الثقة، وفي حالة عدم حضور مجلس الوزراء أو الوزير للرد على الاستجواب يقدم النواب المذكورون التوضيحات اللازمة فيما يتعلق بالاستيضاح المعروض من قبلهم، ويحق للمجلس سحب ثقته من المجلس أو الوزير، فيما إذا رأى ما يقتضي بذلك. وإذا لم يمنح المجلس ثقته، يعزل مجلس الوزراء أو الوزير المقصود بالاستيضاح، وفي كلتا الحالتين فإن الوزراء الذين استوضحوا لا يستطيعون المشاركة في الوزارة التي تأتي بعد ذلك مباشرة.

ويستطيع كل مَن له شكوى حول طريقة عمل المجلس أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية أن يرفع شكواه تحريريًّا إلى مجلس الشورى الإسلامي، والمجلس ملزم بالتحقيق في هذه الشكاوى وإعطاء الرد الكافي عليها. وحينما تكون الشكوى متعلقة بالسلطة التنفيذية أو السلطة القضائية، يجب على المجلس أن يطالب تلك السلطة بالتحقيق والرد الكافي ويعلن النتيجة خلال فترة مناسبة، وإذا كانت الشكوى ذات صفة عامة وجب إعلام الشعب بالنتيجة.

وقد اتبعت آلية استيضاح الرئيس والوزراء على مدى الحكومات السابقة، وانتهى بعضها بحجب الثقة عن الوزير المقصود

بالاستيضاح. أما في حالة الرئيس، فباستثناء موقف المجلس من الرئيس الأسبق بني صدر، فقد انتهت عمليات استجواب بعض الرؤساء التالين دون أن تسفر عن اندلاع أزمة كان من الممكن أن تطيح بالرئيس في النهاية.

وكان الرئيس السابق حسن روحاني هو آخر رئيس يتعرض للاستجواب داخل مجلس الشورى، في 28 أغسطس 2018، حول السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة؛ حيث طرحت عليه أسئلة حول ارتفاع معدل البطالة، وانخفاض العملة الوطنية. ورغم أن أكثرية النواب أعربوا عن عدم رضاهم عن الإجابات التي قدمها روحاني على أربعة أسئلة وُجهت إليه من ضمن خمسة أسئلة خاصة بالاقتصاد[10]، فإن الأمر لم يصل إلى حد التصويت على عدم كفاءة الرئيس. وإن كان الشهر نفسه قد شهد إطاحة المجلس باثنين من وزراء حكومته، وهما وزير الاقتصاد والمالية مسعود كرباسيان، ووزير العمل والتعاون والرفاه الاجتماعي علي ربيعي.

ومن دون شك، فإن الضغوط التي بدأت إيران تتعرض لها في تلك الفترة كانت سببًا في اتجاه المجلس إلى اتخاذ إجراءات بحق الوزيرين وانتقاد السياسة الاقتصادية لحكومة روحاني، خاصة بعد أن انسحبت إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي في 18 مايو 2018، ثم أعادت فرض العقوبات الأمريكية على إيران بداية من 7 أغسطس من العام نفسه.

هذه الضغوط الاقتصادية نفسها اضطرت وزير العمل والتعاون والرفاه الاجتماعي حجة الله عبد الملكي إلى الاستقالة في 14 يونيو 2022، وهو أول وزير في حكومة الرئيس الحالي إبراهيم رئيسي يقدم استقالته ، بعد تعرضه لضغوط قوية نتيجة الاحتجاجات التي تصاعدت حدتها داخل إيران بسبب استمرار الأزمة الاقتصادية وارتفاع معدل البطالة. وربما يكون الوزير قد سارع إلى تقديم استقالته من أجل تجنب إقدام مجلس الشورى على حجب الثقة، بعد أن بدأ بعض نواب المجلس بالفعل في توجيه انتقادات قوية لأدائه وسياسات وزارته.

## ثالثًا | العلاقة بين المرشد والسلطة التشريعية:

لا يمثل مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) السلطة التشريعية بمفرده. فوفقًا للازدواجية التي يتسم بها نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإن مجلس الشورى يمثل قسمًا من السلطة التشريعية، فيما يمثل مجلس صيانة الدستور القسم الآخر. وهنا، تظهر صفة "الظِّلِّيَّة" أيضًا بشكل واضح في العلاقة بين هذه المؤسسات؛

إذ يراقب مجلس الشورى الإسلامي عمل الحكومة. ففضلًا عن أنه يمتلك سلطة منح وحجب الثقة عن التشكيلة الحكومية، وإقرار الميزانية، فإنه يراقب عمل الحكومة، ومشروعات القوانين التي تعرضها. في حين أن مجلس صيانة الدستور يراقب تشريعات مجلس الشورى نفسه.

وبمعنى آخر، فإن أي قانون صادر عن مجلس الشورى لا يكتسب طابعًا رسميًّا إلا بعد موافقة مجلس صيانة الدستور عليه، وفي حالة ما إذا وجد الأخير أن هناك جوانب سلبية في هذا القانون فإنه يعيده من جديد إلى مجلس الشورى لإعادة صياغته. وفي حالة استمرار الخلاف بين المجلسين، يُعرض الأمر على مجلس تشخيص مصلحة النظام لحسمه.

وهنا، يمكن القول إن العلاقة بين المرشد الأعلى للجمهورية والسلطة التشريعية مباشرة وغير مباشرة في آن واحد. فمن ناحية مباشرة، فإن المرشد يمتلك نفوذًا قويًّا داخل مجلس صيانة الدستور، لا سيما أن الدستور يخول له صلاحية تعيين نصف عدد أعضائه الاثني عشر، أي ستة أعضاء من الفقهاء، وبالتالي يستطيع توجيه عمل المجلس وتحديد سياساته بشكل كبير.

وغالبًا ما ينخرط مجلس صيانة الدستور في التفاعلات التي تجري على الساحة السياسية بما يتوافق مع رؤى وتوجهات المرشد؛ إذ إنه أيضًا

يمتلك صلاحية البت في أهلية المرشحين للانتخابات المختلفة، وغالبًا ما يستخدم هذه الصلاحية في استبعاد المرشحين الذين ينتمون إلى التيار الإصلاحي، الذين يُبدون تحفظات على بعض التوجهات العامة التي يتبناها النظام، ويُتهمون بأنهم يسعون إلى الانفتاح على الدول الغربية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، ويوصفون كما سبقت الإشارة بأنهم أعضاء في "تيار الفتنة".

بل إن الاستبعاد وصل حتى إلى بعض الشخصيات السياسية التي تنتمي إلى تيار المحافظين التقليديين، أو المقربة من المرشد نفسه. فخلال الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في عام 2013، تم استبعاد رئيس الجمهورية الأسبق رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام أكبر هاشمي رفسنجاني من قبل مجلس صيانة الدستور بحجة تقدمه في العمر، وإن كان ذلك قد صب في صالح أحد المرشحين المدعومين من جانب رفسنجاني، وهو الأمين السابق للمجلس الأعلى للأمن القومي حسن روحاني، الذي فاز في النهاية بالمنصب لفترتين متتاليتين.

كذلك، استخدم مجلس صيانة الدستور صلاحياته في استبعاد مرشحين آخرين، مثل الرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد الذي رفض ترشيحه مرتين في الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في عامي 2017 و2021، فضلًا عن رئيس مجلس الشورى السابق علي لاريجاني الذي رفض ترشيحه في الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في عام 2021. وقد كان ذلك سببًا في اتجاه شقيقه صادق لاريجاني رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام إلى إعلان استقالته من منصبه كعضو في مجلس صيانة الدستور في 4 سبتمبر 2021[11].

كما أن المرشد يمتلك نفوذًا مماثلًا في مجلس تشخيص مصلحة النظام، الذي يقوم بتعيين أعضائه بالكامل، وبالتالي يستطيع توجيه عمل ومهام المجلس بما يتوافق مع حساباته ورؤاه، خاصة فيما يتعلق بحسم الخلافات العالقة بين مجلس صيانة الدستور ومجلس الشورى الإسلامي.

ومن ناحية غير مباشرة، فإن المرشد يمتلك نفوذًا أيضًا داخل مجلس الشورى، خاصة أن القوى التي تتنافس داخل هذا المجلس هي قوى قريبة من المرشد أو تحظى بدعم من جانبه، لا سيما قوى تيار المحافظين الأصوليين، وبالتالي فإنها أيضًا حريصة على التماهي مع التوجهات العامة للمرشد. وبالطبع، فإن سيطرة هذه القوى على مجلس الشورى تعود في المقام الأول إلى الدور الذي يقوم به مجلس صيانة الدستور في استبعاد المرشحين من التيارات الأخرى.

لكن اللافت فيما يتصل بالعلاقة بين المرشد ومجلس الشورى، أن الأول لا يستطيع حل المجلس؛ إذ إنه لا يوجد في الدستور مادة تنص على إمكانية الحل في الأساس، وهو أمر كان من المفترض أن يضفي مزيدًا من القوة على موقع المجلس داخل خريطة المؤسسات الرئيسية في النظام، إلا أن نفوذ المرشد على المؤسسات الأخرى، فضلًا عن سيطرة القوى القريبة منه على المجلس، تُضعف في النهاية من موقف المجلس، وتدفعه باستمرار إلى التماهي مع الخطاب العام الذي يتبناه النظام.

وعلى سبيل المثال، فإن مجلس الشورى الإسلامي قام، في 21 يونيو 1981، بسحب الثقة من أبو الحسن بني صدر، أول رئيس للجمهورية في إيران بعد الثورة، وذلك نتيجة الخلافات التي تصاعدت حدتها بينه وبين المرشد السابق روح الله الخميني، واتهام رجال الدين لبني صدر بدعم بعض منظمات المعارضة، على نحو أدى إلى عزل الأخير من منصبه، إلا أن بني صدر استطاع الفرار إلى خارج إيران؛ حيث استقر في باريس إلى حين وفاته في 9 أكتوبر 2021.

## رابعًا | القوميات الإيرانية: التوتر سمة رئيسية:

تكتسب قضية التعدد القومي والمذهبي في إيران أهمية خاصة لاعتبارات رئيسية ثلاث:

**الأول، أن إيران دولة متعددة القوميات العرقية، التي تتضمن الفارسية والكردية والبلوشية والتركمانية والأذرية والعربية. كما أنها دولة متعددة الأقليات المذهبية، التي تشمل الشيعة والسنة والأرثوذكس والأرمن واليهود**

والزرادشت. وهناك إحصاءات متعددة ومختلفة تكشف عن تعداد القوميات العرقية، لكن بعض الدراسات تشير إلى أن القوميات غير الفارسية في إيران تشكل ما بين 40% إلى 50% من إجمالي عدد السكان ( ). وتكشف إحصاءات أخرى أنه من بين تعداد سكان إيران الذي يبلغ حوالي 86 مليون نسمة، يشكل الفرس نحو 51% منهم، فيما تمثل القوميات غير الفارسية حوالي 49%. ومن بين القوميات غير الفارسية، يمثل الأذريون (24%)، والأكراد (7%)، والعرب (3%)، والتركمان (2%)، والبلوش (2%)، والجيلاك والمازندرانيون (8%)، واللور (2%)، وأخرى (1%). فيما لا توجد إحصاءات دقيقة لتعداد الأقليات المذهبية.

الثاني، أن معظم هذه القوميات العرقية موجودة على الحدود مع الدول الأخرى. فالبلوش في الجنوب والجنوب الشرقي، والتركمان في الشمال والشمال الشرقي، والأذريون في الشمال والشمال الغربي وأجزاء في الوسط، والأكراد في الغرب، والعرب في الجنوب والجنوب الغربي.

وتتشابك هذه القوميات عرقيًا مع الدول المجاورة لإيران. فالتركمان يجاورون دولة تركمانستان، فيما يقطن البلوش في إقليم سيستان بلوشستان الواقع على الحدود المشتركة بين إيران وأفغانستان وباكستان، ويتواجد العرب في المناطق المجاورة للعراق ودول مجلس التعاون الخليجي، ويقطن الأذريون بجوار جمهورية أذربيجان، في حين ينتمي الأكراد للإقليم الذي يشاركهم فيه أكراد تركيا والعراق.

وقد تسبب ذلك في مشكلات عديدة بالنسبة لإيران، نتيجة ظهور نزعات انفصالية في بعض الأحيان، أو اتجاهات تدعو إلى مناصرة قضايا تلك الدول على نحو يطرح تساؤلات عديدة حول مدى قوة "الولاء القومي" لبعض تلك الاتجاهات. وقد بدا ذلك واضحًا، على سبيل المثال، في الموقف الذي تبناه بعض الأذريين الإيرانيين من النزاع العسكري الذي تصاعدت حدته بين أذربيجان وأرمينيا على إقليم ناجورني قره باغ، بداية من 27 سبتمبر 2020؛ حيث نظموا تظاهرات في مدن إيرانية عديدة مثل طهران وتبريز لدعم أذربيجان في هذا النزاع، رغم أن الموقف الإيراني، تاريخيًا، كان أقرب إلى أرمينيا.

الثالث، أن هناك تصاعدًا في اهتمام المجتمع الدولي بالقضايا الخاصة بالقوميات الإيرانية، بدليل أن هناك عقوبات دولية مفروضة على إيران حتى الآن بسبب انتهاكات حقوق الإنسان؛ حيث حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على استثناء العقوبات الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان ودعم الإرهاب والصواريخ البالستية من قائمة العقوبات التي تم رفعها عن إيران في 17 يناير 2016، بعد الوصول للاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "5+1" في 14 يوليو 2015.

وقد اتسمت العلاقات بين النظام الإيراني والقوميات المختلفة بالتوتر والتصعيد المستمر. بل إنها وصلت، في بعض الفترات، إلى حد المواجهات المسلحة، بعد أن بدأت بعض العناصر التي تنتمي إلى تلك القوميات في استخدام السلاح لاستهداف مؤسسات الدولة، خاصة الأمنية، ردًا على سياسة التمييز والإقصاء التي تتبناها الأخيرة في التعامل مع القوميات المختلفة، فضلًا عن القمع الذي يتعرض له بعض المنتمين لتلك القوميات.

ورغم أن الدستور الإيراني ينص على حقوق عديدة للقوميات، فإن بعضها لم يطبق بشكل حقيقي؛ إذ تنص المادة (19) على أن "يتمتع أفراد الشعب الإيراني بحقوق متساوية، ولا تمييز بينهم بسبب القومية والقبيلة، ولا يعتبر اللون أو العرق أو اللغة أو ما شابه سببًا للمفاضلة". في حين تنص المادة (20) على أن "يتمتع جميع أفراد الشعب نساءً ورجالًا بحماية القانون بالتساوي، إضافة إلى تمتعهم بجميع الحقوق الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع مراعاة المعايير الإسلامية". كما يقضي البند التاسع من المادة (3) بـ"إزالة كل أنواع التمييز المجحف، وتوفير فرص متكافئة للجميع، للاستفادة من الإمكانات في المجالات المادية والمعنوية كافة".

وقد تسببت السياسات التي اتبعها النظام الإيراني في تفاقم الأزمات المجتمعية. واللافت في هذا السياق، هو أن النظام كانت لديه فرص عديدة لتفعيل سياسة الاندماج المجتمعي وتعزيز التماسك الوطني، عبر إنهاء آليات التمييز بين تلك القوميات. إلا أن ما حدث كان العكس تمامًا؛ حيث تفاقمت مشكلات القوميات، نتيجة اتساع نطاق التمييز بينها وبين القومية الفارسية التي تسيطر على كافة مصادر القوة السياسية والاقتصادية.

وقد تصاعدت حدة تلك المشكلات، نتيجة تردي الأوضاع المعيشية في المناطق التي تقطنها القوميات، على نحو بدا جليًّا في أزمة نقص مياه الشرب التي اجتاحت مدنًا عديدة في إيران، في منتصف يوليو 2021، على غرار المدن العربية في الأحواز، التي شهدت احتجاجات عديدة نتيجة اعتراض السكان على نقص المياه وتحويل مجرى الأنهار لصالح محافظات أخرى مثل أصفهان.

وأشار بعض المحتجين إلى أن أحد الأهداف التي تسعى السلطات إلى تحقيقها عبر اتخاذ خطوات تنفيذية لتحويل مجرى الأنهار، يتمثل في تغيير التوازن الديموغرافي لصالح القومية الفارسية، ودفع العرب القاطنين في الأحواز إلى الهجرة لمناطق أخرى، خاصة أن الأحواز تحديدًا تحظى بأهمية خاصة من جانب النظام في إيران نتيجة الثروات الطبيعية التي تحتوي عليها.

ووفقًا لتقديرات عديدة، فإن النفط الأحوازي يمثل 87% من إجمالي موارد النفط الإيرانية، كما أن كل احتياطات الغاز الطبيعي تقريبًا نابعة من الأحواز، فضلًا عن غناها بالأراضي الزراعية، التي تمثل 65% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة على مستوى الدولة.

وقد بدا التوتر بين النظام الإيراني والقوميات المختلفة جليًّا في الاحتجاجات التي اندلعت في إيران منذ 16 سبتمبر 2022، اعتراضًا على وفاة الفتاة الكردية العشرينية مهسا أميني على يد عناصر شرطة "الأخلاق" أو "الإرشاد"، بتهمة عدم الالتزام بقواعد ارتداء الحجاب. ومنذ ذلك الحين، اندلعت احتجاجات واسعة، بدأت في بعض المدن الكردية مثل سنندج وسقز، لكنها بدأت تتحول إلى محافظات أخرى، ولم تعُد تكتسب طابعًا قوميًّا كرديًّا، بعد أن بدأت القوميات الأخرى في المشاركة فيها، نتيجة اتساع نطاق الاستياء المجتمعي من التوجهات العامة التي يتبناها النظام.

فمع تجاوز الاحتجاجات أسبوعها الثاني، في الأيام العشرة الأخيرة من سبتمبر 2022، بدأت تتصاعد حدتها في محافظة سيستان بلوشستان؛ حيث وقعت أحداث عنف في مدينة زاهدان خلال صلاة الجمعة في 30 من الشهر نفسه، أسفرت، حسب بعض التقارير، عن مقتل 92 شخصًا، من بينهم قائد استخبارات الحرس الثوري في المنطقة علي موسوي، وأحد كوادر حركة "جيش العدل" عبد المجيد ريجي.

وقد دفعت هذه الأحداث إمام الجمعة وخطيب أهل السنة عبد الحميد إسماعيل زهي "مولوي عبد الحميد"، إلى توجيه انتقادات حادة للسياسة القمعية التي تبنتها السلطات في التعامل مع المحتجين، في 23 أكتوبر 2022، بل إنه لم يستثنِ من انتقادات كل القيادات في النظام الإيراني، بمن فيهم المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي؛ حيث حمَّل "كل المسؤولين في النظام ومَن يديرون شؤون الدولة" المسؤولية عن ما آلت إليه الأوضاع في زاهدان[12].

وقد كان لانتقال الاحتجاجات من المناطق الكردية إلى غيرها من المدن والمحافظات الإيرانية، دلالة مهمة تتمثل في أنها باتت احتجاجات عابرة للقوميات، على نحو يتناقض مع الخطاب العام الذي حاول النظام الإيراني الترويج له من البداية، بأن ما يحدث عبارة عن "أعمال شغب تشجعها جماعات انفصالية مسلحة"، وهو ما كان يهدف من خلاله إلى تشويه الاحتجاجات وتقليص الأهمية والزخم الذي حظيت به على المستوى الداخلي، فضلًا عن تحشيد قسم من الشارع مؤيد له ومناوئ للمحتجين.

وربما يمكن القول إن قسمًا من التداعيات التي ستفرضها هذه الاحتجاجات، سوف يتعلق باتساع نطاق التوتر بين النظام والقوميات، التي أثبتت قدرتها على منح الأولوية للقواسم المشتركة فيما بينها، على حساب الولاءات التحتية الضيقة، التي كان من الممكن أن تتسبب في تهديد التماسك المجتمعي داخل إيران.

## خامسًا | عوامل استقرار النظام السياسي الإيراني:

يعتمد نظام الجمهورية الإسلامية على متغيرات أساسية ثلاثة في تعزيز استقراره، يمكن تناولها على النحو التالي:

1. القاعدة الدينية: تمثل القاعدة الدينية للنظام المرتكز الرئيسي الذي يعتمد عليه؛ إذ يحتل رجال الدين موقعًا مؤثرًا داخل هيكل صنع القرار في النظام؛ حيث يتولى بعضهم رئاسة المؤسسات الأهم. فإلى جانب المرشد الأعلى، فإن رئيس الجمهورية الحالي، فضلًا عن رئيس مجلس صيانة الدستور ومجلس خبراء القيادة، ورئيس السلطة القضائية، ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام من رجال الدين؛ إذ يتبقى فقط رئيس مجلس الشورى الإسلامي والذي يتولاه القيادي السابق في الحرس الثوري محمد باقر قاليباف، إلى جانب الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي وهو القيادي السابق في الجيش الإيراني وزير الدفاع الأسبق علي شمخاني.

فضلًا عن ذلك، اعتمد النظام السياسي في طهران على تأسيس علاقة قوية مع الحوزة في قم. ورغم أن هناك كتابات تشير إلى أن هناك تباينات في الرؤى بين بعض كبار رجال الدين في الحوزة وبين المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي، على غرار آية الله وحيد خراساني، وآية الله صادق حسيني شيرازي[13]، فإن ذلك لم يؤثر على اتجاهات العلاقة بين ما يسمى بـ"العاصمة الدينية" و"العاصمة السياسية".

وقد عمل علي خامنئي على إعداد جيل جديد من رجال الدين أقرب إلى التوجه الذي يتبناه، أو بمعنى أدق ينتمي إلى مدرسة الاجتهاد التي كانت الأساس الفقهي الذي أوصله إلى منصب المرشد، وتمكن رجال الدين بصفة عامة من الوصول إلى الحكم عبرها. ويمثل الرئيس الإيراني الحالي إبراهيم رئيسي إلى جانب مجتبى خامنئي النجل الثاني للمرشد خامنئي، أبرز الشخصيات الجديدة التي برزت على الساحة خلال العقد الأخير. بل إن الاثنين يوضعان دائمًا في قائمة الخلفاء المرشحين للمرشد.

إذ إن رئيسي دائمًا ما كان ضمن الفئة المقربة من المرشد خامنئي، الذي عينه في السابق على رأس إدارة العتبة الرضوية المسؤولة عن الإشراف على ضريح الإمام علي الرضا في مدينة مشهد. كما كان لخامنئي -عبر مجلس صيانة الدستور- دور أساسي في إفساح المجال أمام رئيسي في الوصول إلى منصب الرئيس.

أما مجتبى خامنئي، ورغم أنه لم يصل إلى مرتبة دينية عالية، فضلًا عن أنه لا يتولى أي منصب سياسي، فإن عمله في مكتب والده، فضلًا عن علاقاته القوية مع المؤسسات النافذة في النظام، يفرض له نفوذًا داخل عملية صنع القرار، ويطرحه كأحد المرشحين لخلافة والده في منصب المرشد.

وقد عمل المرشد خامنئي على تقليص مساحة الاستقلال المالي للمراجع؛ حيث كان يدرك تمامًا أن هذا الاستقلال مكن المراجع على مدى المراحل التاريخية المتعاقبة من الاحتفاظ بمسافة عن دوائر السلطة، بل ومعارضة بعض القرارات السياسية في بعض الأحيان[14].

ورغم أنه من المفترض أن مجلس الخبراء كان هو المؤسسة المخولة بمراقبة أعمال المرشد وتعيينه أو عزله من منصبه، فإن خامنئي استطاع أيضًا التحكم في تركيبة المجلس على مدى دوراته المتعاقبة، من أجل تجنب وصول بعض رجال الدين المعارضة لنهجه، أو الذين يُبدون تحفظات على أدائه وتوجهاته. ومن دون شك، فإن الآلية الأهم التي استخدمها في هذا السياق تمثلت في مجلس صيانة الدستور، الذي يتولى البت في أهلية المرشحين للاستحقاقات الانتخابية المختلفة.

2. دعم المؤسسة العسكرية: يعتمد النظام الإيراني في تكريس بقائه في الحكم على دعم المؤسسة العسكرية، التي تنقسم إلى شقين: الأول، هو القوات النظامية التقليدية. والثاني، هو الحرس الثوري، إلى جانب بعض الفصائل المسلحة مثل قوات التعبئة (الباسيج). وقد سمح النظام للحرس الثوري بتعزيز دوره على الساحتين الداخلية والخارجية بشكل بارز.

لكن هذا النفوذ لم يكُن محل ترحيب من جانب القوات النظامية، على نحو دفع بعض قادتها، في فترات مختلفة، إلى إبداء تحفظات إزاء هذا الأمر تحديدًا. ففي 31 مايو 2020، أجرت وكالة أنباء "إرنا" حوارًا مع المنسق المساعد لقائد الجيش الأدميرال حبيب الله سياري -والذي سرعان ما تم حذفه بعد ذلك- قال فيه: "إن الجيش الإيراني لا يتدخل في السياسة"، مضيفًا: "إن التسييس مضر جدًّا بالقوات المسلحة التي لا تتدخل أيضًا في الاقتصاد لأنه بعيد عن أصل قضيتها، وتتجنب الأدوار الموازية"[15]، وهي كلها أوصاف تنطبق في المقام الأول على الحرس الثوري، الذي كان تشكيله في الأساس بدافع رغبة النظام في تأسيس قوات موازية للجيش النظامي لتشككه في ولاء الأخير له، فضلًا عن أنه يمتلك شبكة اقتصادية واسعة النطاق، ويحظى بنفوذ واسع على المستوى السياسي داخل وخارج إيران.

ومن هنا، يمكن تفسير حرص النظام على احتواء أية تباينات في الرؤى بين قسمي القوات المسلحة، وبدأ التركيز على ما يسمى بـ"الوحدة" بين الجيش والحرس، على نحو بدا جليًّا في التصريحات التي أدلى بها قائد الحرس الثوري حسين سلامي، في 17 أبريل 2022، وقال فيها: "إن التآلف والتعاضد والوحدة بين الجيش والحرس الثوري، أثار غيظ أعداء إيران الإسلامية وأدخل اليأس في قلوبهم"[16]، وذلك بمناسبة يوم الجيش في إيران، الذي يوافق 18 أبريل من كل عام.

3. التمدد في الخارج: يعتبر النظام أن أحد الأهداف الأساسية التي يسعى إلى تحقيقها عبر مواصلة التمدد في الخارج، حتى في مناطق بعيدة عن الحدود الإيرانية، هو حماية النظام الإيراني، ومحاربة خصوم إيران بعيدًا عن أراضيها. وقد عبر المرشد الأعلى علي خامنئي عن هذه المقاربة، عندما قدم تفسيرًا لإصرار إيران على تقديم الدعم العسكري للنظام السوري؛ حيث قال: "إننا نحارب الإرهاب في دمشق قبل أن يصل إلى طهران". وقد استندت إيران لتعزيز تمددها في الخارج إلى آليتين رئيستين، هما:

أ- الدعوة إلى تأسيس الحكومة العالمية للإسلام:

تبنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أيديولوجيا كونية بدت جلية في سعيها، حسب مزاعم مسؤوليها، إلى تأسيس الحكومة العالمية للإسلام، التي حاولت من خلالها تصدير الثورة للدول والمجتمعات الأخرى.

ولتنفيذ ذلك، كما جاء في مواد الدستور والكتب التي ألفها الخميني، حرصت إيران على التواصل مع الحركات الإسلامية الأخرى في المنطقة، على غرار دعم المنظمات الفلسطينية واللبنانية في مواجهة إسرائيل، وهو ما يمثل، في رؤية المسؤولين الإيرانيين، تطبيقًا لما جاء في الدستور الذي ينص على أن "السياسة الخارجية الإيرانية تستند فقط إلى الدفاع عن حقوق المسلمين"، وأن "إيران تدعم نضال المستضعفين ضد الظالمين والمستكبرين في كل ركن من أركان الأرض".

وقد جاء ذكر مبدأ "نصرة المستضعفين" في أكثر من مادة في الدستور، لكن المادة (154) استفاضت في تناوله، وذلك على النحو التالي: "تعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها، وتعتبر الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل حقًّا لجميع الناس في أرجاء العالم كافة، وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى".

لكن ثمة إشكاليتين محوريتين يمكن طرحهما في هذا السياق: الأولى، أن الدستور لم يوضح الآلية التي يمكن من خلالها أن تساعد إيران مَن تسميهم بـ"المستضعفين في الأرض" دون أن يمثل ذلك تدخلًا في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهو ما يبدو جليًّا في حالات عديدة في منطقة الشرق الأوسط، مثل تدخلها في الأزمات الداخلية لبعض الدول مثل العراق والبحرين ولبنان والأراضي الفلسطينية.

وقد حاول بعض المسؤولين الإيرانيين تأكيد أن الدعم الإيراني لبعض التنظيمات المسلحة، ينحصر في الإطار المعنوي فقط، أي لم يتطور إلى تقديم مساعدات مالية أو عسكرية أو غيرها، إلا أن ذلك لم يستقطب اهتمامًا كبيرًا من جانب القوى الإقليمية والدولية المعنية بأزمات منطقة الشرق الأوسط، التي اعتبرت أن ذلك يمثل محاولة من جانب إيران لتقليص حدة الضغوط التي تتعرض لها بسبب تدخلاتها الإقليمية.

واللافت أن بعض المسؤولين الإيرانيين الآخرين أشاروا إلى عكس ذلك، عندما أكدوا أن هذا الدعم لا ينحصر في النطاق المعنوي فقط وإنما يمتد إلى المجال العسكري، وهو ما يمثل انعكاسًا آخر للازدواجية التي يتسم بها الخطاب السياسي لإيران، التي تحاول عبر ذلك توسيع هامش الخيارات وحرية الحركة المتاحة أمامها، وتوجيه رسائل للأطراف المعنية في الداخل والخارج.

والثانية، أن إيران لم تلتزم بتطبيق هذه المادة حرفيًا، ويبدو ذلك واضحًا في تفاعلها مع بعض القضايا الإقليمية، فضلًا عن الثورات والاحتجاجات التي اجتاحت العديد من الدول العربية. ففي النزاع على إقليم ناجورنو قره باغ بين أرمينيا وأذربيجان، لم يمنع التقارب المذهبي (الشيعي) بين إيران وأذربيجان، الأولى من تأييد موقف أرمينيا، رغم التباين الديني بين الطرفين.

وتكمن مصالح إيران في هذا الإطار في محاولتها احتواء تطلعات أذربيجان وفرض قيود على تحركاتها، بهدف عدم إثارة القومية الأذرية الإيرانية التي تشكل إحدى أكبر القوميات الإيرانية، وربما تحفيزها للمطالبة بحكم ذاتي أو الانضمام إلى أذربيجان، إلى جانب وضع عقبات أمام تفعيل ما يسمى بـ"المنطقة الطورانية" التي تهدف تركيا إلى مد نفوذها فيها وهي منطقة حيوية بالنسبة لإيران. فضلًا عن استثمار علاقاتها مع أرمينيا في دعم حضورها في منطقة بحر قزوين.

كذلك تشير اتجاهات أخرى إلى الموقف الإيراني من قضية الشيشان؛ حيث لم تندد إيران بالتدخل الروسي في الشيشان في تسعينيات القرن الماضي، وذلك بسبب المصالح الإيرانية مع روسيا التي فرضت عليها عدم تبني سياسة يمكن أن تؤدي إلى حدوث توتر في العلاقات مع الأخيرة.

واللافت أن هذا التناقض الملحوظ في السياسة الإيرانية إزاء بعض القضايا الخارجية أصبح مثار جدل داخلي، لا سيما بعد أن وجهت بعض الشخصيات السياسية انتقادات قوية له. فعلى سبيل المثال، وصف نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) علي مطهري، في حواره مع وكالة الأنباء العمالية "إيلنا" في 8 سبتمبر 2018، سياسة بلاده بأنها "انتقائية في تعاملها مع قضايا المنطقة"[17]، في إشارة إلى أن إيران تضع في أولوياتها المصالح قبل الأيديولوجيا، وأنها تحدد مواقفها بناءً على ما تقتضيه الأولى.

**ب- دعم الطائفية الشيعية:**

رغم حرص إيران، نظريًا، على وضع قضية الوحدة القومية الإسلامية على قمة أولويات سياستها الخارجية، فإن ذلك لا ينفي أنها تبنت، في كثير من الأحيان، سياسة ركزت على دعم الجماعات الشيعية في بعض الدول الأخرى، على غرار العراق وسوريا والبحرين ولبنان واليمن والكويت، وهو ما ضاعف من تأثير المتغير الأيديولوجي على تلك السياسة، وإن كانت حرصت، في الوقت ذاته، على مساندة العديد من المنظمات والفصائل السنية، مثل حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" الفلسطينيتين.

ومن دون شك، فإن أحد أسباب حرص إيران على تأسيس علاقات قوية مع تلك المنظمات السنية، يعود إلى سعيها للرد على الانتقادات الموجهة لسياستها الخارجية، والتي تتهمها بأنها ذات طابع أيديولوجي طائفي. وقد انعكس ذلك في تأكيد المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي، في 4 يونيو 2015، على أن "إيران لا تسعى إلى هيمنة إقليمية شيعية"، مشيرًا إلى أن إيران بعيدة كل البعد عن اتخاذ مواقف طائفية، لأنها ساندت المقاومة الشيعية اللبنانية مثلما ساندت المقاومة الفلسطينية السنية".

لكن هذه التصريحات الإيرانية لم تقلص من حدة القلق الذي انتاب بعض دول المنطقة تجاه السياسة الخارجية الإيرانية، في ظل الدعم البارز الذي تقدمه إيران للشيعة في المقام الأول، ومساهمتها في تصعيد حدة الصراع الطائفي الشيعي-السني في الدول التي توجد بها جماعات شيعية.

وانعكس ذلك في حالات عديدة. فقد تدخلت إيران بشكل مباشر في المواجهات التي اندلعت بين قوات الجيش والشرطة النيجيرية من ناحية، و"الحركة الإسلامية" الشيعية بقيادة إبراهيم الزكزاكي من ناحية أخرى، في 14 ديسمبر 2015، وهي الحركة التي اعتبرتها أدبيات عديدة بمثابة "حزب الله" موالٍ لإيران في غرب أفريقيا، خاصة أنها تسعى إلى إقامة حكومة إسلامية في نيجيريا على النمط الإيراني.

وقد اتخذت دول عربية عديدة إجراءات دبلوماسية ضد إيران عقب اتهامها للأخيرة بمحاولة استقطاب مواطنين من هذه الدول عبر أدوات ثقافية؛ إذ أغلقت السودان، في 2 سبتمبر 2014، المراكز الثقافية الإيرانية الموجودة في بعض المدن السودانية، وأمهلت موظفيها 72 ساعة لمغادرة البلاد، بعد أن أكدت أنها تعمل على "التبشير للمذهب الشيعي".

كما قررت المملكة المغربية، في أول مايو 2018، قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وإن أعادت ذلك إلى اتهامها للأخيرة بدعم "جبهة البوليساريو". وقبل ذلك اتخذت دول عربية قرارات مشابهة، عقب الاعتداء على مقار البعثة الدبلوماسية السعودية في إيران في يناير 2016؛ حيث قطعت العديد من الدول العلاقات الدبلوماسية مع إيران، على غرار السعودية والبحرين وجيبوتي وجزر القمر والسودان، فيما قررت دول أخرى، مثل الإمارات وقطر، تخفيض مستوى تمثيلها الدبلوماسي مع إيران.

لكن اللافت في هذا السياق، هو أن بعض هذه الدول بدأ في تغيير سياسته من جديد مع إيران. ففضلًا عن انعقاد خمس جولات من الحوار بين السعودية وإيران منذ أبريل 2021 وحتى أبريل 2022، على المستوى الأمني، فقد أعلنت الإمارات، في 21 أغسطس 2022، عودة سفيرها إلى طهران.

## خاتمة:

اعتاد نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، منذ تأسيسه في عام 1979، على مواجهة أزمات داخلية وخارجية مستمرة. وربما يمكن القول إن حالة "الاثنينية" أو "الظَّلِّيَّة" التي كان يعتمد عليها هذا النظام، والتي فرضها مزجه بين المتغيرين الجمهوري والثيوقراطي في آن واحد -على نحو أضفى عليه نوعًا من التفردية عند مقارنته بالأنظمة السياسية الأخرى-، كان له دور أساسي في تمكينه من تجاوز معظم تلك الأزمات، بأقل قدر من الخسائر.

فقد وفرت له هذه السمة خيارات أوسع، ومنحته قدرة أكبر على الحركة والمناورة، سواء فيما يتعلق بإدارة توازنات القوى في الداخل، أو فيما يتصل بتحديد اتجاهات العلاقات مع الخارج، لا سيما القوى الإقليمية الرئيسية والدولية المعنية بقضايا المنطقة.

لكن هذه الديناميكية التي وفرتها تلك السمات تراجعت بشدة خلال العقدين الأخيرين، بفعل عوامل رئيسية أربعة: يتمثل أولها، في أن هناك جيلًا جديدًا بدأ يظهر في إيران، ويتطلع إلى تبني توجهات مختلفة إلى حد كبير عن التوجهات التي تبناها النظام وسعى إلى فرضها على المستوى المجتمعي. هذا الجيل هو الذي يقود الاحتجاجات الحالية في الجامعات والمدارس والشوارع، وهو الذي استطاع أن يتجاوز القيود التي فرضتها السلطات على الإنترنت بفعل الإمكانيات الجديدة التي وفرتها ثورة الاتصالات.

وينصرف ثانيها، إلى أن قدرة النظام على الحشد ضعفت إلى حد ما. صحيح أن النظام ما زالت لديه القدرة على تعبئة قسم مؤيد له من الشارع، من أجل عدم ترك الساحة للمحتجين. إلا أن من الصحيح أيضًا أن الآليات الكلاسيكية التي اعتاد الاعتماد عليها لم تعُد تتسامح مع المعطيات الجديدة الموجودة على الأرض.

إذ إن هناك فارقًا شاسعًا بين "الكاسيت" الذي كان الآلية الرئيسية التي اعتمد عليها الخميني في تعبئة الشارع ضد نظام الشاه محمد رضا بهلوي في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي؛ حيث كان يتم تهريب خطبه عبر الحدود من أجل تأليب الجماهير ضد الشاه، وبين وسائل التكنولوجيا الحديثة الموجودة حاليًا، والتي وصلت إلى أيدي الإيرانيين، ولم تفلح إجراءات النظام في الحد منها.

ومن هنا، كان لافتًا أن استياء المحتجين في إيران وصل إلى درجة تعمد المس بالرموز التي يمكن القول إنها اقتربت من درجة

"التقديس" في إيران، على غرار إحراق المنزل الذي تربى فيه الخميني في مدينة خمين في 18 نوفمبر 2022، في إشارة إلى أن قسمًا من المحتجين بات يرفض تمامًا نظام ولاية الفقيه ويسعى إلى التغيير عبر الانتفاض في الشارع.

ويتعلق ثالثها، بحجم الأزمات التي باتت تواجهها إيران في الوقت الحالي. صحيح أن ذلك لا يمثل توجهًا أو ظاهرة جديدة على إيران؛ حيث دائمًا ما واجهت إيران أزمات على مستويات مختلفة. لكن من الصحيح أيضًا أن إيران لم تواجه هذا الكم من الأزمات في وقت واحد.

إذ تتعرض إيران لعقوبات غربية متصاعدة، سواء بسبب الخلاف حول الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، أو بسبب برنامج الصواريخ البالستية والتدخلات الإقليمية التي تُدخلها الدول الغربية في إطار "دعم الإرهاب". وفي الوقت نفسه، تواجه إيران ارتباكًا شديدًا على المستوى الإقليمي، منذ مقتل قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري قاسم سليماني في 3 يناير 2022. وفوق ذلك لم يعُد احتمال الانخراط في مواجهة مباشرة مع قوة خارجية مستبعدًا، رغم أن إيران كانت تتجنبه باستمرار.

كما تتصاعد حدة التوتر على المستوى المجتمعي مع القوميات الإيرانية المختلفة. ويتزايد تأثير الأزمات الاقتصادية نتيجة فشل السياسات التي تتبناها الحكومات المختلفة في التعامل مع العقوبات الغربية والأمريكية تحديدًا.

ويتوازى مع ذلك كله، بروز ظاهرة الاختراقات الأمنية المتتالية التي استهدفت توجيه ضربات قوية إلى المنشآت النووية والعسكرية والصاروخية، إلى جانب استهداف العديد من العلماء النوويين والقادة العسكريين. كما بدأ تنظيم "داعش" يوجه ضربات لإيران في الداخل، مستغلًا انشغال السلطات في مواجهة الاحتجاجات المستمرة منذ 16 سبتمبر 2022.

كل ذلك يطرح في مجمله سؤالًا مهمًا حول مستقبل النظام الإيراني: فإلى أين يتجه هذا النظام؟ إلى مزيد من التشدد والانغلاق على خلفية تصاعد تأثير هذا الكم غير المسبوق من الأزمات المتزامنة؟ أم إلى محاولة استيعاب الضغوط الداخلية والخارجية، عبر معالجة الأسباب الحقيقية للاحتجاجات الداخلية وتقليص حدة التوتر على الساحة الخارجية؟ أم إلى الضعف وربما الانهيار في النهاية بفعل عدم قدرته على مواجهة كل هذه الأزمات أو احتواء تداعياتها؟

سؤال سوف تعتمد إجابته على متغير مهم يتمثل في المسار الذي يتجه إليه النظام في مرحلة ما بعد خامنئي، الذي يتقدم في العمر ولم تتحدد بعد هوية المرشح الذي يمكن أن يخلفه، على نحو يوحي بأن الظروف التي دفعت خامنئي نفسه إلى منصب المرشد في عام 1989، قد لا تتكرر مرة أخرى مع خليفته، بشكل سوف يضع إيران في الأخير أمام مفترق طرق رئيسي خلال المرحلة القادمة.

# المصادر:


1. كانت إيران تشهد كل عشرة أعوام حدثًا كبيرًا يشكل تحولًا سياسيًا. ففي عام 1979، اندلعت الثورة ضد نظام الشاه محمد رضا بهلوي، وتأسس على إثرها نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وفي عام 1989، توفى الخميني وصعد علي خامنئي رئيس الجمهورية آنذاك إلى منصب المرشد، فيما تولى هاشمي رفسنجاني منصب الرئيس. وفي عام 1999، اندلعت أزمة سياسية حادة بعد اقتحام الحرس الثوري للمدينة الجامعية لجامعة طهران. وفي عام 2009، ظهرت ما تُسمى بـ"الحركة الخضراء" التي نظمت احتجاجات اعتراضًا على نتائج الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في هذا العام وأسفرت عن فوز الرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد بفترة رئاسية ثانية. وفي عام 2019، أثارت القرارات التي اتخذتها الحكومة برفع الدعم عن الوقود احتجاجات داخلية في محافظات ومدن إيرانية مختلفة، أسفرت عن مقتل نحو 1500 شخص.

2. مايكل يونغ، هل يصمد النظام الإيراني؟، مركز مالكوم كير-كارنيغي الشرق الأوسط، 3/10/2022: متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/8TF2zK

3. Masih Alinejad, The Beginning of the End of the Islamic Republic, Foreign Affairs, October 18, 2022, available at; https://2u.pw/BIaA7k.

4. يضم تيار الإصلاحيين المعتدلين الجناح التقليدي من تيار المحافظين (المحافظين التقليديين) والإصلاحيين الموالين لولاية الفقيه، وكان يقوده رئيس الجمهورية الراحل هاشمي رفسنجاني (توفي في 8 يناير 2017) والرئيس الأسبق محمد خاتمي، ويدعو هذا التيار إلى توسيع هامش الحريات السياسية والاجتماعية وتحسين العلاقات مع دول الجوار، كما يرى أن قطع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ليس أبديًا؛ حيث يمكن الانخراط في تفاهمات قد تمهد المجال في النهاية أمام عودتها من جديد.

5. يضم تيار "الإصلاحيين الليبراليين" القوى الليبرالية التي كانت تنتمي إلى التيار الإصلاحي لكنها بدأت تبتعد تدريجيًا عن الاتجاه الموالي لولاية الفقيه، ويُطلق عليه مصطلح "تيار الفتنة"، الذي تُعبر عنه حركة الاعتراض على نتائج الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في يونيو 2009، والتي تزعمها كل من رئيس الوزراء الأسبق مير حسين موسوي ورئيس مجلس الشورى الأسبق مهدي كروبي، وحظيت بدعم من جانب الرئيسين السابقين محمد خاتمي وهاشمي رفسنجاني؛ حيث طالبت برفض نتائج الانتخابات الرئاسية عام 2009، ورفعت شعارات مناهضة لسلطات المرشد الأعلى للجمهورية.

6. يطلق مصطلح "الأصوليين الجدد" على جناح سياسي جديد بدأ يتصاعد دوره داخل تيار المحافظين الأصوليين، لكنه يوجه انتقادات قوية لبعض توجهاته الأيديولوجية، بشكل ساهم في تقريب رؤاه وسياساته تجاه بعض القضايا مع تيار المعتدلين.

7. سوف يتم التركيز في هذا السياق على الصلاحيات الرئيسية لكل مؤسسة، نظرًا لتعددها وتشعبها، واحتياجها لمساحة كبيرة من الكتابة.

8. الأزمة التي أثارتها "الحركة الخضراء" التي قادها كل من رئيس الوزراء الأسبق حسين موسوي ورئيس مجلس الشورى الأسبق مهدي كروبي، اعتراضًا على نتائج الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في هذا العام وأسفرت عن نجاح الرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد في تجديد ولايته الرئاسية. وقد أدت هذه الأزمة إلى فرض الإقامة الجبرية على كل من موسوي (وزوجته زهرا راهنافارد) وكروبي، منذ فبراير 2011 وحتى الآن.

9. باهنر: اگر رهبری قانع شوند، قانون اساسی را باید تغییر دهیم، خبرانلاین، ۱۶ بهمن ۱۴۰۰، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/jNZmwh

10. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، حكومة الظل: أسباب تصاعد التوتر بين روحاني والحرس الثوري، 30/6/2017.

11. نواب مجلس الشورى الإيراني يُحملون روحاني مسؤولية الأزمة الاقتصادية، فرانس 24، 28/8/2018: متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/uEwsgl

12. احتجاجات الغلاء تطيح وزير العمل الإيراني، صحيفة الشرق الأوسط، 14/6/2022، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/xsaDhE

13. محمد مجيد الأحوازي، هل تمهّد استقالة لاريجاني الطريق لـ"المرشد رئيسي"؟، صحيفة القبس، 5/9/2021، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/sMukgM

14. Alireza Nader, Robert Stewart, Iran's Forgotten Ethnic Minorities, Foreign Policy, April 3, 2013. Available at; https://2u.pw/oEsWrf

15. "الحرس الثوري" يهدد أبرز رجل دين سُني لانتقاده خامنئي، صحيفة الجريدة، 23/10/2022: متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/3WzOWe

16. مرعي عبدي، مخاوف خامنئي على مستقبل رجال الدين الإيرانيين (الجزء الثالث)، 3 يناير 2022، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/H5kWb2

17. كان أبرز مثال على النفوذ السياسي لرجال الدين، والذي فرضه الاستقلال المالي، هو الفتوى التي أصدرها المرجع الشيعي محمد حسن الشيرازي في عام 1891، والتي أدت إلى إلغاء الاتفاقية التي وقعتها إيران في عهد الملك القاجاري ناصر الدين شاه مع شركة بريطانية؛ حيث كانت هذه الاتفاقية تهدد مصالح عدد كبير من التجار والعمال الإيرانيين، وهو ما أدى إلى اندلاع ما يسمى بـ"ثورة التنباك" "نضمت تنباكو" في عام 1890، والتي دفعت الشيرازي إلى إصدار تلك الفتوى التي قضت بتحريم التبغ، باعتبار أنه يدخل في إطار "محاربة الإمام". وقد وصل تأثير هذه الفتوى إلى بيت الحاكم نفسه؛ حيث أشارت دراسات عديدة إلى أن زوجات الشاه وخدمه التزموا بها.

18. خلافات الجيش الإيراني مع الحرس الثوري إلى الواجهة مجدداً، صحيفة أخبار الخليج، 13/7/2020، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/W6u6b

19. اللواء سلامي يتحدث عن ثمار التعاضد بين الجيش والحرس الثوري، موقع نور نيوز الإيراني، 17/4/2022، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/KRzqx

20. محمد عباس ناجي، 40 عامًا على الثورة الإيرانية.. السياسة الخارجية بين الأيديولوجيا والمصلحة، سلسلة كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 292، سبتمبر 2018، ص16.

# الفصل الرابع

## الحرس الثوري الإيراني: البنية والدور والإمكانيات والإشكاليات

* ميرفت زكريا

باحثة في الدراسات الإيرانية - طالبة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

# تمهيد

ترجع نشأة الحرس الثوري في إيران إلى ما بعد قيام الثورة الإسلامية في عام 1979؛ حيث تكونت النواة الأولى للحرس من فدائيين الطبقة الوسطى الذين كانوا يقاتلون ضد الشاه، وبعض رجال الدين والشباب المتطرفين فكريًا في مواجهة النظام الملكي في إيران، لعدم ثقة مؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران آية الله سيد روح الله الخميني في الجيش الإيراني، ووصفه بالعمالة آنذاك، ولحماية الثورة الوليدة.

وقام الحرس الثوري في تلك الأثناء بسحق المعارضة المبكرة لرؤية الخميني في الحكم، وبات بمثابة قوة أمنية مزدوجة تتمحور مهامها حول قمع المعارضة في الداخل، وتوسيع نفوذ إيران في الخارج. ومع مرور الوقت، تحول الحرس الثوري في إيران -بدعم من المرشد الأعلى علي خامنئي- إلى قوة سياسية واقتصادية لا يستهان بها؛ حيث أصبح للحرس أتباع وممثلون داخل مؤسسات الحكم المختلفة، فضلًا عن المؤسسات الاقتصادية العملاقة التابعة له، التي باتت تسيطر على النسبة الكبرى من حجم الاقتصاد الإيراني.

وساهمت العقوبات الاقتصادية التي فُرضت على إيران منذ قيام الثورة الإسلامية وما زالت موجودة حتى الآن، في توسيع النشاط الاقتصادي للحرس الثوري في إيران، عن طريق تزايد أنشطة التهريب والأعمال غير المشروعة، فضلًا عن تجارة المخدرات التي ساعد على نموها الميليشيات المسلحة التابعة لإيران في المنطقة، فضلًا عن الأوضاع الأمنية غير المستقرة في بعض الدول، ولا سيما أفغانستان. واستطاع الحرس الثوري من خلال الأرباح التي حصل عليها من هذه الأنشطة، المساهمة في تمويل البرنامجين النووي والصاروخي، ودعم نشر المذهب الشيعي في عدد لا بأس به من الدول، وخاصة فيما يتعلق ببعض دول أفريقيا جنوب الصحراء، مثل مالي ونيجيريا.

ولكن كان لأنشطة الحرس الثوري ونفوذه السياسي والاقتصادي الهائل بعض التداعيات السلبية على الاقتصاد الإيراني؛ فرغم أنها دولة نفطية تعتمد على جني المزيد من الأموال من خلال هذه التجارة، فإن منح الامتيازات والعقود الاقتصادية الكبيرة إلى شركات الحرس الثوري، ساهم في الحد من الميزات التنافسية التي يمكن أن تتمتع بها الكيانات الاقتصادية الكبرى في إيران، وساعد على بروز حالة من التدهور الاقتصادي، تمثلت أبرز ملامحها في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

ومن ناحية أخرى، كانت هناك بعض الأحداث التي أثرت على أداء الحرس الثوري، والتي تمثل أبرزها في اغتيال قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري "قاسم سليماني" بالقرب من مطار بغداد الدولي في يناير 2020؛ حيث تسبب ذلك في الإخلال نسبياً بالنفوذ الإيراني داخل بعض الدول العربية مثل العراق. وهناك بعض القضايا التي يمكن أن تؤثر في مستقبل الحرس الثوري، مثل خلافة المرشد الأعلى الحالي "علي خامنئي"، والدور الإيراني في المنطقة في ظل المعارضة المتصاعدة لإيران في معاقل نفوذها، فضلًا عن التداعيات السلبية المرتبطة بدوره الاقتصادي والأمني (القمعي) في ظل الاحتجاجات المتواصلة في إيران.

## أولًا | بنية الحرس الثوري الإيراني:

تمنح ديباجة الدستور الإيراني الحرس الثوري بالتوازي مع الجيش دورًا كبيرًا، سواء في الداخل أو الخارج؛ حيث يضطلع الحرس بدور سياسي واقتصادي واجتماعي فضلًا عن دوره العسكري، أما فيما يتعلق بالدور الخارجي فتُوكل إلى الحرس مهمة تصدير الثورة من خلال الجهاد لبسط حاكمية القانون الإلهي. ويحدد الدستور مهام الحرس الثوري، فيما يلي:

- حراسة الثورة وقادتها وأهدافها من العدو الأمريكي والصهيوني وعملائهم في المنطقة.
- ضرب الانفصاليين.
- مساندة حركات التحرير في العالم.
- حماية الثورة وأمنها، وقمع كل الحركات المناوئة لها.
- الحفاظ على الحدود من تسلل الأسلحة والجواسيس.
- إقامة الدوريات على الطرق والمدن لتأمين الأمن والحفاظ على الأموال والأرواح.

وتنبع قوة الحرس الثوري داخل مؤسسات صنع القرار من مجموعة من العوامل، يتمثل أولها في الحرب ضد العراق؛ فرغم الخسائر الكبيرة التي مُنيت بها إيران بسبب عدم وجود الخبرة العسكرية الكافية لدى قوات الحرس الثوري، فإن قيادات هذا الأخير دائمًا ما تستمد المزيد من الشرعية من خلال التعويل على دورها في هذه الحرب. ويرجع العامل الثاني إلى كون الحرس الثوري مؤسسة اقتصادية عملاقة تتمتع بموارد ذاتية وميزانية وكوادر وجامعات، فضلًا عن استثماراتها المهولة في غالبية القطاعات الاقتصادية في إيران، والتي يتمثل أبرزها في العقارات، والآلات الزراعية والأدوية. أما عن العامل الثالث، فيتضح في قوة الحرس الثوري السياسية وعلاقاته الوطيدة مع كافة مراكز السلطة وصنع القرار في إيران، ومن أهمها على الإطلاق مؤسسة المرشد التي يتمتع الحرس الثوري في مواجهتها باستقلالية كبيرة[1].

وأدت هذه الأدوار في مجملها إلى زيادة المهام الموكلة له، وبالتالي زيادة عدد المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به، مما أسفر عن تطوير هيكله التنظيمي ليصبح بمثابة وزارة مستقلة في عام 1982، وتولي "محسن رفيق دوست" مهامها آنذاك [2]. ويتولى إدارة الحرس الثوري مجلس أعلى، بالإضافة إلى بعض الأجهزة الأخرى مثل المكتب السياسي، ومجلس شورى القيادة. ويتكون الحرس الثوري -مثل الجيش- من ثلاثة أفرع (قوة بحرية، وجوية، وبرية)، علاوة على عدد من الفيالق التي تنم تسميتها عن وظيفتها العقائدية، مثل القدس، والإمام علي، ومحمد رسول الله (ص)، فضلًا عن الاستخبارات والقوات الخاصة.

وسيتم العرض فيما يلي للقوات الثلاثة المكونة للحرس الثوري، بالإضافة لبعض الأجهزة الأمنية الخاصة بالحرس الثوري:

أ. القوة البرية: يبلغ عدد قوات الحرس الثوري الإيراني أكثر من 125 ألف مقاتل (أقل بنحو 200 ألف من القوات النظامية، من بينهم 100 ألف جندي تابعون للقوات البرية والجوية، فيما يصل عدد عناصر القوات البحرية إلى أكثر من 20 ألفًا. ويرجع هذا العدد الكبير من الجنود المتطوعين إلى المزايا الواعدة التي يوفرها لهم الحرس الثوري، والتي يتمثل أبرزها في وجود حصة مُخصصة لهم داخل كافة الجامعات الإيرانية، وسهولة الحصول على الوظائف الحكومية العليا.

وتتنوع الأسلحة الموجودة لدى الحرس الثوري، بما يتضمن الصواريخ والدبابات، وطائرات مقاتلة يأتي أغلبها من روسيا. كما تختلف الصواريخ الموجودة لدى الحرس الثوري من حيث المدى بين بعيدة ومتوسطة وقصيرة المدى، مصنوع معظمها في إيران، بينما يتم تطوير البعض الآخر منها عن صناعات روسية وأمريكية، ومن أهمها (رعد، والنازعات، وسلسلة شهاب)، ويمتلك

الحرس الثوري وحدات صغيرة مزودة بدروع، تعادل الوحدات التقليدية للجيش، يتم تدريبها للبعثات والحروب غير المتناظرة، وتشير أغلب التقارير إلى أنها تتكون من 12000 و13000 جندي [3].

ب. القوة البحرية: توجد القوات البحرية للحرس الثوري في مياه الخليج، ولا سيما قرب مضيق هرمز. ويتم تدريب هذه القوات على استخدام الأسلحة التقليدية، والبيولوجية والقنابل والألغام، وبإمكانها تنفيذ عملياتها في خليج عمان والخليج. وتمتلك البحرية التابعة للحرس الثوري مخزونًا كبيرًا من الزوارق الهجومية السريعة الصغيرة، التي تختص في تكتيكات الكر والفر غير المتكافئة، الأقرب إلى قوة حرب العصابات في البحر، وتحتفظ بترسانات كبيرة من الدفاع الساحلي وصواريخ كروز المضادة للسفن والألغام. وتُعد المركبات المائية من أهم المعدات التي يمتلكها الحرس الثوري الإيراني، ولا سيما فيما يتعلق ببعض الأنواع مثل "تير" و"توربيدو"، وزوارق "بوغمار" للدوريات، وقوارب "زودياك كوماندوز" القابلة للنفخ. كما توجد لديه أنواع متطورة من الصواريخ المضادة للسفن مثل (نور، وكوثر، وقادر، ونصر)[4].

ج. القوة الجو-فضائية: تقوم القاعدة التقنية للقوات الجوية للحرس الثوري الإيراني على تركيز قدراتها في شركة "بارس للخدمات الجوية" المسؤولة عن حفظ الأسطول المقاتل، وتوفير الخدمات اللازمة لتشغيل الخطوط الجوية الداخلية. وتم تأسيس هذه القوة في عام 1985، وخلال السنوات الأولى بعد ثورة 1979، كان سلاح الجو في الحرس الثوري الإيراني صغيرًا، ولم يشارك إلا في نقل مسؤولي النظام عبر مطار مهرآباد في طهران. ولم تلعب الوحدة أي دور خلال الحرب العراقية الإيرانية (1988-1980).

وبعد انتهاء الحرب في عام 1988، كانت الأولوية الرئيسية للحرس الثوري الإيراني هي توسيع وجوده العسكري من خلال إنشاء قواعد صواريخ في جميع أنحاء البلاد. وجرت المرحلة الثانية من التوسع في عام 2009، عندما بدأ برنامج الفضاء التابع للحرس الثوري الإيراني وحول قوته الجوية إلى قوة الفضاء التابعة للحرس الثوري الإيراني [5].

وكانت المرحلة الحاسمة لهذه القوة في عام 2015، عندما سلمت القوة الجوية التابعة للحرس الثوري الإيراني أسطول طائرات الهليكوبتر الخاص بها إلى وحدة الطيران التابعة للحرس الثوري الإيراني. وسعت القوة الجوية للحرس الثوري الإيراني لتوسيع نفوذها في إيران والمنطقة من خلال تطوير صواريخ جديدة. ويتم تنظيم القوة الجوية وإدارتها من خلال مقر قيادة يقع في "شيتجار" بطهران، وتتمثل أهم المعدات العسكرية للقوة الجو- فضائية في الصواريخ البالستية، والحرب المضادة للطائرات، والطائرات المقاتلة والمروحيات، والطائرات بدون طيار[6].

## ويتكون الحرس الثوري من عدة أجهزة داخلية، يتمثل أهمها في:

- فيلق القدس: يُعد فيلق القدس الكيان المنوط به القيام بالعمليات الإيرانية خارج الحدود، ولا سيما مع حزب الله في لبنان، والميليشيات الشيعية في العراق وأفغانستان، ويُقدر عدد عناصره بنحو 50 ألف جندي. فقوة القدس هي في الأساس وحدة بحرية تابعة للحرس الثوري الإيراني، بدأت رسميًا في أواخر الثمانينيات.
- ولم يتم الاعتراف رسميًا بوجود مثل هذه الوحدة العسكرية قبل اندلاع الحرب السورية في عام 2011. لكن الانخراط المكثف لفيلق القدس في جهود دعم الرئيس السوري بشار الأسد، أظهر دوره المغمور نسبيًا. وكانت بعض مناطق عمليات فيلق القدس الأكثر بروزًا في لبنان، من خلال دعم جماعة "حزب الله"، والسعي لتمكينه من التمتع بنفوذ أكبر داخل الهياكل الحكومية والأمنية في ذلك البلد. وفيما يتعلق بسوريا، تمثل دور الحرس الثوري بداخلها في تشكيل ميليشيات موالية للحكومة، تعمل على مواجهة المعارضة وتمكين الرئيس السوري بشار الأسد.
- وبالنسبة للعراق، ساهم فيلق القدس بقيادة قاسم سليماني آنذاك في تأسيس قوات "الحشد الشعبي"، والتي سعت إلى توثيق العلاقات بين إيران وإدارة إقليم كردستان العراق. بينما في اليمن، دعم فيلق القدس الحوثيين في صنعاء، ومكنهم من

توسيع نفوذهم فيما بعد في مواجهة تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية.

- لكن الجدير بالذكر، أن العديد من هذه الجماعات -مثل الحرس الثوري الإيراني نفسه- من بين المنظمات التي صنفتها الولايات المتحدة الأمريكية بالإرهابية، على خلفية قيامها بعمليات مسلحة هددت أمن دول المنطقة، فضلًا عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها في الشرق الأوسط[7].
- فرع الاستخبارات التابع للحرس الثوري: يُعد فرع الاستخبارات التابع للحرس الثوري من أهم الأجهزة الموجودة بداخله، وتتمثل مهمته الرئيسية في الخارج في جمع المعلومات عن دول العالم الإسلامي، بالإضافة إلى عمله مع فيلق القدس. وفيما يتعلق بالداخل، يتمحور دوره حول استهداف أعداء الثورة الإسلامية، عن طريق جمع معلومات عنهم وصولًا لاعتقالهم لاحقًا.
- وعلى خلفية عدم مواجهة إيران لتهديدات جدية من الإرهاب، يرتكز عمل الأجهزة الأمنية حول مواجهة المعارضة السياسية. كما أنه من اللافت للانتباه أن قيادات هذه المنظمات مجزأة ومشتتة بين عدة فصائل متنافسة، وهو الأمر الذي يُعد بمثابة إحدى أبرز نقاط الضعف التي تعاني منها الأجهزة الاستخباراتية، مما أجبر السلطات في إيران على تأسيس مجلس تنسيق الاستخبارات، وقانون تركز الاستخبارات في عام 1989 لتنظيم الأوضاع والتنسيق فيما بينهم. وتمت إعادة هيكلة جهاز الاستخبارات التابع للحرس الثوري في أعقاب الاحتجاجات الخضراء عام 2009، وجرت عملية تطهير سرية داخل وزارة الاستخبارات، تمت خلالها إزالة مئات المعلومات الاستخبارية، فضلًا عن إقالة بعض العملاء والمديرين من مناصبهم.
- ولكن لم يؤدِّ ذلك إلى تحسن الأوضاع، بل على العكس استمرت الاختراقات فيما بعد وتزايدت نقاط الضعف وسط وقوع سلسلة من عمليات الاغتيالات الغامضة لعدد من الضباط والعلماء العسكريين الإيرانيين، الأمر الذي أدى لعزل رئيس استخبارات الحرس الثوري حسين طائب في يونيو لعام 2022، وتعيين خلفه العميد محمد كاظمي [8].
- جهاز الأمن الداخلي التابع للحرس الثوري: تمثلت المهمة الرئيسية للحرس الثوري عند تأسيسه في حماية الأمن الداخلي، من خلال تعزيز قبضة الثورة على هياكل السلطة التي كانت موجودة في عهد الشاه، ومواجهة من يُشتبه في معارضتهم للنظام الثوري في إيران. وتطور الهيكل التنظيمي لجهاز الأمن الداخلي فيما بعد، وأصبح للحرس مكتب خاص في مناطقه الإدارية العشر، ويتمحور عمل هذه المكاتب الإدارية حول البحث عن المذنبين والآثمين كالشبان الذين يستمعون إلى الموسيقى الغربية والنساء اللاتي لا يلتزمن بالزي الإسلامي (الشادور)، والمفطرين في نهار رمضان، ولم يقتصر الأمر على التفتيش في الشوارع، بل وصل إلى مداهمة المنازل، مما ولد شعورًا بالكراهية للحرس في نفوس المثقفين والشريحة العليا من الطبقة الوسطى في طهران.
- ولكن اللافت للانتباه في هذا السياق، هو أن دور الحرس الثوري الإيراني في الحفاظ على الأمن الداخلي وتطبيق الشريعة الإسلامية، يتباين عن غيره من الكيانات الثورية المشابهة في الأنظمة الأخرى، مثل جيش التحرير الشعبي (الجيش الأحمر) في الاتحاد السوفيتي، من حيث تولي مهمة الاستخبارات المحلية أو المساهمة في فرض القيود الاجتماعية للثورة [9].
- قوة التعبئة العامة (الباسيج): ترجع نشأة قوات الباسيج إلى بداية الثورة الإسلامية، ولا سيما بعد اقتحام السفارة الأمريكية وظهور الحاجة إلى قوات تستطيع صد أي محاولة لإطلاق سراح الرهائن الأمريكان، فبعد الحرب العراقية الإيرانية لعبت هذه القوات دورًا هامًا في فتح الطريق أمام قوات الجيش والحرس الثوري، بالعبور فوق حقول الألغام. وبعد الحرب أصبح لقوات الباسيج دور كبير في حفظ الأمن الداخلي، وخاصة بعد دمج اللجان الثورية مع الشرطة، فضلًا عن دوره الاجتماعي فيما يتعلق بالمشاركة في حملات التطعيم، ومحو الأمية، ورفع مستوى الوعي العام. وتتعامل السلطات الإيرانية مع قوات الباسيج على أنها أساس القوة الشعبية، وأن تشكيلاتها فوق الأحزاب والتنظيمات النقابية لما تتمتع به من إخلاص أفرادها للثورة، ودورها المحوري في البنية الدفاعية، وتواجده في جميع المدن، فضلًا عن المصانع، والمساجد، والحسينيات والإدارات.

- ورغم أن قوات الباسيج أقل تعليمًا، وأصغر سنًّا، فإنها أسرع ترقية إلى الرواتب العليا، ولكن الجدير بالذكر أنها واجهت صعوبات عدة، تمثل أبرزها في سعي بعض الرؤساء للحد من سلطاته؛ حيث حاول الرئيس الراحل هاشمي رفسنجاني في بداية رئاسته الحد من امتيازات رجال الباسيج، إلا أنه فشل في ذلك بسبب دفاع مجلس الشورى آنذاك عن دور الباسيج، بل ونجح في عام 1995 بالمصادقة على قانون يتضمن تخصيص نسبة محددة من ميزانية الدولة لدعم وتسليح الباسيج[10].

## ثانيا | أبعاد الدور المتصاعد للحرس الثوري الإيراني:

### يقوم الحرس الثوري بأدوار متمايزة ومتعددة، يتضح أبرزها في:

أ. الدور الأمني والعسكري: لعب الحرس الثوري الإيراني دورًا كبيرًا في باكورة الثورة الإيرانية، فيما يتعلق بقمع بعض الجماعات المعارضة مثل مجاهدي خلق -حركة يسارية دعمت الثورة في البداية، لكن انفصلت عنها فيما بعد لرفضها نظام الحكم الديني في إيران-، بالإضافة إلى المساهمة في إخماد بعض التمردات العرقية التي اندلعت بعد الثورة. وجاءت الحرب الإيرانية - العراقية في عام 1980 لتعزز من دور الحرس الثوري لجهة توحيد الشعب حول النظام والحرس، وجعلت من هذا الأخير بمثابة القوة العسكرية الأولى في إيران بديلًا عن الجيش المشكوك في ولائه بالفعل.

ورغم أن الأيديولوجية المتطرفة للحرس الثوري ونقص الخبرة العسكرية له، أدت إلى إطالة أمد الحرب وأضعفت موقف إيران، فإن دور الحرس الثوري فيما يسمى بـ"الدفاع المقدس" الإيراني ضد العراق، تم استغلاله على مر السنين لتلميع أوراق اعتماده كمدافع عن الثورة والشعب الإيراني[11].

وبرز دور الحرس الثوري الإيراني على المستوى الأمني مرة أخرى خلال احتجاجات الحركة الخضراء في عام 2009؛ حيث قام بشن حملة غير مسبوقة من العنف ضد المتظاهرين وتسبب في قتل ما لا يقل عن 80 شخصًا واعتقال حوالي 4000 شخص آخر. وتم على إثر هذه الاحتجاجات تأسيس وحدات خاصة بالحرس الثوري في كل محافظة ومدينة وحي، لدعم النظام في مواجهة التهديدات الداخلية، فضلًا عن تكوين فرقة جديدة تتألف من كل من الحرس الثوري والباسيج تدعى "ثارالله".

وتكررت حملات القمع هذه -وإن كانت بصورة أقل حدة- في احتجاجات أواخر عام 2017، وأوائل عام 2018، وتظاهرات الوقود في نوفمبر لعام 2019، التي اندلعت إثر الوضع الاقتصادي المتردي اللاحق على الخروج الأمريكي من الاتفاق النووي في مايو لعام 2018، وقيام مجلس التنسيق الاقتصادي برفع أسعار البنزين.

ولكن اختلف دور الحرس الثوري في الاحتجاجات اللاحقة على عام 2013 من حيث معدلات القمع؛ حيث ازدادت أعداد القتلى والمعتقلين، بل وأُجبر على استدعاء القوات البرية التابعة له وميليشيا الباسيج. واضطر الحرس الثوري في أعقاب ذلك إلى تسيير دوريات تابعة له تُدعى "فرق الإضراب" في بعض المحافظات الكبرى مثل طهران وخوزستان.

ولكن المفارقة أنه على الرغم من أن استمرارية الاحتجاجات في إيران قد أدت إلى تطور الدور الأمني للحرس الثوري من الناحية الفنية والتكنولوجية، فإن العقوبات الاقتصادية التي كانت وما زالت مفروضة على إيران منذ قيام الثورة الإسلامية، أثرت بالسلب لجهة إحكام سيطرة نظام ولاية الفقيه في إيران على الاحتجاجات واسعة النطاق. كما أدى ذلك من ناحية أخرى، إلى زيادة نسبة السخط والاستياء بين الإيرانيين، وبالتالي، دفعهم إلى المزيد من التظاهر، وهو ما اتضح في الاحتجاجات التي اجتاحت غالبية المدن الإيرانية إثر مقتل الفتاة الإيرانية "مهسا أميني" على يد شرطة الأخلاق الإيرانية في 16 سبتمبر 2022[12].

ب. الدور الاقتصادي: بدأ تدخل الحرس الثوري في الاقتصاد الإيراني خلال رئاسة آية الله أكبر هاشمي رفسنجاني، عندما شرعت

إيران في إعادة بناء اقتصادها بعد أن دمرته 8 سنوات من الحرب مع العراق، ولا سيما أنه كان لديه القوة البشرية اللازمة للمشاركة في عملية إعادة الإعمار، وربما كان رفسنجاني يأمل أيضًا في استمالة الحرس الثوري من خلال منحهم شريحة من الكعكة الاقتصادية.

ويعتبر الرئيس الإيراني الراحل هاشمي رفسنجاني هو أول من سمح للحرس الثوري بالتدخل في الشؤون الاقتصادية، وكان مجال الإعمار وإعادة البناء هو القطاع الأول الذي توجه إليه قادة الحرس الثوري بعد الحرب العراقية الإيرانية، ويمتلك الحرس الثوري عدة تكتلات اقتصادية ضخمة يتمثل أبرزها في "اعتماد مبين"، التي تنشط في صناعة السيارات والجرارات، فضلًا عن مجموعة شركات "قرب" التي تعمل في مجال الصناعات الزراعية.

ومع إنشاء المؤسسات الخدمية للمعوقين والأسرى والمفقودين التابعين للحرس في عهد الرئيسين السابقين محمد خاتمي وأحمدي نجاد، تطورت بعض مؤسسات الحرس مثل مؤسسة "المستضعفين" و"الأبطال" و"معوقي الثورة والحرب" لتصبح مؤسسات إنتاجية، والتي تطورت لاحقًا لتصبح مؤسسات استثمارية وشركات عقارية ينصب اهتمامها على قطاعي البناء وإعادة الإعمار، والصناعات التعدينية؛ حيث نفذت شركة خاتم الأنبياء التابعة للحرس حوالي 1220 مشروعًا صناعيًا وتعدينيًا في الفترة من 1991 وحتى عام 2007.

ووافق البنك المركزي الإيراني في عهد أحمدي نجاد على أن يؤسس الحرس الثوري البنوك والمصارف الخاصة به، التي شرعت في تنفيذ بعض الاستثمارات الضخمة في القطاعات الصناعية والتجارية، والتي يتم الكثير منها بعيدًا عن السيطرة الحكومية. وتشعبت أنشطة الحرس الثوري في عهد الرئيس أحمدي نجاد، لتشمل كافة قطاعات الاقتصاد الإيراني بما يتضمن الإنجازات العلمية والصناعات العسكرية والنفطية؛ حيث استطاع الحرس تطوير تقنيات عدة مثل الليزر، والنانو تكنولوجي، والميكرو إلكترونيك، بما ساهم في الحصول على الدورة الكاملة للوقود النووي، كما ساعد نجاد على إحلال الشركات التابعة للحرس الثوري محل نظيرتها الأجنبية فيما يتعلق باستخراج النفط وتصنيعه، وهو ما تم عبر تعيين القائد بالحرس الثوري رستم قاسمي وزيرًا للنفط[13].

لكن شهد دور الحرس الثوري في الاقتصاد الإيراني انخفاضًا نسبيًا بعد مجيء الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني، نتيجة الإجراءات التي قام بها هذا الأخير، والتي تمثل أبرزها في تعيين بيجن نامدار زنكنه وزيرًا للنفط بديلًا عن رستم قاسمي؛ حيث قام بيجن بعد تعيينه ببضعة أشهر بإلغاء 15 عقدًا في قطاع النفط والغاز، كان من بينها 3 تخص شركة خاتم الأنبياء التابعة للحرس الثوري، بحجة التنفيذ غير الصحيح. وهو ما أدى إلى اتجاه قادة الحرس نحو التواصل مع رئيس بلدية طهران محمد باقر قاليباف آنذاك، والقيادي السابق بالحرس، لتوقيع عقد بقيمة 7 مليارات دولار لتنفيذ عدد من المشاريع الكبرى التنموية في العاصمة، مما يشير إلى أن ذلك يعتبر بمثابة رسالة غير مباشرة لروحاني تؤكد على أن الحرس الثوري لن يتخلى بسهولة عن وضعه الاقتصادي المهيمن داخل إيران، وهو ما انتقده روحاني خلال مؤتمر مكافحة الفساد في عام 2014[14].

أما فيما يتعلق بمرحلة ما بعد عقد خطة العمل المشتركة الشاملة في عام 2015، وزيادة معدل الاستثمارات الأجنبية نتيجة دخول الشركات متعددة الجنسيات، فقد بات الحرس الثوري في موقع دفاعي، وبدأ قادته في ترسيخ هجومهم على سياسات حكومة روحاني. وكجزء من هذه الحملة، بدأ الحرس الثوري الإيراني باعتقال المواطنين (رجال الأعمال وصحفيين) من مزدوجي الجنسية بحجة انخراطهم في قضايا تجسس تمس الأمن القومي الإيراني. ونتيجة لما سبق، تنامي دور الحرس الثوري في الفترة الثانية لعهد الرئيس الإيراني حسن روحاني، لا سيما بعد الخروج الأمريكي من الاتفاق النووي، وإعادة فرض العقوبات الأمريكية مرة أخرى.

وعليه، بدأ الحرس الثوري في الترويج لنفسه على أنه المُخلص من المشكلات الاقتصادية، من خلال اتباع نظرية "الاقتصاد المقاوم" التي دعا لتطبيقها المرشد الأعلى علي خامنئي، وخاصة أن الحرس لديه تجارب سابقة في المساعدة بإدارة الاقتصاد في مراحل فرض العقوبات الأمريكية في عهد نجاد، من خلال الاعتماد على بعض الأساليب غير الشرعية، والتي تتمثل في التهريب، وغسل الأموال، والتعامل التجاري عبر السوق السوداء، ولا سيما فيما يتعلق بتجارة النفط[15].

وفي هذا السياق، كشفت بعض التقارير الصادرة عن وكالة مكافحة التهريب الإيرانية، عن أن الحرس الثوري حصل على أرباح

تقدر بحوالي 7 مليارات دولار من المنتجات البترولية، بما يتضمن 125000 برميل نفط يوميًا، أما بعد خروج الإدارة الأمريكية من الاتفاق النووي في عام 2018، ففي حين انخفضت صادرات إيران المشروعة إلى أقل من مليون برميل يوميًا، وصلت نسبة نظيرتها غير المشروعة إلى أكثر من 10% من إجمالي صادرات النفط الإيرانية[16].

أما فيما يتعلق بحكومة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي المتشددة، فعاد الحرس الثوري ليحظى بدور كبير داخل الاقتصاد الإيراني، ولا سيما أن ذلك يرافقه بعض العوامل الداعمة من قبيل توافق حكومة رئيسي المحافظة مع توجهات الحرس الثوري، واستمرار فرض العقوبات الأمريكية من قبل إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، فضلًا عن حاجة المرشد الأعلى علي خامنئي الملحة لدعم الحرس الثوري، بهدف التغلب على التحديات الهائلة التي تواجهها الجمهورية الإسلامية سواء في الداخل أو الخارج.

ج. الدور السياسي: يُعد دور الحرس الثوري في السياسة من القضايا الجدلية بين الإصلاحيين والمحافظين في إيران؛ حيث يرى الإصلاحيون وحتى بعض المحافظين أن الخميني يحظر صراحة تدخل الحرس الثوري في السياسة، ويقوم هذا المصوغ الفكري على أن الحرس الثوري قد تأسس فقط لحماية النظام. وفي هذا السياق، بدأ الصعود السياسي للحرس الثوري أثناء رئاسة الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي بين عامي 1997 و2005؛ حيث صاغ خاتمي وأنصاره سلسلة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لجعل الجمهورية الإسلامية نظامًا إسلاميًا أكثر "حداثة". لكن في الواقع هددت هذه الأجندة الإصلاحية، الأيديولوجية المحافظة والسلطة السياسية والسلطة الأيديولوجية للمرشد الأعلى علي خامنئي، وهو الذي لطالما اعتبر الحرس الثوري بمثابة حصن فعال ضد الأجندة الإصلاحية.

وتعكس رتب الحرس الثوري تاريخيًا تدرجات المجتمع والسياسة الإيرانية بشكل عام. فرغم دعم العديد من أعضاء الحرس لخاتمي في عام 1995، فإن القيادة العليا للحرس تتألف من مجموعة من المحافظين والمتشددين الذين يعارضون بشدة الإصلاحات السياسية. وتجلت معارضة قيادة الحرس الثوري الإيراني لإصلاحات خاتمي في "الاغتيالات المتلاحقة" لمفكري الإصلاح، فضلًا عن كتابة قادة الحرس رسالة إلى خاتمي يهددونه فيها بانقلاب إذا لم يوقف مظاهرات الطلاب التي اندلعت في عام 1999، على خلفية إغلاق صحيفة "سلام" الإصلاحية[17].

وفي الواقع، لم يكن لانتخاب الرئيس محمود أحمدي نجاد عام 2005، وهو أحد رجال الحرس الثوري السابقين، أن يكون ممكنًا لولا الدعم النشط من خامنئي والحرس الثوري، وهو ما تجلت أبرز ملامحه في مزاعم التزوير وتعبئة صناديق الاقتراع من قبل الحرس والباسيج، التي أحاطت بانتصار أحمدي نجاد على الرئيس الإيراني الراحل هاشمي رفسنجاني. وما يؤكد هذه المزاعم هي الامتيازات التي منحها نجاد للحرس الثوري بعد الانتخابات؛ حيث منح أحمدي نجاد الحرس الثوري المزيد من القروض والعقود الحكومية، كما تمكن أعضاء الحرس من السيطرة المتزايدة على منظمات الأمن الداخلي والوطني في إيران، وتم استبدال رجال الحرس الثوري الموالين لأحمدي نجاد ليحلوا محل الإصلاحيين والمحافظين البراجماتيين والتكنوقراط في البيروقراطية.

وكشفت الانتخابات الرئاسية لعام 2009 عن دور الحرس الثوري بصفته وسيط السلطة الأبرز في إيران، بعد المرشد الأعلى. وأكد مسؤولون كبار بالحرس الثوري على أنهم لن يتسامحوا مع الإصلاحي والخصم الرئيسي لأحمدي نجاد، رئيس الوزراء السابق مير حسين موسوي.

ولعب وزير الداخلية والضابط السابق بالحرس الثوري، الذي كان مسؤولًا عن الإشراف على الانتخابات آنذاك، صادق محصولي، دورًا حاسمًا في إعادة انتخاب أحمدي نجاد، وكان الحرس الثوري مسؤولًا عن قمع الاحتجاجات الجماهيرية التي اندلعت لمدة ستة أشهر عقب هذه الانتخابات[18].

أما فيما يتعلق بالرئيس الإيراني حسن روحاني، فكان حريصًا للغاية على تقليص القوة السياسية والاقتصادية للحرس الثوري، وبالفعل ساهم عقد الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (1+5) في تحقيق بعض من أهداف أجندة روحاني، المتمثلة في تقليل عزلة إيران، وخصخصة الاقتصاد بعيدًا عن الحرس الثوري، ولا سيما فيما يتعلق بعقد شراكات كبرى مع الشركات متعددة الجنسيات،

ولكن سرعان ما تحول الوضع إلى ما قبل عقد الاتفاق النووي، بعد خروج إدارة ترامب من خطة العمل الشاملة المشتركة في مايو لعام 2018[19].

واستكمالًا لما سبق، لعب الحرس الثوري الإيراني ولا سيما قوات الباسيج المدنية، دورًا كبيرًا في الحملة الانتخابية للرئيس الإيراني الحالي إبراهيم رئيسي، من خلال حشد المواطنين من القرى والمدن للتصويت له؛ فالعلاقات بين رجل الدين المتشدد والحرس الثوري الإيراني قديمة العهد، وقد تعززت هذه العلاقة بشكل خاص عندما عين خامنئي إبراهيم رئيسي ليترأس مؤسسة "أستان قدس رضوي" المملوكة للمرشد الأعلى.

وخلال فترة عمل رئيسي كرئيس للمؤسسة، لم يطور رئيسي فقط علاقة قوية مع كبار قادة الحرس الثوري الإيراني في إيران، ولكن أيضًا امتد دفء العلاقات إلى كبار القادة المتعاونين مع فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني في الشرق الأوسط، وقادة الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران، مثل قائد جماعة "حزب الله" اللبنانية حسن نصر الله. فمنذ عام 2016، التف قادة الحرس الثوري الإيراني علنًا حول رئيسي ودعموا صعوده في مسيرته المهنية؛ حيث تم عرض التزام الحرس تجاه رئيسي بشكل صريح خلال اجتماع في مايو لعام 2016 مع كبار قادة الحرس الثوري الإيراني، بما في ذلك قاسم سليماني ومحمد علي جعفري ومحمد رضا نقدي، وأظهرت هذه الجلسة المصممة بعناية رئيسي على المنصة، وصفوف كبار في الحرس الثوري الإيراني عند قدميه، وهو تنسيق محجوز حصريًا لخامنئي.

فعندما ترشح رئيسي ضد روحاني في الانتخابات الرئاسية لعام 2017، دعم الحرس الثوري الإيراني وقوات الباسيج التابعة له رئيسي، وألقوا بثقلهم وراء ترشيحه، وبعد أربع سنوات، سارع الحرس الثوري الإيراني مرة أخرى إلى تقديم دعمه لترشح رئيسي للرئاسة لعام 2021[20].

د. الدور الاجتماعي: يعتبر الحرس الثوري الإسلامي (IRGC) بمثابة المؤسسة الأهم في جمهورية إيران الإسلامية؛ حيث تتمتع هذه المؤسسة العسكرية – الأمنية بنفوذ كبير في كل جانب من جوانب الحياة العامة الإيرانية، من الثقافة والبيئة إلى الاقتصاد والسياسة والعملية القضائية، وأيًا كان المجال أو المنطقة، فإن الحرس الثوري الإيراني غير مطالب بإبلاغ أي شخص، وليس مسؤولًا أمام أحد. ولا يقتصر ذلك على الدور السياسي والاقتصادي، بل امتد إلى الدور الاجتماعي أيضًا؛ حيث يمتلك الحرس الثوري العديد من المؤسسات الفكرية ووكالات الأنباء والجامعات، ويمكن توضيح أبرزها على النحو التالي:

**المؤسسة الفكرية العليا:**

بدأت مؤسسة الفكر العليا عملياتها في مايو 2017، وتحت إشراف القائد العام للحرس الثوري الإيراني؛ حيث تأسست بأمر من المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، ولا سيما بعد أن أعرب عن رغبته في رؤية مثل هذه المؤسسات الفكرية على كل مستوى من مستويات الحرس الثوري الإيراني، والتي تتمحور أبرز مهامها حول الحروب الصلبة والناعمة، وأيضًا مساعدة المواطنين في الخدمات ومشاريع البناء.

**وكالة تسنيم الدولية للأنباء:**

تأسست وكالة تسنيم للأنباء في عام 2012، وهدفها العام هو "تعزيز الحركات الإسلامية والصحوة الإسلامية في جميع أنحاء العالم"؛ حيث تم دعم هذه الوكالة من قبل القسم الثقافي والاجتماعي في الحرس الثوري الإيراني. وتُعد وكالة تسنيم الدولية للأنباء منفذًا إخباريًا سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا، ولديها مكاتب في جميع مقاطعات إيران الـ31، ووفقًا لموقعها على الويب، تستهدف وظائف الوكالة المجالات المحلية والأجنبية. فعلى الصعيد المحلي تسعى إلى تغطية أخبار السياسة والاقتصاد والمجتمع والرياضة، بما يتماشى مع أهداف النظام "المقدس" للجمهورية الإسلامية. وللقيام بذلك، تدعي الوكالة أنها تستخدم أحدث تقنيات المعلومات باستخدام وسائط الصوت والفيديو المختلفة.

وعلى الصعيد الخارجي تهدف الوكالة إلى مساعدة برامج الجمهورية الإسلامية ضد ما يُعرف بـ"نظام الهيمنة وقوى الإمبريالية". ولهذا الغرض، تحاول الترويج لطبيعة وإنجازات الثورة الإسلامية باستخدام نموذج إسلامي شعبوي، بدلًا من نموذج ديمقراطي ليبرالي. ويكمن هدفها العام في مجمله في مواجهة الانحراف عن أهداف الحركات الثورية الشعبوية والصحوة الإسلامية حول العالم.

جريدة جوان (الشباب):

صدرت صحيفة جوان اليومية لأول مرة في عام 1998، وهي تحت سيطرة الشعبة السياسية في الحرس الثوري الإيراني؛ حيث يتمثل هدفها في الترويج لتدخلات الحرس الثوري في المنطقة، وشن حملات على أولئك المنتقدين لهذا الدور من الداخل. وفي هذا السياق، كانت صحيفة "جوان" من أبرز منتقدي حكومة سياسات الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني الداخلية والخارجية، على خلفية تنديد روحاني بالدور المتصاعد للحرس داخل الاقتصاد الإيراني، وتوجيه انتقادات حادة لدوره في الخارج، ولا سيما أنه كان يتعارض بشكل كبير مع الدور الدبلوماسي لوزارة الخارجية الإيرانية بقيادة جواد ظريف، حتى إن النائب الإيراني المحافظ علي مطهري انتقد ذلك خلال فترة سابقة، مشيرًا إلى أن تدخل الحرس الثوري في الشؤون السياسية يتعارض مع مهمته الأصلية التي حددها مؤسس الجمهورية الإسلامية السيد روح الله الخميني.

جامعة الإمام الحسين:

تأسست جامعة الإمام الحسين -أهم كيان تعليمي في الحرس الثوري الإسلامي- في عام 1986، وكانت في البداية عبارة عن معهد تعليمي، ولكن تحول بعد تأسيسه بعامين إلى جامعة، بعد الحصول على التصريحات اللازمة لذلك. ويتم تمويلها من خلال الميزانية السنوية للحرس. والجامعة مكلفة بتدريب الضباط المستقبليين في الحرس الثوري الإيراني، وإجراء البحوث العسكرية. ويوجد بها عدد كبير من الكليات في مجالات علمية وبحثية مختلفة، مثل العلوم العسكرية والدفاعية، والهندسة، والتكنولوجيا [21].

## ثالثا | المؤسسات الاقتصادية للحرس والشركات التابعة له:

كشفت دراسات عدة عن أن هناك دورًا واضحًا للجيوش، سواء في الدول المتقدمة أو النامية؛ ففي الدول الغنية مثل الولايات المتحدة الأمريكية يشارك سلاح المهندسين في الأنشطة الاقتصادية، سواء داخل الدولة أو خارجها، مثل الموانئ والمطارات العسكرية؛ حيث يجلب ذلك عائدًا اقتصاديًا يتم استغلاله لصالح القوات المسلحة. أما فيما يتعلق بالدول النامية، والتي يوجد لديها عدد كبير من الشباب الأصحاء اللائقين اجتماعيًا للتجنيد ويزيدون عن حاجة الجيش، فإن بعض الجيوش تحاول استغلال هذا الفائض كأيد عاملة لتحقيق عائد اقتصادي للجيش يخفف من الأعباء المالية على كاهل الدولة [22].

وفي هذا السياق، يُقصد بالمؤسسات السياسية التابعة للحرس تلك الشركات التي تعمل في أسواق مختلفة، تحت حيازة أعضاء مرتبطين بعلاقات من الثقة المتبادلة في إيران، وينتمون للحرس الثوري، ولديهم نفس الخلفية والمعتقدات الأيديولوجية. وتشارك شركات الحرس في غالبية القطاعات الاستراتيجية في إيران، والتي يتمثل أهمها في الزراعة وأسواق المال والعقارات والنفط، والمقاولات والتعدين والنقل البحري.

ومن هنا، تتمثل أبرز الشركات والقطاعات الاقتصادية في:

### أ. مؤسسة خاتم الأنبياء:

تكونت مؤسسة خاتم الأنبياء من خلال تكتلات الشركات التي كانت موجودة داخل البنياد المرتبطة بها، وتوسع نشاطها بدرجة كبيرة بعد الحرب العراقية - الإيرانية، لدرجة أن شركات المقاولات الإيرانية بدأت تشتكي من سيطرة خاتم الأنبياء على سوق العقارات في إيران. وتصاعد دور هذه المؤسسة في عهد الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد؛ حيث حصلت هذه الشركة على أكثر من 1700 عقد حكومي في عهده، والتي تمحور أبرزها حول المشروعات العسكرية، بالإضافة إلى استغلال خاتم الأنبياء للعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، لدخول بعض القطاعات الاستراتيجية مثل النفط والغاز، بمشروعات تبلغ قيمتها أكثر من 10 مليارات دولار.

كما حصلت هذه المؤسسة على عقود لتأسيس مترو الأنفاق، والسكك الحديدية، والبرنامج النووي والصاروخي. ونشطت مؤسسة خاتم الأنبياء في قطاع النفط والغاز بشكل كبير، بعد امتلاك شركة كيش الشرقية النفطية، الأمر الذي مكنها من توسيع نشاطها في الخليج العربي. ويتشكل مجلس إدارة هذه الشركة من قادة الحرس الثوري، ورئيس جامعة الإمام الحسين، وقائد المؤسسة التعاونية للحرس، فضلًا عن رئيس مديرية الاكتفاء الذاتي في الحرس الثوري، ومديري بعض المؤسسات التابعة.

وتولى قيادة هذه المؤسسة العديد من قادة الحرس الثوري، وأبرزهم محسن رضائي، ورحيم صفوي، ورستم قاسمي، ورحيم صفوي، ورئيسها الحالي هو سعيد محمد [23].

### ب. المؤسسات الاستثمارية والمصرفية:

يرجع تأسيس المعاهد المالية والمصرفية التابعة للحرس الثوري، إلى فترة ما بعد الحرب العراقية - الإيرانية، وظهور الحاجة الماسة لدعم المحاربين القدماء من خلال تقديم قروض منخفضة الفائدة، ومن أبرز أمثلة هذه المؤسسات: "معهد مهر المالي والائتماني"، و"معهد أنصار المالي والائتماني"، والتي تطورت فيما بعد وأصبحت مؤسسات عملاقة لها فروع في مختلف المحافظات الإيرانية. وبالإضافة إلى ذلك، يمتلك الحرس الثوري أسهمًا أخرى في غالبية البنوك في إيران، والتي يتضح أبرزها في "بنك ملي". وتتضح أبرز المؤسسات المصرفية الأخرى التابعة للحرس الثوري في "مؤسسة مهر للتمويل والائتمان"، التي تأسست عام 1991، وتمتلك أكثر من 700 فرع في إيران وخارجها، وتتبعها مؤسسة أخرى تسمى "الباسيج التعاونية"، والتي تأسست لمنح قروض بدون فائدة لتمويل مشروعات الباسيج العقارية والإسكان [24].

والجدير بالذكر، أن النشاط الاقتصادي للحرس الثوري لم يتوقف عند امتلاك مؤسسات وشركات اقتصادية، بل امتد لتكثيف شراء أسهم الشركات المملوكة للدولة في بورصة طهران للأوراق المالية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، هي "شركة الباسيج الإيرانية للاستثمار" التابعة لبنك مهر، والتي تأسست لتنفيذ بعض المشروعات الصغيرة الهادفة لتطوير المناطق الريفية [25].

### ج. المؤسسات الخدمية والإنتاجية:

لم يقتصر نفوذ الحرس الثوري على امتلاك الشركات الاستثمارية والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي الخالص، ولكن امتد دوره إلى تطوير ليلعب دورًا هامًا في صناعة الأسلحة في إيران؛ حيث استولى الحرس الثوري على مؤسسة الصناعات الدفاعية التي كانت موجودة في عهد الشاه وأصبحت خاضعة لنفوذه، وكانت تشمل هذه المؤسسة مجموعة من الكيانات الأخرى، يتمثل أبرزها في شركة إيران للصناعات الإلكترونية، وشركة تقدم إيران للتكنولوجيا المتقدمة، وشركات الأسلحة، وشركة صادرا (المهتمة بصناعة الأسلحة البحرية).

وفي السياق ذاته، يسيطر الحرس الثوري على عدد لا بأس به من القطاعات الاستراتيجية الخدمية في إيران، مثل الاتصالات والسيارات؛ حيث وقع الحرس الثوري في عام 2009 عقدًا لشراء 51% من شركة الاتصالات الإيرانية Iran Telecommunication Company(TCI)، ورغم سياسة الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي التي كانت تهدف للانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي،

مما أدى إلى فوز شركة تركسل التركية بمناقصة تدشين شبكة هاتف محمول ثانية في إيران؛ فإن الحرس الثوري فرض من خلال شبكة علاقاته الداخلية المزيد من الضغوط والعراقيل أمام شركة تركسل للانسحاب، وهو ما حدث بالفعل لاحقًا. وهو ما تمكن على إثره تكتل كونسورتيوم (المكون من شركات تابعة للحرس الثوري) من الاستحواذ على شركة الاتصالات في إيران [26].

أما فيما يتعلق بقطاع السيارات، ورغم التحذيرات التي أطلقها الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني للحد من دور الحرس الثوري في الاقتصاد الإيراني، فإن الحرس الثوري بات يمتلك حصة قد تصل للنصف في غالبية شركات السيارات داخل إيران، بل وانخرط الحرس في العملية البحثية الخاصة بصناعة السيارات، وبات لديه العديد من المؤسسات البحثية في هذا الإطار [27].

وينخرط الحرس الثوري في قطاعات أخرى مثل قطاع التعدين، وخاصة في القطاع الأكثر ازدهارًا في إيران "البتروكيماويات"، وذلك من خلال شركة كرمنشاه وزاجروس للبتروكيماويات؛ حيث يحظى الحرس الثوري بحصص كبيرة في عدد كبير من شركات هذا القطاع، مثل شركة باديس للبتروكيماويات، وبارزيان للنفط والغاز، وشيراز للبتروكيماويات. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر شركة تطوير مناجم الزنك من الشركات التابعة للحرس الثوري، كما يسيطر الحرس الثوري على 20% من شركة ألومنيوم إيران.

ويتغلغل الحرس الثوري أيضًا في قطاع النقل والشحن، من خلال سيطرته على المطارات، مثل مطارَي مهرباد والإمام الخميني الدوليين. وعلاوة على ذلك، يرتبط الحرس الثوري بعدد من شركات الطيران الإيرانية، مثل ماهان إير، وطيران فارس، وعدد من الموانئ والشركات البحرية مثل ميناء بندر عباس [28].

## رابعًا | تأثير العقوبات على النشاط الاقتصادي للحرس الثوري:

أدت الفترة الطويلة من العقوبات التي كانت مفروضة على إيران منذ قيام الثورة الإسلامية في عام 1979، وما زالت، إلى تصاعد نفوذ الحرس الثوري داخل الاقتصاد الرسمي، باعتباره الكيان الاقتصادي القادر على سد احتياجات إيران ولو بشكل جزئي، فضلًا عن نفوذه داخل مختلف القطاعات الصناعية والتجارية عبر الميزانية الضخمة والتسهيلات الاقتصادية الهائلة التي يمنحها له المرشد والحكومات المتشددة في إيران. ومن ناحية أخرى، شرعنت العقوبات ومنحت الحرس الثوري خبرة كبيرة في كيفية إيجاد اقتصاد موازٍ (غير رسمي)، عن طريق التهريب والسوق السوداء، يمكن للحكومة في إيران تصريف مصالحها من خلاله في ظل القيود التي تشكلها العقوبات.

وفي هذا السياق، أدى انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من خطة العمل الشاملة المشتركة في مايو لعام 2018، إلى إعادة تخصيص العقود التي تم منحها إلى الشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات في فترة الاتفاق النووي منذ مايو 2015 إلى الحرس الثوري. وزاد الحرس من أنشطة التهريب أيضًا عقب تصنيفه كمؤسسة إرهابية من قبل الإدارة الأمريكية بقيادة دونالد ترامب في أبريل لعام 2019، ولا سيما فيما يتعلق بالنفط[29].

وسيتم العرض فيما يلي لمحددين أساسيين لنفوذ الحرس الثوري داخل الاقتصاد غير الرسمي، الذي يُعد أحد التداعيات السلبية المرتبطة بالعقوبات الاقتصادية على إيران:

### أ. أنشطة التهريب والتجارة غير المشروعة:

يستمد الحرس الثوري الإيراني نفوذه فيما يتعلق بأنشطة التهريب والسوق السوداء من سيطرته على أنظمة الجمارك، والمطارات والموانئ؛ حيث يمتلك الحرس الثوري طائرات وشركات نقل وسفنًا خاصة لنقل كل ما يلزم للاستيراد والتصدير. وبالإضافة إلى ذلك، تخضع مجموعة من الأرصفة على جزيرة قشم جنوب إيران إلى نفوذ الحرس الثوري، فضلًا عن سهولة وصوله إلى الطرق البرية والبحرية التي يمكن من خلالها تهريب البضائع من وإلى إيران.

وفي السياق ذاته، أدى النفوذ الاقتصادي الهائل الذي اكتسبه الحرس الثوري منذ عهد الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد، إلى قدرته على استيراد بعض السلع التي لا تمتلك بعض الشركات الرسمية الأخرى الرخصة لاستيرادها. وطبقًا لأحد التقديرات، فإن ثلث البضائع والسلع المستوردة داخل الجمهورية الإسلامية يأتي بشكل غير قانوني من الأسواق السوداء، والاقتصاد غير الرسمي، والأرصفة غير المرخصة [30].

ويلجأ الحرس الثوري في كثير من الأحيان إلى تحقيق مكاسب اقتصادية عن طريق استخدام القوة العسكرية؛ حيث يقوم الحرس بالقبض على المنافسين له، أو ترهيبهم، والمثال البارز على ذلك هو إقالة نائب رئيس مجلس إدارة شركة "أورينتال أويل كيش" سايروس ناصري؛ كانت تُعد هذه الشركة واحدة من أكبر شركات النفط الخاصة، ولكن أدى رفض ناصري تقديم شراكة متساوية لأسهم الشركة مع الحرس الثوري، إلى إقالته ومنح الشركة بالكامل إلى الحرس الثوري. والأكثر من ذلك، أن قادة الحرس قد يقومون بشن الهجمات المسلحة على أصول بعض الشركات في حالة حدوث خلاف كبير في التعاقدات، وهو ما حدث مع شركة (Grup Servicii Petroliere)، وهي عبارة عن منصة نفطية تعمل في الخليج، مملوكة لمجموعة من الرومانيين [31].

ب. تجارة المخدرات:

يُعد الحرس الثوري الإيراني لاعبًا رئيسيًّا في الجريمة المنظمة على مستوى العالم، وخاصة فيما يتعلق بالاتجار في المخدرات والدعارة وغسل الأموال والسلاح والتزوير. كما أنه بمثابة شريك أساسي في تجارة المخدرات في العالم؛ حيث تعتبر إيران حلقة وصل أساسية في تجارة المخدرات (الهيروين والأفيون والميثامفيتامين) في منطقة جنوب غرب آسيا، فضلًا عن كونها محورًا لتهريب المخدرات في منطقة ما يُعرف بـ"الهلال الذهبي" (منطقة الشحن التي تشمل الوديان الجبلية في أفغانستان وإيران وباكستان). وفي قلب الهلال الذهبي تقع أفغانستان، التي تُعد المصدر الرئيسي للهيروين في العالم، وهو ما حاول على إثره الحرس الثوري استغلال الوضع الأمني غير المستقر في أفغانستان لزراعة الأفيون والتجارة فيه.

وساهمت العلاقة المتنامية بين إيران وجماعة طالبان خلال الفترة الأخيرة، في مشاركة الحرس الثوري في زراعة وإنتاج أنواع مختلفة من المخدرات، والقيام بنوع من المقايضة؛ حيث ساعد الحرس الثوري طالبان في فترات سابقة أثناء توليها الحكم في أفغانستان للسيطرة على تهريب المخدرات عبر إيران، في مقابل السماح بتهريب السلاح الإيراني إلى الداخل الأفغاني. والجدير بالذكر، أن فيلق القدس التابع للحرس الثوري يقوم بدور كبير في هذا الإطار، ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدة على تهريب المخدرات الأفغانية إلى غرب ووسط أوروبا عبر إيران وجنوب شرق أوروبا وتركيا [32].

وفي السياق ذاته، تُعد إيران خطوة مهمة على ما يُعرف بـ"الطريق الجنوبي" لتهريب المخدرات، والذي يمر عبر باكستان وإيران إلى منطقة الخليج وأفريقيا وجنوب آسيا و-بدرجة أقل- جنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا، وشرق أمريكا. ومحورًا هامًّا أيضًا على "الطريق الشمالي" الذي يمر من أفغانستان إلى الدول المجاورة في آسيا الوسطى، بما في ذلك روسيا ورابطة الدول المستقلة. ورغم أن هذا الطريق لا يمر عبر إيران، فإن هذه الأخيرة تحاول التأثير عليه من خلال وكلائها الأفغان. وبالإضافة إلى ذلك، يمتلك الحرس الثوري الإيراني شبكة لتهريب المخدرات تتمتع بانتشار عالمي يمتد من أفغانستان إلى أمريكا اللاتينية؛ حيث إن الأجزاء الخارجية لهذه الشبكة يتم حمايتها بواسطة الميليشيات التابعة لإيران في المنطقة، مثل فيلق القدس ووكلائه، مثل حزب الله اللبناني، وحركة حماس، وجماعة الحوثي اليمنية، وجماعة كتائب حزب الله العراقية [33].

وساهمت هذه الأنشطة غير المشروعة في مجملها، في مساعدة الحرس الثوري على تمويل أنشطته الداخلية والخارجية، والتي تتضح أبرز ملامحها في:

تمويل البرنامجين النووي والصاروخي: كشفت وزارة الخزانة الأمريكية في تقرير لها صدر عام 2016، عن أن الحرس الثوري الإيراني حريص للغاية على تطوير نشاطه في قطاع المصارف لتعريف شبكة المشتريات الخاصة به، ويوفر له العملة الأجنبية للحصول على المشتريات الخارجية. وفي هذا السياق، يلعب كل من "بنك الأنصار" و"شركة مهر المالية" دورًا هامًّا في تمويل عمليات الشراء المتعلقة بالبرنامجين النووي والصاروخي؛ حيث يعملان على توفير المواد الخام والمصنعة والخبرة وشبكة المشتريات الخارجية، والتكنولوجيا التي تتضمن البناء وعلم الروبوتات وعلوم الكمبيوتر.

ومن ناحية أخرى، يتطلب برنامج الصواريخ البالستية الإيرانية خبرة لا بأس بها في علوم المعادن والتعدين، ويمتلك الحرس الثوري شركات كبيرة

في هذا الإطار؛ حيث يُعد قطاع المعادن الإيراني بمثابة مُورد هام للمواد الخام والمعالجة للاستخدامات العسكرية، بما في ذلك إنتاج الصواريخ البالستية. ويُعتقد أن البلاد لديها أكبر احتياطي من الزنك في العالم، وثاني أكبر احتياطي من النحاس، وكلاهما يستخدم في معالجات الرؤية المنخفضة في الصواريخ، لمنعها من الكشف[34].

وتُعد شركة تطوير مناجم الزنك الإيرانية المطروحة للتداول العام، هي المالك والمنتج الرئيسي للزنك الإيراني، بقيمة سوقية تبلغ 94 مليون دولار، ومملوكة للحرس الثوري. ورغم أن إيران تنتج بعض مشتقات مادة الزركونيوم، التي تُستخدم على نطاق واسع في كل من برامجها الصاروخية والنووية، ولكن ليس لديها مصادر لإنتاج الزركونيوم الخالص، ولكن يمكن شراؤه من الدول المنتجة، مثل الصين وروسيا وجنوب أفريقيا وموزمبيق وماليزيا والهند والبرازيل والسنغال وأوكرانيا. كما يمتلك الحرس الثوري شركات للصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، ضرورية للنظام المتفجر ومواد الوقود والمركبات. ومن هذه الشركات:

- شركة كرمنشاه للصناعات البتروكيماوية (القيمة السوقية: 416 مليون دولار).
- شركة برديس للبتروكيماويات (1.6 مليار دولار).
- شركة بارسيان لتنمية النفط والغاز (3 مليارات دولار).
- شركة شيراز للبتروكيماويات (510 مليون دولار).
- وشركة مصفاة شيراز للنفط (217 مليون دولار).
- شركة مصفاة نفط تبريز (427 مليون دولار)) (.
- دعم الميليشيات المسلحة في الخارج: يستغل الحرس الثوري الأموال الناتجة عن دوره في الأعمال غير المشروعة، في تمويل الجماعات المسلحة التابعة لإيران في المنطقة العربية؛ حيث كانت لبنان لفترة طويلة الساحة الرئيسية لأعمال الحرس الثوري في الخارج، من خلال استغلال علاقاته بحزب الله عبر تسليحه وتدريبه المباشر، وظهرت أبرز ملامح ذلك في حرب عام 2006 ضد إسرائيل، وفي سوريا عام 2011، وتواجد الحرس الثوري في العراق بعد عام 2003، مما أتاح له تأسيس قوات "الحشد الشعبي" التي تُعد بمثابة ذراع سياسي وعسكري تابع لإيران في العراق، كما استطاع الحرس تكوين نفوذ قوي في اليمن عن طريق جماعة "الحوثي"، على أن يهدف ذلك في مجمله إلى تعزيز نفوذ إيران في المنطقة العربية وخدمة أهدافها الثورية[35].

وبالإضافة إلى ذلك، يوظف الحرس الثوري جهوده في هذه الدول لجهة إشعال الفتن والصراعات في دول المنطقة؛ حيث بالغت طهران في لعب دور كبير في العراق بعد أن ساهمت الميليشيات الخاضعة لقيادتها بشكل كبير في تراجع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هناك في أواخر عام 2017. ودبر فيلق القدس استيلاء العراق على كركوك من إقليم كردستان العراق بعد فترة وجيزة من استفتاء الاستقلال، ثم دخلت قواتها إلى مدينة القائم الحدودية العراقية قبل فترة وجيزة من دخول وكلاء جيش تحرير السودان التابع لها إلى بلدة البوكمال السورية عبر الحدود مباشرة. وكان النفوذ الإيراني المتصاعد من خلال الحرس الثوري هو أحد أبرز الدوافع التي أدت إلى تظاهرات عام 2019 في العراق. فضلًا عن أن إيران تُعد اللاعب الأبرز في الأزمة السياسية الحالية في العراق، من خلال قوى الإطار التنسيقي الشيعي الذين يعرقلون التوصل إلى تسوية سياسية مع التيار الصدري.

ومن ناحية أخرى، لا يقتصر نشاط الشركات التابعة للحرس الثوري على تطوير نشاطها في الداخل الإيراني فقط، بل يمتد إلى مناطق نفوذها في المنطقة العربية، مثل مؤسسة "الشهيد" التي تمتلك فروعًا في كل من اليمن ولبنان، فضلًا عن وجود فروع لبنوك مملوكة للحرس الثوري في لبنان، مثل "بنك الأنصار".

ولكن لا يضاهي ذلك ما تقوم به مؤسسة "البنياد" أو (المستضعفين)، التي يتمحور عملها حول ما تدعي أنه "نصرة المستضعفين في العالم"، ويرتكز نشاطها في كل من أفغانستان والعراق؛ حيث يُشرف قائد فيلق القدس على نشاط مؤسسة البنياد التي تقوم بتمويل جزء كبير من أنشطة إيران في الخارج[36].

تمويل حروب الإنترنت: تُعد إيران من أبرز دول منطقة الشرق الأوسط النشطة في مجال تطوير برامج إنترنت تُستخدم للأغراض العسكرية؛ حيث يسيطر الحرس الثوري على أكبر شركة للاتصالات في إيران، المنوط بها تدريب الفنيين المهرة والمتخصصين على عمليات الاختراق والهجمات السيبرانية. وتُعتبر إيران من أبرز الدول التي تورطت في هجمات عسكرية إلكترونية على دول الخليج، والشاهد على ذلك هو ما حدث في عام 2012 ضد شركة "أرامكو" السعودية، وما قام به الجيش السيبراني التابع للحرس الثوري من هجمات عسكرية على البنوك وبعض مؤسسات الحكومة الأمريكية في أعقاب توقيع الاتفاق النووي في عام 2015[37].

وتصاعدت حروب الهجمات السيبرانية بين إيران وإسرائيل خلال الفترة الأخيرة؛ حيث ذكرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية في مايو 2020 أن تل أبيب تقف خلف هجوم إلكتروني على ميناء "الشهيد رجائي" الإيراني؛ حيث تسبب الهجوم في ارتباك الحركة عبر الممرات المائية، والطرق المؤدية إلى الميناء[38]. كما أعلنت شركة "تشيك بوينت" الإلكترونية الإسرائيلية، في يونيو 2022، عن أن وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني، وجنرالًا سابقًا في الجيش الإسرائيلي، كانا من بين المسؤولين الذين حاولت إيران استهدافهم إلكترونيًا من خلال التحكم في حسابات البريد الإلكتروني الخاصة بهم[39]. وأخيرًا، أعلنت إيران في 21 سبتمبر 2022 عن توقف الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الإيراني، وموقع وزارة الثقافة الإيرانية، بالتوازي مع الاحتجاجات التي تشهدها إيران على خلفية مقتل فتاة إيرانية تدعى "مهسا أميني" على يد شرطة الأخلاق الإيرانية، بسبب مزاعم عن مخالفتها للحجاب الشرعي المفروض في إيران[40].

## خامسًا | العوامل المؤثرة على الحرس الثوري في الوقت الحاضر والمستقبل:

لعبت التفاعلات بين مرتكزات السلطات الدينية والمؤسسات العسكرية وطبقة التجار في البازار لسنوات عديدة في إيران، دورًا مهمًّا في تشكيل هيكل السلطة والسياسة في إيران. وأدى ذلك إلى أن أصبح الحرس الثوري الإيراني الآن مركزًا رئيسيًا للقوة يسيطر على العديد من جوانب السياسة الإيرانية، ولا سيما أنه يعتمد على أهم مصدرين للسلطة السياسية (المال والسلاح)، للوصول إلى اتفاقات مع المؤثرين التقليديين في إيران (السلطات الدينية، وطبقة البازار، والبيروقراطية، والجيش).

ولكن يتضح أن هناك بعض العوامل المؤثرة في مستقبل الحرس الثوري في إيران، يمكن تفصيلها فيما يلي:

أ. التوسع الاقتصادي: كشفت بعض التقديرات عن أن انخراط الجيوش بصفة عامة في النشاط الاقتصادي يحمل بعض التداعيات السلبية من نواحٍ عدة؛ حيث يمثل ذلك عبئًا كبيرًا على دورها الأمني، ويتسبب من ناحية أخرى في بروز بعض الظواهر السلبية من قبيل الفساد والاحتكار والعسكرة، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على الكفاءة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية والنشاط الاقتصادي وجهود التنمية بشكل عام.

فالواقع أن الحكومة الإيرانية لم تقُم بمنح العقود الاستثمارية الكبيرة للحرس الثوري باعتباره الكيان الاقتصادي الأكثر كفاءة، وإنما بزعم توسيع سيطرة الحرس الثوري وتحقيق أهداف الثورة الإسلامية في الداخل والخارج. وعلى صعيد آخر، أدت عملية انخراط الحرس الثوري في المجال الاقتصادي إلى رغبتهم في ممارسة المزيد من الضغوط الهادفة إلى ممارسة دور سياسي كبير، فضلًا عن أن استقلاليته المادية أدت إلى اتباعه طرقه الخاصة في السياسة.

وأدى ذلك في مجمله إلى أن الشركات والكيانات الاقتصادية باتت غير خاضعة للمساءلة، الأمر الذي أدى لتحوله إلى دولة داخل دولة، تمتلك كل الإمكانيات السياسية والاقتصادية المستقلة عن الدولة الإيرانية نفسها. وعند الوقوف على تحليل تبعات الدور الاقتصادي للحرس، على الوضع الاقتصادي لإيران، يمكن القول إن تدخل الحرس في الاقتصاد لم يحقق نتائج إيجابية تُذكر في وجود أزمة اقتصادية تعاني منها إيران في الوقت الحالي، تتمثل أبرز مؤشراتها في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة؛ بقدر ما حقق أرباحًا طائلة للحرس الثوري ذاته، وأدى إلى اتساع سيطرته على المؤسسات الاقتصادية والسياسية[41].

ب. دوره في المنطقة: يدعم المفهوم الإسلامي الشيعي لـ"ولاية الفقيه" النظرة العالمية التي يتبعها الحرس الثوري، فيما يتعلق بتمدده الخارجي، ولا سيما فيما يتعلق بالدول المجاورة، ووصف ذلك على أنه بمثابة "الجهاد في سبيل الله". وفي هذا السياق، يرفض الحرس الثوري مفهوم الدولة القومية باعتباره مصطلحًا غربيًّا. ومن وجهة نظر قادته يجب أن تكون الأمة الإسلامية تحت سلطة الإمام أو نائبه (المرشد الأعلى) في غيابه، وهو ما يحاول على إثره إضفاء الشرعية على جهوده لتصدير الثورة الإسلامية [42].

ومن هنا، فرضت التدخلات التي يقوم بها الحرس الثوري الإيراني في دول الإقليم تداعيات سلبية على إيران لجهة محورين رئيسيين، يتمثلان في: أولًا: حرمان المواطن الإيراني من التمتع بثروات بلاده النفطية، وبعض القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل البتروكيماويات، مما أدى لتصاعد الاحتجاجات واستمرار اندلاعها في إيران منذ قيام الثورة الإسلامية، الأمر الذي يحد من شرعية نظام ولاية الفقيه في إيران. وثانيًا: خلف الدور الإقليمي للحرس الثوري عداوات مع الكثير من دول المنطقة، ولا سيما فيما يتعلق بالدول العربية، وأدى إلى تشكك هذه الأخيرة في نيات إيران الهادفة إلى التعاون والسلام.

ج. اغتيال سليماني: فرض اغتيال قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، في يناير 2020 برفقة نائب قائد الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس، من قبل الإدارة الأمريكية بقيادة دونالد ترامب، المزيد من التداعيات السلبية على دور الحرس الثوري، ولا سيما في الخارج، وبشكل أكثر خصوصية في العراق؛ حيث كشفت بعض التقديرات عن أن أزمة الانسداد السياسي التي يعاني منها العراق في الوقت الحالي ترجع في جزء منها إلى غياب سليماني، الذي كان يستطيع من خلال شخصيته الكاريزمية تجميع كل الأطراف المتصارعة والاتفاق على حل وسط فيما بينهم [43].

ورغم أن عددًا من المراقبين كانوا يتوقعون ألا يكون لاغتيال سليماني تأثير كبير على دوره، بسبب الطابع المؤسسي والبيروقراطية القوية التي اكتسبها منذ تأسيسه، فإن الفترة اللاحقة على اغتياله أثبتت عكس ذلك؛ حيث غالبًا ما يظهر خليفة سليماني (إسماعيل قاآني) في لقاءاته وجولاته الخارجية، بصحبة طاقم كامل من المساعدين المتخصصين في مختلف المجالات، والمثير في الأمر أنه يسمح لهؤلاء المساعدين بالمشاركة في المحادثات والمناقشات، وهذا يُعد أمرًا غريبًا على القادة الشيعة في العراق، ويحمل تناقضًا صارخًا مع ما اعتادوا عليه مع سليماني الذي كان دائمًا يقود المناقشات في جميع الأمور بدون الحاجة إلى أية مساعدين.

لذا، من الواضح أن اختيار الجنرال إسماعيل قاآني خلفًا لسليماني، هو في حد ذاته رسالة قوية حول التحول في نهج الحرس الثوري الإيراني في المنطقة العربية؛ فرغم أن قاآني رجل عسكري محترف، فإن كل خبرته تنبع من عمله في أفريقيا وجنوب آسيا، وخاصة أفغانستان وباكستان، بينما يفتقر إلى الخبرة في العراق واليمن ولبنان وسوريا. لذا، يبدو أن الحرس الثوري الإيراني قرر التحول من القيادة المنفردة التي اعتمدت على كاريزما سليماني، إلى قيادة مؤسسية ومشتركة، وهو بالفعل قرار حكيم للأسباب التالية:

- كان من الصعب إيجاد بديل فوري لسليماني، وخاصة أنه هو ذاته لم يسمح بوجود مثل هذا البديل، وأيضًا لأن اغتياله لم يكُن متوقعًا.
- من شأن القيادة المؤسسية والمشتركة أن تحد من احتمالية نشوب صراع على السلطة داخل الحرس الثوري الإيراني، ولا سيما مع التاريخ الطويل لمثل هذه النضالات داخل مؤسسة الحرس الثوري الإيراني.
- كما يمكن للقيادة المشتركة لفيلق القدس أن تخفف من النهج المتشدد الذي اتبعه قاسم سليماني، ليس فقط في الخارج ولكن داخل إيران أيضًا، ولا سيما أن الاستقالة التي تقدم بها وزير الخارجية السابق محمد جواد ظريف كانت بمثابة احتجاج على تجاهل سليماني له، الذي دعا الرئيس السوري بشار الأسد لزيارة إيران دون إخطار وزارة الخارجية بهذا الأمر.
- وستشجع المرونة الناشئة عن القيادة المشتركة والمؤسسية، على وجود المزيد من المرونة اللازمة للاستجابة لمطالب الشارع الإيراني، التي تدعو إيران إلى التراجع عن عملياتها العسكرية في المنطقة العربية [44].

د. خلافة خامنئي: بغض النظر عمَّن سيصبح خليفة المرشد الأعلى الحالي "علي خامنئي"، في ظل ورود أنباء كل فترة ليست بالطويلة عن تدهور في حالته الصحية؛ يستعد الحرس الثوري الإيراني ليكون له دور أكبر في السلطة، من خلال تشكيل اختيار مؤثر بقوة يمنح الفيلق سلطة واسعة في

الحكم أكثر من المرشد الأعلى نفسه. ولكونه قريبًا جدًا من خامنئي، كان قائد فيلق القدس السابق قاسم سليماني مستعدًا لهذا الدور، كما كان في وضع جيد للعب دور رئيسي في اختيار خليفة خامنئي بسبب هيمنته داخل الحرس الثوري الإيراني.

لكن أدى اغتيال سليماني غير المتوقع إلى خلط الأوراق، وسمح لمنافسة جديدة على السلطة بالظهور مرة أخرى بين مؤسسات الحكم التقليدية؛ حيث وجد المنافسون لهيمنة الحرس الثوري الإيراني أن غياب قيادة سليماني الكاريزمية فرصة كبيرة لا بد من اغتنامها، في محاولة منهم لتقليص قوة الحرس الثوري الإيراني واستعادة حتى ولو جزء من مكانتهم المفقودة [45].

وما يبدو أنه ساهم في تقوية سلطات النفوذ والسلطة التقليدية (البيروقراطية، ومؤسسات الدولة التقليدية، فضلًا عن السلطات الدينية)، هو الظروف الصعبة التي تمر بها إيران حاليًا؛ حيث دفع ذلك الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور في إيران الكثيرين إلى إلقاء اللوم على هيمنة الحرس الثوري الإيراني، والمواقف المتشددة التي دعمها خامنئي. بعبارة أخرى، يجد الحرس الثوري الإيراني نفسه الآن يتعرض لهجوم شديد من قبل مراكز القوة المتنافسة في إيران، ويلعب غياب زعيم بديل بمكانة سليماني وسلطته دورًا مهمًا في عدم قدرة الفيلق على وقف مثل هذه الهجمات، التي ستؤثر بطبيعة الحال على دوره في اختيار المرشد الأعلى القادم [46].

هـ. أزمة شرعية مزدوجة: يواجه كل من الحرس الثوري الإيراني والمرشد الأعلى علي خامنئي، بالتزامن مع الاحتجاجات التي تشهدها إيران في الوقت الحالي على خلفية مقتل فتاة إيرانية تُدعى "مهسا أميني" على يد شرطة الأخلاق في 16 سبتمبر 2022، أزمة شرعية كبيرة؛ حيث ادعى خامنئي خلال خطابه اللاحق على مقتل هذه الفتاة أنها حادثة مدبرة من الخارج، أو بالأحرى إحدى أدوات الضغط من القوى الغربية على إيران بالتوازي مع مفاوضات الاتفاق النووي، لإجبار إيران على تقديم المزيد من التنازلات، لكن المراقب للأوضاع في إيران سيعرف جيدًا أنها أحد التبريرات الواهية التي لطالما اعتاد المرشد الأعلى الإيراني على تقديمها.

وفيما يتعلق بالحرس الثوري الذي يرتبط وجوده وتأسيسه منذ البداية باستمرار القبضة الحديدية لنظام ولاية الفقيه في إيران، فإنه يُعد أحد المشاركين الرئيسيين في قمع هذه الاحتجاجات، عن طريق القوات الأمنية التابعة له ولقوات الباسيج. لذا، فإن تزايد معدلات القمع والتضييق على الحريات السياسية، من شأنه أن يخصم من رصيد وشرعية أجهزة الأمن ونظام ولاية الفقيه بشكل عام داخل إيران، ويدعو المواطنين إلى التحلي بالمزيد من الجرأة لمواجهة مثل القوات التي تحول دورها للقمع بديلًا عن حماية المواطنين في الشوارع والحفاظ على الأمن العام.

ويتزايد هذا الأمر حدة بالتوازي مع ما أظهرته استطلاعات الرأي الصادرة عن بعض المؤسسات الإيرانية المعنية، والتي أوضحت أن حوالي 85% من الإيرانيين غير راضين عن النظام الحالي. كما أن النظام غير قابل للإنقاذ، أو إصلاح ذاته من الداخل. ويتوازى ذلك مع ارتفاع نسبة الشباب داخل المجتمع الإيراني؛ حيث يبلغ متوسط عمر السكان الإيرانيين 30 عامًا، الأمر الذي يفسر صعوبة قبول اعتماد النظام على الدين فقط لتبرير شرعيته [47].

فالنظام غير قادر على إصلاح ذاته من الداخل، نتيجة اعتماده على الخارج بشكل كبير، باعتباره مصدرًا كبيرًا لشرعيته في الداخل؛ حيث وصل الأمر إلى أن هدد مسؤول إيراني بارز قبيل احتجاجات الوقود في عام 2019 باستيراد مقاتلين من الخارج، بما يتضمن قوات الحشد الشعبي في العراق، للدفاع عن الثورة الإسلامية الإيرانية في حال عدم قدرة الإيرانيين على الدفاع عنها بأنفسهم، فضلًا عن اعتراف رجل الدين الإيراني آية الله محمد تقي يزدي في أواخر عام 2018، بأن النظام يواجه أزمة مع الشباب بسبب قيم الديمقراطية والحرية، التي بدأت تنتشر بشكل أكبر ويزول في مقابلها اعتماد النظام على الدين فقط كمصدر للشرعية [48].

## ختامًا،،

رغم عدم قدرة الحرس الثوري الإيراني على تغيير موقفه جذريًا باعتباره الحامي العدواني للثورة الإسلامية، بسبب الأسباب الهيكلية والأيديولوجية التي بُنيت عليها شرعيته؛ فمن المتوقع أن يخفف بشكل كبير منهجه المتشدد، في محاولة لكسب المزيد من الوقت، وللتمكن من التعامل مع التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجه المجتمع الإيراني كظاهرة الاحتجاجات.

ومن المتوقع أيضًا أن يعيد الحرس الثوري الإيراني ترتيب أوراقه في مواجهة منافسيه التقليديين (السلطات الدينية، والبيروقراطية الإيرانية، والنخب الإيرانية الرأسمالية التقليدية)؛ حيث يدرك هؤلاء المنافسون أن الظروف المشتركة التي خلقتها أزمات إيران العديدة، يمكنها أن تساهم في إيجاد فرصة لتقليص قوة الحرس الثوري الإيراني. ففي حين أن الهبات الجماهيرية والاحتجاجات المتواصلة في إيران، لن تكون بالضرورة نهاية لأجهزة الأمن التابعة للحرس الثوري، إلا أنها من المتوقع أن تخفف من قبضته على مقاليد السلطة، وتقوض من قوة تحالفه الاستراتيجي مع المرشد الأعلى علي خامنئي.

وربما تؤدي التحديات التي يتعرض لها الحرس الثوري الإيراني إلى ظهور تحالفات جديدة بين الكيانات المتنافسة على سلطات الحرس الثوري الإيراني، ومن المتوقع أن تستمر هذه التحالفات في الضغط من أجل إصلاح جذري داخل النظام. وفي الوقت نفسه، سيحاول الحرس الثوري الإيراني إظهار أقصى قدر من المرونة في الاستجابة للضغوط الداخلية والخارجية التي يواجهها، وسيحاول أيضًا استعادة زخم قوته المفقودة خلال العامين الماضيين اللاحقين على اغتيال سليماني. ومن المحتمل أن يكون الوضع الاقتصادي هو العامل الأكثر حسمًا في هذا الأمر، لأن نمو الحرس الثوري الإيراني واستمراريته يعتمدان بشكل كبير على نجاح ذراعه الاقتصادي.

فمن غير المحتمل أن يتخلى الحرس الثوري عن إمبراطوريته الاقتصادية حتى في مواجهة مشاكل إيران الاقتصادية، وفي السياق ذاته، من المحتمل أن تضطر إيران إلى إيجاد تنازلات داخلية وكذلك تسويات مع العالم الخارجي، تسمح بفترة إعادة تنظيم وإعادة بناء، مماثلة للفترة التي أعقبت نهاية الحرب مع العراق.

ومع ذلك، فلا تعني الأزمات الخانقة والمعقدة التي يمر بها النظام الإيراني الآن أن نهايته وشيكة، أو أن الحرس الثوري الإيراني سينهار؛ فلا يزال النظام يتمتع بأساس قوي يضمن استدامته. ومع ذلك، يبدو أن النظام بحاجة الآن إلى مراجعة أولوياته والتركيز على حماية الثورة بدلًا من تصديرها. لكن هذا لا يعني أن النظام الإيراني سوف يتخلى عن سعيه لتصدير الثورة، لأنه جزء لا يتجزأ من أيديولوجيته، لكنه يعني أنه سيعيد التركيز بشكل أكبر على إعادة البناء.

وفي هذا السياق، سيستمر الحرس الثوري الإيراني في لعب دور حيوي في مستقبل النظام الإيراني، لأنه من غير المرجح أن يخرج من دائرة الضوء، ويمنح مزيدًا من الوقت للمواقف الأكثر جاذبية للغرب، مثل السماح بوجود حكومات إصلاحية مناهضة للوضع القائم في إيران. كما أن التحديات التي تمر بها إيران في الوقت الحالي، لا تعني أنها ستحتاج إلى ثلاثين سنة أخرى لاستعادة قوتها، بل من المتوقع أن الفترة الزمنية ستكون أقصر كثيرًا. وخلال فترة إعادة البناء هذه، سيواصل الحرس الثوري الإيراني احتكاره شبه الكامل على الاقتصاد الإيراني، وقد يعزز وضعه الاقتصادي ضد المنافسين الآخرين.

ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن يستمر الجناح المتشدد للقوى الثورية في الضغط وإثارة الأزمات الداخلية والخارجية (بالتعاون مع وكلائه التقليديين) لإحباط هذا النهج البراجماتي. ومن الصعب معرفة من سيفوز على المدى الطويل لأن هذا سيعتمد على العديد من العوامل المختلفة، التي تتمثل فيمن سيكون خليفة خامنئي، وقدرة القادة البراجماتيين على تنظيم أنفسهم، والإدارة الأمريكية اللاحقة على إدارة بايدن، ولكن الحقيقة المضمونة هي أن الحرس الثوري الإيراني سيكون ركيزة لا يمكن الاستغناء عنها من محددات القوة الإيرانية، سواء في الداخل أو الخارج.

ومع ذلك، ستكون أفضل حالة لكل من إيران والعالم، هي الحالة التي يخسر فيها الحرس الثوري الإيراني صراعه على السيادة في إيران؛ فإذا كانت إيران تريد المضي قدمًا حقًّا، فسيتعين عليها إيجاد طرق لإعادة تصنيف نفسها للعالم كدولة تهتم بشؤونها الداخلية ولا تتدخل في شؤون الآخرين. وسيتعين عليها الالتزام بالأعراف الدبلوماسية، خاصة فيما يتعلق بعلاقات إيران مع دول الخليج العربي، حتى لا تتكرر بعض الحوادث المشينة، مثل اقتحام سفارة المملكة العربية السعودية في عام 2016. وسيتعين عليها تغيير مواقفها تجاه الوكلاء في العراق وسوريا ولبنان واليمن، الذين من المفترض أن يتم توجيههم بعد ذلك لتقليل أنشطتهم التخريبية، وإعادة معايرتها بطريقة لا تتحدى الشرعية المؤسسية لهذه البلدان. كما يعني ذلك أنه سيتعين على النظام الإيراني التنازل عن روايته الثورية. ولكن لا نعرف حتى الآن، هل ما زلنا بعيدين كثيرًا عن هذا السيناريو أم لا.

## المصادر:


1. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص ص 139-135.
2. أمل كامل حمادة، الخبرة الإيرانية في الانتقال من الثورة إلى الدولة، دكتوراه، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007)، ص 184.
3. Ali Alfoneh, Indoctrination of the Revolutionary Guards, American Enterprise Institute, 2009, pp 1-6.
4. Iranian Naval Forces: A Tale of Two Navies, Office of Naval Intelligence, Defense Office of Prepublication and Security Review, 2017, pp 27-37.
5. Aerospace Force of the Islamic Revolutionary Guard Corps, Military wiki, 2016, available at https://military-history.fandom.com/wiki/Aerospace_Force_of_the_Islamic_Revolutionary_Guard_Corps.
6. The IRGC Aerospace Force, Iranwire, April 9, 2019, available at https://iranwire.com/en/features/65747/.
7. Morad Veisi, A Look At Three Decades Of Iran's Secretive Quds Force, radio free Europe: Radio Liberty, January 08, 2020, available at https://www.rferl.org/a/iran-quds-force-soleimani-explainer/30366930.html.
8. Udit Banerjea, Revolutionary Intelligence: The Expanding Intelligence Role of the Iranian Revolutionary Guard Corps, Journal of Strategic Security, Number 3 Volume 8, No. 3, 2015, pp 1-16.
9. كينيث كاتزمان، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية (مترجم): الحرس الثوري الإيراني... نشأته وتكوينه ودوره، (أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الثالثة، 1998)، ص ص 117-116.
10. الباسيج وصنع القرار في إيران، مختارات إيرانية، عدد 107، 2010، ص 155.
11. Afshon P. Ostovar, Guardians of the Islamic Revolution Ideology, Politics, and the Development of Military Power in Iran (1979-2009), PHD Thesis, The University of Michigan, 2009, pp 158-160.
12. Saeid Golkar, Protests And Regime Suppression In Post -Revolutionary Iran, Policy Notes, The Washington Institute for Near East Policy,2020, PP1-24.
13. محمد السعيد عبد المؤمن، الحراس والباسيج في إيران، (القاهرة، مركز بحوث الشرق الأوسط، 2020)، ص ص 105-93.
14. Afshin Shahi, The Military and the State in Iran: The Economic Rise of the Revolutionary Guards, The Middle East Journal, No 20, Vol 7, February 2017, Pp. 1-20.
15. Ibid.
16. Esfandyar Batmanghelidj, Tougher U.S. Sanctions Will Enrich Iran's Revolutionary Guards: As the Economic Noose Tightens on the Iranian Economy, Smugglers will thrive and the IRGC will be the first to Profit, Foreign Policy, 2018.
17. إنعام عبد الله محمد عبد الجليل، تأثير بنية النظام السياسي على العلاقات المدنية العسكرية: دراسة حالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013)، ص ص 205-200.
18. Ali Alfoneh, The Revolutionary Guards' Role in Iranian Politics, Middle East Quarterly, Fall 2008, pp 7-10.
19. - David Jalilvand and Achim Vogt, Radicalization during the Rouhani years, Frederich Ebert Stiftung, 2021, pp 4-23.
20. - Saeid Golkar, Kasra Aarabi, The IRGC in the Age of Ebrahim Raisi: Decision-Making and Factionalism in Iran's Revolutionary Guard, Tony Blair institute for Global Change, 2021, pp 6-15.
21. The IRGC's Social, Cultural, Scientific and Educational Institutions, Iran Wire, April 9, 2019, available at https://iranwire.com/en/features/65743/
22. محمد عبد الخالق قشقوش، الدور الاقتصادي للجيوش، مجلة الديمقراطية، العدد 52، 2014، ص 3.
23. - Richard L. McKnight II, Sanctioning Success? Assessing The Role Of Sanctions In The Militarization Of Iran, Master Thesis, Naval Postgraduate School, Monterey, California, 2010, pp 42-43.
24. Ali Alfoneh, The Revolutionary Guards' Looting of Iran's Economy, American Enterprise Institute, 2010, available at https://www.aei.org/research-products/report/the-revolutionary-guards-looting-of-irans-economy/.
25. حمدي البشير، إبراهيم المقدادي، إيران دولة الحرس الثوري: من حراسة الثورة إلى احتكار الثروة، (دبي، مركز المزماة للدراسات والبحوث، 2018)، ص ص 180-178.

26. Thierry Coville, The Economic Activities of the Pasdaran, Éditions de la Sorbonne, N° 229, 2017, pp 96-97.

27. Iran's Guards Poised To Enter Country's $15 Billion Auto Industry, Radio Farad, 2020, available at https://en.radiofarda.com/a/iran-s-guards-poised-to-enter-country-s-15-billion-auto-industry/30661956.html.

28. حمدي البشير، مرجع سابق، ص 182.

29. Sara Bazoobandi, Iran's Revolutionary Guards: Four Decades of Expanded Business and Military Influence, The Arab Gulf State Institute In Washington, December 12, 2019, pp 8-9.

30. حمدي البشير، مرجع سابق، ص 189.

31. Paulo Casaca and Siegfried O. Wolf, Waging Jihad by Other Means: Iran's Drug Business and its Role within the International Crime-Terror Nexus, Sadf Working Paper, Issue n° 5, 29 June 2017, pp 5-6.

32. J. Warrick, In Iran, Drug Trafficking Soars as Sanctions Take Bigger Bite, The Washington Post, 1 November 2012, https://www.washingtonpost.com/world/national-security/in-iran-drug-trafficking-soars-as-sanctions-take-bigger-bite/2012/10/31/12ff0930-1d81-11e2-b647-bb1668e64058_story.html?utm_term=.f91afff20693.

33. Paulo Casaca and Siegfried O. Wolf, Op.Cit, pp 7-10.

34. Saeed Ghasseminejad, Iran's Ballistic Missile Program and Economic Sanctions, Research Memo, March 2016, pp 4-5.

35. Ibid, p 6.

36. Philip Loft, Iran's influence in the Middle East, House Of Commons Library, Research Briefing, pp 6-15.

37. William B Jenkins, Explaining Iranian Soft Power Capability: A Political Economy of the Islamic Republic's Parastatal Foundations,Thesis,(Canberra: The Australian National University, October 2014), PP 159-167.

38. Emanuele Ottolenghi,and Others: How the Nuclear Deal Enriches Iran's Revolutionary Guard Corps,(Washington,DC: Foundation For Defense of Democracies,2016),p.26.

39. Joby Warrick and Ellen Nakashima, Israel linked to a disruptive cyberattack on Iranian port facility, The Washington post, May 18, 2020, available at https://www.washingtonpost.com/national-security/officials-israel-linked-to-a-disruptive-cyberattack-on-iranian-port-facility/2020/05/18/9d1da866-9942-11ea-89fd-28fb313d1886_story.html.

40. William Turton, Suspected Iranian Hackers Targeted Ex-Israeli Officials, Bloomberg, June 14, 2022, available athttps://cutt.ly/tV2DIKY.

41. هجوم إلكتروني يستهدف مؤسسات حكومية إيرانية، سكاي نيوز عربية، 21 سبتمبر 2022، متاح على الرابط التالي https://cutt.ly/wV2DEhM.

42. حمدي البشير، مرجع سابق، ص ص 208-209.

43. Saeid Golkar & Kasra Aarabi, Iran's Revolutionary GuardAnd The Rising Cult Of Mahdism M: Missiles And Militias For The Apocaypse, Middle East Institute,p 6.

44. Nakissa Jahabani, "Beyond Soleimani: Implications for Iran's Proxy Network in Iraq and Syria," Combatting Terrorism Center, January 10, 2020, https://ctc.usma.edu/beyond-soleimani-implications-irans-proxy-network-iraq-syria/.

45. Munqith Dagher, The Iranian Islamic Revolutionary Guard Corps (IRGC) from an Iraqi View – a Lost Role or a Bright Future?, Center For Strategic& International studies, July 30, 2020, available at https://www.csis.org/analysis/iranian-islamic-revolutionary-guard-corps-irgc-iraqi-view-%E2%80%93-lost-role-or-bright-future.

46. Mehdi Khalaji, Iranian Succession and the Impact of Soleimani's Death, The Washington Institute For Near East Policy, Jan 23, 2020, available at https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/iranian-succession-and-impact-soleimanis-death.

47. Michael Knights, Does Soleimani's Death Matter? Findings from a 2019 Workshop, The Washington Institute For Near East Policy, Jan 3, 2020, available at https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/does-soleimanis-death-matter-findings-2019-workshop

48. Dr Sanam Vakil, Iran protests highlight its crisis of legitimacy, Chatham House, 28 September 2022, available at https://www.chathamhouse.org/2022/09/iran-protests-highlight-its-crisis-legitimacy.

49. Mehdi Khalaji, How Iran's Protests Differ from Past Movements, The Washington Institute For Near East Policy,Sep 28, 2022, available at https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/how-irans-protests-differ-past-movements.

# الفصل الخامس

## المؤسسة العسكرية الإيرانية: دور مستقل أم ازدواجية مؤسسية؟

* محمد منصور

باحث أول بالمرصد المصري - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

# تمهيد

منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، تصدرت مؤسسة "الحرس الثوري"، والروافد العسكرية والاقتصادية التابعة لها، المشهد العسكري في الجمهورية الإسلامية الجديدة، بشكل جعل الأضواء تنحسر بشكل أو بآخر عن القوة العسكرية النظامية الإيرانية، التي كانت في مرحلة ما قبل الثورة، من ضمن أقوى المؤسسات العسكرية على مستوى الشرق الأوسط، سواء من حيث التسليح ومستوى التدريب، أو من ناحية القدرات اللوجستية والقيادية.

القوة العسكرية النظامية، من أجل الاستفادة منه ومن خبراته وإمكانياته المتراكمة، لموازنة الضغط العسكري العراقي خلال حرب الثماني سنوات ضد بغداد، خاصة بعد أن ظهرت بجلاء النواقص التكتيكية والعملياتية لقوات الحرس الثوري خلال هذه المعارك. وهي نواقص، ساهمت بجانب عمليات التطهير التي تمت في صفوف القوات النظامية، الناتجة عن حالة "عدم اليقين" من توجهاتها السياسية، في ضعف الأداء الإيراني خلال مراحل مهمة في الحرب مع العراق(1)، وظل هذا التأثير ملحوظًا على المستويات القيادية والتسليحية منذ ذلك التوقيت وحتى الآن.

عقب انتهاء الحرب مع العراق، حاولت طهران تشكيل العلاقة بين القوة العسكرية النظامية والحرس الثوري، في إطار "تكاملي"، يحتفظ فيه كل طرف باستقلاليته التسليحية واللوجستية، مع التنسيق فيما بينهما حيال بعض المسائل مثل المناورات والتدريبات المشتركة، لكن شابت العلاقة بين الجانبين بعض التوترات خلال السنوات الأخيرة، رغم حرص طهران على الإيحاء دومًا بأن عملية تشكيل هذه العلاقة قد تمت بنجاح.

## أولًا | أولا: المؤسسة العسكرية الإيرانية قبل الثورة الإسلامية عام 1979:

كانت القوة النظامية الإيرانية طيلة العهد البهلوي، أقرب إلى "كيان تابع" منها إلى مؤسسة مستقلة تمتلك القوة العسكرية؛ حيث نجح الشاه رضا بهلوي، والملوك السابقون له، في استمالة القيادات العليا لهذه القوة بشكل كامل، عبر إغداق المزايا المالية والترقيات عليهم، وتعيين كبار الضباط في المناصب الوزارية والدبلوماسية والمحلية[2]، بجانب التركيز -خاصة في المراحل الأخيرة من حكم محمد رضا بهلوي- على اختيار الثقات لا الكفاءات، مع تقييد اتصالات القادة العسكريين الكبار ببعضهم البعض، وهي استراتيجية، وإن أدت إلى تجنيب الحكم الشاهنشاهي الانقلابات العسكرية، فقد أدت أيضًا إلى ضعف البنية القيادية لهذه المؤسسة، ما انعكس على أدائها خلال فترة اندلاع الثورة الإسلامية عام 1979.

أما فيما يتعلق بالدور السياسي الداخلي للمؤسسة العسكرية الإيرانية في مرحلة حكم الشاه محمد رضا بهلوي، فقد كان أبعد ما يكون عن التعاطي السياسي، بفعل حرص السلطة الملكية على فصله عنها، ومنع العسكريين من التصويت في الانتخابات أو الانضمام إلى الأحزاب السياسية، رغم أن المؤسسة العسكرية كان لها دوراً مهماً في عودة الشاه محمد رضا بهلوي إلى عرشه عام 1953، بعد الانقلاب الذي تم على حكومة رئيس الوزراء الأسبق محمد مصدق. اضطر الشاه عام 1963، إلى التراجع بشكل مبدئي عن هذه الاستراتيجية، في إطار ما يُعرف تاريخيًا بـ"الثورة البيضاء"، التي تضمنت سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، جعلت من الضروري أن تلعب المؤسسة العسكرية الإيرانية دورًا أكبر في الحياة السياسية والاقتصادية الإيرانية، لدعم سياسات الشاه الداخلية والخارجية.

إن دور المؤسسة العسكرية الإيرانية في الانقلاب على حكومة محمد مصدق، انعكس إيجابًا على اهتمام الشاه محمد رضا بهلوي -والولايات المتحدة الأمريكية- بها وبالتسليح المقدم لها؛ حيث ارتفعت نسبة الإنفاق العسكري من الميزانية الإيرانية العامة، من نحو 25 بالمائة عام 1964، إلى نحو 30 بالمائة عام 1972، كما شهدت حقبة سبعينيات القرن الماضي، تدفقات أساسية للأسلحة الأمريكية إلى إيران، كان معظمها من أحدث ما طورته الصناعات الحربية الأمريكية، خاصة في ما يتعلق بسلاح الجو، وقد كان تمويل أغلب هذه التدفقات من خلال منح أمريكية.

بحلول حقبة السبعينيات، أصبح الجيش الإيراني منخرطًا بعمق في تنفيذ إصلاحات الشاه التعليمية والصحية والتنموية[3]، بجانب دوره في محاولة فرض السيطرة والنظام، خاصة في المراحل التي تم فيها إعلان حالة الطوارئ، في ظل تصاعد المعارضة الداخلية لسياسات الشاه خلال المرحلة الأخيرة من حكمه، وهذا تضمن اضطلاع المؤسسة العسكرية بمهام قضائية وقانونية، عبر المحاكم العسكرية. مع ذلك، فإن النفوذ المتزايد للجيش الإيراني خلال فترة السبعينيات، لم يكن له انعكاس كبير على المستويات القيادية الأساسية فيه، وظل مفتقرًا إلى روح العمل الجماعي الضرورية، التي من شأنها أن تجعله مركز قوة سياسية موثوقًا به في السياسة الإيرانية، وبدلًا من ذلك، أظهرت المؤسسة العسكرية في مرحلة الشاه العديد من نقاط الضعف، وكانت عرضة للتأثيرات الخارجية، وهذا من ضمن الأسباب التي أجبرت الحكم الشاهنشاهي على اتباع استراتيجية تهدف إلى كسب ولاء هذه القيادات عبر التعيينات في المناصب الرفيعة وإغداق الأموال.

تضمنت استراتيجية الشاه تجاه المؤسسة العسكرية حصرها في أدوار دفاعية بحتة على المستوى الخارجي، وأدوار أمنية على المستوى الداخلي؛ حيث تم خلال فترة السبعينيات مثلًا نشر نحو نصف القوة البرية للجيش الإيراني في النطاق القريب من الحدود العراقية، والنصف الأخير في محيط العاصمة طهران. يضاف إلى ذلك قيام الملك بإجراءات أخرى لضمان السيطرة على العلاقات بين كبار الضباط، مثل المتابعة اللصيقة لتحركات كبار الضباط وانتماءاتهم، عبر الأجهزة الرقابية المختلفة "السافاك

- المكتب الثاني - هيئة التفتيش الإمبراطوري"، وإلزام كافة الضباط الكبار في المؤسسات الأمنية والعسكرية والاستخباراتية، بتقديم تقارير عن بعضهم البعض[4]، وكذا منع التواصل المباشر بين الضباط الكبار إلا عبر المكاتب التابعة للقصر الملكي الإيراني، وتعيين أقرباء وموالين للشاه في مناصب عسكرية رفيعة، مثل قائد سلاح الجو، الجنرال محمد خاتمي، وهو شقيق قرينة الشاه، وتولى هذا المنصب خلال فترة السبعينيات حتى وفاته عام 1975. كل العوامل السابقة أدت إلى ضعف البنية القيادية للجيش الإيراني، بشكل أسهم فيما بعد في جعل التعاون بين القيادات العليا في الجيش، لمنع انهيار حكم الشاه، مهمة شبه مستحيلة.

## ثانيا | الجيش الإيراني واندلاع الثورة الإسلامية:

عندما بدأت منظومة حكم الشاه محمد رضا بهلوي بالانهيار في مواجهة الاضطرابات الشعبية التي عمت البلاد عام 1978، اضطر الشاه إلى مخاطبة المؤسسة العسكرية للبدء في التصدي لهذا الوضع وإعادة إرساء النظام، وقد تصدت القوات النظامية والأمنية لهذا الدور في شهر فبراير من نفس العام، وكانت البداية في مدينة "تبريز" التي خاضت فيها قوات الجيش مواجهات عنيفة مع المتظاهرين. اتسع انخراط الجيش الإيراني في هذه الأزمة بحلول شهري أغسطس وسبتمبر من نفس العام، عبر فرض الأحكام العرفية وحظر التجول في عدة مدن رئيسية، من بينها العاصمة طهران ومدينة أصفهان، تنفيذًا لأوامر مباشرة من جانب محمد بهلوي.

في هذه المرحلة بدأت قوات الجيش في الوقوع تحت ضغوط ميدانية كبيرة، نتيجة لتعرضها لخسائر بشرية جراء استخدام المتظاهرين للأسلحة النارية ضد القوات العسكرية والأمنية، وهو ما أدى إلى ظهور انشقاقات وخلافات كبيرة داخل الوحدات العسكرية المختلفة، ولجوء بعض الوحدات إلى الانضمام إلى المتظاهرين. من الأمثلة الهامة في هذا الصدد، اشتباك شهدته قاعدة عسكرية في العاصمة طهران خلال شهر سبتمبر 1978، أدى إلى مقتل اثني عشر ضابطًا [5].

مع مغادرة الشاه الأراضي الإيرانية في السادس عشر من يناير 1979، أصبحت المؤسسة العسكرية الإيرانية أكثر ارتباكًا، وبدأت تتحرك في عدة اتجاهات، وهذا يعزى إلى أن فاعليتها الأساسية كانت ترتبط بشكل أساسي بتواجد الشاه في سدة الحكم، لذا أدى رحيله إلى مغادرة قسم من كبار الضباط الأراضي الإيرانية، في حين بدأ قسم آخر في فتح قنوات اتصال مع المجموعات الثائرة، واستمر قسم ثالث على موقفه السابق، أملًا في عودة الشاه مرة أخرى كما حدث سابقًا خلال الستينيات، وركزوا جهودهم في دعم الحكومة الانتقالية التي عينها الشاه قبل رحيله، بقيادة شهبور بختيار.

كان من أهم نتائج رحيل الشاه عن البلاد، تفاقم حالة الانقسام داخل الجيش، لدرجة أن وحدات كاملة غادرت مواقعها، في حين اشتبكت وحدات أخرى مع بعضها البعض، كما حدث في فبراير 1979 في إحدى القواعد الجوية بالعاصمة. هذا المشهد تكلل بمهاجمة المتظاهرين مواقع الجيش والشرطة، بكثافة أجبرت كافة الوحدات العسكرية على إيقاف أية تحركات ضد التظاهرات، والعودة إلى ثكناتها بحلول منتصف شهر فبراير 1979، خاصة بعد إعلان مجموعة من كبار ضباط الجيش عن "حياد المؤسسة العسكرية" حيال الأحداث الجارية في البلاد.

## ثالثا | مرحلة "التطهير الثوري" في صفوف الجيش النظامي الإيراني:

كان لوقوف معظم قادة المؤسسة العسكرية الإيرانية في صف الشاه ونظامه خلال فترة ما قبل ثورة 1979، دور أساسي ومفصلي في حالة التهميش والإهمال التي ظلت تلازم هذه المؤسسة إلى الوقت الحالي، وكان من ضمن أسباب تولد قناعة لدى القيادة الإيرانية الجديدة، بعدم جواز الثقة المطلقة في هذه المؤسسة، وضرورة إيجاد قوة عسكرية موازية، تكون ملتزمة بشكل تام بحماية الثورة الجديدة ومبادئها، وتعمل على إقامة توازن مع القوة العسكرية النظامية، التي باتت محل شكوك دائمة من جانب آية الله الخميني وأركان حكمه. في هذا المناخ نشأت فكرة تأسيس "الحرس الثوري"، الذي قام على مدار العقود اللاحقة، بمراكمة الخبرات القتالية والقدرات التسليحية والاقتصادية[6]، على حساب ما يتوفر للجيش النظامي.

على الجانب الآخر، تعرضت القوة العسكرية النظامية في إيران -مثلها في ذلك مثل قوى نظامية في دول أخرى شهدت ثورات عقائدية- لعدة عمليات تطهير متقطعة، تمت على عدة مراحل، ففي العام الأول للثورة الإسلامية فقط، تم إعفاء جميع كبار القادة العسكريين تقريبًا، على رأسهم قادة الأفرع الرئيسية وكبار ضباط هيئة الأركان العامة للجيش، والبالغ عددهم مجتمعين نحو ثلاث عشر ضابطًا، تم إبعاد ثمانية منهم سواء بالإعفاء من الخدمة أو السجن أو الإعدام، في حين تمكن عدد آخر من مغادرة البلاد عقب الثورة مباشرة. هذا الوضع انسحب على قيادة هيئة الأركان، التي تم استبدال قادتها بشكل متتالي ومستمر خلال العامين التاليين للثورة، وشملت عمليات التطهير كذلك الضباط الذين حاولوا قمع المظاهرات، وأعضاء الحرس الإمبراطوري، الذي تم حله عقب الثورة.

بدأت عمليات التطهير في الخامس عشر من فبراير 1979، عندما تم إعدام أربعة من كبار جنرالات الجيش[7]، منهم الجنرال نعمة الله نصيري والجنرال ناصر مقدم، وبحلول شهر مايو، تم إعدام نحو سبعة وعشرين جنرالًا آخر، ومن بين عمليات الإعدام المعلنة رسميًا خلال الأشهر الثمانية الأولى بعد الثورة، كان هناك حوالي 250 من أفراد القوات المسلحة، ناهيك عن أعداد أخرى من الضباط تم قتلهم على أيدي الجماعات اليسارية التي نشطت في البلاد خلال تلك الفترة، نظرًا للظروف السياسية الفوضوية التي عانتها إيران خلال عام 1979، وسيطرت الميليشيات المسلحة على الثكنات والقواعد العسكرية. هذا أدى أيضًا إلى عزوف المجندين والضباط الأصاغر على الالتحاق بثكناتهم، وبالتالي انهارت التشكيلات العسكرية والأمنية في البلاد.

بحلول نهاية عام 1979، كان قد تم التخلص من جميع الضباط الموالين للشاه[8]، بما في ذلك قادة الفرق الأربعة عشرة التابعة للقوات البرية، وقادة ألوية القوات الجوية، ولم ينجُ من موجة التطهير هذه سوى حفنة قليلة من كبار الضباط الإيرانيين الذين أبدوا منذ البداية تجاوبًا مع النظام الجديد في طهران[9]، مثل الأدميرال أحمد مدني، الذي تم تعيينه في بداية الثورة قائدًا للقوات البحرية، والجنرال حسين فردوست، الذي كان من مؤسسي جهاز "السافاك"، وتولى قيادة "المكتب الثامن" المعني بمكافحة التجسس، والجنرال عباس غرباغي، آخر رئيس لأركان الجيش الإيراني في عهد الشاه، والذي كان له دور أساسي في صدور البيان المعبر عن "حياد الجيش" في فبراير 1979.

لم تتوقف عمليات التطهير طيلة السنوات التالية، رغم بدء الحرب مع العراق عام 1981، بل تكثفت في بعض المراحل بفعل الصراع بين التيارات الرئيسية في مشهد ما بعد ثورة 1979، "الجناح الإسلامي المتشدد - الجناح التكنوقراطي - التيار الشيوعي"، كما حدث في شهر يوليو 1980، الذي شهد محاولة انقلابية فاشلة قام بها عدة ضباط في سلاح الجو الإيراني، يعملون في قاعدتي "شاروخي" و"مهرآباد" الجويتين، وبمعيتهم بعض صغار الضباط في الوحدات البرية، بجانب بعض الضباط السابقين في الحرس الإمبراطوري. نتج عن هذه المحاولة موجة إضافية من التطهير، شملت القبض على أكثر من خمسمائة ضابط ومجند، تم إعدام

نحو 50 ضابطًا منهم، وسجن ما يقرب من نصفهم. تلت هذه المحاولة، محاولة ثانية للانقلاب، تمت في نهاية عام 1982، نتج عنها إعدام نحو 170 ضابطًا.

تشير التقديرات إلى أنه في أعقاب هاتين المحاولتين الانقلابيتين، تعرض ما بين ألفين وأربعة آلاف ضابط، بمن فيهم الطيارون وكبار قادة القوات الجوية، للفصل من الخدمة أو السجن أو الإعدام، وتم الدفع بضباط من الرتب الأقل، لشغل المناصب الأعلى في الجيش الإيراني[10]. ومن أبرز أمثلة هذا الوضع، تعيين العقيد جواد فاخوري، قائدًا للقوات الجوية ووزيرًا للدفاع الوطني في آن، خلال الفترة بين عامي 1980 و1981، علمًا أنه كان من أبرز الداعمين للحكم الجديد في طهران، وتوفي بمعية ضباط كبار آخرين في تحطم طائرة نقل عسكرية في سبتمبر 1981.

إن عمليات التطهير السالف ذكرها تضمنت أيضًا الضباط ذوي الميول الشيوعية[11]؛ حيث تم في الفترة بين عامي 1981 و1983، القبض على أعداد كبيرة من الضباط وضباط الصف، بتهمة الانتماء للتيارات الشيوعية، وقد تصاعدت عمليات الاعتقال عقب المحاولة الانقلابية الثالثة التي تمت أوائل عام 1983، واتهم حينها رئيس مجلس الشورى، علي أكبر هاشمي رفسنجاني، الاتحاد السوفيتي بدعم الضباط الذين نفذوا هذه المحاولة الانقلابية، والذين تم إعدام بعضهم، مثل القائد السابق للبحرية الإيرانية، العميد بهران أفضلي، الذي تم إعدامه على خلفية هذه المحاولة الانقلابية، رغم أنه كان ضمن قادة الجيش الإيراني خلال المرحلة الأولى من الحرب مع العراق. تشير التقديرات المتوفرة، إلى أنه بحلول أوائل عام 1986، تجاوز عدد العسكريين الإيرانيين الذين تم إعدامهم أو سجنهم أو تسريحهم من الخدمة ثلاثة وعشرين ألف فرد، من بينهم نحو سبعة عشر ألف ضابط، وهم تقريبًا نصف عدد الضباط في الجيش الإيراني في ذلك التوقيت[12].

على المستوى الإداري واللوجستي، وضعت القيادة الإيرانية الجديدة يدها على الجهاز الإداري للمؤسسة العسكرية الإيرانية[12]، لإتمام عمليات التطهير، ومحاولة تجريد القوة النظامية من الطابع العلماني الذي اتسمت به خلال الحقبة السابقة، وتحويل هذه القوة إلى جيش عقائدي يلتزم بشكل كامل بمبادئ الثورة الإسلامية، وهو ما عكسته بعض مواد الدستور الإيراني بعد الثورة، ومنها المادة 144، التي توجب على الجيش أن يؤمن بشكل كامل بالعقيدة الإسلامية، وأن يلتزم تنفيذ مبادئ الثورة، وهو اتجاه استهدف منه النظام الإيراني الجديد تأسيس عملية التطهير العقائدي للقوة النظامية، بالتزامن مع عمليات التطهير البشري.

كذلك قام النظام الجديد بعدة إجراءات أخرى استهدفت المؤسسة العسكرية، منها تجميد أو إلغاء كافة الاتفاقيات والعقود الخاصة بالأسلحة والمنظومات القتالية بين إيران والدول الغربية، وكذا طرد المستشارين والفنيين الأجانب من البلاد، وإغلاق محطات الاستطلاع الأمريكية المتواجدة على الأراضي الإيرانية، وسحب وحدات الجيش الإيراني المنخرطة في قوات حفظ السلام في لبنان. يضاف إلى هذه الإجراءات، إعلان الحكومة الإيرانية في مايو 1979، عن تقليل عدد القوات العاملة في الجيش إلى نحو النصف، وتخفيض مدة الخدمة العسكرية الإلزامية من سنتين إلى سنة واحدة فقط.

إن رؤية النظام الجديد في طهران خلال السنوات الأولى التي تلت الثورة عام 1979، لمستقبل القوة العسكرية النظامية، كانت ملتبسة وغير واضحة[13]، وتأثرت بشكل كبير بحالة عدم الثقة التي تولدت لدى آية الله الخميني تجاه المؤسسة العسكرية، ما أدى إلى ظهور عدة آراء حيال التعامل مع هذه المؤسسة على المدى الطويل، بين من يرى ضرورة دمج القوات النظامية مع الميليشيات الثورية، وبين من يرى أنه يجب الحفاظ على الخط الاحترافي للقوة النظامية، والاكتفاء بتطهير وتعديل المستويات القيادية العليا فيه، ومن بين هذه الأصوات الأخيرة كان مهدي بازركان، رئيس الحكومة المؤقتة التي تولت المسؤولية في البلاد خلال العام الأول للثورة، والذي أعرب بوضوح عن معارضته استحداث أية تشكيلات عسكرية رديفة. على أية حال جاء التمرد الكردي والحرب مع العراق، ليعيدا التذكير بأهمية دور القوة النظامية الإيرانية، وتسبب كلا الحدثين في ترجيح كفة الرأي القائل بضرورة الحفاظ على الهيكل العام للجيش النظامي[14].

مرحلة التمرد الكردي والحرب العراقية الإيرانية:

في ظل عمليات التطهير التي صاحبت الثورة الإسلامية في إيران، اصطدم النظام الحاكم الجديد بتمرد واسع للقومية الكردية في مناطق شمال غرب البلاد، بدءًا في منتصف مارس 1979، وتحديدًا المنتمين للحزب الديمقراطي الكردستاني، الذين تمكنوا من استغلال غياب القوة العسكرية والأمنية عن الساحة، وسيطروا على بعض المناطق في النطاق الشمال الغربي. دور الجيش النظامي في التصدي لهذا التمرد كان أساسيًا وحيويًا، ومثَّل الهجوم الكبير الذي نفذته وحدات الجيش على كردستان إيران في منتصف عام 1980، النقطة الأولى التي تسجلها القوات النظامية لصالحها منذ سيطرة الخميني على الحكم في طهران.

التمرد الكردي، الذي أعقبه بشكل مباشر اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية، كان بمثابة براهين عملية على رجاحة الرأي القائل بالإبقاء على الجيش النظامي على شكل مؤسسة عاملة ضمن مؤسسات ما بعد ثورة 1979، ووفر كذلك فرصة فريدة لبعض قادة الجيش النظامي، كي يبرهنوا على ولائهم للثورة الجديدة، مثل الفريق علي صياد شيرازي، الذي كان خلال فترة حكم الشاه ضابطًا بإحدى وحدات المدفعية، ثم كان له عقب الثورة دور بارز في التصدي للتمرد الكردي، فتسلم قيادة القوات البرية النظامية عام 1981، وظل يتدرج في المناصب العليا بالمؤسسة العسكرية، حتى اغتياله عام 1999.

وعلى الرغم من اضطرار النظام الإيراني في مرحلة ما بعد الثورة، للاعتماد على ضباط الجيش النظامي، نظرًا لظروف الحرب مع العراق، فإن احتفاظ المرشد الأعلى للثورة علي خامنئي، بمنصب القائد العام للقوات المسلحة الإيرانية خلال مرحلة ما بعد الثورة، خاصة خلال الحرب مع العراق، ساهم في إحكام القبضة الرقابية على الجيش النظامي[15]، سواء عبر تعيين المقربين من خامنئي في المناصب العليا بالجيش، أو عبر أعمال اللجان الثورية المختلفة التي تم تشكيلها بغرض استيضاح التوجهات العقائدية والسياسية لضباط الجيش. استمرت عمليات التطهير داخل الجيش بشكل أساسي خلال النصف الأول من الحرب مع العراق، وقد عين الخميني مصطفى تشمران، كأول وزير للدفاع في الجمهورية الإيرانية بعد الثورة، بهدف السيطرة على المؤسسة العسكرية، نظرًا لأنه كان يعتبر أحد قادة الحرس الثوري، ولم يكن ضابطًا عسكريًا متمرسًا، لكنه لم يلبث في منصبه إلا فترة وجيزة؛ حيث قُتل على الجبهة في يونيو 1981.

على المستوى العملياتي، جاء اندلاع الحرب مع العراق في توقيت سيئ بالنسبة للقوات النظامية الإيرانية؛ حيث أدت عمليات التطهير إلى معاناة أفرع الجيش الإيراني الأساسية[16]، بما في ذلك القوات الجوية والبحرية وقيادة طيران الجيش، من نقص كبير في القوة البشرية المتخصصة والمدربة، وهو الوضع الذي تفاقم أكثر بفعل القرار الحكومي السابق بتقليل مدة التجنيد الإلزامي من عامين إلى عام واحد. هذا المشهد جعل القوة النظامية الإيرانية في وضع لا يسمح لها في المرحلة الأولى من الحرب إلا بخوض حرب دفاعية بحتة، في حين قامت الحكومة الإيرانية بتوجيه كافة القدرات التعبوية نحو قوات "الباسيج" التي وُضعت تحت قيادة الحرس الثوري المشكل حديثًا.

اضطر النظام الإيراني مع بدء العمليات العسكرية العراقية، إلى تقليل حدة عمليات التطهير، بل وقام بإعادة أعداد كبيرة من الضباط المتقاعدين -خاصة الطيارين- إلى الخدمة، وأفرج عن بعض الضباط المعتقلين، خاصة في مرحلة ما قبل محاولة الانقلاب أواخر عام 1982. بشكل عام، ساهم تقليل حدة عمليات التطهير هذه، في تمكن القوات النظامية بالتعاون مع الحرس الثوري عام 1982، من إخراج القوات العراقية من الأراضي الإيرانية التي احتلتها خلال عام 1981، وبالتالي تحولت العمليات العسكرية الإيرانية من الحالة الدفاعية إلى الحالة الهجومية، ما خلق بعض التمايز في وجهتي نظر الحرس الثوري والقوات النظامية، فقد كان الحرس ينظرون إلى هذه المعركة كوسيلة لنقل فكرة "الثورة الإسلامية" إلى دول أخرى، في حين رأى الجيش النظامي أن استمرار القتال لسنوات طويلة، سيكون له تبعات مدمرة على المستوى العسكري والاقتصادي والداخلي.

رغم هذا التمايز، فإن المرحلة الرئيسية من القتال في هذه الحرب -بين عامي 1982 و1987- اتسمت بنوع من أنواع التعاون الميداني بين القوات النظامية وقوات الحرس الثوري[16]، رغم أنهما ظلا منفصلين على المستوى المؤسسي والقيادي. تقبلت وحدات الحرس

الثوري، تدريب ضباط الجيش النظامي لعناصرها، بل وسمح لبعض الضباط النظاميين بقيادة وحدات مختارة من الحرس خلال بعض الهجمات الرئيسية على الخطوط العراقية، ناهيك عن استعانة قوات الحرس بالخبرات الفنية للمهندسين العسكريين في الجيش النظامي، دون أن يؤثر هذا كله على التشدد الأيديولوجي أو الذهنية التي كانت تحكم الحرس الثوري في تلك الفترة، والتي كانت تشمل بعض التكتيكات العسكرية "غير الاحترافية"، مثل تكتيك "الموجات البشرية"[17]. أدى هذا التعاون بين الجانبين إلى استمرار التقدم الإيراني على المستوى الميداني خلال هذه المرحلة من الحرب، خاصة خلال الهجوم الرئيسي المسمى "الفجر8-"، والذي أسفر عن السيطرة على شبه جزيرة الفاو العراقية أوائل عام 1986.

بدأت الظروف الميدانية تتبدل لصالح العراق في المرحلة الأخيرة من الحرب، بعد أن نجحت القوات العراقية عام 1988، في إنهاء التواجد الإيراني على الأراضي العراقية، وبدأت في السيطرة على أراضٍ تقع في الجانب الإيراني. أحداث هذه المرحلة كانت معززة لوجهة نظر الجيش النظامي، الذي كان يرى منذ عام 1982، أنه لم تعُد هناك حاجة للاستمرار في القتال بعد أن تم إخراج القوات العراقية من كافة الأراضي الإيرانية. يضاف إلى ذلك أن التعاون بين القوات النظامية وقوات الحرس الثوري خلال المعارك، لم يكن بالقدر الكافي، نظرًا لاعتراض القوة النظامية على تكتيكات عدة اتبعتها قوات الحرس الثوري، منها تكتيك "الموجات البشرية"، وهذا ساهم بشكل رئيسي في تراجع القوات الإيرانية خلال المرحلة الأخيرة من الحرب مع العراق.

التوتر في العلاقة بين الجانبين -القوة النظامية والحرس الثوري- كان بشكل عام ملحوظًا منذ بداية الحرب[18]، فقد أعرب العميد قاسم علي زاهر نجاد، الذي تولى قيادة القوة البرية النظامية في المرحلة الأولى من الحرب، وتولى لاحقًا رئاسة هيئة الأركان المشتركة، عن اعتراضه على تكتيك "الموجات البشرية" الذي اتبعته قوات الباسيج، وهو ما أثار غضب الحرس الثوري، وأدى لاحقًا إلى عزل نجاد من منصبه وإدخاله ضمن "مجلس الدفاع الأعلى" الذي يهيمن عليه الحرس الثوري.

خلف نجاد في منصبه كرئيس للأركان العقيد إسماعيل سهرابي، الذي ظل في منصبه حتى مايو 1988، حين تم تحميله المسؤولية عن الهزيمة الإيرانية في شبه جزيرة الفاو، وتمت إقالته رغم أن المسؤولية الأكبر عن هذه الهزيمة كانت تقع على وحدات الحرس الثوري. بسبب هذا الجو المتوتر، حمَّل الحرس الثوري القوات النظامية المسؤولية عن عدة خسائر ميدانية، مثل احتلال العراق مدينة "مهران" منتصف عام 1986، وهو ما أجج خلافًا جذريًا بين قيادة القوة البرية النظامية -التي كان يتولاها حينها الفريق علي صياد شيرازي- وبين قيادة الحرس الثوري، أدى لاحقًا إلى عزل شيرازي من منصبه[19].

في هذه المرحلة، ظهرت دلائل على تولد رغبة واضحة لدى القيادة الإيرانية -متمثلة في علي أكبر هاشمي رفسنجاني- في التقليل من رغبة الحرس الثوري في المضي قدمًا في الحرب مع العراق، نظرًا لاستشعاره تحول دفة القتال لصالح القوات العراقية، وحتمية السعي لإيقاف القتال، وهو ما يُعتبر عمليًا جنوحًا نحو وجهة النظر الخاصة بالقوة النظامية، على حساب وجهة نظر الحرس الثوري الداعمة لاستمرار القتال[20]. لذا اتخذ رفسنجاني بعض الخطوات التي فسرها البعض على أنها محاولة لتحميل قوات الحرس الثوري مسؤولية تحول دفة القتال لصالح العراق، منها مثلًا إجباره اللواء محسن رضائي قائد الحرس الثوري، على الظهور على شاشة التلفزيون، والاعتراف ضمنيًا بالمسؤولية عن التدهور الميداني للقوات الإيرانية، وهو ما مثل دفعة معنوية كبيرة للقوات النظامية، ظل تأثيرها موجودًا في العلاقة مع الحرس الثوري حتى وقتنا الحاضر.

## رابعا | القوة النظامية الإيرانية في المرحلة المعاصرة:

رغم تحميل القيادة الإيرانية -ضمنيًا- الحرس الثوري، مسؤولية التراجع الميداني في المرحلة الأخيرة للحرب مع العراق، فإن الحرس الثوري لم يتأثر بشكل كبير بهذا الأمر، بل بالعكس تمتع في مرحلة ما بعد الحرب مع العراق، بالقدر الأكبر من الموارد والقوة البشرية، ناهيك عن النفوذ السياسي الذي تمتع به، على عكس الوضع بالنسبة للقوة النظامية. يضاف إلى هذا توغل قادة الحرس الثوري في النسيج القيادي للقوة الإيرانية، ومن أبرز أمثلة ذلك، تولي "علي شمخاني" نائب قائد الحرس الثوري خلال الحرب مع العراق- منصب قائد سلاح البحرية النظامي، عقب انتهاء الحرب مباشرة.

هذه التطورات يمكن اعتبارها جزءاً من استراتيجية الحرس الثوري ومكملة للتطور القيادي الذي طرأ على وضعه، فقد امتلك أواخر عام 1985، سلاح بحرية وسلاح جو منفصلين عن القوة النظامية، وهو ما ساهم لاحقًا في سيطرة الحرس بشكل كامل على القوة العسكرية الإيرانية، خاصة مع إدخال نظام الرتب العسكرية في قوات الحرس الثوري عام 1990، إلا أن هذه الاستراتيجية لم تمنع الحرس من الاستفادة من الخبرات القيادية لضباط القوة النظامية، وهذا تمثل في الاستعانة ببعضهم لقيادة سلاح الجو التابعة للحرس، مثل تعيين محمد حسين جلالي -أحد ضباط القوة الجوية النظامية- كقائد للقوة الجوية للحرس الثوري عام 1992.

بعد نهاية الحرب مع العراق، أدمجت وزارتا الدفاع والحرس الثوري في وزارة واحدة[21]، ما ساعد إلى حد كبير في فرض مزيد من الرقابة على المؤسسات التابعة للجيش النظامي، وبالتالي تراجع دور الجيش وتصاعد بالتبعية دور ونفوذ الحرس الثوري في مختلف مؤسسات الدولة، وهذا أدى بالتبعية إلى التصاعد التدريجي لحالة الغضب والشكوى داخل القوات النظامية خلال السنوات الأخيرة.

## خامسا | القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية وغير التقليدية:

إن معرفة القدرات العسكرية الحالية للجيش النظامي في إيران تعد أمراً أساسياً لفهم دوره وحدود تأثيره، وفيما يلي يمكن استعراض هذه القدرات:

- التعداد الكلي للجيش يبلغ 350.000 جندي في الخدمة الفعلية، منهم 220.000 مجند نظامي، مقسمون على أربع فرق مدرعة، وفرقة مشاة ميكانيكية، وأربعة فرق مشاة خفيفة، وست مجموعات مدفعية، وفرقتين وثلاثة ألوية مستقلة من القوات الخاصة، ولواء محمول جوًا. ينقسم الهيكل القيادي للجيش النظامي الإيراني إلى قوات برية، وقوات بحرية، وقوية جوية ودفاع جوي، بجانب مركز "خاتم الأنبياء" الخاص بقيادة الدفاع الجوي[22]، وتعمل هيئة الأركان على التنسيق بين القوات النظامية والحرس الثوري.
- تسليحيًا يمتلك الجيش النظامي قدرات قتالية تقليدية يتشاركها مع قوات الحرس الثوري، تتألف من نحو 1700 دبابة، بجانب 1200 ناقلة جند مدرعة، ونحو تسعة آلاف مدفع وراجمة صواريخ، ومائتي مروحية نقل وقتال، و29 غواصة و69 سفينة سطح قتالية، وتضم القوات الجوية حوالي 330 طائرة حربية بما في ذلك 180 مقاتلة.

- يتشارك كلا الجانبين -القوات النظامية والحرس الثوري- في القدرات غير التقليدية مثل الصواريخ البالستية والطائرات بدون طيار بعيدة المدى، وإن كانت عمليات التطوير والتصنيع لهذه القدرات، تتم بشكل رئيسي تحت إشراف الحرس الثوري، ويكون الإنتاج موجهًا بشكل رئيسي أيضًا لتسليح الحرس الثوري ووكلائه الإقليميين، مع ملاحظة أن الثقل النوعي في هذه القدرات يكون تحت حوزة وسيطرة الحرس الثوري بشكل حصري. تتلخص هذه القدرات "النوعية" في القدرات الصاروخية البالستية والجوالة والبحرية، بجانب الطائرات بدون طيار بأنواعها.

- يبدو التركيز الإيراني منصبًا بشكل رئيسي على تطوير قدراتها الصاروخية[23]، وهذا يرتبط بعدة أسباب، يتمثل أبرزها في رؤية النظام الإيراني لدول الجوار والولايات المتحدة وأوروبا كتهديدات محتملة له، وهي الرؤية التي تطورت في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران، ونمط تعاطي المجتمع الدولي معها، وما استتبعها من حرب مع العراق، ثم مرحلة حرب الخليج الأولى وما أفرزته اتجاهات تسليحية حديثة ومتنوعة لدول الخليج -مع عدم قدرتها على تطوير قدراتها بذات المستوى- وصولًا إلى الغزو الأمريكي للعراق وانتشار القوات الأمريكية في عدة قواعد بالخليج وعلى حدودها مع العراق، في ظل إشارة الولايات المتحدة وشركائها الاستراتيجيين لها كتهديد، وكسبب لعدم الاستقرار الإقليمي، الأمر الذي عزز شعورها بالاستهداف من جانب جيرانها والولايات المتحدة، وعجزها عن تحديث قدراتها بشكل صحيح منذ عام 1980.

كما أن محدودية قدرة إيران على التحديث العسكري ذاتيًا، دفعتها إلى التركيز على قطاعات تسليحية بعينها؛ حيث تشغل برامج الصواريخ الإيرانية حيزًا كبيرًا من تركيز طهران على الحرب غير المتكافئة -مع تدني حجم وارداتها من السلاح- وعدم تمكنها من إنتاج معظم الأسلحة الرئيسية المتقدمة، في الوقت الذي يشهد فيه الإقليم عمليات ضخمة لنقل أسلحة جديدة من الولايات المتحدة وأوروبا، لذا كان حجم وطبيعة الاعتماد الإيراني على الصواريخ يعكس -كما في حالة كوريا الشمالية والعراق خلال حرب الخليج- رغبتها في تعويض قصور أدواتها الأخرى عن الوصول لأهداف داخل الدول المحتمل مواجهتها. وفي الحالة الإيرانية، هو العمق العربي وبعض المناطق في أوروبا رغم تقدم وسائط الدفاع الجوي.

يرتكز الاعتماد الإيراني على الصواريخ في تهديد القدرات الجوية للدول المحتمل مواجهتها، على عدة اعتبارات تتعلق بسهولة نقلها وإخفائها وإطلاقها من منصات متحركة. يضاف إلى ذلك حقيقة أن طهران لا تمتلك قدرات ردع نووية وربما يظل هذا قائمًا لفترة مقبلة، إلا أنها قد تستخدم ما تمتلكه من أسلحة الدمار الشامل لإحداث تغيير نوعي في معادلة القوة الحالية، خاصة في ظل وجود أسس تقنية للأسلحة البيولوجية والكيميائية في إيران.

- على مستوى القوة الصاروخية، تمتلك طهران الترسانة الصاروخية الأكبر والأكثر تنوعًا في منطقة الشرق الأوسط، مع مخزون كبير من الصواريخ البالستية قصيرة المدى ومتوسطة المدى وبعيدة المدى، يمكنها ضرب أهداف في جميع أنحاء المنطقة حتى 2000 كيلومتر من حدود إيران، حتى إسرائيل وجنوب شرق أوروبا. خضعت معظم أنواع الصواريخ البالستية الإيرانية، لعمليات تحديث مكثف خلال السنوات الأخيرة، عبر تزويدها بحزم توجيه متطورة، بمساعدة نظام الملاحة عبر الأقمار الصناعية، وكذا إدخال تقنيات حديثة للتهديف، مثل تقنيات مركبات إعادة الدخول والرؤوس الحربية المستقلة المتعددة، كما عملت طهران على تحقيق مزيج بين الصواريخ البالستية والطائرات بدون طيار، لإعاقة أنظمة الدفاع الجوي المعادية، وتنفيذ هجمات دقيقة.

تقع القيادة الصاروخية الإيرانية الأساسية -المسماة قيادة "الغدير"- تحت السيطرة المباشرة للحرس الثوري الإيراني، وتشمل الترسانة الإيرانية ( الأقسام التالية:

- الصواريخ البالستية قصيرة المدى: وهي عاملة في معظمها بالوقود السائل، وتضم سلسلة صواريخ شهاب1- و2 وقيام1- وزلزال وفاتح 110 وفاتح 313، وهي تعتمد بشكل أساسي على التقنية المستخدمة في صواريخ "سكود" السوفيتية، وتتراوح أمديتها بين 250 و800 كيلومتر، وهي تضم أيضًا صواريخ صالحة للهجوم البحري، منها صواريخ "هرمز1 - 2" و"خليج

فارس". في سبتمبر 2016، كشفت إيران النقاب عن صاروخ "ذو الفقار"، وهو صاروخ بالستي قصير المدى (CRBM) يعمل بالوقود الصلب، يبلغ مداه نحو 700 كيلومتر.

- الصواريخ البالستية متوسطة المدى: وأشهرها الصاروخ شهاب 3- الذي يعمل بالوقود السائل، والذي يُعتبر عماد القوة الإيرانية من الصواريخ متوسطة المدى، وخضع لتعديلات عديدة لزيادة مداه، الذي يصل إلى 1500 كيلومتر، ويستطيع حمل رأس متفجر يزن 1800 كيلوجرام. في عام 2015، تم إنتاج نماذج مطورة منه تحت اسم "خرمشهر"، يصل مداها إلى 2000 كيلومتر وتحمل رؤوسًا حربية متعددة، وكذا الصاروخ "عماد" الذي يصل مداه إلى 2700 كيلومتر، بهامش خطأ لا يتجاوز عشرة أمتار.
- الصواريخ البالستية بعيدة المدى[24]: أطلقت إيران عام 2008، مركبات إطلاق فضائية متعددة المراحل (SLVs) والتي مثلت الخطوة الأولى في مسار تطوير صواريخ بالستية طويلة المدى، ويعتبر صاروخ "Simorgh" أحد أهم تطبيقات هذه الاستراتيجية؛ حيث يتكون من مرحلتين ويعمل بالوقود السائل، وتم تصميمه لحمل الأقمار الصناعية إلى المدار، وتمت تجربته عدة مرات خلال السنوات الأخيرة.
- الصواريخ الجوالة: في عام 2012، أعلنت إيران عن تطوير أول صاروخ جوال للهجوم الأرضي، ومنذ ذلك التاريخ طورت عدة أنوع من هذه الصواريخ، منها ما عرضته عام 2015 تحت اسم "سومار"، الذي يبلغ مداه 2000 كيلومتر.
- الصواريخ البحرية: اهتمت إيران بشكل مكثف بالصواريخ البحرية، والتي تمكنها من تهديد الملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز، وممرات ملاحية ومضايق بحرية أخرى، خاصة بعد أن تزودت بأعداد من هذه الصواريخ جماعات تابعة لها في اليمن ولبنان[25]. لعل من أهم هذه الصواريخ هو الصاروخ فوق الصوتي "خليج فارس"، وهو في الخدمة بالبحرية الإيرانية منذ عام 2014، ويتميز بمدى وقوة تدميرهي الأكبر في الترسانة الإيرانية؛ حيث يبلغ مداه الأقصى 300 كيلومتر، ورأسه الحربي تبلغ زنته 650 كيلوجرام. تبلغ سرعته القصوى 3 ماخ، ويعمل بالوقود الصلب، ويتم توجيهه ذاتيًا عن طريق باحث كهروبصري، ومن أهم مميزاته هامش الخطأ القليل جدًا بالمقارنة بالصواريخ الأخرى في فئته، حيث يبلغ 18.5 متر.

من أمثلة الصواريخ البحرية في الترسانة الإيرانية، صاروخا "نور" و"قادر". صاروخ نور هو النسخة الإيرانية من الصاروخ الصيني "C-802"، والذي قامت إيران بتصنيعه بالهندسة العكسية بعد فشلها في الحصول على الصواريخ الصينية خلال تسعينيات القرن الماضي نتيجة للعقوبات المفروضة عليها. تم إنتاج أربع نسخ مختلفة من هذا الصاروخ منذ عام 2001، تتراوح أمديتها من 30 إلى 170 كيلومتر، وقد تم تزويده برادار الموجة المليمترية الإيجابي محلي الصنع "DM-3B"، والذي يعمل في المرحلة الأخيرة للتحليق على البحث والإغلاق على الهدف المعادي، مع مقاومة كبيرة لعمليات الإعاقة والتشويش، ومن الممكن إطلاقه من البر أو البحر. صاروخ "قادر" هو نسخة محدثة من سلسلة صواريخ نور، تم الإعلان عنه عام 2011، ويتميز عن النسخ السابقة بمدى أكبر يصل إلى 300 كيلومتر، وبإمكانية إطلاقه من الجو بالإضافة إلى البر والبحر. تبلغ زنة رأسه الحربي 200 كيلوجرام، وتم تزويده بنظام تحليق إلكتروني ذاتي بجانب رادار إيجابي محدث للتعامل مع وسائل الإعاقة والتشويش، كما يتميز بإمكانية استخدامه لضرب الأهداف البرية الساحلية[26].

من بين الصواريخ المهمة أيضًا في الترسانة الإيرانية، الصاروخ البحري "رعد"، وقد دخل الخدمة بشكل رسمي عام 2007، وهو عبارة عن نسخة محلية الصنع من سلسلة الصواريخ الصينية الشهيرة "HY"، ويصل مداه الأقصى إلى 360 كيلومتر، وزنة رأسه الحربي تبلغ 450 كيلوجرام، ويعمل بالوقود الصلب ويتم إطلاقه إما من زوارق الصواريخ وإما من على متن منصات برية. تتميز النسخة الإيرانية بإمكانية تعزيز التوجيه الداخلي للصاروخ بتوجيه راداري إيجابي، وكذلك بقدرته على التحليق بارتفاعات منخفضة جدًا فوق سطح الماء.

- الصواريخ فائقة السرعة: أعلنت إيران في نوفمبر 2022 أنها تمكنت من تطوير صاروخ باليستي فرط صوتي لأول مرة في تاريخها لمواجهة منظومات الدفاع الجوي، وقال قائد القوة الجو فضائية بالحرس الثوري أمير علي حاجي زاده إن "هذا الصاروخ له سرعة عالية ويمكنه المناورة داخل وخارج الغلاف الجوي، وهو سيستهدف منظومات العدو المتطورة المضادة للصواريخ وهو قفزة كبيرة في مجال الصواريخ". ورغم أن هناك شكوك جول صحة هذا الإعلان الإيراني، فإن الأمر لا يستبعد احتمال امتلاك إيران القدرة على إنتاج مثل هذا النوع من الصواريخ.

- الطائرات بدون طيار: تعمل إيران منذ عقود على تطوير أنواع عديدة من الطائرات بدون طيار[27]، بداية من تطوير عائلة "مهاجر" الاستطلاعية والقتالية، وطائرات أبابيل، وصولًا إلى الطائرات القتالية "شاهد 129-" و"كرار"، وصولًا إلى الأنواع الحديثة التي تم الكشف عنها خلال مناورات الحرس الثوري في الفترة الأخيرة، مثل النسخة الأحدث من الطائرات الهجومية دون طيار (شبحية التصميم) (صاعقة/شاهد 171)، التي تمت تسميتها (شاهد - 191)، والمبنية بشكل كامل على تصميم الطائرة الأمريكية الشبحية دون طيار (أركيو - 170 سنتينال)، التي سيطرت إيران عليها عام 2011، بعد إصابتها بخلل فني قرب الحدود العراقية - الإيرانية. يضاف إلى هذا النوع أمثلة من ما يُعرف بـ"الذخائر الجوالة"، مثل الطائرة الهدفية (أراش) التي تم تحويرها منذ سنوات لتصبح بمثابة طائرة انتحارية تصطدم بالهدف مباشرة.

- يضاف إلى ما سبق من قدرات نوعية، سعي طهران لتطوير قدراتها التقليدية في المجال البحري والجوي؛ حيث تهدف البرامج البحرية الإيرانية في المقام الأول إلى ردع الخصوم عن العمل بالقرب من المياه الإقليمية الإيرانية. على هذا النحو، تركز جهود التحديث البحري في طهران على تزويد الحرس الثوري الإيراني بمنصات وأسلحة فتاكة بشكل متزايد -بما في ذلك الألغام والطوربيدات المتقدمة والغواصات الصغيرة ومراكب الهجوم السريع والصواريخ المضادة للسفن على متن السفن والشاطئ- والتي تزيد من تعقيد حرية الملاحة في جميع أنحاء سواحل إيران. على الرغم من أن التركيز أقل إلى حد ما، فإن طهران تهدف أيضًا إلى إنشاء قوة بحرية استراتيجية بعيدة المدى. تُعد منظمة الصناعات البحرية والشركات التابعة لها المنتجين المحليين الأساسيين للمنصات البحرية لكل من الأسطول الإيراني النظامي والأسطول التابع للحرس الثوري، وتقوم هذه المنظمة والشركات التابعة لها بإنتاج مجموعة واسعة من القطع البحرية المتوسطة، بجانب القوارب الصغيرة عالية السرعة المجهزة بالرشاشات والصواريخ، والمخصصة بشكل أساسي لبحرية الحرس الثوري، وتواصل طهران الاستثمار في إنتاج منصات أسرع وأكثر قدرة مسلحة بأسلحة ومعدات أكثر تطورًا.

- تمتلك البحرية الإيرانية، بالإضافة إلى ثلاث غواصات روسية من الفئة "كيلو"، أربع عشرة غواصة متوسطة محلية الصنع من الفئة "غدير"، وهي مبنية على أساس الغواصة الكورية الشمالية "Yono". وتتسلح هذه الغواصة بأنبوبي طوربيدات ثقيلة محلية الصنع، بجانب قدرتها على إطلاق صواريخ "غسق 2-" المضادة للقطع البحرية، وتبلغ إزاحة هذا النوع الكلية 120 طنًا. وهي بحجمها المدمج وبتسليحها القوى، تشكل خطورة على القطع البحرية الصغيرة والمتوسطة. كذلك تمتلك البحرية الإيرانية برنامجًا طموحًا لإنتاج جيل جديد من الغواصات تحت اسم "فاتح 920"؛ حيث تمتلك بالفعل منذ عام 2013 غواصة من هذا النوع الذي يبلغ طوله الكلي 48 مترًا وإزاحته الكلية 527 طنًا، وقد دخلت الخدمة رسميًا أوائل العام الجاري، وتتسلح بأربع أنابيب لإطلاق الطوربيدات الثقيلة محلية الصنع من عيار 533 ملم، بجانب امتلاكها القدرة على إطلاق الصواريخ الجوالة، وهي ميزة لم تتوفر سابقًا للقوات البحرية الإيرانية. كذلك تتوفر لهذه الغواصة القدرة على نشر ما يصل إلى ثمانية ألغام بحرية، وتصل سرعتها الكلية إلى 14 عقدة في الساعة، وتستطيع العمل بشكل متواصل لمدة 35 يوم[28].

- أما على مستوى الدفاع الجوي، فتواصل إيران تحسين نظام الدفاع الجوي المتكامل (IADS)، الذي يتركز حول طهران والمواقع النووية، مع رادارات جديدة للمراقبة الجوية، وأنظمة محدثة للدفاع الجوي ونظم متطورة للقيادة والسيطرة، وقد أعلنت

طهران مؤخرًا عن العديد من أنظمة الدفاع الجوي المطورة محليًا، والتي تتضمن صواريخ ورادارات جديدة، بما في ذلك منظومة "خرداد" بعيدة المدى، ومنظومة "صياد 2-" متوسطة المدى. في مجال القوات الجوية، فإن إيران ما زالت غير قادرة على إنتاج طائرات مقاتلة بشكل متطور وكمي، لكنها في نفس الوقت تمتلك القدرة على إدامة تشغيل أنواع المقاتلات الفرنسية والأمريكية والسوفيتية التي تمتلكها حاليًا في ترسانتها، مع تقدمها في مجال تصنيع طائرات مقاتلة خفيفة، اعتمادًا على تصاميم المقاتلات الأمريكية الصنع "إف-5".

## سادسا | العلاقة بين الجيش الإيراني والحرس الثوري:

إن العلاقات بين الجيش النظامي الإيراني وبين الحرس الثوري تعكس وجود خلافات "كامنة" مسكوت عنها، تفسرها أغلب الدراسات للأسباب الآتية:

السبب الأول: يتعلق بحالة التهميش المتعمدة للقوة النظامية، بحيث لا تمتلك أدنى مشاركة في رسم السياسات الخارجية أو الداخلية، ناهيك عن ضعف الأدوار الممنوحة لها على المستوى الداخلي، في حين توغل الحرس الثوري عميقًا في المفاصل السياسية والاقتصادية للداخل الإيراني، بالإضافة لأدواره الخارجية المتعددة، والتي تشمل طائفة واسعة من الدول الحليفة لطهران.

السبب الثاني: يعود إلى الفوارق التي تكرست خلال العقود الماضية، بين عقيدة الجيش النظامي، التي يمكن وصفها بأنها "تقليدية"، وبين عقيدة الحرس الثوري التي تركز على مبدأ "تصدير الثورة"، كمنفذ للحفاظ على النظام الإيراني الحاكم، ونشر أفكاره في المحيط الإقليمي، ما كرس حالة الغليان المستمرة بين المؤسستين.

السبب الثالث: يتعلق بالفوارق الكبيرة في تعامل السلطة الحاكمة مع الحرس الثوري والجيش النظامي بشكل عام، وبشكل خاص في ما يتعلق بالميزانيات المخصصة لكل منهما، فالفوارق الكبيرة بين كلتا الميزانيتين كانت بمثابة دليل آخر على طبيعة نظرة النظام الحاكم في إيران لجناحي القوة المسلحة التي يمتلكها "الجيش النظامي والحرس الثوري"، ففي ميزانية آخر أعوام ولاية رئيس الجمهورية الأسبق أحمدي نجاد "2014-2013"، بلغت الميزانية الدفاعية الإجمالية نحو ستة مليارات و240 مليون دولار، كان نصيب الحرس الثوري منها نحو ثلاثة مليارات و850 مليون دولار، مقابل مليار ونصف مليار دولار فقط للقوة النظامية.

أما خلال ولاية الرئيس السابق حسن روحاني، فقد استمرت هذه الفجوة المالية[29]، رغم محاولات روحاني تقليلها بفعل استشعاره تصاعد حدة غضب القوة النظامية من هذا الوضع، فقام بزيادة المخصصات المالية للقوة النظامية إلى نحو مليار وسبعمائة وخمسين مليون دولار في ميزانية 2015 - 2016، رغم أن المخصصات المالية للحرس الثوري ظلت في مستويات مرتفعة، تتراوح بين أربعة وخمسة مليارات دولار خلال ولاية روحاني.

وفي العام الحالي، فقد خصص الرئيس الإيراني الحالي إبراهيم رئيسي، ما يعادل 22 مليار دولار للحرس الثوري، مقابل 7.9 مليار دولار للجيش النظامي. إذًا يمكن القول إن الفجوة في المخصصات المالية الممنوحة لجناحي القوة العسكرية الإيرانية، ظلت من ملامح العلاقة بين الجانبين، رغم عدم وجود تفسيرات منطقية لوجودها، بالنظر إلى أن الجيش النظامي يتفوق عدديًا على قوات الحرس الثوري، وقد تسبب ضعف الموارد المالية المخصصة للقوات النظامية، في تضاؤل المخصصات المتاحة لرواتب عناصر الجيش، الذين عانوا أيضًا من تأخير الترقيات الخاصة بهم، لتصبح كل أربعة سنوات، في حين يتم ترقية عناصر الحرس الثوري كل ثلاث سنوات، بدون اشتراط حصولهم على شهادات أكاديمية عسكرية.

وبصفة عامة فإنه على المستوى الميداني، لم تنفذ القوات النظامية منذ انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام 1988، أية عمليات

عسكرية قتالية أو هجومية بشكل رئيسي، وقد استخدمت الدولة الإيرانية قواتها النظامية في هذه المرحلة، في طور دفاعي بحت؛ حيث قامت بنشر الوحدات العسكرية المختلفة، لا سيما وحدات المشاة والمشاة الميكانيكية والكتائب المدرعة، على طول الحدود مع العراق وأفغانستان وتركيا، مع التركيز بشكل كبير على مناطق التوتر العرقي، خاصة في مقاطعة سيستان وبلوشستان شرقي البلاد، وهي منطقة تشهد اضطرابات عرقية من جانب قومية البلوش. التواجد النظامي في النطاقات الحدودية، لا يشمل فقط عمليات مكافحة التمرد وحماية الحدود، بل يشمل أيضًا مهامَ ثانوية مثل مكافحة التهريب وعمليات إزالة الألغام. في هذا الإطار، لم تحاول القوات النظامية لعب أي دور على المستوى الداخلي، خاصة في المراحل التي شهدت بعض التوترات الداخلية، مثل الشغب الذي شهدته عدة مدن إيرانية بعد انتخابات 2009 الرئاسية.

بدأت الشكاوى الخاصة بعناصر الجيش النظامي، في الظهور بشكل أوضح خلال فترة حكم الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني -بين عامي 2013 و2021-، ما حدا به إلى محاولة تقديم مزيد من الدعم وتنفيذ إصلاحات هيكلية في الجيش[30]. هذه الشكاوى كان لها صدى أيضًا لدى المرشد الأعلى علي خامنئي، الذي أقال في يوليو 2016، رئيس الأركان العامة للجيش حسن فيروز آبادي، وعين بدلًا منه أحد القادة البارزين في الحرس الثوري، وهو اللواء محمد باقري. وعلى الرغم من أن هذه الخطوة كانت دليلًا آخر على استمرار نهج القيادة الإيرانية الرامي لاستخدام ضباط الحرس الثوري من أجل إدامة السيطرة على الجيش النظامي، فإن من أهم النقاط التي كانت على أجندة باقري عند تعيينه، محاولة تطويق الخلافات المتجذرة بين الحرس الثوري والقوات النظامية، وتطوير آليات للتعاون بين الجانبين، بحيث يعملان معًا كقوة موحدة، وفي نفس الوقت يتم توجيه القوة النظامية بشكل أكبر نحو حفظ الأمن الداخلي وأمن الحدود، وإفساح المجال للحرس الثوري كي يعمل في النطاقات الخارجية المهمة بالنسبة لطهران، مثل العراق وسوريا واليمن[31].

عمل باقري على تحسين مستوى التعاون بين الجيش النظامي والحرس الثوري، خاصة عبر تكثيف المناورات المشتركة بينهما، كما ركز جهوده على تحجيم تأثيرات توجهات الرئيس السابق حسن روحاني، المنتقدة في بعضها للحرس الثوري ودوره في الداخل الإيراني، وهي التوجهات التي ظهرت منذ انتخابه عام 2013، سواء عبر التلميح بمساوئ تدخل الحرس الثوري في الحياة السياسية، أو بالانتقاد المباشر لبعض المناورات العسكرية لقوات الحرس[32]. انتقادات روحاني للحرس الثوري لعبت أيضًا على وتر التباينات الجذرية بين القوات النظامية والحرس الثوري، وهذا ظهر بشكل واضح في أبريل 2018، حين امتدح روحاني عدم تدخل الجيش النظامي في الحياة السياسية -في تلميح آخر للأدوار السياسية للحرس الثوري-، ما جعل هذا الأخير يلجأ إلى الضغط على قائد الجيش النظامي -اللواء عبد الرحيم الموسوي- لزيارة مقر قيادة قوات الباسيج التابعة للحرس الثوري، والإدلاء بتصريحات داعمة لهذا الأخير، ومشيدة بدوره، علمًا أن الموسوي سبق وألمح في أغسطس 2017، إلى وجود خلافات بين القوات النظامية والحرس الثوري، حين قال إنه "لن يسمح بتمرير مؤامرات ومخططات لزعزعة التكاتف بين القوات النظامية والحرس الثوري".

هذه الخلافات -رغم محاولات التغطية عليها- ظهرت مؤشرات جدية حولها في عدة مناسبات خلال السنوات الأخيرة، منها التصريحات المصورة للأميرال حبيب الله سياري، مساعد قائد الجيش النظامي لشؤون التنسيق، التي أدلى بها في يونيو 2020 لوكالة الأنباء الإيرانية الرسمية "إيرنا"[33]، وتحدث فيها عن جملة من الانتقادات الموجهة للحرس الثوري، من بينها ضعف التغطية الإعلامية المتوفرة لأنشطة الجيش النظامي، مقارنة بأنشطة الحرس الثوري، وحديثه عن ممارسة "قوى عسكرية" لأنشطة سياسية واقتصادية "ليست في صالح القوات المسلحة الإيرانية"، في إشارة لأنشطة الحرس الثوري الداخلية.

تم لاحقًا حذف أجزاء كبيرة من هذه المقابلة، التي كانت من أهم الدلائل على تعاظم الغضب الداخلي في الجيش النظامي، من حالة "التفرقة" التي باتت مكرسة في نظرة القيادة الإيرانية لكل من القوات النظامية وقوات الحرس الثوري، خاصة أن سياري -الذي يُعد من أبرز الوجوه العسكرية التي قاتلت خلال الحرب مع العراق، وتولى سابقًا قيادة قوات البحرية النظامية- قد قدم سابقًا شكاوى عديدة لهيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية، ينتقد فيها بث تصريحات خاطئة عن الجيش النظامي ودوره في الحرب مع

العراق، خاصة خلال المراحل الأخيرة للحرب. هذه التصريحات تضمنت بث فيلم وثائقي حول الحرب مع العراق، تضمن الإشارة إلى "ضعف القوات النظامية خلال الحرب"، وهو ما أثار غضب قادة الجيش النظامي، ومنهم قائد القوات البرية العميد أحمد رضا بوردستان -الذي شغل هذا المنصب بين عامي 2008 و2016- وصرح ردًا على هذا الفيلم الوثائقي، بأن الجيش النظامي لم يكن ضعيفًا، لكن "أطرافًا معينة"، حاولت تحجيم دوره والتقليل منه بعد أن أبلى بلاءً حسنًا في المرحلة الأولى من الحرب.

تصدى العميد بوردستان، بمعية قادة آخرين في القوات النظامية، لمحاولات أخرى من جانب بعض المحسوبين على الحرس الثوري، للتقليل من أهمية القوة النظامية، ودورها التاريخي خلال الحرب العراقية، ومنهم أحد القادة السابقين في القوة البحرية التابعة للحرس الثوري، حسن عباسي، الذي يعتبر أحد المنظرين الأصوليين في المنظومة الإيرانية الحاكمة؛ حيث دأب على توجيه انتقادات لاذعة للقوة العسكرية النظامية، معتبرًا أنها لن تستطيع تقديم شيء في حالات الكوارث والطوارئ، وأن الحرس الثوري هو القوة التي يعول عليها في أوقات الأزمات، خاصة الاضطرابات الداخلية مثل التي تلت انتخابات عام 2009.

ملف المخصصات المالية للقوة النظامية، تم فتحه عدة مرات خلال السنوات الأخيرة، خاصة في حقبة الرئيس السابق حسن روحاني، وكانت الإشارة الأكبر لهذا الملف على لسان وزير الدفاع اللواء أمير حاتمي -وهو أحد ابناء مؤسسة الجيش النظامية- في أبريل 2021، حين أعرب بوضوح خلال جلسة للبرلمان الإيراني، عن وجود عجز مالي حاد لدى القوات النظامية، يمنعها من تأمين رواتب المجندين في المناطق الخطرة التي تقع تحت وطأة معارك عسكرية، والبالغ عددهم سنويًا نحو 60 ألف مجند، وهو ما انسحب على المخصصات الخاصة بالمتقاعدين من العسكريين[34].

أخيرًا يمكن القول، إن النظام الإيراني قد نجح خلال العقود الأربعة الماضية في السيطرة بشكل كبير على القوة النظامية العسكرية، وإلزامها بعد محاولة لعب أدوار داخلية أو التحرك خارج الإطار العملياتي والاستراتيجي المرسوم لها، والمؤطر بشكل من أشكال "السيطرة العقائدية". رغم هذا يجوز اعتبار العلاقة بين الجيش النظامي والحرس الثوري بأنها علاقة غامضة، ما زالت متأثرة بالحساسيات التي طرأت في السنوات الأولى من الحرب مع العراق، وهذا ربما يفسر الحرص الدائم من جانب القيادة الإيرانية على التأكيد على التوافق والتعاون بين الجانبين، وهو تأكيد يحمل في طياته إشارات واضحة بأن العقود الماضية لم تكن كافية لإغلاق الملفات الخلافية بين الحرس الثوري والقوة النظامية، والتي ساهمت سياسات التفرقة والتمييز المتبعة من الحكومات المتعاقبة، في إذكاء هذه الخلافات وإبقائها متوقدة.

## سابعا | الاستراتيجية العسكرية الإيرانية بين الحرس الثوري والقوة النظامية:

ترتكز الاستراتيجية الأمنية والعسكرية للجمهورية الإسلامية في إيران على أربعة أهداف استراتيجية، يمكن من خلالها استنتاج أن الدور الأساسي في تنفيذها يقع على عاتق قوات الحرس الثوري، بشكل أكبر من القوة العسكرية النظامية. هذه الأهداف هي[35]:

أولًا: ضمان استمرارية حكم رجال الدين من خلال القبول الشعبي لولاية الفقيه كأساس لمنصب المرشد الأعلى، ولذلك تحاول طهران السيطرة على مفاصل البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية المحلية، وتعزيز تفسيرها للأيديولوجية الإسلامية.

ثانيًا: الحفاظ على الاستقرار ضد التهديدات الداخلية والخارجية، ولهذا يستخدم النظام قدراته العسكرية والأمنية لمواجهة التهديدات الداخلية من حركات المعارضة السياسية والعرقية والجماعات الإرهابية، والقيام بالدفاع عن الأراضي الإيرانية، ومواجهة القوى الإقليمية والدولية التي يعتبرها النظام الحاكم خصمًا أو تهديدًا محتملًا لإيران، بالإضافة إلى دعم الحلفاء والشركاء لمواجهة التهديدات الإقليمية.

ثالثًا: تأمين موقع إيران كقوة إقليمية مهيمنة؛ إذ تطمح طهران إلى قيادة نظام إقليمي مستقر يكون لها فيه نفوذ مهيمن، ومن ثم تقدم إيران المساعدة العسكرية والمالية للحلفاء والوكلاء من أجل حماية مصالحها الإقليمية والضغط على خصومها.

رابعًا: تأمين القوة الاقتصادية من خلال إصلاح القطاع المالي وجذب الاستثمار الأجنبي، وتحقيق التوازن بين الاستثمار الأجنبي والشراكات مع الدولة، وإعطاء الأولوية للاكتفاء الذاتي الاقتصادي.

لتحقيق هذه الأهداف، توظف طهران مجموعة معقدة من القدرات العسكرية والأمنية، وتدمج بين القوة التقليدية وغير التقليدية، لتجنب المواجهة المباشرة بتوظيف كل من الحرب النفسية والدعاية وتحقيق عمق استراتيجي من خلال وكلائها الإقليميين، لتعزيز قدرتها على الردع، وهو ما يترافق مع تراجع واضح في دور قوتها النظامية، الذي بات متركزًا على حماية الحدود والجبهة الداخلية. هذه الاستراتيجية تنص على توظيف وكلاء في عدة مناطق رئيسية في الإقليم المحيط بإيران، بما في ذلك بعض المجموعات المسلحة والفصائل المحلية، وتقديم الدعم لهم ماليًا وسياسيًا، خاصة في دول مثل لبنان واليمن، وبشكل أكبر في كل من سوريا والعراق.

### توزيع الأدوار بين الجيش الإيراني والحرس الثوري (التواجد العسكري في سوريا والعراق نموذجا):

- التواجد العسكري الإيراني في سوريا: اعتمد هذا التواجد على شكلين أساسيين، الأول هو التواجد العسكري النظامي، عبر "فيلق القدس"، الذي يتبع إداريًا ولوجستيًا لقيادة الحرس الثوري، وقد اضطلعت هذه القوات بعدة أدوار، منها تقديم الدعم الفني واللوجستي والعملياتي للقوات السورية، خلال مختلف مراحل النزاع في سوريا، بجانب الإشراف المباشر على أنشطة وتحركات الميليشيات المحلية والأجنبية التابعة لإيران في سوريا، وكذا التمركز في عدة مواقع عسكرية أساسية في سوريا. بشكل عام كانت الأهداف الأساسية من جراء هذا التواجد -في البداية- تقديم الدعم للنظام السوري، سواء خلال المعارك مع الفصائل المعارضة، أو مرحلة مواجهة تواجد تنظيم داعش في البادية الشرقية، لكن أصبح هذا التواجد مكرس حاليًا -بشكل شبه كامل- نحو العمل على إنهاء التواجد الأمريكي في منطقة شرقي الفرات. وقد تم تشكيل هذا الفيلق عام 1989، وتبلغ الأعداد التقريبية لمقاتليه نحو ثمانية آلاف عنصر. أعلنت قيادة الحرس الثوري في مارس 2019، أن العناصر التابعة لفيلق القدس، قد أشرفت على تعبئة وتدريب نحو مائة ألف مقاتل في سوريا[36].

يعتبر تشكيل الميليشيات والتشكيلات شبه العسكرية، هو الشكل الثاني من أشكال التواجد العسكري الإيراني في سوريا، ويتضمن تشكيلات محلية المنشأ، وأخرى تم تشكيلها في دول محيطة بسوريا وتم إدخالها في المعادلة الميدانية، بإجمالي أفراد تشير التقديرات المتوفرة إلى أنه يتراوح بين 15 ألف و20 ألف فرد. وعلى الرغم من أن معظم التقديرات الحالية تشير إلى تراجع أعداد الميليشيات المرتبطة بإيران في سوريا، نتيجة تراجع الحاجة لها مع تراجع حدة القتال بشكل عام في سوريا خلال السنوات الأخيرة، وانحصار التوترات العسكرية في مناطق محدودة جغرافيًا، لا تتطلب الأعداد الكبيرة من المقاتلين التي يترتب عليها أعباء مادية ضخمة؛ فإن التقديرات كانت تقول إن أعداد الميليشيات الأجنبية التي استقدمتها إيران إلى سوريا وصل خلال الأوقات التي شهدت ذروة المعارك إلى حدود ستين ألف عنصر.

بالنسبة للميليشيات المحلية، عملت إيران منذ عام 2012، على تجنيد الأقلية الشيعية في سوريا على أساس طائفي بدعوى الدفاع عن الأماكن المقدسة. كما عملت أيضًا على تجنيد مقاتلين من الطائفة السنية، وخاصة من العشائر في محافظات حلب والرقة ودير الزور[37]. عمليات التجنيد هذه كانت تتم عبر دورات تدريبية تصل مدتها إلى 45 يومًا. وعلى الرغم من تراجع أعداد هذه الميليشيات خلال السنوات الأخيرة، خاصة في الجنوب السوري، فإنها لا تزال تمتلك حضورًا هامًا في مناطق مثل بلدتي نبّل والزهراء شمال حلب، كما أن طهران لا تزال تحتفظ بشبكات علاقات واسعة على الأرض بنتها خلال سنوات الحرب، ستمكنها من حشد أعداد كبيرة من المقاتلين المرتزقة والموالين لها في أي وقت. في هذا الإطار، تنقسم الميليشيات المحلية إلى عدة مجموعات[38]، هي:

- قوات الدفاع الوطني: شُكّلت عام 2012 في مدينة حمص بدعم إيراني، وتكونت من عدة طوائف سنية وعلوية ودروز، ويقدر عدد مقاتليها بـ40 ألف مقاتل، وطالبت النظام السوري عام 2016 بإضفاء الشرعية عليها ودمجها مع قوات النظام، كقوات "الحشد الشعبي" الشيعي في العراق.
- قوات الدفاع المحلي: تتكون من مجندين من محافظات حلب ودير الزور والرقة، وهي جزء من قوات الجيش السوري، ويقدر عدد مقاتليها بأكثر من 50 ألف مقاتل، وأبرزها "كتائب النيرب" التي تسمى أيضًا "العمليات الخاصة"، و"فيلق السفيرة"، و"لواء الباقر"، و"لواء نبل والزهراء"، و"قوات القاطرجي".
- الميليشيات الشيعية السورية: شُكّلت من الأقلية الشيعية من شمال حلب ومناطق من الرقة، ويقدر عدد مقاتليها بما يقارب خمسة آلاف إلى ثمانية آلاف مقاتل، وأبرزها "جنود المهدي"، و"جيش المهدي في نبل والزهراء"، و"فرع دمشق للواء رقية"، و"فرع إدلب من فيلق الوعد الصادق"، و"فرع حمص لقوات الإمام الرضا"، و"لواء زين العابدين"، و"لواء المختار الثقفي" المتمركز في محافظتي اللاذقية وحماة، وميليشيا "صقور الصحراء" التي تتواجد في أرياف حمص وحلب، وميليشيا "حراس المقام" و"فرع دير الزور من اللواء 313 بصرى الشام" اللذان يتواجدان في مدينة "درعا"، علمًا أن بعض هذه التشكيلات، خاصة "اللواء 313" الذي كان يتواجد في المنطقة الجنوبية، قد تم حله.

أما الميليشيات الأجنبية، فقد استخدمت إيران عدة آليات لتجنيد مقاتلين أجانب في سوريا، أهمها العامل الأيديولوجي من خلال "كشافة الحسينيات" لتجنيد متطوعين شيعة تحت شعار "حماية الأضرحة الشيعية"، وهذا أنتج مجموعة من الميليشيات الأجنبية التي انخرطت في الميدان السوري، والتي يقوم الحرس الثوري الإيراني وحزب الله عادةً بتدريب أفرادها في معسكرات تقع بمشهد شمال شرقي إيران، ثم ينقلونهم إلى سوريا إما عن طريق البر عبر العراق وإما عن طريق الجو. يمكن تقسيم هذه الميليشيات على النحو التالي[39]:

- لواء حيدريون: ويتألف من الشيعة العراقيين، وقد تم تشكيل أول ميليشيا عراقية في سوريا عام 2012 تحت اسم لواء أبو الفضل العباس، ولاحقًا انضمت أعداد كبيرة من الميليشيات العراقية التي تشكّلت بعد تأسيس الحشد الشعبي في العراق، وأخرى كانت تمتلك حضورًا هامًا في العراق قبل ذلك، مثل ميليشيات حركة النجباء وعصائب أهل الحق. للميليشيات العراقية في سوريا -والبالغ عددها أكثر من 20 ميليشيا- حضور مهم حول مدينة دمشق وضمنها، وتمتلك غرفة عمليات مشتركة تدير عمليات كافة الميليشيات العراقية، تقع في حي الشاغور بالعاصمة دمشق، إلا أنها تحتفظ بوجود كبير حول مقام السيدة رقية في دمشق القديمة، كما تُعد منطقة السيدة زينب جنوب شرق العاصمة مركزًا رئيسيًا لها. كذلك تسيطر ميليشيات عراقية ومختلطة، على أحياء كبيرة شرق مدينة حلب، أبرزها لواء الباقر، الذي ينخرط إلى جانب حركة النجباء وتشكيلات أخرى تدعمها إيران.
- لواء زينبيون: ويتألف من الشيعة الباكستانيين، وقد جند الحرس الثوري الإيراني الشيعة الباكستانيين المقيمين في إيران للقتال في سوريا، وشكل منهم لواء "زينبيون"، الذي أشرف على تأسيسه محمد جنتي الملقب بـ"الحاج حيدر"، وهو باكستاني الأصل، قتل في حماة أثناء قتاله ضد فصائل المعارضة. بداية الظهور العلني لهذا اللواء في سوريا كانت مطلع عام 2013، وبات نشاطه كاملًا على الأرض بحلول عام 2015. ويقدر عدد مقاتليه ما بين ألف وخمسة آلاف مقاتل، منتشرين في محافظات دمشق وحلب ودرعا وحماة، بجانب معسكرات "عياش" غرب مدينة دير الزور.
- لواء فاطميون: قام الحرس الثوري الإيراني بتجنيد الأفغان الشيعة اللاجئين في إيران، وشكّل منهم "لواء فاطميون" الذي بدأ بالظهور في سوريا في أكتوبر 2012، وأصبح عاملًا بشكل كامل عام 2014. تقدر أعداد مقاتليه ما بين ثلاثة آلاف وأربعة عشر ألف مقاتل، منتشرين بين ثلاث كتائب في محافظات دمشق وحلب وحماة، بجانب معسكرات "عياش" غرب مدينة دير الزور.

- لواء هاشميون: يتكون من الشيعة السوريين، تم تشكيله بشكل فعلي مطلع عام ٢٠٢١، ويتبع بشكل مباشر الحرس الثوري الإيراني، ويُعرف أيضًا بـ "الفوج ٤٧". يقوده حاليًا اللواء يوسف الحمدان الملقب "أبو عيسى المشهداني"، ويتواجد مقاتلوه في مدن البوكمال والميادين ودير الزور والرقة وحلب وريف دمشق.
- لواء حزب الله: فيما يتعلق بحزب الله اللبناني، فقد تدخل في وقت مبكر من الأزمة السورية في مايو 2011. وقدم التدريب والدعم الفني لقوات الأمن والجيش السوري، كما نفذ مهام قتالية ميدانية منذ عام 2013، ولديه ما بين خمسة آلاف وثمانية آلاف مقاتل في سوريا. يمتلك الحزب سيطرة شبه تامة على مناطق بعينها مثل القصير ومحيطها غرب مدينة حمص بالقرب من الحدود مع لبنان، بالإضافة إلى سيطرته على مناطق في القلمون الغربي، وتواجد مقاتلوه في عدة مواقع استراتيجية من بينها قمة "طلعة موسى" الجبلية، ومنطقة الجرود التي تفصل سوريا عن لبنان، ومناطق في محافظة السويداء من بينها مطار الثعلة العسكري، ومنطقة "الثعلة" جنوبي مدينة الميادين في المنطقة الشرقية، ومنطقة "السخنة" في محافظة حمص، وعدة نقاط في محافظة درعا الجنوبية من بينها أزرع وجاسم وحضر، ومناطق أخرى في محافظة ريف دمشق.

أما حزب الله السوري، فقد تم تأسيسه عام 2013، بإشراف الحرس الثوري الإيراني، ليكون بمثابة تكرار لتجربة حزب الله اللبناني، ويتكون من عدة مجموعات أهمها لواء العرين (درعا)، لواء درع الوطن (درعا)، مجموعة خالد الحشيش (ريف درعا الغربي)، مجموعة أبو سالم، مجموعة هيثم أبو سعيفان (بلدة الشجرة على الحدود مع الجولان)، مجموعة مجد الملوحي (ريف درعا الشمالي الشرقي)، مجموعة سامر الحريري (بلدة بصرى الحرير بريف درعا الشرقي)، مجموعة محمد الحراكي (ريف درعا الشرقي)، مجموعة خضر حليحل (وسط القنيطرة)، مجموعة باسل حسون (ريف القنيطرة الشمالي). تقدر أعداد المقاتلين في هذا التشكيل بنحو خمسة عشر ألف مسلح، وينتشر حاليًا في مدينة تدمر شرقي سوريا، بجانب عدة مناطق في شمال محافظة حلب مثل مدينتي نبل والزهراء، ومناطق أخرى في محافظة درعا جنوبي البلاد.

- لواء صعدة: يتكون في الأساس من ميليشيات يمنية، تنتمي تنظيميًا لجماعة "أنصار الله – الحوثيين"، ويصل إجمالي تعداد العناصر المتواجدة في سوريا إلى نحو 750 فردًا، قاتلوا في عدة جبهات أهمها جبهات ريف دمشق. تشير التقديرات المتوفرة إلى أن أغلب هؤلاء قد عادوا إلى اليمن، وبقي منهم في سوريا حوالي مائة مقاتل، باتوا ميدانيًا تابعين للواء أبو الفضل العباس، علمًا أن تقارير صحفية منشورة أواخر العام الماضي، ذكرت أن دمشق طلبت مغادرة مَن تبقى من هؤلاء البلاد، ورفضت تمديد إقامتهم، كما تشير تقارير أخرى إلى أنه تم تدريب دفعات من اليمنيين في معسكرات بمنطقتي بصرى وازرع في محافظة درعا جنوبي سوريا، قبل أن يعودوا إلى اليمن لتأتي دفعات أخرى بديلة للتدريب.

في المرحلة الثانية للتواجد العسكري الإيراني في سوريا، باتت طهران تركز بشكل أكبر على تعزيز دور الميليشيات التابعة لها في سوريا، والتركيز في انتشارها الجغرافي على منطقة البادية الشرقية؛ حيث تشير التقديرات المتوفرة إلى وجود نحو 15 ألف مقاتل من المجموعات العراقية والأفغانية والباكستانية الموالية لإيران، في المنطقة الممتدة بين مدينتي البوكمال الحدودية مع العراق ومدينة دير الزور، مرورًا بمدينة الميادين، وذلك لتحقيق عدة أهداف، أهمها الحفاظ على التواصل الجغرافي مع العراق، ومحاولة استغلال التواجد الإيراني في محافظة الحسكة، من أجل إكمال السيطرة على كافة المعابر الحدودية بين العراق وسوريا، خاصة معبر "اليعربية"، الحيوي على المستوى الاقتصادي واللوجستي والعسكري. يضاف إلى ذلك، محاولة امتلاك القدرات اللوجستية والعسكرية لضرب التواجد الأمريكي في منطقة شرق الفرات في سوريا، ولهذا بات تسليح الميليشيات الشيعية في سوريا، متضمنًا -بجانب المدفعية والمدفعية الصاروخية قصيرة المدى- أنواعًا من الطائرات الإيرانية بدون طيار، ذات القدرة على إطلاق الصواريخ. هذه الاستراتيجية تتضمن تشكيل ميليشيات جديدة، منها ميليشيا "فجر الإسلام"، التي تم الاعتماد في تشكيلها على عناصر النخبة من لواء فاطميون الأفغاني، وحركة النجباء العراقية وحزب الله اللبناني، وتم تكليفها بمهام حراسة المستودعات العسكرية الإيرانية المنتشرة في كل من حماة وحمص وحلب ودير الزور وتدمر والسخنة.

- التواجد الإيراني في العراق[40]: يتركز هذا التواجد بشكل أساسي في "هيئة الحشد الشعبي"، التي تكونت في البداية عبر الاستجابة الشعبية لدعوة المرجع الديني الشيعي "علي السيستاني" -في 13 يونيو من عام 2014- إلى حمل السلاح؛ لمواجهة تنظيم داعش الذي وصل آنذاك إلى مشارف العاصمة بغداد في ظل انهيار قوات الجيش العراقي، وهو ما عُرف بفتوى "الجهاد الكفائي". لاحقًا تم تقنين وضع فصائل الحشد الشعبي، عبر إصدار البرلمان العراقي قانونًا بهذا الشأن في نوفمبر 2016. في ما يتعلق بتعداد هذه القوات، تتراوح التقديرات المتاحة بين 60.000 و142.000 مقاتل، يشكلون 50 فصيلًا. يمكن تقسيم أهم فصائل هذه الهيئة إلى:

- المجموعات الشيعية المسلحة: نشطت تلك المجموعات في الفترة من 2011-2003، وأغلبها تدعمه طهران مثل منظمة بدر وعصائب أهل الحق وكتائب حزب الله، وتُعد أفضل المجموعات تدريبًا وتجهيزًا؛ إذ شارك الحرس الثوري الإيراني في تدريب ودعم مقاتليها بالمعدات والتسليح، ويقدر أعداد مقاتليها بين 40.000 - 45.000، وتتبع تلك المجموعات المرشد الإيراني خامنئي في مسائل الفقه الديني.
- الأجنحة المسلحة للأحزاب السياسية: مثل سرايا السلام (جيش المهدي سابقًا) ولواء الشباب الرسالي بمرجعية مقتدى الصدر، وتشكل التحدي الأكبر للعملية السياسية في العراق نظرًا لارتباطها بمصالح سياسية وأيديولوجية مباشرة، وتتحرك داخل وخارج وحدات الحشد الشعبي وفقًا لتطورات المشهد السياسي، ويقدر عدد مقاتليها بين 50.000-45.000.
- الجماعات المسلحة حديثة التكوين: وظهرت كاستجابة لفتوى السيستاني، وتضم متطوعين شيعة من جنوب العراق، وتتلقى أموالًا من المؤسسات المستقلة التي تدير أضرحة في كربلاء والنجف وبغداد، وتقدر قوتها الإجمالية بين 18.000 - 20.000 متطوع. ويُعد سرايا العتبة الحسينية وكتيبة علي الأكبر من أهم تلك المجموعات.
- مجموعات قبلية محلية: وظهرت تلك المجموعات بدافع الأساس القبلي وتوفير الأمن المحلي، واتخذت شكل مجموعات صغيرة الحجم كثيفة الانتشار. قامت هذه المجموعات في البداية على أساس المساعدة الذاتية، وطورت فيما بعد تفاهمات وتحالفات مع مجموعات أكبر، ويقدر أن تضم حوالي 5.000 عضو نشط.
- مجموعات المناطق التركمانية: وتتألف من وحدات قتالية كردية ومسيحية، ويقدر عددهم بحوالي 4.000 متطوع، وتقع تلك المجموعات تحت مسمى "اللواء 12".

في المحصلة يمكن القول، إن قوات الحرس الثوري الإيرانية قد تمكنت خلال العقود الأخيرة، من تثبيت تموضعها في الداخل الإيراني ومحيط طهران الإقليمي، وكذا راكمت قدرات تسليحية وبشرية هائلة، كانت بالتبعية على حساب ما يتوفر للمؤسسة العسكرية النظامية من قدرات تقليدية أو غير تقليدية، وهو ما خلق فجوة ما زالت مستمرة حتى الآن، رغم تمكن النظام الحاكم من التغطية على الخلافات المتجذرة في صفوف القوة النظامية، والإيحاء بأنها على وفاق تام مع الحرس الثوري وقيادته.

## المصادر:


1. Daniel Byman, Iran's Security Policy in the Post-Revolutionary Era (Santa Monica, CA: Rand, 2011),pp. 31–44
2. Schahgaldian, Nikola B., and Gina Barkhordarian. The Iranian Military Under the Islamic Republic. RAND CORP SANTA MONICA CA, 1987.
3. Zabir, Sepehr. The Iranian Military in Revolution and War (RLE Iran D). Routledge, 2012
4. Hen-Tov, E., & Gonzalez, N. (2011). The militarization of post-Khomeini Iran: praetorianism 2.0. The Washington Quarterly, 34(1), 45-59.
5. Perkins, Ken. "The death of an army: a short analysis of the Imperial Iranian Armed Forces." The RUSI Journal 125.2 (1980): 21-23.
6. Kenneth Katzman, " The Politics of Iran's Regular Army ", Congressional Research Service, 15 /11/2011, accessed on 13/10/2017
7. Perkins, Ken. "The death of an army: a short analysis of the Imperial Iranian Armed Forces." The RUSI Journal 125.2 (1980): 21-23.
8. Zabir, Sepehr. The Iranian Military in Revolution and War (RLE Iran D). Routledge, 2012
9. Cann, Rebecca, and Constantine Danopoulos. "The military and politics in a theocratic state: Iran as case study." Armed Forces & Society 24.2 (1998): 269-288.
10. Hashim, Ahmed S. "The Iranian Armed Forces in Politics, Revolution and War: Part One." Middle East Policy 19.2 (2012): 98.
11. Perkins, Ken. "The death of an army: a short analysis of the Imperial Iranian Armed Forces." The RUSI Journal 125.2 (1980): 21-23.
12. Cann, Rebecca, and Constantine Danopoulos. "The military and politics in a theocratic state: Iran as case study." Armed Forces & Society 24.2 (1998): 269-288.
13. ) Schahgaldian, Nikola B., and Gina Barkhordarian. The Iranian Military Under the Islamic Republic. RAND CORP SANTA MONICA CA, 1987.
14. Kenneth Katzman, " The Politics of Iran's Regular Army ", Congressional Research Service, 15 /11/2011, accessed on 13/10/2017
15. Ward, Steven R. Immortal, Updated Edition: a military history of Iran and its armed forces. Georgetown University Press, 2014.
16. Daniel Byman, Iran's Security Policy in the Post-Revolutionary Era (Santa Monica, CA: Rand, 2011),pp. 31–44
17. Karsh, Efraim. The Iran–Iraq War 1980–1988. Bloomsbury Publishing, 2014.
18. Abrahamian, Ervand. "Iran in revolution: The opposition forces." MERIP Reports 75/76 (1979): 3-8
19. Karsh, Efraim. The Iran–Iraq War 1980–1988. Bloomsbury Publishing, 2014.
20. Bahgat, Gawdat, and Anoushiravan Ehteshami. Defending Iran: From Revolutionary Guards to Ballistic Missiles. Cambridge University Press, 2021.
21. Mirfakhraei, Hooshmand. The Imperial Iranian armed forces and the revolution of 1978-1979. State University of New York at Buffalo, 1984.
22. Hen-Tov, Elliot, andNathanGonzalez. "The militarization of post-KhomeiniIran: praetorianism 2.0." The Washington Quarterly 34.1 (2011): 45-59
23. Zabir, Sepehr. The Iranian Military in Revolution and War (RLE Iran D). Routledge, 2012
24. Eisenstadt, Michael. "The armed forces of the Islamic Republic of Iran: An assessment." Armed Forces in the Middle East. Routledge, 2013. 231-257.
25. Schahgaldian, Nikola B., and Gina Barkhordarian. The Iranian Military Under the Islamic Republic. RAND CORP SANTA MONICA CA, 1987
26. Eisenstadt, Michael. "the Role of Missiles in Iran's Military strategy." Washington Institute for Near East Policy, Research Notes 39.9 (2016).
27. Hildreth, Steven A. "Iran's ballistic missile programs: an overview." LIBRARY OF CONGRESS WASHINGTON DC CONGRESSIO-

NAL RESEARCH SERVICE, 2009.

28. Rubin, Uzi. The Global Reach of Iran's Ballistic Missiles. Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2006.

29. Bermudez, Joseph S. "Iran's Missile Development." The International Missile Bazaar. Routledge, 2019. 47-74

30. Baharloo, Mahdi, et al. "An analysis of the development of UAV technology in Iran with an emphasis on the strategic niche management approach." Innovation Management Journal 8.2 (2019): 103-128.

31. Shafiei, M. H., and H. Sayyari. "Explaining of Operational Strategies Compilation Components of Islamic Republic of Iran Navy through Achieving Marine Authority." Strategic Defense Studies 14.64 (2016): 99-121.

32. KennethKatzman , " The Politics o fIran's Regular Army ", Congressional Research Service, 15 /11/2011, accessedon 13/10/2017

33. BROWE, JOHN H., et al. "A nutrition survey of the armed forces of Iran." The American Journal of Clinical Nutrition 9.4 (1961): 478-514.

34. Kenneth Katzman , " The Politics of Iran's Regular Army ", Congressional Research Service, 15 /11/2011, accessedon 13/10/2017

35. Eisenstadt, Michael. "The armed forces of the Islamic Republic of Iran: An assessment." Armed Forces in the Middle East. Routledge, 2013. 231-257.

36. (العربية نت. (1 يونيو 2020). بعد نشرها.. وكالة إيران الرسمية تحذف انتقادات قائد عسكري للحرس الثوري. http://bit.ly/3EzZOkw

37. سكاي نيوز عربية. (24 أبريل 2021). عجز ميزانية القوات الإيرانية.. ماذا عن نفقات الحرس الثوري؟ http://bit.ly/3tVUz9R

38. Hashim, Ahmed S. "The Iranian Armed Forces in Politics, Revolution and War: Part One." Middle East Policy 19.2 (2012): 98.

39. Azizi, Hamidreza. "Integration of Iran-backed armed groups into the Iraqi and Syrian armed forces: implications for stability in Iraq and Syria." Small Wars & Insurgencies 33.3 (2022). pp 499-502.

40. Op.Cit., pp 499-527.

41. كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني... نشأته وتكوينه ودوره، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 1998

42. Hashim, Ahmed S,Op.Cit.,

43. Ibid.,

# الفصل السادس

## الاقتصاد الإيراني بين التقييد والانطلاق

* بسنت جمال

باحثة بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة – المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

# تمهيد

اتسم المشهد الاقتصادي الإيراني بالضبابية خلال العقود الأربعة الماضية، نتيجة لتعدد الأزمات التي مر بها، والتي نتج بعضها عن العقوبات الدولية التي فرضت على إيران بفعل سياساتها ومواقفها تجاه العديد من القضايا، كما نتجت هذه الأزمات عن الانتقال بين النماذج الاقتصادية المختلفة والمتناقضة، وفقًا لرؤية كل رئيس على حدة وليس وفقًا لرؤية موحدة للدولة الإيرانية، لتتوجه البوصلة الأيديولوجية تارة إلى اقتصاد الدولة الذي يقوم على إعطاء دور محوري للحكومة في السيطرة على الشؤون الاقتصادية للبلاد، وتقليل الاعتماد على العالم الخارجي، ومحاربة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعطيل خطط الخصخصة، وتارة أخرى إلى الاتجاه المعاكس القائم على اقتصاديات السوق الحرة والانفتاح التجاري على العالم الخارجي، وترك زمام الشؤون الاقتصادية للسوق بدلًا من الدولة.

كان للتذبذب الأيديولوجي والفكري، وأسلمة الاقتصاد، وإعلاء المعتقدات على المصالح الاقتصادية، فضلًا عن عدم اتباع رؤية اقتصادية موحدة تجاه العديد من القضايا، إلى جانب مجموعة من العقبات الجذرية كالاعتماد على العوائد النفطية، وتضييق الخناق أمام المستثمرين الأجانب، وإضعاف دور القطاع الخاص والعقوبات الدولية، كان له دورًا ملموسًا في عرقلة تنمية الاقتصاد والمجتمع الإيراني، مما أسفر عن اختلالات مزمنة كالتضخم وانهيار سعر الصرف والبطالة والفقر وعدم عدالة توزيع الثروات، رغم تنوع القطاعات الاقتصادية بين الزراعة والصناعة والطاقة والخدمات.

وفي هذا الشأن، يتتبع هذا الفصل مسيرة الاقتصاد السياسي لإيران منذ قيام الثورة عام 1979 وحتى عام 2020، مع قياس نتائج هذه المسيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والتجاري، واستعراض تأثير العقوبات الغربية على القطاعات المختلفة، لينقسم الفصل إلى ثلاثة محاور أساسية: الأول- الأيديولوجية الاقتصادية الإيرانية، والثاني- الاختلالات المزمنة في الاقتصاد الإيراني، والثالث- هيكل الاقتصاد الإيراني.

## أولا | الأيديولوجية الاقتصادية الإيرانية:

شهدت إيران خلال ما يقرب من الأربعين عامًا الماضية أحداثاً محورية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، بداية من الثورة الإسلامية عام 1979، التي أعقبها تأميم القطاعات الاقتصادية الرئيسية، تلاها الحرب مع العراق التي استمرت لمدة ثماني سنوات، فضلًا عن فرض عقوبات غربية واسعة النطاق تهدف إلى تضييق الخناق على الاقتصاد الإيراني، وقد تزامنت تلك الأحداث مع افتقار القيادة الإيرانية إلى استراتيجية اقتصادية ووطنية متماسكة، تستهدف النهوض بالاقتصاد الإيراني إلى جانب تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية. وطوال هذه الفترة ظهر التأثير الأيديولوجي على الاقتصاد الإيراني في العديد من الأمور، أبرزها:

**1. دور محوري للدولة مقابل انحسار مبادئ السوق الحرة:**

تميز الاقتصاد الإيراني في عهد ما قبل الثورة الإسلامية بإجراء تغييرات هيكلية في النظام الاجتماعي والاقتصادي التقليدي، من خلال الاهتمام بالمناطق الحضرية على حساب نظيرتها الريفية، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز دور القطاع الخاص، من أجل دعم نظام السوق الحرة المنفتح بشكل متزايد على العالم الخارجي والاستثمارات الأجنبية، وذلك بالتزامن مع تحول السياسات الاقتصادية القائمة على تطوير قطاع الزراعة إلى تعزيز القطاع الصناعي، عن طريق الاعتماد على عائدات قطاع النفط والاهتمام بالصادرات النفطية التي مكَّنت الحكومة الإيرانية حينذاك من زيادة مستويات الإنفاق العام بوتيرة متسارعة، لا سيما الإنفاق الدفاعي الذي ارتفع بين عامي 1953 و1970 من 76 مليون دولار إلى 844 مليون دولار، أي بزيادة تبلغ حوالي اثني عشر ضعفًا، ليرتفع ذلك المستوى من جديد حتى عام 1977 مسجلًا نحو 9.4 مليار دولار[1]. وتدلل زيادة الإنفاق العسكري على سعي نظام شاه إيران للتفوق العسكري في المنطقة مع انضمام بلاده لصفوف القوى الصناعية الكبرى في العالم، فضلًا عن إنشاء دولة رفاهية على الطراز الأوروبي الغربي، وتمويلها بالإيرادات النفطية المتذبذبة. ورغم اعتبار هذا الهدف طموحًا للغاية، فإنه أسفر عن عدة اختلالات وأعباء ثقيلة على الاقتصاد المحلي، بسبب الاستغلال غير الكفء للموارد الطاقوية، والاعتماد على الاقتصاد الاستهلاكي غير الإنتاجي، والاستثمار الضئيل في قطاع الزراعة، وقلة الاهتمام بالصادرات غير النفطية [2].

وعلى مدار السنوات السابقة للثورة الإيرانية، حقق الاقتصاد الإيراني نموًا قويًا خلال الفترة بين 1960 و1977، كما ظل التضخم عند مستويات منخفضة حتى عام 1974، الذي شهد طفرة في العوائد النفطية نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة إلى مستويات قياسية، مما ساهم في زيادة الإنفاق الحكومي بطريقة خلقت مستوًى مرتفعًا من الطلب المحلي، لم يكن الاقتصاد قادرًا على استيعابه في ظل تراجع القدرة الإنتاجية للبلاد، ومحدودية قدرة الموانئ في التعامل مع الواردات، وهو ما أسفر عن وجود حالة من عدم التوازن بين مستويات العرض والطلب، مما صب وقودًا على معدلات التضخم[3]. وفي الوقت ذاته، اتجهت الحكومة لتمويل برامجها التنموية، عن طريق اتباع سياسة نقدية توسعية متمثلة في زيادة معدلات طباعة النقود، وهكذا، استمر عرض النقود والمستوى العام للأسعار في الارتفاع حتى قيام الثورة [4]. وبناءً على ذلك، ساهم الإنفاق التنموي سيئ الإدارة وغير المنظم، وارتفاع معدل التضخم، فضلًا عن التوسع السريع في صناعات السلع الاستهلاكية بالمدن الحضرية سريعة النمو، إلى جانب إهمال القطاع الريفي الزراعي وتركيز القوة والمزايا الاقتصادية في أيدي بعض العائلات الإيرانية، في توسيع الفجوة بين الريف والحضر فيما يتعلق بالدخل ومرافق الرعاية الصحية والتعليمية [5].

وقد أنتجت السياسات الاقتصادية سالفة الذكر اضطرابات اجتماعية واسعة النطاق بدأت أواخر عام 1977، وتطورت إلى حملة المقاومة المدنية التي تشمل كلًا من العناصر العلمانية والدينية، لتتجلى أخيرًا في اندلاع الثورة الإسلامية عام 1979، التي أكدت على أهمية إيجاد نموذج إسلامي يحكم الاقتصاد الإيراني لتصحيح تلك الاختلالات، وتطوير اقتصاد سليم عن طريق أسلمة

الاقتصاد، وتقليل اعتماده على العالم الخارجي؛ حيث وعدت الثورة بثلاثة أهداف رئيسية متمثلة في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز قيم الحرية والديمقراطية، والاستقلال عن القوى العظمى؛ حيث نادى المرشد الأول للثورة "روح الله الخميني" باعتماد النمو الاقتصادي على الموارد الذاتية فقط دون أي تعاون مع الدول الغربية، ومقاومة الانخراط في العولمة الاقتصادية، كما تحولت السياسات الاقتصادية المتمحورة حول النخبة إلى نهج شعبوي يولي اهتمامًا كثيفًا بالريف والفقراء، عن طريق توسيع البنية التحتية وتوصيل الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه النظيفة إلى الريف، من أجل القضاء على الفجوة بينه وبين الحضر[6]. وعلاوة على ذلك، تميزت حقبة ما بعد الثورة باتباع سياسات مناهضة للسوق، مع تأميم عدد كبير من البنوك والمصانع والشركات، مع إعطاء الدولة دورًا مهيمنًا في تخطيط وإدارة الشؤون الاقتصادية الوطنية. وبحلول عام 1987، كانت الدولة تتحكم بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يتراوح بين 60% إلى 70% من الاقتصاد المحلي بأكمله، و90% من التجارة الخارجية [7].

ومن أجل تحقيق الأهداف الثورية، وضعت الحكومة الثيوقراطية دستور عام 1979، والذي ألزم القادة الإيرانيين بتوفير الضروريات الأساسية لجميع فئات الشعب، والقضاء على الفقر والحرمان، وتحريم الربا وإلغاء فوائد القطاع المصرفي، والتوجه نحو الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الزراعي، مع إدارة الاقتصاد المحلي وفقًا للقيم الأخلاقية الإسلامية والمفاهيم الثورية للعدالة الاجتماعية، كما أكد الدستور على تحكم الدولة في الصناعات الأساسية، والبنوك، وقطاع التأمين، والمرافق العامة، عن طريق مصادرة الآلاف من الشركات التجارية التابعة لأنصار النظام السابق وتحويلها إلى عدد من "المؤسسات" الثورية الجديدة[8].

وبالنظر إلى ثنايا المواد الدستورية، سيتضح أنه تميز بهيمنة النخب الشعبوية والمتشددين على الجمعية التأسيسية للدستور، التي شكلها "الخميني" عقب الثورة، مقابل تمثيل ضعيف للنُّخب المعتدلة، وحرمان نظيرتها ذات التعليم الغربي من المساهمة في كتابته. وبناءً على ذلك، تم تحجيم دخول رأس المال الأجنبي لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وتقييد حقوق الملكية الخاصة بالتوازي مع خلق مؤسسات ثورية عامة كالتعاونيات أو ما يُطلق عليها "البونيادات"، بالإضافة إلى وضع مواد دستورية طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر [9]. وعلى الرغم من حدوث عدد من التطورات الإيجابية في حياة بعض الإيرانيين ما بعد الثورة، على المستوى الاجتماعي للطبقات المعدمة والريفية، فإن المؤشرات الاقتصادية الكلية لم تشهد النهضة المرجوة، بسبب الاعتماد على نموذج اقتصادي ماركسي ساهم في نزوح أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية الماهرة وهروب رأس المال الأجنبي، فضلًا عن هجرة الكوادر الإيرانية، وتفضيل الالتزام الإسلامي على الخبرة المهنية في اختيار الموظفين في المهن العليا، بالإضافة إلى أزمة الرهائن التي حدثت في نوفمبر 1979، وأدت إلى تجميد الأصول الإيرانية في الولايات المتحدة، مما حرم إيران من استخدام أكثر من 12 مليار دولار من الودائع المصرفية والذهب[10].

### 2. هيمنة الليبرالية على المشهد الاقتصادي:

لم يكد الاقتصاد الإيراني يتخطى أزمة الرهائن وتداعيات الثورة الإسلامية، حتى اندلعت الحرب مع العراق خلال الفترة التي تتراوح بين 1988-1980، لتفاقم الأزمات الاقتصادية التي كانت تواجهها البلاد حينذاك؛ حيث بلغت التكلفة الاقتصادية للصراع بين الدولتين نحو 500 مليار دولار، بسبب تدمير الأصول والبنية التحتية، وارتفاع معدلات التضخم، وزيادة تكلفة الواردات، وتوقف عجلة الإنتاج بسبب نقل القوى العاملة بعيدًا عن القطاع المدني لصالح الجيش، هذا إلى جانب الإضرار بقطاع النفط -الذي يعتبر حجر الأساس للاقتصاد الإيراني-؛ حيث انخفض إنتاج النفط الإيراني من 1.3 مليون برميل يوميًا إلى 450 ألف برميل يوميًا خلال ثلاثة أشهر عقب قيام الحرب مباشرة، وهو ما أضر بمستوى العملات الأجنبية لدى البنك المركزي[11].

واستغرقت إيران عقدًا زمنيًا كاملًا لمجرد إدراك دور الاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص في تحفيز النمو الاقتصادي، فقد أدت كلٌّ من نهاية الحرب مع العراق أواخر عام 1988 والحاجة إلى إعادة الإعمار، ووفاة "الخميني" فضلًا عن انتخاب "أكبر هاشمي رفسنجاني" رئيسًا للجمهورية (1997-1989)، إلى تحول خطاب الحكومة الاقتصادي بشكل جذري إلى اتباع سياسات مؤيدة للسوق الحرة من جديد، مع اتباع هدف "النمو أولًا، وإعادة توزيع الثورات لاحقًا"، وقد تجلَّى ذلك في الخطة الخمسية الأولى (1995-1990) [12].

وهكذا تحولت البوصلة الأيديولوجية إلى فتح الاقتصاد أمام القطاع الخاص وتحسين العلاقات مع العالم الخارجي، مما ألقى بظلاله على الشعارات الثورية والعقيدة الدينية، وقد تضمنت خطة الرئيس الجديد الاقتصادية -والتي أطلق عليها "بيروسترويكا رفسنجاني" - توحيدًا لسعر الصرف، وتحرير التجارة وبيئة الأعمال وإزالة القيود التجارية، وتبسيط الإجراءات الإدارية ومواجهة البيروقراطية، إضافة إلى خصخصة المؤسسات العامة الخاسرة، وترشيد سياسات دعم السلع الاستهلاكية الأساسية والطاقة، وجذب الاستثمارات الأجنبية والخاصة، وكذلك إنشاء رقابة على "البونيادات". وفي هذا السياق، لم يعُد اهتمام الحكومة منصبًّا على رفض المادية وإنشاء مجتمع لا طبقي وتطبيق العدالة الاجتماعية الإسلامية، بل أصبح متحوراً حول محاربة الصدمات التضخمية، وتوفير فرص العمل لخريجي الجامعات، وإطلاق مناطق للتجارة الحرة، وتعزيز الصادرات غير النفطية.

ورغم جودة الخطة التنموية لـ"رفسنجاني"، فإنها واجهت العديد من العوائق التي أسفرت عن إخفاقها في تحقيق جزء كبير من أهدافها؛ حيث اتسمت تلك الحقبة من تاريخ إيران الاقتصادي بوجود نزاع دائم بين التيار الديني المتشدد الذي عارض الانفتاح التجاري على العالم الخارجي لا سيما الدول الغربية، ونظيره الهادف للتحرير الاقتصادي؛ حيث قوبل تزايد رأس المال الأجنبي في إيران بمعارضة النخب الراديكالية وأصحاب النفوذ الاقتصادي المنتفعين من العزلة خشية منافسة رأس المال الأجنبي لهم، والرغبة في مقاومة العولمة والحفاظ على الاستقلال الاقتصادي وفق رؤية الثورة الإيرانية؛ ولم يكن هناك بُد أمام الرئيس "رفسنجاني" إلا الاستجابة لهذا التوجه، وقد برز ذلك بوضوح في الخطة الخمسية الثانية (2000-1996)، فتم تقليص الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية[13]. ولهذا لم تتحقق خطط الخصخصة بالكامل، وظل الاستثمار الأجنبي ضئيلًا، كما تم إحباط أي محاولات لإلغاء الدعم الحكومي، بالإضافة إلى ذلك، أسفر برنامج توحيد سعر الصرف عن ظهور سوق سوداء للريال الإيراني، وهو ما أدى إلى تراكم الضغوط التضخمية وزيادة تكلفة الاستيراد، ولهذا قررت الحكومة عام 1993 فصل سعر الصرف الرسمي مرة أخرى عن سعر السوق [14].

### 3. تذبذُب الخطط الاقتصادية ما بين الانفتاح والعُزلة:

عقب انتهاء ولاية "رفسنجاني"، تولى "محمد خاتمي" مقاليد الحكم (2005-1997) ليحاول الموازنة بين السياسات الإصلاحية والشعبوية؛ حيث أعلن فور توليه أن حالة الاقتصاد غير المستقرة هي الشاغل الأول لإدارته، معترفًا بوجود أزمات هيكلية في الاقتصاد الإيراني، تتمثل في سوء إدارة عملية الإنتاج والتوزيع والتنظيم، ولكنه لم يغفل أيضًا الإشارة إلى تفاوت الدخول والاعتماد المستمر على صادرات النفط، داعيًا إلى مواجهة الاحتكار الحكومي وتقليص دور الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي، فضلًا عن التأكيد على أهمية تعبئة رؤوس الأموال المحلية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارهما أهم مفاتيح الانتعاش الاقتصادي. وقد أرسل هذا الخطاب إشارات متباينة للمجتمع الإيراني والدولي بأن الرئيس الجديد سيحاول الجمع بين سياسات الانفتاح والتنمية الاقتصادية، وبين تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للدخل [15].

وتتمثل أهم التحديات التي واجهتها إدارة "خاتمي"، في انخفاض عائدات تصدير النفط بسبب انخفاض أسعار النفط الخام، والركود التضخمي، وانخفاض الاستثمار الرأسمالي، والمناخ السياسي الطارد للاستثمارات الأجنبية، وضعف القاعدة الضريبية، واتساع عجز الموازنة في ظل تزايد الإعانات والدعم، وفشل سياسات الخصخصة التي بدأها "رفسنجاني"، فضلًا عن ضعف قيمة العملة المحلية، والمعاناة من تراجع أعداد المرافق الاجتماعية. ومن أجل مواجهة تلك العثرات، حاول "خاتمي" مواجهة القوانين المعادية للاستثمار الأجنبي، بالتوازي مع تفكيك الاحتكارات القائمة وتعزيز المنافسة في النشاط الاقتصادي، وخصخصة مؤسسات الدولة وتحسين موقف بلاده مع شركائها التجاريين الرئيسيين، إلى جانب حماية القوة الشرائية للمواطنين الإيرانيين وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وإصلاح السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف لتتوافق مع التقيد الصارم بقانون البنوك الخالية من الفوائد [16].

وحظي "خاتمي" خلال فترة ولايته بدعم المرشد الإيراني الحالي "آية الله علي خامنئي"، الذي سمح له بالحوار مع العالم وبمزيد من التواجد الأجنبي الاستثماري، وقبل بتقليل دور الدولة في الاقتصاد لصالح القطاع الخاص، من خلال إعادة تفسير المادة 44 من الدستور في يونيو 2005، والتي نصت على "السماح بخصخصة بعض الشركات العامة، وتقييد توسع القطاع العام مستقبلًا"، إلا أن هذا التعديل كان شكليًا؛ حيث ساعد شركات الحرس الثوري في الاستحواذ على ملكية كبرى الشركات العامة. وعلى الرغم من ذلك، شهدت المحاولات الإصلاحية لإدارة "خاتمي" معارضة شديدة ليتكرر نفس السيناريو الذي حدث من قبل مع محاولات سلفه "رفسنجاني"، للحد الذي وصل إلى تدخل بعض النخب النافذة كالحرس، والجهات العليا كمجمع تشخيص مصلحة النظام، لفسخ عقود استثمار بعضها اكتمل تنفيذه أو شارف على الاكتمال، وبهذا تم تقويض بعض اتفاقيات الاستثمار الأجنبي مع الشركات الأجنبية، مما أدى إلى حدوث ارتباك لدى المستثمرين الدوليين فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي وإمكانية إنفاذ قوانين الاستثمار الأجنبي في إيران[16].

واستمر تذبذب التوجهات الاقتصادية الإيرانية بتولي الرئيس "أحمدي نجاد" مقاليد الحكم (2013-2005)، الذي اتبع النهج الشعبوي مع إعلاء شعارات كـ"إحضار أموال النفط إلى مائدة عشاء كل إيراني"؛ حيث أعلن عن وعوده بتحقيق العدالة الاقتصادية والحد من الفقر، كما اتبعت حكومته نهجًا شديد التدخل في الاقتصاد، واستخدمت جميع الوسائل السياسية والبيروقراطية المتاحة لها لتوجيه الأداء الاقتصادي. وقد استندت أيديولوجية "نجاد" إلى أربعة مبادئ رئيسية، تتمثل في النقاط الآتية: أولًا- الإيمان بالدور الاقتصادي النشط للدولة منتقدًا سياسات الخصخصة والحرية الاقتصادية، ثانيًا- أهمية إعادة توزيع الثروة والدخل لصالح الأسر ذات الدخل المنخفض والفقراء، ثالثًا- ضرورة إنفاق عائدات الحكومة النفطية على مشروعات التنمية لا سيما في المناطق الفقيرة من البلاد، رابعًا- اعتبار المؤسسات المالية والبنوك المملوكة للدولة أدوات للسياسة الحكومية مع تقليل دورها في تشكيل السياسات الاقتصادية [17].

وقد نتج عن هذا المنظور عدد من السياسات الاقتصادية التي تناقضت مع الإصلاحات الاقتصادية السابقة، وتجلى هذا التناقض في سياساته تجاه الخصخصة؛ حيث اتهم المسؤولين الحكوميين السابقين بالفساد وعدم بيع الشركات المملوكة للدولة بسعر عادل، إلا أن المرشد الإيراني قد دعا عام 2005 إلى أهمية نقل ملكية العديد من الشركات الحكومية إلى القطاع الخاص، ولكن هذا لم يسهم في تغيير شيء؛ إذ تم إدارة عملية الخصخصة بشكل غير كفء، عن طريق نقل تلك الشركات إلى مؤسسات "البونيادات" أو الحرس الثوري الإسلامي، أو نقلها إلى مؤسسات شبه عامة أخرى مثل منظمة الضمان الاجتماعي ومنظمة التقاعد الإيرانية، مقارنة بنقل حصة ضئيلة للغاية إلى القطاع الخاص الحقيقي؛ مما لم يؤدِّ إلى تعزيز القاعدة الضريبية[18].

أما فيما يتعلق بالتدخل في القطاع المصرفي، فقد أصدر "نجاد" أمرًا للبنوك التجارية بتوجيه الموارد المالية نحو المناطق الجغرافية المفضلة والقطاعات الاقتصادية بأسعار فائدة منخفضة، وفي الوقت ذاته، وجه بزيادة حجم القروض الموجهة للشركات المملوكة للدولة، ما أسفر عن نمو ديون القطاع العام بوتيرة قياسية تصل إلى 400% خلال الفترة التي تتراوح بين 2005 إلى 2011[19].

وتتمثل أهم الانتقادات الموجهة لحكومة "نجاد" في محاولاته لإصلاح برنامج الدعم من أجل السيطرة على عجز الموازنة، على الرغم من تشديده على مراعاة الأسر الأكثر فقرًا. وفي هذا الشأن قدم الرئيس الإيراني السادس عقب الثورة مشروع قانون إصلاح الدعم إلى البرلمان في ديسمبر 2008، والذي دعا إلى إلغاء دعم الأسعار على مدى خمس سنوات، مع تقديم إعانات نقدية للأسر ذات الدخل المنخفض، الذي كان من الناحية العملية أمرًا صعبًا وغير قابل للتطبيق خاصة في ظل محاولات النخبة الحاكمة أن تستفيد أسر الطبقة الوسطى من تلك الإعانات. وفي ضوء هذه المخاوف، تم تقديم الإعانات النقدية لجميع المواطنين، كما تمت الموافقة على تقديم مزيج من القروض والدعم المالي للشركات، كحافز لتحسين كفاءة استخدام الطاقة لديهم، أي أن مشروع القانون أوصى بتحويل سياسات الدعم إلى سياسات التحويلات النقدية، والتي ضغطت بدورها على مستويات الأسعار، مما أجبر الحكومة على فرض ضوابط سعرية على المنتجين المحليين وتجار التجزئة، دون مراعاة ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهو ما أدى إلى زيادة الضغوط

المالية على الصناعات المحلية، مما أجبر المنتجين على خفض الإنتاج وتسريح العمال. ولهذا، اتسمت فترة ولاية "نجاد" بارتفاع التضخم والبطالة واستشراء الفساد، فضلًا عن تثبيط عزيمة المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء [20].

وعقب انتهاء فترته الرئاسية، تم انتخاب "حسن روحاني" رئيسًا للجمهورية (2013-2021)، الذي أعلن عن استراتيجية شاملة قائمة على مبادئ السوق الحرة لتتمحور حول ثلاث ركائز أساسية، وهي: تعزيز المرونة الاقتصادية، وتعزيز الابتكار التكنولوجي، والارتقاء بالمستوى الثقافي للمواطنين، كما تتضمن الاستراتيجية هدفًا يتعلق بإجراء إصلاحات للمؤسسات المملوكة للدولة والقطاع المالي والمصرفي، وكذلك إدارة عائدات النفط وتوجيهها إلى المشروعات الإنتاجية وليس الاستهلاكية [21]. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف قام "روحاني" بتعيين حكومة إصلاحية تكنوقراطية من أجل الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي. إلا أن عهد "روحاني" لم يخلُ من تخبط الاتجاهات الاقتصادية، وتبلور ذلك في تأكيده على أهمية اتباع دبلوماسية اقتصادية تستهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة تصل إلى 30 مليار دولار، مع ضمان سهولة النفاذ إلى الأسواق الخارجية من أجل تحقيق هدف النمو السنوي البالغ 8%، في حين أضاف المرشد الإيراني "خامنئي" بندًا جديدًا في الاستراتيجية التنموية الخمسية (2016-2021) يتمثل في تبني سياسات "اقتصاد المقاومة" القائم على العزلة والاكتفاء الذاتي، حتى تتمكن البلاد من مقاومة الضغوط الخارجية [22].

أما عن توجهاته الخارجية، فقد رأى "روحاني" أن تحسين الوضع الاقتصادي لإيران ليس ضروريًا فقط للحفاظ على الدعم المحلي لحكومته، ولكنه أيضًا مفتاح لتعزيز النفوذ الإيراني في الشؤون الإقليمية والعالمية [23]، كما شرع على الفور في تحسين العلاقات مع المجتمع الدولي؛ حيث استأنف المفاوضات مع القوى الست الكبرى في العالم -بريطانيا والصين وفرنسا وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة- بشأن البرنامج النووي الإيراني، ليتوصل إلى اتفاق نهائي في 14 يوليو 2015، ومع ذلك انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في 4 مايو 2018، وفرضت عقوبات تتمثل في الحد من قدرة إيران على تصدير النفط، وممارسة الأعمال التجارية من خلال النظام المصرفي الدولي، وفرض قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر [24]. ومما سبق، يتبين أن فترة ولاية "روحاني" اتسمت بوجود قوتين متوازيتين، تتمثل الأولى في النخب الإصلاحية والتكنوقراطية، والتي تعطي الأولوية للنمو الاقتصادي وتقليص دور القطاع العام غير الفعال، مع تحقيق توازن استراتيجي إقليمي، وتعاون أكبر مع القوى الخارجية من أجل خدمة أجندتهم الاقتصادية، فيما تتضمن الثانية رجال الدين الحاكمين والحرس الثوري الذي يسعى للحفاظ على هيكل الاقتصاد كما هو دون السماح بتغييره [25].

واستمر الوضع على هذا المنوال حتى تولى "إبراهيم رئيسي" الرئاسة عام 2021، ليورث بذلك اقتصادًا مقيدًا بسوء الإدارة والفساد والعقوبات الخارجية والوباء العالمي، ولهذا ركز خطابه الأول في حملته الانتخابية على أهمية حل الأزمات الاقتصادية مع أخذ أوضاع الأسر الفقيرة في الاعتبار، وذلك عن طريق تنفيذ ما يلي: منح قروض منخفضة الفائدة للأسر الفقيرة، وزيادة الدعم الحكومي المقدم للرعاية الصحية، وتشييد أربعة ملايين منزل، مع خلق أربعة ملايين فرصة عمل، وإعطاء الأولوية لذوي الدخل المنخفض والخريجين الحاصلين على شهادات جامعية، بالإضافة إلى ذلك، أعلن "رئيسي" عن رغبته في تعزيز التجارة مع الدول المجاورة، بدلًا من انتظار القوى الغربية لتخفيف نظام العقوبات الذي تقوده الولايات المتحدة ضد البلاد. وأظهرت تلك الأهداف أن اتجاه الرئيس الجديد شعبوي، يشابه اتجاه "أحمدي نجاد"، ويدل على ذلك تعيينه تسعة وزراء من حكومة "نجاد" التي اعتبرها البعض غير كفء وسبب التحديات الداخلية والخارجية الحالية [26].

## ثانيا | الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الإيراني:

اتسمت السياسات الاقتصادية الإيرانية بالتذبذب بين الاعتماد على نموذج السوق الحرة والانفتاح التجاري وتعزيز العلاقات مع الغرب، وبين الاعتماد على سياسات الاكتفاء الذاتي ومقاومة العولمة الاقتصادية ومناهضة السياسات الغربية، وهو ما أسفر عن

معاناة إيران من اختلالات هيكلية مزمنة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وذلك على الرغم من امتلاك المقدرات الطبيعية والبشرية.

**1. تذبذب المؤشرات الاقتصادية الكلية:**

نتج عن التخبط الاقتصادي الإيراني والعقوبات الغربية، ارتفاع قياسي في معدلات التضخم، وتذبذب معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بين الارتفاع والانخفاض، وانهيار في قيمة العملة المحلية، فضلًا عن تأثر جميع مصادر النقد الأجنبي سلبًا، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، مما أدى إلى تراجع الاحتياطي النقدي، وهو ما يُمكن استعراضه على النحو الآتي:

**أ. عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي:**

يتصف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإيران بعدم الاستقرار، والتذبذب الحاد ما بين الانتعاش تارة والانكماش الحاد تارة أخرى خلال الأربعة عقود المنصرمة، وذلك على الرغم من تحقيقه معدلات نمو مرتفعة خلال الستينيات والسبعينيات؛ حيث كانت إيران حينذاك من أسرع الدول نموًّا حول العالم، بدعم من استغلال عائدات تصدير النفط في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ولكن الوضع قد تغير مع قيام الثورة الإسلامية عام **1979**، وما تلاها من أحداث أوقفت عجلة النشاط الاقتصادي في ظل تأرجح السياسات والخطط الاقتصادية العامة للبلاد، وعدم ثباتها على خط ومسار واضح، ولهذا لم يتخطَّ المتوسط السنوي لنمو اقتصاد إيران خلال الأربعين عامًا الماضية نحو **1.99%**، وهو معدل أقل من نظرائها الإقليميين ذوي حجم السكان المتقارب[27].

ويُمكن إجمال أهم الأسباب التي دفعت الاقتصاد الإيراني إلى حافة الهاوية، في استمرار اعتماد الاقتصاد الإيراني على القطاعات الأولية المتذبذبة كالنفط والغاز، أو الزراعة التي تعاني من تقلبات الطقس، بالإضافة إلى معاناة قطاع الصناعة من تراجع الاستثمارات والتقادم وسيطرة الدولة على المنشآت والمؤسسات العاملة بالقطاع، في ضوء تذبذب خطط الخصخصة وعدم تنفيذها بكفاءة بين الرؤساء المتتاليين، إلى جانب النمو السكاني المتزايد، فضلًا عن الاضطرابات الجيوسياسية والأزمات الخارجية التي تورَّط فيها النظام الإيراني، سواء كانت حروبًا، أو نزاعات مسلحة مفتعلة، أو أزمات دولية كأزمة الرهائن أو عقوبات دولية[28]. ومن هنا يُمكن التأكيد على أن حملة الضغط القصوى التي قادتها الولايات المتحدة على إيران، وخاصة ضد قطاع الطاقة، قد فاقمت من حدة الأزمات التي شهدها اقتصادها على مدار السنوات السابقة، لا سيما في ظل التأثير المباشر لقطاع النفط على الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها لم تكُن أيضًا السبب الوحيد في ركوده[29]. ويُمكن الاستعانة بالشكل الآتي لتوضيح تطور معدل النمو الاقتصادي خلال **1979-2020**:

**الشكل 1 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)**

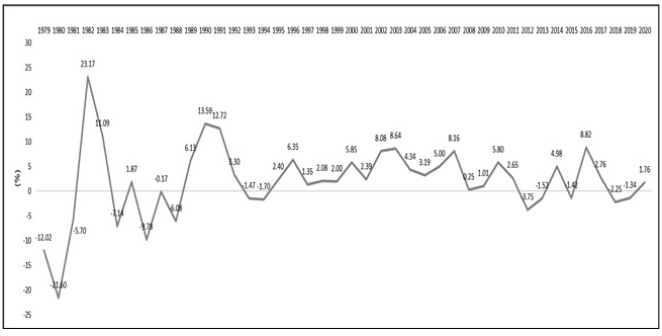


Source: World Bank. World Development Indicators, GDP Growth rate, 1979-2020.

يتبين من الرسم أعلاه مدى تذبذب النمو الاقتصادي الإيراني نتيجة لتضارب السياسات الاقتصادية وتذبذب العائدات النفطية، وخلال عامي 2018 و2019 تعرَّض الاقتصاد لصدمات قوية منذ فرض العقوبات الأمريكية، ما أسفر عن تراجع قيمة العملة المحلية في السوق الحرة وارتفاع التضخم، وتزايد عجز الموازنة والسحب من صندوق الثروة السيادي، وهروب الاستثمارات الأجنبية، ولهذا انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2.25%، و1.34% على التوالي، ورغم انتشار فيروس كورونا عام 2020، فإن تداعيات الجائحة على الاقتصاد الإيراني كانت أخف مما كانت عليه في البلدان الأخرى، بسبب تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام السابقة، وبسبب التعافي الاقتصادي الهش خلال الربعين الثالث والرابع من نفس العام[30].

ب. صدمات تضخمية متتالية:

تتحكم عدة عوامل متشابكة في معدلات التضخم، كمستويات العرض والطلب على السلع والخدمات، ومستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية المحدد الرئيسي لسعر صرف العملة المحلية وتكلفة الاستيراد، وعرض النقود، ووضع الميزان التجاري والسياسات النقدية في البلاد. وبخصوص الحالة الإيرانية، فقد تأثرت جميع المتغيرات السابقة في طهران بفعل عدد من المتغيرات الداخلية كزيادة الإنفاق العام واتساع عجز الموازنة، والتوجه لطبع النقود أو الاستدانة لسد هذا العجز، مع عدم الاهتمام بالصادرات غير النفطية، والإبقاء القسري لسعر الصرف عند مستويات منخفضة، مما ساهم في اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي ونظيره المتداول في السوق السوداء، بالإضافة إلى إلغاء الفوائد البنكية عقب قيام الثورة الإسلامية، إما عن المتغيرات الخارجية التي تتمثل في الخلاف مع المجتمع الدولي وما ترتب عليها من فرض عقوبات على الاقتصاد الإيراني، والتي كان لها تأثير ملموس على كلٍّ من تراجع قيمة العملة المحلية وانخفاض الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي، إلى جانب تقييد قدرة الدولة على الاستجابة للطلب الاستهلاكي المرتفع بفعل الزيادة السكانية، وذلك عن طريق الحد من قدرتها على استيراد السلع اللازمة أو زيادة إنتاجها المحلي، مما يُحدث خللًا بين مستويات الطلب والعرض، وهو ما أثر بدوره على معدلات التضخم[31]، وهو ما يُبينه الشكل أدناه:

الشكل 2 معدل التضخم السنوي (٪)

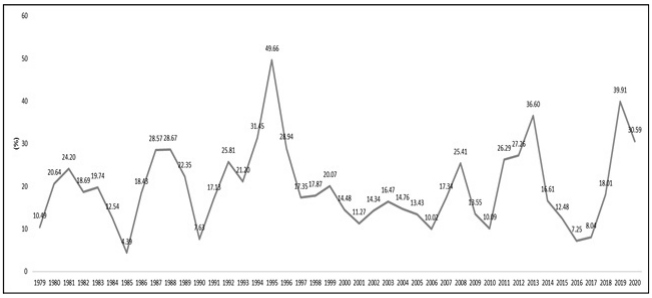


Source: World Bank. World Development Indicators, Inflation -consumer prices, 1979-2020.

يتبين من الرسم السابق أن الاقتصاد الإيراني قد شهد موجات تضخمية متعاقبة منذ عام 1979 حتى عام 2020، ليبلغ متوسط معدل التضخم السنوي خلال الفترة محل الدراسة 19.7%. ولعبت طبيعة الاقتصاد الإيراني الاستهلاكية دورًا ملحوظًا في تعزيز الصدمات التضخمية على مدار أربعة عقود متتالية، خاصة في ظل اتجاه بعض الرؤساء إلى تطبيق سياسات شعبوية ترتكز على زيادة السيولة في أيدي المواطنين دون إنتاج موازٍ، حتى أصبحت الفجوة بين نمو السيولة ونمو الاقتصاد غير متناسبة على الإطلاق. وفي نفس الوقت، لم يتمكن القطاع الخاص من زيادة الإنتاج والمعروض من السلع نظرًا للدور الهش الذي لعبه في الاقتصاد الإيراني، فضلًا عن تذبذب خطط الخصخصة التي آلت إلى نقل ملكية المؤسسات المملوكة للدولة إلى الحرس الثوري[32].

### ج. تعدد أنظمة أسعار الصرف:

لقد تغللت العقوبات الغربية والصعوبات المالية في نسيج الاقتصاد الإيراني منذ ثورة 1979، مما أدى إلى ظهور نظام متعدد المستويات لسعر صرف العملة المحلية؛ حيث تعتمد البلاد حتى الآن على ثلاثة أسعار صرف مختلفة، تتمثل في: السعر الرسمي المدعوم من قبل الحكومة، وسعر السوق الحرة، والسعر المستخدم من قبل مستوردي ومصدري السلع الأساسية، والذي يُعرف باسم "نيما – NIMA"، والذي تم إدخاله عام 2018، للسماح لمصدري السلع غير النفطية ببيع أرباحهم من العملات الأجنبية إلى مستوردي المنتجات الاستهلاكية عند مستوى متفق عليه[33].

ووفقًا لذلك النظام، يحق للشركات الإيرانية التي تستورد المنتجات الحيوية والأساسية -كالأدوية واللحوم والقمح- استخدام سعر الصرف الرسمي البالغ 42 ألف ريال مقابل الدولار، فيما يجب على مستوردي المنتجات التي لا يُمكن لإيران تصنيعها أو إنتاجها استخدام سعر صرف "نيما" البالغ 154 ألف ريال مقابل الدولار، فيما يستخدم المستوردون الآخرون سعر صرف السوق الحرة البالغ 162 ألف ريال مقابل الدولار حتى منتصف عام 2020، مما يدل على وجود فجوة مستمرة ومتسعة بين أسعار الصرف الثلاثة في الدولة الإيرانية[34]. ويُبين الرسم الآتي تراجع قيمة العملة الإيرانية خلال أربعين عامًا:

الشكل 3 سعر الصرف الرسمي للريال الإيراني (ريال مقابل الدولار)

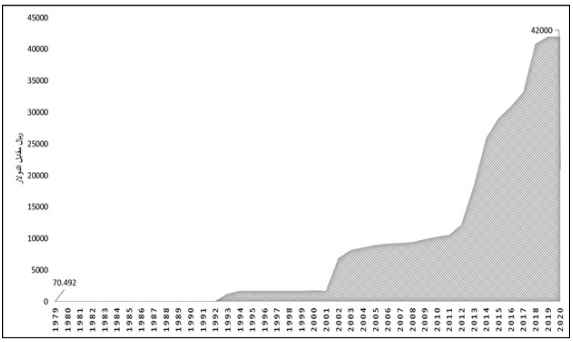


Source: World Bank. World Development Indicators, Official exchange rate (LCU per US$, period average), 1979-2020.

وعلى مدار الأعوام المنصرمة، حاول القادة الإيرانيون مواجهة تداعيات تذبذب أسعار الصرف؛ حيث قلصت حكومة "روحاني" على سبيل المثال قائمة السلع المستوردة المؤهلة للحصول على سعر الصرف المدعوم من 25 سلعة أساسية إلى 7 سلع فقط، وذلك خلال الفترة التي تتراوح بين مايو 2018 وسبتمبر 2021، وهو ما صب مباشرة في ارتفاع معدلات التضخم، فيما حاول المشرعون عام 2021 إلغاء سعر الصرف الموحد وإدخال سعر جديد عند 175 ألف ريال للدولار، على أمل أن النهج الجديد سيوحد الأسعار الثلاثة الحالية، إلا أن حكومة الرئيس "روحاني" قد رفضت هذا الاقتراح وضغطت بقوة لمواصلة استخدام السعر الرسمي[35]. وكذلك وافقت الحكومة في يوليو 2019 على مشروع قانون يقتضي حذف 4 أصفار من الريال، وتغيير العملة الوطنية من الريال إلى التومان الذي يبلغ سعره 10 آلاف ريال إيراني، وقد تمت الموافقة على هذا الاقتراح من قبل البرلمان في مايو 2020، ولكن لم تسهم تلك المحاولات حتى الآن في دعم قيمة العملة [36].

### د. بيئة طاردة للاستثمارات الأجنبية:

تعتبر إيران من الدول الطاردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرًا لنمو العراقيل أمام دخول الأجانب للسوق الإيرانية على مدار السنوات السابقة، نتيجة لتوجه غالبية القادة نحو الإصرار على تحقيق الاكتفاء الذاتي ومقاومة الانفتاح التجاري وتبني سياسات

عدائية تجاه الغرب، بالإضافة إلى مناهضة المحاولات الإصلاحية -التي قادها بعض الرؤساء عقب الثورة- الهادفة إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية؛ حيث واجهت تلك الإصلاحات عدة عوائق تتمحور حول الخلاف المستمر بين رؤية التيارات والمؤسسات المختلفة في إيران تجاه العولمة الاقتصادية، كما نمت عراقيل بيروقراطية مثل ضرورة وجود شركاء إيرانيين مع المستثمر الأجنبي الراغب بالعمل في البلاد، ووضع مواد دستورية طاردة للمستثمرين، كتلك التي تمنع تواجد الخبراء الأجانب في البلاد إلا للضرورة القصوى، أو تلك التي تنص على الحيلولة دون وقوع الاقتصاد تحت السيطرة الأجنبية، وضرورة التحرر من التبعية الغربية، وحتى مع تخفيف حدة بعض المواد فإنها لم تساهم في كسب ثقة المستثمر الأجنبي من جديد[37]. وأسفر تزايد الحواجز بين الحكومة الإيرانية والمستثمر الأجنبي عن إضعاف ثقة الأجانب في الاقتصاد الإيراني ونزوح الاستثمارات من البلاد، أو البقاء والاستثمار في القطاعات سريعة الأرباح والتسييل من أجل ضمان إمكانية إخراج رأس المال من البلاد في وقت قصير، مما أدى إلى تغذية التضخم وإضعاف جانب العرض والإنتاج. ويُوضح الرسم الآتي تطور حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة لإيران:

**الشكل 4 الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليار دولار)**

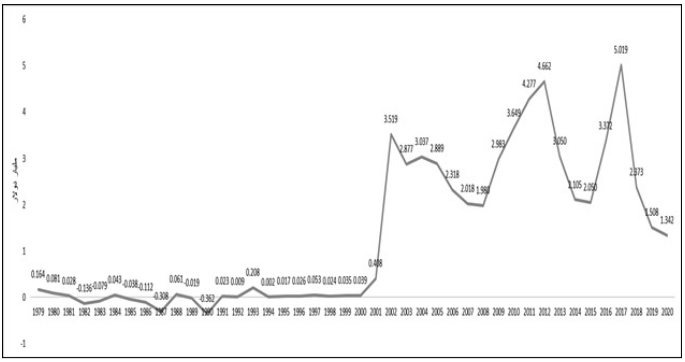


Source: World Bank. World Development Indicators, Foreign direct investment, net inflows (BoP, current US$), 1979-2020.

يبلغ متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة لطهران نحو **1.314** مليار دولار خلال أربعين عامًا فقط، وهو مستوى ضئيل للغاية يعكس مدى تذبذب التوجهات الأيديولوجية للقادة الإيرانيين، الذي انعكس مباشرة على انعدام ثقة المستثمر في الاقتصاد الإيراني. ويتبين من الشكل (4) أن حجم الاستثمارات الأجنبية لم يتعدَّ مستوى المليار دولار خلال الفترة من **1979** إلى **2001**، ليرتفع عقب ذلك مسجلًا نحو **3.5** مليار دولار بحلول عام **2022**، مع تشريع قانون تشجيع وحماية الاستثمار الأجنبي (FIPPA) من قبل البرلمان الإيراني في عهد الرئيس "خاتمي"[38]، ليتذبذب عقب ذلك بين الصعود والهبوط وفقًا لرؤية وسياسة كل رئيس منتخب.

**2. اضطراب الظروف الاجتماعية:**

بطبيعة الحال، ساهم انهيار المؤشرات الاقتصادية الكلية في التأثير على نظيرتها الاجتماعية؛ إذ ارتفعت معدلات البطالة، وازداد عدد الفقراء بسبب ارتفاع التضخم لمستويات لم يتمكن المواطنون من تحملها، فضلًا عن اتساع دائرة عدم المساواة في توزيع الدخول بين الفئات الاجتماعية المختلفة. وهو ما يتبين تاليًا:

**أ. بطالة هيكلية مزمنة:**

يُنظر إلى البطالة على أنها إحدى نقاط الضعف في الاقتصاد الإيراني، الذي يعاني من البطالة الهيكلية الناتجة عن عدم التوافق بين مهارات العمال وخريجي الجامعات والمهارات المطلوبة بالفعل في سوق العمل؛ حيث تنفق الحكومة نحو **23.1%** من ناتجها المحلي

الإجمالي على التعليم، كما ترتفع نسبة الالتحاق بالتعليم العالي عامًا تلو الآخر، إلا أن معدل البطالة لا يزال في خانة العشرات. ويُمكن تفسير هذه الظاهرة من منطلق اهتمام الحكومات الإيرانية المتعاقبة بزيادة أعداد الخريجين دون ضمان وجود فرص عمل ملائمة لهم، ودون ضمان تلقيهم مستوى التعليم المطلوب لدى سوق العمل. كما تلعب الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية دورًا أساسيًّا في زيادة معدلات البطالة، والتي يُمكن حصرها في فجوة الإنتاج والاستهلاك، وعدم اليقين الاقتصادي والسياسات الاقتصادية المتقلبة والمتذبذبة، وتراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وكذلك العقوبات الغربية التي أوقفت النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى الإقصاء الاجتماعي للمرأة[39]. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

**الشكل 5 معدلات البطالة بين الذكور والإناث (%)**

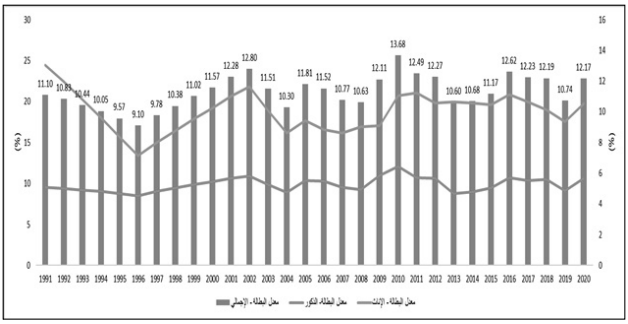


Source: World Bank. World Development Indicators, Unemployment, (% of total labor force) (modeled ILO estimate), 1991-2020.

ورغم إنجازات الثورة الإسلامية النسبية في مجالات التعليم ومحو الأمية، فإنها فشلت في خلق فرص العمل نتيجة عدم الاهتمام بالمشاريع الإنتاجية، وتضييق الخناق أمام توسع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية، مما أعاق قدرة سوق العمل على استيعاب الخريجين الجدد، ورفع درجة الهشاشة الاجتماعية بين الشباب والنساء ذوي المؤهلات العليا[40]. ويدل على ذلك، بلوغ متوسط معدل البطالة خلال الفترة المذكورة في الشكل (5) نحو 11.2%، ليصل هذا المتوسط إلى 9.85% فقط بين الذكور، و18.75% بين الإناث.

**ب. تزايد أعداد الفقراء:**

عقب الثورة الإسلامية، أدخلت الحكومة الإيرانية مفاهيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في استراتيجياتها التنموية المتعاقبة، من أجل الحد من الفقر والقضاء على الفجوة بين الحضر والريف، ولهذا حدث عدد من التطورات الإيجابية في حياة بعض الإيرانيين، ظهر أبرزها على المستوى الاجتماعي للطبقات المُعدمة والريفية. ولكن لم يستمر الوضع على هذا المنوال عقب انتهاء الحرب مع العراق؛ حيث أصبحت الحكومة منشغلة بالقضايا الاقتصادية الكلية، كالتضخم، والانخفاض الحاد في عائدات النفط، وركود الإنتاج المستمر، ومواجهة تداعيات العقوبات الغربية، ليرتفع معدل الفقر في إيران بشكل مستمر إلى 17.8% عام 2019، بزيادة قدرها 4 نقاط مئوية مقارنة بالعام السابق[41].

ورغم امتلاك الدولة المقدرات الطبيعية والبشرية اللازمة للنهوض بحياة مواطنيها، فإنه لم تكُن هناك نهضة قائمة على استراتيجية محددة لإعادة تنظيم وبناء الاقتصاد والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي بشكل مستدام، بما ينعكس على مستوى معيشة وجودة حياة المواطنين، ولهذا ظل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة دون المستوى المسجل قبل قيام الثورة الإيرانية عند 6.07 آلاف دولار للفرد، كما يُبين الشكل أدناه:

الشكل 6 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (آلاف دولار)

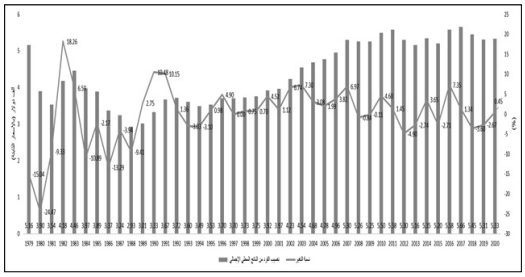

.Source: World Bank. World Development Indicators, GDP per capita (constant 2015 US$), 1979-2020

ويوضح الشكل السابق أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة يبلغ نحو 4.39 ألف دولار خلال الفترة التي تتراوح من 1979 إلى 2020. وفي هذا السياق، تأثر المواطن الإيراني بالتضخم المرتفع والبطالة المتزايدة وتراجع فرص العمل، وزيادة الضغوطات الخارجية المفروضة على الاقتصاد، وانتشار الفقر داخل المجتمع، ليزيد بالتبعية من المشكلات الأمنية والنفسية والمجتمعية، كالطلاق والجريمة والإدمان[42].

### ج. اتساع دائرة عدم المساواة:

أخفقت الحكومة الإيرانية في الحفاظ على استدامة السياسات الهادفة لدعم الفقراء والقضاء على عدم المساواة، مع إعلاء مبادئ العدالة الاجتماعية؛ حيث يشهد الاقتصاد الإيراني اتساعًا ملموسًا للفجوة الطبقية في المجتمع، وزيادة اختلالات توزيع الدخل بين الأسر؛ حيث ارتفع معامل "جيني"[43] الهادف لقياس عدالة توزيع الدخل القومي إلى 40.9% بحلول نهاية عام 2019، مقارنة بنحو 37.4% في عام 2013، كما نما عدد فاحشي الثراء في إيران بنسبة 21.6% سنويًا، مقارنة بنحو 6.3% في جميع أنحاء العالم، وفقًا لمجلة "فوربس"[44]، وهو ما يشير إلى إخفاق التيارات السياسية المختلفة في تقليص فجوة الدخول بين الفئات المختلفة؛ حيث زادت من نصيب ذوي الدخل المرتفع، وقلصت حصة ذوي الدخل المنخفض، وأضعفت نصيب الفئات العشرية ذات الدخل المتوسط[45]، وهو ما يُمكن توضيحه من خلال الشكل الآتي:

الشكل 7 عدم المساواة في توزيع الدخول (%)

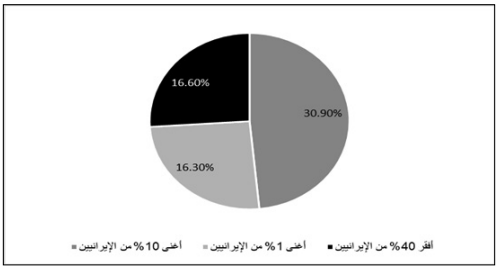


Source: UNDP, Human Development Report 2019.

يتبين من الشكل السابق أن أغنى 10% من السكان الإيرانيين يمتلكون نحو 30.9% من الدخل، فيما يستحوذ أغنى 1% من الشعب على 16.3% من إجمالي الدخل، مقابل نحو 16.6% لدى الفئة المُكونة من أفقر 40% من المواطنين. ويأتي ذلك على الرغم من كون مستوى الصحة والتعليم مرتفعًا نسبيًا، مقارنة بمنطقة جنوب آسيا ككل، وهو ما يُبينه الرسم الآتي:

الشكل 8 مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب اللا مساواة

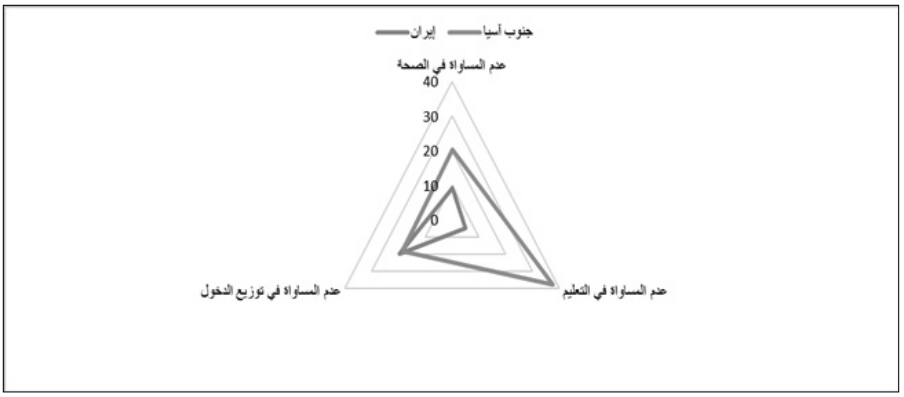


Source: UNDP, Human Development Report 2019.

يوضح الشكل السابق أن عدم المساواة في التعليم يبلغ نحو 5% في إيران، مقارنة بحوالي 37.5% في جنوب آسيا، كما سجل عدم المساواة في الصحة حوالي 9.2% في إيران، مقابل نحو 20.2% في منطقة جنوب آسيا، فيما وصل عدم المساواة في الدخول نحو 19.7% و18.5% في إيران وجنوب آسيا على الترتيب.

### 3. خلل في هيكل الموازنة العامة:

يتسم هيكل الموازنة الإيرانية بوجود اختلالات رئيسية ساهمت في تحقيق عجز مستمر في الموازنة العامة للدولة، مدفوعًا بتزايد الاعتماد على الإيرادات النفطية المتذبذبة، وارتفاع الإنفاق الحكومي الجاري غير التنموي، فضلًا عن ضعف الحصيلة الضريبية، وهي عوامل تفرز تبعات اقتصادية سلبية، كزيادة معدل التضخم، وتباطؤ معدل النمو الاقتصادي، واللجوء إلى الاستدانة لسد العجز.

#### أ. الاعتماد المفرط على عائدات النفط:

تعتمد إيران على العائدات النفطية بشكل رئيسي من أجل تمويل الموازنة الحكومية، كما أنها تشكل جزءًا هامًا من ثروات صندوق التنمية الوطنية الإيراني "الصندوق السيادي"[46]، وهو ما يشكل تهديدًا وتحديًا محوريًا أمام الحكومة بسبب طبيعة أسعار النفط المتقلبة والمتذبذبة، والتي ترتبط عادةً بأحداث عالمية قد تكون بعيدة عن المشهد الإيراني، فضلًا عن تأثر تلك العائدات بالعقوبات الدولية التي تستهدف الصادرات النفطية، مما يحرم الدولة من مورد هام ورئيسي لموازنتها.

وفي هذا السياق، تمثل الإيرادات النفطية نحو 60% من إجمالي الإيرادات الحكومية، وأكثر من 80% من عوائد التصدير، وهو ما يُعرِّض الموازنة العامة لخطر تزايد العجز حال انخفاض أسعار النفط عن المستوى المتوقع لدى الحكومة، وفي تلك الحالات عادةً ما تلجأ الدولة إلى البنك المركزي للاقتراض أو طبع النقود أو بيع سندات حكومية أو ما يُطلق عليه "صكوك إسلامية" أو السحب من صندوق الثروة السيادي، مما قد يُعرِّضه إلى مخاطر الإفلاس[47].

وبناءً على ذلك، أسفرت اختلالات الموازنة العامة نتيجة الاعتماد على النفط، عن ضياع أموال طائلة على خزينة الدولة، كان من الممكن ضخها لصالح إعادة توزيع الدخل والثروة، وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية، وتحسين الخدمات العامة، مما كان له تأثير مباشر على الظروف المعيشية لعامة الشعب، وضياع حق الأجيال المقبلة في الانتفاع بعائدات النفط والتنمية[48].

**ب. الاهتمام بالإنفاق الجاري دون الرأسمالي:**

ينقسم الإنفاق الحكومي لأي دولة إلى النفقات الجارية والرأسمالية؛ حيث تهدف الأولى إلى الحفاظ على القدرات الحالية للحكومة، فيما تستهدف الثانية توسيع تلك القدرات، وتشمل النفقات الجارية الإنفاق على السلع والخدمات، كأجور موظفي الحكومة والقطاع العام، والمعاشات التعاقدية والإعانات والدعم وسداد خدمة الدين، في حين تتضمن النفقات الرأسمالية الاستثمارات في البنية التحتية والإنفاق على تطوير الآلات والمعدات وتعزيز المرافق الصحية والتعليمية أو شراء أصول ثابتة كالأراضي، وهي كلها نفقات مُدرة للربح على المدى المتوسط أو الطويل[47].

وفي الحالة الإيرانية، استغلت الحكومات الشعبوية عائدات النفط الضخمة في تمويل النفقات الجارية، عن طريق زيادة السيولة لدى المواطنين، مع عدم القدرة على إصلاح برامج الدعم، مما أدى إلى تضخم الإنفاق الحكومي بصورة لا تتناسب مع حجم الإنتاج الفعلي، وحتى في حالة تراجع أسعار النفط لم تتمكن الحكومة من خفض مستوى إنفاقها خشية السخط الشعبي، ولهذا حافظت الحكومة الإيرانية على مستوى مرتفع من النفقات الجارية أسفر عن تزايد العجز المالي. ويوضح الجدول الآتي هيكل الموازنة العامة الإيرانية خلال عامي 2021/2022، و2022/2023:

الجدول 1 هيكل الموازنة العامة الإيرانية (مليار ريال إيراني)

| | عام 2022/2021 | عام 2023/2022 | نسبة النمو (%) |
|---|---|---|---|
| إجمالي الإيرادات | 8,504,460 | 12,173,419 | 43.1 |
| الإيرادات الضريبية | 3,298,390 | 5,324,498 | 61.4 |
| إجمالي الإنفاق | 10,951,809 | 12,591,254 | 15.0 |
| النفقات الجارية | 9,189,164 | 9,990,086 | 8.7 |
| النفقات الرأسمالية | 1,762,646 | 2,601,167 | 47.6 |
| العجز المالي | 2,447,350 – | 417,835 – | 82.9- |

Source: World Bank, Iran Economic Monitor, Spring 2022.

يتبين من الجدول السابق أن النفقات الجارية تستحوذ على 83.9% من إجمالي الإنفاق الحكومي خلال موازنة عام 2021/2022، ونحو 79.3% خلال موازنة العام التالي، وهي نسبة مرتفعة للغاية مقارنة بخطط الحكومة التنموية الهادفة لزيادة الإنفاق الرأسمالي، والذي بلغ نحو 16.09% و20.07% فقط خلال موازنتي 2021/2022، و2022/2023 على الترتيب، وتدل تلك النسب غير المتوافقة على أن الدولة الإيرانية قد تعجز في الكثير من الأحيان عن القيام بأدوارها الأساسية والتشغيلية، ناهيك عن القيام بالأدوار الاستثمارية والتنموية[48].

ج. غياب العدالة الضريبية:

تُعد الحصيلة الضريبية أحد مصادر التمويل الهامة للإيرادات العامة لأي دولة. وبالنسبة للحكومة الإيرانية، فقد استهدفت خططها التنموية عقب الثورة الإسلامية تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، وتمويل الموازنة من العوائد غير النفطية، والاعتماد على مصادر مستقرة للإيرادات كالضرائب، إلا أنها لم تتخذ خطوات حثيثة تدفعها للنجاح في هذا الاتجاه؛ حيث ثبطت أسعار النفط المرتفعة من عزيمتها تجاه إصلاح النظام الضريبي. وبناءً على ذلك، لا يزال النظام الضريبي في إيران يعاني من اختلالات واضحة تتمثل في الإعفاءات الضريبية، والتهرب الضريبي الذي يتراوح من 30 إلى 40 تريليون تومان إيراني. وفي موازنة عام 2021/2022 كان نصيب الضرائب نحو 38.7% من إجمالي إيرادات تلك الموازنة، مقارنة بـ 43.7% بموازنة 2022/2023، وكان المفترض أن تزداد تلك النسبة إذا اتخذت الحكومة خطوات جادة تجاه الحد من التهرب الضريبي أو تحصيل المتأخرات الضريبية للشركات العامة [49].

بالإضافة إلى ذلك، تمارس الطبقة الثرية ضغوطًا على صناع القرار، عن طريق معارضة أي إصلاح ضريبي أو فرض ضريبة جديدة من أجل حماية مصالحها الخاصة على حساب المصالح الوطنية؛ حيث لا يدفع نصف الأثرياء الإيرانيين أي ضرائب، كما أن جميع المؤسسات والمنظمات الدينية الخاضعة للإشراف المباشر للمرشد الأعلى "خامنئي" معفاة من الضرائب [50]. ونتيجة للتهرب الضريبي والاعتماد على العائدات النفطية، بالتزامن مع وجود التزامات أساسية على الحكومة كالرواتب والمعاشات؛ عانت الموازنة العامة للدولة من عجز مستمر دفعها إلى اللجوء لأساليب تمويلية خاطئة، كالسحب من صندوق الثروة السيادي، أو طبع النقود، أو الاستدانة من صناديق التقاعد والبنوك المحلية.

## ثالثا | هيكل الاقتصاد الإيراني:

يتميز الاقتصاد الإيراني بقطاعاته الهيدروكربونية والزراعية والخدمية، فضلًا عن التواجد الملحوظ للدولة في قطاعي الصناعة والخدمات المالية. ورغم هذا التنوع، فإن النشاط الاقتصادي لا يزال يعتمد على العائدات النفطية، مما يجعل الاقتصاد أكثر تعرضًا للتقلبات المتأصلة في سوق النفط العالمية. ويُمكن استعراض هيكل الاقتصاد الإيراني تفصيلًا على النحو الآتي:

1. القطاع الزراعي:

تلعب الزراعة دورًا صغيرًا نسبيًا في الاقتصاد الإيراني؛ حيث تمثل حوالي 10.32% فقط من الناتج المحلي الإجمالي الإيراني في المتوسط منذ عام 1979 حتى عام 2020، وذلك على الرغم من اعتبار ثلث إجمالي مساحة إيران أراضيَ صالحة للزراعة، ولكن يتم استغلال ربع هذه المساحة فقط، وذلك بسبب سوء أحوال التربة التي تتسم بارتفاع درجة ملوحتها، وتراجع جودة البذور، ونقص المزارعين المهرة، وقلة توافر المدخلات الزراعية، وضآلة الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي، إلى جانب تحويل الأراضي الصالحة للزراعة إلى استخدامات غير زراعية، وعلاوة على ذلك، أفرز الاستخدام المفرط للمواد الكيميائية والمبيدات الحشرية مشكلات خطيرة للقطاع الزراعي، وألحق الضرر بجودة المياه والتربة، فيما تعتبر قضية تآكل التربة مشكلة رئيسية أخرى أمام الزراعة في إيران، وعدم الكفاءة في شبكة توزيع المياه، والاعتماد على تقنيات زراعية قديمة، وتقادم الآلات، في ظل اهتمام الحكومات المتعاقبة بقطاع الطاقة المدر للعائدات على حساب قطاع الزراعة والغذاء [51].

وإلى جانب تلك التحديات، يوجد تحدٍّ رئيس يعيق نمو القطاع الزراعي الإيراني، وهو ارتفاع درجات الحرارة ومعدلات التبخر، ونقص توزيع المياه وندرتها في العديد من المناطق؛ حيث يعاني نحو 96.9% من أراضي إيران من الجفاف بضغط من تراجع المتوسط السنوي

لهطول الأمطار بين 224 ملم و275 ملم، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 990 ملم، مما يعني أن متوسط معدل هطول الأمطار في إيران أقل من ثلث المعدل العالمي [52]، كما تقدر جمعية الهلال الأحمر الإيراني أن 4.8 مليون مواطن يتعرضون لمخاطر مباشرة بسبب الجفاف، خاصة في المناطق النائية والريفية [53]. ويُبين الشكل الآتي مساهمة القطاع الزراعي في نمو الاقتصاد الإيراني:

الشكل 9 القيمة المضافة في قطاع الزراعة (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

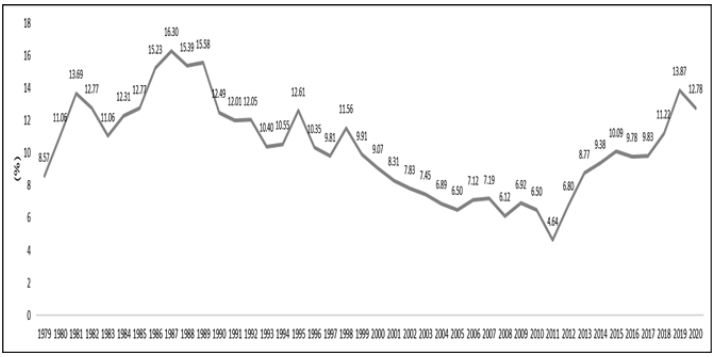


Source: World Bank. World Development Indicators, Agriculture, forestry, and fishing, value added (% of GDP), 1979-2020.

يتبين من الرسم أعلاه أن القيمة المضافة للقطاع الزراعي بلغت أعلى مستوياتها عام 1987 عند 16.3٪، لتبدأ النسبة في التراجع عقب ذلك حتى عام 2020 عند 12.78٪، ليستحوذ القطاع الزراعي بذلك على أدنى حصة في القيمة المضافة للاقتصاد الإيراني مقارنة ببقية القطاعات. بالإضافة إلى ذلك، تتناقص العمالة الزراعية بشكل مستمر؛ حيث تراجعت نسبتها إلى إجمالي العمالة من 25٪ عام 1990 إلى 17.3٪ بحلول عام 2019، وفقًا لبيانات البنك الدولي.

ونتيجة لجميع ما سبق، انخفضت غلة المحاصيل، وفشلت القيادة الإيرانية في تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية؛ حيث لا تزال طهران تعتمد على الخارج لتأمين حاجاتها الغذائية، مما يعرض أمنها الغذائي لمخاطر عديدة، لا سيما في ظل نمو عدد السكان بشكل مستمر. ويُمكن إيضاح أزمة الإمدادات الغذائية في إيران عبر شقين أساسيين مترابطين ببعضهما البعض، يتمثل الشق الأول في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فيما يتمثل الثاني في تراجع الإمدادات الغذائية. ويُمكن تفسير ارتفاع أسعار الغذاء في البلاد بما يُعرف بـ"التضخم المستورد"؛ حيث تبلغ نسبة الواردات الغذائية الإيرانية إلى إجمالي الواردات السلعية حوالي 25٪، ولهذا فمن المنطقي أن تتأثر البلاد بالصدمات التضخمية العالمية التي تصيب غالبية الدول حول العالم. وبالتحول صوب الإمدادات الغذائية -التي قد تتراجع بفعل ارتفاع الأسعار-، فإن هناك العديد من المعوقات الماثلة أمام إمكانية بحث إيران عن مصادر بديلة لوارداتها الغذائية؛ حيث إن التضخم العالمي المرتفع، وارتفاع تكلفة الشحن، والقيود المحتملة، والعقوبات الاقتصادية على الصادرات، قد تجعل التحول إلى البدائل الأخرى مكلفًا. وحتى إن حاولت البلاد زيادة إنتاجها الزراعي المحلي، فإنها ستواجه عوائق أخرى متمثلة في تفاقم أزمة التغيرات المناخية، وزيادة أسعار مدخلات الإنتاج الزراعية كالأسمدة، فضلًا عن ندرة المياه التي تعاني منها؛ حيث حذرت غرفة الصناعة والتجارة الإيرانية من ارتفاع احتمالية حدوث جفاف خلال الفترة القادمة، من شأنه أن يعيق نمو الأنشطة الزراعية [54].

### 2. القطاع الصناعي:

يُعد قطاع الصناعة الإيراني ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة تبلغ نحو 38.4٪ في المتوسط منذ عام 1979 حتى عام 2020، لتأتي حصة كبيرة من القيمة المضافة في الصناعة الإيرانية من ريع الموارد الطبيعية والتعدين واستغلال المحاجر؛ حيث

تُعد إيران من بين أكثر الدول الغنية بالمعادن في العالم، فيما تتمثل أهم الصناعات الرئيسية بالبلاد في البتروكيماويات، والسيارات، والأجهزة الكهربائية، ومواد البناء كالإسمنت، وتصنيع المعادن، والمنتجات الغذائية والخشبية والجلدية والمنسوجات، إلى جانب تصنيع الورق والصلب والأدوية[55]. ويُمكن الاعتماد على الرسم أدناه لتوضيح القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الاقتصاد الإيراني:

**الشكل 10 القيمة المضافة في قطاع الصناعة (٪ من إجمالي الناتج المحلي)**

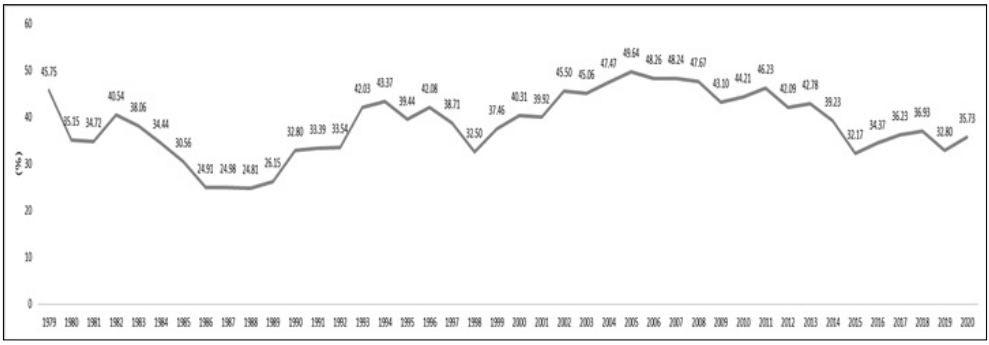


Source: World Bank. World Development Indicators, Industry, value added (% of GDP), 1979-2020.

يتبين من الرسم أعلاه أن القيمة المضافة للقطاع الصناعي بلغت أعلى مستوياتها عام 2005 عند ٪49.64، لتبدأ النسبة في التراجع عقب ذلك حتى عام 2020 عند ٪35.73. بالإضافة إلى ذلك، تبلغ نسبة العُمال بقطاع الصناعة إلى إجمالي المشتغلين نحو 31.38 ٪ بحلول عام 2019، وفقًا لبيانات البنك الدولي، فيما تمثل العمالة غير الرسمية في إيران ثلثي العمالة في القطاع الصناعي [56].

ورغم مساهمة القطاع الملموسة في الاقتصاد الإيراني، فإنه لا يخلو من التحديات التي تعيق نموه أو تحُول دون عمله بقدرته الكاملة، ومن أبرزها: الاعتماد الشديد على قطاع النفط والذي زاحم الاهتمام بتطوير القطاع الصناعي وأدى إلى تقادم الآلات، وتبني بعض الحكومات لسياسات العزلة الاقتصادية وتقييد استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للإنتاج، إلى جانب مناهضة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات المحلية، كما لعبت العوامل السياسية والتوترات الدولية والإقليمية دورًا هامًّا في تباطؤ النمو الصناعي؛ حيث ساهمت في تراجع ثقة المستثمر في الاقتصاد الإيراني واضطراب بيئة الأعمال، مما خلق بيئة غيرودية للمستثمرين، بالإضافة إلى تقليص دور القطاع الخاص في الاقتصاد الإيراني ومعاناته من البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية[57]. كما أنه من المُرجح أن يتأثر القطاع الصناعي بأزمة جفاف المياه، بسبب اعتماد بعض الصناعات على المياه كمدخل من مدخلات الإنتاج، أو بسبب الروابط المتبادلة بين قطاعي الزراعة والصناعة بسبب اعتماد بعض الصناعات على الإنتاج الزراعي، مما يعني أن اضطرابات القطاع الزراعي قد تؤثر على قطاع التصنيع إعمالًا بنظرية "تأثير الفراشة"[58].

وعلاوة على التحديات السابقة، تأثرت الصناعات الإيرانية بفعل العقوبات الغربية المفروضة على القطاع المصرفي، نظرًا لدور البنوك في تسهيل عملية استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للإنتاج الصناعي، ولهذا تأثر الناتج الصناعي بالعزلة المصرفية التي فرضتها الدول الغربية على البلاد؛ حيث قيدت عملية استيراد مدخلات الإنتاج، كما أنها تأثرت بانهيار قيمة العملة وتزايد التحديات اللوجستية المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالعقوبات[59]. ولهذا، انخفض مؤشر الإنتاج الصناعي للبلاد بنحو ٪15 بين الربع الأول من عام 2012 والربع الثاني من عام 2013[60]، بسبب تراجع الطلب وانقطاع العلاقات مع الموردين. وعقب تلك الصدمة الأولية، بدأ الناتج في الارتفاع بشكل متذبذب مع تكيف الاقتصاد مع العقوبات وتداعياتها المختلفة. وبحلول الربع الأول من عام 2016، انتعش الإنتاج الصناعي من جديد، بالتزامن مع التوصل للاتفاق النووي وتخفيف العقوبات الاقتصادية. واستمر الانتعاش على هذا النحو حتى الربع الأول من عام 2018، بضغط من إعادة فرض العقوبات من جديد، وانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي[61].

ورغم دخول القطاع الصناعي في الانكماش من جديد، فإنه قد انكمش بوتيرة أقل من تلك المسجلة خلال عامي 2012 و2013، ويرجع ذلك إلى نجاح القطاع في التكيف مع العقوبات والالتفاف عليها، وإنشاء سلاسل توريد أكثر مرونة، والتعامل مع موردين جدد، بالإضافة إلى الحفاظ على مستويات معقولة من مخزون المواد الخام ومدخلات الإنتاج الأخرى[62].

### 3. قطاع الطاقة:

تلعب عائدات النفط والغاز دورًا محوريًّا في هيكل الاقتصاد الإيراني؛ حيث يُنظر إليها كأحد العوامل الرئيسية المؤثرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي، انطلاقًا من احتلال البلاد المرتبة الخامسة كأكبر منتج للنفط الخام في منظمة "أوبك" حتى عام 2020، والمركز الثالث كأكبر منتج للغاز الطبيعي حتى عام 2019، فيما تستحوذ على ثالث أكبر احتياطي للنفط، وثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي عالميًّا عند مستوى يبلغ 1200 تريليون قدم مكعب، وعلى هذا الأساس، يعتمد استهلاك البلاد على الوقود الأحفوري، مع مساهمات هامشية لمصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، كما يعتمد توليد الطاقة الكهربائية على مصادر الطاقة التقليدية بنسبة 88%، يتم تقسيمها بين الغاز الطبيعي بنسبة 73%، والنفط بنحو 15%؛ حيث تم استخدام المزيد من النفط محليًّا بسبب تداعيات العقوبات على الصادرات النفطية.

ومن ناحية أخرى، تشكل عائدات تصدير النفط الخام حوالي 40% من الإيرادات الحكومية، و90% من إجمالي عائدات الصادرات، مما يجعلها أهم مصدر للعملة الصعبة. والجدير بالذكر أن الصين وسوريا وماليزيا تستحوذ على النسبة الأكبر من صادرات النفط الإيرانية خلال عام 2020، وذلك للتحول بعيدًا عن التجارة مع الدول الأوروبية وباقي البلدان الآسيوية، التي كانت تتلقى الكمية الكبرى من الذهب الأسود الإيراني قبل إعادة فرض العقوبات[63]، كما يُبين الشكل الآتي:

الشكل 11 صادرات النفط ومشتقاته، وفقًا للوجهة خلال عام 2020

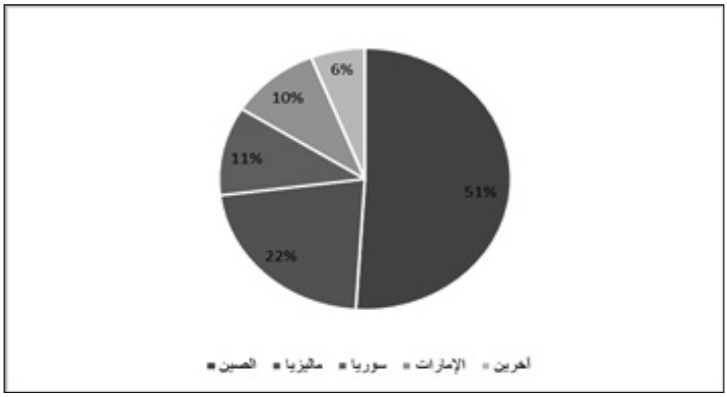


Source: US Energy Information Administration.

أما عن صادرات الغاز الإيراني، فإنها تواجه مشاكل ملموسة نظرًا للاستهلاك المحلي المرتفع، وتقادم بنيتها التحتية بسبب نقص الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث انسحبت الشركات العالمية المنخرطة في تحديث صناعة الغاز الإيرانية من البلاد، مما منعها من تحديث محطات الغاز القديمة، وجعلها مفتقرة إلى التمويل والخبرة الفنية اللازمة لتحديثها، وهو ما أسفر عن جعل قدرتها التصديرية ضئيلة ومقتصرة على تصدير الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب إلى تركيا وأرمينيا وأذربيجان والعراق، مع عدم إمكانية خلق طرق بديلة للتصدير إلى بقية العالم. وفي عام 2020 وحده، صدرت طهران نحو 590 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي، استحوذت العراق وتركيا على 64% و33% منها على التوالي[64].

كما لم يسلم قطاع النفط من تداعيات العقوبات الغربية، التي حدت من قدرة الدولة على الانتفاع بأهم قطاعاتها الحيوية بالطريقة المثلى؛ حيث تركزت تلك العقوبات حول عزل إيران عن السوق العالمية للطاقة، والحد من صادراتها النفطية، وحرمان الصناعة من التمويل والاستثمارات الأجنبية، فضلًا عن التكنولوجيا اللازمة لتعزيز وتطوير عملية إنتاج النفط، عن طريق عدم السماح للشركات الأمريكية بالمشاركة في تطوير قطاع الطاقة الإيراني في مجالات التنقيب والإنتاج والتكرير، مما يقيد قدرة الدولة على تعزيز النمو طويل الأجل لصناعتها النفطية، بغية تحقيق الهدف الأمريكي المُعلن عنه "خفض صادرات طهران النفطية إلى الصفر"، كجزء من حملة الضغط القصوى التي تفرضها واشنطن على طهران[65].

وقد أفرزت تلك العقوبات انخفاضًا حادًا في إنتاج وصادرات النفط الخام الإيراني بشكل غير مسبوق منذ عام 2018، مع تشديد العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة عقب انسحابها من الاتفاق النووي، ليصل الإنتاج إلى أدنى مستوياته في 30 عامًا بحلول عام 2020، مدفوعًا بتداعيات جائحة كورونا على أسواق النفط العالمية، في حين سجلت الصادرات تراجعًا إلى 0.4 مليون برميل يوميًا مقارنة بـ 2.5 مليون برميل يوميًا عام 2017، أي العام الذي يسبق إعادة فرض العقوبات مباشرة، وهو ما أخرجها من قائمة أكبر مصدري النفط الخام عالميًا. وتشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن إنتاج إيران يمكن أن يعود إلى طاقته الكاملة عند 3.8 مليون برميل يوميًا إذا رفعت الولايات المتحدة عقوبات قطاع النفط[66]، كما يتبين من الرسم الآتي:

الشكل 12 إنتاج النفط (ألف برميل يوميًا)

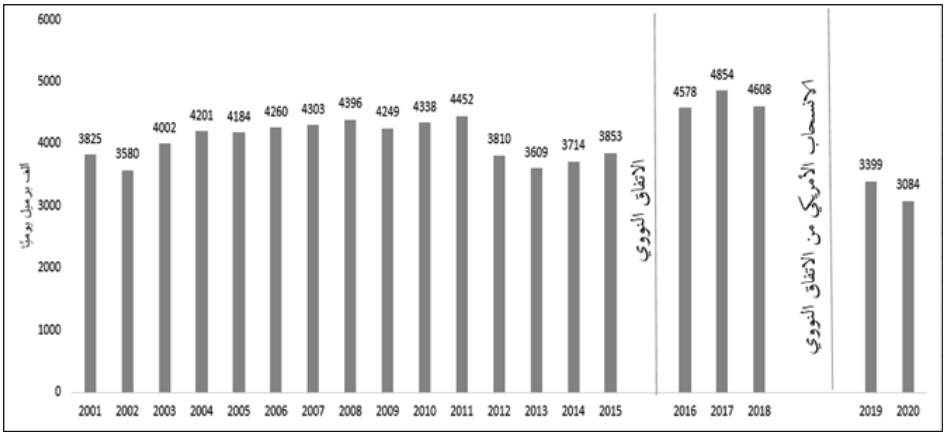


Source: British Petroleum, Statistical Review of World Energy Reports.

واستطاعت إيران أن تنجح في الالتفاف على العقوبات الأمريكية، مما مكنها من تصدير نفطها إلى بعض الدول في آسيا وأمريكا اللاتينية، وذلك من خلال تهريب النفط بعيدًا عن آليات الرقابة الدولية، لتجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للولايات المتحدة في تحديد وتتبع شحناتها النفطية، وذلك عن طريق اتباع الأساليب الآتية: أولًا- قيام ناقلات النفط الإيرانية، أو السفن التي تحمل النفط الإيراني، بإيقاف تشغيل أجهزة الإرسال والاستقبال لإخفاء أصولها أو وجهاتها، أو تقوم بنقل البضائع سرًا من واحدة إلى أخرى وسط المحيط. ثانيًا- تغيير علم الدولة المرفوع على السفينة، أو إعادة تسميتها، أو تزوير المستندات. ثالثًا- إنشاء شركات وهمية لفترة قصيرة من أجل إتمام بعض الصفقات المحددة، ليتم إغلاقها فورًا عقب ذلك، وهو ما يساعد إيران في الوصول إلى النظام المالي العالمي. رابعًا- الترحيب بقبول العملات المحلية في التجارة الثنائية؛ حيث أعربت الحكومة عن استعدادها لقبول اليوان الصيني والروبية الهندية في عملية تصدير النفط إلى بكين ونيودلهي[67].

**4. القطاع الخدمي:**

يعتبر القطاع الخدمي غير القابل للتداول (Non-tradable sector) المحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد غير النفطي الإيراني؛ حيث تبلغ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو 51.13% في المتوسط منذ عام 1979 حتى عام 2020، مما يعني أن نصف القيمة المضافة للاقتصاد الإيراني يأتي من قطاع الخدمات، مقارنة بمتوسط قدره 55% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات النامية، و75% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات المتقدمة [68]، كما يتبين من الشكل أدناه:

الشكل 13 القيمة المضافة في قطاع الخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)

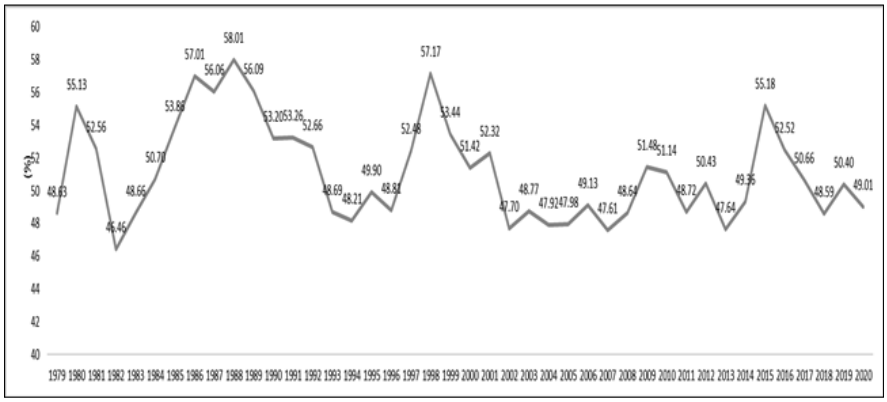


Source: Source: World Bank. World Development Indicators, Services, value added (% of GDP), 1979-2020.

يتبين من الرسم السابق أن القيمة المضافة للقطاع الخدمي بلغت أعلى مستوياتها عام 1988 عند 58.1%، لتبدأ النسبة في التراجع عقب ذلك حتى عام 2020 عند 49.01%، لتبلغ نسبة العاملين بالقطاع إلى إجمالي المشتغلين نحو 51.24% حتى عام 2019. وتتمثل المكونات الفرعية للقطاع في: الضيافة والفندقة، والنقل والاتصالات وخدمات التخزين، والخدمات المالية، والعقارات، والإنفاق على الخدمات الحكومية كالصحة والتعليم والبنية التحتية. وترجع المساهمة المرتفعة لقطاع الخدمات الإيراني إلى ارتفاع معدلات التضخم، الذي يشجع المستثمرين المحليين على الاستثمار في القطاعات غير القابلة للتداول، التي تولد أرباحًا قياسية مع ارتفاع المستوى العام للأسعار، كما ساهمت عزلة قطاع الخدمات في تداعيات العقوبات الغربية؛ حيث تقلص القطاع بنحو 0.1% فقط خلال العام 2019/2018، مقابل انكماش قدره 18% و4% لقطاعي النفط والصناعة على الترتيب [69].

**5. القطاع التجاري:**

تبنت إيران استراتيجية التطلع إلى الداخل عقب الثورة الإسلامية، وتبني سياسات مُعادية للغرب والانفتاح التجاري، عن طريق السيطرة على الصادرات والتحكم في الواردات والدعوة للاكتفاء الذاتي، إلا أن هذا الاتجاه قد تغير منذ أواخر الثمانينيات، مع استعداد الدولة لتصبح أكثر نشاطًا وتأثيرًا في العالم المعولم. ولهذا تقدمت إيران بطلب للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية، إلا أن طلبها قد قوبل بالرفض بقيادة الولايات المتحدة، ومع ذلك، تم قبولها كعضو مراقب في المنظمة التجارة العالمية بحلول عام 2005 [70]. وقد ترك التذبذب الأيديولوجي تجاه العولمة الاقتصادية بصمته على مؤشر الانفتاح التجاري، الذي يُمكن قياسه عن طريق حساب نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي، كما يُبين الشكل الآتي:

**الشكل 14 التجارة الخارجية (% من الناتج المحلي الإجمالي)**

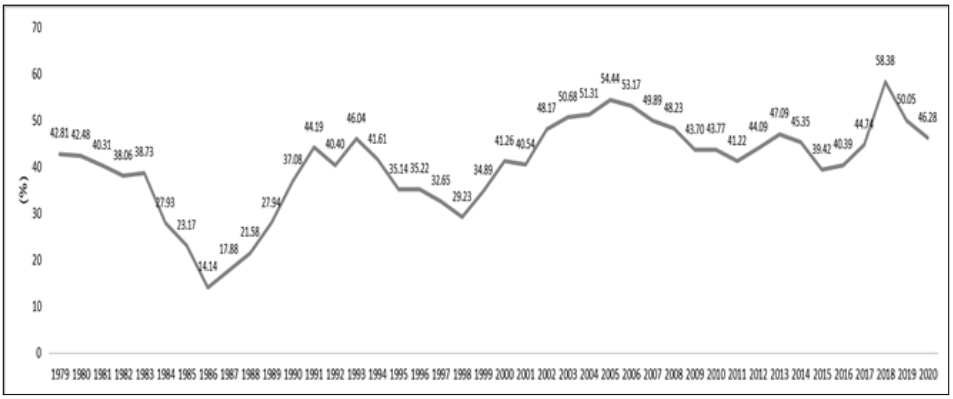


Source: World Bank. World Development Indicators, Trade (% of GDP), 1979-2020.

يتبين من الرسم السابق أن نسبة التجارة (مجموع الصادرات والواردات) بدأت في التراجع الشديد منذ الثورة الإيرانية، وخلال الحرب العراقية التي استمرت لمدة ثماني سنوات، لتصل إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق عند 14.14% عام 1986، ليعاود الارتفاع عقب ذلك ولكن بشكل متذبذب، وفقًا للعديد من العوامل، المتمثلة في تباين الصادرات النفطية، والعقوبات الخارجية على التبادل التجاري مع إيران، والتوجهات الاقتصادية للقادة الإيرانيين المتعاقبين، ليبلغ متوسط الانفتاح التجاري لإيران نحو 40.3% خلال الفترة محل الدراسة. ويُمكن تفصيل النشاط التجاري الإيراني على النحو الآتي:

**أ. هيكل الميزان التجاري:**

رغم محاولات الحكومة الإيرانية جعل البلاد مكتفية ذاتيًا اقتصاديًا، فإن قيمة وارداتها لا تزال مرتفعة حتى الآن، خاصة الواردات الخدمية والغذائية، ولهذا يتسم الميزان التجاري الإيراني بالتذبذب بين الفائض تارة والعجز تارة أخرى، في ظل عدم استقرار أسواق النفط، وتقييد الصادرات الإيرانية، وارتفاع فاتورة الواردات بسبب انهيار سعر الصرف، فضلًا عن عجز الميزان الخدمي المستمر؛ فبحلول العام 2019/2020، بلغت قيمة الواردات الإيرانية نحو 44.058 مليار دولار، بنسبة ارتفاع سنوي تبلغ 2.1% مقارنة بتراجع الصادرات بنحو 8.2% على أساس سنوي إلى 40.996 مليار دولار، ليبلغ العجز التجاري حوالي 3.062 مليار دولار، مقابل الفائض الذي تم تسجيله عند 1.502 مليار دولار خلال العام السابق[71].

وتتمثل أهم الصادرات السلعية الإيرانية في المنتجات المعدنية التي تشكل نحو 68% من إجمالي صادرات إيران، وتتركز أهمها في النفط، يليها المنتجات الكيماوية بنسبة 6%، ثم المطاط والبلاستيك عند 5%، والمعادن والمنتجات النباتية، فيما تمثل سيارات الركوب وقطع الغيار أقل من 0.09% من إجمالي الصادرات الإيرانية، ومن هنا يُمكن القول إن حوالي 90% من صادرات إيران من المنتجات الوسيطة ومنتجات الاستخدام النهائي. وبالتحول صوب الواردات، تعتبر الآلات أهم واردات إيران السلعية حتى عام 2016 بمتوسط يبلغ نحو 24%، يليها واردات المعادن عند نحو 10%؛ حيث لجأت الدولة إلى الاستيراد رغم الاحتياطات المعدنية الوفيرة بسبب نقص الاستثمار الكافي في صناعة المعادن الثقيلة، ليأتي بعد ذلك معدات النقل التي تشتمل السكك الحديدية والطائرات والسفن والمركبات؛ حيث يعاني قطاع النقل من التقادم بسبب العقوبات، وأخيرًا، تعتمد الدولة على الخارج في تأمين احتياجاتها الغذائية بسبب الجفاف، وسوء إدارة الموارد المائية، فضلًا عن الافتقار إلى إمكانيات تحديث الري والتقنيات الزراعية[72].

أما عن التجارة الخدمية، فإن الميزان الخدمي الإيراني عادة ما يعاني من عجز رغم مساهمة قطاع الخدمات المرتفع في الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى زيادة الواردات السياحية التي بلغت نحو 60% من إجمالي واردات الخدمات، في ظل عدم احتساب إيران كواحدة من أفضل الوجهات السياحية في العالم، بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليها نتيجة للتوترات المتصاعدة بينها وبين الجهات الفاعلة الدولية، مما جعلها وجهة سفر عالية الخطورة نسبيًّا، وعدم استقرار الأمن والأمان داخليًّا، فضلًا عن التوترات المتصاعدة، علاوة على اقتصار غالبية الأنشطة السياحية هناك على السياحة الدينية الشيعية، وهو الاتجاه الذي برز عقب قيام الثورة الإسلامية؛ حيث تستضيف مدينة "مشهد" وحدها -على سبيل المثال- نحو 20 مليون حاج من جميع أنحاء إيران والعالم الشيعي، خاصة العراق وتركيا وأذربيجان وأفغانستان[73].

ب. خريطة الشركاء التجاريين:

على مدار العقود السابقة، أسفرت الأحداث الدولية والإقليمية عن إحداث تحولات جذرية في خريطة التجارة الإيرانية؛ حيث كان الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لإيران في الماضي، بدعم من قرار الدول الأوروبية إجراء حوار بين الجانبين لتحسين علاقاتهما الثنائية مع انتخاب الرئيس "محمد خاتمي"، الذي قاد هذا الحوار مع المجتمع الدولي من أجل مناقشة عملية السلام في الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان، مع ضمان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلا أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما تلاها من غزو أفغانستان والعراق، قد ساهم في انهيار الحوار الإيراني مع الغرب، بالتزامن مع تحول النظام السياسي الإيراني إلى التشدد من جديد عقب انتخاب "أحمدي نجاد" الذي أوقف جميع أشكال التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتحاول إيران من جديد إعادة بناء العلاقات مع الدول الأعضاء بالتكتل الأوروبي عند انتخاب "حسن روحاني" رئيسًا للجمهورية؛ حيث واصلت حكومته التكنوقراطية المفاوضات لإعفاء البلاد من العقوبات الدولية، حتى تم التوصل في 2015 إلى الاتفاق النووي الذي يُعتبر نقطة هامة في العلاقات الثنائية بين أوروبا وإيران، ولكن لم يدُم الأمر على هذا النحو، بسبب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق عام 2018، وما تبعه من فرض عقوبات واسعة النطاق، ساهمت في انسحاب العديد من الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات من مذكرات التفاهم التي وقعتها مع إيران، خوفًا من خسارة السوق الأمريكية ومعاقبة وزارة الخزانة الأمريكية بغرامات هائلة[74].

وبناءً على ذلك، دفعت العقوبات الغربية الهادفة لتضييق الخناق على الاقتصاد الإيراني، الحكومة إلى إعادة توجيه تجارتها الخارجية بعيدًا عن الاتحاد الأوروبي، نحو أسواق جديدة في آسيا لا سيما الصين والهند وغيرهما من الدول التي تتمتع بعلاقات دبلوماسية أفضل مع طهران، من أجل الحد من تأثيرات تلك العقوبات وضمان مورد مستدام من النقد الأجنبي، وقد تبلور هذا الاتجاه مع تولي "إبراهيم رئيسي" مقاليد الحكم؛ حيث حدد أولويتين في السياسة الخارجية الإيرانية، وهما: تحسين العلاقات مع الدول المجاورة، وتوسيع العلاقات مع القوى الآسيوية الكبرى تحت مسمى "التوجه شرقًا"، عبر بناء محور آسيوي يستهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية بمفهومها الواسع[75]، وهو ما انعكس على قائمة أهم الشركاء التجاريين لإيران عام 2021، كما يُبين الجدول التالي:

الجدول 2 شركاء إيران التجاريون (عام 2021)

| المركز | صادرات إيران وفقًا للدول | واردات إيران وفقًا للدول |
|---|---|---|
| الأول | الصين | الصين |
| الثاني | تركيا | الإمارات |
| الثالث | أفغانستان | الهند |
| الرابع | تايوان | تركيا |
| الخامس | روسيا | ألمانيا |
| السادس | باكستان | روسيا |
| السابع | أرمينيا | سويسرا |
| الثامن | الهند | هولندا |
| التاسع | أذربيجان | إيطاليا |
| العاشر | الإمارات | المملكة المتحدة |

Source: IMF, Direction of Trade Statistics (DOTS).

وهكذا، أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لإيران خلال السنوات الأخيرة وحتى عام 2021. ومن أجل تعميق العلاقات الاقتصادية إلى حد أبعد من تعزيز التجارة، توصلت الدولتان إلى اتفاق تعاون استراتيجي مدته 25 عامًا في مارس 2021، يتضمن استثمار بكين نحو 400 مليار دولار في مشاريع البنية التحتية بإيران، مقابل إمدادات ثابتة من النفط للاقتصاد الصيني، وتعزيز النشاط الصناعي في إيران، فضلًا عن التعاون في مجال النقل والزراعة [76]. وأعطت تلك الاتفاقية دلالات على سعي القيادة الإيرانية والصينية إلى تحقيق أهداف عديدة، يُمكن إبرازها على النحو الآتي: مواجهة النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، وتخفيف الضغط على الاقتصاد الإيراني الذي يواجه تحديات غير مسبوقة، وتقويض جهود واشنطن الرامية لعزل طهران عن الساحة الدولية، عن طريق توفير مدخل إلى إعادة تعزيز الشراكات التجارية الدولية، وتعزيز المناخ الاستثماري للدولة، فضلًا عن تسهيل تنفيذ مبادرة الحزام والطريق بمنح الصين منفذًا إلى الموانئ الإيرانية، وتعزيز استفادة الصين من قطاع الطاقة الإيراني[77].

6. القطاع غير الرسمي:

يتسم الاقتصاد الإيراني بانتشار القطاعات غير الرسمية في جميع ثناياه؛ حيث يُعزى 36.5% من النشاط الاقتصادي الإيراني إلى القطاع غير الرسمي، لتحتل بذلك المرتبة الثلاثين عالميًا، ويُمكن تفسير هذا الاتجاه بعدم الكفاءة التنظيمية والمؤسسية، وتدني جودة المؤسسات الحكومية، وتقييد اللوائح الاقتصادية في القطاع الرسمي مثل القوانين المعقدة والمتداخلة، مما يزيد من درجة التعقيد الإداري، وتراجع قدرة الشركات على التكيف مع الصدمات المختلفة، فضلًا عن استشراء الفساد وضعف سيادة القانون، وانتشار التهرب الضريبي، والتدخلات الحكومية مثل سياسات مراقبة الأسعار والقيود التجارية التي تفرض تكاليف إضافية على الأنشطة الاقتصادية الرسمية، كما تساهم المؤشرات الاقتصادية الضعيفة كتباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم وارتفاع مستوى عدم اليقين وعدم استقرار بيئة الأعمال، في زيادة الطابع غير الرسمي على الاقتصاد[77].

وعلاوة على ذلك، لعبت العقوبات الاقتصادية ومحاولات الالتفاف عليها دورًا حاسمًا في تعزيز النشاط الاقتصادي غير الرسمي؛ حيث تعرقل العقوبات الدولية حركة التجارة الرسمية، مما يشجع حركة تهريب الصادرات والواردات عبر الحدود، كما تؤدي العقوبات إلى انهيار القدرة الإنتاجية للدولة وتحجيم حركة وارداتها، مما يسفر عن تعميق الفجوة بين مستويات العرض والطلب، وهو ما يفرز مستويات مرتفعة من التضخم تحد من القوة الشرائية للأفراد، للدرجة التي تدفعهم للبحث عن مصادر بديلة للدخل من خلال قنوات الاقتصاد غير الرسمي، بالإضافة إلى ذلك تزامنت العقوبات الدولية مع زيادة الأعباء الضريبية، والتي كانت لها تأثير كبير على هروب المشروعات الصغيرة إلى عباءة الاقتصاد غير الرسمي[78].

ووفقًا للتقديرات الحكومية، تمثل العمالة غير الرسمية بين النساء نحو 63% مقارنة بنسبة تبلغ 58% بين الرجال، ويرجع ذلك إلى السياسات المتشددة التي ينتجها المجتمع الإيراني تجاه المرأة، كما يمثل قطاع الزراعة أعلى مستوى من العمالة غير الرسمية في إيران عند مستوى يبلغ نحو 78%، فيما تشكل العمالة غير الرسمية ثلثي العمالة في قطاع الصناعة ونصف العمالة في قطاع الخدمات. من ناحية أخرى، تبلغ نسبة العمالة غير الرسمية بين الأشخاص غير المتعلمين نحو 84.2%، والتعليم الابتدائي حوالي 76.3%، ونحو 70.1% و32.7% في التعليم الثانوي والجامعي على الترتيب[79]، كما يُبين الشكل الآتي:

**الشكل 15 توزيع العمالة غير الرسمية (عام 2019/2020)**

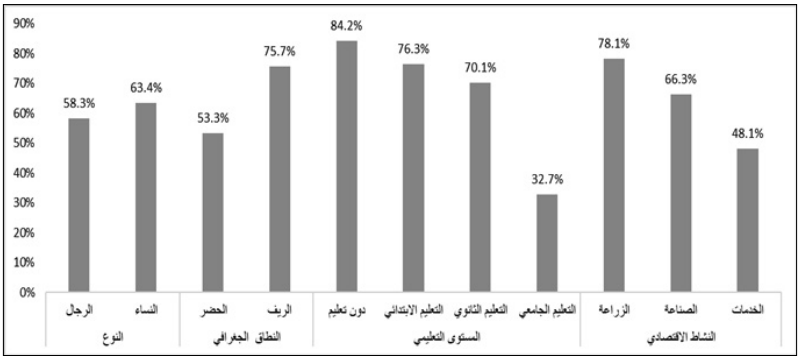


Source: World Bank, Iran Economic Monitor, Spring 2022.

ويُمثل التهريب أحد الأوجه الأساسية للاقتصاد غير الرسمي الإيراني؛ إذ تلعب الظروف الجيو-اقتصادية للبلاد دورًا رئيسيًا في تسهيل عملية تهريب السلع منها وإليها، نظرًا لوجود حدود برية مشتركة مع سبع دول يعاني بعضها من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما جعلها أطرافًا نشطة وفاعلة في التجارة غير الرسمية الإيرانية. وعلاوة على ذلك، تساهم العوامل الآتية في تعزيز ظاهرة التهريب عبر الحدود في إيران[80]:

- ارتفاع القيود الجمركية والأعباء الضريبية في التجارة الخارجية لإيران، انطلاقًا من عدم عضويتها في منظمة التجارة العالمية، مما يشجع المستوردين على اتباع الطرق غير الرسمية في التجارة.
- تخلف مؤشرات الرفاهية الاقتصادية في المناطق الحدودية الإيرانية التي تعاني من قلة فرص العمل وتراجع مستويات الدخول وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وهو ما حفز قاطنيها على الانخراط في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وأعطاها فرصة لتصبح قنوات رئيسية للتهريب.
- ارتفاع هامش ربح عملية التهريب في ظل تجاوز المستوردين لدفع التعريفة الجمركية والضرائب، فضلًا عن تراجع مخاطر التهريب في إيران وانخفاض احتمالية ضبط الواردات المهربة.

- انخفاض القدرة التنافسية لبعض المنتجات المحلية، وتفضيل المستهلك الإيراني لشراء السلع الأجنبية مقابل نظيرتها المحلية، بسبب ارتفاع تكلفة إنتاجها وتراجع جودتها، خاصة الملابس والمنتجات الجلدية والأجهزة المنزلية.
- تفضيل بعض المنتجين لبيع منتجاتهم عبر الحدود بدلًا من بيعها في الداخل، نظرًا لانخفاض أسعار السلع المُباعة داخليًا (الوقود - الأدوية - الأسمدة الكيماوية)، مقارنة بتلك المُباعة في دول الجوار، بسبب الدعم المرتفع لها داخل البلاد، مما يخلق فرصة للاستفادة من هامش الربح نتيجة تهريبها.
- وجود قيود دينية وقانونية في إنتاج واستهلاك والمعاملات التجارية لبعض السلع مثل المشروبات الكحولية، ومعدات استقبال القنوات الفضائية، مما صعب عملية توفيرها عبر القنوات الرسمية في الدولة.
- انتشار العرب والأكراد والترك والبلوش في المحافظات الحدودية لإيران ونظيراتها في الدول المجاورة، مثل العراق وتركيا وأذربيجان وباكستان، سهَّل التبادلات التجارية غير الرسمية بين الجانبين.
- استشراء الفساد وفرض العقوبات والضغوط السياسية والاقتصادية المحلية، ساهمت في لجوء الدولة إلى أنشطة التهريب من أجل تأمين احتياجاتها من السلع والموارد الأساسية، وضمان استمرار الصادرات، وخاصة النفطية.

وبشكل عام يشكل تهريب الواردات الحصة الأكبر من أنشطة التهريب الإيرانية مقارنة بتهريب الصادرات؛ حيث بلغ الحجم السنوي لتهريب البضائع والعملات الأجنبية في البلاد نحو 12.9 مليار دولار، بواقع 12 مليار دولار للواردات، و900 مليون دولار للصادرات، وفقًا لرئيس لجنة مكافحة تهريب البضائع والعملة الصعبة في إيران "علي مؤيدي"[81].

## الخاتمة:

أخفق النموذج الاقتصادي الإيراني في الوفاء بوعوده التي قدمها للشعب عقب قيام الثورة الإسلامية، كتوفير إسكان ميسور التكلفة، ومحاربة الفقر، ودعم الأسر ذات الدخل المنخفض؛ حيث انتقلت الدولة على مدار أربعين عامًا من اقتصاد سياسي قائم على الدولة بشكل واضح إلى مجموعة مشوشة من السياسات غير المنسقة والمتناقضة في كثير من الأحيان، وذلك على الرغم من امتلاك الدولة مقومات اقتصادية مثل القوى العاملة والموارد الطبيعية الوفيرة، ولكنها غير مستغلة الاستغلال الأمثل. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، أهمها: غياب الكفاءة المؤسسية، وتبني سياسات نقدية ومالية غير مُثلى، وضعف أداء إيران في خلق بيئة اقتصادية مناسبة، فضلًا عن تخبط خطط الخصخصة وتقييد دخول المستثمرين الأجانب للسوق، والاعتماد على صادرات النفط غير المستقرة، والمُعرضة بشدة للعقوبات. ومن هنا يتبين أن العقوبات الدولية لم تكُن المسؤول الأوحد عن التدهور الاقتصادي الحادث في إيران، مع ضرورة عدم إغفال تداعياتها السلبية التي فاقمت من حدة هذا التدهور.

## المصادر:


1. Robert E. Looney, "The Role of Military Expenditures in Pre-Revolutionary Iran's Economic Decline", Iranian Studies, Taylor & Francis, Ltd, Vol. 21, No. 3/4, 1988, pp. 52-83.
2. Jahangir Amuzegar, "The Iranian Economy before and after the Revolution", Middle East Journal, Middle East Institute, Vol. 46, No. 3, 1992, pp. 413-425.
3. Kamran M. Dadkhah, "THE INFLATIONARY PROCESS OF THE IRANIAN ECONOMY, 1970-1980", Middle East Journal, Vol 17, 1985, pp. 365-381.
4. Robert E. Looney, "The impact of oil revenues on the pre-revolutionary Iranian economy", Middle Eastern Studies, 21:1, 1985, pp. 61-71.
5. Djavad Salehi Isfahani, "Iran's economy 40 years after the Islamic Revolution", Brookings, 18 August 2022, Available at https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2019/03/14/irans-economy-40-years-after-the-islamic revolution/#:~:text=In%20the%20five%20years%20before,on%20populist%20promises%20very%20difficult. , 14 March 2019.
6. Ali Fathollah-Nejad, "Four decades later, did the Iranian revolution fulfill its promises?", Brookings, 20 August 2022, Available at https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2019/07/11/four-decades-later-did-the-iranian-revolution-fulfill-its-promises/ , 11 July 2019.
7. . Jahangir Amuzegar, "The Iranian Economy before and after the Revolution", OP.CIT.
8. المادة 44، دستور إيران الصادر عام 1979 شاملًا تعديلاته لغاية عام 1989، متاح على https://www.constituteproject.org/.
9. أحمد شمس الدين ليلة، "نهضة اقتصاد الثورة الإيرانية.. دراسة المسبِّبات الهيكلية للإخفاق"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 20 أغسطس 2022، متاح على https://rasanah-iiis.org/، 10 سبتمبر 2020.
10. Robert Carswell, "Economic Sanctions and the Iran Experience", Foreign Affairs, Vol. 60, No. 2, 1981, pp. 247-265.
11. Abbas Alnasrawi, "Economic Consequences of the Iraq-Iran War",Third World Quarterly, Taylor & Francis, Ltd, Vol. 8, No. 3, 1986, pp. 869-895.
12. Evaleila Pesaran, "A REVOLUTIONARY REPUBLIC IN TRANSITION", Chapter 3: Challenges facing the Iranian economy, European Union Institute for Security Studies (EUISS), 2012.
13. أحمد شمس الدين ليلة، "نهضة اقتصاد الثورة الإيرانية.. دراسة المسبِّبات الهيكلية للإخفاق"، مرجع سبق ذكره.
14. Suzanne Maloney, "Rafsanjani proved that pragmatism couldn't moderate Iran", Brookings, 22 August 2022, Available at https://www.brookings.edu/blog/markaz/2017/01/13/rafsanjani-proved-that-pragmatism-couldnt-moderate-iran/ , 13 January 2017.
15. Jahangir Amuzegar, "Khatami and the Iranian Economy at Mid-Term", Middle East Journal, Middle East Institute, Vol. 53, No. 4, 1999, pp. 534-552.
16. Radio Free Europe/Radio Liberty, "Iran: Khatami Receives Mixed Marks for His Economic and Political Legacies", 24 August 2022, Available at https://www.rferl.org/a/1060400.html , 4 August 2005.
17. Sohrab Behdad, "Khatami and His "Reformist" Economic (Non-) Agenda", Middle East Research and Information Project, 21 August 2022, Available at https://merip.org/2001/05/khatami-and-his-reformist-economic-non-agenda/ , 21 May 2001.
18. Evaleila Pesaran, "A REVOLUTIONARY REPUBLIC IN TRANSITION", OP.CIT.
19. Suzanne Maloney, "Iran's Political Economy since the Revolution", Populism: The Ahmadinejad Era, 2005–2013, Cambridge University Press, 2015.
20. Nader Habibi, "How Ahmadinejad Changed Iran's Economy", The Journal of Developing Areas, Tennessee State University College of Business, Volume 49, Number 1, 2015, pp. 305-312.
21. IBID.
22. Anthony H. Cordesman, "The Crisis in Iran: What Now?", Center for Strategic and International Studies, 24 August 2022, Available at https://www.csis.org/analysis/crisis-iran-what-now , 11 January 2018.
23. "Iran parliament stresses foreign investment in five-year economic plan", Reuters, 22 August 2022, Available at https://www.reuters.com/

article/iran-economy-plan-idUKL5N1F408K , 15 January 2017.

24. Rodger Shanahan, "Iranian foreign policy under Rouhani", lowy institute for international policy, February 2015.

25. Nader Habibi and others, "The Iranian Economy in the Shadow of Economic Sanctions", crown center for Middle East studies, No. 31, 2008.

26. Zubair Iqbal, "Iran's Post-Sanctions Economic Options", Middle East Institute, MEI Policy Focus 2016-11, May 2016.

27. Ebad Ebadi, "Raisi's proposed economic policy plan for Iran doesn't make sense", Atlantic Council, 22 August 2022, Available at https://www.atlanticcouncil.org/blogs/iransource/raisis-proposed-economic-policy-plan-for-iran-doesnt-make-sense/ , 8 July 2021.

28. Mohammad Rahimi and Aboulfazl Shahabadi, "Trade Liberalization and Economic Growth in Iranian Economy", SSRN Electronic Journal, 2011.

29. أحمد شمس الدين ليلة، "نهضة اقتصاد الثورة الإيرانية.. دراسة المسبِّبات الهيكلية للإخفاق"، مرجع سبق ذكره.

30. Nader Habibi and others, "The Iranian Economy in the Shadow of Economic Sanctions", OP.CIT.

31. World Bank, "Iran Economic Monitor - the Economy at a Crossroads", 26 August 2022, Available at https://documents1.worldbank.org/curated/en/178111623662609713/pdf/Iran-Economic-Monitor-The-Economy-at-a-Crossroads.pdf , Spring 2021.

32. Mahdi Ghodsi and others, "The Iranian Economy: Challenges and Opportunities", Wiener Institut für Internationale Wirtschaftsvergleiche (wiiw), Research Report 429, 2018.

33. Hamed Armesh, "Causes of Inflation in the Iranian Economy", International Review of Business Research Papers Vol. 6. No.3. 2010 Pp. 30 – 44.

34. Bijan Khajehpour, "Iran's plan to get rid of the subsidized exchange rate", Al-monitor, 27 August 2022, Available at https://www.al-monitor.com/originals/2021/10/irans-plan-get-rid-subsidized-exchange-rate , 29 October 2021.

35. Mohsen Tavakol, "Iran's economy and the burden of multiple exchange rates", Atlantic Council, 27 August 2022, Available at https://www.atlanticcouncil.org/blogs/iransource/irans-economy-and-the-burden-of-multiple-exchange-rates/ , 12 May 2020.

36. Bijan Khajehpour, "Iran's plan to get rid of the subsidized exchange rate", OP.CIT.

37. العين الإخبارية، "إيران تحذف 4 أصفار من عملتها المنهارة وتستبدل الريال بالتومان"، 27 أغسطس 2022، متاح على https://al-ain.com/article/iran-agrees-to-delete-4-zeros-from-its-declinin، 4 مايو 2020.

38. المواد 42، 82، 153، دستور إيران الصادر عام 1979 شاملًا تعديلاته لغاية عام 1989، متاح على https://www.constituteproject.org/.

39. Mahdi Ghodsi and others, "The Iranian Economy: Challenges and Opportunities", OP.CIT.

40. Abbas Valadkhani, "Unemployment Conundrum in Iran", University of Wollongong, Economics Working Paper Series, 2006.

41. Malihe Hadadmoghadam and others, "Job Finding and Inflow to Unemployment: The Case of Iran", Journal of Money and Economy, Vol. 13, No. 4, 2018, pp. 491-499.

42. World Bank, "Poverty & Equity Brief- Islamic Republic of Iran", 28 August 2022, Available at https://databankfiles.worldbank.org/data/download/poverty/987B9C90-CB9F-4D93-AE8C-750588BF00QA/current/Global_POVEQ_IRN.pdf , April 2022.

43. Azizi Jafar and others, "The Effect of Macroeconomic Policies on Poverty in Iran", International Journal of Economics and Finance, Vol. 3, No. 1, 2011, pp. 229-233.

44. معامل "جيني" هو مؤشر إحصائي، يقع نطاقه من صفر إلى واحد، يشير إلى كيفية توزيع الدخل، واقترابه من الصفر يعني انخفاض الفجوة بين الدخل والطبقية، وكلما تحرك نحو 100%، زادت فجوة الدخول والطبقية في المجتمع أو البلد.

45. Mohammad Salami, "Amongst Iran's super-rich are tax evaders too. And the government isn't doing much about it", Atlantic Council, 2 September 2022, Available at https://www.atlanticcouncil.org/blogs/iransource/amongst-irans-super-rich-are-tax-evaders-too-and-the-government-isnt-doing-much-about-it/ , 3 August 2022.

46. الشرق بلومبرج، "إيران.. اتساع الفجوة الطبقية وعدم المساواة في 2020"، 29 أغسطس 2022، مُتاح على https://asharq.com/ar/29819jSPiTFKPJdNbAKy-Dx-، 2 سبتمبر 2021.

47. دُشن الصندوق السيادي الإيراني عام 2010 للاحتفاظ بجزء من عوائد بيع النفط بهدف تمويل مشروعات تنموية.

48. Majed Rafizadeh, "Iranian regime's oil revenues linked to its military adventurism", Arab News, 29 August 2022, Available at https://www.arabnews.com/node/2147256, 21 August 2022.

49. أحمد شمس الدين ليلة، "نهضة اقتصاد الثورة الإيرانية.. دراسة المسبِّبات الهيكلية للإخفاق"، مرجع سبق ذكره.

50. Yeni Kuntari, "Capital Expenditure of Local Governments", Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 12, 2019, pp. 1-13.

51. World Bank, "Iran Economic Monitor –Managing EconomicUncertainties", 30 August 2022, Available at https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/37792/IDU03b8c65ad0089804d57096be0796fe5acbca7.pdf?sequence=1&isAllowed=y, Spring 2022.

52. هشام رشاد، "التهرب الضريبي.. صداع جديد في رأس الاقتصاد الإيراني"، العين الإخبارية، 7 سبتمبر 2022، مُتاح على https://al-ain.com/article/iran-tax-economy-economy-budget-entry-salaries، 28 أكتوبر 2019.

53. Mohammad Salami, "Amongst Iran's super-rich are tax evaders too. And the government isn't doing much about it". OP.CIT.

54. Ummar Ahad and Meer Inayatullah, "Challenges to the Agricultural Development in Iran", international journal of innovative research and development, 2013, Vol 2 Issue 10, pp. 85-91.

55. Ghazal Shahpari and others, "Drought efects on the Iranian economy: a computable

56. General equilibrium approach", Environment, Development and Sustainability, 2022, 24, pp. 4110–4127.

57. Relief Web, "Drought in Iran", 7 September 2022, Available athttps://reliefweb.int/disaster/dr-2021-000089-irn , July 2021.

58. بسنت جمال، "تحديات جمة: نظرة على الاقتصاد الإيراني خلال يونيو 2022"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، عين على إيران، أغسطس 2022.

59. World Atlas, "The Economy Of Iran", 8 September 2022, Available at https://www.worldatlas.com/articles/important-facts-related-to-the-economy-of-iran.html#:~:text=Main%20Industries%20Of%20Iran&text=Other%20major%20industries%20include%20petrochemicals,-metal%20fabrication%20and%20food%20processing , 2022.

60. World Bank, "Iran Economic Monitor –Managing EconomicUncertainties". OP.CIT.

61. Serkland invest, "How Resilient is Iran's Manufacturing Sector?", 8 September 2022, Available athttps://www.serklandinvest.com/insights/2021/7/30/how-resilient-is-irans-manufacturing-sector , 30 July 2021.

62. Habibollah Salami and others, "The economic impacts of drought on the economy of Iran: An integration of linear programming and macro econometric modelling approaches", Ecological economics, 2009, 68 (4), pp. 1032 – 1039.

63. Morteza Ezzati and A.K. Mehrabadi, "The effect of economic sanctions from the banking channels (Monetary) on the industrial production of Iran", International Journal of Economic Perspectives, 2017, Volume 11, Issue 3, 801-809.

64. يتم تجميع بيانات مؤشر الإنتاج الصناعي من قِبل البنك المركزي الإيراني، والتي تقيس إنتاج شركات التصنيع التي يعمل بها أكثر من 100 موظف بشكل ربع سنوي.

65. Serkland invest, "How Resilient is Iran's Manufacturing Sector?", OP.CIT.

66. IBID.

67. US energy information administration, "Iran Executive Summery", 10 September 2022, Available at https://www.eia.gov/international/analysis/country/IRN , 20 July 2021.

68. Gulf International Forum,"Iranian Gas Will Not Replace Russian Gas Exports to Europe", 10 September 2022, Available at https://gulfif.org/iranian-gas-will-not-replace-russian-gas-exports-to-europe/ , 11 April 2022.

69. Henry Rome, "Sanctions 1: Impact on Iran's Oil Exports", United States Institute of Peace, 10 September 2022, Available at https://iran-primer.usip.org/blog/2021/feb/10/iran-struggles-under-oil-sanctions#:~:text=In%20fiscal%202018%2D19%2C%20before,one%2Dquarter%20of%20government%20revenues. , 10 February 2021.

70. US energy information administration, "Iran Executive Summery", OP.CIT.

71. Management Study Guide, "How Can Iran Circumvent American Sanctions?", 10 September 2022, Available at https://www.managementstudyguide.com/iran-circumvent-american-sanctions.htm , 2021.

72. Indermit Gill, "At your service? Developing economies bet on service industries for growth", World Bank, 11 September 2022, Available at https://blogs.worldbank.org/voices/your-service-developing-economies-bet-service-industries-growth , 27 September 2021.

73. Henry Rome, "Iran's Revolution at 43: The Economy", United States Institute of Peace, 11 September 2022, Available at https://iranprimer.usip.org/blog/2022/feb/09/irans-revolution-43-economy , 9 February 2022.

74. Mohammad Rahimi and Aboulfazl Shahabadi, "Trade Liberalization and Economic Growth in Iranian Economy",OP.CIT.

75. Central Bank of Iran, "Annual Review- 1398(2019/20)", 11 September 2022, Available at https://www.cbi.ir/simplelist/AnnualReview_

en.aspx , 2020.

76. Mahdi Ghodsi and others, "The Iranian Economy: Challenges and Opportunities",OP.CIT.

77. Fahimeh Hateftabar, "The Study of Development in the Tourism Industry: Iran as a destination with special attributes", Business administration Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2020.

78. Mahdi Ghodsi and Hüseyin Karamelikli, "The Impact of Sanctions Imposed by the European Union against Iran on their Bilateral Trade: General versus Targeted Sanctions", Wiener Institut für Internationale Wirtschaftsvergleiche (wiiw), Working Paper 181, May 2020.

79. هدى رؤوف، "سياسة إيران الخارجية والتوجه شرقًا"، إندبندنت عربية، 11 سبتمبر 2022، مُتاح على 24 ،shorturl.at/bkL49 فبراير 2022.

80. هدى شاكر معروف، "الاتفاقية الصينية – الإيرانية.. تحالف للتغيير وتقوية النفوذ والمكانة"، مركز ترييندز للبحوث والاستشارات، 11 سبتمبر 2022، مُتاح على shorturl.at/aHKRW، 11 أبريل 2021.

81. ستيفن بلاكويل وآخرون، "الاتفاقية التجارية بين إيران والصين: التداعيات الإقليمية"، مركز ترييندز للبحوث والاستشارات، 11 سبتمبر 2022، مُتاح على https:// trendsresearch.org/ar/insight، 7 أبريل 2021.

82. Ali Asghar Pilehvar,"Investigating the Relationship between Informal Economy and Competitiveness in Iran's Metropolises",Journal of the Knowledge Economy,2022.

83. Fatemeh Havasbeigi and others, "The Impact of Economic Sanctions on the Size of Informal Economies in Iran",Journal of Development and Capital, Volume 6, Issue 2, 11 December 2021,pp.1-18.

84. World Bank, "Iran Economic Monitor –Managing EconomicUncertainties", OP.CIT.

85. Amir Hossein Mozayani, "The Political Economy of Commodity Smuggling (The Case of I.R. of Iran)", Iranian Economic Review, 25(1), 2021, 121-135

86. العربية، "مسؤول إيراني: حجم التهريب يبلغ 12.5 مليار دولار سنويًا"، 12 سبتمبر 2022، مُتاح على shorturl.at/qNS67.

# الباب الثاني

# المسكوت عنه في السياسة الخارجية الإيرانية

# الفصل السابع

## الدائرة الآسيوية في السياسة الخارجية الإيرانية

* فردوس عبد الباقي

باحثة بوحدة الدراسات الأسيوية – المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

# تمهيد

ترى إيران أن المرحلة الانتقالية التي يشهدها النظام الدولي في الفترة الأخيرة، فرصة سانحة لها كي تتبع براجماتية في سياستها الخارجية تجاه آسيا، وتأكيدها على مبدأ التعددية والدبلوماسية مع الجميع، والمشاركة في ممرات النقل والتجارة مع دول آسيوية كبرى مثل الصين والهند وروسيا، بجانب المشاركة في منظمات دولية مثل شنغهاي، لتعزيز تواجدها المؤسسي مع الأطراف الإقليمية المختلفة من جيرانها لتصبح بوابة دول آسيا الوسطى على سبيل المثال نحو الأسواق الدولية.

فتحاول الإدارة الإيرانية الجديدة في عهد "إبراهيم رئيسي" اتباع سياسة خارجية "متوازنة" بين اهتماماتها بقضايا الشرق الأوسط من جانب، وبين مساعيها لاتباع "دبلوماسية اقتصادية" مع جيرانها في الشرق من جانب آخر، تسعى من خلالها لتوظيف ما تمتلكه من محددات داخلية وخارجية، وكيف ظهر تأثير هذه السياسة على تفاعل طهران مع كل من آسيا الوسطى وأفغانستان وأذربيجان كمنطقة للدراسة. من جانب آخر تتناول الدراسة تأثير العلاقة المتقاربة بين إيران والصين على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه تلك المنطقة، وطبيعة القضايا محل الاهتمام بما يساعدها على التقارب مع تلك الدول وتعزيز التنسيق والتعاون بحثًا عن بدائل مستقبلية لتقوية النظام الإيراني اقتصاديًا واستراتيجيًا استنادًا إلى جوانب التوافق، خاصةً ما يتعلق منها بالعرق والدين والثقافة. بجانب ذلك، تتناول الدراسة أهم الأدوات التي استخدمتها إيران في هذا الصدد لترسيخ محدداتها من ناحية، وتفعيل نفوذها من ناحية أخرى، وإيجاد موطئ قدم لها هناك يحافظ على مصالحها.

ورغم تركيز إيران على مسألة توظيف نقاط التلاقي بينها وبين دول المنطقة موضع الدراسة، ستظهر هناك بعض العوائق التي ستشير لها الدراسة خلال أجزائها، وكيف تعمل طهران على تذليلها لتحقيق أقصى مكاسب يمكن الوصول لها، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على أهمية التعاون مع قوى دولية عظمى -وهي الصين في هذه الدراسة- لتعزيز مكانتها بين دول منطقة الدراسة، وتشكيل العلاقات في عدة مراحل بما يمكنها من توازن المنافسة مع النفوذ الأمريكي والروسي.

## أولًا | المحددات الداخلية والخارجية لسياسة إيران تجاه الدائرة الآسيوية:

تتكشف طبيعة السياسة الخارجية لأي دولة وعملية صنع القرار فيها، من خلال مجموعة من المحددات التي تنعكس في الأهداف التي تعمل الدولة على تحقيقها، والوسائل التي تستخدمها لتحقيق تلك الأهداف. المحددات -الداخلية والخارجية- هي بمثابة العوامل والأسس التي تقوم عليها الدولة، وتعمل من خلالها على استغلال الإمكانيات التي تمتلكها لتشكيل سياستها الخارجية. في حالة إيران سيتم التركيز في المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الدراسة على الموقع الجغرافي، والموارد الطبيعية التي تمتلكها إيران، والمذهب الشيعي والإثنية، وطبيعة النظام السياسي، أما المحددات الخارجية فتبرز من خلال تأثير أساسي للولايات المتحدة على علاقة إيران بدول منطقة الدراسة.

### المحددات الداخلية:

- الموقع الجغرافي:

تقع إيران بين دائرتي عرض (25 – 40 درجة) شمال خط الاستواء، وبين خطي طول (44 – 63 درجة) شرقي جرينيتش، وهو ما يجعلها واقعة في المنطقة المدارية المعتدلة الدافئة، لتكون ذات أقاليم مناخية متنوعة تؤثر في طبيعة التوزيع السكاني والنشاط الاقتصادي. وبالنسبة لموقع إيران، وبالنسبة لمسألة حجم اليابسة والمسطحات المائية المطلة عليها، فإنها تقع في الجنوب الغربي من قارة آسيا بمساحة تبلغ 1.648.000 كيلومتر مربع، وتطل على ثلاث مسطحات مائية: (الخليج العربي من الجنوب الغربي، بحر العرب والمحيط الهندي من الجنوب، وبحر قزوين من الشمال)، وهذا يجعل إيران تطل على سواحل بحرية طويلة تبلغ ما نسبته 32.66% من مجموع الحدود الكلية [1].

كما أن موقع إيران بالنسبة لجوارها الجغرافي يعبر عن مدى تأثيره في صنع السياسة الخارجية، فمن الجنوب تحدها دول الخليج العربي، ومن الشرق كل من أفغانستان وباكستان، وتركيا من الشمال الغربي، والعراق في الغرب، ويحدها من الشمال دول آسيا الوسطى والقوقاز. ومن ناحية أخرى، تُعد إيران بمثابة حلقة الوصل بين الشرق والغرب لتبادل السلع والبضائع بين دول آسيا وبعضها البعض، وبين دول شمال الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وما وراء القوقاز، بالإضافة إلى أنها تطل من الجنوب على عبور الناقلات النفطية لدول العالم في الجنوب، وتطل شمالًا على بحر قزوين الغني بالنفط والغاز الطبيعي [2].

ارتباطًا بهذا، فإن هناك من النظريات ما يرى أن السيطرة على الأراضي الهامشية "الأطراف" يمكنها التحكم في أوراسيا التي تقترب من نقطة الارتكاز الجغرافي وهي شرق أوروبا، ومن ثم يمكن التحكم بمصائر العالم. ويُعد وقوع إيران بين منطقتين غنيتين بالنفط له أهمية كبرى أيضًا؛ حيث يحتوي الخليج العربي على أكبر احتياطي نفطي في العالم بحوالي 600 مليار برميل، ويبلغ الاحتياطي ببحر قزوين أكثر من 16 مليار برميل. وتعتبر إطلالة إيران على مضيق هرمز وسيطرتها عليه كأحد الممرات المائية الدولية، أحد سبلها للتحكم في التطورات السياسية والتجارية والعسكرية القائمة في الخليج العربي [3].

- الموارد الطبيعية:

تُعد إيران من أكبر الدول التي تمتلك احتياطيات من النفط والغاز الطبيعي في العالم؛ إيران رابع أكبر دولة في العالم باحتياطي نفطي يبلغ 157.2 مليار برميل، وثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم بحوالي 1191 تريليون مترمكعب، فهي من بين أكبر 10 منتجين للنفط وأكبر 5 منتجين للغاز الطبيعي في العالم، بإنتاج يومي يبلغ 4.7 مليون برميل من النفط و7.2 تريليون مترمكعب من الغاز الطبيعي.

ساهم هذا في امتلاك إيران القدرة على تهديد سوق الطاقة الأوراسي وسوق الطاقة العالمي، خاصة أنها تقترب من مضيق هرمز الذي يمر عبره 30٪ من النفط عن طريق البحر، مما يتيح لها قدرة على خلق حالة من عدم الاستقرار في المراكز المهمة في سوق النفط العالمية. فقد ساهم امتلاك إيران لمكانة عالمية كبيرة في مجال الطاقة منذ بدايات القرن العشرين، وهو ما جعلها تجذب انتباه الدول الإمبريالية مثل إنجلترا وروسيا منذ نهاية القرن التاسع عشر، وتسبب في تقسيم إيران إلى منطقة نفوذ بينهما، وتنافسهما لاحتلالها مع بداية الحرب العالمية الثانية، وأسفر عن غزو إيران من الجنوب من قبل بريطانيا، والاتحاد السوفيتي من الشمال في عام 1941. وحافظت بريطانيا على نفوذها من خلال شركة النفط الأنجلو-إيرانية، إلى أن تم تأميمها في عهد "محمد مصدق" في عام 1951، ثم سيطرت الولايات المتحدة في عهد "محمد رضا شاه" على هذا القطاع، إلى أن تدهورت العلاقات مع الولايات المتحدة بعد الثورة الإيرانية وبداية عملية عزل إيران عن المجتمع الدولي، لكن في ذلك الوقت كان لإيران مكانتها كأحد أكبر مصدِّري النفط في العالم، خاصةً بفضل شراكتها مع الصين والهند في ظل تزايد احتياجاتهما من الطاقة [4].

يمكن لإيران أن تتحول إلى قوة عظمى في مجال الطاقة، خاصةً في ظل التطورات التي يشهدها العالم جراء الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في فبراير عام 2022، والعقوبات التي تم فرضها على روسيا -صاحبة أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم-، لكن تعرقلها العقوبات والعزلة التي تفرضها عليها الولايات المتحدة بسبب برنامجها النووي، عن أن تصبح هي البديل الحيوي لدول الاتحاد الأوروبي للغاز الطبيعي الروسي.

لهذا، تتلخص أهداف إيران من النفط والغاز الطبيعي في إنتاج ما يكفي من الغاز الطبيعي والطاقة لتلبية كل من التصدير والسوق المحلي، لإبقاء الطلب المحلي تحت السيطرة من خلال الاستثمار في محطات توليد الطاقة، ومن ناحية أخرى تستهدف إشراك الشركات الدولية في قطاع الطاقة في البلاد وخلق الاعتماد المتبادل، وأن تصبح موردًا لا غنى عنه لدول مثل الصين والهند وباكستان ودول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز والدول الغربية. يتوقف هذا على النتائج التي قد تفضي إليها المفاوضات النووية التي تتوقف ويتم استئنافها من حين لآخر.

- الإثنية والمذهب الشيعي:

حاولت إيران دومًا -على مدار تاريخها- منع الولاءات العرقية والقبلية وترسيخ هوية وطنية إيرانية واحدة، وشهد حكم "بهلوي" هذا ضمن برنامج التحديث لتوسيع سيطرة الحكومة المركزية وتشجيع اللغة والثقافة الفارسية على استبعاد الأقليات الإيرانية. واستمر الأمر بشكل أكبر بعد الثورة في عام 1979؛ إذ مالت القيادة الإيرانية إلى رفض عدم التجانس في إيران. وساهمت الحرب العراقية الإيرانية والموقف الدولي من برنامج إيران النووي، في تطوير هوية إيرانية مشتركة قائمة على القومية. واستخدمت إيران هذا التباين العرقي لخدمة التوازنات السياسية في الداخل وأيضًا في التدخلات الخارجية، فقد أدى عدم التجانس العرقي في الداخل الإيراني إلى حساسيتها تجاه قضايا وحدة الأراضي والاستقلال السياسي، وهو ما جعلها تتبنى موقفًا متشككًا للغاية في السياسة الخارجية.

وارتباطًا بهذا، يتضح أن الأقليات العرقية في إيران (الأذريين، والأتراك، والعرب، والأكراد، والأرمن، بما في ذلك التركمان والبلوش) يعيشون في دول مثل العراق وتركيا وأرمينيا وأذربيجان وتركمانستان وأفغانستان وباكستان على الحدود. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد كبير من الشيعة يعيشون في العراق والسعودية والكويت وقطر والإمارات، لذا ساهمت هذه الاختلافات العرقية والدينية في لعب دور حاسم في تحديد علاقات السياسة الخارجية الإيرانية مع جيرانها [5].

واتصالًا بهذا، جاءت المادة الثانية عشرة في الدستور الإيراني لتؤكد على أن الدين الرسمي لجمهورية إيران الإسلامية هو الإسلام، والمذهب الرسمي هو الشيعة. ويُعد وضع الطائفة في مكانة دستورية للدولة وسيلة لإظهار البعد المذهبي في السياسة الداخلية والخارجية. ورغم أن المسؤولين يحاولوا استخدام لغة أكثر عالمية في السياسة الخارجية وتجنب الطائفة، فإن الممارسة الفعلية لا تعكس ذلك.

ويُعد تواجد الشيعة في مناطق حيوية غنية بالنفط في الدول المحيطة بإيران، أحد السبل لجعل تلك المناطق ذات أهمية استراتيجية لإيران والشرق الأوسط، فقد باتت هناك احتمالات بأن إيران يمكنها العمل ضد الأنظمة في دول الخليج من خلال التأثير على الشيعة في الدول المجاورة، وهو ما جعل تلك الدول لها مكانة هامة في السياسة الخارجية الإيرانية، وبات العامل الشيعي هو المحدد لتشكيل علاقات إيران مع تلك الدول، فقد ساهم استخدام المذهب الشيعي في السياسة الخارجية الإيرانية كأداة لحماية نفوذها الإقليمي وحدودها.

- النظام السياسي:

يختلف تأثير السلطة التنفيذية في النظام الإيراني على السياسة الخارجية، عن تلك الموجودة في الأنظمة الغربية؛ فهي لا تملك القدرة على الاستقلال بعملية صنع القرار، لأن القيادة الدينية تلعب دورًا محوريًّا في تشكيل السياسة الخارجية، بجانب تأثير كل من نظام الدفاع والاستخبارات وأنشطة وزارة الخارجية وجيش الحرس الثوري. وإذا ما تمت مقارنة الوضع قبل الثورة به بعدها، يتضح أن الوحدات الأمنية هي العنصر الأهم لمعادلة القوة الإيرانية في مناطق جغرافية مختلفة.

اتساقًا مع هذا، فإن وزارة الخارجية الإيرانية ليست هي الفاعل الرئيسي لتحديد وتنفيذ السياسة الخارجية؛ فحسب الدستور الإيراني تملك ولاية الفقيه الدور الرئيسي في عملية صنع القرار بحسب الدستور، فهي التي تملك سلطة إدارة وتحديد جميع السياسات في الشؤون الداخلية والخارجية. ومن ناحية القيادة، فهي تتدخل في السياسة الخارجية بشكل مباشر وغير مباشر، من خلال الخطب العامة والأوامر الشفوية والمكتوبة المباشرة. أما المرشد الأعلى، فهو يمارس سلطاته في الشأن الخارجي بشكل غير مباشر من خلال المؤسسات العديدة الخاضعة لسيطرته. بهذا؛ تعتبر ولاية الفقيه الفاعل الأهم في عملية صنع السياسة الخارجية؛ حيث تمتلك صلاحيات مثل تعيين الملالي في كل منطقة من البلاد، وتعيين ممثلين في المجلس الأعلى للأمن الوطني والجيش [6].

أما بالنسبة للحرس الثوري، فيعمل على تنظيم انتشار القيم الأيديولوجية والثقافية والفكرية للثورة الإيرانية للخارج، وهو ما أدى لتهميش دور وزارة الخارجية وإضافة بعض الارتباك الأيديولوجي والافتقار إلى نظام حزبي سياسي منضبط. لكن يتم العمل على إنشاء آليات مختلفة لضمان إحكام السيطرة على إدارة البلاد وضمان التنسيق بين المؤسسات، من خلال التنوع في الخبراء بما يوفر ميزة لإيران حتى لو تسبب في بعض الأحيان في حدوث صراعات بين المؤسسات، وهو ما ظهر خلال المفاوضات النووية؛ إذ تم التعامل الغربي بقلق مع التواجد العسكري والسياسي للحرس الثوري كمؤسسات سياسة خارجية موازية [7].

## المحددات الخارجية:

كانت إيران واقعة تحت النفوذ الروسي والبريطاني ثم الأمريكي، كما سبقت الإشارة، لكن أتاح انهيار الاتحاد السوفيتي الفرصة لإعادة فتح المساحات الجغرافية والاقتصادية والثقافية التي سهلت التجارة، وإثبات التقارب الثقافي الإيراني مع بلدان آسيا الوسطى، واستكشاف الفرص الاقتصادية والجيوسياسية التي أتاحتها عودة آسيا الوسطى إلى آسيا. ومع إحياء مبادرة الحزام والطريق، وجدت إيران نفسها لاعبًا رئيسيًّا في مفترق الطرق الجيوسياسية، فمع ظهور الصين كقوة عالمية صاعدة، باتت علاقتها مع إيران مهمة بسبب إمدادات الهيدروكربونات، فقد كانت طهران في ذلك الوقت في وضع أفضل بكثير من جميع جيرانها لإقامة روابط آسيوية لصالح تنميتها الاقتصادية [8]. وسيركز المحور الثالث من الدراسة على علاقات الصين وإيران بشكل أكبر لمعرفة مدة تأثيرها على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة.

أما الولايات المتحدة، فتنبع أهمية إيران بالنسبة لها من كونها -كما سبق الذكر- دولة نفطية ذات احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي والنفط، بجانب تحكمها في مضيق هرمز الذي تمر من خلاله الواردات النفطية. بجانب ذلك، يُعد البرنامج النووي الإيراني أحد أوجه العلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة وإيران، التي بدورها لها تأثير على النفوذ الإيراني تجاه منطقة الدراسة بسبب

العقوبات التي يتم فرضها على طهران، كما تعمل الولايات المتحدة على جلب مزيد من الحلفاء لاحتواء محاولات إيران التوسعية في بحر قزوين. ويعكس التواجد الأمريكي في أفغانستان والتمركز في أوزبكستان وقيرغيزستان بادعاء مكافحة الإرهاب، طبيعة التنافس الدولي والإقليمي على هذه المنطقة الغنية بالنفط والغاز[9].

وقد مثلت مرحلة التقارب الأمريكي الإيراني قبل الثورة الإيرانية فرصة كي تلعب إيران دورًا في أفغانستان وآسيا الوسطى، لكن كانت العقوبات الدولية التي تم فرضها عليها بسبب البرنامج النووي إحدى العقبات أمام إيران لتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع جيرانها، أو المشاركة في إعادة بناء واستقرار أفغانستان. رغم ذلك، حاولت إيران عقب سقوط الاتحاد السوفيتي إعادة استكشاف آسيا الوسطى عبر هويتها الدينية والثقافية، لكن تراجع احتمال اندماج آسيا الوسطى السريع في العالم الإسلامي بسبب خوف تلك الدول من رؤية طهران تعزز تطور "الإسلام السياسي" على أراضيها، وشهد نفس الأمر في أفغانستان بسبب الحسابات الجيوسياسية وخاصةً ضغوط واشنطن [10].

وقد عكست المحددات الجغرافية جزءًا من العلاقات بين إيران ودول آسيا الوسطى، فقد كانت دول آسيا الوسطى تحاول من خلال شراكتها مع طهران الهروب من النفوذ الروسي والتنويع الاقتصادي والوصول إلى البحار المفتوحة في الجنوب. لكن كان هناك قلق بشأن إقامة علاقات مع النظام الإسلامي، خاصةً في ظل مساعي طهران لتصدير ثورتها، وفي ظل الضغوط التي تعرضت لها هذه الدول من واشنطن، كان هناك قيود على طهران كي تكون قوة إقليمية في هذه المنطقة [11].

يُعد تواجد تركمانستان وطاجيكستان في علاقات جيدة مع إيران بسبب التراث اللغوي والثقافي المتشابه مع إيران، أحد العوامل المؤثرة كمحدد للسياسة الخارجية الإيرانية، لكن تواجد الولايات المتحدة في العلاقات الإيرانية مع أوزبكستان -من ناحية أخرى- ليس داعمًا للعلاقات، بل سبب في توتر العلاقات؛ إذ يُعد التخوف في دول آسيا الوسطى من العزلة عن الولايات المتحدة أحد الدوافع لتبني تلك الدول سياسة الحياد أو عدم التحالف مع إيران. لكن هذا لا يمنع تأثير الموقع الجغرافي والاشتراك الثقافي في وجود مجالات للتعاون بين تلك الدول وإيران لأنها دول غير ساحلية، وبحاجة للتنمية الاقتصادية عبر الوصول للمياه الدولية، وهو ما كانت توفره إيران لها [12].

وبالنسبة لأفغانستان، تتأثر السياسات الإيرانية تجاهها بفعل طبيعة العلاقات بين واشنطن وطهران، وذلك لأن التطورات المحلية في أفغانستان لها تأثير مباشر على إيران، وهو ما يجعل طهران تلعب دورًا رئيسيًا في مستقبل كابول؛ إذ يمكنها المشاركة في إعادة إعمار البلاد. بالإضافة إلى ذلك، قد يساهم الانسحاب الأمريكي للقوات من أفغانستان في استئناف العمل على تنمية خطوط الغاز الواصلة بين إيران وباكستان، ومن ثم تقليل النفوذ الذي تمارسه الأخيرة سلبًا على أفغانستان، وسينعكس هذا على سلوك الجوار الأفغاني مثل الهند [13].

وهناك خلافات متعددة بين إيران وأفغانستان، خاصةً حول توزيع المياه؛ إذ ترى أفغانستان أن إيران تعرقل تنفيذ مشاريعها الإنشائية للسدود الكهرومائية. من جانب آخر، تستغل إيران قضية وجود لاجئين أفغان على أراضيها (حوالي مليون شخص) لتثبيط كل تعاون مع الولايات المتحدة، فهي تهدد باستعدادها لطرد هؤلاء اللاجئين إذا رفضت كابول الامتثال لها، لذا يمكن اعتبار أحد أسباب رضوخ أفغانستان -في بعض الأوقات- لإيران نابع من أغراض التنمية والاستقرار [14].

## انعكاس المحددات الداخلية والخارجية على السياسة الخارجية الإيرانية:

استطاعت إيران الاحتفاظ بأهميتها في السياسة الدولية مع النظام الديني الذي تأسس بعد الثورة الإسلامية، والموارد الطبيعية التي تمتلكها، والبرنامج النووي الذي طورته، وقدرتها العسكرية. ومع الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، أنشأت إيران مناطق نفوذ جديدة، وأصبح تأثيرها في المنطقة المحيطة بها أكثر وضوحًا عبر الاشتراك عسكريًا وسياسيًا في مناطق الصراع، وباتت أحد الفاعلين الرئيسيين في مناطق الصراع الساخنة.

ويُعد اشتراكها جغرافيًّا مع عدد من الدول التي يُعرف عنها عدم الاستقرار -آسيا الوسطى والعراق وتركيا وأفغانستان وباكستان- بسبب النزاعات الحدودية، هو ما أدى لاتباع إيران سياسة خارجية شديدة تتضح في زعمها بتبعية البحرين لها، والتمسك بأحقيتها في جزر الإمارات الثلاثة، والنزاع الحدودي مع أذربيجان، والنزاع مع العراق، والاختلاف على تقسيم بحر قزوين. وهو ما أدى لارتباط العديد من القضايا الإقليمية بإيران بشكل مباشر أو غير مباشر، ويجعلها بالتالي محددًا هامًّا في حل تلك المشكلات أو عدم حلها.

كما تمكنت إيران من بناء قواعدها البحرية على السواحل المطلة على الخليج العربي، وأهمها "بندر عباس وبوشهر وجاه بهار"، لتقديم التسهيلات للقوات البرية والبحرية والجوية، بالإضافة لامتلاك العديد من الموانئ البحرية التي يمر بها ما يقارب 90% من الصادرات والواردات الإيرانية، ويتم منها تصدير النفط الإيراني. تحمل تلك الموانئ أهمية كونها تمثل طريقًا مختصرة وقريبة لنقل النفط إلى جنوب شرق آسيا، كما تقدم فوائد لدول آسيا الوسطى الحبيسة؛ إذ يمكن لهذه الدول نقل النفط والغاز الخاص بها للأسواق العالمية.

واستطاعت إيران استخدام ورقة تحكمها في مضيق هرمز ضمن تصعيدها في العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب، بسبب ما تتعرض له من ضغوط وعقوبات بسبب برنامجها النووي، وبات غلق المضيق إحدى وسائل إيران لتعطيل نقل يمثل في نسبته 15.5% من نسبة الاعتماد العالمي [15].

كما أن لتركيبة النظام السياسي الإيراني وطبيعة تفاعله مع البيئة الداخلية والخارجية، تأثيرًا على متغيرات صنع القرار الخارجي، لكن تحوز البيئة الداخلية التأثير الأكبر في هذا الجانب، حيث ما عكسته الاضطرابات في المنطقة المحيطة بها على صنع السياسة الخارجية، بجانب تأثير العامل التاريخي الفارسي والثقافي الديني المتمثل في المذهب الشيعي لتحقيق المصالح الوطنية للدولة.

ويُعد الشق الاقتصادي ذا أهمية كبرى لتحقيق إيران لاستقرارها الاجتماعي وتنميتها، وهو ما دفعها نحو دول بحر قزوين على سبيل المثال للاستفادة من مشروعات نقل النفط والغاز، وكذا استغلال موارد المنطقة. وقد دفع شعور إيران بالتهديد الخارجي بعد ثورتها في عام 1979 إلى تطوير كبير في قدراتها العسكرية، خاصةً بعد تحول علاقتها مع الولايات المتحدة.

وفيما يخص مسألة استخدام المذهب الشيعي، ترعى إيران كتائب الحسينيون في أذربيجان، وهي تهدف للإطاحة بالحكومة، فهي تقوم على نفس نسق الميليشيات التي ترعاها طهران في الشرق الأوسط. تستغل إيران هذه الوسيلة لممارسة نفوذها على الدول الإقليمية وتهديد استقرارها، إذا لم تمتثل لمطالب إيران التي تعمل على تنفيذها بجانب هذه الكتائب السفارات الكبيرة -التي تأخذ شكلًا استثنائيًا- لتسهيل المهمات في هذه البلدان [16].

## ثانيا | تأثير العلاقة التحالفية بين إيران والصين على سياسة طهران تجاه الدائرة الآسيوية:

في ظل ما تشهده العلاقات الإيرانية الصينية من تطور في السنوات الأخيرة، وعطفًا على ما سبق ذكره بخصوص المحددات التي تقود إيران تجاه المنطقة محل الدراسة، يستلزم في هذا العنصر العمل على توضيح أبعاد العلاقة بين طهران وبكين وتأثيرها -سلبًا وإيجابًا- على تحرك كل منهما تعبيرًا عن مصالحهما المشتركة في المنطقة، وسيتم هذا من خلال العناصر التالية:

### مرتكزات العلاقة التحالفية بين إيران والصين:

يمكن إلقاء الضوء على طبيعة الشراكة بين إيران والصين بشكل عام، عبر سرد مجموعة من المراحل الأساسية التي شكلت تلك العلاقة. فبعد سقوط الاتحاد السوفيتي ظهرت الإمكانيات التي توفرها منطقة الدراسة بما يفتح آفاقًا جديدة للتعاون وتبادل المنفعة، لكن ساهم تدخل إيران في الحرب الأهلية في طاجيكستان في عام 1992، في سوء تفاهم طويل الأمد وغياب الثقة بين

طهران ودول آسيا الوسطى، ومن ثم مشاريع التعاون مع الصين. وفي أواخر التسعينيات من القرن العشرين، ظهرت مساعي طهران لتنمية التفاهم والحوار بين الحضارات، في توفير الزخم لتعاون إيراني صيني في ظل المساعي الدولية لمكافحة الإرهاب بعد أحداث سبتمبر في عام 2001، فقد زادت المساعي الرسمية من كل من إيران والصين لتطوير التعاون في المجالات العسكرية والفنية العسكرية والطاقة النووية والمجال النفطي، وباتت الصين في تلك الفترة الشريك التجاري الثالث لإيران في آسيا بعد اليابان والرابعة في العالم، لكن تعرقل هذا التعاون بسبب المواجهة بين إيران والولايات المتحدة بعد إدراج طهران في "محور الشر" في عام 2002. وبالنسبة لأفغانستان، كان هناك توجه مشترك من إيران والصين مع دول آسيا الوسطى لإعادة تأهيل كابول بعد الحرب مع روسيا [19].

وفي الفترة بعد الإعلان الرسمي عن بداية البرنامج النووي الإيراني وزيادة معدل التناقضات الأمريكية الإيرانية، بدأت الصين تحرر نفسها تدريجيًا مع إيران من الناحية التجارية في منطقة آسيا الوسطى، لكن في نفس الوقت بحث كل منهما عن توازن مقبول في العلاقات مع روسيا وبين العلاقات المتطورة مع دول آسيا الوسطى، وتزايد هذا بعد التدخل الأمريكي في العراق في عام 2003، فقد تجاوز حجم التجارة بين البلدين 7 مليار دولار في عام 2005 بزيادة قدرها 25% عن عام 2004.

في هذه الفترة، كانت إيران أحد عناصر تحقيق مشاريع الطاقة الصينية في آسيا الوسطى، ففي ديسمبر عام 2005 تم افتتاح خط أنابيب بطول 1000 كم ليربط كازاخستان بالصين لتوريد النفط الإيراني عبر ميناءي إنزلي وناو شهر، وفي نفس الوقت عملت الصين على تعزيز أهمية طريق النقل النفطي عبر كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان وإيران إلى أوروبا، لحماية نفسها من الحصار المحتمل لإمدادات الطاقة من الشرق الأوسط، كما عملت الصين بالتنسيق مع إيران على بناء خط سكة حديد لربط الصين والشرق الأوسط وأوروبا. لكن من أكثر ما ظهر من عوائق أمام هذه المساعي للتطوير، كان دعم الصين في عام 2010 لقرار مجلس الأمن رقم 1929 بفرض عقوبات متعددة الأطراف على إيران [20].

وخلال النصف الأول من العقد الأول للقرن الحادي والعشرين (2014-2011)، كان من الواضح توطيد التعاون الصيني مع إيران كجزء من جهود إعادة هيكلة الجوار المباشر لبكين بما يخدم مصالحها الخاصة، واغتنام الظروف الدولية لتعديل الآليات الدولية، بما فيها المنظمات والأنظمة والقوانين الدولية أو الإقليمية. ومن ناحية أخرى، عملت إيران على بناء أهم مركز استراتيجي لتصدير منتجات الكيمياء النفطية في منطقة ميناء تشابهار، بسبب قربه من كل من الصين والهند ومنطقة آسيا الوسطى، بما يساعد تلك المنطقة على الانفتاح على السواحل.

## دوافع التقارب بين إيران والصين في منطقة الدراسة [21]:

1. رؤية مشتركة للنظام الدولي: تقوم السياسة الخارجية الإيرانية في عمومها على تشكيل عالم متعدد الأقطاب برعاية أممية، بما يمكنها لتصبح أحد أقطاب القوى الدولية في المستقبل، لكن تفرض عليها التطورات الحالية الخاصة بعدم الاستقرار في إعاقة هذا المسعى. من جانب آخر، تريد إيران خلال قيامها بهذا أن تتوافق مصالحها مع الصين، بما يزيد من فرص إقامة جوار مستقر يؤهلها لتعزيز المنفعة في مناطق التبادل الثقافي والتاريخي، فقد أكد "آية الله الخميني" خلال اللقاء الثنائي في أبريل 2003 أن مقاومة السياسة الأمريكية التي اعتبرها "غير عادلة" أمر ضروري لمستقبل الكوكب.
2. تعزيز النفوذ الإيراني: انطلاقًا من كون الصين أهم شريك استراتيجي لإيران، فإن هذه العلاقة لها دور في تعزيز الاقتصاد الإيراني في ظل المعاداة الغربية لها، وتحسين صورتها على الساحة الدولية خاصةً في ظل المفاوضات الجارية بشأن إحياء الاتفاق النووي الإيراني.
3. تنسيق وجهات النظر حول المنطقة: إذ يهتم الجانبان بتحقيق الاستقرار السريع وإعادة الإعمار السلمي لأفغانستان مع حكومة شاملة ممثلة لكل الفئات، والقلق من تواجد القوات الأمريكية وتأثيرها على المنطقة المحيطة، بجانب تطوير التعاون في مجالات الطاقة خصوصًا والاقتصاد عمومًا [22].

4. التقارب الجغرافي: فقد أثر الجوار بين كل من الصين وإيران مع المنطقة محل الدراسة على طبيعة الترابط الذي عليه السياسات الإقليمية لكل من الصين وإيران، وكان له عامل أيضًا في تشكيل التاريخ المشترك والثقافة المتقاربة.

5. البراجماتية الصينية: ففي الوقت الذي يشترك فيه كل من إيران والصين في وجهة النظر بمكافحة التطرف، تتعاون بكين مع إيران لأهمية دورها في منطقة آسيا الوسطى، لكنها في نفس الوقت تمنع تعاون الجماعات الإرهابية في الدول الإسلامية مع الجماعات الانفصالية في منطقة شينجيانغ التي يقطنها المسلمون من الإيجور. أي أن مكافحة التطرف الديني لا تستبعد تطوير العلاقات مع إيران، إدراكًا لفهم الإمكانات الاستراتيجية الحالية لطهران، والوعي بحقيقة عدم توافق الأنظمة السياسية في إيران وآسيا الوسطى بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. وتستكمل الصين تعاملها البراجماتي خلال الأزمة الأوكرانية الحالية لتعزيز مكانتها على الساحة الدولية، وهو ما ينعكس على تعاملها مع دول المنطقة محل الدراسة.

6. محورية دور العلاقات الاقتصادية: إذ تُعد الصين أكبر مستورد للنفط الإيراني؛ حيث بلغ حوالي 50% في النصف الأول من هذا العام، بجانب تزايد حجم التبادل التجاري الذي نما من 500 مليون دولار في السنوات الأولى بعد الثورة الإيرانية إلى ما يقارب 27 مليار دولار في السنوات الأخيرة. كما أن هناك تقاربًا في إطار المنظمات الدولية بعد الموافقة على قبول طهران عضوًا في منظمة شنغهاي للتعاون في الاجتماع الأخير لها في سبتمبر 2022. وتُعد مشروعات النقل في آسيا الوسطى أحد أهم دوافع التقارب بين الصين وإيران. وتشترك الصين مع إيران في تطوير المشاريع الخاصة بالهيدروكربونات في بحر قزوين، التي تُعد أحد أسس تنمية الاقتصاد الصيني في المستقبل، وفي هذا الإطار ظهر على سبيل المثال في مشاريع استيراد النفط من كازاخستان. كما لا يخفى أهمية التنسيق بين طهران وبكين في مبادرة الحزام والطريق؛ حيث سيمر طريق إمداد المنتجات الصينية إلى القوقاز ووسط آسيا عبر إيران، وبهذا سيكون أمام دول تلك المنطقة مخرج للأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يساهم ذلك في تقليل اعتماد الصين في المستقبل على الأسواق الأمريكية.

يمكن أيضًا التطرق إلى دور الصين في علاقة إيران مع أفغانستان، فهناك خط السكك الحديدية الذي يستهدف ربط إيران وأفغانستان والصين، ويخرج شرقًا من أفغانستان على الحدود مع طاجيكستان، ثم يستمر شرقًا إلى قيرغيزستان قبل دخول الصين عبر وديان سلسلة جبال تيان شان، لكن لا تزال هناك خطط غير محققة لإنشاء خط سكة حديد جنوبي من الصين إلى باكستان، ولم تتم الموافقة بعد على الربط بين قيرغيزستان والصين وباكستان بسبب مخاوف تتعلق بالتكلفة، التي ينجح الصينيون في تحليلها بكفاءة عالية يمكن أن تؤدي في النهاية لتحقيق تلك المشروعات [23].

## مظاهر تأثير علاقة الصين وإيران على سياسة طهران تجاه الدائرة الآسيوية:

1. نفوذ أكبر في أفغانستان: تستهدف إيران تحقيق مصالح اقتصادية وأمنية في أفغانستان، خاصةً في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي، فمع الحدود الجغرافية الطويلة بطول 585 ميلًا بين إيران وأفغانستان تظهر المخاوف الإيرانية من تدفق اللاجئين الأفغان والجماعات الجهادية العنيفة، وهو ما دفعها في البداية لنشر دبابات وقوات على طول حدودهما المشتركة، مما أدى إلى عدة اشتباكات حدودية. لذلك، من المرجح أنه سيكون لإيران نفوذ مباشر أكبر في أفغانستان لحماية مصالحها، من خلال بناء تحالفات مع القوى الإقليمية وخاصة الصين وروسيا، وذلك من أجل توسيع فرص التجارة وإمكانية الوصول للأسواق الأفغانية، بجانب تحقيق أهدافها الأمنية التي ظهرت على سبيل المثال في مواجهة ولاية خراسان الإسلامية هناك، من خلال إرسال لواء فاطميون الذي جند مقاتلين أفغان شيعة في وقت سابق لتعزيز الأيديولوجية الشيعية هناك [24].

2. تعزيز المشروعات الاقتصادية في آسيا الوسطى: حاولت إيران استغلال تراجع الاهتمام في دول المنطقة بدور الصين في بعض المراحل، كي تعيد أولوياتها ولإثبات قدراتها وتحدي الهيمنة الاقتصادية الصينية بشكل ما، حتى لو كان من المرجح أن تصبح إيران منافسًا مباشرًا للصين على المدى القصير، فإن سياسة "النظر إلى الشرق" التي تنتهجها طهران يمكن أن توفر مجموعة جديدة من الفرص لآسيا الوسطى، وهو ما دفعها للعمل على إشراك دول آسيا الوسطى على أساس ثنائي، وتحديد أكثر

السبل ذات المنفعة المتبادلة لتقارب هادف وتسويق رؤيتها الاقتصادية للمنطقة، من خلال تعزيز التعاون في مشاريع التكامل الاقتصادي الإقليمي، وقد تكون عضويتها في منظمة شنغهاي للتعاون خطوة في هذا الشأن، لبلورة مصالحها التي تدور بالأساس حول توفير الأمن والوصول لمصادر المياه. ويمكن لإيران أيضًا الاستفادة من اتفاقيتها مع الصين لمدة 25 عامًا، لتعزيز علاقتها مع دول منطقة الدراسة، خاصةً التي تقع على طريق الحرير لضمان تأمين طرق العبور البرية.

3. تنفيذ سياسة "التوجه شرقًا" في عهد "رئيسي": فقد حمل تولي الرئيس الإيراني الحالي "إبراهيم رئيسي" تغيرًا في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية "لا شرق ولا غرب" إلى التأكيد على "التوجه شرقًا" على الصعيدين الجيوسياسي والجيو-اقتصادي بحثًا عن حلفاء استراتيجيين، وهو ما تجلى بشكل أساسي في التقارب في العلاقات مع الصين وروسيا، وبشكل خاص بانضمام طهران لمنظمة شنغهاي للتعاون في قمة سمرقند في سبتمبر عام 2022، وهو ما سيفتح الباب أمام طهران لمزيد من التفاعل والفاعلية في قضايا منطقة آسيا الوسطى وأفغانستان، والانخراط في تقديم الحلول خاصةً فيما يخص الأمن والتعاون الاقتصادي مع دول تلك المنطقة، بما يساعدها على الخروج من عزلتها الاقتصادية التي يفرضها عليها الغرب بسبب برنامجها النووي، وفي ظل عرقلة المفاوضات الخاصة بإحياء الاتفاق النووي.

## تحديات التقارب الإيراني الصيني في منطقة الدراسة:

1. الضغط الأمريكي: تتأثر العلاقات بين إيران والصين في منطقة آسيا الوسطى وأفغانستان وجنوب القوقاز بطبيعة التنافس الأمريكي الروسي في النظام الدولي، مما يجعلها متأثرة بالتقلبات والغموض التي تفرضها الجغرافيا السياسية. وعلى وجه الخصوص، تقف الاستراتيجية الأمريكية كعقبة كبيرة أمام تطور الشراكة الإيرانية الصينية في آسيا الوسطى وباقي منطقة الدراسة، بسبب العقوبات المفروضة على إيران، والتي تحظر الاستثمارات الضخمة معها، وهو ما تعارضه بكين لأنها ترى أن العقوبات لها تأثير سلبي على السياسة الدولية، حتى لو كانت بكين تتوافق مع واشنطن في منع إيران من امتلاك أسلحة نووية، حتى لا تخسر حلفاء وشركاء مثل السعودية التي تُعد أكبر مورد للنفط الخام إلى الصين بحوالي 20% من الاحتياج.

وهناك خشية غربية من أن تطوير الاتفاق النووي الإيراني سيزيد من وتيرة التعاون الصيني الإيراني في منطقة آسيا الوسطى، خاصةً بعد دخول إيران لمنظمة شنغهاي للتعاون، بما يجعل هناك كتلة للطاقة مكتفية ذاتيًا، وقد يزيد من التناقضات الأمريكية الصينية وخضوع بكين لمزيد من الضغوط إذا قدمت مساعدات في المجال النووي لطهران، مع الأخذ في الاعتبار توقيع الصين وإيران اتفاقية في صيف 2013 حول القضايا الأمنية لمواجهة التطرف والإرهاب الدوليين، بالإضافة للاتفاق الذي تم توقيعه لمدة 25 عامًا بقيمة 400 مليار دولار، ليتضمن تطوير الأسلحة وتبادل المعلومات الاستخباراتية لمكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات والاتجار بالبشر، وإرساء تحالف عسكري جوي وبحري قد يشمل روسيا فيما بعد. لكن من جانب آخر، لا تعترض واشنطن على تواجد بكين في منطقة بحر قزوين، وتأخذ في اعتبارها طبيعة التنافس الصيني الروسي في آسيا الوسطى[25].

2. تاريخية التواجد الروسي: استكمالًا للنقطة السابقة، فرغم النفوذ الروسي في منطقة آسيا الوسطى، فإن توافق وجهة النظر للنظام أحادي القطبية يساهم في إعطاء وزن لتواجد بكين وطهران في المنطقة، عبر مشاركة إيران والصين في الاتفاقيات العسكرية والسياسية والاقتصادية الثنائية والمتعددة الأطراف هناك، مثل بناء ممر الشمال والجنوب وإحياء مبادرة الحزام والطريق. كما يفتح هذا التعاون الباب أمام أفكار لتكوين اتحاد استراتيجي بين إيران والصين وروسيا والهند، عبر التنسيق والتعاون بين منظمة شنغهاي وبريكس، لكن تقف الأزمة الأوكرانية الجارية عائقًا أمام قيام روسيا بدور قيادي في هذا الاتحاد المذكور، وهذا ما قد يساهم بشكل أكبر في زيادة الدور الصيني بدعم إيراني في المنطقة[26].

3. تقدير إيران للقوة الصينية: رغم أن إيران لا تنظر للصين في الوقت الحالي كقوة عظمى، إنما كدولة آسيوية مستقلة وغير

منحازة ونامية لها تجربة قوية في التنمية، جمعت بين الإنجازات الغربية والشرقية مع الحفاظ على القيم التقليدية المحلية؛ ففي نفس الوقت هناك تُبدي إيران اهتمامًا بتقوية نفسها كي تصبح قوة عالمية صاعدة مثل الصين. لكن إدراكًا من إيران لقوة الصين في المنطقة، وعدم قدرتها على منافستها في جميع المجالات؛ لجأت طهران لتعزيز المشاركة من خلال تقاربها الديني والعرقي، ووصولها إلى الموانئ البحرية الحيوية والأولويات الأمنية في أفغانستان، وذلك تنفيذًا لسياسة "النظر شرقًا"، حتى تكون قادرة على ضخ استثمارات بجانب الصين على أساس انتقائي وثنائي [27].

4. تعزيز النفوذ الإيراني في المنطقة: يمثل النفوذ الإيراني المتزايد اقتصاديًا وسياسيًا تحديًا أمام المصالح الصينية، حيث عدم قبول نمو القوة الاقتصادية الإيرانية وثقلها في مجال مصالحها، وهذا ما جعل العقوبات الأمريكية على طهران دافعًا أمام تقوية بكين في منطقة الدراسة دون عوائق؛ إذ ساهمت تلك العقوبات في أن تدخل الشركات الصينية لمساعدة إيران في تفادي تباطؤ المشاريع التي تقيمها طهران في آسيا الوسطى، الخاصة بتطوير المشروعات النفطية على بحر قزوين وإعادة بناء مصانع معالجة النفط في طهران وتبريز. رغم ذلك، فإن وجود عقبات أمام إيران يؤثر سلبًا على تطوير الصين لمشاريعها الخاصة بمبادرة الحزام والطريق، ويعرقل أن تكون إيران شريكًا مفيدًا للصين في مواجهة السياسة الإقليمية للولايات المتحدة [28].

5. تراجع التفاعل في المنطقة مع القوتين: فقد كشف أحد المسوح البحثية التي أقيمت في عامي 2017 و2021، لقياس الأجواء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في دول آسيا الوسطى من خلال إجراء مقابلات عينة مكونة من ألف إلى ألفين فرد في كل دولة من دول المنطقة، عن انخفاض مطرد في المشاعر العامة تجاه الصين من المشاركين في الاستطلاع في كازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان، وكان يُنظر إلى إيران على أنها غير مختبرة وغير مألوفة. ورغم ما تمتلكه إيران والصين من قدرات اقتصادية متباينة وأهداف مختلفة في السياسة الخارجية، فإن لدى إيران فرصة أكبر لتصبح شريكًا تكميليًا بما تقدمه من مجموعة مختلفة من الفرص لآسيا الوسطى بالإضافة إلى مجموعة بديلة محتملة من التحديات للمنطقة [29].

## ثالثا | قضايا السياسة الخارجية الإيرانية في الدائرة الآسيوية:

بعد الإشارة إلى المحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الدراسة، يركز هذا المحور على تناول أهم القضايا التي تشغل صانعي السياسة الإيرانية تجاه كل من آسيا الوسطى وأفغانستان وأذربيجان، وعلى رأسها الاهتمام بمسألة ممرات النقل للتجارة والنفط، والأمن وما يستتبعه من ضرورة التعاون لفرض الاستقرار حفاظًا على المصالح المشتركة، وإعمالًا لمبدأ البراجماتية، وارتباطه من جانب آخر بالقضايا الحدودية، خاصةً بين إيران وأذربيجان وبين الأخيرة وأرمينيا، بالإضافة إلى مسألة الإسلام الشيعي.

### القضية الأولى: ممرات التجارة والنقل:

من أهم مشاريع الربط التي تهتم بها إيران في منطقة الدراسة، خطوط السكك الحديد مع جنوب القوقاز مع أذربيجان وأرمينيا، فعلى سبيل المثال هناك خط للسكة الحديد بين إيران وأرمينيا، لكنه توقف منذ عام 2009 لارتفاع التكاليف الاقتصادية، كما كانت هناك خطط لاستعادة سكك حديد الحقبة السوفيتية في جنوب القوقاز في نوفمبر عام 2020، لكن أعاقه عدم تنفيذ البيان الثلاثي الذي تم بين إيران وأذربيجان وأرمينيا. وهذا يجعل هناك احتمالية أكبر لبناء واستكمال خط سكة حديد رشت-أستارا، الذي يمكن من خلاله أن تصل إيران إلى جنوب القوقاز على المدى القصير. وستشارك إيران في خط السكة الحديد الذي يتم العمل عليه مع كل من روسيا والهند "ممر شمال-جنوب"، والذي يمثل إحدى تلك الخطوات الواصلة بين إيران ودول منطقة الدراسة، ويخدم

في نفس الوقت توجه السياسة الخارجية للإدارة الإيرانية الجديدة باعتماد الدبلوماسية الاقتصادية نحو دول الجوار [30].

وفي إطار الجهود الإيرانية لعدم الإضرار بعلاقتها مع أذربيجان، حاولت طهران -بمساعدة الهند- دفع أرمينيا لاتخاذ خطوات حاسمة لتكون جزءًا من مشروع النقل بين الشمال والجنوب، وتم عقد اجتماعات بين المسؤولين الإيرانيين والأرمن، على رأسها زيارة وفد بقيادة وزير الصناعة والتعدين والتجارة الإيراني في 2 مارس عام 2022 إلى أرمينيا، لمناقشة تنفيذ الاتفاقيات التجارية والتعاون في المناطق الحرة وتجارة السلع والنقل والجمارك. وفي 11 مايو عام 2022، سافر وزير الطاقة الإيراني "علي أكبر محرابيان" إلى يريفان لحضور الاجتماع السابع عشر للجنة الاقتصادية المشتركة بين إيران وأرمينيا، لمناقشة العبور والنقل والتجارة والطاقة، كما تولي إيران أهمية كبرى ليس فقط لتنمية التجارة مع أرمينيا، بل تعتبرها أيضًا بوابة لأسواق روسيا وغيرها من الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي [31].

واتصالًا بكون دول منطقة بحر قزوين مصدرًا رئيسيًّا للنفط والغاز، فإن إيران تشعر بقلق تجاه تنامي الاستثمارات الغربية وتوسيع المصالح الأجنبية هناك، وهو ما جعلها تلجأ -بالتعاون مع روسيا- لسلوك طرق اقتصادية للتأثير في المنطقة. فعلى سبيل المثال، حاولت إيران الحصول على حصة في الاتحادات الدولية المشاركة للاستفادة من الموارد الهيدروكربونية في القطاع الأذربيجاني، كما دعت إلى تقسيم بحر قزوين إلى قطاعات وطنية منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين.

لذا؛ كانت إحدى القضايا الرئيسية التي تهم إيران هي مسألة خط الأنابيب الرابط بين أنابيب باكو-تبيليسي-جيهان باعتباره تهديدًا، وشنت هجومًا مضادًا باستخدام جميع الوسائل المتاحة لها لمنع تحقيق المشروع، فقد رأت أن مشروع باكو-جيهان له تكلفة كبيرة (حوالي 3.7 مليار دولار)، كما حاولت إقناع المجتمع الدولي بوجود احتياطيات نفطية أقل بكثير في بحر قزوين، خاصة في قطاع أذربيجان، مما هو عليه في الواقع، وقدمت عدة مقترحات بديلة، ومنها التصدير عبر الخليج الفارسي، بما يساهم في تحسين موقعها في منطقة بحر قزوين، خاصةً إذا ما تحسنت العلاقات الأمريكية - الإيرانية [32].

من ناحية أخرى، تلعب إيران دورًا مهمًّا في اتفاقية ثلاثية مع تركمانستان وأذربيجان؛ إذ تقوم إيران باستيراد الغاز التركماني من الشرق وتصدير ما يعادله في الغرب إلى أذربيجان، كما تتطلع تركمانستان لتصدير الكهرباء إلى دول ثالثة عبر إيران، وهو ما يجعل هناك إمكانية أن تصبح طهران شريكًا اقتصاديًّا رئيسيًّا لتركمانستان في وقت تعتمد فيه عشق آباد بشكل حصري تقريبًا على بكين. يساعد هذا الأمر في أن يتم إعفاؤها من أي رسوم عبور مستقبلية، من خلال إتاحة أراضيها الشمالية الشرقية بالغاز [33]. ويتم من جانب آخر العمل على بناء خط أنابيب بطول 200 كيلومتر بين كوريدجي في تركمانستان وكورد كوي في إيران، مما يسمح بتصدير الغاز التركماني إلى شبكة الغاز الإيرانية [34].

وقد شهد عام 2022 محادثات إيرانية مع كازاخستان، أسفرت عن الإعلان عن إنشاء غرف تجارية مشتركة وإدخال الإيرانيين بدون تأشيرة في كازاخستان لمدة 14 يومًا، بالإضافة لتعزيز دور إيران كممر عبور، فقد تم إطلاق أول قطار حاويات من كازاخستان إلى تركيا عبر تركمانستان وإيران، خاصةً في ظل الحرب الروسية الأوكرانية ومحاولة كازاخستان البحث عن تنويع طرق التجارة الخاصة بها بعد فرض العقوبات على روسيا. دفع هذا لزيادة الاهتمام بخط السكة الحديد الرابط بين كازاخستان وتركمانستان وإيران، والذي يعمل منذ عام 2014، وستكون الخطوة القادمة فيه إضافة الصين.

ويُعد امتلاك إيران الحصري لمرافق خاصة لازمة لنقل الطاقة من آسيا الوسطى إلى الخليج الفارسي وبحر عمان بسيطرتها على مضيق هرمز، إحدى الوسائل لشراكة إيران مع الدول المجاورة لها في منطقة الدراسة للوصول إلى السوق الدولية. كما يمكنها الاستفادة من علاقتها مع كازاخستان ذات الحالة الجغرافية الاستراتيجية بحدودها المرتبطة مع روسيا والصين في تقوية علاقتها مع تلك القوى، بالإضافة إلى إطلالتها من حدودها الغربية على بحر قزوين، وامتلاكها لموارد كبيرة من النحاس والزنك والفضة والذهب والمنجنيز والرصاص والنيكل والفوسفات واليورانيوم، وكونها أولى الدول في آسيا الوسطى في الغاز الطبيعي [35].

كما تولي أوزبكستان الاهتمام بإمكانيات العبور الإيرانية؛ إذ تتضمن أولويات السياسة الخارجية الأوزبكية الوصول إلى الموانئ

الآسيوية في الجنوب، سواء الباكستانية أو الإيرانية. وبالفعل استطاعت أوزبكستان استخدام المرافق في بندر عباس، ومنذ بداية عام 2022، بات في إمكانها الوصول إلى ميناء تشابهار [36]؛ إذ ترى إيران أن الاتصال عبر أوزبكستان هو أهم وأقصر طريق عبور من الناحية الاستراتيجية إلى الصين وشرق آسيا [37].

## القضية الثانية: الأمن والاستقرار:

يُعد من أهم التحديات التي تواجه إيران هي التحولات التي تدور على حدودها الشمالية الشرقية مع أفغانستان، خاصةً بعد انسحاب القوات الأمريكية وسيطرة حركة طالبان على البلاد، وقد عمل هذا على بلورة سيناريوهات مقلقة، منها انقلاب طالبان ضد طهران أو الأقلية الشيعية في أفغانستان، ومن ثم توسع خطر الجهاد السني متجهًا نحو إيران غربًا.

بالرجوع للوراء، يظهر التاريخ العدائي بين إيران وطالبان في أواخر التسعينيات من القرن العشرين، فعندما كانت حركة طالبان -التي يهيمن عليها البشتون- في السلطة خلال المرحلة الأخيرة من الحرب الأهلية الأفغانية -التي كانت صراعًا عرقيًا بقدر ما كانت صراعًا دينيًا- لم يسحقوا المعارضة فحسب، بل سحقوا أيضًا الأقليات مثل الهزارة الشيعة، وهو ما دفع طهران لمشاركة واشنطن وموسكو ونيودلهي في دعم التحالف الشمالي ضد طالبان.

وكان من مراحل التصعيد بين الجانبين -كادت إيران وأفغانستان التي تحكمها حركة طالبان أن تخوضا الحرب- ما شهده عام 1998 من مقتل العديد من الدبلوماسيين والصحفيين الإيرانيين في مزار الشريف بأفغانستان، وقد دفع هذا لتصويت المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني بالموافقة على خوض الحرب، لكن المرشد الأعلى علي خامنئي رفضه [38].

من جانب آخر، زادت إيران استعداداتها للتعامل مع طالبان، خاصةً بعد صعود تنظيم داعش في أفغانستان وفرعها في خراسان في عامي 2014 و2015؛ إذ بدأت إيران في دعم وتمويل وتدريب وتسليح طالبان لمواجهة داعش في خراسان، لأنه برغم كون طالبان وخراسان ميليشيات جهادية سنية، فإنهما يختلفان في الأهداف السياسية والعقائد، مما يجعلهما متنافسين شرسين.

وبالفعل، أشارت تقارير إلى وجود مكاتب ومنازل لطالبان في إيران في مناطق مثل زاهدان ومشهد، لكن تم إنكار ذلك من الجانب الإيراني في عام 2020، وذلك رغم أن الولايات المتحدة أطلقت في عام 2016 غارة بطائرة بدون طيار لقتل المرشد الأعلى لطالبان آنذاك الملا "أختر محمد منصور" أثناء عودته إلى باكستان من إيران [39].

وسعيًا للتأثير في أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي، استضافت طهران وفدًا من ممثلي طالبان من المكتب السياسي المؤقت للجماعة في الدوحة بقيادة الملا "عبد الغني بردار"، كما كانت إيران أيضًا موقعًا للمحادثات بين طالبان والحكومة الأفغانية، بما يعكس توجهات القيادة الإيرانية والتي قد حددت فصيلًا براجماتيًا من المحتمل أن يكون مرتبطًا بالجناح السياسي لطالبان حتى لو لم تتماشَ الأيديولوجيات الدينية، وذلك حتى يمكنها تقديم نموذج للانتقال من حركة ثورية خشنة إلى هياكل دولة دائمة بحكومة أفغانية شاملة، ولضمان عدم انقلاب الميليشيا الأصولية السنية ضد إيران الشيعية.

يبدو أن رهان إيران الحذر على تعاون طالبان يؤتي ثماره حتى الآن. بناءً على طلب طالبان، استأنفت إيران شحنات البنزين والديزل إلى أفغانستان، بجانب عودة التجارة معها بشكل عام. لكنها لا تزال تحتفظ بنفوذها في أفغانستان من خلال لواء فاطميون الذي أنشأه فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، وسيتم ذكره بشيء من التفصيل لاحقا [40].

بجانب قضية الإرهاب، فإن قضية الاستقرار ترتبط بها ارتباطًا قويًا في منطقة الدراسة؛ فقد تسبب عدم الاستقرار في أفغانستان المجاورة في لجوء ملايين الأفغان إلى إيران بتكلفة تقدر بمليارات الدولارات سنويًا، وأضاف ذلك مزيدًا من الأعباء على إيران لم تستطع إدارتها بعد الانسحاب الأمريكي. كما أن قضية اللاجئين الأفغان أثارت القلق في دول آسيا الوسطى، فقد منعت أوزبكستان علانية اللاجئين الأفغان وأبدت تعاونًا مع طالبان لمنع تدفقهم.

استنادًا لذلك، شجعت قضية اللاجئين إيران للتعاون مع دول آسيا الوسطى والسماح بمزيد من المشاركة الدبلوماسية والأمنية

والاقتصادية، ففي أبريل من عام 2022 أنشأت إيران وطاجيكستان لجنة عسكرية مشتركة لتعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة الإرهاب. كما استضافت إيران مؤتمرًا في أكتوبر مع وزراء خارجية الدول المجاورة لأفغانستان، بما في ذلك طاجيكستان وأوزبكستان وتركمانستان، أثار خلاله وزير خارجية طاجيكستان مخاوف بشأن تجمع "إرهابيين" في شمال أفغانستان، وحذر وزير خارجية أوزبكستان من عزل أفغانستان [41].

## القضية الثالثة: القضايا الحدودية:

يُعد الخلاف بين إيران وأذربيجان من جانب، والنزاعات الحدودية بين أذربيجان وأرمينيا من جانب آخر، إحدى القضايا الشاغلة للسياسة الخارجية الإيرانية؛ حيث تهتم إيران بمسألة مؤتمر الشتات -وصل عددهم إلى خمسة مؤتمرات- الذي يجتمع فيه الأذريون حول العالم في شوشا -في كاراباخ- ويشارك فيه مروجون للانفصال في المقاطعات الإيرانية الشمالية الغربية ذات الأغلبية العرقية الأذرية، وإثارة "النزعة الوحدوية". وخلال التوجيه بالأمل أن ينعقد المؤتمر القادم في مدينة "تبريز" الإيرانية، كانت هناك جدالات على شبكة الإنترنت بين ممثل "مركز معلومات الشتات" في أذربيجان وبين صحفي إيراني على موقع "تويتر"، خاصةً مع ذكر مسألة معارضة وحدة أراضي إيران وأمنها القومي، وهو ما لم يلقَ صدى جيدًا في الداخل الإيراني، لكن حاول البعض في الجانب الأذري الإشارة إلى أن النزعة الانفصالية في المؤتمر لا علاقة لها بالحكومة الأذربيجانية والعلاقات مع إيران [42].

ومن القضايا العالقة بين إيران وأذربيجان أيضًا، إيواء طهران منفيين سياسيين من أذربيجان، تراهم الأخيرة مشككين في وحدة أراضيها، ثم أعلنت في إحدى قمم الدول المطلة على بحر قزوين في كازاخستان قائمة فيها عشرون أذربيجانيًا مقيمًا في إيران تطالب بتسليمهم، بادعاء تورطهم في محاولة اغتيال في عام 2018 لرئيس بلدية غانجا ثاني أكبر مدينة في أذربيجان، وما تلاه من اضطرابات بما في ذلك مقتل اثنين من ضباط الأمن.

من جانب آخر، لا يزال هناك نزاع متجدد بين أذربيجان وأرمينيا بشأن ما يسمى "ممر زانجيزور"، وهو شريط من الأراضي الأرمينية على الحدود مع إيران، والذي من المفترض أن يكون موقعًا لوصلة نقل جديدة بين البر الرئيسي لأذربيجان وجارتها ناخشيفان. وتعرب إيران مرارًا عن معارضتها الشديدة لأي تغيير لحدود القوقاز، مشيرة إلى أنها لن تتسامح مع فقدان حدودها مع أرمينيا، لكن في حالة تجدد الحرب، قد تسعى باكو إلى استخدام الأذربيجانيين الإيرانيين كنقطة ضغط ضد طهران، ذلك في الوقت الذي يرى فيه البعض في إيران -خاصةً في الحرس الثوري الإيراني- الإسلاميين الأذربيجانيين بمثابة رصيد مفيد ضد باكو. لكن الدوائر الموالية للحرس الثوري الإيراني ليست هي الوحيدة التي تزيد من حدة التوتر في أذربيجان، بسبب العلاقات بين تركيا وأذربيجان، وما قد يمثله "التهديد القومي التركي" على إيران وخلق مزيد من التوترات في المستقبل خاصةً بعد حرب كاراباخ الأولى [43].

ويُعد اهتمام إيران بدولة ناخشيفان نابعًا من أنها الدولة الوحيدة التي تقع على حدود البر الرئيسي لأذربيجان، وبعد حرب كاراباخ الأولى، كان المواطنون والشاحنات الذين يسافرون بين شطري أذربيجان يتنقلون بشكل روتيني عبر الأراضي الإيرانية. بالإضافة إلى ذلك، تلعب مقايضات الغاز الإيراني دورًا مهمًا في إمداد ناخشيفان بالطاقة [44]، لكن بالنسبة للممر المذكور آنفًا، فمن الواضح أن إيران وروسيا والصين لن تسمح بإجراء تغييرات جيوسياسية على الحدود الجنوبية لأرمينيا، لأنه سيتعارض مع مصالحهما [45].

وعلى ذكر الحرب التي دارت بين أذربيجان وأرمينيا في عام 2020، فقد انتصرت فيها الأولى بدعم تركي وإسرائيلي وتهميش إيراني، وهو ما جعل طهران غير راضية عن التطورات التي حدثت بعد الحرب، لا سيما من خلال توسيع إسرائيل موطئ قدمها على حدودها الشمالية، لأن طهران لا تزال تنظر إلى أذربيجان على أنها نقطة انطلاق محتملة لهجوم عسكري إسرائيلي، وهو ما دفعها لإجراء مناورات عسكرية إيرانية غير مسبوقة بالقرب من الحدود الأذربيجانية [46]. بالإضافة إلى أن الحكومة الأذربيجانية فرضت في عام 2021 ضريبة قدرها 130 دولارًا على الشاحنات الإيرانية التي تسافر عبر طريق جوريس-جابان السريع، وهو ما دفع إيران لتطوير طريق عبور بديل مع أرمينيا.

مما سبق يتضح أن تاريخ العلاقات المباشرة خلال السنوات العشر الماضية، يُظهر أن العوامل الإيجابية والملزمة مثل الجوار والدين لا تكفي لخلق علاقات وثيقة بين كل من أذربيجان وطهران، فهناك عوامل أخرى مهمة تؤثر على العلاقات، منها الانقسام الذي تشهده أذربيجان مع إيران في الشق العرقي، لكن ساعد الجمع بين الاعتبارات العسكرية والأمنية والجيوسياسية والسياسة الخارجية والاقتصاد في انتشال إيران وأذربيجان من حافة صراع أكثر خطورة في نهاية عام 2021 [47].

## القضية الرابعة: الإسلام الشيعي:

كان التخوف من تهديد بإسلام سياسي نابع بأحد فروعه من إيران الشيعية، أحد مواضيع دول منطقة الدراسة -خاصةً آسيا الوسطى- التي تريد الاحتفاظ بطابعها العلماني، رغم محاولة إيران اتباع سياسة مرنة في آسيا الوسطى، خاصةً بعد مشاركة إيران بشكل غير مباشر في الإطاحة بحكومة "رحمان نبييف" في طاجيكستان في عام 1992 التي أعقبتها حرب أهلية، وتقديم الدعم لحزب النهضة الإسلامية. ومن جانب آخر، خلقت إيران مجموعة من الفرص لتوسيع نفوذها هناك، خاصةً من خلال أجهزة الاستخبارات، بالإضافة إلى استضافة الجامعات الإيرانية طلابًا من آسيا الوسطى كل عام، وتلقي الجماعات الدينية السنية الصغيرة تمويلًا من طهران، وتشكلت حركات شيعية جديدة لها صلات بإيران في طاجيكستان [48].

كما تلعب إيران بورقة التضامن الديني مع الشيعة في أفغانستان بشكل أكبر، فهي تتمتع بعلاقات مميزة مع أقلية الهزارة العرقية التي تهيمن على المشهد الشيعي في أفغانستان وتشكل ثالث أكبر مجموعة دينية في البلاد "حوالي 10% من السكان". وتُعد مساعدة إيران في إقامة المؤسسات الخيرية في المساجد الأفغانية وإعادة بناء أماكن العبادة والإرشاد الديني، أحد شروط الدعم الثابت لأيديولوجية الخميني.

ورغم ما تقدمه إيران من دعم لبعض الجماعات داخل عدد من دول منطقة الدراسة، تشهد طاجيكستان فقط اتجاهًا صغيرًا للتحول إلى الشيعة، لكنه يقتصر على وجه التحديد على بعض المناطق مثل خاتلون وكولياب؛ حيث يزداد تأثير حزب النهضة الإسلامية هناك، وهذا يعني أن ورقة التفوق الديني التي تلعب بها إيران في دول مثل لبنان وسوريا ليست على نفس مستواها في دول منطقة الدراسة بالتشجيع على تعبئة الأقليات الشيعية، خاصةً أنها لا تمثل نسبة كبيرة من السكان [49].

## رابعا | أدوات السياسة الخارجية الإيرانية في الدائرة الآسيوية:

تقوم المصالح الإيرانية في الدائرة الآسيوية والدول موضع الدراسة على مجموعة من الأسس، أهمها ضمان الأمن والاستقرار بسبب القرب الجغرافي والتاريخي والثقافي والعرقي، بجانب تعزيز مكانة المنطقة من خلال المشاريع الجيو-اقتصادية وإشراكها في الهياكل الاقتصادية الإقليمية والدولية، بما يوفر لتلك الدول وإيران الوصول للأسواق العالمية. هذا بالإضافة إلى أنه من مصلحة إيران أن تتأكد من لعبها لدور نقطة العبور لطرق أنابيب الغاز وشبكات النقل بين دول المنطقة والأسواق الخارجية ( ).

يفتح هذا المدخل الباب لقراءة مجموعة من الأدوات التي تستخدمها السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الدراسة لتحقيق تلك المصالح، والحفاظ على الأهداف المفترضة من ورائها. من هذه الأدوات ستكون: الأداة الثقافية، وعضوية المنظمات الدولية، وإرسال وكلاء، بجانب الأداة الأمنية والأداة الاقتصادية.

### الأداة الثقافية:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، نظرت طهران إلى استقلال الدول الجديدة المحيطة بها في منطقة الدراسة على أنها تهديد محتمل لأمنها القومي، وليست كونها دولًا ذات أغلبية مسلمة يمكن تصدير الثورة لها، بل كونها مصادر محتملة للقومية العرقية التي

يمكن أن تظهر على الساحة الداخلية لإيران، يدفعه عدم الاستقرار السياسي في تلك الجمهوريات المستقلة حديثًا، خاصةً في ظل حدود طويلة مشتركة "أكثر من 2000 كيلومتر"، والتخوف من التدخل الخارجي لدعم تخمير الخلاف بين الأذريين الإيرانيين والتركمان، من خلال إثارة المشاعر العرقية والقومية.

اتساقًا مع هذا، ارتبطت سياسة إيران الخارجية تجاه جيرانها في المنطقة بالقضايا الداخلية، لأن معظم الأقليات العرقية الرئيسية في إيران تشترك في العلاقات مع أعراق في تلك الدول المجاورة، فهناك مناطق تشهد توترات عرقية متواترة في أذربيجان وتركمانستان وتركيا والعراق وأفغانستان وباكستان، وهو ما اتضح فيما تم ذكره في الصراع بين أرمينيا وأذربيجان، الذي يتصاعد بين الحين والآخر ويترك أثره في الداخل الإيراني.

من جانب آخر، تُعد المخاوف الأمنية القادمة من دول مثل أفغانستان من أهم الدوافع للترويج لمصالح متعددة لإيران هناك، بما فيها حماية الأقلية الشيعية الهزارة وحلفاء آخرين، وزيادة النفوذ في منطقة هراه الأفغانية لمنع تدفق اللاجئين إلى إيران ومنع التطورات التي يمكن أن تؤثر على أمنها القومي [50].

لهذا، يُعد التقارب الجغرافي والتاريخي والإقليمي والديني بين إيران ودول منطقة الدراسة أحد محددات المشكلات الأمنية التي تواجه تنمية تلك المنطقة، حيث الماضي شبه الاستعماري والاعتماد على الدول المتقدمة وتشابه الوضع الديموغرافي بين تلك الدول، بجانب أن التجربة السوفيتية في آسيا الوسطى والوجود البريطاني والأمريكي في إيران تسبب في حدوث انقسامات مماثلة تقريبًا في تلك الدول، من حيث درجة التحديث والتقليدية [51].

كما تركت الإمبراطوريات الفارسية إرثًا ثقافيًا ولغويًا في دول منطقة الدراسة، ولا يزال قويًا في طاجيكستان، وفي مدينتي سمرقند وبخارى في أوزبكستان؛ إذ يُنظر إلى المدينة الأخيرة على أنها مركز تاريخي للثقافة والأدب الفارسيين. وساهم هذا التشابه الثقافي في تمهيد أرضية مشتركة لتعزيز التعاون، وهو ما دفع إلى أن تكون تلك المنطقة ضمن أولويات السياسة الخارجية لطهران؛ إذ ترى هذه المنطقة على أنها جسر محتمل بين إيران والشرق، ضمن سياسة "النظر شرقًا" في النهج الإيراني في العلاقات الدولية [52].

مع تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991، أوضحت إيران نقطة لبدء علاقات ثقافية مع دول آسيا الوسطى لتعزيز فرصها، فقد تم توقيع المذكرات الأولى في توسيع العلاقات الثقافية بين تركمانستان وإيران في عام 1993، والتي شهدت دخول أول ملحق ثقافي إيراني في عشق آباد في عام 1994. كما افتتحت منظمة الثقافة والعلاقات الإسلامية (ICRO) مركزها الثقافي الخاص في عام 1999، التي لعبت دورًا هامًا في توسيع الروابط الثقافية، فقد بدأت في توسيع أنشطتها لتشمل توفير دروس اللغة الفارسية كي يصل عدد الطلاب الملتحقين بها سنويًا إلى حوالي ألف طالب منذ عام 2002، وأنشأت مكتبة في المركز الثقافي، واستضافت معارض سنوية للكتب والأفلام والفنون الإيرانية. بالإضافة إلى الاحتفال بعيد النيروز في آسيا الوسطى لتعزيز التعاون، وفي فبراير لعام 2010 أقامت إيران أول احتفال دولي له، وكان بحضور رؤساء دول تركمانستان وطاجيكستان وأفغانستان وإيران.

كما كان لمنظمة الثقافة والعلاقات الإسلامية دور في كازاخستان أيضًا رغم انخفاض الأنشطة الثقافية الإيرانية هناك، فقد تم توقيع أول مذكرات تعاون ثقافي بين البلدين في عام 1996، قامت المنظمة بناءً عليها باستضافة أسابيع ثقافية سنوية لعرض الأفلام والفنون والبحوث العلمية الإيرانية، وتوجه رئيس المنظمة "محمود محمدي أراقي" في عامي 2005 و2006 إلى كازاخستان ضمن جولة إقليمية لتعزيز الأنشطة الثقافية الإيرانية [53].

أما بالنسبة لطاجيكستان، فقد تنوعت علاقتها مع إيران بين الاضطراب والدفء، لكن كانت اللغة والثقافة المتشابهة أحد سبل إيجاد أرض مشتركة بينهما. فبعد الاضطراب الذي شاب العلاقات وقت الحرب الأهلية الطاجيكية، وتقديم إيران الدعم المالي والسياسي للمعارضة التي تم طردها من البلاد في عام 1992، عاد التعاون الثقافي والعلمي ليوطد العلاقات، وكان منه إقامة مهرجان للموسيقى، ونشر مجموعة الأدب المعاصر في طاجيكستان، وتبادل المجموعات الموسيقية والمسرحية، وإرسال مرممين إيرانيين إلى المواقع التاريخية، وإنشاء كلية معلوماتية، وتقديم منح بحثية لطلاب طاجيكستان، وإنشاء وحدات بحثية في وزارة الشؤون الخارجية في طاجيكستان [54].

وبالنسبة للعلاقة بين إيران وقيرغيزستان، فهي من أقوى العلاقات الثقافية، فبعد لقاء وزير الثقافة القرغيزي "سلطان راييف" مع نظيره الإيراني في فبراير عام 2008 في طهران، تم الاتفاق على توسيع التعاون التعليمي والثقافي وتوقيع بروتوكول يسمح للعلماء القرغيزيين بالوصول إلى الأرشيفات الإيرانية والمشاركة المتبادلة للمعلومات الأرشيفية [55].

## المشاركة في المنظمات الإقليمية والدولية:

أضافت عضوية إيران في أكثر من 50 منظمة دولية قوة دبلوماسية متعددة الأبعاد، كي تصبح إحدى أدواتها للتأثير في محيطها في منطقة الدراسة، من أجل الحفاظ على استقرار نظام ولاية الفقيه وتحقيق أهدافها الإقليمية وحماية مصالحها للأمن القومي. فعلى سبيل المثال تساهم منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) التي تضم بجانب إيران كلًا من باكستان وإيران وتركيا وأفغانستان وأذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، كإحدى المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية التي لها دور قوي في زيادة التعاون، في تحرير التجارة والطاقة وقضايا الهجرة وغيرها من القضايا الأمنية غير التقليدية.

وقد ظهر في هذا الإطار استغلال إيران لميزتها الساحلية للتأثير على دول المنطقة لبناء مشاريع الربط، مثل طرق النقل وخطوط الأنابيب وشبكات الطاقة، بما يساعد طهران على التحكم في موارد الطاقة المتواجدة في المنطقة كونها أحد أبواب تلك الدول نحو الأسواق الدولية. وقد ساهمت آلية تبادل القمم الإقليمية والزيارات رفيعة المستوى، في إرساء الأسس لتطوير شكل جديد من الشراكة الإقليمية بين إيران ودول منطقة الدراسة، في إطار التفاعل مع القوى الفاعلة مثل روسيا والصين والاتحاد الأوروبي [56].

ويتناسب هذا مع تشكيل منظمة تعاون بحر قزوين (كاسكو)، كمبادرة حكومية دولية متعددة الأطراف تم من خلالها الاتفاق في أكتوبر 1992 على تدشين ست لجان مسؤولة عن الوضع القانوني لبحر قزوين، وحماية البيئة والحفاظ على الموارد البيولوجية واستغلالها والشحن والموانئ والبحوث البحرية، وتم التوصل للعديد من الاتفاقيات بشأن حماية البيئة والبيولوجيا والملاحة [57]. وفي نفس العام، عقدت إيران اتفاقًا يسمح لها أن تكون موانيها موانئ ترانزيت للبضائع من وإلى الدول الأعضاء، وتم إدراج ميناء "خميني" وميناء "بندر عباس" ضمن هذه الموانئ [58].

وتُعد العضوية التي حصلت عليها إيران بعد انعقاد قمة منظمة شنغهاي للتعاون في سمرقند في سبتمبر عام 2022، إحدى وسائلها لمزيد من النفوذ في منطقة الدراسة، وتساهم هذه العضوية أيضًا في محاربة إيران لعزلتها الاقتصادية التي فرضها عليها الغرب بسبب برنامجها النووي، وتعزيز مكانتها على المستوى الإقليمي خاصةً بفتح آفاق جديدة لحل القضايا الأمنية والتنموية التي تشهدها المنطقة، تمكّنها من لعب دور أكثر مركزية في التعامل مع مستجدات الوضع في أفغانستان، بجانب تعزيز التجارة والتعاون المربح مع دول الجوار في آسيا الوسطى، فقد أشار المتحدث باسم إدارة الجمارك الإيرانية إلى زيادة الصادرات الإيرانية غير النفطية إلى دول منظمة شنغهاي بنسبة 20% في الربع الثاني من عام 2022 بقيمة 5.5 مليار دولار. فعلى سبيل المثال باتت قيرغيزستان حريصة على عبور البضائع عبر الموانئ الجنوبية لإيران، بسبب إغلاق الحدود بين الصين وقيرغيزستان، فإن عبور البضائع عبر الموانئ الجنوبية لإيران إلى حدود قيرغيزستان له أهمية كبيرة، وساهم هذا أيضًا في اتفاق البلدين لتخفيف قواعد التأشيرة من أجل تعزيز السياحة والسفر المريح [59].

## توظيف الوكلاء:

تعتمد إيران على وجود وكلاء لها في منطقة الشرق الأوسط، وبالمثل تمارس نفس الأداة في منطقة الدراسة لتعزيز مصالحها عبر توسيع شبكتها بالوكالة في آسيا الوسطى، كي تساعدها في فتح طرق جديدة لدعم وتعزيز قواتها. من هذه القوات كان "لواء فاطميون" في أفغانستان، ويبلغ حجمه بين 30 ألف و60 ألف مقاتل، ويتكون من أقلية الهزارة الشيعية المضطهدة في أفغانستان، والتي تمثل حوالي 10% من السكان هناك.

عرضت إيران على هؤلاء المقاتلين وعائلاتهم الأموال والمواطنة بعد فرارهم لإيران كلاجئين، وعملت على تسليحهم وتدريبهم من

قبل الحرس الثوري الإيراني. في البداية لم تستخدم إيران "الفاطميون" لعمليات في أفغانستان، لكن بعد إرسالها لحوالي 50 ألف مقاتل منهم إلى سوريا منذ عام 2013، عادت إيران لتأمين مصالحها في أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي من هناك، وأعادت تلك القوات مرة أخرى، بتقديرات تشير إلى أن عددهم وصل إلى ثلاثة آلاف مقاتل.

في ظل تواجد طالبان في الحكم، لم يحدث أن شن لواء فاطميون هجمات ضدهم، لكن قد يؤدي تدهور العلاقات بين طالبان وإيران إلى ممارسة الضغط من خلال هذا الوكيل، بل وتزويد دول آسيا الوسطى بمثل هذه المجموعات، خاصةً أن معظم الحركات الإسلامية التي تهدد دول آسيا الوسطى هي جماعات سنية متطرفة تعارض أيديولوجية إيران الشيعية.

من الأمثلة التي يمكن الإشارة لها أيضًا، وجود مجموعة من الأصوليين الشيعة الأذربيجانيين بقيادة "توحيد إبراهيم بيلي"، الذي تفاخر بعلاقته مع "قاسم سليماني" أحد قيادات الحرس الثوري الإيراني. تدعو هذه المجموعة لإقامة نظام إسلامي في أذربيجان على غرار النظام الإيراني، وكانت هناك تحذيرات داخلية في أذربيجان من استخدام اغتيال "سليماني" لإثارة الفتنة بين الأذربيجانيين العلمانيين والإسلاميين[60].

فيمكن أن تقوم إيران في آسيا الوسطى بمثل ما فعلته في العراق؛ إذ استغلت صعود التطرف السني في شكل تنظيم الدولة الإسلامية لدمج وكلائها – مثل عصائب أهل الحق ومنظمة بدر– في قوات الحشد الشعبي، إلى أن باتت ذات نفوذ كبير ولها وكلاء في المناصب الحكومية في العراق. ففي حالة آسيا الوسطى، يمكن أن يحدث هذا خاصةً إذا كان تنظيم الدولة الإسلامية في خراسان، الذي يطالب بأراضٍ في إيران وآسيا الوسطى، يشكل تهديدًا أكثر خطورة على استقرار آسيا الوسطى.

لكن الاختلاف يتمحور في أن عدد الشيعة في آسيا الوسطى يبلغ 1% فقط في مقابل ما يزيد عن 60% من سكان بعض الدول، مما يساهم في معرفة أكبر لمدى تأثير منظمات شيعية في هذه الدول. من ناحية أخرى، قد تخلق حالة الأزمة أمام دول آسيا الوسطى خيارات قليلة تدفعها للجوء إلى إيران ووكلائها مثل فاطميون، خاصةً مع انشغال القوى الكبرى في أزمات، مثل الحرب الروسية الأوكرانية والصراع الصيني الأمريكي والانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وتصاعد جماعات متطرفة مثل داعش في دول المنطقة، وتزايد حالة عدم الاستقرار في أفغانستان[61].

## الأداة الأمنية:

في عام 2013، افتتحت طهران مصنعًا للطائرات بدون طيار في طاجيكستان، لإنتاج طائرات 2–Ababil بدون طيار إيرانية الصنع، كرد فعل على شراء قيرغيزستان لطائرات بدون طيار تركية الصنع من طراز Bayraktar. حاولت إيران إبداء الاهتمام المشترك بينها وبين طاجيكستان بشأن عدم الاستقرار في أفغانستان ومكافحة التطرف والإرهاب والجريمة المنظمة. تلت ذلك خطوات أمنية مشتركة، فقد عُقد الاجتماع الأول لفريق العمل الأمني المشترك بين إيران وطاجيكستان في ذات العام، لإبداء الاستعداد لتقديم أية مساعدات أمنية لطاجيكستان، فيما تعهد الطاجيك بتوسيع التعاون في مجالات مثل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات. كانت طاجيكستان ألد أعداء نظام طالبان في المنطقة، كما أن دعمها للمعارضة الأفغانية مدفوع بوجود جماعات طاجيكية متشددة في أفغانستان، مثل جماعة أنصار الله، التي عينتها طالبان مسؤولًا عن عدد من المناطق على طول الحدود المشتركة[62]. هذه الأمور تجعل الأمن في أفغانستان تهديدًا مشتركًا بين دول المنطقة وإيران، ومن ثم تلعب دورًا في التقريب بين الجانبين، وقد تكون حافزًا لتعزيز التعاون إلى مستوى الشراكات الاستراتيجية[63].

من جانب آخر، بدت إيران مدفوعة باعتبارات أمنية وجيوسياسية، وهو ما ظهر في إجرائها لأكبر مناورات عسكرية على حدودها الشمالية الغربية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في أكتوبر عام 2021، استعراضًا للقوة أمام أذربيجان بعد الادعاء أنها تجاوزت الخطوط الحمراء، وتشمل هذه الاعتبارات الحاسمة بالنسبة لإيران الحفاظ على التوازن الجيوسياسي في جنوب القوقاز، كما سبق الذكر تفصيلًا فيما يخص القضايا.

ذلك بجانب حماية الحدود الدولية في هذه المنطقة، التي يبلغ طولها 38 كيلومترًا بين إيران وأرمينيا، بعد تنفيذ ما يسمى بممر زانجيزور، وكذلك منع القوات الإسرائيلية أو الإرهابية أو بالوكالة من التجمع في أي مكان بالقرب من الحدود الإيرانية. ومع ذلك، أدركت طهران أن حصر نفسها في استعراض عسكري محض للقوة، يمكن أن يدفع جمهورية أذربيجان أكثر نحو تركيا وإسرائيل، وهو بالتأكيد لن يكون في المصلحة الوطنية لإيران. وعلى ذكر الاهتمام الإيراني بالقضايا الحدودية، فقد بدأت عملية إعادة بناء العلاقات الثنائية في عام 2019 بين إيران وطاجيكستان، لكن ساهم التصعيد الحدودي الأخير بين طاجيكستان وقيرغيزستان في فرض قيود على التطور السابق، خاصةً بعد زيارة وزير الدفاع الطاجيكي لطهران في أبريل عام 2022 للبحث عن الدعم، استنادًا لتاريخ دعم طهران للحكومة في طاجيكستان في مسائل الأمن الداخلي، مثل التمرد في خودا بيرداييف في عام 1998 [64].

من ناحية ثالثة، يُعد الاهتمام بتطوير الأداة الأمنية الإيرانية تجاه منطقة الدراسة، إحدى أولويات حكومة الرئيس "إبراهيم رئيسي" بالاهتمام بدول الجوار؛ إذ بموجب هذه السياسة، فإن على رأس أهدافها حل نزاعاتها مع طاجيكستان وتركمانستان. وبالتالي، فإن التصعيد المفاجئ بين إيران وأذربيجان قد هدد بإعاقة أهداف حكومة "رئيسي" ذات الصلة بسياسة الجوار، وهو ما دفع طهران للتعامل في علاقاتها مع باكو بنوع من "الصبر الاستراتيجي" و"عدم وجود رد فعل مباشر" [65]. كما تعاونت أوزبكستان مع إيران خلال عملية السلام الأفغانية، التي تشكل أولوية خاصة لإيران، جعلتها تضع أنظارها على تعزيز دورها في الأمن الإقليمي.

وكانت الفجوة التي تسبب فيها دخول روسيا في الحرب مع أوكرانيا، إحدى وسائل التشكيك في روسيا كضامن الأمن في آسيا الوسطى، وتجري معها مناورات منتظمة في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO)، والدفع الروسي بجنود نحو أوكرانيا، وتقليل الاهتمام بالمخاوف الأمنية في مناطق أخرى. بالإضافة إلى تصريحات "بوتين" حول الجمهوريات السوفيتية السابقة، وهو ما جعل كازاخستان من ضمن الدول التي رفضت سلوكها تجاه أوكرانيا، لأنه أشار إلى أن "الكازاخ لم يكُن لهم دولة" وأن دول آسيا الوسطى هي الخطوة التالية بعد أوكرانيا، وهو ما جعل تلك الدول حريصة في موقفها بعدم التعبير عن دعم العمليات الروسية [66].

## الأداة الاقتصادية:

فرضت العزلة الاقتصادية على إيران بفعل العقوبات الدولية المتكررة عوائق أمام استفادة دول منطقة الدراسة من قربها الجغرافي مع إيران، مما يجعل هناك تجاوبًا مع فكرة انتهاء النزاع النووي، وما يمكن أن ينتجه من تنمية التبادلات الاقتصادية والإقليمية والثنائية، وزيادة الدور الاقتصادي الذي بات ثانويًا منذ تسعينيات القرن العشرين وحتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. كانت طهران تمثل أقل من 3٪ من إجمالي التجارة الخارجية لآسيا الوسطى، لأن المنتجات الإيرانية التي دخلت أسواق آسيا الوسطى في بداية التسعينيات باتت غير قادرة على درء المنافسة الصينية.

لكن إذا تم إعادة دمج إيران في المشهد الدولي، فمن المرجح أن تتوسع الشراكة الإيرانية في تلك المنطقة عبر تقديم الخبرة الإيرانية، مثل الطاقة الكهرومائية، كما في محطة 2-Sangtuda للطاقة الكهرومائية بقدرة 220 ميجاوات في عام 2019، وبدأت إيران في بناء محطة طاقة أخرى في سد روجون في طاجيكستان. وهناك مجال المعادن، والمعالجة الصناعية للزراعة والمنسوجات وصناعة السيارات. وإذا تم إدخال النفط الإيراني في دوائر التوزيع العالمية، فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعاره عالميًا، وسعي دول منطقة الدراسة لتنمية التبادلات الاقتصادية مع إيران، التي تهيمن عليها كازاخستان ثم تركمانستان؛ إذ تُعد إيران سادس أكبر شريك تجاري لتركمانستان -حليفتها الرئيسية في آسيا الوسطى-، وسابع أكبر شريك تجاري لطاجيكستان، لكنها في مجملها لا تتجاوز 0.3 و6.7٪ من الواردات والصادرات الإيرانية على التوالي.

من العوائق التي تقف أمام تطوير العلاقات مع تركمانستان، ممارسة القمع ضد الأقلية الشيعية، بالإضافة إلى أن جائحة كورونا والعقوبات الدولية فرضت قيودًا ظهرت في نزاعات قانونية في المحاكم الدولية، وإغلاق المعابر الحدودية البرية والسكك الحديدية التي تم تعطيل العمل فيها لمدة تصل إلى تسعة أشهر في عام 2020، كما تراجعت العلاقات التجارية الثنائية خلال الأعوام من 2017 إلى 2021، من 579 مليون دولار إلى 133 مليون دولار.

وبالنسبة إلى كازاخستان، فرغبتها في الاعتدال وعدم الإساءة لشراكتها مع الولايات المتحدة، قد تساهم إنشاء سياق جديد من إعادة إطلاق أو إعطاء قوة أكبر للعديد من المشاريع، ولا سيما في قطاع نقل السلع ومقايضات النفط، وتصدير الحبوب بعد تطوير محطات لنقلها في أكتاو والموانئ الإيرانية، بجانب إدخال ممر سكة حديد شرق قزوين في عام 2014 والذي يوفر طريقًا أسرع وأرخص لنقل البضائع والركاب، كما أن القوة النووية المدنية المتنامية في كازاخستان أحد السبل لاختيار إيران كشريك في هذا المجال. ويُعد مجال حل النزاعات الدولية أحد نقاط الاهتمام المشترك بينهما، وهو ما ظهر في استضافة كازاخستان للمفاوضات النووية الإيرانية. كما تم شحن البضائع عن طريق البحر من أميرباد الإيراني إلى ميناء كوريك في كازاخستان في نوفمبر 2020[67].

أما أوزبكستان، فهي تُعد الدولة الأكثر ترددًا في تطوير علاقاتها مع إيران، بسبب التشكيك في أي قوة إقليمية منافسة والتخوف من التمرد الإسلامي، بالإضافة إلى أنها حتى عام 2005، كانت تروج لنفسها كونها الحليف الأول للولايات المتحدة في المنطقة [68]. لكن بدأت العلاقات بينهما تتطور، خاصةً في التبادلات التجارية مثل الفواكه والخضراوات والإنتاج الزراعي، بشكل أوسع في إطار التوقيع على بروتوكول بقيمة 7.5 مليون دولار وصفقات بقيمة 25.5 مليون دولار لتوريد المنتجات الزراعية والنسيجية. دفع هذا لزيادة التجارة المتبادلة بنسبة 38٪ في عام 2019، بعد توقيع برنامج للتعاون بين البلدين في عام 2018، تم فيه الاتفاق على تعميق الاتصالات التجارية الثنائية عبر طرق العبور من خلال أفغانستان وتركمانستان وطاجيكستان، بالإضافة للتعاون في مشاريع التنمية الإقليمية [69].

أما بالنسبة لقيرغيزستان، فكانت الدولة الوحيدة في المنطقة التي وقعت بنجاح اتفاقية تعاون مدتها 10 سنوات مع إيران في عام 2016، وكانت أول مَن حصل على مساحة في ميناء تشابهار الإيراني في عام 2007، وهو ذات الميناء الذي ساعدت الهند تركمانستان للوصول له لفتح بوابة جديدة للتجارة تعزز التعاون في المستقبل[70]، ثم افتتاح ممر العبور بين قيرغيزستان وطاجيكستان وأفغانستان وإيران (KTAI) من أفغانستان.

وفيما يخص أفغانستان، تمتلك إيران معها معدلًا كبيرًا في التجارة، لأنها تقع في قلب العديد من طرق التجارة البرية البارزة في منطقة الدراسة، وقد بلغت صادرات إيران إلى أفغانستان في عام 2018 ما يقرب من 2.9 مليار دولار. وفي ظل العقوبات التي تم فرضها جراء انسحاب إدارة "دونالد ترامب" من الاتفاق النووي، سارعت إيران إلى استئناف صادرات النفط إلى أفغانستان بعد سيطرة طالبان، بما يبلغ حوالي 20 ألف برميل يوميًا[71].

وعن أذربيجان، فإن أكثر من 50٪ من حجم التجارة الإيرانية مع منطقة جنوب القوقاز تمثلها أذربيجان، كما تم إدخالها ضمن صفقة مبادلة ثلاثية للغاز الطبيعي في نوفمبر عام 2021 مع تركمانستان، بالإضافة إلى أن إيران استكملت الجزء الوحيد المتبقي من السكك الحديدية الذي يربط إيران وأذربيجان وروسيا مباشرة، وأقرضت باكو طهران 500 مليون دولار كائتمان لخط سكة حديد رشت-أستارا، والذي سيصبح جزءًا من رابط عبور بري رئيسي آخر مع الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، مما يعكس أهمية الجوانب الاقتصادية في علاقة إيران مع أذربيجان، وهذا يتطلب -بالتالي- تهدئة التوترات الحدودية بينهما حتى لا يدفع تدهور علاقتها مع طهران لتحسين الأخيرة لتوجهاتها مع أرمينيا، وهو ما ظهر في فرض أذربيجان لضريبة قدرها 130 دولارًا على الشاحنات الإيرانية التي تسافر عبر طريق جوريس-جابان السريع في أذربيجان، كأحد ردود الفعل على موافقة الجانبين الأرميني والإيراني على تطوير طريق عبور بديل يتجنب أذربيجان، بالإضافة إلى موافقة إيران على بناء قنصلية جديدة في أرمينيا في ديسمبر عام 2021 [72].

## خاتمة:

يمكن القول إن العديد من التطورات السياسية التي أحاطت بطهران في الشرق الأوسط، ثم التطورات التي لحقت بالبرنامج النووي الإيراني، خاصةً بعد عودة فرض العقوبات بالانسحاب الأمريكي في ظل إدارة "دونالد ترامب" والتحديات التي فرضتها جائحة كورونا، قد أتاح لها الفرصة للمشاركة بشكل فعال في السياسة الإقليمية "شرقًا"، مستخدمة في ذلك البنية الأيديولوجية للنظام الإسلامي، والتنوع العرقي والطائفي للبلاد، والموقع الجغرافي كأدوات لها. لكن لا تزال مسألة الإسلام الشيعي في دول منطقة

الدراسة أحد العوائق أمام تغلغل إيران هناك، وتعمل على تعويض ذلك من خلال التقارب التجاري والعرقي والثقافي والتشابك في قضايا الأمن الداخلي، بجانب اتباع نهج براجماتي اتضح على سبيل المثال في التعامل مع أذربيجان وأفغانستان، وتنحية الاختلافات الأيديولوجية لتعزيز التعاون الإقليمي، بالإضافة إلى تفعيل الواقعية في السياسة الخارجية خاصةً فيما يتعلق بالصراع الأرميني الأذربيجاني، فقد عززت طهران بناء خط سكة حديد مع أذربيجان للتواصل مع روسيا، ومن ناحية أخرى بدأت في زيادة مشاريع التجارة والطاقة والاتصالات مع أرمينيا.

ومن العقبات الأخرى أمام تحقيق إيران لأهدافها في منطقة الدراسة -وفي آسيا عمومًا- عدم وجود خطة عمل ملموسة بسبب القيود المفروضة عليها خاصةً على الجانب الاقتصادي، كما أن التمثيل الدبلوماسي لها لا يزال ضعيفًا، وتعتمد بدلًا من ذلك على بعثات غير مقيمة لتسهيل العلاقات مع بعض هذه البلدان.

واستنادًا إلى الأولويات التي أعلنتها الإدارة الإيرانية بقيادة "إبراهيم رئيسي"، باعتماد "الدبلوماسية الاقتصادية" مع دول الجوار خاصةً تجاه الشرق، يبدو أن العلاقات بين إيران ودول منطقة الدراسة تشهد تحسنًا في مجملها، سواء من خلال تعزيز إمدادات الغاز أو تطوير الممرات بين الحدود وضمان التعاون الأمني. وعلى جانب آخر، تستفيد دول منطقة الدراسة من هذا التطور رغم السياق الدولي الذي تقع فيه إيران من عزلة دولية قد تقف عائقًا أمام التعاون في بعض الأحيان، لكن هذا لا يمنع أن تصبح إيران أحد مصادر الطاقة للمنطقة، ومقدمًا للمساعدات العسكرية وفتح نافذة أوسع لهذه الدول أمام الأسواق العالمية [73].

كما اتضح أنه لعلاقة إيران مع الصين دور محوري في منطقة الدراسة، قائم على أسس عملية وعقلانية من خلال تحديد كل طرف لمصالحه والمنفعة المتبادلة في المجالات المختلفة الاقتصادية والأمن القومي، وهو ما يجعل هناك مساعيَ مستمرة للحفاظ على المخططات المستقبلية في هذه المنطقة، خاصةً إذا ما عادت القوة الاقتصادية الإيرانية وتم التوصل لاتفاق نووي يفضي في نهاية المطاف لرفع العقوبات عن طهران؛ إذ سيساهم أيضًا في تعميق التفاعل الإيراني والصيني بعد دخول إيران لمنظمة شنغهاي للتعاون. لكن في نفس الوقت، لا تزال هناك صعوبات مطروحة بقوة تدور حول التنافس الجيوسياسي بين القوى العظمى بشأن ماهية النفوذ في تلك المنطقة، لكن يظل المسعى الأساسي لكل من الصين وإيران هناك هو الحفاظ على الاستقرار والسلام، خاصةً بعد ما أظهرته الترتيبات الجديدة على الساحة الأفغانية من انسحاب القوات الأمريكية، وعودة النزاعات الحدودية بين دول آسيا الوسطى، ودخول إيران في هذه النزاعات أيضًا، مما قد يترك أثره السلبي على سلاسل إمداد الطاقة المبتغى تطويرها في ظل ما يشهده العالم مؤخرًا من أزمات متعاقبة هددت الاقتصاد العالمي، بما يفرض أهمية استغلال المساعي المختلفة لتقوية المنظمات الإقليمية مثل شنغهاي، لتنظيم التناقضات المختلفة بين الأعضاء والبحث عن أشكال أخرى من التعاون، من أجل مواجهة التهديدات المشتركة التي على رأسها التطرف الإسلامي، والحفاظ على القدرة التنافسية مع الولايات المتحدة، فقد وفر لها الانسحاب الأمريكي طرقًا جديدة لممارسة النفوذ على الصعيد الدبلوماسي أو من خلال الوكلاء، واستخدامها كنقطة انطلاق لتوسيع نفوذها في منطقة الدراسة.

## المصادر:


1. عدنان كاظم جبار وحميدة عبد الحسين، محاضرة في الجغرافيا السياسية: الأهمية الاستراتيجية لموقع إيران، الكويت: جامعة القادسية، ص 2، متاح على الرابط: http://www.tlt.net.
2. بلاهدة حنان، أهمية النفط في رسم سياسة إيران الخارجية في بحر قزوين بعد أحداث 11-9-2001، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012، ص 34-36.
3. المرجع السابق، ص 37.
4. Anar Aliyev and Km Ashifa. “Internal and External Factors Determining Foreign Policy of Iran: Prospects and Perspectives”. Journal of Contemporary Issues in Business and Government. Vol. 27, No. 3, 2021. P.p. 1164, 1165.
5. Ibid. P. 1161.
6. Ibid. P. 1162.
7. Ibid. P. 1163.
8. Anoushiravan Ehteshami. “Asianisation of Asia: Chinese-Iranian Relations in Perspective”. Asian Affairs. Volume 53, 2022. P.p. 9, 10. Available through: https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/03068374.2022.2029037?needAccess=true
9. بلاهدة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 103، 104.
10. Sebastien Peyrouse. “Iran’s Growing Role in Central Asia? Geopolitical, Economic and Political Profit and Loss Account”. Jazeera Studies. 1 April 2014. Available through: https://studies.aljazeera.net/en/dossiers/2014/04/2014416940377354.html
11. Ibid.
12. Monalisa Deka. “Central Asia and Iran: A relationship of major linkages”.The Kootneeti. 26 May 2022. Available through: https://thekootneeti.in/2022/05/26/central-asia-and-iran-a-relationship-of-major-linkages/
13. Sebastien Peyrouse. Op-cit.
14. Ibid.
15. بلاهدة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 38، 39.
16. Brenda Shaffer. “Iran’s policy toward the Caucasus and Central Asia”. FDD. 17 August 2022. Available through: https://www.fdd.org/analysis/2022/08/17/irans-policy-caucasus-central-asia/
17. Guli Yuldasheva. “Iranian-Chinese Relationship in the Central-Asian Policy Context”. Latvijas Ārpolitikas Institūts. Available through: https://www.lai.lv/viedokli/iranian-chinese-relationship-in-the-central-asian-policy-context-400
18. Ibid.
19. Ibid.
20. “Iran-Afghanistan Rail Plans To Connect With China”. Silk Road Briefing. 23 February 2022. Available through: https://www.silkroadbriefing.com/news/2022/02/23/iran-afghanistan-rail-plans-to-connect-with-china/
21. Ibid.
22. Nilofar Sakhi. “How Russia, China, and Iran will shape Afghanistan’s future”. Atlantic Council. 18 June 2021. Available through: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/how-russia-china-and-iran-will-shape-afghanistans-future/
23. Elizabeth Woods and Thomas Baker. “Iran in Central Asia - Future Obstacles for Chinese Economic Dominance in Kazakhstan, Kyrgyzstan and Uzbekistan?”.Barometer Central Asia.25 April 2022. Available through: https://ca-barometer.org/en/publications/iran-in-central-asia-future-obstacles-for-chinese-economic-dominance-in-kazakhstan-kyrgyzstan-and-uzbekistan
24. Guli Yuldasheva. Op-cit.
25. Anoushiravan Ehteshami.Op-cit.P.15.
26. Elizabeth Woods and Thomas Baker. Op-cit.
27. Guli Yuldasheva. Op-cit.

28. Elizabeth Woods and Thomas Baker. Op-cit.

29. Daniel Turner. "Iran Eyes Opportunities in Central Asia". Newlines Institute for Strategic and Policy. 14 April 2022. Available through: https://newlinesinstitute.org/iran/iran-eyes-opportunities-in-central-asia/

30. Yeghia Tashjian. "Iran plays its cards in the South Caucasus".The Armenian Weekly.25 May 2022. Available through: https://armenianweekly.com/2022/05/25/iran-plays-its-cards-in-the-south-caucasus/

31. Nasib L. Nassibli. "Azerbaijan-Iran Relations: Challenges and Prospects". Belfer Center. 30 November 1999. Available through: https://www.belfercenter.org/publication/azerbaijan-iran-relations-challenges-and-prospects

32. Francisco Olmos. "Busy Times in Iran-Central Asia Relations". The Diplomat. 24 June 2022. Available through: https://thediplomat.com/2022/06/busy-times-in-iran-central-asia-relations/

33. Monalisa Deka. Op-cit.

34. Ibid.

35. Francisco Olmos. Op-cit.

36. Monalisa Deka. Op-cit.

37. Kevjn Lim. "Afghanistan Is a Bigger Headache for Tehran Than It Is Letting On". Foreign Policy. 15 September 2021. Available through: https://foreignpolicy.com/2021/09/15/afghanistan-iran-taliban/

38. Ibid.

39. Ibid.

40. Daniel Turner. Op-cit.

41. Eldar Mamedov. "Tensions between Iran and Azerbaijan back on the agenda". Eurasianet. 6 May 2022. Available through: https://eurasianet.org/perspectives-tensions-between-iran-and-azerbaijan-back-on-the-agenda

42. Ibid.

43. Vali Kaleji. "Tensions Deescalate Between Iran and Republic of Azerbaijan". The Jamestown Foundation. 2 February 2022. Available through: https://jamestown.org/program/tensions-deescalate-between-iran-and-republic-of-azerbaijan/

44. Yeghia Tashjian. Op-cit.

45. Eldar Mamedov. "Iran-Azerbaijan: A new cold war?".Eurasianet.19 November 2021. Available through: https://eurasianet.org/perspectives-iran-azerbaijan-a-new-cold-war

46. Vali Kaleji. Op-cit.

47. Sebastien Peyrouse. Op-cit.

48. Daniel Turner. Op-cit.

49. Guli Yuldasheva. "Iran and Central Asia: peculiarities and perspectives". Uzbekistion Respublikasi Fanlar Akademiyasi, No. 2. 2018. P.5. available through: https://www.researchgate.net/publication/291806550_Iran_in_russia's_central_asian_policy

50. Brenda Shaffer. Op-cit.

51. Guli Yuldasheva. Op-cit. P.5.

52. Elizabeth Woods and Thomas Baker. Op-cit.

53. Monalisa Deka. Op-cit.

54. Ibid.

55. Ibid.

56. Guli Yuldasheva. Op-cit. P. 7, 8.

57. Monalisa Deka. Op-cit.

58. بلاهدة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 95.

59. Monalisa Deka. Op-cit.
60. Eldar Mamedov. Op-cit.
61. Daniel Turner. Op-cit.
62. Francisco Olmos. Op-cit.
63. Omid Rahimi. "Iran's New Pivot to Central Asia". The Jamestown Foundation. 14 April 2021. Available through: https://jamestown.org/program/irans-new-pivot-to-central-asia/
64. Daniel Turner. Op-cit.
65. Vali Kaleji. Op-cit.
66. Daniel Turner. Op-cit.
67. Omid Rahimi. Op-cit.
68. Sebastien Peyrouse. Op-cit.
69. Guli Yuldasheva. Op-cit. P. 7, 8.
70. Elizabeth Woods and Thomas Baker. Op-cit.
71. Daniel Turner. Op-cit.
72. Vali Kaleji. Op-cit.
73. Francisco Olmos. Op-cit.

# الفصل الثامن

## دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية

* ماري ماهر

باحثة بوحدة الدراسات العربية والإقليمية – المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

# تمهيد

لطالما نظرت إيران لموقعها الجيوسياسي من منظور قلق ووفقًا لعقلية الحصار، متخوفة من الدول المحيطة ذات الأغلبية السُّنية، ومعتقدة أنها تشكل تهديدًا لها ولا يُمكن الاعتماد عليها على أساس التضامن العرقي والثقافي للتعامل مع التهديدات الخارجية. وكان لمشاعر الضعف والعزلة التي عززتها التحولات الجيوسياسية المرتبطة بالحرب الإيرانية-العراقية، وما أعقبها من حضور أمريكي طاغٍ في المنطقة، وانهيار الاتحاد السوفيتي والحرب الأمريكية على الإرهاب، والتي خلقت وضعًا جيوسياسيًّا شديد التحدي بالنسبة لإيران، أن أقنعت قادتها بأن المواجهة المباشرة ضد الخصوم الإقليميين ليست كفيلة بمفردها لدرء المخاطر؛ الأمر الذي يتطلب معه التغلغل داخل المجتمعات المحيطة، وترسيخ موطئ قدم ثابت يعمل كداعم مجتمعي للاستراتيجيات السياسية والعسكرية، لذلك اتجهت لتوظيف أدوات القوة الناعمة للتأثير على المجتمعات المستهدفة.

و"القوة الناعمة" مصطلح حديث نسبيًّا في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، طوره الأستاذ بجامعة هارفارد الأمريكية جوزيف ناي لأول مرة عام 1990 في كتابه "الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية"، وهي تعني قدرة الدولة على التأثير باستخدام الأساليب السلمية غير القهرية لإقناع الآخرين بتمرير مصالحها وأولوياتها، والسماح للدولة بخلق انطباع إيجابي عن نفسها وزيادة سلطتها على الساحة الدولية، من خلال استخدام أدوات معنوية غير الملموسة، مثل الجاذبية والثقافة والقيم السياسية والمؤسسات والسياسات الأخلاقية. وبالتالي فهي تنظيم لإطار أيديولوجي وسياسي واجتماعي، وإحداث تغيير في المواقف والمعتقدات والمعايير داخل المجتمعات المستهدفة، لجعلها تتماشى مع رغبة الدولة الفاعلة في عملية طويلة الأجل تشمل جميع الأساليب غير العنيفة.

وتكتسب دراسة الحالة الإيرانية أهمية خاصة؛ كون مصطلح "القوة الناعمة" نشأ في سياق ثقافي غربي، بينما توضح إيران كيف تُمارس الدول الثيوقراطية شكلًا من أشكال القوة الناعمة المُدارة من قبل الدولة، مع الحفاظ على نظام سياسي صارم محليًّا؛ كما أنها تتفرد بازدواجية هيكل السلطة السياسية الموزعة بين الرئيس الإيراني الذي يكون معنيًّا بتمثيل إيران خارجيًّا، بينما يحتفظ المرشد الأعلى بالسيطرة على بعض أدوات القوة الناعمة المهمة، مثل العمليات الإعلامية والملحقيات الثقافية الخارجية والتواصل الثقافي المرتبط بها، علاوة على تركيز معظم الاهتمام على التدخلات العسكرية الإيرانية في النزاعات الإقليمية ودعم الجماعات المسلحة، بينما يتراجع الاهتمام باستراتيجيات القوة الناعمة التي تتبعها طهران بهدف تعزيز الأهداف الأيديولوجية والسياسية للدولة في المنطقة.

## أولًا | دبلوماسية القوة الناعمة الإيرانية:

قبل الثورة الإسلامية عام 1979، قُدمت الدبلوماسية الثقافية الإيرانية في سياق الثقل الحضاري الإيراني والتراث، مع التركيز بشكل أساسي على عناصر ما قبل الإسلام لهويتها الوطنية. وكانت الصورة التي سعى الشاه لإبرازها للإيرانيين والعالم هي أن بلاده جزء من سلسلة مستمرة من الملكية الإيرانية التي يعود تاريخها إلى الإمبراطورية الأخمينية (330-550 قبل الميلاد)، وجاء التعبير الأبرز لهذا الإحساس بالعظمة الحضارية في الاحتفال بـ2500 عام من الملكية عام 1971، الذي أُقيم في مدينة برسبوليس، مقر الإمبراطورية الأخمينية، وقد شهد الحفل حضور قادة من جميع أنحاء العالم، كما وسع الشاه رعايته للمؤسسات الثقافية الإيرانية [1]. لكن بعد الثورة، تم تأطير السياسة الخارجية في سياق الإسلام، وفرضت مقولة الخميني الشهيرة: "لا الشرق ولا الغرب، بل الجمهورية الإسلامية" أولويات السياسة الخارجية، وكانت الدبلوماسية الثقافية معنية في المقام الأول بتصدير الثورة، لذلك ارتكزت على عوامل رئيسية مكنتها من تحقيق جاذبية شعبية آنذاك، هي:

- مبدأ رفض الهيمنة: المنعكس في خطاب "لا الشرق ولا الغرب" الذي استخدمته منذ عام 1979 لتقديم نفسها كبطل للعالم الثالث ضد التأثيرات المهيمنة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ليتحول خطاب المقاومة تجاه نفوذ الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين وخاصة المملكة العربية السعودية وإسرائيل منذ نهاية الحرب الباردة. ونجد أصل تلك السياسة في المادة 152 من الدستور، التي تنص على أن "تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على رفض كل أشكال التسلط، سواء ممارسته أو الخضوع له، والمحافظة على الاستقلال الكامل ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز لأي من القوى العظمى المتسلطة، والاحتفاظ بعلاقات سلمية متبادلة مع الدول غير المُعادية" ( ). وتجسدت معارضة الهيمنة، التي كانت في صميم السياسة الخارجية للدولة كاستراتيجية مستمرة وغير قابلة للتغيير، في تقديم الدعم المعنوي والمادي للحركات الإسلامية والثورية وحركات المقاومة والتحرر، لا سيما في لبنان وفلسطين والعراق، الأمر الذي عزز سمعة ومكانة إيران بين هذه الجماعات وأنصارها الشعبيين لدرجة أنهم اعتبروها نموذجًا يُحتذى به، كما اكتسبت تأييد شرائح واسعة من الشارع العربي، مستغلة مشاعر الغضب الشعبي تجاه الولايات المتحدة والغرب بشكل عام، وذلك بتقديمها مثالًا على قدرتها على تحدي الدول الكبرى الشرقية والغربية على حد سواء[2].
- مبدأ العدالة ونصرة المسلمين المستضعفين: إن فكرة دعم المظلومين والسعي لتحقيق العدالة، هي أمر أساسي في السياسة الخارجية الإيرانية، وتنبثق آراء طهران بشأن العدالة من خلال تأطير خاص للظلم، منبعه نقطتان مترابطتان؛ أولاهما: التأطير التاريخي للإسلام السياسي الإيراني باعتباره نموذجًا مثاليًا يعتمد على التراث الديني الفلسفي للشيعة ومعه فكرة الحشد ضد الظلم. وثانيتهما، تقديم نفسها كقوة مضادة للهيمنة تاريخيًا. وعليه، فإن محاربة الظلم هي المفتاح في تفكير الخميني حول العدالة؛ حيث يشجع الإسلام الذي "ينبذ الظلم، والذي يكون فيه الحاكم والناس بمختلف مستوياتهم متساوين أمام القانون"، وكان مفتاح فكره السياسي هو التأكيد على نوع من الإسلام "الذي كان حاملو لوائه هم العراة والمضطهدون والفقراء في العالم"، بحسب فكره، وقد كان هذا شكلًا من أشكال التشيع السياسي الذي استند جزئيًا إلى التراث الفكري للمُحدثين الشيعة مثل علي شريعتي، الذي يُطلق عليه مُعلم الثورة الإيرانية، وهذا التركيز على المساواة الشعبوية جعله يعيد إحياء المفهوم القرآني للمستضعفين (المظلومين)، وهو المصطلح الذي استمر يلعب دورًا رئيسيًا في تشكيل مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية[3].
- توظيف القضايا القومية والدينية كالقضية الفلسطينية: خلقت مقولة الخميني عام 1979 "كل سياساتنا لا قيمة لها إذا لم تكن لنا يد في القضية الفلسطينية"، بيئة مواتية لقبول الدور الإيراني في المنطقة؛ حيث كان لانخراطها في القضية

الفلسطينية وعلاقتها بحركة حماس وتقديم نفسها كمدافع عن المقدسات الإسلامية والشعب الفلسطيني المظلوم، استطاع الوصول إلى الجماهير العربية، فقد قال علي شمخاني، أمين سر المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني: "بينما تلتزم الدول السنية الصمت إزاء الجرائم اللاإنسانية التي يرتكبها العدو الصهيوني، فإن الدعم الأكبر للشعب الفلسطيني المظلوم يأتي من الشيعة الإيرانيين". وفي هذا السياق، يُمكن إرجاع أحد مصادر قبول الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، كزعيم شيعي، إلى مناصرته القضية الفلسطينية [4].

لكن بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية ووفاة الخميني، ركزت إيران جهودها على إعادة بناء اقتصادها الذي دمرته الحرب، مفضلة نهجًا براجماتيًّا متزايدًا في العلاقات الخارجية؛ حيث سعى الرئيس أكبر هاشمي رفسنجاني (1997-1989) آنذاك إلى إصلاح العلاقات مع العالم العربي والتواصل مع الغرب، لإعادة بناء ما دمرته الحرب، وكان شعار رفسنجاني الأساسي بناءً، وأصبح الانفتاح على الخارج هدفًا مهمًّا لجذب الاستثمار الأجنبي ووقف تدهور الوضع الاقتصادي والحفاظ على النظام نفسه [5].

وسار خليفته محمد خاتمي (2005-1997) على نفس النهج الانفتاحي، وطرح مفهوم "الحوار بين الحضارات" القائم على المساواة والتنوع الثقافي والتعايش السلمي بين جميع البلدان والشعوب، استنادًا إلى خلفيته الأكاديمية وبصفته كان ضليعًا في الفلسفة الغربية؛ حيث كانت تتطلع طهران حينها إلى إعادة بناء العلاقات مع العالم العربي وتعزيز التقارب مع أوروبا، وأكد خاتمي على دور التبادل الثقافي والفني خارجيًّا، وبناء المجتمع المدني داخليًّا عبر السماح بقدر أكبر من حرية التعبير والصحافة المؤطرة وفقًا للمرجعية الإسلامية، في محاولة لتطوير المجتمع المدني للمساعدة في تحفيز المزيد من التبادل والتعاون في الخارج، بما يتوافق مع آراء "ناي" حول كون القيم السياسية مهمة لقدرات القوة الناعمة للبلد [6].

وخلال تلك الفترة، زادت المبادرات الثقافية الإيرانية في الخارج، واستهدفت مناطق معينة، وبالتحديد آسيا الوسطى والشرق الأوسط؛ حيث تمكنت إيران من استخدام قربها الثقافي باعتباره جسرًا يتم من خلاله توسيع العلاقات. وتم تطبيق مبادرة حوار الحضارات في علاقات إيران مع الدول الأخرى التي يُنظر إليها على أنها ورثة حضارات عظيمة، كإيطاليا والهند. وقد تجلت فاعلية القوة الناعمة الإيرانية على المسرح العالمي في خطاب خاتمي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1998، ساعيًا للحصول على موافقة الجمعية لاعتبار عام 2001 "عام الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات"، وهو الاقتراح الذي تم تمريره في وقت لاحق. وقد عبر وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي السابق عطاء الله مهاجراني، عن مركزية القوة الناعمة في الدبلوماسية الخارجية خلال عهد خاتمي، بقوله: "كانت الثقافة العنصر الرئيسي والأول في حكومة السيد خاتمي. كان من الواضح جدًّا أن وزير الثقافة كان مهمًّا جدًّا، وأحيانًا أكثر أهمية من وزير الخارجية" [7].

ورغم أن عهد الرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد (2013-2005) اتسم بالعودة إلى الخطاب الثوري، ومهاجمة إسرائيل، وخطاب المواجهة الذي صبغ العلاقات مع الغرب؛ فإن فكرة القوة الناعمة دخلت في الخطاب السياسي الإيراني، عاكسة فائدة المفهوم، ليس فقط كأداة تحليلية ولكن كمحدد أساسي للسياسة الخارجية، وبناءً عليه قام معهد الأبحاث الرئاسية الإيرانية برعاية منتديات ونشر أوراق حول القوة الناعمة، وشهد عهد نجاد استمرارًا للسياسات الخارجية المؤطرة ثقافيًّا في العلاقات مع آسيا الوسطى، وتعزيز علاقات إيران مع الدول الأخرى الناطقة بالفارسية، والاستفادة من روابطها الدينية العابرة للحدود مع المجتمعات الشيعية خارج حدودها؛ حيث سعت إيران إلى إنشاء "اتحاد الدول الناطقة بالفارسية" بين الدول الثلاث الناطقة بالفارسية: إيران وأفغانستان وطاجيكستان، والذي يعتمد على الروابط الثقافية باعتباره وسيلة لتعزيز التعاون والاستفادة من الروابط الفارسية المشتركة بينهم، وتمكنت إيران من ممارسة نفوذها في المناطق القريبة ثقافيًّا من أفغانستان، مثل مدينة هرات الغربية وبين أقلية الشيعة الهزارة الذين تلقوا استثمارات إيرانية واسعة النطاق. وخلال هذه الفترة، دخل مصطلح "الحرب الناعمة" إلى قاموس السياسة الخارجية الإيرانية، زاعمة أن هناك هجمة ثقافية غربية ضدها [8].

كذلك سعى الرئيس السابق حسن روحاني (2021-2013) إلى دمج القوة الناعمة في تفكير السياسة الخارجية الإيرانية، وتحدث

عن الحاجة إلى استخدام دبلوماسية القوة الناعمة في علاقاتها، والتأكيد على دور الصحافة والإعلام على وجه الخصوص. لكن الملمح الجديد كان استخدام أساليب الدبلوماسية العامة الحديثة، وفي مقدمتها وسائل التواصل الاجتماعي؛ حيث حرص كبار المسؤولين كروحاني ووزير خارجيته محمد جواد ظريف على امتلاك حسابات على فيسبوك وتويتر، واستخدامها في الترويج للرواية الإيرانية، كما أدارت وزارة الخارجية موجزًا على تويتر أسمته "لقاء إيران" يعمل كشكل من أشكال الدبلوماسية الرقمية، بزعم "تقديم فكرة أكثر دقة عن إيران"، ويهدف إلى إعادة صياغة صورة الجمهورية الإسلامية على المسرح الدولي. وقد اعتبر وزير الخارجية السابق محمد جواد ظريف القوة الناعمة أساسية لسياسة إيران الخارجية، قائلًا: "الجمهورية الإسلامية مناسبة تمامًا للاستفادة من التراث الألفي الغني للمجتمع الإيراني، والتراث الهام للثورة الإسلامية". ولا يُمكن إغفال نجاح الدبلوماسية الإيرانية خلال عهد روحاني في توقيع الاتفاق النووي مع القوى الكبرى بعد أكثر من ثلاثين عامًا من العقوبات الاقتصادية وإعادة قبول إيران في المجتمع الدولي، كأحد مصادر تدعيم القوة الناعمة الإيرانية [9].

## ثانيا | أدوات القوة الناعمة الإيرانية:

تستخدم إيران مجموعة أدوات لتعزيز قوتها الناعمة، تسعى من خلالها إلى إيجاد بيئة حاضنة لمشروعها التوسعي الإقليمي، والتي غالبًا ما تعمل جنبًا إلى جنب مع استراتيجيات قوتها الصلبة، ويُمكن توضيحها فيما يلي:

### 1. المذهب الشيعي وقيم الثورة الإسلامية:

منذ الثورة الإسلامية عام 1979، اعتمدت إيران بشكل كبير على شخصيتها الشيعية كأساس لقوتها الناعمة لبناء نفوذها في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وذلك عبر استغلال الروابط الدينية الشيعية العابرة للحدود، وتقديم نفسها باعتبارها الزعيم الديني والروحي العالمي للإسلام الشيعي، والنصير للوحدة الإسلامية، لا سيما في ضوء ما تعتبره عجز الدول السُنية عن الصمود أمام النفوذ الغربي، كما تقدم نفسها كنموذج قادر على ملء الفراغ الناجم عن فشل القومية العربية، وكمدافع عن العالم الإسلامي في مواجهة الأنظمة الفاسدة المُعادية للإسلام. علاوة على الترويج لنموذج الحكم الخاص بها "ولاية الفقيه"، كمثال يجب أن تحذو حذوه الدول الإسلامية الأخرى، مستخدمة في ذلك المؤسسات والرموز الدينية الشيعية، والمفاهيم الأوسع للإسلام والمجتمع الإسلامي العالمي، كما تستغل جميع المناسبات للترويج لمزاعمها بأنها النظام المثالي المعتدل الذي هو أفضل نموذج للحكم في العالم الإسلامي [10].

ويُمكن توضيح أساليب استراتيجية تسييس التشيع الإيرانية في الدول المستهدفة، على النحو التالي [11]:

- إنشاء أحزاب وحركات سياسية موالية في الدول المستهدفة، لتغيير المشهد السياسي الداخلي لصالح المشروع الإيراني. ونتيجة لذلك، ظهر عدد كبير من الأحزاب والحركات الشيعية في عدة دول، بما في ذلك حركة أمل وحزب الله في لبنان، والمجلس الأعلى الإسلامي وحزب الدعوة الإسلامية وتيار الصدر وغيرهم في العراق، وجمعية العمل الإسلامي وجمعية الوفاق الوطني في البحرين، والائتلاف الوطني الإسلامي وتجمع العدالة والسلام في الكويت، وحزب الحق وحركة الشباب المؤمن (أنصار الله الحوثيين حاليًا) اليمنية، وحزب الوحدة الشعبية في تونس، وحركة الصابرين في فلسطين، وحزب الوحدة الإسلامي في أفغانستان، وحركة عقائد الجعفري في باكستان، والحركة الإسلامية الشيعية في نيجيريا، والمجلس الوطني الإيراني الأمريكي في الولايات المتحدة. وتعمل تلك الأحزاب والحركات على تعزيز المصالح الإيرانية في بلدانها.

- إقامة تحالفات مع الطوائف الشيعية الأخرى في البلاد، ولا سيما الدول ذات الغالبية السنية، من أجل تشكيل مجموعات شيعية تحت ذريعة حماية المجتمعات الشيعية في هذه الدول، لكنها تعمل كجزء من جهود النظام الإيراني للحصول على مناطق نفوذ جديدة وإنشاء وكلاء لتعزيز مصالحه في هذه البلدان.
- قيام الطوائف الشيعية في البلدان المستهدفة باستخدام الأقليات الشيعية لتحقيق طموحات إيران، مع تلقينهم عقيدة اعتبار إيران مركزهم الديني والروحي، وحثهم على خيانة بلدانهم الأصلية والعمل كوكلاء لإيران وطموحاتها التوسعية، بمعنى تبني النظام الإيراني استراتيجية لعزل المجتمعات الشيعية في الدول الأخرى عن مجتمعاتها الأوسع، وتغيير ولاءاتها لتكون في المقام الأول لإيران وليست إلى أوطانهم الأصلية، ودفعهم لتبني سلوك معادٍ تجاه دولها ومواطنيها الذين يؤمنون بأيديولوجيات أخرى.
- تقديم الدعم المالي للمجتمعات الشيعية لاجتذاب ولائها وثقتها، ويظهر هذا -على سبيل المثال- من خلال مليارات الدولارات التي استثمرتها إيران في إعادة بناء البنية التحتية والمرافق الطبية العراقية.
- ويتيح هذا الأساس الأيديولوجي والديني للسياسة الخارجية الإيرانية، خدمة مصالحها الاستراتيجية العليا المتعلقة بالرغبة في الهيمنة الإقليمية، ففي عام 2004 استخدم ملك الأردن عبد الله الثاني لأول مرة مصطلح "الهلال الشيعي"، لوصف إيران الصاعدة وسيطرتها الوشيكة على الشرق الأوسط، قائلًا إنه إذا سيطرت أحزاب أو سياسيون موالون لإيران على الحكومة العراقية الجديدة، فقد يظهر "هلال" جديد للحركات الشيعية المهيمنة أو الحكومات الممتدة من إيران إلى العراق وسوريا ولبنان، مما يغير ميزان القوى التقليدي بين الحركتين الإسلاميتين الرئيسيتين، ومعربًا عن مخاوفه من انتشار السيطرة الإيرانية إلى دول سنية أخرى، معتبرًا أن حتى السعودية ليست بمنأى عن ذلك؛ حيث إن إنشاء هلال شيعي من شأنه زعزعة استقرار دول الخليج التي يسكنها الشيعة[12].

**2. الثقافة:**

يشير جوزيف ناي إلى القيم الثقافية والأيديولوجية كأحد المكونات الثلاثة للقوة الناعمة، ويشمل ذلك الفن والدين والترفيه والأدب والتقاليد والفلكلور والقيم السلوكية والطعام. وقد أعادت إيران استغلال إرثها الثقافي والحضاري المتمثل في اللغة الفارسية والدين والأدب والعادات والطقوس والفنون والآثار، لتوسيع نفوذها، فرغم غياب الروابط الدينية والعرقية واللغوية المشتركة مع جيرانها الإقليميين، فإنها استطاعت توظيف تلك العناصر لاستقطاب الأقليات الشيعية والفارسية داخل الدول، وبلوغ الحضور والتأثير الثقافي لخدمة المصالح السياسية. وفيما يلي نستعرض أبرز الأدوات الثقافية التي توظفها كأحد مكونات قوتها الناعمة:

**أ. منظمة الثقافة والعلاقات الإسلامية "ICRO":**

تعتبر الأداة الرئيسية للدبلوماسية الثقافية الإيرانية، وقد تشكلت عام 1995، كوسيلة لمجانسة شبكات الدبلوماسية الثقافية المتنوعة للجمهورية الإسلامية، والتي كانت تنفذ من خلال مجموعة متنوعة من المؤسسات المرتبطة بالدولة وتفتقر إلى الاتساق، بمعنى أنها مسؤولة عن تنسيق المبادرات الثقافية الثنائية الإيرانية مع الدول الأخرى، سواء بشكل مستقل أو بالتعاون مع السفارات الإيرانية بطريقة يمكن اعتبارها مشروعًا مشابهًا للمجلس الثقافي البريطاني أو معاهد كونفوشيوس. وتتبع المنظمة وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، وتنفذ أنشطتها بتوجيه من المرشد الأعلى الذي يعين أعضاء مجلسها[13].

وتُفعِّل المنظمة القوة الناعمة الإيرانية من خلال القيام بمجموعة وظائف، منها: إقامة علاقات ثقافية مع مختلف شعوب العالم، من أجل تطوير الحوار وترتيبات اللغة المشتركة، وتعزيز التبادل الثقافي، وشرح الثقافة والحضارة الإيرانية الإسلامية، وتطوير العلاقات الثقافية مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية، وتنمية الحوار بين الأديان والحضارات، ودعم الاحتياجات الثقافية للمغتربين والطلاب الإيرانيين الذين يعيشون في البلد المضيف، وتنفيذ الاتفاقيات الثقافية بين إيران والدولة المضيفة، والتعاون مع

المؤسسات الثقافية والتعليمية والأدبية والفنية، وتهيئة أسس الوحدة بين المسلمين، وإحياء ونشر الثقافة والتعاليم الإسلامية في العالم، ونشر المعلومات حول مبادئ وواقع الثورة الإسلامية، والترويج للغة والثقافة الفارسية في البلدان التي يكون فيها عدد المسلمين محدودًا للغاية، وتطوير علاقات وثيقة مع الطوائف الشيعية، وإقامة الأسابيع الثقافية والمهرجانات والمعارض، واستضافة فعاليات ثقافية ودينية للمغتربين الإيرانيين، والتفاعل مع النخب الاجتماعية في البلدان المضيفة، وتعيين الملحقين الثقافيين في السفارات الإيرانية في الخارج، الذين مكن لهم توفير غطاء لعمليات المخابرات الإيرانية، فعلى سبيل المثال، اتُّهِمَ محسن رباني، الملحق الثقافي الإيراني في الأرجنتين، بالتورط في تفجير مركز ثقافي يهودي في بوينس آيرس عام 1994[14].

ولدى المنظمة مكاتب في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك العديد من العواصم الأوروبية، لكنها أكثر نشاطًا في البلدان المجاورة والتي تضم مجتمعات شيعية كبيرة أو الناطقة بالفارسية أو ذات علاقات ثقافية تاريخية قوية مع إيران؛ حيث تستضيف باكستان ثمانية مراكز، واثنان في كل من تركيا وروسيا وكازاخستان وطاجيكستان التي يقع بها أحد أكثر مكاتبها نشاطًا؛ حيث يقدم التمويل لتوسيع موارد اللغة والأدب الفارسي في البلاد، والتنسيق لعدد من المؤتمرات والفعاليات الثقافية المتعلقة بالشخصيات الثقافية المشتركة. كما يرعى مكتبها في لبنان العديد من الأحداث الثقافية والفنية، وينشطون في الإنتاج الثقافي الذي يعزز فكرة محور المقاومة. وبخلاف لبنان، يُمكن رؤية دورها المستمر في الحفاظ على محور المقاومة من خلال "مؤتمر المقاومة لعام 2020" الذي جمع في بغداد العلماء السنة والشيعة من جميع أنحاء الشرق الأوسط [15].

علاوة على امتلاكها عشر وكالات رسمية حول العالم، بشكل رئيسي في أفريقيا وجنوب شرق آسيا نظرًا لوجود مجتمعات إسلامية قوية، هم: نيودلهي (الهند)، وبريتوريا (جنوب أفريقيا)، ومانيلا (الفلبين)، وأبوجا (نيجيريا)، وكوالالمبور (ماليزيا)، وموميباي (الهند)، وكولومبو (سريلانكا)، ولندن (بريطانيا)، وأكرا (غانا)، وكمبالا (أوغندا)، كما تدير المنظمة مراكز ثقافية عبر العالم غير الإسلامي، يشمل ذلك مكتبين في أمريكا الشمالية (نيويورك وأوتاوا) وآخر في أمريكا اللاتينية (كاراكاس).

وإذا ألقينا نظرة مقربة على نشاط المنظمة داخل مناطق العالم المختلفة، نجد أن نشاطها في أوروبا يتركز في البلدان ذات المجتمعات المسلمة الكثيفة، مثل البوسنة والهرسك وروسيا وألمانيا وبلغاريا واليونان؛ فعلى سبيل المثال، نظمت معرضًا للفن القرآني في البوسنة والهرسك خلال شهر رمضان عام 2022 وكان معظم السكان من السُنة، فيما أحيت ذكرى يوم القدس في العديد من المدن الألمانية. لكن المفارقة هنا هي ضعف أو غياب أنشطة المنظمة في بلدان بها جاليات مسلمة معقولة، كألبانيا وقبرص وفرنسا وهولندا وبلجيكا والسويد نظرًا لتراجع العلاقات الثنائية، بينما تتواجد بشكل أكبر داخل بلدان لا توجد بها كثافات مسلمة كصربيا وكرواتيا وإسبانيا وإيطاليا، الشريك التجاري الأول لإيران بين دول الاتحاد الأوروبي منذ عدة سنوات [16].

أما في أفريقيا والشرق الأوسط، فتتمحور أنشطة المنظمة حول الدبلوماسية الدينية العامة، نظرًا لأن جميع البلدان المستهدفة (باستثناء جنوب أفريقيا) يسكنها المسلمون بشكل أساسي. وفي أفريقيا، يبدو أن المنظمة حاضرة بشكل خاص في نيجيريا؛ حيث نظمت مسابقة لتلاوة القرآن خلال شهر رمضان، كما تنظم ندوات وورش العمل حول الإسلام في البلدان الإسلامية مثل أوغندا. ومع ذلك، يبدو أن المنظمة أكثر نشاطًا في آسيا، بالاعتماد على القواسم الدينية المشتركة؛ حيث يتركز معظم المسلمين هناك بما في ذلك إندونيسيا وباكستان والهند وبنغلاديش. ويمكن لطهران الاعتماد على المعتقدات الشيعية المشتركة كما هو الحال في أذربيجان حيث أحيت المنظمة ذكرى وفاة الخميني، كما اشترك مستشاروا المنظمة في احتفالية نظمتها الحكومة الفلبينية. وفي العاصمة التركمانية عشق آباد، أحيت ذكرى الشاعر الفارسي المعروف فردوسي. وأيضًا في ماليزيا نظمت احتفالًا بالنوروز، وفي سريلانكا قامت ببرمجة أسبوع الفيلم الإيراني [17].

وبذلك، تلعب المنظمة دورًا مهمًا في المساعدة على ترسيخ الروابط الدينية عبر الوطنية، وتعميق العلاقات الدبلوماسية بين إيران والعالم الإسلامي الأوسع، لكنها بالوقت نفسه تخدم الاهتمامات الجيوسياسية الأوسع لطهران، كما يتضح من مساهمتها في تعزيز محور المقاومة.

ولدى المنظمة دار نشر دولية داخلية تُعرف باسم "الهدى" والتي تنتج مؤلفات عن الجمهورية الإسلامية والثقافة الإيرانية بـ 25 لغة، وتوفر الكثير من الموارد للمكتبات المفتوحة للجمهور في المراكز الثقافية. وتعمل مجموعة من المؤسسات تحت مظلتها لأداء مهمتها الدبلوماسية الثقافية، بما في ذلك: جمعية أهل البيت العالمية، والمنتدى العالمي لتقارب المذاهب الإسلامية الذي يشرف على العلاقات مع المسلمين غير الشيعة، والمنظمة الإسلامية للتنمية "IDO" التي تنشر المواد الدينية وغيرها وترسل المبشرين إلى الخارج، ومكتب الدعاية الإسلامية في قم الذي يرسل أيضًا المبشرين ورجال الدين إلى الخارج، ومركز الحوار بين الأديان والحضارة "CID" الذي يشارك في حوار مع الشخصيات والمؤسسات الدينية داخل وخارج إيران [18].

ب. اللغة الفارسية:

تتمثل إحدى أدوات القوة الناعمة الإيرانية في نشر اللغة الفارسية، وهي تعتبر عنصرًا ثقافيًا مشتركًا في ثلاث دول هي إيران وأفغانستان وطاجيكستان، وأجزاء من الأناضول والصين، مع وجود مجموعات من المتحدثين بالفارسية في دول مثل العراق وأوزبكستان وباكستان، كما تظهر الخطوط الفارسية بلغات أخرى مثل التركية والهندية والأردية والأرمينية والجورجية والسواحلية. لذلك تروج طهران للتشارك اللغوي كمصدر لقوتها الناعمة في وسط أوراسيا، فيما يتعلق ببلدان مثل أفغانستان وطاجيكستان وتركمانستان وشبه القارة الهندية بالنسبة لدول مثل الهند وباكستان، فهي إلى جانب كونها اللغة أو إحدى اللغات الرسمية تظل لغة الثقافة والشعر في معظم أنحاء غرب وجنوب ووسط آسيا، ويحفظ السكان شعر الشعراء الفرس المشهورين أمثال الرومي والسعدي وحافظ. وتعمل طهران على نشر اللغة الفارسية من خلال الصحف والمجلات، وفتح أقسام لتعليم اللغة والأدب الفارسي داخل جامعاتها الخارجية، وتقديم دورات مجانية داخل المؤسسات الثقافية والخيرية، وإنشاء مراكز لتعليم اللغة؛ حيث يوجد أكثر من 600 مركز في 45 دولة، ويشمل ذلك 13 مركزًا في 5 دول شرق أوسطية، و38 مركزًا في 8 دول آسيا والمحيط الهادئ، و203 مراكز في 7 دول وسط أوراسيا، و281 مركزًا في 21 دولة أوروبية، ومركزًا واحدًا في غانا، و99 مركزًا في أمريكا الشمالية [19].

ج. السينما:

تنظر إيران للسينما كوسيلة للتلاعب السياسي؛ حيث تستخدمها كأداة لنشر أفكارها ورؤاها، ليس فقط داخليًا بل في محاولات مستمرة للسيطرة للتأثير على الرأي العام العالمي، وأنفقت طهران على الأفلام والمسلسلات ذات الخلفية الدينية التاريخية والطائفية، منها على سبيل المثال سلسلة "النبي يوسف" عام 2008، التي كتبها وأخرجها فرج الله صلاحشور واستهدفت الجمهور العربي. وقد استطاعت بعض المسلسلات الإيرانية أن تحقق نجاحًا كبيرًا من خلال استقطاب جماهير كبيرة في الدول المجاورة؛ ففي منطقة آسيا الوسطى وبسبب العنصر اللغوي والعامل الديني والقرب الجغرافي، تم تصدير المسلسلات الكوميدية الإيرانية والمسلسل الإذاعي الطويل "Soap Opera" بنجاح، حتى إنه في عام 2011 سجل التلفزيون الرسمي لأرمينيا أعلى تصنيف لإنتاج المسلسلات الإيرانية، وفي تركمانستان تمت ترجمة أكثر من عشرة أفلام إيرانية على مستوى عام، كما تتمتع الأفلام الدينية الشيعية بجمهور في لبنان والبحرين والمغرب وحتى المملكة العربية السعودية 2011[20].

ولعل عرض بعض أفلام المخرجين الإيرانيين في العديد من المهرجانات الأجنبية، وحصولها على جوائز عالمية، عزز مكانة السينما كإحدى أدوات القوة الناعمة الإيرانية؛ حيث فازت أفلام مثل "A Separation" (الانفصال) و"The Salesman" (البائع) من إنتاج آيار فرهادي، بجائزة الأوسكار للأفلام الأجنبية. وينتمي التصوير السينمائي الإيراني الحائز على جوائز، إلى فترة تميزت بتغيرات اجتماعية وسياسية عميقة؛ حيث غزت أشكال الديمقراطية الخجولة إيران، وسمحت للفنانين الإيرانيين باختراق المجتمع الحديث ونشر قيمهم الثقافية، من خلال استكشاف مثل هذه الموضوعات. وتتميز شخصيات أفلام آيار فرهادي الحائزة على جائزة الأوسكار بالتعقيد العاطفي والبنية السردية المعقدة والصراعات الداخلية والاجتماعية، وهو ما أكسبها نجاحًا في العالم الإسلامي؛ نظرًا لأن المعضلات الاجتماعية التي تنعكس في أفلام مثل "الانفصال" موجودة في المجتمعات الأخرى [21].

د. بناء المتاحف:

اتجهت إيران ووكلاؤها لبناء المتاحف لتعزيز النظرة العالمية للبلاد والترويج للسردية الرسمية بشأن بعض الوقائع التاريخية، كجزء من تدعيم قوتها الناعمة؛ فبعد انتهاء أزمة الرهائن الأمريكيين حولت طهران السفارة الأمريكية إلى متحف لإظهار انتصاراتها المزعومة ضد الولايات المتحدة، والفظائع التي ارتكبتها واشنطن ضد إيران، وتشمل المعروضات أجزاءً من طائرة هليكوبتر أمريكية تحطمت خلال مهمة إنقاذ الرهائن عام 1980، ومعدات التجسس التي تم الاستيلاء عليها من السفارة، ونسخ من برقيات السفارة، ونسخ طبق الأصل من طائرة إيرباص إيرانية استُهدفت بصاروخ أُطلق من حاملة الطائرات يو إس إس فينسينز. وفي أفغانستان، يروج متحف الجهاد الذي أسسه السياسي الموالي لإيران محمد إسماعيل خان لرواية مُعادية للولايات المتحدة، تقلل من أهمية مساعدتها الإنسانية للبلاد مقابل تصوير انتصار المجاهدين المدعومين من إيران على السوفييت [22].

أما في لبنان، فقد بنى حزب الله متحف مليتا الذي يعزز روايته عن المقاومة ويسلط الضوء على الروابط الإيرانية، مع ملصقات وصور للمرشدَين السابق والحالي، الخميني وخامنئي على الترتيب، مصحوبة بصور مجموعة من مقاتلي حزب الله. ويتيح المتحف للزوار فحص المعدات العسكرية الإسرائيلية المستولَى عليها، والكهوف التي ينام فيها عناصر الحزب ويستخدمونها لتنسيق الأعمال، والتعامل مع الأسلحة الموضوعة في المخابئ الإسمنتية. كذلك يضم العراق متحف الإمام الحسين، الذي أُنشئ على طراز مشابه للمتاحف الإيرانية بعد الثورة، فعند دخول المبنى يمر الزائر بأسماء أعداء الإمام الحسين في العصر المعاصر، ويغطي جدرانه السجاد الحريري الذي تبرعت به طهران، مصورًا تاريخ التشيع وموحيًا للزائرين بأن إيران تحمي العراق [23].

هـ. الأدب والشعر الفارسي:

يتمتع الأدب الفارسي، وخاصة شعره التقليدي، بجاذبية ومكانة بارزة لدى محبي الشعر والأدب، ويُعرف الكثير من الشعراء الإيرانيين في جميع أنحاء العالم؛ إذ تعتبر رباعيات عُمر الخيام، والقصائد الصوفية لجلال الدين الرومي، وقصائد أبي القاسم الفردوسي، والأعمال الشعرية لسعدي الشيرازي وحافظ الشيرازي ونظامي الكنجوي والروداكي، من بين أبرز الأعمال الأدبية في العالم [24].

3. التاريخ والحضارة:

يلعب التطور التاريخي والحضاري دورًا لا يمكن إنكاره كأحد مكونات القوة الناعمة الإيرانية، فقد لوحظ إعطاء أهمية للسرد التاريخي وحماية منجزات ما قبل الإسلام كجزء من صياغة هوية الدولة، فعلى سبيل المثال، تناول الرئيس الأسبق محمد خاتمي التحدي لتحقيق التوازن بين الهويتين الإسلامية والإيرانية في خطاب ألقاه أمام طلاب الجامعات والموظفين ورجال الدين في مقاطعة سيستان وبلوشستان يوم 21 أبريل 1998؛ حيث قال: "بالطبع كان للإيرانيين قبل الإسلام أيضًا الحضارة والأشياء التي يجب الافتخار بها. ويريد البعض بحجة الإسلاموية القضاء على الهوية الإيرانية، لكن هويتنا إيرانية إسلامية" [25].

ويُمكن ملاحظة تجسيد تلك الرؤية بالحرص على الاحتفال برأس السنة الفارسية "النوروز" (تبدأ في اليوم الأول من الاعتدال الربيعي، ويستمر الاحتفال لمدة أسبوعين تقريبًا) رغم كونها تجسيدًا لتراث إيران قبل الإسلام وترتبط ارتباطًا وثيقًا بالثقافة والفن والأدب الإيراني غير الإسلامي، كونها تقليدًا تاريخيًا وأقليميًا يعود تاريخه إلى ما يقرب من 3000 عام ويربط الناس من خلفيات عرقية ولغوية ووطنية مختلفة، لذلك اعتبرتها الحكومات أداة قوية للقوة الناعمة يمكنهم من خلالها الوصول إلى المجتمعات الفارسية الأخرى، لا سيما أن أكثر من 300 مليون يحتفلون بها من العرق التركي والأكراد واللور وجيلاكيس والأرمن والطاجيك والعرب والبلوش والفرس. ويُمكن رؤية ملامح اهتمام الحكومات الإيرانية بهذا الاحتفال، في بذل الرئيس الأسبق أحمدي نجاد جهودًا كبيرة في دعوة عشرات من رؤساء الدول إلى إيران كضيوف على الحكومة للاحتفال بعيد النوروز عام 2011، بل ذهب إلى حد اقتراح التجمع في مدينة برسيبوليس، المقر الرمزي للقوة الإمبراطورية الفارسية. وفي عام 2014، أمضى الرئيس الإيراني السابق

حسن روحاني أول مهرجان نوروز له كرئيس في أفغانستان وليس إيران. كما تقيم السفارات الإيرانية احتفالات بعيد النوروز تساهم في التعريف بالثقافة الفارسية [26].

كذلك قادت إيران جهود الجمعية العامة 64 للأمم المتحدة، في اجتماعها الحادي والسبعين، إلى اعتبار يوم 21 مارس يومًا غير ديني معترف به دوليًا للنوروز، ومنذ الإعلان الصادر يوم 23 فبراير 2010 أقامت الدول الثلاث الرئيسية الناطقة بالفارسية، إيران وأفغانستان وطاجيكستان، احتفالات دولية لإحياء عيد النوروز. ويأتي ذلك بعد أقل من خمسة شهور من تسجيل اليونسكو عيد النوروز في قائمة التراث الثقافي غير المادي للبشرية يوم 30 سبتمبر 2009، واعتباره تقليدًا ثقافيًا قديمًا يرمز إلى أول أيام الربيع ويقوي قيم السلام والمصالحة وحسن الجوار [27].

**4. وسائل الإعلام:**

تنظر إيران للساحة الإعلامية العالمية باعتبارها ساحة معركة حاسمة لا بد أن تكون حاضرة بها ولا تتركها للجهات المُعادية؛ فأسست بعد فترة وجيزة من الثورة الإسلامية مؤسسة إعلامية باسم "Seda va Sima-yeJomhuri-ye Eslami-e Iran"، وترجمتها "صوت ورؤية جمهورية إيران"، لكن يُشار إليها باسم إذاعة جمهورية إيران الإسلامية "IRIB". وتتحكم المؤسسة في السياسات الإعلامية لجميع المحطات التلفزيونية والإذاعية في البلاد حتى تظل متوافقة مع توجهات الدولة، وهي تتفق مع الخط الأيديولوجي للثورة الإسلامية، وتخضع لسيطرة المرشد الأعلى الذي يتولى تعيين رئيسها كل خمس سنوات وفقًا للدستور، كما يملك صلاحية فصله، كذلك تخضع سياستها التحريرية لسيطرة وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، بينما تلعب وزارة الاستخبارات والأمن القومي دورًا منفصلًا لكنه حاسم في مساعدة "IRIB" فيما يتعلق بالدعاية والمعلومات، من خلال إنتاج أفلام وثائقية تمدح النظام وحلفاءه أو تندد بخصومة الإقليميين والغربيين [28].

وتدير "IRIB" منذ 2007 شبكة إعلامية تغطي أمريكا اللاتينية وأوروبا وأفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، بأكثر من 30 لغة بما في ذلك العربية والإنجليزية والألبانية والألمانية والأذرية والبوسنية والكردية والإسبانية والفرنسية والعبرية والإيطالية والروسية والبنغالية والصينية والإندونيسية والأرمنية والجورجية والهندية واليابانية والتركية والأردية، وتتكون من 12 قناة وطنية، و33 قناة إقليمية، وقناتين تلفزيونيتين على الإنترنت، و10 قنوات بث دولية، و30 محطة إذاعية، وشبكة الأخبار الإيرانية العالمية الناطقة باللغة الإنجليزية، كما تنتج كل عام 5000 ساعة من المحتوى التلفزيوني، و300 فيلم، و20000 دقيقة من أفلام الرسوم المتحركة( ). وتهدف جميعها إلى تصدير الأيديولوجية الثورية، ونشر الثقافة والتاريخ الإيراني، وتقديم رؤيتها للأحداث العالمية، والترويج للسردية الخاصة بالدولة في القضايا الإيرانية التي تطرحها وسائل الإعلام الإقليمية والدولية وتصفها بالمعادية، مثل قناة الجزيرة القطرية وإذاعة صوت أمريكا وهيئة الإذاعة البريطانية وشبكة سي إن إن الأمريكية وروسيا اليوم ودويتش فيله الألمانية وفرانس 24، وغيرها من المحطات التي تديرها المعارضة في المهجر [29]. ويُمكن تقديم لمحة سريعة عن المحطات الخارجية التي تشغِّلها "IRIB"، كالتالي:

- قناة العالم الإخبارية: انطلق بثها عام 2003 باللغة العربية بالتزامن مع الغزو الأمريكي للعراق، وكانت تستهدف في المقام الأول العراق، ولكنها باتت تغطي أخبار العالم العربي؛ حيث تستهدف مخاطبة الجمهور العراقي والشيعي والعربي عبر مكاتبها في طهران وبغداد وبيروت. فقبل الغزو قدمت العالم هواتف محمولة وكاميرات فيديو لشباب عراقي لتغطية أي تفجير أو مظاهرة أو حادثة ضد القوات الأمريكية، ووعدت بدفع ثمن المواد التي تستخدمها، وخلال الحرب اللبنانية الثانية عام 2006 غطت الضربات الصاروخية على حيفا وسلطت الضوء على مساعدات طهران الإنسانية للبنان لتعزيز التعاطف مع النظام الإيراني. وتبث القناة أرضًا وعبر الأقمار الصناعية في جميع أنحاء العالم العربي، وتعتبر نفسها منافسًا لقناة الجزيرة القطرية، وتزعم أنها تهدف إلى تبني "سياسة إعلامية نشطة تجاه الإمبريالية الإخبارية الغربية أحادية الجانب"، وتروج لدعم إيران سيادة الدول العربية وأمنها وتُظهر دعمها الواسع للقضية الفلسطينية [30].

- سحر تي في: هي قناة دينية لغير الناطقين بالفارسية، بدأت البث عام 1997 وتهدف إلى تصدير الثورة الإيرانية إلى الخارج ودعم التعليم الإسلامي. وفي عام 2010، انقسمت إلى قناتين فضائيتين منفصلتين: سحر 1 التي تبث 20 ساعة يوميًا باللغات الأذرية والفرنسية والبوسنية، وسحر 2 التي تبث على مدار 24 ساعة يوميًا باللغات الكردية والإنجليزية والأردية [31].
- قناة الكوثر: هي قناة دينية أيضًا، انفصلت عن قناة سحر عام 2006، وتعمل على مدار الساعة، وتبث باللغة العربية بهدف رفع "القيم الإنسانية المتوافقة مع القرآن الكريم والسنة النبوية"، و"دعم المقاومة ضد الغطرسة العالمية". وفي السنوات الأخيرة، توسعت القناة إلى ما هو أبعد من البرامج الدينية والثقافية بحيث تضم الآن أربع نشرات إخبارية يوميًا [32].
- برس تي في: هي قناة إخبارية تم إطلاقها في يوليو 2007، وتبث على مدار 24 ساعة باللغتين الفارسية والإنجليزية، وتهدف إلى تقديم منظور مختلف لمنافذ الأخبار الغربية وتعزيز سمعة إيران دوليًا، ولديها استوديوهات دولية في بيروت ودمشق وواشنطن ولندن. وأعلن مسؤولوها أنها تهدف لكسر هيمنة الغرب على وسائل الإعلام العالمية. وتتبنى القناة نهجًا أكثر ليبرالية يتفق وطبيعة الجمهور الغربي المستهدف، يتبدى في هيئة مقدمات الأخبار اللاتي يرتدين الملابس الملونة بخلاف نظيراتهن على قناة العالم الإقليمية اللاتي يظهرن باللباس الإيراني التقليدي الأسود (الشادور). وقد واجهت القناة انتقادات منتظمة بأنها منفذ دعاية للنظام الإسلامي حتى فقدت ترخيصها في العديد من البلدان الأوروبية والآسيوية خلال عام 2010[33].
- هيسبان تي في: أُطلقت في ديسمبر 2013، وتُبث باللغة الإسبانية؛ حيث تقدم خدماتها لإسبانيا ودول أمريكا اللاتينية، وتهدف لتعزيز سمعة إيران كقوة مناهضة للإمبريالية في البلدان غير الإسلامية، وتوسيع الشرعية الأيديولوجية للنظام الإيراني بين الحكومات الصديقة في المنطقة، وتقليص تأثير الساعين إلى الهيمنة، في إشارة مستترة إلى الولايات المتحدة، لكن على غرار "برس تي في"، تمت إزالتها من الأقمار الصناعية الرئيسية عام 2013 نتيجة تشديد العقوبات ضد إيران [34].
- قناة جام أي جام: تأسست في ديسمبر 1997، وتقدم برامج باللغة الفارسية تستهدف المغتربين الإيرانيين والمهتمين بالثقافة والحضارة الفارسية، وقد توسعت إلى ثلاث قنوات: تبث القناة 1 إلى أوروبا والشرق الأوسط، وتغطي القناة 2 أمريكا الشمالية، فيما تخدم القناة 3 منطقة آسيا والمحيط الهادئ [35].

علاوة على العديد من القنوات والإذاعات الموجهة للشيعة داخل البلدان العربية والآسيوية؛ فعلى سبيل المثال استهدفت طهران السكان الشيعة في البحرين عبر إذاعة صوت الجمهورية الإسلامية باللغة العربية وإذاعة جمهورية إيران الإسلامية باللغة العربية وقناتي سحر والعالم، فيما تغطي قناة "أهل البيت" التلفزيونية والإذاعية المدعومة من إيران جنوب العراق ببرامج دينية، كما تبث شبكة "تمدان" ومقرها كابول برامج تلفزيونية تتماشى مع المنظور الوطني الإيراني في جميع أنحاء أفغانستان ضمن جهود قادها حسن كاظمي، المبعوث الخاص لأفغانستان منذ 17 أكتوبر 2021 وأحد قادة فيلق القدس التابع للحرس الثوري، لإنشاء سلسلة من القنوات الإذاعية والتلفزيونية بعد سقوط حكم طالبان الأول [36].

كما توظف طهران وسائل الإعلام غير الإيرانية للعمل كأبواق دعائية لها بشكل يضمن تقليل النفقات؛ فعلى سبيل المثال، نظمت السفارة الإيرانية في كابول إفطارًا رمضانيًا للصحفيين من الصحف ومحطات التلفزيون الرائدة يوم 3 أغسطس 2012، لدفع مشروع إنشاء "اتحاد الصحفيين المحليين" برعاية وتمويل إيراني يبلغ 100 مليون دولار فقط، وهو رقم هزيل مقارنة بحجم الإنفاق الضخم على الآلة الإعلامية، الذي سجل عام 2009 نحو 900 مليون دولار هي الميزانية السنوية لإذاعة جمهورية إيران الإسلامية [37]. إضافة إلى ذلك، أنشأت أذرع إيران الإقليمية، مثل حزب الله اللبناني، محطات تلفزيونية خاصة بها؛ ففي 1991 أطلق الحزب محطة "المنار"، وفي عام 2000 بدأ بثها عبر الأقمار الصناعية من قاعدة عملياته في حي حارة حريك الخاضع للسيطرة الشيعية في الضاحية الجنوبية لبيروت.

كذلك، تُصدر "IRIB" ست صحف باللغتين الإنجليزية والعربية، تستهدف الترويج للثقافة الإيرانية والسياسات المحلية والدولية

لطهران؛ بحيث تستهدف إيران نيوز وإيرانيان ديلي وطهران تايمز وكيهان إنترناشيونال الجمهور في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا وأفريقيا، بينما تخاطب صحيفتا الوفاق وكيهان الناطقتان بالعربية في الشرق الأوسط وأفريقيا. وتدير إيران أيضًا عددًا من وكالات الأنباء شبه الرسمية، بما في ذلك وكالتا تنسيم وفارس، اللتان تنتجان محتوى باللغات الرئيسية في مناطق الشرق الأوسط وجنوب آسيا [38].

ومع تطور وسائل الإعلام، باتت المدونات وصفحات مواقع التواصل الاجتماعي ساحة مهمة للدعاية الإيرانية؛ إذ استخدم المرشد الأعلى علي خامنئي، والرؤساء السابقون حسن روحاني ومحمد خاتمي ومحمود أحمدي نجاد، مدوناتهم الخاصة لنشر السياسات الرسمية للدولة وأيديولوجية الجمهورية الإسلامية، وتستهدف هذه المدونات الناطقين بالفارسية خارج إيران كما هو الحال في أفغانستان وطاجيكستان والبحرين وعمان والإمارات وغيرهم، بالإضافة إلى المدونات المكتوبة باللغات الكردية والطاجيكية والدارية وتستهدف الجماهير الأخرى، كما أنشأت إيران آلاف الحسابات المزيفة على فيسبوك وتويتر وإنستجرام لأغراض التأثير والتدخل السياسي [39].

### 5. المؤسسات التعليمية:

يُعد التعليم عنصرًا مهمًّا في القوة الناعمة الإيرانية، ويتم توظيفه وفقًا لعدة أوجه نذكرها تاليًا:

#### أ. إنشاء فروع خارجية للجامعات:

إن توسع الجامعات الإيرانية في الخارج هو جزء من استراتيجية القوة الناعمة الهادفة إلى تعزيز أيديولوجيتها وسياستها التوسعية، ونشر الثقافة الإيرانية والفارسية، وجعل المجتمعات جاهزة لاستيعاب المعتقدات الإيرانية الثقافية والسياسية والدينية والطائفية، ومأسسة حضورها الثقافي، وخلق نخب تتبنى شعارات الثورة الإسلامية.

ولعل المؤسسة التعليمية الأساسية المستخدمة لتصدير القيم الإيرانية دوليًا هي جامعة المصطفى الدولية (MIU)؛ فوفقًا للمادة 9 من النظام الأساسي التأسيسي، تشمل أهدافها توجيه الفقهاء والباحثين والمعلمين والناشرين والمفكرين المسلمين الأتقياء والملتزمين، ونشر النظريات الإسلامية والتعاليم الإلهية والمعرفة الإنسانية"، وتعكس تعاليمها أيديولوجيتها الشيعية المحافظة والأهداف السياسية للقيادة الإيرانية العليا؛ حيث تقدم الجامعة مجموعة واسعة من درجات الدراسات العليا والبكالوريوس معظمها في الدراسات الإسلامية، وتزعم أن درجة الدراسات العليا في التربية الإسلامية تعتبر بمثابة "تدريب الناشرين المسلمين لتوسيع التعاليم والثقافة الإسلامية دوليًا ومواجهة الغزوات الثقافية والسياسية والاجتماعية التي يشنها ما يسمى الشرق والغرب ضد العالم الإسلامي". وعند النظر إلى محتوى المناهج، نجد أنها هناك بمثابة محاولة لتخريج طلاب متعاطفين مع الإسلام الشيعي، فعلى سبيل المثال، يظهر تدريس التاريخ الشيعي كأحد أعمدة درجة البكالوريوس في تاريخ الإسلام، وتستند درجة الماجستير في الفقه السياسي بقوة على وجهات نظر الفقه الشيعي [40].

وتقع الجامعة تحت السيطرة المباشرة لمكتب المرشد الأعلى الذي يقوم بتعيين وإقالة رئيسها ولجنة الأمناء. وتمتلك الجامعة 60 فرعًا خارجيًا في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك بريطانيا وإندونيسيا وماليزيا ولبنان والهند وباكستان وأفغانستان وتايلاند، تتضمن أربعة أنواع من الوحدات التعليمية، هي: الشركات التابعة وعددها 170؛ والوحدات الإدارية التابعة التي تقدم خدمات إصدار وتمديد تصريح إقامة للطلاب، وترتيب الإقامة المؤقتة للطلاب، وإعادة توجيه تأشيرة الطلاب، وتقديم خدمات الرعاية من حيث توفير الإقامة وإعانة السفر، وخدمات الرعاية الصحية والتأمين، ودعم الإقامة وإيداع الإيجار والمساعدة في الزواج؛ والوحدات المجتمعية؛ والوحدات التعاونية التي يتم التعاقد معها لأداء مهام تعليمية وبحثية محددة. إضافة إلى ذلك، يتبع الجامعة مركز أبحاث المصطفى، ويضم 17 قسمًا مختلفًا، ويقوم بإجراء العديد من البحوث الاجتماعية، وتقدم الجامعة خدمات تعليمية عبر الإنترنت لأولئك غير القادرين على السفر إلى فروعها، وفي عام 2014 افتتحت 360 مركزًا قرآنيًا خارج فروعها العادية لزيادة انتشارها [41].

كما أنشأت الجامعات الإيرانية فروعًا خارجية في عدد من الدول العربية والآسيوية، فعلى سبيل المثال تستضيف ثماني دول عربية هي العراق وسوريا ولبنان وعُمان والإمارات وقطر والكويت وجزر القمر فروعًا لجامعات إيرانية، فقد فتحت جامعة آزاد فروعًا في أفغانستان والإمارات وأرمينيا وعدة مدن سورية وعراقية ووسعت فرعها في لبنان، وتم افتتاح أول جامعة إيرانية في دبي عام 2004 لتضم حاليًا أربع جامعات هي شيراز وشهيد بهشتي وبايام نور وكلية العلوم الحديثة، وفي قرية المعرفة بدبي تقدم فروع الجامعات الإيرانية برامج على مستوى البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في مجالات مثل الهندسة والقانون والعلوم الإنسانية والفنون والإدارة والرياضيات[42]. كذلك فتحت إيران جامعة الحاج عبد الله الأنصاري في محافظة هرات الأفغانية، كفرع للجامعة الإيرانية للعلوم والتكنولوجيا، ويتم تدريب أساتذة جامعة "خاتم النبيين" الأفغانية في إيران وتنظيم مناهجها من قبل السلطات الإيرانية، كما يقوم الناشرون المعتمدون من إيران بنشر كتبها التعليمية، وفي عام 2010، كانت ميزانية هذه الجامعة المدعومة من إيران وحدها أكثر من ميزانية التعليم العالي الكاملة للحكومة الأفغانية [43]. وعادة ما تضع وزارة العلوم والبحوث والتكنولوجيا الإيرانية المناهج التعليمية لتلك الجامعات والتي غالبًا ما تُدرَّس باللغة الإنجليزية باستثناء بعض الدورات التي يتم إجراؤها إما باللغة الفارسية وإما بالعربية.

ب. المنح الدراسية:

يشكل الطلاب والجامعات قاعدة رئيسية في فكر الخميني، نظرًا لكونهما عنصرًا حاسمًا في الثورة الإسلامية ضد نظام رضا شاه بهلوي، وفي وقت لاحق، تم إيلاؤهم أهمية خاصة لتأمين المصالح الإيرانية، واستهدفت الحكومة استقطاب هذه الشريحة لتشكيل نخبة تدين بالولاء لإيران وتخدم مصالحها؛ حيث تقدم سنويًا مئات المنح الدراسية للطلاب العرب والآسيويين [44]. وبحسب مساعد مركز الشؤون الدولية والمدارس الإيرانية في خارج البلاد التابع لوزارة التعليم والتربية أبو الفضل كمالي، فإن حوالي 57675 أجنبيًا من 133 دولة يدرسون في الجامعات الإيرانية، يتلقى منهم 30600 تعليمهم في جامعات تابعة لوزارة العلوم، و25000 آخرون في جامعة آزاد، وحوالي 2000 في جامعات طبية، بحيث يشكل الأجانب 1.64% من إجمالي عدد الطلاب، وهو ما يزيد بنحو 0.14% عن الهدف الذي حددته خطة التنمية الوطنية الخمسية السادسة (2021-2016) [45].

ج. تصنيف الجامعات الإيرانية:

تتمتع الجامعات الحكومية الإيرانية بسمعة طيبة نسبيًا، خاصة بالنسبة لتخصص الهندسة، فوفقًا لتصنيف شنغهاي لعام 2022 جاءت 11 جامعة إيرانية ضمن أفضل 1000 جامعة في العالم، فقد حلت جامعة طهران ضمن نطاق (400-301)، وجامعة طهران للعلوم الطبية ضمن (500-401)، وجامعة تربية مدرس في نطاق (600-501)، أما جامعتا أمير كبير للتكنولوجيا والشريف للتكنولوجيا ففي نطاق (700-601)، فيما وقعت جامعة شهيد بهشتي للعلوم الطبية ضمن نطاق (800-701)، لتحتل جامعتا إيران للعلوم والتكنولوجيا ومشهد للعلوم الطبية النطاق (900-801)، وأخيرًا حلت جامعات فردوسي مشهد وإيران للعلوم الطبية وتبريز ضمن النطاق (1000-901)[46].

د. نمو الإنتاج العلمي:

المنتجات العلمية لبلد ما هي مجموعة الأبحاث والمقالات والاستشهادات والتعاون الدولي وأنشطة الباحثين والمؤسسات التعليمية والبحثية في هذه الدولة، ويتم قياسها من خلال عدد المقالات المنشورة في المجلات الدولية المرموقة، والاقتباسات، وتصنيف المجلات، ومستوى الإنتاجية، والتأثير العلمي للعلماء من حيث الكم والنوع. وتحتل إيران مرتبة متقدمة عالميًا من حيث الإنتاج العلمي؛ حيث سجلت المركز السابع عشر عالميًا والأول شرق أوسطيًا عام 2012 وفقًا للإحصاءات الصادرة عن قاعدة بيانات Sco-pus بإنتاج 34155 مقالًا. وقد نشر العلماء الإيرانيون 13238 مقالًا بين عامي 2000-1996 بنسبة نمو 18% [47].

ووفقًا لأحدث بيانات Scopus ارتفع معدل المساهمات العلمية للباحثين الإيرانيين في العالم من 22.24% عام 2017 إلى 35.6%

عام 2021، وبالأخص في مجالات الهندسة والكيمياء وعلوم المواد، واحتلت إيران المرتبة 15 عالميًا عام 2021، مما يشير إلى جودة المقالات الإيرانية المسجلة؛ حيث بلغ عدد الأوراق البحثية المنشورة نحو 733.08 ألف ورقة بحثية خلال الفترة بين 1996 حتى 2021، بإجمالي اقتباسات تبلغ 8.78 مليون اقتباس، بواقع 11.99 اقتباس لكل ورقة بحثية، فيما انخفضت حصة الإنتاج العلمي من أوراق المؤتمرات من 7.38٪ عام 2017 إلى 1.26٪ عام 2021[48].

وقد استغل النظام الإيراني تلك المؤشرات للترويج لأيديولوجيته واعتبارها سببًا لتحقيق تلك المنجزات العلمية؛ حيث برر موقع المرشد الأعلى علي خامنئي التقدم العلمي باهتمام النظام الإسلامي بالعلم انطلاقًا من محورية العلم والتعليم والمعرفة في الإسلام، وبزعم أن نظام الشاه كان مناهضًا للدين، وبدلًا من التركيز على موضوع العلم وتعليم الشباب، أنفقت حكومته أموالًا طائلة على إلحاق الفساد بالشباب وإشراكهم في الأمور المخلة بالآداب من خلال السينما والترويج لتعاطي المخدرات، وعازيًا تعيين بريطانيا لنظام الشاه بمسعاها لتدمير إيران كدولة إسلامية ذات موقع جيوسياسي مهم للغاية، وتحويلها إلى الثقافة الغربية[49].

### 6. المؤسسات الخيرية (البونيادات):

تُعد المؤسسات الخيرية (البونيادات) إحدى أدوات القوة الناعمة الإيرانية المستخدمة لخدمة أجندات السياسة الخارجية؛ حيث تستثمر أعمالها الخيرية لنشر الأيديولوجية الثورية الإسلامية والترويج لمفاهيم تصدير الثورة والمقاومة الإسلامية، والترويج أيضًا للخطاب الشعبوي المتعلق بدعم المسلمين المستضعفين. وتحدد خطابات المسؤولين الإيرانيين الأهمية المركزية للبونيادات في استراتيجية القوة الناعمة؛ ففي خطاب ألقاه أمام مسؤولي مؤسسة شهيد في 23 يونيو 1981، ربط المرشد الأعلى الأول آية الله الخميني صراحة عمليات البونيادات بطموحات طهران الإقليمية لتصدير الثورة كجزء من موقفها المناهض للغرب، مؤكدًا أن الثقافة والجاذبية عنصر رئيسي لتحقيق هذا الهدف. كما أبرزت رؤية إيران العشرينية الموضوعة عام 1999 ودخلت حيز النفاذ عام 2005، مركزية دور البونيادات ليس في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية فحسب، وإنما كأحد مكونات القوة الناعمة، عبر تعزيز الهوية الإسلامية، وتعميق روح المقاومة، وتعزيز الإنجازات والتجارب السياسية والثقافية والاقتصادية لإيران وفهم الثقافة الفارسية. وتتعزز أدوار البونيادات من كونها مؤسسات شبه حكومية وتوفر ميزانية الدولة جزءًا من تمويلها كما يحتفظ قادتها بعلاقات شخصية مع المسؤولين الحكوميين واتصالات غير رسمية بالمرشد الأعلى، ويتم تعيينهم في مناصب قيادية بجميع أنحاء الدولة، وتمتلك تلك المؤسسات روابط مؤسسية وتوافقًا أيديولوجيًا مع الحرس الثوري[50].

ولعل إحدى المؤسسات البارزة في هذا الصدد هي وكالة الإمام الخميني للإغاثة (IKRA)، وهي الأطول نشاطًا في إيران، وترتبط ارتباطًا مباشرًا بمكتب خامنئي، وأدارت عمليات إغاثة موجهة أساسًا نحو السكان الشيعة في المناطق الهشة، بما في ذلك سوريا وأفغانستان وأذربيجان وطاجيكستان والشيشان وفلسطين والبوسنة وكوسوفو والصومال وسيراليون وجزر القمر ولبنان (صنفت الولايات المتحدة فرعها في لبنان عام 2010 كمنظمة إرهابية أجنبية بناءً على صلاتها بحزب الله) والعراق؛ حيث تنشط منذ 2006 ولديها مذكرات تفاهم رسمية مع وزارة الرياضة والشباب العراقية ووزارة العمل، ولها مكاتب في النجف وكربلاء والكاظمية والبصرة. وتتلخص أنشطتها في التوزيع المنتظم للحصص الغذائية للأسر المحتاجة، ومساعدة الأيتام والمعاقين وكبار السن، ورعاية حفلات الزفاف، وتقديم مساعدات إنسانية تشمل البطانيات والوقود، وتنفيذ دورات تدريبية مهنية، وتقديم خدمات الرعاية الطبية، وقروض بدون فوائد، وتقديم المساعدات في المناطق التي تعاني من النزاعات والكوارث الطبيعية؛ فعقب الحرب اللبنانية الثانية 2006 جمعت الوكالة أكثر من مليار ريال لتسهيل إعادة بناء البنية التحتية الدينية للشيعة اللبنانيين التي دمرتها إسرائيل، وخلال الفترة بين 2011-1995 صرفت 11 مليون دولار كمساعدات للفلسطينيين، وقدمت مساعدات للنازحين العراقيين في 1991 و2003، ومساعدات نقدية لنازحي البوسنة والهرسك عام 1995، وللشيشان وكوسوفو عام 1999، وفي أعقاب الغزو الأرمني واحتلال ناغورنو كاراباخ أرسلت الوكالة مساعدات للاجئين والنازحين، وبعد الجفاف المستمر في الصومال، افتتحت مكتبًا في مقديشو لتقديم المساعدات الغذائية وآلات الخياطة لخلق فرص اقتصادية ومراكز لتعليم القرآن[51].

علاوة على جمعية أهل البيت العالمية التي تمتلك مكاتب في 90 دولة؛ منها 39 في آسيا، و42 في أفريقيا، و18 في الأمريكتين، و40 في أوروبا. وتشمل أهدافها الأساسية بحسب موقعها: الترويج للتعاليم والثقافة الإسلامية الشيعية، وخلق وتعزيز التضامن بين جميع أعضاء العالم الإسلامي وخاصة أتباع أهل البيت، والتعاون من أجل تطوير وتعزيز الظروف الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومستويات المعيشة لأتباع أهل البيت في جميع أنحاء العالم، والدفاع عن المسلمين الشيعة المضطهدين ضد الهجمات الدعائية لوسائل الإعلام الغربية [52].

يتم تنفيذ تلك الأهداف عبر عدة آليات، منها: تقديم منح دراسية للشباب الشيعة وإحضارهم إلى إيران لتلقينهم العقيدة الشيعية الإيرانية، ثم إعادتهم إلى بلادهم حيث يقومون بعد ذلك بتأسيس منظمات غير حكومية تمتثل لقوانين بلدانهم وتنشر هذا الاعتقاد بدعم من إيران، ونشر كتب ومجلات وبرامج ومنتجات ثقافية بلغات مختلفة، وتنظيم ندوات ومؤتمرات مؤيدة لإيران، ورعاية النشطاء الدينيين والدعاة الشيعة، وتقديم الأعمال الخيرية داخل المجتمعات الأكثر احتياجًا، وتنظيم الاحتفالات السنوية بيوم القدس، والتعاون مع فيلق القدس مما يوفر غطاءً فعالًا للمساعدة في جمع المعلومات الاستخبارية واكتشاف وتجنيد الطلاب الأجانب ونقل الأموال والعتاد المخصص لعمليات فيلق القدس.

وبالمثل، تنفذ مؤسسة "مستضعفان" مشاريع تجارية وأيديولوجية واسعة النطاق تساهم في تدعيم القوة الناعمة الإيرانية، سعت إلى الأعمال التجارية الخارجية والدولية، لا سيما في الأسواق الناشئة في البوسنة وباكستان وأرمينيا وتركمانستان وكازاخستان والصين والهند وبنغلاديش وفي دول القارتين الأفريقية واللاتينية. فيما تروج مؤسسة الفارابي للسينما الإيرانية على الصعيدين المحلي والدولي. أما مؤسسة شهيد، فقد انخرطت بعمق في الترويج الأيديولوجي، وتمتلك العديد من المكاتب الخارجية في ليبيا والجزائر وسوريا ولبنان، وبعد الحرب اللبنانية الثانية مولت المؤسسة بناء مستشفى الرسول الأعظم في بيروت لمقاتلي حزب الله وأقاربهم، وقدمت المساعدة لضحايا الهجوم العسكري الإسرائيلي عام 2012 على غزة. وتضم مؤسسة آستان قدس رضوي العديد من المكتبات والمتاحف، وتنشر مواد إسلامية باللغات الإنجليزية والعربية والفارسية والأردية والتركية[53].

وتتجاوز آليات عمل البونيادات لدعم القوة الناعمة الإيرانية العمل الخيري، لتشمل الترويج للخطابات الأيديولوجية الجذابة بشكل يُكمل دور وكالات الإعلام المملوكة للدولة وخطابات السياسة الخارجية، لا سيما أن بعض مصادر الأخبار الإيرانية الرئيسية مملوكة ومدارة من قبل بونياد، بما في ذلك وكالة مهر للأنباء وطهران تايمز التي تصدر باللغة الإنجليزية. علاوة على الإنتاج السينمائي كمثال فيلم "محمد رسول الله" الذي أنتجته مؤسستا الفارابي ومستضعفان. وأيضًا تمويل وتنظيم برامج سياحة وحج، فلدي مؤسسة مستضعفان، منظمة فرعية مكرسة لهذا الغرض تنسق السياحة في جميع أنحاء إيران، ولها مكاتب تمثيلية في طوكيو وباريس وفرانكفورت ومدريد ودبي وأصول تشمل 20 فندقًا، وست وكالات خدمات سفر، وثلاثة منتجعات ترفيهية، وشركتي حرف يدوية، والعديد من شركات الخدمات المرتبطة الأخرى، ومعهدًا تعليميًا لصناعة السياحة. وتدير مؤسسة الشهداء المنظمة الثقافية والسياحية لشهداء كوثر، التي تمتلك العديد من الفنادق في إيران بما في ذلك في طهران ومشهد وأصفهان وعلى ساحل بحر قزوين وبيوت الحجاج في قم ومشهد، وتنشط وحدة خدمات المسافرين التابعة لها في ترتيب جولات الحج الديني، لا سيما من العراق وجنوب آسيا، بما يعزز الروابط الثقافية مع إيران، كما تتولى إحضار الطلبة للدراسة في مشهد وقم، وبالتالي تدريب جيل من المجتمع الشيعي والقادة الدينيين[54].

الدور نفسه تلعبه المراكز الثقافية الإيرانية المنتشرة حول العالم، فعلى سبيل المثال، هناك 45 مركزًا للثقافة الشيعية في الأمريكتين، و27 في الهند التي تمتلك العدد الأكبر من السكان الشيعة بين الدول الآسيوية غير الإسلامية، ولديها تقاليد شيعية عميقة الجذور وعلاقات طائفية وثقافية قوية مع إيران، علاوة على 19 مركزًا للثقافة الشيعية في تايلاند، و180 في أفريقيا. ومن تلك المراكز على سبيل المثال، دار "الخودة العالمية للنشر" التي تمتلك مكاتب في أفغانستان وقيرغيزستان وتركمانستان وطاجيكستان والعراق، حيث تحضر معارض الكتب التي تقام في البلدان المختلفة، وقد نشرت أكثر من 1200 كتاب بـ 25 لغة.

كذلك يعمل المركز الثقافي الإيراني في لبنان ضمن شراكة وثيقة مع الدائرة الثقافية لحزب الله، لتنفيذ مشاريع مشتركة، ويشرف المركز على سلسلة من المدارس والجامعات والمعاهد الدينية التي تمولها إيران في المناطق التي يسيطر عليها الشيعة، كما تنسق مع وسائل الإعلام الحكومية للترويج للدعاية الإيرانية في لبنان [55].

## ثالثا | نماذج توظيف القوة الناعمة الإيرانية:

تسعى إيران إلى ربط الدول المستهدفة هيكليًا بالعصب الأيديولوجي للنظام الإيراني من خلال توظيف أدوات القوة الناعمة، بغض النظر عن التفاهمات والتسويات والضغوط التي قد تنشأ على المستوى السياسي، والتي قد تعيد تعريف النفوذ الإيراني في المنطقة بأكملها. وفيما يلي أبرز نماذج توظيف القوة الناعمة:

**1. العراق:**

يكتسب العراق أهميته الجيوسياسية بالنسبة لإيران انطلاقًا من موقعه الحساس الذي جعله بوابة لمشروعها التوسعي الإقليمي الذي يُطلق عليه "الهلال الشيعي"، ودوره في خلق توازن إقليمي مقابل القوة الأخرى غير العربية، وبالتالي فالسيطرة عليه ضرورة أساسية لإيران من منظور سياسي إقليمي ومن منظور الأمن القومي؛ بحيث يمنحها الفرصة لتعريف دور العراق الإقليمي بطريقة تضمن وجودها كقوة إقليمية وفاعلية مؤثرة. وبينما كانت عناصر القوة الصلبة التقليدية في قلب صياغة الاستراتيجية السياسية والأمنية الإيرانية تجاه العراق، فإن حكومة طهران لم تغفل توظيف أدوات القوة الناعمة لبسط نفوذها على البلاد، بالنظر للروابط الثقافية الممتدة؛ حيث يدين 65% من السكان بالمذهب الشيعي، بما يؤسس أرضية مشتركة بين البلدين.

ويمكن الاستدلال بأن إيران قامت بتمويل إنشاء جامعات تركز على تثبيت الأيديولوجية والفلسفة الإيرانية بين الشباب العراقي، وخلق جيل جديد من المقاومة؛ حيث تخطط جامعة آزاد الإسلامية لفتح فروع جديدة لها داخل العراق، وبالأخص في كربلاء والنجف والبصرة، كما تبرعت طهران لبناء مراكز إسلامية ومدارس دينية وجوامع ومرافق طبية داخل المناطق الشيعية، وقدمت منحًا دراسية للطلاب، وافتتحت فروعًا للمؤسسات الخيرية "البونيادات" كمؤسسة الشهداء والمحاربين القدامى والمستضعفين، والتي تقوم بأدوار تتعلق بنشر التشيع وتعليم اللغة الفارسية ونشر الكتب المروجة للفكر والأيديولوجية الإيرانية وتقديم منح تعليمية ومساعدات إنسانية يتم استغلالها في توسيع القاعدة الشعبية المؤيدة لإيران، علاوة على تسهيل رحلات حج الشيعة الإيرانيين إلى مدينة كربلاء، بالتوازي مع بناء الحرس الثوري مرافق سياحية للحجاج، فعلى سبيل المثال، قاد قائد فيلق القدس السابق قاسم سليماني مشروع بناء طريق من محافظة ديالى إلى محافظة سامراء كعلامة على دعم إيران للسكان الشيعة المحليين.

كذلك، أقام النظام الإيراني مشاريع إعلامية لترويج صورة إيجابية عنه باعتباره حامي العراق، فعقب سقوط نظام الرئيس صدام حسين كان التلفزيون الإيراني من أوائل التليفزيونات التي دخلت منازل العراقيين، وباستخدام أجهزة إرسال بالقرب من الحدود تمكنت طهران من بث مواد تهدف لإقناع الجمهور العراقي بتكوين رأي إيجابي عن النظام الإيراني وتفاعلاته مع النظام السياسي العراقي، ولعل أبرز الأمثلة قناة العالم الإخبارية التي تبث على مدار الساعة أخبارًا من منظور إيراني تستغل المشهد السياسي المتغير باستمرار [56].

**2. سوريا:**

تعتبر سوريا أحد الحلفاء الإقليميين للنظام الإسلامي الإيراني منذ ثورة 1979، للاعتبار المذهبي وكذلك لاشتراكهما في تبني سياسة مناهضة لإسرائيل، فقد تعاونا في دعم حزب الله ومنظمات المقاومة الفلسطينية خلال الثمانينيات. وخلال الحرب العراقية الإيرانية، كانت سوريا واحدة من الحلفاء الإيرانيين القلائل في المنطقة؛ حيث ساعدت طهران من خلال تدريب الإيرانيين على تكنولوجيا الصواريخ البالستية، ومع الغزو الأمريكي للعراق 2003 عزز البَلدان تعاونهما الاستراتيجي، وخلال الحرب اللبنانية الثانية عام 2006 استخدمت إيران علاقاتها مع سوريا لدعم حزب الله، وتعززت العلاقة بين طهران ودمشق بعد هذه التجربة، وتوسعت أكثر لتشمل المجالات غير العسكرية.

دخلت العلاقات بين الدولتين مرحلة جديدة مع اندلاع انتفاضة 2011، عندما لعبت طهران دورًا رئيسيًّا في بقاء نظام الرئيس بشار الأسد. ولطالما كانت العلاقات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية مكونات رئيسية لمسيرة التعاون الثانية، لكن الحكومة الإيرانية لم تغفل ضرورة ترسيخ جذورها داخل سوريا باستخدام أدوات القوة الناعمة، بحيث إذا أُجبرت على تقليص حضورها سياسيًّا أو عسكريًّا فلا تفقد قدرتها على توجيه مسار التفاعلات السياسية لخدمة مصالحها عبر التأثير على المجتمع المحلي.

وقد طبقت طهران مقاربة التوغل الناعم في سوريا منذ عهد الرئيس حافظ الأسد، لكنه ظل محدودًا ومتركزًا في الأنشطة الثقافية البسيطة، مثل النوادي الخيرية وإدخال المناهج الشيعية في بعض مدارس الشريعة بدمشق، بينما اتخذ منحى أكثر كثافة ووضوحًا منذ وصول الرئيس بشار الأسد إلى السلطة عام 2000؛ حيث أصبحت دمشق وخاصة مرقد السيدة زينب أماكن جذب للشيعة ومراكز لنشر المذهب الشيعي، وعقب اندلاع ثورة 2011 سعت إيران إلى تجاوز دمشق وحمص واللاذقية وحلب، ودخول مناطق مثل دير الزور، التي تتميز بنفوذ عشائري قوي ومجتمع عربي سني، واستند الاختراق الإيراني في دمشق والساحل السوري إلى وجود مرقدي السيدة رقية والسيدة زينب ووجود عدد كبير من العلويين. ويُمكن تحديد مجالات القوة الناعمة الإيرانية كالتالي:

- المؤسسات التعليمية، فقد افتُتحت المدرسة الشيعية الأولى في سوريا رسميًّا عام 2014 بمرسوم رئاسي، وكانت تقع في مدينة جبلة، وسُميت "أعظم مدرسة الشريعة الجعفرية"، وتم تسهيل شروط القبول لهذه المدرسة. لكن سبقها 40 مدرسة شيعية أخرى بشكل غير رسمي. وبعد عام 2015، اعترف النظام السوري رسميًّا بعشر مدارس ثانوية شيعية في دمشق ودير الزور واللاذقية وحلب وعين عبد الله الظاهر، مشرفًا عليها. كما أنشأت إيران مجمع "الرسول الأعظم" في اللاذقية، الذي يشمل المدارس الدينية والمراكز التعليمية، ويسعى لتزويد السكان المحليين بدراسات دينية قائمة على المذهب الشيعي. وعلى صعيد التعليم الجامعي، توسعت إيران في افتتاح فروع لجامعاتها مثل جامعتي المصطفى والفارابي، وتفاوض مسؤوليها لإنشاء فروع عديدة لجامعة آزاد الإسلامية، وتم التوصل لاتفاق مع ثلاث جامعات إيرانية هي جامعة الفردوس وجامعة الأمير كبير وجامعة الزهراء للبنات.

وفي يناير 2020، وقع وزير التعليم الإيراني محسن حاجي ميرزائي خلال زيارته لسوريا مذكرة تفاهم بين البلدين، مشددًا على أهمية دمج دراسة اللغة الفارسية في النظام التعليمي السوري. كذلك، أعلنت إيران عام 2020 أنها تساعد الحكومة السورية على نشر الكتب المدرسية التي يتم تدريسها في المدارس السورية؛ حيث صرحت بأنها ستدرب عددًا كبيرًا من المعلمين السوريين وستساعد في تخطيط المناهج التعليمية خاصة في المرحلة الثانوية، وتعهدت جامعتا فرهانجان وشهيد رجائي الإيرانيتان بإجراء دورات تدريبية في التعليم العالي [57].

وكانت برامج التبادل الطلابي والمنح الدراسية أحد عناصر التعاون التعليمي بين البلدين، مما أدى لزيادة تأثير طهران على النظام التعليمي السوري؛ ففي أبريل 2016 وقع وزير التعليم العالي السوري محمد عامر ماريديني والسفير الإيراني معاهدة تبادل طلابي، التزمت طهران بموجبها بمنح 200 منحة دراسية للطلاب السوريين سنويًّا. وبحسب ما أوردته وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية تسنيم، كان هناك 750 طالبًا سوريًّا من حاملي المنح الدراسية يدرسون في الجامعات الإيرانية خلال يناير 2020.

- نشر اللغة الفارسية، ويتم تدريسها داخل فروع الجامعات الإيرانية، وفي جامعات حمص والفرات وتشرين ودمشق، والمركز الثقافي في محافظة اللاذقية، ومجمع الرسول الأعظم، ومن أجل زيادة توسيع دروس اللغة الفارسية، حرص المستشار الثقافي لإيران على إدخال برامج اللغة الفارسية في مدرستي المحسنية والهاشمية في دمشق ( ).

- المراكز الثقافية، التي توسعت طهران في إنشائها، ومنها مركز الإمام المهدي المؤسس في دمشق عام 2014، ويتضمن شعاره صورة للمرشد الأعلى علي خامنئي والعلم السوري وراية حزب الله. وكان المركز نشطًا في لبنان منذ منتصف الثمانينيات، ويعتبر واحدًا من المؤسسات الثقافية والدينية الرئيسية المرتبطة بحزب الله. ورغم أن أنشطته تشمل التدريب العسكري، فإنه يشارك بشكل كبير في العديد من الأنشطة الدينية الموجهة نحو توسيع الثقافة الشيعية في سوريا. ويستهدف المركز فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 8 و16 عامًا، وأعضاؤه في الغالب من الطلاب ويحضرون دروسًا تتعلق بالبرامج الثقافية والدينية والاجتماعية، ويتم تدريس دورات تدريبية بشأن المذهب الشيعي والطقوس الدينية من قبل المراكز المرتبطة به. ويسعى المركز لنشر التشيع الاثنا عشري الذي ليس له جذور عميقة في سوريا عبر الانخراط في الاحتفالات الدينية المرتبطة بالشيعة؛ فسنويًا، يشارك أعضاء مركز الإمام المهدي في احتفالية عاشوراء، وخلال شهر رمضان يشاركون في احتفالات أخرى أهمها تلك المرتبطة بالإمام علي بن أبي طالب مساء اليوم العشرين من الشهر، وغالبًا ما يحمل المنظمون لافتات عليها شعارات وصور لقادة إيرانيين بمن فيهم آية الله خامنئي [58].

كذلك، أنشأت طهران مراكز ثقافية مختلفة في عدة مدن بجميع أنحاء محافظة دير الزور ذات الأغلبية السُنية، كالبوكمال وميادين وصبيخان لنشر الثقافة واللغة الفارسية والتقاليد الشيعية، وتقديم منح دراسية كاملة لطلاب الدين السوريين للدراسة في إيران، بهدف نشر العقيدة الشيعية بين عائلاتهم وأصدقائهم عند عودتهم، كما أنشأت عدة مراكز للحسينية مرتبطة بالمراكز الثقافية في المحافظة، ووفقًا لتقرير صادر عن المرصد السوري لحقوق الإنسان عام 2019، يصدر الأذان وفقًا للتقاليد الشيعية في المساجد المرتبطة ببناء الحسينيين الإيرانيين في المناطق الشرقية من دير الزور. ونظمت طهران رحلات عودة من إيران إلى دير الزور، مما مكن رجال الدين الشيعة الإيرانيين من زيارة المدن التي توجد بها مثل هذه المراكز الثقافية، وإلقاء محاضرات حول التشيع للسكان المحليين في المحافظة. وخلال السنوات القليلة الماضية نقلت إيران بعض العائلات الشيعية العراقية وعائلات الميليشيات الشيعية إلى دير الزور، ووطنتهم داخل الجزء الشرقي من المحافظة لزيادة أعداد الشيعة هناك [59].

- المؤسسات الدينية، أقامت عدة معاهد دينية تهدف لنشر الفكر الشيعي وأيديولوجية الانتماء والمشاركة في إنشاء ميليشيات محلية لاستخدامها في تحقيق أهداف السياسة الإيرانية. كما بدأت إيران في بناء الحسينيات داخل المحافظات التي تسيطر عليها، مثل دير الزور وحمص وأطراف دمشق وأطراف إدلب وحتى على الساحل السوري، وتشير التقديرات إلى أن عدد الحسينيات في سوريا وصل لحوالي 500، بما في ذلك مدرسة أكاديمية واحدة بدعم من رجال الدين الشيعة. كذلك، أحيت طهران مراسم زيارة الأضرحة الشيعية، خاصة ضريح السيدة زينب بدمشق [60].

- الأعمال الخيرية، حيث قدمت إيران خدمات اجتماعية مختلفة للمدنيين السوريين، شملت ترميم المدارس والمراكز الصحية، وإنشاء مساكن سكنية، ومنح للمحتاجين السوريين، وتقديم قروض متعددة؛ فخلال السنوات القليلة الماضية نشطت منظمة جهاد البناء الإيرانية في مختلف مدن سوريا، بما في ذلك البوكمال، ونفذت مشاريع عدة شملت إنشاء منازل للنازحين السوريين، وإقامة مستشفى بدير الزور عام 2017 تقدم خدمات طبية للمواطنين السوريين، ونقلت المساعدات الغذائية إلى المدنيين في حلب ومحيطها، وتولت إعادة تأهيل بعض المدارس في حلب التي دمرت خلال الحرب الأهلية، ففي 2017 جددت ما يربو على 35 مدرسة دمرتها الحرب، وفي 2019 أعادت بناء 16 مدرسة في دير الزور. وفي فبراير 2020 أعلنت إيران عن خطة لإنشاء 3000 مبنى سكني في سوريا بمشاركة ثلاث شركات إيرانية مملوكة للدولة. وقد لعب الهلال الأحمر الإيراني دورًا في تقديم المساعدات الإنسانية، فعلى سبيل المثال، أفاد في ديسمبر 2016، بإرسال شحنة إغاثة إلى مدينة حلب السورية تضمنت 400 خيمة و4000 بطانية و400 طقم أطباق و400 موقد غاز صغير و30 طن أرز و800 سجادة، و5 أطنان أدوية [61].

- الدبلوماسية الطبية، حيث نشرت وسائل إعلام إيرانية رسمية عدة تقارير خلال السنوات القليلة الماضية، تشير إلى أن ممثلين عن وزارة الصحة والتعليم الطبي الإيرانية التقوا بمسؤولين سوريين؛ ففي يوليو 2017، التقى المدير العام للمجلس الطبي الإيراني بـ 28 طبيبًا سوريًا في طهران، ووضع هذا الاجتماع الأساس لتعزيز الأنشطة المتعلقة بشؤون الصحة داخل سوريا. وفي يوليو 2018، أعربت إيران عن استعدادها للمساعدة في استعادة النظام الصحي السوري، ووقع البَلدان مذكرة تفاهم في أكتوبر 2018 التزمت إيران بموجبها بزيادة صادرات المعدات الطبية إلى سوريا بمقدار عشرة أضعاف.

وفي ديسمبر 2018، التقى عدنان محمود السفير السوري لدى إيران، والدكتور صادق نيات مدير مجمع مستشفى الإمام الخميني، لمناقشة إنشاء مركز البيروني الطبي في دمشق، حيث أقر نيات بوجود طلاب سوريين يدرسون مختلف المجالات الطبية في إيران. وخلال جائحة كورونا أنشأت إيران عدة مراكز طبية في دير الزور، وفي أغسطس 2020، أعلن السفير الإيراني لدى سوريا تسلم الحكومة السورية شحنة مساعدات قوامها أدوية ومعدات طبية. وقد لعب هذا دورًا مهمًّا في ترسيخ صورة إيجابية ذهنية لدى المدنيين السوريين، الذين رأوا المساعدات دليلًا على عدم تخلي إيران عنهم أبدًا [62].

- وسائل الإعلام، حيث ساعدت إيران وسائل الإعلام السورية بعد عام 2011، وفي أواخر عام 2017، بينما استعادت الحكومة السورية العديد من المناطق، سافر رئيس إذاعة جمهورية إيران الإسلامية إلى سوريا وشدد على أهمية توسيع التعاون في إنتاج برامج معينة تتمحور حول "روح المقاومة" [63].

**3. لبنان:**

يشكل حزب الله الذراع الإيراني الرئيسي في لبنان، وجاء توظيف أدوات القوة الناعمة بهدف تعزيز صورة الحزب أمام الجمهور اللبناني وتمكينه من تطوير علاقات ثقافية ودينية وسياسية مع الشعب، ولأجل تبرير الوجود الإيراني في لبنان. وتشمل تلك الأدوات [64]:

- الجمعيات الخيرية "البونيادات" المُنشأة في المناطق الجنوبية، والتي أكسبت حزب الله شعبية كبيرة قادته إلى الهيكل السياسي اللبناني، من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية مقابل إظهار ضعف الأدوار الحكومية. ويُمكن إعطاء نماذج للبونيادات بفرع لجنة الإمام الخميني للإغاثة، التي توفر الأموال لمعسكرات تدريب الشباب التابعة للحزب، وقد اعترف بها حسن نصر الله كواحدة من مؤسسات الحزب المدعومة ماليًّا من إيران، وكذلك مركز تنسيق المساعدات الإسلامية الذي يعمل كمنظمة خيرية تابعة للحزب، أنشأتها الحكومة الإيرانية ويديرها أعضاؤه، وجمعية أهل البيت العالمية التي يتولى أمانتها العامة حاليًّا أحد مؤسسي حزب الله محمد حسن أختاري، ويشغل حسن نصر الله عضوية مجلسها الأعلى.
- الوسائل الإعلامية بقنواتها المتعددة الموجهة للعالم العربي، وعلى رأسها قناة العالم التي تمتلك مكتبًا بلبنان، وتركز جميعها على إبراز حزب الله كرمز للمقاومة ضد العدوان الإسرائيلي ومخططات الهيمنة الأمريكية.
- المؤسسات الثقافية، ولعل منظمة الثقافة والعلاقات الإسلامية نموذج ملموس، حيث تقوم بدور بارز جدًّا ومراكزها تحظى بشعبية كبيرة حتى بين المجتمعات غير الشيعية، كذلك تلجأ إيران لبناء المتاحف كمتحف مليتا جنوب لبنان لتشكيل التصورات الشعبية وفقًا للمنظور الإيراني، وقد استقبل المتحف قرابة 300 ألف زائر من مصر والخليج العربي ولبنان وأجانب آخرين في الأشهر الثلاثة الأولى، لكن لم يستطع التأثير الثقافي الإيراني من خلال الموسيقى واللغة أن يترك بصمات واضحة على المجتمع اللبناني، بسبب ميله نحو الموسيقى العربية والإنجليزية والفرنسية، وبسبب حاجز اللغة لا يتم بث الأغاني الإيرانية في وسائل الإعلام اللبنانية، كما لم تستطع الأفلام الإيرانية جذب المشاهدين الذين يميلون لهوليوود، وذلك رغم تحقيق صناعة السينما الإيرانية شهرة في المهرجانات العالمية في عهد الجمهورية الإسلامية.
- المؤسسات التعليمية، تستضيف لبنان فرعًا لجامعة المصطفى الدولية التي تدير عدة مدارس، منها حوزة رسول أكرم

للذكور، ومدرسة الزهراء للإناث، وحوزة الإمام في بعلبك. كما بنت إيران 100 مدرسة في لبنان جنبًا إلى جنب مع المساجد والحسينية والمصلح عقب الحرب اللبنانية الثانية عام 2006. كذلك تستثمر إيران أيضًا في الدراسات العلمية لجذب الطلاب اللبنانيين بغض النظر عن طائفتهم ودينهم، فقد وقعت جامعة لبنانية اتفاقية مع جامعة العلامة الطباطبائي الإيرانية بهدف تبادل الأساتذة والطلاب وإنشاء برنامج دكتوراه مشترك والتعاون في الدراسات العلمية. ومثل مشاريع التعاون التربوي هذه تأتي استجابة لاتفاق البلدين على تعزيز التبادل الثنائي على المستويين التعليمي والجامعي، من خلال توقيع اتفاقية للتعاون في تدريس اللغة الفارسية.

**4. اليمن:**

تنبع أهمية اليمن من كونه الخاصرة الجنوبية للسعودية، لذلك حرصت إيران على تأسيس موطئ قدم استراتيجي لها هناك مبكرًا، لتدعيم مشروعها الإقليمي ومنحها السيطرة على حركة الملاحة البحرية في خليج عدن ومضيق باب المندب الاستراتيجي. ورغم أن مستوى نفوذها داخل اليمن لا يقارن بسوريا والعراق، سعت إيران للتأثير على السياسة اليمنية انطلاقًا من مدخل أيديولوجي أكثر منه سياسي عسكري؛ ولهذا العديد من المظاهر، أبرزها:

- رعاية – قبل اندلاع الحرب الأهلية اليمنية الحالية – أعضاء من الطائفة الزيدية، عن طريق تقديم منح دراسية للعديد من الطلاب اليمنيين، على أن تغطي الحكومة الإيرانية تكاليف معيشتهم ودراستهم، ويتم قبولهم في المؤسسات المتخصصة في تعليم مبادئ الثورة الإيرانية والمذهب الاثني عشري.
- يستقبل الحرس الثوري معظم الطلاب الذين يأتون للدراسة في إيران ويوزعونهم على ثلاث معسكرات للحرس في شيراز ومشهد وأصفهان. ويتم حث الدارسين على التحول إلى المذهب الاثني عشري والترويج له داخل مجتمعاتهم الأصلية بعد العودة. وقد نجحت إيران في استقطاب الكثير من الزيديين، ومنهم أعضاء بارزون في جماعة الحوثي، مثل الزعيم الحالي عبد الملك الحوثي.
- قدمت إيران للجنوب اليمني، المعقل التقليدي للزيديين، دعمًا لإحياء المؤسسات الدينية لتقديم برامج تعليمية دينية ووسائط متعددة للزيديين، وهي مواد معتمدة من جامعة الأديان والمذاهب، المتخصصة في تدريب الشيعة الاثنا عشرية.
- بدأ النظام الإيراني أيضًا مشاريع لإعادة بناء الأضرحة الشيعية المدمرة داخل الأراضي التي احتلتها تقليديًا الطائفة الزيدية، فعلى سبيل المثال، أمر المرشد الأعلى علي خامنئي بترميم ضريح ناصر حق، الإمام الزيدي في القرن الثالث، لتقوية العلاقة بين إيران والمجتمع الزيدي.
- نظمت السفارة الإيرانية العديد من الفعاليات الهادفة للتأثير على الطائفة الزيدية. وتم تدريس المذهب الشيعي السياسي والوعظ به داخل المناطق التي يهيمن عليها الشيعة لتحويل أولئك الذين لا ينتسبون للمذهب الاثني عشري [64].
- اجتذبت إيران الإعلاميين اليمنيين البارزين عبر مختلف المحافظات اليمنية، ونجحت في تجنيد العديد منهم، حيث درب النظام الإيراني أكثر من 1300 إعلامي يمني للتخصص في التقنيات والبرمجيات الخاصة بالبث الفضائي، وأرسلهم إلى لبنان والعراق وإيران، كما تم تدريبهم ليصبحوا مديرين ومذيعي أخبار ومضيفي المحطات الإذاعية.
- مولت إيران إطلاق العديد من القنوات الفضائية التي تركز على الترويج للأيديولوجيات الإيرانية والحوثية، ومن الأمثلة على ذلك، قنوات ميادين مسرة التي أنشأ الحوثيون محتواها في بيروت، وقناة عدن الحية التابعة للحراك الجنوبي اليمني. وقامت إيران أيضًا بتدريب أعضاء الحوثيين وتثقيفهم لإدارة وسائل الإعلام التي تروج لهوية إيرانية إيجابية في محاولة لتحسين التصور عن إيران في جميع أنحاء اليمن [65].

وقد ظهر التقارب الأيديولوجي للحوثيين بإيران بعد انقلاب عام 2014؛ حيث استخدم الحوثيون المصطلحات التقليدية لعقلية

الثورة الإيرانية، رافعين شعار "الله أكبر.. الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل.. لعنة الله على اليهود.. النصر للإسلام"، الذي يحاكي شعار النظام الإيراني "الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل".

**5. أفغانستان:**

اتبعت إيران استراتيجية متعددة الأوجه تمزج بين مقاربات القوة الصلبة والناعمة، وتسعى إلى تنمية النفوذ الديني والثقافي والاقتصادي والسياسي في أفغانستان، لترسيخ موطئ قدم إقليمي وأيديولوجي في هذا البلد المجاور، لخدمة مصالحها الرئيسية والتي تنوعت بين طرد الوجود الأمريكي ورعاية الأقلية الشيعية. وكانت الروابط الدينية والثقافية واللغوية والعرقية مع الطاجيك والشيعة الهزارة في أفغانستان مرتكزًا أساسيًّا للتوسع الأيديولوجي الإيراني؛ حيث إن الفارسية من اللغات الرسمية والأكثر شيوعًا بين السكان خاصة الطاجيك، وكثير منهم يشعر بالتقارب الثقافي تجاه إيران، كما أن ما يقرب من 20% من المسلمين الأفغان ينتمون للمذهب الشيعي.

ويُمكن تحديد أدوات القوة الناعمة التي تستخدمها إيران لنشر أيديولوجيتها في الآتي[66]:

- المؤسسات الخيرية كلجنة الإمام الخميني للإغاثة، المؤسسة الخيرية الإيرانية الرئيسية النشطة في أفغانستان، مع أكثر من 45 مكتبًا تخدم بشكل رئيسي المناطق المأهولة بالشيعة والفارسية، وتوفر اللجنة الخدمات الصحية والاجتماعية والمساعدة المالية والتدريب المهني ورعاية حفلات الزفاف لأكثر من 30 ألف أفغاني سنويًّا، ويسعى بشكل متكرر إلى ربط أعماله الخيرية بالتلقين الأيديولوجي، كما تنظم احتفالات سنوية بيوم القدس واحتفالات لإحياء ذكرى الثورة الإسلامية.
- بناء المدارس والجامعات في جميع أنحاء أفغانستان، وتزويدها بالكتب التي تنشر الدعاية الدينية والسياسية الإيرانية، ولعل إحدى المؤسسات الأساسية الموجهة نحو نشر الولاء لولاية الفقيه هي جامعة خاتم النبيين، التي بناها الزعيم الشيعي الأفغاني "آية الله محسني" عام 2006 بتكلفة 17 مليون دولار، ورغم أن صلاتها بإيران غير واضحة عن عمد، فإن المناهج الخمينية التي تدرسها تجعلها وسيلة لنشر النفوذ الإيراني. كما دعمت إيران التوسع السريع لوجود جامعة المصطفى الدولية في أفغانستان على مدى العقد الماضي، ووفقًا لمسؤوليها تدير الجامعة شبكة من 40 معهدًا وتقدم مساعدات مالية إلى 5000 طالب ومعلم ورجل دين ومبشر كل عام، ويكتسب خريجوها نفوذًا كبيرًا داخل الحكومة الأفغانية، وتشكل شبكة المعاهد الدينية وجيش رجال الدين الذين دربتهم الجامعة أداة لتوليد الدعم لأيديولوجية النظام الإيراني وضرورات السياسة الخارجية.
- استفادت طهران من نفوذها الأيديولوجي في أفغانستان لتشكيل ميليشيا لواء فاطميون، التي تشكلت عام 2013 من قبل فيلق القدس، وتحت القيادة المباشرة لقائده السابق قاسم سليماني، للقتال في سوريا. ورغم أنها تقوم بتجنيد لاجئين أفغان شيعة في إيران، كان الجزء الأكبر من مقاتليها هم من الشيعة الأفغان الفقراء؛ حيث يقدم الحرس الثوري راتبًا قدره 500 دولار شهريًّا وإقامة إيرانية مقابل الانضمام إليها، وبحسب ما ورد تم تجنيد بعض المقاتلين ذوي الدوافع الأيديولوجية أثناء دراستهم في جامعة المصطفى[67].

**6. باكستان:**

تشترك باكستان وإيران في روابط ثقافية قوية ومصالح اقتصادية وأمنية مهمة، كما أنها تشكل إحدى ساحات التنافس الجيوسياسي بين إيران والسعودية، لذلك توظف طهران تراثها الثقافي الفارسي والمذهب الشيعي (باكستان موطن لثاني أكبر عدد من السكان الشيعة بعد إيران) وخطاب المقاومة ضد الغرب لمناشدة المجتمعات المختلفة في باكستان؛ إذ يمكن لإيران الاستفادة من قرون من التراث الثقافي واللغوي المشترك لزيادة نفوذها في باكستان، فقد كانت إيران اليوم ومعظم شبه القارة الهندية جزءًا تاريخيًّا من منطقة ثقافية واقتصادية أوسع، كانت فيها الفارسية لغة الإدارة والفنون والأدب؛ فخلال عصر المغول (1526-1857) كانت

الفارسية هي اللغة المشتركة لشبه القارة الهندية. ولا يزال الأدب والفنون الفارسية موضع تقدير في باكستان، ويقدم العديد من الجامعات الحكومية الكبرى دورات جامعية ودراسات عليا باللغة الفارسية. وقد عبر رئيس الوزراء الباكستاني السابق، عمران خان، عن حجم الإرث التاريخي المشترك بين البلدين خلال زيارته لإيران في أبريل 2019، عندما قال: "لو لم يأتِ البريطانيون إلى الهند في القرن التاسع عشر، فلن تحتاج إلى مترجم، لأننا كنا جميعًا نتحدث الفارسية"[68].

وما كان لتلك الروابط الثقافية إلا أن سهلت توظيف عناصر القوة الناعمة الإيرانية؛ حيث استخدمت إيران التراث اللغوي المشترك والثقافة، والإسلام الشيعي، والرسائل المعادية للغرب لكسب النفوذ؛ إذ تستمر اللغة الفارسية والتراث الثقافي في جذب النخب الحضرية من الطبقة الوسطى الباكستانية، كما كانت المشاعر المعادية لأمريكا قوية في باكستان منذ فترة طويلة، وإن كانت لأسباب مختلفة مقارنةً بإيران، ففي عام 2012 وجد استطلاع أجراه مركز بيو للأبحاث أن 74% من الباكستانيين ينظرون إلى الولايات المتحدة كعدو، ورغم انخفاض الرقم عام 2014 إلى 38%، فإنه ما زال يوضح مخزونًا كبيرًا من المشاعر المعادية لواشنطن، لذلك، رغم نظرة بعض الباكستانيين السلبية لسياسات إيران الطائفية، فقد ينجذب البعض الآخر إلى خطابها ومبادراتها المعادية للغرب والمروجة للقومية الإسلامية، ومن الأمثلة على ذلك، الاحتفال بيوم القدس السنوي من خلال الأحداث والتجمعات التي تنظمها الجماعات الدينية والسياسية الشيعية. كما تلعب الشبكات الدينية الشيعية والمنظمات الخيرية التي تتلقى تمويلًا إيرانياً حكوميًا أو غير حكومي، دورًا في الحشد الإيديولوجي[69].

وتظهر فاعلية استراتيجية القوة الناعمة الإيرانية في نتائج استطلاعات الرأي، التي تُظهر النظرة الإيجابية لإيران من قبل الأغلبية السكانية في باكستان، بعكس انخفاض تصنيفاتها الشعبية في أماكن أخرى من العالم الإسلامي، فعلى سبيل المثال، وجد استطلاع أجراه مركز بيو للأبحاث عام 2015 أن 57% من المشاركين الباكستانيين ينظرون إلى إيران بشكل إيجابي، ورغم أن تلك النسبة تُشكل انخفاضًا كبيرًا مقارنة بمعدلات عام 2006 المسجلة 72%، فإنها تشي بتمتع باكستان بأعلى نسبة موافقة لإيران بين الدول المشمولة في الاستطلاع، مقارنة بإندونيسيا مثلًا التي انخفضت نسبة قبول إيران فيها من 77% عام 2006 إلى 36% عام 2015[70].

كذلك، يظهر التأثير الإيراني في نجاح الحرس الثوري وقد حشد عددًا من الشيعة الباكستانيين للقتال في سوريا تحت مسمى "لواء زينبيون"، وكان الدافع الرئيسي هو الهجوم الذي شنته الجماعات السنية المتشددة عام 2013 على ضريح السيدة زينب في دمشق، الأمر الذي دفع السلطات الباكستانية لشن حملة أمنية ضد لواء زينبيون وأعضائه المشتبه بهم، وفي يناير 2017، حظرت الهيئة الوطنية الباكستانية لمكافحة الإرهاب أنصار الحسين، وهي منظمة إنسانية شيعية اشتبهت السلطات في تورطها في تجنيد متطوعين للقتال ضمن اللواء، وألقت الأجهزة الأمنية الباكستانية القبض على حوالي 140 فردًا شيعيًا بعد عودتهم بفترة وجيزة من رحلات الحج إلى إيران أو العراق.

وقد اكتسبت استراتيجية الحشد الطائفي الإيرانية جاذبية أكبر في المناطق التي شهدت صراعات طائفية عميقة، بحيث كانت أكثر نجاحًا في استغلال الإسلام الشيعي داخل الأجزاء التي شهدت بالفعل عنفًا طائفيًا كبيرًا، على سبيل المثال، حالة الأقلية الشيعية في باراشينار عاصمة مقاطعة كورام ذات الغالبية السنية في إقليم خيبر باختونخوا، ومنطقة البنجاب التي كانت بؤرة للعنف الطائفي منذ الثمانينيات[71].

### 7. قيرغيزستان:

اتسمت العلاقات الإيرانية القرغيزية منذ إطلاقها عام 1992 بالمحدودية، وكان الوجود الاقتصادي والثقافي الإيراني أدنى بشكل ملحوظ من وجود روسيا والصين وتركيا، لكن بدأ الوضع يتغير خلال السنوات القليلة الماضية وأصبحت إيران تدريجيًا -من خلال الموارد الثقافية والإعلامية- فاعلًا مهمًا في قيرغيزستان؛ فأثناء رئاسة أحمدي نجاد (2013-2005) سعت إيران التي كانت تخضع لعقوبات الغرب إلى كسر حصار السياسة الخارجية من خلال إقامة اتصالات مع دول آسيا الوسطى، وكان نشاطها في قيرغيزستان مقيدًا بالقاعدة الأمريكية المتمركزة في مطار ماناس، ومع قرار السلطات القرغيزية إغلاق القاعدة عام 2014 حدثت

انفراجة في العلاقات الثنائية، وخلال زيارة الرئيس القرغيزي السابق ألمازبيك أتامبابييف لطهران عام 2015 تم توقيع عدة وثائق، بما في ذلك برنامج التبادل الثقافي بين كل من وزارة الثقافة والتوجيه الإسلامي في جمهورية إيران ووزارة الثقافة والإعلام والسياحة الإيرانية ومثيلتهما في قيرغيزستان، وتشير الوثيقة إلى أن الجانبين سيعززان التعاون في مجال الفنون والتصوير السينمائي وخدمات المكتبات والمتاحف، ويبذلان جهودًا للحفاظ على مقتنيات التراث التاريخي والثقافي[72].

ومنذ تلك اللحظة، بدأت إيران تعلق أهمية كبيرة على قوتها الناعمة في قيرغيزستان، والتي تبرز فاعليتها بشكل خاص في المجالات الثقافية والتعليمية، بغرض تعريف السكان بالقيم الثقافية الإيرانية كاللغة والموسيقى والشعر وغيرها، وذلك رغم محدودية القواسم الدينية المشتركة بين البلدين؛ حيث يعتنق أغلبية المسلمين المذهب السُني الحنفي، بينما يوجد حوالي 15 ألف شيعي فقط في البلاد. ويُمكن توضيح أهم أدوات القوة الناعمة المستخدمة كالتالي [73]:

أ. إنشاء مراكز للدراسات الإيرانية واللغة الفارسية في جامعات قيرغيزستان، والتي تلعب دورًا مهمًا في تعميم التاريخ والثقافة واللغة الإيرانية، ومن هذه المراكز الثقافية والتعليمية مركز الدراسات الإيرانية في الجامعة السلافية القرغيزية الروسية، ومركز الدراسات الإسلامية والإيرانية في جامعة بيشكيك للعلوم الإنسانية، وقد حضر افتتاحه الرئيس الإيراني، ومركز الدراسات الإيرانية واللغة الفارسية في الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الشؤون الخارجية. وتتعهد إيران بتزويد هذه المراكز بالقاعدة المادية والتقنية اللازمة، بما في ذلك الأدبيات اللازمة لدراسة اللغة الفارسية وتاريخ وثقافة إيران والمواد التعليمية والمرجعية.

ب. إطلاق آلية لتبادل الطلاب بين جامعتي قيرغيزستان وإيران، وتنظيم دورات تنشيطية للمعلمين، وإدخال دورات اللغة الفارسية تدريجيًا في مناهج الجامعات، فعلى سبيل المثال، يتم عقد دورات تدريبية متقدمة لمعلمي اللغة الفارسية في جامعة بيشكيك الإنسانية بدعم من التمثيل الثقافي الإيراني. وفي عام 2017، قدمت إيران 4 منح تعليمية لطلاب الجامعات في قيرغيزستان، وفي العام نفسه، وُقع على اتفاقية حول البرامج التعليمية المشتركة بين جمعيات الأخصائيين الاجتماعيين في قيرغيزستان وإيران في طهران. وفي بداية 2019، أُطلق مشروع الدورة الدولية الخاصة "الفلسفة في اللغة الفارسية" في جامعة قيرغيزستان الدولية بهدف تعليم الطلاب الفلسفة الفارسية باللغة الأصلية.

ج. تخطط إيران لفتح مراكز ثقافية في جامعات أخرى في قيرغيزستان؛ ففي سبتمبر 2017، زار السفير الإيراني لدى قيرغيزستان جامعة قيرغيزستان الوطنية وتم الاتفاق على افتتاح المركز الثقافي الإيراني على أساس هذه الجامعة.

د. تلعب البوابة الإخبارية التي تم إنشاؤها دورًا مهمًا في الترويج لصورة إيران، وتغطي الأحداث السياسية والاقتصادية والثقافية الإيرانية المهمة، والغرض منها إطلاع الجمهور القيرغيزي على الأحداث الجارية في السياسة الخارجية والداخلية لإيران، ويُقدم موقع البوابة المعلومات باللغات الفارسية والقرغيزية والروسية.

هـ. ينظم التمثيل الثقافي لإيران فعاليات ثقافية ترويجية، ففي 2018 نظم أسبوع الفيلم الإيراني في بيشكيك المخصص للذكرى الأربعين لانتصار الثورة الإسلامية، كما افتتح صفحة خاصة على فيسبوك لتوسيع الجمهور المستهدف من خلال الشبكات الاجتماعية، وأيضًا يترجم الأعمال الأساسية عن الإسلام إلى اللغة القرغيزية.

**8. جورجيا:**

إن اعتبارات القرب الجغرافي، ومكانة جورجيا كمركز للاستثمار الدولي والتنمية الاقتصادية جنوب القوقاز، وانفتاحها الاقتصادي والسياسي وقدرتها على الوصول إلى الأسواق الأوروبية، جعلتها محط اهتمام إيران، وقد تكثفت العلاقات خلال العقد الماضي، وانفتحت جورجيا على إيران من حيث حرية حركة الأشخاص ورؤوس الأموال بعكس الدول الغربية الأخرى، لكنهما ظلتا بعيدتين عن كونهما شريكتين رئيسيتين اقتصاديًا أو سياسيًا أو ثقافيًا. وقد كان العاملان الديني والعرقي الركيزتين الأساسيتين في مقاربة إيران الناعمة تجاه جورجيا؛ حيث يوجد عدد كبير من السكان المسلمين وبالأخص في مقاطعة كفيمو كارتلي الجنوبية التي ينتمي

عدد كبير من سكانها لأصل أذربيجاني، وجزء كبير منهم يدينون بالمذهب الشيعي، الأمر الذي يخلق إمكانات لإيران لاستخدام الدين لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية في المنطقة، لا سيما بالنظر لضعف مشاركة سكان الإقليم في الحياة السياسية الجورجية والشعور المرتفع بالحرمان.

وبالتالي يتركز التأثير الإيراني داخل المناطق التي تتوفر فيها أرضية مشتركة، أي الأقلية العرقية الأذرية المسلمة الشيعية في الجنوب. وتتلخص عوامل التأثير في ثلاثة مجالات رئيسية[74]: أولها، التعليم حيث يُشار إلى إيران باعتبارها إحدى الدول الأكثر نشاطًا في توفير فرص التدريس للمسلمين الجورجيين، إلى جانب أذربيجان والمملكة العربية السعودية، ليس بشأن التعليم الديني فحسب، بل تقدم أيضًا دورات في اللغة الجورجية والكمبيوتر، وتساهم السفارة الإيرانية في تبليسي بنشاط في توفير التمويل لتلك الأنشطة، كما تمتلك جامعة المصطفى الدولية فرعًا في تبليسي منذ عام 2011، وهي تقدم برنامجًا تعليميًا دينيًا مجانيًا مدته خمس سنوات، لا يتطلب الالتحاق به سوى شهادة الثانوية العامة واعتناق الدين الإسلامي والحصول على توصية القادة الدينيين المحليين، ويتم التدريس باللغتين الأذربيجانية والفارسية، وتوفر الجامعة الإقامة لجميع الطلاب مجانًا، وعند الانتهاء من الدورة تقدم المؤسسة إمكانيات للدراسات العليا في قم نفسها. وثانيها، المراكز الثقافية التي تفتتحها وتمولها السفارة الإيرانية، وتكون مسجلة كمنظمات غير حكومية، تقدم دروسًا في الدين بالإضافة إلى تدريس المهارات العلمية مثل الكمبيوتر واللغتين الجورجية والإنجليزية لجذب المزيد من الطلاب. وثالثها، المنظمات الدينية الإيرانية كمنظمة أهل البيت العالمية العاملة في مدينة مارنيولي بمقاطعة كفيمو كارتلي، والتي تنشط في دعم المدارس الدينية وتزويدها بالأدب الديني، وكذلك ترميم مسجد شيعي في مارنيولي، كما ورد أن المنظمة نشطة في تبليسي حيث تقدم دروسًا مجانية باللغة الفارسية وتدعم التدريس الديني. ورابعها، الخدمات الطبية المقدمة للمرضى الفقراء، والتي تتمتع بسمعة طيبة في كفيمو كارتلي.

ومع ذلك، تظل فاعلية القوة الناعمة الإيرانية في جورجيا محدودة، نظرًا لاعتبارات منها أن السكان الأذربيجانيين في كفيمو كارتلي ليسوا متدينين بشكل كبير، ويهتمون أكثر بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية للعلاقات الثنائية، بينما يتم إعطاء العلاقات الدينية وزنًا أقل نسبيًا، كما أن جامعة المصطفى غير معتمدة من قبل سلطات التعليم الجورجية ولا تعترف الدولة بشهادتها كشهادة للتعليم العالي، ويفضل السكان تركيا كوجهة للعمل والتعليم نظرًا للغة المشتركة واهتمامهم بالتعليم المهني. كذلك هناك محدودية للحصول على التعليم الإسلامي، نظرًا لعدم إدراج المدارس الدينية التي تقدم تعليمًا دينيًا أساسيًا ضمن نظام التعليم الوطني، ونقص المعلمين المؤهلين بحيث لا توجد مؤسسة تعليمية جورجية معتمدة تقدم مقررًا دراسيًا في الدراسات الإسلامية.

ولا يبدو أن الجمهور الأذري في كفيمو كارتلي يتأثر كثيرًا بالنموذج الإيراني، ولا يُعتبر نموذجًا يطمح إليه، ولا تحظى جامعاتها بقدر كبير من التقدير، ويبدو أن الإيرانيين مفضلون كشركاء تجاريين. ومع ذلك، فإن إجراءات إيران النشطة تجاه تعليم وإحياء التدين بين سكان كفيمو كارتلي والمكافآت المادية الواضحة للارتباط بإيران قد تساعد في تذليل بعض هذه العقبات، كما تؤشر المكانة الاجتماعية العالية للزعماء الدينيين المدربين إيرانيًا في المجتمع إلى أن القوة الناعمة لإيران قد تكتسب المزيد من الزخم مستقبلًا[75].

رابعا: حدود استخدام القوة الناعمة الإيرانية:

أظهرت السياسة الإيرانية التي تبنت مزيجًا من عناصر القوة الصلبة والناعمة (القوة الذكية) نجاحًا نسبيًا في الهيمنة على عدة عواصم عربية من لبنان إلى سوريا والعراق واليمن، وحققت لها حضورًا داخل بعض المجتمعات الآسيوية، لكنها لم تُظهر جاذبية داخل المجتمعات غير الشيعية ولا على الصعيد الدولي؛ حيث جاءت في المرتبة 63 من أصل 120 على مؤشر القوة الناعمة العالمي لعام 2022[76]، ويُمكن إيعاز محدودية فاعلية أدوات القوة الناعمة الإيرانية إلى الأسباب التالية:

1. تراجع جاذبية النموذج الإيراني: أظهر نموذج "الديمقراطية الدينية" الذي تبنته إيران كنظام سياسي هجين يمكن أن يكون بديلًا للأنظمة السياسية التقليدية المعروفة عالميًا، ويرتكز على التصويت الشعبي ومقاومة الظلم بما يتماشى مع القيم الإسلامية، فشلًا؛ حيث اتسم بالطابع الاستبدادي وانتشار الفساد وسوء الإدارة وعدم الكفاءة، فقد شهد

الشارع الإيراني الآلاف من الاحتجاجات التي نظمتها قطاعات عديدة لمعارضة النظام الثيوقراطي، وغضبًا من السياسات الاقتصادية حيث يواجه الإيرانيون ارتفاع معدلات التضخم وتأخر دفع الأجور وعدم القدرة على الوصول إلى العمل والغذاء والرعاية الصحية والمياه، وبسبب نقص الموارد والدمار البيئي وتدهور حقوق الإنسان وقمع المرأة وانتشار الفساد، فقد سجلت إيران المرتبة 150 من أصل 180 وفقًا لمؤشر مدركات الفساد لعام 2021 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية[76].

2. عدم فاعلية حكمها المحلي: إن أحد مقومات تعظيم إمكانيات القوة الناعمة للدولة يعتمد على جودة حكمها المحلي، بمعنى ضمان الرفاهية العامة والسعادة لمواطنيها واحترام التنوع العرقي واللغوي والديني لإثبات للعالم أن البلاد لديها مجتمع منفتح ومتسامح، وهي أمور غير متحققة في الحالة الإيرانية؛ إذ تتعرض الأقليات الدينية الزرادشتية واليهودية والمسيحية والبهائية والمسلمين السُّنة للاضطهاد والسجن والإعدام والنفي القسري، فيما تواجه الأقليات العرقية من العرب والأكراد والأتراك الأذريجانيون والبلوش سوء المعاملة والاستهداف على أساس الهوية والإهمال من التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى، وتُظهر بيانات المنظمات الدولية نسبًا عالية لأعداد السجناء السياسيين المنتمين للأقليات العرقية وارتفاع معدلات إعدامهم[77]، علاوة على فرض قيود على الحياة الخاصة للإيرانيين؛ حيث حلت في المرتبة 165 من أصل 167 دولة ضمن مؤشر ليجاتوم للازدهار لعام 2021[78]، وتصنيفها كدولة "غير حرة" على مؤشر الحرية العالمي الصادر عن مؤسسة فريدم هاوس لعام 2022 مسجلة 14 نقطة من أصل 100[79]، فضلًا عن تدهور مكانتها على مؤشر السعادة العالمي مسجلة المركز 110 من أصل 146 دولة عام 2021[80].

3. فقدان السياسة الخارجية جاذبيتها المعنوية والأخلاقية: تصبح السياسة الخارجية للدولة إحدى أدوات قوتها الناعمة عندما يراها الآخرون شرعية ولها سلطة معنوية وأخلاقية، ورغم أن الدستور الإيراني يرفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، لكن سلوك السياسة الخارجية يتعارض ومبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها؛ حيث تنتهج سياسة تدخلية عدوانية طائفية تهدف لإنشاء جيوب شيعية داخل المجتمعات العربية السُّنية، تشكل خطرًا على الأمن الديني والوحدة الطائفية لهذه المجتمعات، وقد يسبب نهجها في تدمير الحياة السياسية اللبنانية والعراقية وإسقاطهم في دوامة الطائفية، وإطالة أمد الصراعات الإقليمية وبالأخص السوري واليمني، وتهديد دول الجوار الإقليمي.

وأدى ذلك لفقدان السياسة الخارجية الإيرانية الكثير من جاذبيتها ومصداقيتها وشرعيتها وسلطتها الأخلاقية، وخلق حالة من العداء مع جيرانها العرب الذين اشتركوا في النظرة السلبية تجاه إيران، وأثار حالة من الاستياء والرفض العربي على المستويين الرسمي والشعبي، تجلت مثلًا في بيان قمة مكة العربية في مايو 2019 حيث أدانت التدخل الإيراني في الأزمة السورية وتأثيره على وحدة سوريا، كما أدانت أعمال التخريب التي تقوم بها ميليشيات الحوثي ضد السفن التجارية في المياه الإقليمية لدولة الإمارات، مؤكدة أن الدول العربية تسعى لاستعادة الأمن والاستقرار في المنطقة، والطريقة الحقيقية الوحيدة للقيام بذلك هي أن تحترم دول المنطقة مبادئ حسن الجوار، والامتناع عن استخدامها أو التهديد باستخدامها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وانتهاك سيادتها (81).

كما أصبح تصدير المذهب الشيعي إلى المجتمعات العربية السُّنية نقطة خلاف رئيسية بين إيران والدول العربية، بما في ذلك تلك التي تم تصنيفها على أنها دول حليفة مثل الجزائر، دافعًا إياها لاتخاذ خطوات لوقف المد الشيعي، فخلال معرض الجزائر الدولي للكتاب عام 2016 صادرت السلطات مجموعة من الكتب الشيعية التي اعتُبرت مسيئة لأمهات المؤمنين، وخلال معرض 2018 أغلقت السلطات الجناح الإيراني في المعرض الذي ضم نحو 2000 عنوان أغلبها شيعية وقررت إدارة المعرض مصادرة جميع الكتب وطرد موظفيها. وقبل عقد من الزمان، عام 2007، أغلقت السلطات الجزائرية جناح دار النشر اللبنانية

بسبب عرضه كتبًا شيعية. واعتقلت السلطات 400 جزائري عادوا من العراق وإيران بعد مشاركتهم في طقوس عاشوراء في كربلاء والعراق وإيران في يناير 2017، بسبب منشورات تمتدح بعض الشخصيات والقادة السياسيين الشيعة. وبعد ذلك، طُرد الملحق الثقافي بالسفارة الإيرانية بالجزائر أمير موسوي بعد اتهامه بنشر التشيُّع [81].

أما في مصر، فقد صادرت السلطات عام 2014 ثلاث شحنات من الكتب الشيعية قادمة من العراق إلى مطار القاهرة، وفي أغسطس 2015، صادرت كتبًا شيعية عن فكر الزعيم الشيعي أحمد راسم النفيس. كذلك شنت السلطات المغربية حربًا على الشيعة عام 2009 تماشيًا مع قرارها بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وهو القرار الذي عاودت اتخاذه مجددًا في 1 مايو 2018 بسبب اتهامات تفيد تسهيل عمليات إرسال الأسلحة والدعم العسكري من جانب طهران لجبهة البوليساريو. وأيضًا أكدت الحكومة الموريتانية خطورة المد الشيعي، وأبلغت السفير الإيراني في مايو 2018 أنها "لا تقبل منذ الآن أي نشاط من قبل السفارة أو الشركات التابعة لها لتغيير عقيدة المجتمع الموريتاني". بعد فترة وجيزة من استيلائها على أحد أهم المراكز الشيعية في البلاد، وهو مجمع الإمام علي، كما أغلقت مركزين شيعيين في العاصمة نواكشوط[82].

4. تزايد النظرة الشعبية السلبية لإيران في المنطقة: وصلت القوة الناعمة الإيرانية في العالم العربي إلى ذروتها عام 2006 بسبب الحرب اللبنانية الثانية، لكنها بدأت في التراجع مع احتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003، بعدما أدركت شريحة كبيرة من الجمهور العربي الطبيعة الطائفية التوسعية للمشروع الإيراني بالعراق، وهي رؤية عززتها بوضوح التدخلات الإيرانية في سوريا واليمن عقب أحداث الربيع العربي، والتي لها أبعاد طائفية واضحة تهدف إلى بسط السيطرة على المنطقة داخل ما يسمى بالهلال الشيعي وزرع جيوب طائفية في تلك المجتمعات يقر الرأي العام العربي بخطورتها، لذلك لم يعد النموذج الإيراني هو النموذج الثوري الذي يسعى العرب إلى الاقتداء به، وتآكلت القوة الناعمة الإيرانية، وتأثر سلبًا خطابها الدعائي في المنطقة، رغم محاولات إيران استغلال القضية الفلسطينية لكسب الرأي العام العربي.

ويُظهر استطلاع رأي أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ونُشر في 22 ديسمبر 2020، نمو التصورات السلبية حول السياسة الخارجية الإيرانية بشكل مطرد في جميع أنحاء المنطقة العربية؛ فبينما رأى 52% من المشاركين عام 2014 أن السياسة الخارجية الإيرانية سلبية، ارتفعت النسبة بشكل مطرد إلى 62% عام 2015 و71% عام 2016 و64% في 2017–2018. ورغم تراجع التصورات الإقليمية العربية السلبية تجاه السياسة الخارجية الإيرانية بشكل طفيف عن ذروتها عام 2016 إلى 58% بحلول 2020–2019، إلا أنها ظلت مرتفعة في كل من مصر عند 75%، والكويت 73%، والسعودية 62% والعراق 91%. ولا يقتصر الأمر على انتشار التصورات السلبية تجاه السياسة الخارجية الإيرانية، بل إن معظم العرب يعتقدون أن إيران تمثل تهديدًا رئيسيًّا لأمن العالم العربي، حيث يُنظر إليها منذ عام 2011 على أنها ثالث أكبر تهديد لأمن المنطقة، بنسبة 12% عامي 2019 و2020 ارتفاعًا من 4% عام 2011 (83).

ولعل احتجاجات تشرين 2019 العراقية أهم مؤشرات تدهور صورة إيران في بعض الدول العربية؛ حيث رفض المتظاهرون ارتهان الإرادة السياسية العراقية لطهران، وطالبوا بإنهاء الهيمنة الإيرانية على البلاد، واقتحم المئات القنصلية الإيرانية في محافظة البصرة الجنوبية، وأحرقوا العلم الإيراني ورفعوا العلم العراقي وسط هتافات مناهضة لإيران، كما تُشير نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة في أكتوبر 2021 إلى تراجع شعبية الكتل وفصائل الولاية التي حكمت البلاد تقليديًّا.

5. استهداف أبواق الدعاية الإيرانية: أزالت فيسبوك وتويتر ويوتيوب وشركات ومنصات أخرى مئات الحسابات والصفحات المزيفة المرتبطة بهيئة إذاعة جمهورية إيران الإسلامية "IRIB"، والتي كانت تستخدم للترويج للسردية الإيرانية خلال حملات متعددة، كان أكبرها شهر مايو 2019 وشملت إغلاق ما يفوق على 2800 حساب إيراني. وسبقها عام 2018، إزالة شركة جوجل القنوات المرتبطة بـIRIB على يوتيوب وحساباتها على جوجل بلس وبلوجر التي شاركت في محاولات قرصنة وهجمات رقمية وعمليات تأثير [84].

6. القيم المهيمنة على النظام الدولي: تتأثر فاعلية القوة الناعمة بالقيم السياسية والاقتصادية والثقافية التي تتبناها القوة المهيمنة على هيكل النظام الدولي، ونظرًا لهيمنة الدول الغربية ذات القيم الليبرالية والديمقراطية على النظام الدولي حاليًا، فإن نموذج الديمقراطية الدينية الإيراني القائم على ممارسة الديمقراطية الانتخابية شكلًا لا يحظى بقبول كبير كونه لا يفصل بين الدين والسياسة، بينما استقر النظام العالمي على أهمية فصل الدين عن السياسة. ولكن هذا لا ينفي أن مفهوم "الديمقراطية الدينية" كان أحد محددات جاذبية النموذج الإيراني لبعض شعوب الدول الإسلامية الشرق أوسطية، وخاصة التي تضم مجموعات شيعية، والتي لا تزال رافضة لمبدأ الفصل بين الدين والسياسة، وخاصة أن فكرة الانفصال لم تنضج في سياقها الخاص [85].

الخاتمة:

تعتبر القوة الناعمة أحد مكونات السياسة الخارجية الإيرانية منذ عهد الشاه، لكن عقب الثورة الإسلامية عام 1979 اكتسبت أهمية خاصة لتمرير مشروع "تصدير الثورة" الذي تبناه المرشد الأول آية الله الخميني، ومنذ ذلك الحين كانت مكونًا أساسيًا للسياسة الخارجية تم اللجوء إليها والمزج بين أدواتها بما يخدم طبيعة التوجه الاستراتيجي للدولة انتقالًا بين الأيديولوجية والبراجماتية. واستطاعت طهران من خلال توظيف أفكار جوزيف ناي تحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية في الشرق الأوسط وآسيا، وإن كان بدرجات مختلفة تتوقف على مدى أهمية ومركزية الدولة المستهدفة في المشروع الإقليمي الإيراني.

وقد تأثرت فاعلية أدوات القوة الناعمة بمجموعة من العوامل، أهمها حدود التهدئة والتصعيد في السياسة الخارجية تجاه المجتمع الدولي والمنطقة العربية، وهو ما يعني إمكانية حصول القوة الناعمة على دفعة قوية إذا ما توجت مباحثات فيينا النووية بالنجاح في توقيع اتفاق نووي جديد، حيث سيتم إعادة قبولها كعضو في المجتمع الدولي، وهو ما ستقدمه باعتباره نجاحًا لدبلوماسيتها.

## المصادر:


1. Edward Wastnidge, "The Modalities of Iranian Soft Power: From Cultural Diplomacy to Soft War", Politics, 2015.
2. المادة 152، دستور إيران الصادر عام 1979 شاملًا تعديلاته لغاية عام 1989، متاح على: https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pd-f?lang=ar.
3. Sadruddin Ebrahimi& Filiz Katman, "Religion as a Soft Power in the Iranian Foreign Policy", the Russian Federation European Researcher, 2019.
4. Edward Wastnidge, "Iran's Shia Diplomacy: Religious identity and foreign policy in the Islamic republic", Berkley center for religion, peace & world affairs, September 2020.
5. Saeed Qasemi, "The Factors of Iran's declining soft power in the Arab Region", international institute for Iranian studies, issue 10, October 2019
6. Basma Khaleel Namuq, "Functioning Soft Power Diplomacy in Foreign Policy: Iran as a Case Study", European Journal of Business and Management, Vol.13, No.6, 2021.
7. Natalia Paunic, "The Rising Shi'a Crescent: Iranian Smart Power and Implications forthe Middle East, Central Asia, and the Persian Gulf", Carleton Review of International Affairs, vol. 3, summer 2016.
8. Edward Wastnidge, "The Modalities of Iranian Soft Power: From Cultural Diplomacy to Soft War", Op.Cit.
9. Ali Akbar, "Iran's soft power in Syria after the Syrian civil war", Mediterranean Politics, 14 June 2021.
10. Natalia Paunic, "The Rising Shi'a Crescent: Iranian Smart Power and Implications forthe Middle East, Central Asia, and the Persian Gulf", Op. Cit
11. Jeffrey Haynes, "Iran and Shia transnational religious actors: Limits of political influence", Scielo, available at: https://www.scielo.br/j/civitas/a/WzznQdqSVRZM9TzwhRjJ4Wv, 2014.
12. Sadruddin Ebrahimi & Filiz Katman, "Religion as a Soft Power in the Iranian Foreign Policy", Op.Cit.
13. Robin Wright & Peter Baker, "Iraq, Jordan See Threat to Election from Iran", The Washington Post, available at: https://www.washingtonpost.com/archive/politics/2004/12/08/iraq-jordan-see-threat-to-election-from-iran/7e0cc1bc-aeb3-447a-bc9e-cfa5499699bc/, 8 December 2004.
14. Edward Wastnidge, "The Modalities of Iranian Soft Power: From Cultural Diplomacy to Soft War", Op.Cit.
15. S. M. Mirmohammad Sadeghi & Rahmat Hajimineh, "The Role of Iran's Soft Power in Confronting Iranophobia", MGINO review of international relations, September 2019.
16. Edward Wastnidge, "Iran's Shia Diplomacy: Religious identity and foreign policy in the Islamic republic", Op.Cit.
17. Élise Maréchal, "The Islamic Republic of Iran's Soft Power. An Analysis of the Islamic Culture and Relations Organization's Activities", University of Bologna, June 2022.
18. Ibid.,
19. Seth G. Jones, "The United States' Soft War with Iran", CSIS, available at: https://www.csis.org/analysis/united-states-soft-war-iran, 11 June 2019.
20. Michael Rubin, "Strategies Underlying Iranian Soft Power", AEI, available at: https://www.aei.org/research-products/journal-publication/strategies-underlying-iranian-soft-power/, 7 March 2017.
21. Irina Erhan, "Cinema as a Tool of influence in the portfolio of Iran's public diplomacy", the Central and Eastern European Online Library, 19 May 2018.
22. Ezgi Özlem Tamdemir, "Iranian soft power policy", Department of political science and public administration, Yildirim Beyazit University, Ankara, December 2017.
23. "دست کم گرفتن قدرت نرم ایران اشتباهی فلج‌کننده است"، مشرق، متاح على: shorturl.at/HJKW7، 19 أبريل 2016.
24. المرجع السابق.
25. Mahmoud Reza Golshanpazhooh and Marzieh Kouhi Esfahani, "Culture, the Core of Soft Power: An Overview of Iran's Cultural Component of Soft Power", Hemispheres Studies on Cultures and Societies, Institute of Mediterranean and Oriental Cultures Polish Academy of Sciences, Vol. 29, No. 4, 2014.
26. Hiva Feizi and Babak Talebi, "Iran's soft power borne of necessity and complexity of its multi-dimensional audience", The Journal of Public Diplomacy, Vol. 3, Iss. 1, Art. 6, 2012.
27. Natalia Paunic, "The Rising Shi'a Crescent: Iranian Smart Power and Implications forthe Middle East, Central Asia, and the Persian Gulf", Op. Cit
28. Kourosh Ziabari, "Nowruz, a Harbinger of Cultural Diplomacy", International policy digest, available at: https://intpolicydigest.org/nowruz-cultural-diplomacy/, 25 March 2014.
29. Saeed Qasemi, "The Factors of Iran's declining soft power in the Arab Region", Op.Cit.
30. "Iran's state TV tries soft power to win hearts and minds", The Guardian, available at: https://www.theguardian.com/world/2013/nov/22/iran-state-tv-versus, 22 November 2013.

31. Edward Wastnidge, "The Modalities of Iranian Soft Power: From Cultural Diplomacy to Soft War", Op.Cit.
32. Élise Maréchal, "The Islamic Republic of Iran's Soft Power. An Analysis of the Islamic Culture and Relations Organization's Activities", Op.Cit.
33. Seth G. Jones, "The United States' Soft War with Iran", Op.Cit.
34. Hamed Mohagheghnia & others, "The Role of Islamic Republic of Iran's Soft Power in the Middle East", International Journal of Scientific Study, Vol. 5, Issue. 4, July 2017.
35. Pierre Pahlavi and Eric Ouellet, "Iran: Asymmetric Strategy and Mass Diplomacy", Journal of Strategic Security, Vol.13, No.2, 2020, pp. 94-106.
36. Edward Wastnidge, "The Modalities of Iranian Soft Power: From Cultural Diplomacy to Soft War", Op.Cit.
37. Seth G. Jones, "The United States' Soft War with Iran", Op.Cit.
38. Michael Rubin, "Strategies Underlying Iranian Soft Power", Op.Cit.
39. Ibid.,
40. S. M. Mirmohammad Sadeghi & Rahmat Hajimineh, "The Role of Iran's Soft Power in Confronting Iranophobia", Op.Cit.
41. Pierre Pahlavi and Eric Ouellet, "Iran: Asymmetric Strategy and Mass Diplomacy", Op.Cit.
42. Élise Maréchal, "The Islamic Republic of Iran's Soft Power. An Analysis of the Islamic Culture and Relations Organization's Activities", Op.Cit.
43. Hilmi Demir, "How Iran is investing in Shi'ism in the Name of Soft Power", politics today, available at: https://politicstoday.org/how-iran-is-investing-in-shiism-in-the-name-of-soft-power/, 6 December 2018.
44. Ambitious But Secretive Arab Education Provider: Iran, Al-Fanar media, available at: https://www.al-fanarmedia.org/2017/03/ambitious-secretive-arab-education-provider-iran/, 21 July 2017.
45. "دست کم گرفتن قدرت نرم ایران اشتباهی فلج‌کننده است"، المرجع السابق.
46. Saeed Qasemi, "The factors of Iran's declining soft power in the Arab Region", international institute for Iranian studies, Issue 10, October 2019.
47. "527,000 foreign students educating in Iran", Tehran Times, available at: https://www.tehrantimes.com/news/472336/527-000-foreign-students-educating-in-Iran, 7 May 2022.
48. "2022 Academic Ranking of World Universities", Shanghai Ranking, available at: https://www.shanghairanking.com/rankings/arwu/2022.
49. "Iran is top of the world in science growth", New Scientist, available at: https://www.newscientist.com/article/dn20291-iran-is-top-of-the-world-in-science-growth/, 28 March 2011.
50. "Scimago Journal & Country Rank", available at: https://www.scimagojr.com/countrysearch.php?country=IR.
51. "What do statistics show about Iran's scientific progress?", Khamenei, available at: https://english.khamenei.ir/news/7352/What-do-statistics-show-about-Iran-s-scientific-progress, 9 February 2020.
52. William Bullock Jenkins, "Explaining Iranian Soft Power Capability: A Political Economy of the Islamic Republics Parastatal Foundations", the Australian National University, October 2014.
53. Ordan Steckler, "How Iran exports its ideology", United against nuclear Iran, available at: https://www.unitedagainstnuclearіran.com/sites/default/files/expansion/Iran%27s%20Ideological%20Expansion%20Final%20Report_05162022_JC_JMB_CMJ_JC_clean.pdf.
54. The AhlulBayt World Assembly, available at: http://ahl-ul-bayt.org/en/.
55. William Bullock Jenkins, "Explaining Iranian Soft Power Capability: A Political Economy of the Islamic Republics Parastatal Foundations", Op.Cit.
56. Ibid.,
57. Hilmi Demir, "How Iran is investing in Shi'ism in the Name of Soft Power", Op.Cit.
58. Daryl F. Urbina, "IRGC and Iranian Soft and Hard Power Influence Within the Middle East", Honors Undergraduate Theses, University of Central Florida, 2018.
59. Ali Akbar, "Iran's soft power in Syria after the Syrian civil war", Op.Cit.
60. Ibid.,
61. Hanin Ghaddar, "Dealing with Iran's Demographic and Soft-Power Programs in Syria", Emirates policy center, available at: https://epc.ae/en/details/brief/dealing-with-iran-s-demographic-and-soft-power-programs-in-syria, 8 February 2022.
62. Ibid.,
63. Navvar Saban, "How Iran used and is still using soft power in Syria", menaffairs, available at: https://menaaffairs.com/how-iran-used-and-is-still-using-soft-power-in-syria/, 17 November 2021.
64. Daryl F. Urbina, "IRGC and Iranian Soft and Hard Power Influence Within the Middle East", Op.Cit.
65. Hanin Ghaddar, "Dealing with Iran's Demographic and Soft-Power Programs in Syria", Op.Cit.

66. Navvar Saban, “How Iran used and is still using soft power in Syria”, Op.Cit.

67. Syed Qandil Abbas & Mehreen Jahangaiz, “Iran’s Foreign Policy towards Lebanon: Success Story of Synergy between Hard and Soft Power”, Journal of Research in Social Sciences, Vol. 8, No. 2, June 2020, pp. 116-134.

68. Daryl F. Urbina, “IRGC and Iranian Soft and Hard Power Influence Within the Middle East”, Op.Cit.

69. Ibid.,

70. Ordan Steckler, “How Iran exports its ideology”,Op.Cit.

71. Ibid.,

72. Shahram Akbarzadeh and Others, “Iran’s soft power in Pakistan”, Asian Politics & Policy, Volume 13, Issue 3, 26 June 2021, p. 305-325.

73. Ibid.,

74. Pew Research Center, Which country is greatest ally / threat?. https://www.pewresearch.org/global/2014/07/14/global-opposition-to-u-s-surveillance-and-drones-but-limited-harm-to-americas-image/pg-2014-07-14-balance-of-power-4-02/, July 2014.

75. Shahram Akbarzadeh and Others, “Iran’s soft power in Pakistan”, Op.Cit.

76. Garbuzarova E.G., “Iran’s Soft Power Tools in Kyrgyzstan”, Rund journal of political science, Vol.22, No.1, 2020, pp. 22-31.

77. Ibid.,

78. Mariam Gabedava and Koba Turmanidze, “Iran’s Soft Power Policy in Georgia”, Religion and Soft Power in the South Caucasus, Routledge, first Edition, 2017.

79. Ibid.,

80. “Global Soft Power Index 2022”, Brand Finance, available at: https://brandirectory.com/softpower/.

81. “Development of corruption in Iran 2003 – 2021”, World Data, available at: https://www.worlddata.info/asia/iran/corruption.php.

82. “2021 Report on International Religious Freedom: Iran”, U.S. Department of state, available at: https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/iran/.

83. “The Legatum prosperity index™ 2021”, The Legatum institute, available at: https://www.prosperity.com/rankings.

84. Iran, Freedom in the world 2022, available at: https://freedomhouse.org/country/iran/freedom-world/2022.

85. “World Happiness Report 2022”, The Sustainable Development Solutions Network, available at: https://happiness-report.s3.amazonaws.com/2022/WHR+22.pdf.

86. ”القمة العربية تدين التدخل الإيراني في شؤون دول المنطقة“، العربية، متاح على: shorturl.at/aCVW5.31 مايو 2019.

87. Saeed Qasemi, “The Factors of Iran’s declining soft power in the Arab Region”, Op.Cit.

88. Ibid.,

89. Mehran Kamrava and Hamideh Dorzadeh, “Arab Opinion Toward Iran 2019/2020”, Arab Center for Research and Policy Studies, available at:https://www.dohainstitute.org/en/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Arab-Opinion-Toward-Iran-2019-2020.pdf, 22 December 2020.

90. Kent Walker, “An Update on State-Sponsored Activity,” Google, available at: https://blog.google/technology/safety-security/update-state-sponsored-activity/, 23 August 2018.

91. Basma Khaleel Namuq, “Functioning Soft Power Diplomacy in Foreign Policy: Iran as a Case Study”, Op.Cit.

# الفصل التاسع

## الأبواب الخلفية للسياسة الإيرانية: العلاقات مع التنظيمات الإرهابية

* د. هاني نسيرة
كاتب وأكاديمي مصري

# تمهيد

كانت ثورة الخميني إسلامية وأممية عامة، تحمل خطابًا ومنطلقات من القرن السابع الميلادي أو الثاني الهجري، وتسقطها على الواقع والصراع العالمي الحديث، وتحدث آثارها الجذرية فيه، أو كما يقول الصحافي المصري الراحل الأستاذ محمد حسنين هيكل (1923-2016) عقب لقائه بالخميني في ديسمبر 1978 في باريس -قبل أسبوعين فقط من خروج الشاه من إيران في 16 يناير من العام نفسه - حيث وصف ثورته الإسلامية بقوله: "تبدو كرصاصة انطلقت من القرن السابع واستقرت في قلب القرن العشرين"، كما وصف بدقة الخميني بقوله: "من شخصيات الفتنة الكبرى في الإسلام، عادت للحياة لتقود معسكر "علي" بعد انتصار الأمويين وبعد مصارع الشهداء من آل البيت، وبعد ثلاثة عشر قرنًا من الزمان أوصلتنا إلى عصر الصراع بين الشيوعية وبين الرأسمالية، والسباق على الأسلحة النووية"[1].

تنطلق هذه الورقة من فرضية أن دعم التطرف وجماعاته وحركاته المسلحة في الفضاء الشيعي والإسلامي، شكَّل هدفًا استراتيجيًا عملت على تحقيقه الجمهورية الإسلامية في إيران، لتمتلك به أذرعًا وأدوات ضغط لها على معارضيها والمختلفين معها من الأنظمة السياسية الأخرى، فكل الأطروحات والشعارات التي نادى بها الخميني ودعمها نظام الثورة الإسلامية في إيران جاءت في إطار تحقيق هذا المسعى الاستراتيجي الإيراني، الذي يمثَّل في النهاية اللبنة الأساسية لتشكيل الإمبراطورية الشيعية العالمية، التي يقودها الولي الفقيه في إيران"(2).

وتنقسم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور رئيسة وخاتمة، يتم خلالها تناول التأثيرات الراديكالية المبكرة للثورة الخمينية، وموضوع إيران والعنف الطائفي قبل وبعد الثورات العربية، ثم يناقش المحور الثالث النهج الإيراني في دعم التطرف. وفيما يلي يتم تناول هذه المحاور..

## أولًا | تأثيرات راديكالية مبكرة للثورة الخمينية:

كانت الثورة الإسلامية الإيرانية ونجاحها عام 1979، حدثاً فاصلاً في تاريخ العالمين العربي والإسلامي، تغير شكل وواقع المنطقة بعده عمَّا قبله، ومثَّلت قمة ما عُرف في سبعينيات القرن الماضي بالصحوة الإسلامية، وأثرت ولا تزال تؤثر في تاريخ المنطقة وجغرافيتها السياسية والفكرية بشكل كبير.

أكد الخميني منذ السنة الأولى لثورته على أولوية تصديرها للعالم، وهو ما جاء في الذكرى الأولى لها بتاريخ 11 فبراير سنة 1980، حين قال: "إننا نعمل على تصدير ثورتنا إلى مختلف أنحاء العالم، لأنها ثورة إسلامية"[3]. ولم يقف خطاب وممارسة نظام الثورة الإسلامية الإيرانية، من بدايتها حتى الآن، عند دعم ورعاية حركات راديكالية معينة، ولكنها سعت، ووسعت دائمًا من مساحات الولاء لها والعسكرة للقوى المرتبطة بها وبأهدافها، والتمكين للأفكار الراديكالية بشكل عام في المجتمعات الإسلامية عامة وفي مختلف المجالات، مستهدفة بناء الجيش العقائدي العالمي وبناء الأمة العالمية التي تقودها، وهكذا ينص دستور النظام الإيراني بوضوح، وأقامت من أجل ذلك المؤسسات والمنظمات الرسمية والدستورية في النظام الإيراني لدعم ما هو غير رسمي في غيرها من الدول.

فقد حددت ديباجة الدستور الإيراني، ضمن أهداف الجمهورية الإسلامية، السعي مع الحركات الإسلامية والجماهيرية الأخرى لبناء الأمة العالمية، وإنقاذ المحرومين في كل مكان على الأرض [4]. وحدد دستور الثورة، ضمن مهام الحرس الثوري، نشر حاكمية الله في الأرض، وبناء مجتمع عالمي موحد يقوم على النضال لتحرير ودعم المستضعفين في الأرض ضمن جهادهم المشروع، وذلك ضمن أهداف السياسة الخارجية الإيرانية [5].

كذلك، حفز نجاح الثورة الإسلامية في إيران، مختلف جماعات التطرف والتطرف العنيف - سنية وشيعية على السواء- للفاعلية والمزيد من التشدد، ومجابهة الأنظمة والدول الوطنية، والسعي لأسلمة الحياة الاجتماعية والسياسية والمزايدة على الحكومات، سوى تلك التي نالت دعم الولي الفقيه ونظام الثورة الإسلامية، الذي يجعل من تصديرها ودعم طلائعها المقاتلة هدفًا رئيسًا له.

في البداية سعى النظام الإيراني والولي الفقيه لدعم جماعات الإسلام السياسي السنية، التي سبقت في نشأتها الثورة الإيرانية سنة 1979، وكذلك العنيفة منها، وظل يحتفظ بعلاقات وطيدة وبراجماتية مع بعضها، فقد حافظ النظام الإيراني على علاقات وطيدة بجماعات كالإخوان المحظورة، وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وحركة حماس، وجماعات أكثر عنفًا كالقاعدة في أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 وغيرها.

ولكن مع الوقت تطورت استراتيجيته منذ الثمانينيات إلى إيجاد ميليشيات شيعية مسلحة خاصة تابعة للولي الفقيه داخل الفضاء الشيعي الإمامي وغير الإمامي، ومثلت أذرعًا تدين له بالولاء التام وتأتمر بأوامره، ومثلت حائط صده في النزاعات والتحركات الطائفية في العديد من دول المنطقة فيما بعد؛ حيث تحمي أهدافه وتؤمن ببيعته وتعتبر جزءًا من إيران في أوطانها.

وبين دعم وتدريب وتمويل للميليشيات الشيعية المسلحة، وكذلك الشيعية السياسية المؤمنة بالولي الفقيه، تكون وتبلور الجيش العقائدي العالمي، الذي نادى به الخميني، عام 2018، ويتبع الولي الفقيه وتوجهاته ويحقق تدخلاته ومصالحه في عدد من دول المنطقة، كما تضاعفت تمويلاته وتمويلات أذرعه، وارتفعت أعداد عناصره المدربة والتابعة لفيلق القدس المنوط به تصدير الثورة للخارج، فارتفعت من 110.000 إلى 130.000 مقاتل في عام 2011، إلى حوالي 140.000 إلى 180.000 مقاتل في عام 2018 [6].

الثورة الإسلامية وصحوة التطرف العالم الإسلامي:

بشكل مباشر كان تأثير الثورة الإيرانية على جماعات وخطابات التطرف وتغذية الراديكالية كبيرًا، سواء من باب الرمزية أو من باب

حفز هذه الجماعات والخطابات، تأييدًا من جماعات الإسلام السياسي لها واستلهامًا للنموذج الإيراني فيها، أو حفزًا لمن خاف من تأثيرها الطائفي من الاتجاهات السلفية كالسرورية وغيرها. وسنحاول فيما يلي بسط بعض التأثيرات الراديكالية المبكرة للثورة الإيرانية في عدد من دول العالم الإسلامي وأحداثه:

1. توحيد مجموعات الجهاد المصري واغتيال الرئيس السادات: عقب الثورة الإيرانية، توحدت مجموعات الجهاد المصري، شمال مصر وجنوبها، أو كما تُعرف في الأدبيات المصرية، مجموعات قبلي وبحري وغيرها حينها، في تنظيم واحد بقيادة محمد عبد السلام فرج، بعد نجاح ثورة الخميني، لأول مرة في تاريخ هذه الجماعات، وهو ما كانت نتيجته الأولى والأشهر اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات، في ذكرى انتصاره في أكتوبر سنة 1981، حيث كان استقباله للشاه ومعاداته لهذه الثورة والخميني -حسب تصريح أيمن الظواهري- دافعًا لمظاهرات الجهاديين وتكفيره واستحلال دمه فيما بعد [7]، سببًا ضمن أسباب عدة أخرى، كمبادرته للسلام مع إسرائيل واستحلال دمه وإن لم يكن مساويًا لها على كل حال.

2. حادثة اقتحام الحرمين من جماعة السلفية المحتسبة (جماعة جهيمان): عقب الثورة الخمينية بشهور قليلة، وفي 20 نوفمبر من العام نفسه (سنة 1979) اقتحم جهيمان العتيبي، ومعه 200 مسلح، الحرم المكي، معلنين ظهور مهديهم المنتظر - محمد القحطاني حينها- في حادثة غير مسبوقة، جمعت بين الجهادية الأصولية والفكرة المهدوية الثورية حينها، وهو تأثير غير مباشر لصعود نظرية الولي وحكمها مع الثورة الإسلامية الإيرانية.

والعلاقة هنا قد تبدو غير مباشرة، ولكنها جزء من الزخم الذي أصاب الدعوات والمجموعات السلفية عمومًا، تأثرًا بنجاح ثورة إسلامية سياسية يقودها زعيم ديني وفقيه ولي، وكذلك خوفًا من التوسع المذهبي الشيعي الإمامي في بعض الدول، كما كان حال التيار السروري الذي كتب مؤسسه الراحل محمد سرور زين العابدين (1938-2016) -باسم مستعار هو عبد الله الغريب- كتابًا اشتهر حينها بعنوان "وجاء دور المجوس: الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية" [8]، وقد كتبه للتحذير من ثورة الخميني والانبهار بها، وداعيًا للتحفز المضاد السلفي في مواجهتها، وقد نشره صاحبه سنة 1981 ولكنه كتبه قبل الثورة بثلاث سنوات، ثم طوره جزئيًا في طبعاته التالية.

3. -3 تأسيس وانطلاق حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين: في عام 1979، تأسست حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، على وقع الثورة الإيرانية، وألف مؤسسها الطبيب الفلسطيني فتحي عبد العزيز الشقاقي (1951-1995) كتابه "الخميني الحل الإسلامي والبديل" [9]، الذي أعجب بشخصية الخميني، وتحت تأثير ثورته تحول بفكره من الناصرية إلى الخومينية، شأن كثيرين من عناصر اليسار الذي أغراهم وجذبهم شعار "الموت لأمريكا والموت لإسرائيل"، الذي التزمته الثورة والنظام الإيراني، ثم كل أذرعها السياسية والعسكرية فيما بعد من لبنان إلى العراق إلى اليمن، وأغرى وجذب إلى تأييدها كل التيارات اليسارية والقومية والمعارضة في المنطقة والعالم ضد من تعاديهم بعد نجاحها.

وقد أهدى الراحل فتحي الشقاقي مؤسس حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، كتابه المشار إليه، للشخصيتين الأكثر إلهامًا له: الخميني وحسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، رابطًا بينهما بقوله: "إلى رجلَي القرن: الإمام الشهيد حسن البنا والإمام الثائر آية الله الخميني"، وربط في مقدمته بين انتصار الثورة الإسلامية في إيران وبين الحركة الإسلامية في العالم وانتصار الإسلام معها؛ حيث يقول: "إن القضاء على الثورة الإسلامية في إيران، بأي شكل وبأي وسيلة، يعني أن الحركة الإسلامية في العالم قد تلقت أقسى الضربات منذ عام 1954، بل ربما تكون هذه الضربة أقسى وأكثر إيلامًا من ضربة عام 1954" [10]، ودعى لتبني نموذج الثورة الإسلامية في بلاد العرب والمسلمين، ووضع اللبنة الأولى لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين التي أعلن تأسيسها أوائل الثمانينيات، وظل يقودها حتى اغتياله سنة 1995، ولا تزال هذه الحركة من أبرز حلفاء إيران في المنطقة ومدعوميها.

ويؤكد تقرير لمعهد "جيتستون" الأمريكي على ما سبق أن أشرنا إليه، من أن حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، هي جزء من جهود إيران المستمرة لزيادة نفوذهم في الشرق الأوسط من خلال تسليح وتمويل الجماعات الإرهابية والمسلحة في قطاع غزة والعراق

وسوريا واليمن، مضيفًا أنه يجب أن يُنظر إلى الحرب الأخيرة بين إسرائيل ومنظمة الجهاد الإسلامي الفلسطينية المدعومة من إيران في قطاع غزة في الأسبوع الأول من أغسطس 2022، كجزء من حرب الوكالة في المنطقة.

ويضيف التقرير أن صانع القرار في إيران، بذلك وبعودة النشاط العنيف للحركات التابعة لها في فلسطين، يرسل رسالة للإدارة الأمريكية، ولإدارة بايدن تحديدًا مع عودة مفاوضات الاتفاق النووي، مفادها: "ما تستطيع إيران القيام به؟ وما تديره وتدعمه من الميليشيات والجماعات المسلحة التي يمكنها مهاجمة إسرائيل والدول العربية، وأن على الإدارة الأمريكية القبول بإزالة ورفع أزل الحرس الثوري من قائمة الإرهابيين، والسماح بالحصول على مليارات الدولارات المحبوسة نتيجة العقوبات الاقتصادية، وإلا فسنستمر في مهاجمة أصدقاء أمريكا العرب والإسرائيليين [11].

4. تأسيس أحزاب الله الموالية لإيران في أوطانها، كجزء من الجيش العقائدي للثورة: توجهت إيران منذ أوائل الثمانينيات، لصناعة جيوبوليتيك شيعي موالٍ لها، عبر إيجاد أحزاب وجماعات موالية لها داخل الإمامية وطوائف الشيعة الأخرى، وهي المؤسسات والميليشيات التي يتولى تمويلها ورعايتها الحرس الثوري، وقد اتسعت أحزاب الله طيلة نيف وأربعين عامًا، هي تاريخ حكم الثورة الإسلامية الإيرانية لعشرات الجماعات والميليشيات الكبيرة والصغيرة، في كثير من بلدان المنطقة، ويمكننا أن نحدد أبرزها فيما يلي:

تأسيس حزب الله اللبناني سنة 1982: والذي يُعد أكبر أذرع إيران، والذي تضاعف تمويله أربع مرات بين عامي 2011 و2019 [12]. وقد صنفته الولايات المتحدة منذ عام 1995 كتنظيم إرهابي، ويحتل الحزب المرتبة 14 في قائمة التنظيمات الإرهابية الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية في عام 2005[13]. وقد تولى أمانته العامة الأولى صبحي الطفيلي، والتي انتهت عام 1991، وتحول لمنتقد للحزب لارتباطه الوثيق بإيران من وجهة نظره، ثم تولى عباس الموسوي بين عامي 1991 و1992، والذي اغتالته إسرائيل إثر عودته من احتفال بذكرى اغتيال الشيخ راغب حرب في جنوب لبنان. خلفه في أمانة الحزب حسن نصر الله، والذي يتولى الأمانة العامة منذ عام 1992 حتى الآن.

ويعتبر الحزب الذراع الطولي لإيران في لبنان والمنطقة العربية، والأكثر تسليحًا وتدربًا؛ حيث يعتمد عليه الحرس الثوري في تدريب حلفائه وأذرعه في العراق واليمن والخليج وغيرها، وهو رائد ما يُعرف بالعمليات الانتحارية منذ وقت مبكر، منها تفجير السفارة الأمريكية في بيروت سنة 1983، ومحاولة تفجير طائرة إسرائيلية في بنما، وتفجير ثكنة بيروت عام 1983، ومجموعة من الهجمات على قوات جيش الدفاع الإسرائيلي وميليشيات جيش لبنان الجنوبي في جنوب لبنان، كما قام بعمليات كثيرة خارج لبنان، مثل تفجير السفارة الإسرائيلية في بيونس آيرس عام 1992، وكان له دور كبير في الحرب السورية؛ حيث اعتبر ذراع إيران لإسناد نظام الرئيس السوري بشار الأسد، كما قام الحزب بالعديد من العمليات والأدوار الكبيرة لدعم أيديولوجية وتوجهات الولي الفقيه [14].

حزب الله في الحجاز أو أتباع خط الإمام سنة 1987: الذي أنشئ بعد أحداث مكة في أغسطس سنة 1987، وواصل عملياته الإرهابية حتى تفجيرات الخبر سنة 1995، التي قادها أبو عمران أحمد المغسل، الذي قبض عليه سنة 2015 [15]. ويُعد حزب الله الحجاز الآن الجناح العسكري للتنظيم الشيعي المعارض، المعروف بـ "حركة الطلائع الرساليين" والذي تحول مسماه فيما بعد إلى منظمة الثورة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية، وجناح المنظمة العسكري هو حزب الله الحجاز، وافتتحت منظمة الثورة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية مكاتب لها في دمشق وبيروت وطهران ولندن وواشنطن، ويقاتل المئات من عناصره في سوريا كجزء من الميليشيات الشيعية هناك [16].

5. ظهور الحوثية والميليشيا الزيدية: كان ظهور حسين الحوثي مع حركة الشباب المؤمن التي تأسست باليمن سنة 1992 في اليمن، ثم كان سفره للتلقي في حوزة قم سنة 1994، ليعود ويؤسس جماعته "أنصار الله" أو "الحوثيين" نسبةً إليه، والتي تبلورت حول شخصية وأفكار الأخير، والتي كان إعلانها الفعلي سنة 2002 حسب محمد يحيى عزان [17]. وقد تم تكوين وتشكيل حسين الحوثي فكريًا وأيديولوجيًا، في حوزة قم، حيث تلقى أفكار الخميني وتشرب أفكاره، وتأثر بها كل تأثر،

ورجع لليمن عام 2002، ويرسل بعض عناصره لتلقي تدريبات لدى حزب الله في الجنوب اللبناني. وقد ثبتت التقارير الدولية الدعم التسليحي والمالي المستمر من قبل الحرس الثوري لحركة الحوثي وحروبه المستمرة ضد الشعب اليمني وضد السعودية والإمارات، ويفاخر قادة الحرس الثوري دائمًا بذلك، ففي مارس سنة 2021 أعلن إسماعيل قاآني -خليفة الراحل قاسم سليماني- في كلمة له أمام مجمع آيات الله الثقافي بالعاصمة الإيرانية بطهران: إن ميليشيات الحوثي نفذت "خلال أقل من 10 أيام 18 عملية دقيقة ضد السعودية"، بحسب وكالة "تسنيم" الإيرانية، التابعة للحرس الثوري، لافتًا إلى مواصلة طهران تقديم الدعم إلى "قوى المقاومة ضد الاستكبار العالمي"، حسب وصفه، وتابع: "هذه القوى سوف تتصدى للمستكبرين المدججين بالسلاح حول العالم" [18].

وعبر هذا الدعم الإيراني المستمر، خاضت جماعة أنصار الله الحوثية ست حروب ضروسة ضد الحكومة في اليمن، بدءًا من العام 2004 حتى قبل العام 2011، ثم شنت حربًا سابعة ضد الشرعية والثورة، كانت انقلابًا على الشرعية وعلى استحقاقات الحوار الوطني اليمني وثورته عام 2014، وما زالت تمارس تهديداتها للداخل اليمني والأمن القومي الخليجي والعربي، باستهداف المنشآت المدنية والنفطية في اليمن والسعودية والإمارات [19].

وعبر هذا الدعم المستمر من إيران، تمويلًا وتسليحًا، استطاع الحوثيون أن يكونوا القوة الأكبر ضد الشرعية والشعب اليمني وتهديدًا خطيرًا ضد دول الخليج، وفي مقدمتها السعودية والإمارات، وهذا الدعم الكبير والفتاك من إيران يحتاج تضافر الجهود لوقفه كما صرح المبعوث الأمريكي لليمن في أبريل سنة 2021[20].

6. اندلاع الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980: كان من نتائج الثورة الخمينية السريعة، صدامها مع النظام البعثي العراقي بقيادة صدام حسين، واندلاع الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) التي تُعد أطول حرب في القرن العشرين وأحد أكثر الصراعات دموية وكلفة من الناحية الاقتصادية والبشرية.

وقد بدأت هذه الحرب في 22 سبتمبر1980 عندما غزت القوات العراقية غرب إيران على طول الحدود المشتركة بين البلدين. في حين ادعت حكومة العراق آنذاك أن الحرب بدأت في الرابع من سبتمبر عندما قصفت إيران عددًا من النقاط الحدودية، وانتهت الحرب بوقف إطلاق النار عام 1988. وعلى الرغم من انسحاب القوات وعودتها إلى مواقعها التي كانت تتمركز فيها قبل الحرب، فإن الطرفين لم يوقعا على اتفاق رسمي في هذا الشأن إلا في 16 أغسطس 1990.

وقد اصطف كثير من الميليشيات الشيعية لجانب الولي الفقيه والنظام الإيراني ضد الشعب العراقي، في هذه الحرب، كما نجحت إيران في التغلغل والتأثير في المسار العراقي بشكل واضح وكبير بعد سقوط نظام صدام حسين سنة 2003، وصار المتحكم الأكبر في مجرياته، عبر العديد من الأذرع وعشرات الأحزاب والقوى السياسية والمسلحة أيضًا [21].

7. غلبة المظاهر الأصولية وتهميش المنظومة الأخلاقية: عبر انتشار الحجاب واللباس النسائي الإيراني، وانتشار ظاهرة اعتزال الفنانات وحجابهن، وتغير الأوضاع الاجتماعية في المنطقة تأثرًا بما فرضته الخمينية على المجتمع الإيراني، وانتشرت منها للجماهير المتدينة في العالم العربي والإسلامي، وهو ما كرس الاهتمام بالشكل أي التشدد في المظاهر الدينية وهمش المضمون والسلوك الأخلاقي الفعلي، وحول السلوكات الاجتماعية لمحاكمات متبادلة.

8. صعود دعوات الأسلمة: حيث انتشرت موجات أسلمة الاقتصاد والبنكية الإسلامية، وهي الاستراتيجية التي التزمتها ونمتها إيران الإسلامية ونشرتها في مختلف أنحاء العالم، بعد أن كانت مجرد دعوات ومؤسسات صغيرة لتتحول لنمط موجود تمثل إيران أبرز ممثليه ودعاته.

9. تمكن فكرة تقنين الشريعة وأسلمة القوانين: انتشار دعوات أسلمة القوانين، والموقف السلبي والتكفيري من القوانين الغربية والوضعية، كرد فعل غير مباشر على ذلك قامت مصر وبرلمانها بتقنين الشريعة، وعام 1979 تم تعديل المادة الثانية من الدستور المصري لتكون "الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع"، بعد أن كانت وفقط "الشريعة

الإسلامية مصدر رئيس من مصادر التشريع"، وانطلقت مداولات تقنين الشريعة بقوة في البرلمان في هذا التاريخ، استجابة لزخم صعود الحركات والهيئات الإسلامية الصاعد حينها. بعد أن تزعم نظام الثورة الإسلامية الإيرانية موجات الأسلمة في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والسينما، وصدر الحرج والنقد الحاد لمختلف حكومات العالم الإسلامي الأخرى.

10. ظاهرة التسجيلات الصوتية والصحوة الإسلامية: انتشار ظاهرة التسجيلات الصوتية (شرائط الكاسيت) "الإسلامي"، وهو التكتيك التواصلي الذي كان متاحًا ومسيطرًا حينها، بعد أن استخدمه الخميني للتوجيه والتحريض الثوري وأسقط به الشاه، على مدار سنوات، من منفاه في قرية نائية في فرنسا "نوفل لو شاتو" الذي طرد إليه من العراق في 6 أكتوبر عام 1978م، بعد أن رفضت الكويت استقباله حينها، ليمارس حريته في تأجيج الثورة الإيرانية في نقل التكليفات من قيادة الثورة الموجودة في الخارج، والتي بدأها بشريط بعنوان "الصحوة الإسلامية"، ومن هذه القرية النائية على مدار أربعة أشهر غيرشكل إيران والمنطقة بعدها عبر هذا الوسيط [22]. وقد تحفز كثير من القيادات الأصولية لالتزام هذه الطريقة في الدعوة الثورية في مصر وغيرها من بلدن العالم العربي، طوال الثمانينيات والتسعينيات، وكان لهم تأثيرهم الكبير في إثارة الجماهير في مختلف البلدان العربية والإسلامية [23].

11. تصاعد النفوذ السياسي والثوري للتطرف: كانت علاقة جماعة الإخوان المسلمين بالخميني والحراك في إيران أقدم من نجاح الثورة بسنوات، منذ أن تكون فرع لجماعة الإخوان المسلمين في إيران، باسم منظمة "فدائيو الإسلام" بقيادة نواب صفوي الذي أُعدم عام 1955م، كما يروي القيادي الإخواني يوسف ندا أن الإخوان من اقترحوا وصف المرشد على الخميني أثناء منفاه في فرنسا [24]، وكان الإخوان أول المهنئين له ولثورته بعد نجاحها عام 1979، ولا شك أن نجاح الثورة الإيرانية أعطى جماعة الإخوان الإرهابية وكثيرًا من حركات الإسلام السياسي زخمًا كبيرًا للصعود والتأثير والفعالية السياسية والاجتماعية والنقابية، فقد شارك الإخوان في انتخابات مجلس الشعب المصري في دورتي 1984 و1987، ثم توالت مشاركاتها بعد ذلك، ثم حدث انقلاب ثورة الإنقاذ في السودان، بقيادة عمر البشير وحسن الترابي في يونيو من العام نفسه، كما ظهرت ظاهرة العرب الأفغان بعد الجلاء السوفيتي في العام نفسه.

وقد استمر التنسيق والتعاون بين جماعة الإخوان ونظام الولي الفقيه الحاكم في إيران بعد ثورة عام 2011، وأثناء فترات حكمهم ورئاسة محمد مرسي عام 2012، وتمت لقاءات عديدة بين قياديين إخوان ومسؤولين في الحرس الثوري للتنسيق والضغط على النظام المصري بعد سقوط حكمهم في يوليو سنة 2013 [25].

12. إيران والتوسع في أفريقيا: تتوزع خارطة النفوذ الإيراني في القارة السمراء في منطقة "الحزام الإسلامي غربي أفريقيا"، أي المنطقة الممتدة من موريتانيا غربًا حتى النيجر شرقًا، ومن موريتانيا شمالًا حتى ليبيريا جنوبًا، ومنها حتى نيجيريا. وتخلص دراسات متعددة إلى أن طهران تمكنت من رسم ملامح نفوذها في دول هذه المنطقة، لكونها تمثل كتلة إسلامية في القارة الأفريقية، نظرًا لأن الدين الإسلامي هو الدين الرسمي لغالبية السكان، وقد شكلت هذه التركيبة السكانية بيئة خصبة لنشر "التشيع" الديني في الدول السنية.

في شرق أفريقيا، فيتركز الحضور الإيراني في منطقة حوض النيل تحديدًا السودان، التي تهتم بها طهران خصيصًا من أجل وجود قوي في البحر الأحمر، كما عززت علاقاتها أيضًا مع إريتريا وجيبوتي. أما في جنوب أفريقيا، استغلت إيران عامل الأقلية المسلمة، لوضع مواطئ لها، وزرع أولياء في هذه الدول. وتعتبر إيران دولة جنوب أفريقيا -الدولة الأفريقية الوحيدة التي استضافت كأس العالم- بوابة أفريقيا السياسية إلى العالم. وفي الشمال الأفريقي، ارتكزت إيران على الغالبية الإسلامية لسكان دوله، خصوصًا الجزائر التي تعتبرها إيران نقطة ارتكاز في دول المغرب العربي، رغم التوترات [26].

ورغم نشاط إيران وتكلفتها الكبيرة في مناطق أخرى مثل سوريا، فإنها تولي أفريقيا الكثير من الاهتمام، فقد أنفقت في هذه القارة المليارات في شكل خدمات اجتماعية مجانية عبر شبكة واسعة من المستشفيات ودور رعاية الأيتام، زيادة على إدارة أكثر من 100

مدرسة دينية وندوات ومؤتمرات، إلى جانب الرشى والعطايا التي تقدم تحت مسمى "مساعدات مالية" للحكومات، بغية تصدير أيديولوجيتها للمجتمع المسلم الممتد في القارة، وإفساح المجال لتنفيذ عمليات إرهابية، وإرسال الأسلحة للشرق الأوسط، والنفاذ إلى اليورانيوم الخام، وتجاوز العقوبات الدولية وشراء الأسلحة ومستلزمات البرنامج النووي [27].

وأقامت إيران، عبر مبادرة أفريقيا طهران، التي أطلقتها قبل سنوات، مؤسسات وخدمات صحية كبيرة في عدد من الدول، منها مستشفى في كامبالا عاصمة أوغندا قبل سنوات، والذي تم إنشاء جميع مكوناته ومستلزماته بالمال الإيراني. وأقامت في هراري عاصمة زمبابوي مصحة إيرانية فائقة الشهرة في البلاد. ويشرف الهلال الأحمر الإيراني على مصحات فيما لا يقل عن 12 دولة. وجدير بالذكر أن سكان أفريقيا الذين يبلغون 1.2 مليار شخص، نصفهم يدينون بالإسلام، وأغلبهم في شمال أفريقيا من مصر حتى موريتانيا، وجميع هذه الدول خبرت وما زالت أساليب إيران في مجال تصدير الثورة وأنشطتها والتدخل في شؤونها.

ويعيش في أفريقيا جنوب الصحراء عشرات الملايين من الناس الذين هم بحاجة ماسة لأي خدمات أساسية بما فيها التعليم.

وتلعب جامعة المصطفى دور الذراع التعليمي لإيران تحت شعارات تدريب الأئمة وغيرها من الأنشطة الفكرية والدينية. ولهذه الجامعة، التي تتخذ من قم مقرًّا رئيسًا، وتدار بإشراف مباشر من المرشد علي خامنئي، فروع فيما لا يقل عن 60 دولة عبر مختلف قارات العالم، تتولى عبرها تعليم ما لا يقل عن 40 ألف إمام، كما أن نحو 45 ألف طالب تخرجوا في هذه الجامعة في السنوات العشر الأخيرة من داخل فروعها في إيران وخارجها. أما الفروع الرئيسة للجامعة، فتقع في 17 دولة أفريقية، تدعمها فروع ثانوية في 30 دولة، توفر مجتمعة 100 مؤسسة تعليمية بين مدارس ومراكز إسلامية. ويخضع حاليًا 6 آلاف رجل دين أفريقي لدروس ودورات تدريب في فروع جامعة المصطفى داخل إيران وخارجها. لكن دور أفريقيا لا يقتصر على الجوانب "الخيرية والتعليمية"، بل إن دورها الأهم لدى إيران يكمن في اتخاذها منصة لإرسال الصواريخ والأسلحة إلى المنظمات المقاتلة. وجدير بالتذكير أن المقاتلات الإسرائيلية دمرت مصنعًا مهمًّا مرتبطًا بإيران في السودان في أكتوبر 2012.

كما أن جيبوتي الواقعة غرب اليمن والمملكة العربية السعودية، كانت أحد حلفاء طهران، والتي أنفقت عشرات الملايين من الدولارات على إنشاء برلمانها ومركز تجاري هناك مقابل الحصول على موانئها.

وبفضل موقع جيبوتي المثالي، نجحت إيران في ضمان الطريق المثلى لإيصال الأسلحة للحوثيين بحكم قربها من مضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن. كما أن إيران استخدمت نفس الطريق لإيصال الأسلحة إلى غزة. ومؤخرًا، اختارت جيبوتي قطع صلاتها بإيران وأقفلت قواعدها والتزمت بالحلف العربي. ولطالما ضبطت حكومات أفريقية، وأبرزها النيجيرية، شحنات أسلحة وذخيرة إيرانية كانت في طريقها لعناصر فلسطينية وأفريقية. كما أنها كثيرًا ما أعلنت عن الكشف عن خلايا مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني. كما تستخدم إيران ذراعها اللبنانية المتمثلة في حزب الله، الذي يحظى بنفوذ في أوساط الجاليات الشيعية اللبنانية المهاجرة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

تبييض الأموال أداة إيرانية في إفريقيا: كثيرًا ما كشفت حكومات أفريقية وأمريكية عن خلايا تابعة لحزب الله تتولى تبييض الأموال، وتعمل في تجارة التهريب والسلاح والمخدرات. وكان لاستغلال أفريقيا دور بارز في الأشواط التي قطعتها طهران في برنامجها النووي الخطير؛ حيث تدين بذلك لشحنات اليورانيوم المستخرج من مناجم ناميبيا ومالاوي وخاصة النيجر التي حظيت بزيارة أولى قام بها الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد وتبعتها أخرى قام بها العام الماضي جواد ظريف. وكشفت إطاحة الرئيس الزيمبابوي روبرت موغابي، حجم ارتباطه المالي بإيران التي باتت تواجه صعوبات هناك بعد خروجه من الحكم.

وإجمالا تتمثل معالم السياسة الإيرانية في القارة الأفريقية في عدة خصائص، أهمها:

- محاولة التوازن بين كل من الأدوات الاقتصادية والأدوات الأيديولوجية، وأهمها الأداة الدينية.
- السعي إلى الحصول على حلفاء في القارة، والعمل على استقطاب الدول التي تربطها علاقات قوية مع الغرب، مثل كينيا وأوغندا في شرق أفريقيا.

- سعي إيران إلى كسب أصوات الأفارقة في المنظمات الدولية، سواء في الأمم المتحدة أو في منظمة التعاون الإسلامي أو المنظمة الفرانكفونية أو حركة عدم الانحياز.
- اختراق النظم الأمنية والإقليمية الخاصة بالقرن الأفريقي وتأثيراته على أمن البحر الأحمر[28].
- محاولات خلق كيانات جديدة مصطنعة، تنال من مقومات وأسس النظم الإقليمية السائدة [29].
- تفجير الخلاف بين دول المنبع والمصب لحوض النيل، والتأثيرات السلبية المائية والزراعية [30].
- محاولة تفجير مناطق الأطراف للنظام الإقليمي العربي في أفريقيا، وخلق بذور العداء بين الشعوب العربية والأفريقية، وذلك وفق أسس ودعاوى دينية وعرقية وثقافية [31].

وتستهدف السياسة الخلفية لإيران في أفريقيا، ضرب المصالح العربية في العمق الأفريقي؛ حيث تصب هذه العلاقات في الاتجاه المعاكس أو في خدمة المصالح والأهداف الإيرانية [32].

## ثانيًا | إيران والعنف الطائفي قبل وبعد الثورات العربية:

ركزت، وما زالت تركز، أدبيات وخطابات الثورة الإيرانية على إبراز وتصدير النموذج الإيراني بوصفه النموذج الثوري الإسلامي الوحيد والواجب اتباعه انطلاقًا من نظرية الولي الفقيه ومركزيتها العالمية، مما أتاح إمكانية خلق أذرع دائمة لجيشها العقائدي العالمي، حسب نص الدستور الإيراني.

ومثَّل تصدير الثورة -عند مرشدها وتابعيه- واجبًا دينيًّا وهدفًا سياسيًّا في آن واحد، يتمثل في جعل علاقات إيران الخارجية مع الشعوب وليس مع الدول، وهكذا ظل أغلب حلفاء النظام الإيراني من جماعات التطرف والإرهاب المصنفة عالميًّا أو وطنيًّا كذلك، وقد تطلب الأمر من إيران تقديم مساعدات مالية وعسكرية، بالإضافة إلى التدريب العسكري والتلقين العقائدي لهذه الحركات، وليس الاكتفاء بالدعاية الخارجية للثورة. ورغم أزماتها الداخلية، الاقتصادية والاجتماعية، التي ضاعفت الاستياء الاجتماعي ثلاثة أضعاف عام 2021، تضاعف الحكومة الإيرانية المحافظة بقيادة إبراهيم رئيسي التابعة للولي الفقيه ميزانية وتمويل كل الميليشيات المسلحة التابعة لها[32]، في لبنان والعراق واليمن وسوريا، وهو ما يعلنه ويؤكده قادة الحرس الثوري كل يوم، افتخارًا بالسيطرة على أربع عواصم عربية، وأنها حكومة لكل الشيعة، تجاوزًا لفكرة الوطن وضدًّا عليها، كما صرح وأكد وزير الاستخبارات الإيراني السابق حيدر مصلحي في 2 مايو عام 2015 [33]، ورمزيًّا خلدت أسماء قتلة السادات وغيرهم على شوارع كبيرة فيها، وهو ما لا يزال موضع خلاف مع مصر وغيرها من الدول [34].

وكانت إيران الثورة ملاذًا آمنًا لكل المتطرفين، وحاضنًا فعليًّا ورمزيًّا لهم، فاحتضنت قيادات القاعدة الفارة من أفغانستان سنة 2001، واحتضنت فلولها وقتل الرجل الثاني في القاعدة أبو محمد المصري في 7 أغسطس سنة 2020، واسمه بالكامل عبد الله أحمد عبد الله، وأكد وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو خبر مقتله على الأراضي الإيرانية في 12 يناير سنة 2021 [35].

وتُتهم إيران أنها تجري مشاورات مع ممثلي جماعات إسلامية راديكالية من العالم الإسلامي في عواصم غربية، وأنها تتبنى عدة جمعيات إسلامية في أوروبا والولايات المتحدة، كما تقوم بتوزيع مواد دعائية سياسية وعقائدية على تلك الجماعات، بالإضافة إلى مساعدات مالية وتدريب عسكري، خاصة للجماعات الثورية في العراق ولبنان [36].

وقد استضافت حتى نهاية عام 1992 مقار 25 تنظيمًا إسلاميًّا راديكاليًّا عبر العالم، وتدرب كوادر إسلامية متهمة بأنها كانت

راديكالية في مركز بإيران، وتقدم دعمًا ماديًا وتموينيًا لمنظمات إسلامية راديكالية، وترسل معلمين ومدربين لهم، وتتبنى عمليات عنف تقوم بها هذه المنظمات، وبأنها ما زالت تدعو وتستقبل قادة وأعضاء جماعات إسلامية راديكالية، أو رجال دين متشددين عبر العالم الإسلامي خاصة للمشاركة في مؤتمرات مثل أئمة الجمعة والوحدة الإسلامية [37].

كما شهد النشاط الإيراني قفزة كبيرة بعد ما عُرف بثورات الربيع العربي، وخاصة الثورة السورية، وقد أنشأ فيلق القدس أكثر من 60 "لواءً" جديدًا مع 70.000 مقاتل في سوريا وحدها، هاجروا إليها من لبنان والعراق، وإلى حد كبير من سوريا، وإلى حد ما من أفغانستان وحتى من باكستان، ومن المرجح أن المسؤوليات الموسعة لفيلق القدس أدت أيضًا إلى زيادة قوتها المتجددة إلى أكثر من 15000 جندي، بعد عام 2011.

وقد "حولت الحرب في سوريا بشكل خاص فيلق القدس إلى منظمة أكثر نشاطًا عسكريًا، جنبًا إلى جنب مع الحلفاء القدامى والجدد، ويعمل الفيلق بشكل متزايد كقائد للجيش الشيعي العابر للحدود الذي يغزو الأراضي ثم يسيطر عليها، ويؤمن الخطوط الأمامية وخطوط الإمداد وكذلك الحدود، ويؤسس جبهات جديدة. وقد ظهر ذلك منذ عام 2017، لا سيما في سياق "الجسر البري" إلى سوريا ولبنان و"الجبهة الثانية" على حدود الجولان. كذلك، أقام فيلق القدس والميليشيات قواعد على طول طرق الاتصال الاستراتيجية الرئيسية أيضًا، حيث تسيطر الميليشيات العراقية الموالية لطهران على قطاعات مهمة من الحدود العراقية مع إيران [38].

وكما يعتمد الولاء الاستثنائي لحزب الله لإيران على الأيديولوجية، يعتمد أيضًا على الدعم المالي لطهران؛ ففي يونيو 2016، أكد حسن نصر الله مدى قوة اعتماد حزب الله على إيران من خلال التصريح علنًا بأن "ميزانية حزب الله وسبل عيشه ونفقاته وطعامه وشرابه وأسلحته وصواريخه تأتي من جمهورية إيران الإسلامية" [39]؛ حيث بلغ الدعم والتمويل الإيراني للعمليات العسكرية في سوريا حوالي 48 مليار دولار حتى عام 2021 [40]، حيث يمتلك حزب الله ما بين 20 و30 ألف مقاتل نشط ومدرب تدريبًا كاملًا تحت السلاح. كما أن لديه 20000 إلى 25000 "احتياطي" وقوات مساعدة أخرى، والتي تنشرها أيضًا بشكل متكرر في سوريا.

ومزيدًا من الإمعان في دعم العنف والراديكالية، قام الحرس الثوري أيضًا -من أواخر عام 2012- بتجنيد الشيعة الأفغان والباكستانيين، من عرقية "الهزارا" وتم تأسيس لواء "فاطميون" بقيادة علي رضا توسلي المعروف بـ"أبو حامد" الذي قتل في سوريا درعًا سنة 2015، ويُقدر تعداد عناصر هذه الميليشيا بـ 3000 عنصر، يتقاضى الفرد منهم 500 دولار تقريبًا شهرياً [41].

ومع انتشار التشيع السياسي والتركيز على الاستثمار في الشيعية السياسية، وتصدير العنف الطائفي والفوضى لدول المنطقة، كان الدعم الإيراني الكبير للميليشيات الحوثية سببًا رئيسًا وفاعلًا في تقوية شوكتها في ظهر الدولة والشرعية في اليمن، ومواصلة تهديداتها واستهدافاتها لدول الخليج والمنطقة، وقد أكد مسؤولو فيلق القدس مرارًا وتكرارًا على ذلك في 2015/2014، عندما وصف ممثل خامنئي، علي شيرازي، الحوثيين بأنهم يمثلون حزب الله اليمني [42].

وعبر هذه الحرب السابعة للحوثيين في اليمن، ضد الدولة ثم الثورة والشرعية التي أتت بها، قدم الحوثيون مساهمة حاسمة في نجاح التوسع الإيراني منذ عام 2015، منذ بدأوا انقلابهم في الداخل اليمني في 22 سبتمبر عام 2014، حتى وصلوا لتهديد المؤسسات النفطية والمدنيين في السعودية والإمارات بالصواريخ والطائرات المسيرة، ومنذ عام 2018 فصاعدًا، تحول الحوثيون إلى صواريخ كروز وطائرات بدون طيار. في يونيو 2019، على سبيل المثال، هاجم المتمردون مرارًا وتكرارًا المطار المدني في أبها في جنوب غرب المملكة العربية السعودية [43].

## ثالثًا | دعم التطرف والتكفير الفكري والسياسي:

ضاق روح الله الخميني، على مدار عقد من الزمن حكم فيه، بالتعددية والاختلاف، سواء داخل إيران أو خارجها، مع الرأي السياسي أو التعبير الفكري والفني، وزيادة الزخم الراديكالي والتطرف والتطرف العنيف ضد كل ما يهدد قداسته وقداسة فكرته ونظريته حول الولي الفقيه، بدءًا من تخوين الحكومات المعارضة والمختلفة، مثل فتواه ودعوته لاستحلال دم الرئيس المصري محمد أنور السادات، الذي اغتالته جماعة الجهاد التي تعاطفت مع ثورته وتظاهرت ضد استقبال الشاه في مصر قبلها.

كما حاول الخميني ويحاول خامنئي ونظام الثورة الإسلامية فرض أحاديته وسلطويته على كل المختلفين، سواء من خارج الفضاء الديني أو داخله، بل وداخل إطار المؤمنين بالثورة، فالتحفظ على سلطات الولي الفقيه وأوامره يُعد كفرًا مصدرًا وخروجًا وطنيًّا وخيانة على أقل تقدير، وهو ما يكرره مرشد الثورة وزعيم حرسها الثوري عند كل انتخابات، وعند كل مظاهرات تعترض على سياسات الحكومة وأدائها.

ويكفينا مثالًا أن نذكر تصفية الخميني لشيخه -الذي أنقذ حياته من الإعدام في عصر الشاه- والمرجع الأول في قم آية الله محمد كاظم شريعتمداري (1905-1986) حين تركته قوات الباسيج يطلب العلاج ولا يجده بعد عام من مهاجمة منزله ومحاصرته والاعتداء عليه، رغم أنه الرجل الذي أنقذ الخميني نفسه من الإعدام يومًا ما في حكم الشاه، حين شهد أنه مجتهد في عصر الشاه، وانضم للثورة مبكرًا ورفض عرض الشاه عليه أن يشكل حكومة، ولكن تحفظ على ولاية الفقيه، فكان جزاؤه أن قتله حراسه وتُرك جريحًا حتى الموت كما قُتل غيره كثيرون من رفقاء الخميني، وأُقصي آخرون، ومات بعضهم رهن الإقامة الجبرية، شأن آية الله منتظري وغيره.

ولم يصدر الخميني وثورته، ثم خليفته خامنئي، للعالم سوى التمكين للتكفير والحاكمية والمصادرة والدعوة للقتل، من السادات إلى سلمان رشدي وغيره، وهو ما انتشر في كل أنحاء العالم العربي والإسلامي فيما بعد. ففي 14 فبراير 1989، أصدر الخميني، فتوى بإهدار دم الكاتب البريطاني سلمان رشدي، بسبب كتابه "آيات شيطانية" الذي اعتبر مؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران أنه أساء للإسلام؛ حيث ساعدت مكانة الخميني الدينية والسياسية وظهوره بمظهر المدافع عن الإسلام وحرماته حينها، على تحفيز وتهييج الرأي العام الإسلامي في هذه القضية لصالح موقفه من اغتياله وتقييد حرية الرأي والإبداع.

في الفتوى، حض الخميني "مسلمي العالم على المسارعة إلى إعدام المؤلف وناشري الكتاب"؛ حتى "لا يجرؤ أحد بعد ذلك على إهانة مقدسات الإسلام". وكان نص الفتوى كما أذاعها راديو طهران: "نود أن نعلم سلمان رشدي مؤلف كتاب آيات شيطانية، أن الكتاب مخالف للإسلام والقرآن وهدي النبي، وبالتالي كل من ساهم في نشر الكتاب ويعلم محتواه؛ محكوم عليه بالموت"[44].

وقد تمسكت القيادة الإيرانية الجديدة للمرشد علي خامنئي بفتوى الخميني التي أحلت دم الكاتب الهندي البريطاني سلمان رشدي، ورصدت مكافأة لمن يقتله، بل زادها خليفته خامنئي 600 ألف دولار، وما زالت السلسلة من المصادرة والقتل والتكفير مستمرة حتى الآن، نتيجة هذه السابقة في الموقف من سلمان رشدي، واستخدمتها جماعات راديكالية أخرى ضد كل من نجيب محفوظ ونصر أبو زيد وفرج فودة، وتتواصل حتى حينه، وهو ما يعود للتأثير والتأثر بفتوى الخميني الرائدة بإهدار دم سلمان رشدي وغيره.

واستخدمت إيران في سبيل نشر أيديولوجيتها استراتيجيات ثقافية، وأدوات حشد معنوي مختلفة، للتشييع والانتماء والولاء والتثوير وغير هذا من أمور، منها: المؤتمرات العالمية لأئمة الجمعة وأسابيع الوحدة الإسلامية، والاحتفالات السنوية بيوم القدس ومؤسستي الشهيد والمستضعفين، ومنظمة العلماء المجاهدين، كآلية لتعبئة رجال دين وكتاب ومفكرين وقياديين إسلاميين

من كافة أنحاء العالم الإسلامي، لتلقينهم عقائديًا والتأثير عليهم فكريًا، بما يتفق مع أفكار الثورة الإيرانية ومصالح الجمهورية الإسلامية. كما وظفت الثورة الإيرانية اللجنة الدائمة للحج، ومكتب الدعوة الإسلامية كمؤسستين حكوميتين لتصدير فكرة الثورة الإيرانية وتوسيع تأثيرها الخارجي [45].

كما أنَّ الدعم العسكري الذي تقدمه إيران لميليشياتها أدى إلى انتشار الأسلحة؛ ما يرفع من احتمالية حدوث سباق تسلح في المنطقة؛ إذ استُخدِمت الأسلحة الإيرانية (الطائرات المسيَّرة والذخيرة والصواريخ) لاستهداف مصالح الولايات المتحدة، ومصالح حلفائها مثل المملكة العربية السعودية، التي استهدفتها عدة هجمات صاروخية قادمة من اليمن على يد ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران، وتسبب استهداف الميليشيا لمناطق مدنية داخل اليمن وخارجه بإدانة دولية، وتواجه ميليشيات إيران رفضًا واسعًا في مناطق نفوذها الحيوية مثل العراق ولبنان؛ ما يتطلب من إيران جهدًا أكبر للحفاظ على نفوذها، غير أنها تواجه صعوبة في ذلك، بسبب عجزها عن تقديم الأسلحة بنفس مقدرتها في السابق؛ ما أدى إلى انقسامات بين ميليشياتها عبر المنطقة، وتراجع في العمليات الإرهابية [46].

وقد كشف قائد عسكري إيراني بارز عن أن لدى بلاده 6 جيوش خارج حدودها تعمل لصالحها، وأعلن علي غلام رشيد قائد ما يُعرف بـ "مقر خاتم الأنبياء" في تصريحات نقلتها وكالة مهر الإيرانية من حفل في مقر الأركان العامة، عن أن قاسم سليماني قائد فيلق القدس الراحل أعلن قبيل مقتله بـ3 أشهر أنه قام بتنظيم 6 جيوش خارج الأراضي الإيرانية بدعم من قيادة الحرس الثوري الإيراني وهيئة الأركان العامة للجيش، وتحمل رسالتها وعقيدتها ( ). أما في سوريا، فتقدر أعداد الميليشيات الإيرانية هناك بالآلاف، وتحديدًا المنطقة الممتدة بين مدينتي البوكمال الحدودية ودير الزور، مرورًا بالميادين، والتي لطالما أذكت نار الحرب المشتعلة منذ 10 سنوات [47].

**ميليشيا لواء فاطميون:**

تأسست هذه الميليشيا عام 2014، لقتال المعارضة السورية، على يد المدعو رضا توسلي المعروف باسم (أبو حامد)، وجل عناصرها من الأفغان الفارين إلى إيران من الهزارا الأقلية العرقية الأفغانية، مهمتها محصورة في حماية المراقد والمقدسات الشيعية في سورية، وقد شاركت هذه الميليشيا في معارك دير الزور والبوكمال ضد تنظيم (داعش)، ووصل عدد مقاتلي اللواء إلى 4000 مقاتل، بحسب ادعاء سيد حسن حسيني الملقب بسيد حكيم، وهو نائب قائد لواء فاطميون. مقر هذه الميليشيا الرئيسي في إيران مدينة مشهد، ومقرها في سورية منطقة السيدة زينب جنوب دمشق، ويتم تمويلها وتدريبها من الحرس الثوري الإيراني في معسكرات تدريب داخل إيران [48].

وقد أكدت دراسة إيرانية حكومية أن تمويل النظام للميليشيات المسلحة التابعة له في المنطقة، يعزز نفوذ طهران على مستوى الشرق الأوسط، لافتة إلى أن هذا النفوذ يدعم التدخل الإيراني في الدول لتحقيق نظرية "الهلال الشيعي". وأشارت الدراسة المنشورة في مجلة "الدراسات الدفاعية الاستراتيجية" التابعة لجامعة الدفاع القومي العسكرية الإيرانية، إلى أن "إيران تتبع ثلاثة أهداف لتعزيز نفوذها في المنطقة، وهي: الردع، والدفاع المشروع، والدفاع الشامل".

وأقرت الدراسة الإيرانية صراحة بأسماء الميليشيات التي تتلقى دعمًا ماليًا وعسكريًا من قبل طهران، وأبرزها: حزب الله اللبناني، والحوثيون في اليمن، والحشد الشعبي العراقي، وحماس الفلسطينية، ولواء فاطميون الذي يضم مرتزقة شيعة أغلبهم من الأفغان ويشارك في المعارك المسلحة في سوريا [49].

وتشكل تجارة المخدرات المصدر الرئيسي في تمويل المليشيات الشيعية في المنطقة، وخصوصًا بعد الوضع الاقتصادي السيئ في إيران؛ حيث يتم تصنيع هذه المواد بكميات كبيرة في مناطق حمص والقصير من قبل حزب الله اللبناني، وتهريبها بالتنسيق مع عناصر الفرقة الرابعة، وذلك بغية وصولها إلى الخليج العربي عبر الأردن [50].

### دعم إيران للقاعدة وطالبان:

تعتبر العلاقة بين القاعدة وإيران علاقة جديدة قديمة، تم توثيقها من خلال مجموعة من التقييمات الاستخباراتية الأمريكية المفتوحة، ووثائق القاعدة التي رفعت عنها السرية، والبيانات والمنشورات. وما زالت إيران تقدم دعمًا كبيرًا إلى تنظيم القاعدة، مما ساعد التنظيم على البقاء والاستمرار، وتكمن أهمية الدعم في وقت الأزمات.

وتعود جذور العلاقة بين القاعدة وإيران، إلى أوائل التسعينيات، حين أبرمت القاعدة وإيران اتفاقية تضمنت تدريب أعضاء من القاعدة مع عملاء استخبارات إيرانيين في إيران ووادي البقاع في لبنان، وقد قدمت إيران لعملاء القاعدة الدعم اللوجستي وتسهيل السفر في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، بعد انتقال القاعدة من السودان إلى أفغانستان، وفقًا لتقرير لجنة 11 سبتمبر، رتبت إيران عبور أعضاء القاعدة من وإلى أفغانستان، وكان بعضهم أعضاء مجموعة أحداث 11 سبتمبر، والأكثر من ذلك فتحت إيران حدودها أمام المقاتلين «الجهاديين» العرب الراغبين في السفر إلى أفغانستان [51].

وتكمن مخاطر إيران في التوسع في برنامجها النووي ومغامراتها الإقليمية، ويميز علاقاتها وروابطها مع تنظيم القاعدة الإرهابي الهدف الموحد في التخلص من الوجود الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط.

وفي 12 يناير، وخلال مؤتمر صحافي بنادي الصحافة الوطني في العاصمة الأمريكية، أدلى وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو بتصريحات اتهم فيها إيران بأنها "المركز الرئيسي الجديد" لتنظيم القاعدة. إن أي مراجعة لتاريخ علاقة إيران بتنظيم القاعدة بعد 11 سبتمبر، وبناءً على الوثائق التي تم الاستيلاء عليها في مجمع أسامة بن لادن في أبوت آباد في 2011، تكشف ذلك التعاون بين تنظيم القاعدة وإيران، رغم أن بعض المحللين كان لهم رأي مخالف لذلك. ومع وصول القوات الأمريكية إلى أفغانستان، فر المئات من قيادات الصف الثاني وعناصر من تنظيم القاعدة وعوائلهم نحو إيران؛ حيث جهزت لهم السلطات مخيمات داخلها، في الوقت الذي اختبأت فيه القيادات العليا في باكستان.

وتكشف وثائق أبوت آباد الكثير من المراسلات التي تمت بين أسامة بن لادن مع القيادي السابق في القاعدة أبو عبد الرحمن أنس السبيعي، المعروف باسم «أبو أنس الليبي»، الذي شرح كافة تفاصيل تعامل الإيرانيين مع قيادات تنظيم القاعدة وتفاصيل تنقلاتهم. وبعد مقتل أسامة بن لادن استمرت العلاقات مع إيران بين صعود وهبوط في ظل زعامة أيمن الظواهري للتنظيم؛ إذ كشفت الخلافات بين تنظيم داعش وفرع تنظيم القاعدة في سوريا جبهة النصرة عام 2015، الحلف بين الجانبين، حيث قال أبو محمد العدناني، الناطق السابق باسم تنظيم داعش في كلمة مسجلة له بعنوان «عذرًا أمير القاعدة»: «إن التنظيم لم يضرب الروافض في إيران منذ نشأتها، امتثالًا لأمر القاعدة للحفاظ على مصالحها وخطوط إمدادها في إيران.. نعم، فليسجل التاريخ للقاعدة دينًا ثمينًا في عنق إيران».

ومن أبرز الشخصيات التي استضافتها إيران على أراضيها، بعض من أفراد عائلة أسامة بن لادن، ومنهم إحدى زوجاته، وولداه خالد وسعد وابنته إيمان، إضافة إلى سيف العدل القائد الأمني البارز بالتنظيم، والمرشح حاليًّا لخلافة أيمن الظواهري بعد مقتله، وأبو محمد المصري الذي قُتل في نوفمبر سنة 2020 في إيران، إضافة إلى أبو مصعب السوري، وأبو مصعب الزرقاوي، الذين أقاموا بها لفترة معينة.

إن نمط التعاون بين إيران وتنظيم القاعدة حقيقة راسخة، وفقًا لتقرير لجنة 11 سبتمبر، في التسعينيات؛ حيث "سافر نشطاء ومدربون بارزون من تنظيم القاعدة إلى إيران لتلقي التدريب على المتفجرات"، بينما تلقى آخرون "المشورة والتدريب من حزب الله" في لبنان. وفي السنوات التي سبقت 11 سبتمبر، سافر عدد من الخاطفين التابعين لتنظيم القاعدة عبر الأراضي الإيرانية. وخلص التقرير إلى أن "الانقسامات السنية الشيعية" لم تشكل بالضرورة حاجزًا لا يمكن التغلب عليه أمام التعاون في العمليات الإرهابية بين تنظيم القاعدة وإيران [52].

وقد أعاد قرار محكمة أمريكية إلزام إيران بدفع تعويضات للضحايا الأمريكيين في تفجير "الخبر" عام 1996، تسليط الضوء على الأذرع الإرهابية لنظام الملالي في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث تمتلك طهران عشرات الميليشيات والمنظمات المسلحة التي تنتشر في دول عربية لزعزعة استقرارها وتثبيت النفوذ الإيراني، والتي ترتكز هذه الميليشيات على الطائفية المذهبية المسلحة كنقطة ارتكاز لكل تحركاتها من أجل حشد الأقليات لتنفيذ المشروع الإيراني في الإقليم [53].

ومن هنا، لم تكن إيران مجرد محطة عبور لعديد القادمين من دول عربية «للجهاد» في أفغانستان أثناء حقبة الغزو السوفيتي عام 1979، وإن كان الدور الأبرز جاء بعد فرار المئات من عناصر «القاعدة» من الضربات الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، بعد إطاحة الولايات المتحدة بحكم حركة «طالبان»، خصوصًا أنه كان بين الفارين قيادات كبيرة، منهم حمزة بن لادن، الذين فرضت عليهم إيران الإقامة الجبرية في إطار «الاستضافة»، لكنهم وعائلاتهم كانوا أشبه برهائن لتأمين النظام الإيراني من أي هجمات في الداخل الإيراني، وهو الأمر الذي تحقق لها بالفعل، ولاستخدامهم أيضًا بالضغط عليهم لتحريك أنصارهم خارج إيران في عمليات لصالح النظام الإيراني في المنطقة.

وعن العلاقة بين إيران و«القاعدة»، فقد شهد شاهد من أهلها، هو الجنرال المتقاعد في الحرس الثوري، سعد قاسمي، الذي أكد في مقابلة مع موقع «أبارات» أن الحرس الثوري درَّب عناصر من تنظيم «القاعدة»، بل قال: «قاتلنا إلى جانب (القاعدة)» [54].

وفي ظل تأكيد الإدارة الأمريكية أن هناك علاقات مقلقة بين إيران وتنظيم «القاعدة»، والحديث في كواليس البيت الأبيض عن التفكير في استخدام تفويض عام 2001، الذي يسمح للولايات المتحدة بشن حرب على «القاعدة» وحلفائها أو فروعها من دون الرجوع للكونجرس، سيكون ملف العبث الإيراني دائم الحضور على طاولة الرئيس والبنتاجون ووكالة الاستخبارات، رغم محاولات إيران التقرب من جو بايدن [55].

وقد تكون طالبان الحليف الذي يتمناه الإيرانيون، وسعوا لدعمه لسنين ضد الأمريكيين في أفغانستان. الفروقات المذهبية، طالبان السنية ضد نظام الولي الفقيه الشيعي، ليست كافية للاستنتاج بحدوث صراع بين نظامي الجارتين المتطرفتين. لطالما اعتمدت طالبان على دعم إيران في السنوات التي أعقبت إخراجها من الحكم بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 ضد الولايات المتحدة والتي خططت في أفغانستان؛ حيث قدمت إيران الدعم العسكري للحركة، وفتحت حدودها للفارين من قيادات «القاعدة» [56].

وإزاء هذه التطورات الكبيرة في أفغانستان، باتت الجارة إيران مطالبة باتباع سياسة جديدة، وفق مراقبين أشاروا إلى أن تنظيم "فاطميون" الأفغاني الموالي لإيران، والتحالف الاستراتيجي مع روسيا، على رأس الأدوات المتوفرة.

وبحسب جون ألترمان، الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية: "لواء فاطميون (الأفغاني/الشيعي) الذي كان واحدًا من نتائج التدفق السابق للمهاجرين الأفغان إلى إيران في الثمانينيات والتسعينيات، حيث أنشأت إيران هذا اللواء، الذي قاتل في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط، نيابة عن الإيرانيين".

وتابع: "ثمة احتمال بأن تحاول إيران إعادة بعض هؤلاء المقاتلين الأفغان الخاضعين للقيادة الإيرانية إلى أفغانستان؛ حيث توجد معركة للسيطرة على الدولة الأفغانية".

وحسب بعض المراقبين، فإن إيران، ترى في "حركة طالبان واقعًا لا مفر منه، فإنها تخشى من مستقبل تطور الحركة وعلاقتها مع الجماعات البلوشية المتمردة شرق إيران، لذلك تريد مزاحمة ما لباكستان في النفوذ العسكري. وصحيح أن إيران ذات علاقة اقتصادية استراتيجية مع الصين، إلا أنها لا تثق بقدرة الصين على ضبط وتطويع حركة طالبان سياسيًّا عبر المصالح المالية، وتخشى أن يدخل ذلك في خدمة الحركة" [57].

وعلى العكس مما كان في فترة التسعينيات، حيث كانت العلاقة بين إيران وطالبان، عدائية مع طالبان لفترة بعد أن هاجمت طالبان الشيعة الهزارة في أفغانستان. وكانت ذروة المواجهة الاستيلاء على القنصلية العامة لإيران في مدينة مزار الشريف الأفغانية في أغسطس 1998؛ حيث قتلت طالبان العديدَ من أفرد الهزارة في المدينة، وتسعةَ مواطنين إيرانيين، وثمانيةَ دبلوماسيين، وصحفيًا أيضًا. لكن الأمور تغيرت بعد ذلك بوقتٍ قصير، وخلال رئاسة محمود أحمدي نجاد (2005-2013) عزَّزت إيران علاقاتها مع طالبان.

فقد قدَّم الحرس الثوري الإيراني دعمًا ماليًا وعسكريًا كبيرًا إلى حركة طالبان، بما في ذلك التدريب العسكري. وفي مارس 2011، اكتشفت القوات الخاصة البريطانية في أفغانستان أن إيران كانت تقدم أسلحة إلى حركة طالبان، بما في ذلك قذائف عيار 122 ملم، بالإضافة إلى التدريب والتمويل". وذكر تقرير للبنتاجون عام 2014 أن الحرس الثوري الإيراني كان يساعد طالبان منذ عام 2007 على الأقل. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن بعض فصائل من حركة طالبان حصلت على مدافع هاون 120 ملم [58]، وصواريخ وقذائف مضادة للدبابات، و1,000 دراجة نارية، وبنادق دراغونوف دقيقة التوجيه، وبنادق دراسكوف الثقيلة طويلة المدى من الإيرانيين. علاوة على ذلك، قدم الحرس الثوري تمويلًا كبيرًا وصل في بعض الفترات إلى 190 مليون دولار أمريكي سنويًا، وسمح لحركة طالبان باستخدام قاعدتين للتدريب في مدينتي زاهيدان وسيستان، حيث يمكنها من تجنيد السنَّة في إيران [59].

**خاتمة: خلاصات وتوصيات:**

إن وقف أو ضبط التأثير السلبي للثورة الإيرانية في نشر وصعود التطرف والراديكالية في العالم العربي والإسلامي، يستدعي جهودًا متعددة سياسية وثقافية وإعلامية، وطنية وإقليمية ودولية، يمكن أن نحددها فيما يلي من توصيات:

**1. كشف الوجه الحقيقي للثورة الإيرانية، وسقوط وعودها في الداخل الإيراني:**

في بدايتها، ألهمت الثورة الإيرانية الإسلامية الكثيرين في العالم العربي والإسلامي، وليس فقط الإسلاميين، بل بعض التيارات اليسارية والقومية، بما قدمته من وعود وشعارات بنصرة المظلومين وإنصاف المضطهدين، وإعلانها شعارات الحرب على القوى الرأسمالية وأمريكا وإسرائيل، وتحرير القدس والموت لإسرائيل واحتكار الحديث باسم الأمة والصحوة الإسلامية والتمهيد للمهدي ودولة الأئمة في الإطار الشيعي في خطاب شمولي واحد.

لكن مع الوقت انكشفت وسقطت الأقنعة؛ حيث ازداد الشعب الإيراني بؤسًا مع الوقت، وتشهد ساحات المحافظات الإيرانية احتجاجات موسمية كل عام، وفي 2 فبراير عام 2022 نشرت وثيقة مسربة تفاصيل لاجتماع قيادات أمنية إيرانية في الداخل، أكد على ارتفاع اتساع رقعة الاستياء داخل المجتمع الإيراني، مؤكدة اقتراب المجتمع من هوة الانفجار، وجاء في تفاصيل اجتماع لـ"مجموعة العمل المعنية بالوقاية من الأزمات الأمنية الناجمة عن الوضع المعيشي"، أن "ثمة انفجارًا تحت جلد المجتمع الإيراني"، مؤكدة أن "السخط الاجتماعي قد ازداد بنسبة "300%" في العام المنصرم 2021" اعتمادًا على حصر الاحتجاجات الدورية والسنوية التي تشمل مختلف أنحاء إيران في السنوات الأخيرة[60].

لم يتبدل حال الإيرانيين، بل زاد سوءًا بعد هذه الثورة، وتحولت أضعاف التذمر من الاستبداد والفساد الذي انتشر في عهد الشاه وحاشيته، يوجه الآن ضد "الملالي في إيران"، وحل محل الخوف من البوليس السري السافاك الخوف من الحرس الثوري الأكثر عنفًا ووحشية، وعلى الرغم من بروز درجة من التمثيل الحكومي والانتخابات الديمقراطية في مرحلة ما بعد الثورة من حيث الهيكل السياسي، فإن البعض يتحدث عن انتهاكات لحقوق الإنسان في النظام الديني تزيد عمَّا كان يحصل في عهد الشاه بهلوي بكثير.

كما صار التعذيب والسجن للمخالفين، حتى شركاء الثورة ورموزها السابقين، وقتل منتقديها والتنكيل بها أمر شائع، بالإضافة إلى سوء وضع المرأة، واضطهاد الأقليات، من مختلف المذاهب الأخرى، وكذلك من مختلف الشعوب الإيرانية، وحتى داخل إطار الثورة ونظام الولي الفقيه والمرشد الذي يجعل الولاء التام له دينًا وعقيدة ومخالفته خيانة، وهو ما حدث -على سبيل المثال- في أحداث الحركة الخضراء سنة 2009.

وعلى المستوى الاقتصادي لم يزدهر الاقتصاد الإيراني، وظل الاعتماد على صادرات النفط لا يزال طاغيًا، دخل الفرد يتقلب مع سعر برميل النفط الذي انخفض إلى ربع ما كان عليه في عهد الشاه، وارتفعت البطالة بين السكان من الشباب، ولا تزال ومنذ عقد من الزمان تخرج المظاهرات والاحتجاجات في مختلف المناطق الإيرانية، ويظل قمع الحرس الثوري العنيف والمحاكمات التعسفية والإعدامات والإقامة الجبرية وغيرها، هو الرد الطبيعي والمتوقع.

وظل حكم نظام الثورة الإسلامية في إيران على هذا الوجه والسلوك البشع مع شعبه، منذ نشأته حتى الآن، وهو الأول عالميًا عامي 2015، و2016 بتنفيذها حكم الإعدام في 1084 شخص، كان منهم قصر. واحتلت المركز الثاني، بعد الصين، ضمن قائمة الدول الأكثر تنفيذًا لحالات الإعدام على مستوى العالم خلال 2018، رغم انخفاضها عالميًا بنسبة الثلث مقارنة بعام 2017، وفي عام 2018 احتلت الثلث وحدها من عدد الإعدامات في العالم، كانت 18 منها بـ"حد الحرابة" لمعارضين أكراد، وكان بينهم طفلان قاصران فضلًا عن الاعتقال التعسفي والاحتجاز وسوء المعاملة والحرمان من الرعاية الطبية للمواطنين مزدوجي الجنسية والأجانب، كما قُدر وجود ما لا يقل عن 30 حالة من هذا القبيل، بما في ذلك الإيراني-النمساوي، كامران غادیري، المحتجز منذ يناير/كانون الثاني 2016" [61].

**2. التعاون الدولي والإقليمي لوقف التدخل الإيراني في شؤون دول المنطقة:**

لا يزال التدخل الإيراني خطرًا ماثلًا على دول المنطقة واستقرارها، وتأججت بفعله الأزمات والصراعات الطائفية، وينشط التشيع السياسي والتبشير المذهبي في كثير من دول المنطقة، حاملًا معه الولاء لنظام الثورة الإسلامية والبراء من مخالفيها ومخالفتها، ويتجذر بسببه العنف الذي تمثل الطائفية طاقة وقوده في بلدان كالعراق، وسوريا، ولبنان، واليمن.

**3. احتواء الشيعة العرب وتحريرهم من الوصاية والقبضة الإيرانية:**

عبر احتواء الأقليات الشيعية العربية: لا بد من استراتيجية عربية لاحتواء الأقليات الشيعية العربية، والعمل على فك ارتباط بعضها مع إيران، عبر التمكين للاعتدال المتمايز عن التشيع الإيراني الصفوي.

**4. الاشتباك النقدي المستمر بأدبيات الإسلام السياسي، وطبيعته البراجماتية، وفي مقدمتها خطاب الثورة الإسلامية في إيران.**

**5. العمل على تقييد قدرة إيران على دعم الحركات المتطرفة في المنطقة.**

## المصادر:


1. محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله: قصة إيران والثورة، الطبعة 6، (القاهرة: دار الشروق، 2002)، ص 8.
2. فراس إلياس، الجيوبوليتيك الشيعي والمخيلة الجيوستراتيجية الإيرانية: مجالات التأثير وبناء النفوذ، مركز الجزيرة للدراسات، 5 ديسمبر 2019، متاح على هذا https:// cutt.us/UUW3D .
3. تصدير الثورة كما يراه الخميني، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الخميني الدولية، بدون تاريخ.
4. نص الدستور الإيراني وتعديلاته عام 1989 على https://cutt.us/FagGD
5. وليد عبد الناصر، إيران: دراسة عن الثورة والدولة، الطبعة 1، (القاهرة: دار الشروق، 1997)، ص 73.
6. The "Axis of Resistance": Iran's Expansion in the Middle East Is Hitting a Wall, German Institute for International and Security Affairs, August 12, 2021, Available on this https://cutt.us/zxW0X
7. أيمن الظواهري، فرسان تحت راية النبي، طبعة إلكترونية، ط1، منبر التوحيد والجهاد، بدون تاريخ، ص 18.
8. عبد الله محمد الغريب، وجاء دور المجوس، طبعة إلكترونية لشبكة الدفاع عن السنة، صدر عام 1981، يمكن تحميله على مكتبة نور، على https://cutt.us/YJL9h
9. فتحي الشقاقي، الخميني الحل الإسلامي والبديل، الطبعة 1، (القاهرة: دار المختار الإسلامي، 1979).
10. فتحي الشقاقي، الخميني الحل الإسلامي والبديل، مصدر سابق، ص 5.
11. تقرير أمريكي.. الجهاد تخوض حرب إيرانية بالوكالة في غزة، https://cutt.us/eirLx آخر زيارة 30 أغسطس 2022.
12. تقرير فورين بوليس عن كيفية تحويل إيران السوريين للتشيع، بتاريخ 15 مارس سنة 2021، على https://cutt.us/UffJj
13. حزب الله اللبناني الجذور ومنابع النفوذ، بي بي سي عربي، 4 ديسمبر 2018، على https://cutt.us/fS92N
14. أمل سعد غريب، حزب الله: السياسة والدين، تعريب حسن الحسن، ط2، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، سنة 2009.
15. خبر اعتقال احمد المغسل والقبض عليه، على موقع بي بي سي، بتاريخ 26 أغسطس سنة 2015، على هذا https://cutt.us/z2VLb
16. حسن المصطفى، سعوديون في معسكرات حزب الله، العربية نت، 5 يناير سنة 2022، على هذا https://cutt.us/QbDJ7
17. من حوار محمد يحيى عزان مع روسيا اليوم، بتاريخ 30 أبريل سنة 2019، يمكن مراجعته، على هذا https://cutt.us/NgkxF .
18. كريم شفيق، ماذا تقصد إيران من اعترافها بدعم حركة الحوثي؟، موقع قناة سكاي نيوز العربية، بتاريخ 15 مارس سنة 2021، على هذا https://cutt.us/Q0y24
19. هاني نسيرة، من بو عزيزي إلى داعش: إخفاقات الوعي والربيع العربي، الطبعة 1، (القاهرة: مركز الأهرام للنشر، 2015).
20. تصريحات المبعوث الأمريكي لليمن، بتاريخ 21 أبريل سنة 2021، موقع سكاي نيوز عربية، على https://cutt.us/pEvyG
21. فرهاد علاء الدين، إيران وسياسات الهيمنة على العراق، جريدة الشرق الأوسط، في 21 فبراير سنة 2020، على هذا https://cutt.us/nLSme .
22. نوفل لو شاتو في حياة الخميني، موقعه على https://cutt.us/uvRHn كذلك تقرير موقع سكاي نيوز العربية، 27 يناير 2026، على https://cutt.us/mDtUl
23. انظر حول ذلك مثلًا أبو محمد سعود السبيعي، وقفات مع الشريط الإسلامي، منشور على موقع صيد الفوائد بتاريخ 4 –4–1422 هجرية، منشور على موقع صيد الفوائد السلفي على https://cutt.us/WryOQ
24. يوسف ندا، برنامج شاهد على العصر – قناة الجزيرة، على هذا https://cutt.us/w1ciJ
25. موقع العربية نت بتاريخ 18 نوفمبر سنة 2019، على هذا https://cutt.us/eik4U
26. خارطة النفوذ الإيراني في أفريقيا https://cutt.us/Fb7nj آخر دخول 30/8/2022.
27. تغلغل إيران في أفريقيا.. مليارات وأسلحة ويورانيوم خام، https://cutt.us/WIOJW آخر زيارة للموقع 30/8/2022.
28. إبراهيم أحمد عرفات، مصالح القوى الإقليمية في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، العدد 177، (القاهرة: يوليو 2009)، ص 180.
29. حمدي عبد الرحمن، التنافس الدولي في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، العدد 177، (القاهرة: يوليو 2009)، ص ص 172–179.
30. سامي صبري عبد القوي، إسرائيل ودول حوض النيل، السياسة الدولية، العدد 181، (القاهرة: يوليو 2010)، ص ص 130 – 135.

31. سمر إبراهيم، الوجود العسكري والأمني في منطقة القرن الأفريقي، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 157 (القاهرة: يناير 2008)، ص 5.

32. فائقة الرفاعي، انعكاسات التحركات الإيرانية على الأمن والاستقرار ومصالح القوى الإقليمية وأساليب المواجهة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التحركات الإيرانية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي والاستقرار في المنطقة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 21 أكتوبر 2009، ص 11.

33. Iran more than doubles Revolutionary Guard's budget in FY22 bill, Defense News, Dec 16, 2021, Available on this https://cutt.us/OKhWv

34. تصريح حيدر مصلحي في 2 أبريل سنة 2015، على https://cutt.us/0PrZ0

35. إسراء أحمد فؤاد، "بالصور: إيران تستغل شوارعها لمكايدة خصومها السياسيين"، اليوم السابع، 3 يناير 2016، على https://cutt.us/IYtOX

36. موقع بي بي سي عربي، في 12 يناير 2021، على https://cutt.us/NhX0Y .

37. وليد عبد الناصر، مصدر سابق، ص75.

38. وليد عبد الناصر، مصدر سابق، ص75.

39. The "Axis of Resistance": Iran's Expansion in the Middle East Is Hitting a Wall, German Institute for International and Security Affairs, August 12, 2021, Available on this https://cutt.us/Nb4vE

40. اعتراف نادر للأمين العام لحزب الله، منشور على موقع يوتيوب بتاريخ 25 يونيو 2016، يمكن مشاهدته على هذا https://cutt.us/GoJjt

41. تقرير لقناة الحرة الأمريكية في 23 فبراير سنة 2020، يمكن مراجعته على هذا https://cutt.us/ixoOM .

42. Phillip Smyth,Iran's Afghan Shiite Fighters in Syria, https://cutt.us/TkNMY in 3 June 2014.

43. قناة العربية، بتاريخ 26 يناير 2015، على هذا https://cutt.us/s5rNU

44. The "Axis of Resistance": Iran's Expansion in the Middle East Is Hitting a Wall, German Institute for International and Security Affairs, August 12, 2021, Available on this https://cutt.us/glY0U

45. موسى الموسوي، مرجع سابق، ص 51.

46. انظر هذا الرابط حول قضية سلمان رشدي على موقعه: https://www.history.com/this-day-in-history/salman-rushdie-satanic-verses-fatwa-ira.

47. وليد عبد الناصر، مصدر سابق، ص 73.

48. الميليشيات الإيرانية تواجه إدانة دولية https://cutt.us/US8yk آخر زيارة للموقع 31 /8/2022.

49. 6 جيوش إيرانية.. بماذا اعترف سليماني قبل مقتله بـ3 أشهر؟ https://cutt.us/FsMYm آخر زيارة للموقع 30/ 8/ 2022.

50. الميليشيات التي تديرها إيران في سورية https://cutt.us/d2Jp0 آخر زيارة للموقع 31/ 8/ 2022.

51. دراسة حكومية تكشف تمويل إيران للميليشيات لتعزيز نفوذ طهران في المنطقة https://cutt.us/3JnDf آخر زيارة 29/8/2022.

52. هل فعلًا تهدد إيران الأمن القومي الأردني؟ السفارة الإيرانية في الأردن، https://cutt.us/EicsN آخر زيارة 28/8/2022.

53. إيران... «أفغانستان الجديدة» لمقاتلي القاعدة https://cutt.us/5lUD3 ، آخر زيارة للموقع 30/8/2022.

54. ما سر إصرار طهران على بقاء قادة القاعدة على أراضيها؟ https://cutt.us/IfoHy ، آخر زيارة للموقع 31/8/2022.

55. أذرع إيران الإرهابية.. تعرف على ميليشيا تنشر الفوضى https://cutt.us/9iyz0 ، آخر زيارة للموقع 30/8/2022.

56. المصدر السابق نفسه.

57. «القاعدة» وإيران ومقترفو الشر https://cutt.us/eqjgS ، آخر زيارة للموقع 31/8/2022.

58. طالبان وإيران حلفاء أم أعداء؟ https://cutt.us/1D4jr ، آخر زيارة للموقع 29/8/2022.

59. إيران وطالبان.. سياسة جديدة لفرض النفوذ بـ"أدوات متوفرة" https://cutt.us/ay42l ، آخر زيارة للموقع 29/8/2022.

60. انظر لمزيد من التفاصيل: إيران وطالبان: أصدقاء أم أعداء؟ https://cutt.us/uuzyG آخر زيارة للموقع 30/8/2022.

61. المصدر السابق نفسه.

62. مسعود الزاهد، قراصنة يخترقون جلسة للحرس الثوري تكشف وثائق مرعبة للنظام، العربية نت، 2 فبراير 2022 على https://cutt.us/0pAko

63. انظر في ذلك العربية نت، في 17 أغسطس سنة 2019، نقلًا عن وكالة أسوشييتدبرس وموقع الأمم المتحدة في التاريخ نفسه، https://cutt.us/slGV4، ولتفاصيل أكثر أُنظر تقرير منظمة العفو الدولية عن إيران سنة 2021 على https://cutt.us/ywanv

# الفصل العاشر

## وكلاء إيران بين البراجماتية والأيديولوجية

* محمد عبد الرازق

باحث أول بالمرصد المصري - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

# تمهيد

أحدثت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 تغيرًا جذريًا في الداخل الإيراني، وأسست في الوقت ذاته لمتغيرات أخرى تشمل المنطقة بناءً على تفاعلات هذه الثورة مع محيطها الخارجي، وسعى قادتها إلى تصدير ثورتهم إلى كل البقاع الإسلامية؛ إذ أكدوا أن إيران هي الدولة الوحيدة في العالم التي يتحقق فيها الإسلام الصحيح، ولذلك كان واجبًا عليها أن تسعى إلى تصدير ثورتها لإخراج المسلمين وغير المسلمين من غياهب الظلم والضلال(1). وقدموا كذلك طرحًا أيديولوجيًا مثاليًا جذب العديد من الشعوب المتطلعة إلى نموذج يحاكي النموذج الإيراني(2)، فلو تم تصدير هذه الثورة فإنها ستحل المشاكل في أي منطقة تصلها(3).

ولذلك نص الدستور الإيراني على أنه "بالنظر إلى محتوى الثورة الإسلامية في إيران، التي كانت حركة تهدف إلى نصرة جميع المستضعفين على المستكبرين، فإن الدستور يعد الظروف لاستمرارية هذه الثورة داخل البلاد وخارجها، خصوصًا بالنسبة لتوسيع العلاقات الدولية مع سائر الحركات الإسلامية والشعبية لبناء الأمة الواحدة في العالم، ويعمل على مواصلة الجهاد لإنقاذ الشعوب المحرومة والمضطهدة في جميع أنحاء العالم"(4). و"تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على الدفاع عن حقوق جميع المسلمين" (5).

فاعتمدت الاستراتيجية الإيرانية على استخدام المذهب الشيعي كأساس أيديولوجي كوسيلة حاسمة لتوسيع أهداف إيران في الشرق الأوسط وما بعده مع مجموعة واسعة من الفاعلين من غير الدول (6)، وفي ذات الوقت تطوير علاقة براجماتية قائمة على ما يمكن تسميته الدعم مقابل الدور، ويصبح لهؤلاء الفاعلين نفوذاً واسعاً داخل دولهم على كافة المستويات، بما يخدم المصالح الإيرانية في المنطقة، ويعزز من القوى غير التقليدية التي تمتلكها في مواجهة أي تحدٍّ؛ إذ يمثل هؤلاء الفاعلون عمقًا استراتيجيًا ومكونًا أساسيًا لعقيدة الدفاع الإيرانية، ولردع الخصوم وتوسيع النفوذ الإقليمي وإبراز القوة (7).

وتقدم هذه الدراسة تحليلا لأهم وكلاء إيران في الدول العربية، والذين تتبلور من خلالهم عمق الارتباط مع إيران، وركيزتي العلاقة معها أيديولوجياً وبراجماتياً، وهم: الحشد الشعبي في العراق، حزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن، بالإضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

## أولا | الحشد الشعبي في العراق:

يمثل العراق إحدى الدوائر الجيوستراتيجية للأمن القومي الإيراني، ولذلك كان السعي الإيراني إلى تأمين نفوذ قوي داخل العراق قديمًا في سياق ما رأته إيران تهديدًا للنفوذها المأمول في الشرق الأوسط عمومًا ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص، ومن هنا اندلعت الحرب بين الجانبين (1988-1980). وقد كان الغزو الأمريكي للعراق وسقوط نظام الرئيس الأسبق صدام حسين، فرصة سانحة عملت طهران على استغلالها على الوجه الأمثل، وهو ما تجلى في عدة صور، منها استغلال العلاقات والارتباطات بينها وبين بعض السياسيين الشيعة في العراق لتأمين وصولهم إلى قمة العمل السياسي، والاستفادة من بنية النظام السياسي الطائفي التي صيغت وقتها، والمظالم التي ساقتها الشيعية السياسية في العراق لكي تكون للشيعة كلمة عليا في هذا النظام السياسي الجديد، علاوة على وضع بذور لتأسيس جماعات مسلحة طائفية موالية لها.

ومنذ عام 2003، اخترقت إيران السكان الشيعة العراقيين مستغلة في ذلك المشتركات الجغرافية والثقافية والدينية والاقتصادية، فبات لها نفوذ متعدد الأوجه يشمل التواصل مع طيف واسع من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين. واستثمرت إيران رأس مالها الاستراتيجي في مجموعة واسعة من الجماعات السياسية والعسكرية العراقية، فأنشأ فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني مجموعات مسلحة خاضت المعركة ضد الاحتلال الأمريكي حتى الانسحاب من العراق [8]. وكان اجتياح تنظيم داعش للمدن العراقية لحظة مناسبة للمزج الإيراني بين النفوذ العسكري والسياسي المتنامي تحت لواء واحد هو هيئة الحشد الشعبي، مثَّلت الفصائل التي أنشأتها ودعمتها طهران ركيزته الرئيسة. فكان الحشد الشعبي الثمرة الأساسية للبذور التي ألقتها إيران في المجتمع العراقي منذ عام 2003 [9].

### نشأة الحشد الشعبي وتأسيسه:

يُشار إلى يونيو 2014 بوصفه تاريخ تأسيس الحشد الشعبي لمكافحة سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" على عدد من المدن والمحافظات العراقية، وتحديدًا بعد السيطرة على الموصل وانهيار قوى الجيش العراقي. ولكن، يمكن الإشارة إلى تواريخ أقدم بسنوات من هذا التاريخ لتأصيل وجود الحشد الشعبي العراقي، وتحديدًا في الفترة الممتدة من 2003 وحتى 2011، والتي شهدت تأسيس العديد من الفصائل.

وكان جمع هذه الفصائل الشيعية المسلحة الموالية لإيران بشكل أو بآخر تحت لواء واحد، هدفًا لرئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي [10]. ووقفت عدة عوامل وراء سعي المالكي إلى جمع هذه الفصائل تحت لواء واحد، منها خلق هيئة عسكرية تابعة له بشكل مباشر بعيدًا عن الترتيبات الهرمية للجيش وقوى الأمن الداخلي التي أثبت تمدد داعش في الأراضي العراقية ضعفها، وكذلك الاستفادة من تأثير هذه الفصائل على المشهد السياسي في العراق [11]، فضلًا عن مناوئة نفوذ الفصائل ومجالس الصحوة السنية التي كافحت الاحتلال الأمريكي ثم لعبت دورًا هائلًا في مكافحة نشاط تنظيم القاعدة في العراق، وكانت إعادتها إلى الحياة من جديد ركيزة أساسية في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي لمكافحة داعش في العراق، ما يمثل تهديدًا متصورًا للنفوذ الشيعي عسكريًّا وسياسيًّا [12]. فأعطى المالكي الضوء الأخضر لإنشاء ما يسمى بأجنحة المجاهدين، على أن تكون نواة هذا اللواء هي الكوادر الوفيرة من قدامى المحاربين الشيعة الذين تم تسريحهم رسميًّا. ودعا المالكي بعد يوم واحد من سقوط الموصل بوصفه القائد العام للقوات المسلحة في 11 يونيو 2014 العراقيين إلى حمل السلاح، وأعلن حالة الطوارئ القصوى والتأهب الشديد في جميع أنحاء البلاد [13].

وجاءت فتوى الجهاد الكفائي التي أصدرها المرجع الشيعي الأعلى آية الله علي السيستاني، وجاء في نصها "إن طبيعة المخاطر المحدقة

بالعراق وشعبه في الوقت الحاضر، تقتضي الدفاع عن هذا الوطن وأهله وأعراض مواطنيه. وهذا الدفاع واجب على المواطنين بالوجوب الكفائي، بمعنى أنه إذا تصدى له مَن بهم الكفاية بحيث يتحقق الغرض -وهو حفظ العراق وشعبه ومقدساته- يسقط عن الباقين. ومن هنا فإن المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة الإرهابيين دفاعًا عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم، عليهم التطوع للانخراط في القوات الأمنية "[14]؛ لتضفي الشرعية الدينية اللازمة لتنفيذ هذا المخطط.

وبالإضافة إلى أهمية عمل هذه الفصائل المسلحة في مكافحة تنظيم داعش، فإن فتوى الجهاد الكفائي قد كانت للكثير من هذه الفصائل التي كانت قائمة بالفعل منذ عام 2003 بمثابة قبلة الحياة لإعادة التموضع والانتشار واكتساب الشعبية، بعدما تقلصت قدرتها على الحشد والعمل بشكل كبير منذ عام 2007 على إثر الخلافات الحادة فيما بينها [15]، والانقسامات التي وصلت إلى الاقتتال عام 2007، وخاصة بين جيش المهدي التابع للتيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر وقوى الأمن التي كانت تسيطر عليها منظمة بدر، والتي أسفرت عن ظهور عصائب أهل الحق كفصيل منفصل عن جيش المهدي.

واستخدمت الفصائل الشيعية الموالية لإيران مثل بدر وعصائب أهل الحق وكتائب حزب الله، كل هذه الأمور الدافعة لاستقطاب الغالبية العظمى من عشرات الآلاف الذين استجابوا لفتوى المرجعية الدينية في النجف. وسرعان ما أنشأ المالكي في يونيو 2014 هيئة رسمية هي هيئة الحشد الشعبي لإضفاء شرعية رسمية على هذه الفصائل [16]، على الرغم من أن ذلك كان انتهاكًا للمادة 9 من الدستور العراقي، التي تنص على أنه "يُحظر تكوين فصائل عسكرية خارج إطار القوات المسلحة "[17].

وعلى الرغم من أن دعوة المرجعية العراقيين إلى التطوع للقتال ضد تنظيم داعش لم توجه إلى الشيعة فقط؛ فإن وجود الفصائل الشيعية على الأرض، واستعانة المالكي بهم قبل فتوى الجهاد الكفائي في مكافحة داعش وغيره من الأمور، وتفوق هذه الفصائل الشيعية قوة وعتادًا على غيرها من الفصائل، ونجاحها في اجتذاب جُل المتطوعين العراقيين؛ صبغ هيئة الحشد الشعبي صبغة شيعية استمرت حتى الآن. ومع ذلك، منذ إصدار الفتوى، رفض مكتب السيستاني ذكر "الحشد" بالاسم، وبدلًا من ذلك أشار إليهم على أنهم "متطوعون"، لعدم إضفاء الشرعية على الفصائل التي استثمرت دعوة المرجعية[18].

وبناءً على ذلك، لا يمكن الحديث عن هيئة الحشد الشعبي بوصفها طرفًا منسجمًا؛ وذلك بالنظر إلى التباينات الأيديولوجية والعقائدية والسياسية بين مكوناته، فضم الحشد منذ بدايات تأسيسه وحتى عام 2018 نحو 67 فصيلًا شيعيًّا، و43 فصيلًا سنيًّا، و9 فصائل تتبع الأقليات في مناطق جنوب إقليم كردستان. ويمكن تقسيم الفصائل الشيعية من حيث تقليدها الفقهي إلى 44 فصيلًا مقلدًا للمرجع الشيعي الأعلى في إيران علي خامنئي، و17 فصيلًا مقلدًا للمرجع الأعلى في العراق علي السيستاني، و6 فصائل مقلدة لمرجعيات شيعية أخرى من داخل وخارج العراق [19]. ومن هنا، يمكن تقسيم فصائل الحشد الشعبي إلى ثلاثة أقسام رئيسة، الأول هو الفصائل الولائية الموالية لإيران، والثاني هو الفصائل المرجعية التابعة للسيستاني، والثالث هو الفصائل الأخرى سواء التابعة لمقتدى الصدر والتي تأسست بغرض أساسي هو حماية المراقد الشيعية في الكاظمية وكربلاء، أو الفصائل السنية والتابعة للأقليات.

القسم الأول: الفصائل الموالية لإيران:

هي مجموعة من الفصائل العسكرية التي تتبع أيديولوجيًّا إيران وتنسق استراتيجيًّا معها بشكل مباشر، ولذلك تُسمى بالفصائل الولائية أي الموالية لإيران، وجوهرها الفصائل التي كانت تشكل لجان الدفاع الشعبي التابعة لنوري المالكي في يناير 2014، والتي تم تنظيمها للدفاع عن بغداد ضد احتلال داعش السريع لأراضي شمال غرب العراق. وأهم هذه الفصائل هي: (منظمة بدر، وعصائب أهل الحق، وكتائب حزب الله، وكتائب سيد الشهداء، وحركة حزب الله النجباء). وقد تأسس معظمها بعد الغزو الأمريكي للعراق.

وتمثل منظمة بدر أقدم هذه الفصائل؛ إذ أسسها الحرس الثوري الإيراني تحت اسم "فيلق بدر" ليكون الجناح المسلح للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي أسسه الحرس الثوري، وتم تجنيد عناصره من أسرى الحرب العراقيين الشيعة المحتجزين

لدى إيران والمعارضين للرئيس العراقي الأسبق صدام حسين. وخاضت المنظمة بزعامة أبي مهدي المهندس (نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي لاحقًا) حربًا دامت عشرين عامًا ضد النظام. في عام 2004، تم تغيير اسمها إلى "منظمة بدر للإعمار والتنمية". وبدءًا من 2005 فصاعدًا، عُيِّن العديد من مسؤوليها كوزراء في الحكومات وخاصة وزراء للداخلية؛ مما مكَّن المنظمة من دمج الآلاف من أعضائها في الشرطة والسلطات الأمنية الأخرى. وتمثل "بدر" مصدر العديد من الفصائل العراقية الأخرى، ولا تزال تعمل تحت السيطرة غير المباشرة وأحيانًا المباشرة للحرس الثوري الإسلامي الإيراني. وتدير ما لا يقل عن عشر فصائل من قوات الحشد الشعبي. ويبلغ عدد مقاتليها أكثر من 20 ألف مقاتل [19].

أما كتائب حزب الله، فعلى الرغم من أنها ليست من أقدم الفصائل تأسيسًا، فإنها من أكبرها قوة وعتادًا. تأسست عام 2007، وتعمل تحت القيادة المباشرة لإيران وتنشر مجموعة واسعة من الخلايا المسؤولة عن العمليات الحركية والإعلامية والاجتماعية. وقد لعب أبو مهدي المهندس دورًا رئيسًا في تأسيسها من خلال الانفصال عن منظمة بدر، ودمج بعض الفصائل الصغيرة التي يديرها فيلق القدس في الفترة 2007-2005 [20]. وتحت قيادة المهندس، أنشأت كتائب حزب الله شبكات تهريب لنقل الأسلحة والمعدات الإيرانية إلى العراق. ولكون قائدها ومؤسسها أبو مهدي المهندس شغل منصب نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي والعقل الرئيس لها بالتنسيق مع قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، أصبحت كتائب حزب الله الفصيل الأكثر نفوذًا داخل الحشد الشعبي، وتسيطر على الإدارات الرئيسة (رئاسة الأركان، والأمن، والاستخبارات، والصواريخ، والأسلحة المضادة للدروع) [21].

وثالث أكبر هذه الفصائل هي عصائب أهل الحق، والتي بدأت منذ 2004 بالعمل كإحدى السرايا التابعة لجيش المهدي، ولكن بدأت في الفترة 2005 2007- في العمل بشكل أكثر استقلالية عن بقية سرايا جيش المهدي [22]؛ إذ بدأ قائدها قيس الخزعلي وأتباعه في العمل بشكل مستقل عن الصدر، وخاصة في الاستمرار في قتال القوات الأمريكية على الرغم من أوامر الصدر لجيش المهدي بإلقاء أسلحته، حتى أُعلنت كفصيل مستقل تمامًا عن جيش المهدي بدعم من فيلق القدس، واستهدفت بشكل أساسي القوات الأمريكية حتى انسحاب الولايات المتحدة من العراق في عام 2011. ومنذ نشأتها، اعتمدت بشكل كبير على التمويل والتدريب والدعم اللوجستي الإيراني، وخاصة في الفترة التي فرَّ فيها قادتها إلى طهران عام 2008 في أعقاب سيطرة الجيش العراقي على مدينة البصرة بعد شن عملية "صولة الفرسان" ضد جيش المهدي [23].

يأتي بعد ذلك عدد من المجموعات والفصائل الأصغر حجمًا وقوة والأحدث نشأة وتأسيسًا، مثل كتائب سيد الشهداء التي تأسست في عام 2013، ويُزعم أن مؤسسها هو مصطفى عبد الحميد حسين العتابي المعروف أيضًا بأبي مصطفى الشيباني، وهو أحد الأعضاء المؤسسين لكتائب حزب الله [24]. وكذلك حركة حزب الله النجباء التي تأسست عام 2013 بقيادة أكرم الكعبي القيادي البارز في جيش المهدي ثم في عصائب أهل الحق، والذي صرح في نوفمبر 2015 بأنه سيستجيب لأي أمر صادر عن المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران علي خامنئي، بما في ذلك الإطاحة بالحكومة العراقية أو القتال في حرب أجنبية [25]، وأن قائد فيلق القدس حينها قاسم سليماني لا يمثل إيران بل يمثل الإسلام والمسلمين، باعتبار أن ارتباطه مباشر مع ولي أمر المسلمين الولي الفقيه، وأن له دورًا أساسيًا في العلاقة بين فصائل المقاومة الإسلامية ودعم قوات الحشد الشعبي [26].

ويجمع كافة هذه الفصائل الولاء للمرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران علي خامنئي، ونظام "ولاية الفقيه"، وتلقيها الدعم المباشر وغير المباشر من إيران، وخاصة من خلال الحرس الثوري الإيراني. وتمثل هذه الفصائل القوة الضاربة للحشد الشعبي، وتتولى أغلب المناصب القيادية في التسلسل الإداري الهرمي للحشد، ذلك علاوة على توليها مسؤولية قيادة وتوجيه عشرات الفصائل التي تتبنى نفس النهج الأيديولوجي داخل العراق [27].

القسم الثاني: فصائل حشد العتبات المقدسة:

وهي الفصائل التي تقلد المرجعية الدينية في النجف، ويبلغ عددها نحو 17 فصيلًا [28]، تمثل 4 فصائل منها الفصائل الأهم والأكبر من حيث القوة البشرية والعتاد العسكري، وهي الفصائل التابعة أو المنبثقة عن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، أو ما عُرف لاحقًا باسم المجلس الإسلامي العراقي، والذي رغم كونه تأسس في إيران في أوائل الثمانينيات وكان أحد أهم الأدوات الإيرانية في العراق، فإنه أخذ منحى مغايرًا بعد وفاة مؤسسه وقائده التاريخي محمد باقر الحكيم في 2003، وتحديدًا في 2007 عندما غير اسمه إلى المجلس الإسلامي العراقي لمحاولة النأي بالنفس عن إيران [29].

وتشمل الفصائل الأهم في هذا الإطار سرايا الجهاد وسرايا أنصار العقيدة وسرايا أنصار عاشوراء وكتائب وعد الله، بالإضافة إلى كل من فرقة الإمام علي القتالية وفرقة العباس القتالية ولواء علي الأكبر ولواء أنصار المرجعية [30]، والتي شكّلت فيما بعد ما يُسمى بـ"حشد العتبات المقدسة" الذي كان ظهوره مستقلًا عن هيئة الحشد الشعبي في أبريل 2020 انعكاسًا لحجم الخلافات الجوهرية بين الفصائل الموالية لإيران والفصائل الموالية للنجف، وأبرزها الخلاف الأيديولوجي بين المرجعيتين الإيرانية والعراقية التي تتبنى مفهوم ولاية الفقيه العابر للحدود، ومن ثم فالفصائل الموالية لها لا ينتهي قتالها بطرد داعش ولا بحماية العتبات المقدسة، وإنما هي تقاتل باسم الدين والمذهب أينما وجهها مرشد الثورة الإسلامية، أما مرجعية النجف فتعلي من قيم الدولة الوطنية، وترى الفصائل التابعة لها أن هذا المفهوم الذي تقوم عليه الفصائل الموالية لإيران مخالفة واضحة للتكليف الشرعي الديني من جهة، وللدستور العراقي الذي يمنع إرسال أي قوات مسلحة عراقية خارج الحدود من جهة أخرى[31].

هذا بجانب رغبة مرجعية النجف في أن تكون كافة فصائل الحشد الشعبي خاضعة ومندمجة بالقيادة العامة للقوات المسلحة وليس لأي أطراف أخرى خارجية أو داخلية، ورفض حمل السلاح خارج إطار الدولة. وكانت هذه الرؤية دافعًا لأن تكون هذه الفصائل جاذبة بشكل أكبر من غيرها للمتطوعين العراقيين من غير الشيعة، فوصلت نسبة منتسبيها من العراقيين السنة إلى نحو 20% في بعض الفصائل [32]. بالإضافة إلى الخلافات المالية والإدارية، خاصة في ضوء ما رأته الفصائل الأربعة من تمييز مالي لصالح الفصائل الولائية [33]، علاوة على اعتراضها على تعيين أبو فدك المحمداوي نائبًا لرئيس الهيئة خلفًا لأبي مهدي المهندس [34]. واتُّخذت خطوات بعد ذلك تبرهن على هذا الانفصال، ربما أبرزها قرارها بعدم المشاركة في الاستعراض العسكري الذي نظمه الحشد الشعبي في يونيو 2021 إحياءً للذكرى السابعة لتأسيسه [35]، ثم إعلانها في سبتمبر 2021 تسميتها رسميًا بـ"حشد العتبات المقدسة" بعد يومين من تصريح رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح فياض، بأنه "لا يوجد هناك ما يسمى بحشد العتبات، وإن هيئة الحشد الشعبي واحدة"[36].

القسم الثالث: فصائل أخرى:

يندرج ضمن هذا التصنيف عدد كبير آخر من الفصائل العراقية والتي تتنوع انتماءاتها السياسية والطائفية، فنجد ضمن أبرز الفصائل هنا فصيل "سرايا السلام"، وهو الجناح العسكري للتيار الصدري، ويتبع زعيم التيار مقتدى الصدر، ويقلد مرجعية والده محمد محمد صادق الصدر، الذي أوصى أتباعه بتقليد مرجعية آية الله السيد كاظم الحسيني الحائري المقيم في مدينة قم الإيرانية [37]. وقد مر فصيل سرايا السلام بمجموعة كبيرة من التحولات التاريخية، بدءًا من تأسيسه عام 2003 على يد مقتدى الصدر باسم "جيش المهدي" لمواجهة الغزو الأمريكي للعراق، وتمتع بعلاقات وثيقة مع إيران مع الحفاظ على استقلالية نسبية عن سياساتها [38].

وعلى الرغم من أن الصدر وتابعيه لا يقلدون المرجعية الدينية في النجف، فإنه مع إصدار المرجعية لفتوى الجهاد الكفائي لمواجهة تنظيم داعش، أعلن الصدر إحياء جيش المهدي ولكن باسم "سرايا السلام" الذي انضوى تحت لواء هيئة الحشد الشعبي رغم التمايز الشديد بينه وبين بقية فصائلها، وخاصة تلك الفصائل الموالية لإيران[39]. ولذلك بعد هزيمة تنظيم داعش، دعا مقتدى الصدر مرارًا إلى حل جميع الفصائل في العراق، وتوترت علاقته بإيران بشكل مطرد.

ويضم الحشد عناصر عراقية متنوعة طائفيًا لا تقتصر على الطائفة الشيعية؛ إذ ينضوي تحت لوائه نحو 43 فصيلًا سنيًا، أبرزها ألوية عامرية الصمود ودرع الفلوجة وصلاح الدين [40]. وأبرز منتسبي هذه الفصائل السنية هم من الحشود العشائرية التي شُكلت لمشاركة القوات الأمنية لتحرير الأراضي التي استولى عليها تنظيم داعش، وأغلبهم كان مشاركًا في الصحوات التي أُنشئت بعد الاحتلال الأمريكي لمواجهة تنظيم القاعدة. وتأخذ هذه الفصائل نفس مواقف حشد العتبات المقدسة بشأن ضرورة التبعية إلى القيادة العامة للقوات المسلحة فقط، ولذلك رفضت الأمر الإداري الذي أصدره رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح فياض في 16 سبتمبر 2020 ويقضي بربط الحشد العشائري بهيئة الحشد الشعبي [41].

يُضاف إلى الفصائل السنية، فصائل أخرى تابعة للأقليات في العراق، مثل الفصائل المسيحية كالحراسات التابعة للمجلس الشعبي، وهي مجاميع من المسيحيين أوجدهم تنظيم المجلس الشعبي لحماية القرى التي يقطن فيها المسيحيون، وكذلك كتائب عيسى بن مريم، وكتائب بابليون. وفصائل كردية مثل فوج حماية الكاكائية، وفصائل تركمانية كقوة التركمان [42].

### الدعم الإيراني للحشد الشعبي:

ارتبطت نشأة الكثير من الفصائل العسكرية المسلحة في العراق بالدعم الإيراني بشكل مباشر وواضح، كجزء من الاستراتيجية الإيرانية الهادفة إلى تصدير الثورة الإسلامية. وتمثل هذا الدعم في النشأة على الأراضي الإيرانية كما سلف ذكره أو تقديم الدعم اللوجستي والمادي المؤسس، أو الجوانب المتعلقة بالإمداد العسكري والتسليحي. ويقسم الدعم الإيراني المقدم لها إلى ثلاثة مستويات رئيسة، هي: المادي والعسكري والسياسي:

### الدعم المادي

لعب الدعم المادي والتمويلي دورًا محوريًا في تأسيس عدد من الفصائل في العراق، مثل بدر وكتائب حزب الله، وعلى الرغم من أن حجم هذا الدعم المادي المقدم من إيران للفصائل الإيرانية غير مقدر بدقة، فإن مظاهره كانت واضحة بشكل جلي في أنشطة هذه الفصائل، لا سيما في الفترة التي أعقبت الغزو الأمريكي عام 2003 لمحاربة الاحتلال.

وقالت مصادر إن التمويل الإيراني للفصائل العراقية كان يتراوح بين 12 و15 مليون دولار شهريًا فيما قبل تشديد العقوبات على إيران في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والذي أثر على هذا الدعم فأصبح نحو مليوني دولار فقط [43]. ويُضاف إلى التمويل الإيراني المباشر، المساحات التي يخلقها النفوذ الكبير لهذه الفصائل داخل العراق، والارتباط الوثيق بإيران، ودوافع إيران الاقتصادية للسماح بتهريب السلع من خلال سيطرة هذه الفصائل على المعابر الحدودية بين العراق وإيران، وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة التي توفر لها تمويلًا كبيرًا [44]، وهو ما يقلل بشكل كبير من حاجة إيران إلى تقديم الدعم المادي للفصائل التابعة لها بشكل مباشر بنفسها [45].

ولذلك يظل الدعم المادي هو أدنى مستويات الدعم الذي تقدمه إيران للفصائل الموالية لها، خاصة في الفترة التي أعقبت تشكيل هيئة الحشد الشعبي، وصدور قانون هيئة الحشد الشعبي رقم 40 لسنة 2016، والذي نص على أن يكون الحشد الشعبي تشكيلًا عسكريًا مستقلًا يتمتع بالشخصية المعنوية، وجزءًا من القوات المسلحة العراقية، ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة، ويتم تكييف أعضائه ومسؤوليه وفقًا للسياقات العسكرية، من ترقية ورواتب ومخصصات وكافة الحقوق والواجبات [46]؛ وذلك بالنظر إلى أن الهيئة أصبحت لها مخصصات داخل الموازنة العامة للدولة العراقية، قد بلغت في موازنة عام 2021 نحو 2.4 تريليون دينار عراقي (نحو 1.6 مليار دولار) [47].

### الدعم العسكري

يرجع دعم وتدريب إيران للفصائل العراقية إلى مطلع ثمانينيات القرن الماضي على الأقل، وذلك عندما لجأت العناصر المعارضة لنظام الرئيس الأسبق صدام حسين إلى إيران، فاكتسبوا هناك خبرة عسكرية كبيرة، لا سيما تلك الفصائل التي شاركت مع الجانب

الإيراني في الحرب العراقية الإيرانية (1988-1980) [48]. وتشير بعض الدلائل إلى أن الدعم الذي قدمته إيران لهذه الفصائل وخاصة فيلق بدر كان ذا بُعد استراتيجي، ترمي من خلاله إيران إلى أن يكون لها حليفًا داخل العراق يمتلك تأثيرًا يؤهله لتأمين نفوذ إيراني كبير في بغداد. وهو ما يشير إليه بوضوح تصريح سابق لأبي مهدي المهندس بأن المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية علي خامنئي قال بعد انقضاء الحرب مع العراق: "بدر ستلعب دورًا رئيسًا في مستقبل العراق" [49].

وبعد الغزو الأمريكي للعراق، تلقت مجموعات من المسلحين تدريبًا في معسكرات الحرس الثوري في إيران، وتلقت دعمًا عسكريًا متمثلًا في أسلحة ومتفجرات وقذائف إيرانية الصنع، وهو ما كشف عنه البنتاجون في عام 2007 [50]. فضلًا عن أن عناصر من الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني قد سافرت إلى العراق لتوفير التدريب والتوجيه للفصائل العراقية المسلحة [51].

وقد أخذ الدعم العسكري الإيراني للفصائل العراقية منحى جديدًا عقب اجتياح تنظيم داعش للمدن العراقية، فكانت هناك إمدادات عسكرية منتظمة من جانب إيران للفصائل، وتمثل هذا الدعم في مضادات للدروع ونسخ إيرانية من صواريخ كورنيت وتاو المضادة للدبابات، علاوة على تدريبات عسكرية وفقًا للاحتياجات العملياتية في المعارك مع داعش [52]. وكان لهذا الدعم الفضل الأكبر في هزيمة داعش حسبما قال رئيس الوزراء العراقي حينها نوري المالكي [53]، ثم اتضح ذلك تفصيلًا في تصريحات نُسبت إلى أبي مهدي المهندس في مارس 2018 قائلًا: "لن أتوانى عن ذكر دعم إيران من حيث الأسلحة والمشورة والتخطيط، وإيران هي التي نظمت خطة استعادة السيطرة وتأمين طريق سامراء من عناصر داعش، بما في ذلك تزويدنا بطائرات بدون طيار وغطاء جوي بمقاتلات سوخوي" [54].

وبالإضافة إلى الإمدادات العسكرية الإيرانية الموجهة مباشرة إلى الفصائل الموالية لها، استفادت فصائل الحشد الشعبي بشكل كبير للغاية من الإمدادات العسكرية التي أُرسلت بصورة رسمية إلى العراق، سواء إلى الجيش العراقي أو قوى الأمن الداخلي، التي تشمل مدافع وقذائف ومضادات طائرات وعربات مدرعة [55]، وهو ما ظهرت دلائله خلال المعارك التي دارت ضد داعش [56].

ومنذ ذلك الحين، حافظت إيران على تعاون عسكري وثيق مع الفصائل الموالية لها، سواء في صورة الدعم الاستشاري أو في صورة الإمداد بالأسلحة والمعدات العسكرية، سواء بصورة رسمية أو من خلال المعابر الحدودية بين إيران والعراق، والتي تسيطر عليها الفصائل. وقد عينت إيران في أبريل 2017 إيرج مسجدي الذي كان قائدًا في الحرس الثوري وكبير مستشاري قاسم سليماني، سفيرًا لها لدى العراق في 2017، وعمل لفترة طويلة حلقة وصل إضافية -بجانب أبي مهدي المهندس- بين الحرس الثوري وقوات الحشد الشعبي [57].

واستثمرت إيران هذا الأمر في إمداد الفصائل الموالية لها بأنواع مختلفة من الصواريخ، ومنها صواريخ بالستية قصيرة المدى، مثل "زلزال 2" و"فاتح 110" و"ذو الفقار"، بل أصبح العراق ساحة لتخزين ترسانة صاروخية بالستية إيرانية كبيرة، فتستخدم إيران هذه الفصائل التي تسيطر على العديد من المعابر والطرق والبنى التحتية للمواصلات في العراق لنقل الصواريخ وإخفائها ( )، لأهداف تتصل بالداخل العراقي وأخرى تتعلق بعلاقات إيران مع محيطها الإقليمي والقوى الدولية، علاوة على تأسيس بنى تحتية لإنتاج هذه الصواريخ [58].

### الدعم السياسي

أدت النجاحات التي حققتها فصائل الحشد الشعبي في مكافحة تنظيم داعش والشعبية التي اكتسبتها نتيجة ذلك إلى تعظيم دورها في المشهد العراقي، الأمر الذي انعكس في إكسابهم الصفة الرسمية القانونية، ما أتاح لها مساحات حركة أوسع في المشهد العراقي بوجه عام، والمشهد السياسي على وجه الخصوص كضرورة لفرض نفوذهم في العراق وعدم التوقف عند المكتسبات العسكرية.

وعلى الرغم من أن قانون الحشد الشعبي قد نص في البند الخامس من مادته الأولى على أن "يتم فك ارتباط منتسبي هيئة الحشد الشعبي الذين ينضمون إلى هذا التشكيل، عن كافة الأطر السياسية والحزبية والاجتماعية، ولا يسمح بالعمل السياسي

في صفوفه"، فإن هذه الفصائل -بدعم وتوجيه إيراني- قد غضت الطرف عن هذا البند، وراحت تؤسس أحزابًا سياسية تخوض الانتخابات، بما يحقق لها ولطهران مكتسبات ونفوذًا على القرار السياسي للعراق.

وتمثل الدعم الإيراني للفصائل في هذا الخصوص، في التوجيه التأسيسي لهذه الأحزاب من جهة، ودعم السياسات العراقية التي من شأنها تعزيز نفوذ هذه الفصائل من جهة أخرى، مثل الدعم الإيراني لرئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي عام 2010، والذي كان بداية تحالف بين الطرفين؛ إذ دعمته إيران لإعادة انتخابه رئيسًا للوزراء رغم حصول قائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي على الأغلبية البرلمانية، فاستخدمت إيران دعمها للمالكي وإعادة انتخابه لتشكيل تحالف مستمر معه، اتضح في تعيينه أبا مهدي المهندس مستشارًا له ونائبًا لرئيس هيئة الحشد الشعبي، وامتد إلى مصفوفة واسعة من القوى الشيعية كانت تتلقى التوجيهات الأساسية لها من قائد فيلق القدس الذي يُجري زيارات مستمرة ويعقد اجتماعات مع هذه القوى بصورة شبه دورية [59].

### حدود تأثير الحشد الشعبي داخل العراق:

بناءً على الدعم الإيراني الضخم والقدرات الهائلة التي اكتسبتها فصائل الحشد الشعبي من حربها ضد داعش، استطاعت هذه الفصائل أن تحقق حضورًا قويًّا في مختلف أركان المشهد العراقي، وأن تكتسب نفوذًا يجعلها عصية على الانصياع أو المأسسة داخل أركان الدولة، رغم ما بُذل من جهود في هذا الإطار، وحتى أضحى العراق ومستقبله رهنًا بما تقرره هذه الفصائل على المستويين السياسي والعسكري. ويتضح هذا فيما يلي:

### القوة العسكرية والميدانية:

أصبح الحشد الشعبي قوة أساسية ضمن المكونات العسكرية للدولة العراقية، متمتعًا بقدرات بشرية كبيرة تصل إلى نحو 150 ألف عنصر، وقدرات تسليحية هائلة اكتسبها نتيجة التقاء عدد من العوامل، أولها الإمكانات العسكرية المتوفرة لدى قوات الجيش والقوى الأمنية في العراق، والتي جرى الاستفادة منها ضمن مكوناته خلال المواجهات مع تنظيم داعش، وثانيها الدعم العسكري الكبير الذي تقدمه إيران للفصائل الموالية لها بصورة أساسية كما سلف ذكره، والثالث إمدادات الدعم العسكري الأمريكي للقوات المسلحة العراقية سواء في مرحلة وجود القوات الأمريكية في العراق ما بعد غزو 2003 أو بعد انسحاب القوات في 2011 وتدخل أعداد من قوات التحالف الدولي فيما بعد 2014.

وبناءً على ذلك، أضحت فصائل الحشد الشعبي تمتلك حسب بعض التقديرات مجموعة متنوعة من الأسلحة والذخائر المصنعة في 16 دولة على الأقل، بما في ذلك أسلحة ومركبات أمريكية الصنع مثل المركبة الأمريكية متعددة الأغراض عالية الحركة "HM-MWV"، وناقلة الجند المدرعة "M1117"، والمركبة التكتيكية "Caiman"، ودبابات "Abrams M1"، وهو ما تذكره بوضوح تقارير وزارة الدفاع الأمريكية عن عملية العزم الصلب لمكافحة داعش في العراق [60].

وتحرص فصائل الحشد الشعبي على استعراض قوتها العسكرية بشكل واضح ومنفصل عن القوات المسلحة أو القوى الأمنية العراقية، وهو ما يظهر في الاستعراضات العسكرية التي تجريها، ومنها ذلك الاستعراض العسكري الذي أجرته في 26 يونيو 2021 في قاعدة عسكرية بمحافظة ديالى بمناسبة الذكرى السابعة لإنشائها، بمشاركة عشرات الآلاف من أعضائها وبحضور رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي.

وهو الاستعراض الذي أظهر قوة تسليحية هائلة تشمل على مستوى القوات البرية: دبابات مطورة عن نسخ متعددة من الدبابات الروسية مثل "تي55-" و"تي72-"، وتشكيلة واسعة من العربات المدرعة مختلفة المنشأ، منها النسخ الأمريكية السابق ذكرها [61]، هذا بجانب عربات مدرعة إيرانية الصنع مثل "رخش" و"طوفان" و"سفير"، وقاذفات صواريخ أرض جو متطورة بأعيرة كبيرة [62]. بالإضافة إلى زوارق بحرية هجومية، وأنواع مختلفة من الطائرات المسيَّرة بدون طيار، المطورة بشكل أساسي عن طائرات إيرانية مثل "مهاجر6-" و"أبابيل3-" و"صماد1-"، بجانب طائرات "إكس 8" المطورة عن النسخة الإيرانية من الطائرات الصينية "سكاي

ووكر إكس 8". علاوة على محطتَي تحكم أرضيتين على الأقل مزودتين بأجهزة رادار بعيدة المدى، بالإضافة إلى معدات للتتبع بعيد المدى، ومعدات تحديد المواقع الجغرافية للطائرات بدون طيار [63].

يوضح ذلك أن الطابع العام للقدرات التسليحية للحشد الشعبي أصبح أكثر تنوعًا وفاعلية، ويعكس ما يريد الحشد الشعبي إظهاره عن نفسه بأنه قوة عسكرية كاملة ومكتملة تحولت على المستوى التنظيمي إلى وحدات كاملة التجهيز تمتلك كل صنوف السلاح والعتاد الحربي المتوفرة لدى الجيوش النظامية، وتوازي في قوتها قدرات الجيش العراقي وكافة أجهزته الأمنية بل قد تفوقها، وتعوض عدم امتلاكها قوة جوية بوجود الطائرات المسيَّرة بأنواعها [64].

وطورت هذه الفصائل، وخاصة الموالية لإيران ومنها منظمة بدر، شبكة واسعة من العلاقات التي تؤمن لها نفوذًا وحضورًا قويًّا داخل المؤسسات والهياكل الأمنية العراقية، مثل وزارة الداخلية التي أضحت من الوزارات المخصصة لمنظمة بدر في الحكومة العراقية منذ 2014، وتولى قيادتها اثنان من أعضاء المنظمة وكوادرها العسكرية، وهما محمد سالم الغبان (2016-2014)، وقاسم الأعرجي (2019-2016) [65].

هذه القوة العسكرية والارتباط بمشروع خارجي في الأساس جعل وحدات الحشد الشعبي مستقلة في قرارها إلى حد كبير عن قرار الدولة العراقية على المستويين السياسي والعسكري. وبينما حاول أكثر من رئيس وزراء للعراق أن يضم هذه الفصائل والوحدات إلى كيان القوات المسلحة العراقية وأن تخضع لإمرته بوصفه القائد العام للقوات المسلحة، فإنه في كل مرة من هذه المرات لم تفلح المحاولات، وكانت فصائل الحشد الشعبي دائمًا ما تستعرض وتثبت قوتها خارج إطار الدولة.

وقد صدر في فبراير 2016 قرار من رئيس الوزراء حيدر العبادي، هو الأمر التنفيذي رقم 61، الذي بمقتضاه ينضم الحشد الشعبي رسميًّا بوصفه "تشكيلًا عسكريًّا مستقلًّا ضمن القوات المسلحة العراقية ومرتبطًا بالقائد العام للقوات المسلحة"، وهو ما جرى تأكيده لاحقًا في قانون هيئة الحشد الشعبي الصادر في نوفمبر 2016. وفي سبتمبر 2019، أصدر رئيس الوزراء عادل عبد المهدي الأمر الديواني رقم 331 بشأن التصديق على الهيكلية التنظيمية الخاصة بهيئة الحشد الشعبي، والذي شمل مجموعة من الإجراءات التي تفضي إلى تقليص الصلاحيات التي يمارسها نائب رئيس الهيئة حينها أبو مهدي المهندس، وجعلها رهنًا بثلاثة مناصب، هي رئيس هيئة الحشد الشعبي والأمين العام لرئاسة الحشد، ورئيس أركان هيئة الحشد [66].

واستكمل رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الإجراءات الهادفة إلى محاربة ما أسماه "السلاح المنفلت". ولكن استمرت الفصائل في نشاطها وضغطها على الحكومة، وقد دللت على ذلك بعض الوقائع مثل قيام قوات الأمن العراقية في 26 يونيو 2020 باقتحام قاعدة تابعة لكتائب حزب الله في جنوب بغداد، واعتقلت 14 عنصرًا منها، ولكنها أُجبرت على إطلاق سراحهم بعد ذلك. وكذلك تنفيذ عدد من عمليات الاغتيال خارج إطار القانون لشخصيات معارضة لها، مثل الباحث هشام الهاشمي في يوليو 2020 [67].

يضاف إلى ذلك واقعة إلقاء القبض على قائد عمليات غرب الأنبار في الحشد الشعبي قاسم مصلح في 27 مايو 2021، لكونه ضمن المتهمين في مقتل محتجين في أكتوبر 2019، الأمر الذي ترتب عليه تحركات مسلحة من جانب الفصائل في شوارع بغداد وداخل المنطقة الخضراء، ما أدى إلى إطلاق سراحه في 9 يونيو 2021 "لعدم كفاية الأدلة" [68]. هذا علاوة على محاولة اغتيال شخص رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في 7 نوفمبر 2021 عبر ثلاث طائرات مسيرة استهدفت منزله [69].

**القوة السياسية:**

كان إيصال السياسيين الموالين لإيران إلى سدة الحكم والنفوذ في العراق هدفًا -مثلما ذُكر آنفًا- لطهران منذ عملها على تأسيس فصائل موالية لها قبل حربها مع العراق. وبينما نجح بعض هؤلاء بالفعل في تقلد عدد من المناصب السياسية وتكوين كتل برلمانية قبل ظهور تنظيم داعش ومن ثم قبل تشكل الحشد الشعبي، فإن مرحلة ما بعد تأسيس الحشد الشعبي كانت نموذجًا مغايرًا لما قبلها، وبرهنت بشكل كبير على القوة السياسية التي استمدتها فصائل الحشد الشعبي من شعبيتها الجارفة نتيجة هزيمتها لتنظيم داعش.

فركزت على العمل السياسي وتكوين أحزاب وقوائم للمشاركة في الانتخابات، وهو ما ظهر بشكل جلي في انتخابات 2018 التي استطاعت فيها الحصول على تمثيل كبيرداخل البرلمان، بنت فيه على ما حققه بعض القوى الموالية لإيران منذ عام 2003 مثل بدر وائتلاف دولة القانون وتيار الحكمة [70]، فحققت القوى الموالية لإيران مجتمعة نحو 134 مقعدًا من أصل 329 مقعدًا لتصوغ ائتلافًا شيعيًّا له دور محوري في صياغة المشهد السياسي العراقي[71]. وتمكنت من الحصول على مناصب حكومية مهمة، وجناح سياسي كبير، وتمويل ذاتي، وشبكة استثمارات داخلية وخارجية، وغطاء حكومي يوفر لها الحماية من الملاحقة، وبالتالي أصبحت حجر الزاوية في النظام السياسي العراقي [72].

هذه السيطرة السياسية هي التي وضعت بعد ذلك هذه القوى في مرمى الاحتجاجات الشعبية المتوالية ضد الفساد وتردي الخدمات والوضعين الاقتصادي والمعيشي، وخاصة الاحتجاجات التي خرجت في أكتوبر 2019 التي كان لافتًا أنها رفعت شعارات مناوئة للنفوذ الإيراني كأحد المسببات الرئيسة للأزمات التي يواجهها العراقيون. وهو ما دفع إلى فض هذه الاحتجاجات بالقوة واستهداف عناصرها، ووجهت أصابع الاتهام في ذلك إلى الحشد الشعبي.

وتتضح القوة السياسية لفصائل الحشد الشعبي على الرغم من التراجع الحاد في شعبيتها، في الانتخابات التشريعية العراقية عام 2021، والتي عكست بشكل واضح تراجع شعبية الفصائل المسلحة بين العراقيين ومن ثم تراجع المقاعد التي حصلوا عليها، في مقابل حصول التيار الصدري على أغلبية المقاعد 73 مقعدًا، والذي يُعزى في جزء كبير منه إلى دعوة الصدر المتكررة إلى وضع السلاح في يد الدولة وحل كافة الفصائل المسلحة[73].

وبينما حاز الصدر الأغلبية البرلمانية ورغب في تشكيل حكومة أغلبية وطنية بالتعاون مع تحالف السيادة السني والحزب الديمقراطي الكردستاني، لتنحية كافة القوى الشيعية الموالية لإيران ومن ضمنها القوى الحزبية لفصائل الحشد الشعبي، فإن هذه القوى التي التأمت تحت لواء "الإطار التنسيقي للقوى الشيعية" أبرزت قوتها داخل البرلمان أولًا بلعب دور "الثلث المعطل" على الطريقة اللبنانية بما دفع الصدر في نهاية المطاف إلى دفع نوابه إلى الاستقالة [74]، وثانيًا صياغة تفاهمات مع القوى المتحالفة مع الصدر بما مكَّنها من إنجاح تشكيل مرشحها محمد شياع السوداني في تشكيل الحكومة.

**الحشد الشعبي كوكيل لإيران:**

تلعب فصائل الحشد الشعبي دورها كوكيل لإيران داخل العراق في صورتين أساسيتين: الأولى هي على المستوى السياسي والذي يشمل تأمين النفوذ الإيراني في القرار السياسي العراقي، من خلال وصول الفصائل الموالية لإيران إلى سدة الحكم بناءً على ما تراكم لديها من رأس مال شعبي وسياسي وعسكري طيلة السنوات الماضية، بما يجعلها قادرة على أن يكون القرار السياسي العراقي متوافقًا مع التوجهات الإيرانية، وأن تظل محددات تطوير علاقات العراق مع القوى الأخرى متوافقة مع ما تقرره طهران واستراتيجيتها للتعامل مع القوى الإقليمية والدولية، وبما يشمل كذلك استمرار الاعتماد العراقي على إيران في بعض الملفات الحيوية مثل ملف الطاقة [75]، وتسهيل الاستفادة الإيرانية من بعض الأصول العراقية[76].

أما الصورة الثانية فهي الارتباط الوثيق بين المقومات العسكرية التي يمتلكها الحشد الشعبي وبنك الأهداف الذي تضعه طهران بناءً على تشابكاتها الإقليمية والدولية، وهو ما يشمل بشكل أساسي استهداف الوجود العسكري الأمريكي داخل العراق الذي تعرض لاستهدافات متكررة منذ عام 2003 وحتى بعد انسحاب القوات الأمريكية عام 2011؛ بهدف زيادة تكاليف الحفاظ على القوات والأفراد الأمريكيين هناك [77]. وقد لعبت كل من كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق دورًا كبيرًا في هذه المهمة، وحتى بعد بدء انخراط هذه المجموعات في العمل السياسي في العراق تولدت عنها مجموعات أصغر تمارس هذه الأدوار لرفع العتب عنها، مثل مجموعات "خلية الكاتيوشا" و"أهل الكهف". وقد مثَّل المشهد في العراق ما بعد مقتل سليماني والمهندس مشهدًا تكامليًّا بين كلتا الصورتين؛ إذ استفادت إيران من نفوذ وكيلها السياسي في استصدار قرار من البرلمان في 6 يناير 2020 بطرد كافة القوات الأجنبية من العراق، واستغلت مقوماته العسكرية في استهداف كافة أشكال الوجود العسكري الأمريكي في العراق.

وعلاوة على هاتين الصورتين الأساسيتين للأدوار التي يمارسها الحشد الشعبي كوكيل لإيران، فإن هناك أهدافًا إيرانية أخرى استطاع الحشد الشعبي تحقيقها، منها تعزيز الصورة الإيرانية في ذهنية الشيعة العراقيين بوصفها حامية الهوية الشيعية في مواجهة أي من التحديات التي تتعرض لها، وذلك بالترويج إلى أن قتال فصائل الحشد الشعبي -ذات الأغلبية الشيعية- ضد تنظيم داعش كان قتالًا طائفيًا في أحد أوجهه، فكانت الفصائل الشيعية بدعم إيراني تحارب ما يمكن وصفه بالتطرف السني المتمثل في تنظيم داعش، ومن ثم يتعزز التمدد الأيديولوجي الإيراني لدى الشيعة في مختلف البقاع، فيما يمكن تسميته بـ"أيرنة التشيع" أو إضفاء الصبغة الإيرانية على المذهب الشيعي، وهو الأمر الذي يدخل في إطار التنافس بين مرجعيتي قم الإيرانية والنجف العراقية.

ويدخل إحداث تغيير ديموغرافي لصالح شيعة العراق ضمن الأهداف الإيرانية التي حققتها كذلك فصائل الحشد الشعبي [78]، فالعديد من الممارسات التي قامت بها فصائل الحشد إبان محاربة تنظيم داعش قد قامت بشكل أساسي على أساس طائفي وعرقي لتنفيذ تغيير ديموغرافي [79]. ما أسفر عن مقتل وجرح المئات، علاوة على تهجير مئات الآلاف من مناطقهم، وخاصة مدن الرمادي والفلوجة وديالى التي انتشرت فيها عمليات التهجير والقتل وهدم ونهب المنازل وإجبار أهلها على مغادرتها أو منعهم من العودة إليها [80]. وهو الأمر الذي حدث بنفس الطرق وطرق أخرى في سوريا من جانب الفصائل الموالية لإيران، ما يشير إلى هدف إيراني يجري تطبيقه في كلا البلدين، والمتمثل في إنشاء جسر بري يربط بين العراق ولبنان وسوريا وصولًا إلى البحر المتوسط، ولا يتصور إنشاء هذا الجسر بدون تأمين السيطرة على بعض المناطق الأساسية له [81].

وتؤسس الاستراتيجية الإيرانية في الاعتماد على الفاعلين من غير الدول كوكلاء لها أدوارًا مختلفة لهؤلاء الوكلاء في خدمة الأهداف الإيرانية حتى خارج الحدود الوطنية. وفي حالة الحشد الشعبي، نجد عدة أدوار ومهام قام بها عدد من فصائله خارج حدود العراق، أكبرها وأهمها هو المشاركة في الحرب السورية ضمن مجموعة واسعة من الفصائل التي أشركتها إيران في سوريا لدعم النظام السوري. وقد كان انتشار الفصائل العراقية للمرة الأولى في سوريا عام 2013 بمحرك ديني في الأساس، كما كان الحال في العراق بعد الغزو الداعشي، وهو حماية المراقد الدينية [82].

وهو ما كان هدفًا مبدئيًا مرحليًا تم تجاوزه فيما بعد ليتمدد الانتشار الحشدي بعيدًا عن المراقد. وقد شاركت في هذه الحملة في بدايتها عناصر من منظمة بدر وكتائب حزب الله وعصائب أهل الحق وحركة حزب الله النجباء، ثم تأسست جماعات هجينة بين العناصر العراقية والسورية مثل "لواء أبو الفضل العباس" و"لواء ذو الفقار". وقامت فصائل من الحشد الشعبي بدور مهم لإيران يتمثل في نقل الأسلحة برًا عبر العراق إلى سوريا، وذلك من خلال سيطرتها على النقاط والمعابر الحدودية بين سوريا والعراق وأهمها معبر القائم [83].

هذا بالإضافة إلى إرساء معادلة من الردع بين إيران ومنافسيها الإقليميين، وتندرج في هذا الإطار الهجمات التي استهدفت العاصمة السعودية الرياض في 23 يناير 2021 بثلاث طائرات مسيَّرة جاءت في صورة أجزاء من إيران وتم تجميعها في العراق، وتم إطلاقها من العراق من مناطق حدودية بين العراق والسعودية من قبل فصيل يسمى "ألوية الوعد الحق" [84]، الذي زعم قيامه باستهداف مشابه لبرج خليفة في دبي يوم 27 يناير 2021 [85]، واستهداف منشآت في دبي وأبو ظبي في فبراير 2022 [86].

## ثانيا | حزب الله:

يكتسب حزب الله أهمية كبيرة في الذهنية الإيرانية وخططها وتفاعلاتها مع المنطقة، وفي دراسة الاستراتيجية الإيرانية القائمة على تصدير الثورة والاعتماد على الفاعلين من غير الدول كوكلاء لها؛ وذلك استنادًا إلى أن حزب الله هو النموذج التطبيقي الأول لتصدير

الثورة الإسلامية الإيرانية، وتأسيس كيان فاعل في إحدى الدول يرتبط كليًا بالجمهورية الإسلامية ويقوم على تنفيذ خططها وأهدافها وفقًا للأدوار المنوطة به.

**نشأة وتأسيس حزب الله:**

كان ظهور حزب الله نتاجًا لاجتماع عدد من العوامل والتفاعلات إبان الحرب الأهلية اللبنانية، التي بدأت عام 1975 بعد تزايد توافد ونشاط الفلسطينيين في الأراضي اللبنانية عقب اتفاق القاهرة بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية في 3 نوفمبر 1969 [87]، وانطلاقًا من كون انتشار الفلسطينيين "السنة" هو إخلال بالتوازن المجتمعي الطائفي في لبنان، وتعزيز لما عدَّه اللبنانيون الشيعة تهميشًا لهم، فظهرت صحوة إسلامية شيعية، خاصة مع انتقال الإمام الشيعي موسى الصدر إلى لبنان، والذي اكتسب شعبية كبيرة وارتكز خطابه على ضرورة انتشال الشيعة من براثن الحرمان والتهميش الاجتماعي والخدماتي والسياسي، ومنحهم نفس المكانة التي تتمتع بها الطوائف اللبنانية الأخرى، وتوليه ما سُمِّي المجلس الشيعي الإسلامي الأعلى، والذي انبثقت عنه بعد ذلك حركة أمل والتي كانت تهيمن على التمثيل الشيعي في لبنان في ذلك الوقت. علاوة على رجل الدين الشيعي العراقي الشيخ محمد حسين فضل الله الذي انتقل إلى لبنان عام 1966 وشارك في تطوير أيديولوجية منفصلة لحزب الله [88].

وبناءً على هذه المقدمات، كان الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1978 وعام 1982 الحدث المحوري المطلوب لانشقاق حزب الله عن حركة أمل، ليقدم حركة شيعية أكثر تشددًا، وخاصة عندما أمر زعيم حركة أمل نبيه بري مقاتلي الحركة بعدم مقاومة تقدم إسرائيل، الأمر الذي لاقى معارضة من بعض المقاتلين الذين انضموا إلى القوات الفلسطينية في مقاومة الجيش الإسرائيلي، وكان من هؤلاء المنشقين القائد العسكري لحركة أمل حسين الموسوي الذي تزعم "حركة الأمل الإسلامي" ليصبح اسمها لاحقًا حزب الله [89]. فخرج حزب الله نتاج انشقاق عن حركة أمل ورفض لسياساتها ( )، وتأثرًا بنهج المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية روح الله الموسوي الخميني [90].

وشن الحزب عدة هجمات متوالية ضد القوات الإسرائيلية في لبنان، وأولها استهداف مقر الحاكم العسكري الإسرائيلي في مدينة صور في 11 نوفمبر 1982، ما اضطر إسرائيل في النهاية إلى الانسحاب عام 1985. ووجهت إليه أصابع الاتهام في تفجيرات السفارة الأمريكية ومقر قوات البحرية الأمريكية في لبنان عام 1983 الذي خلف 258 قتيلًا أمريكيًا و58 فرنسيًا [91].

وأعلن حزب الله عن حضوره العلني والسياسي في 16 فبراير 1985، من خلال وثيقة تُبيِّن رؤيته الفكرية والجهادية والسياسية، أطلق عليها اسم "الرسالة المفتوحة إلى المستضعفين في لبنان والعالم" [92]، وقدم الحزب نفسه على أنه القائد والممثل الواضح للمجتمع الشيعي، ولكن ليس بالطريقة التقليدية التي أبعدت الشيعة تاريخيًا، وإنما من خلال أنظمة مؤسسية؛ فإلى جانب بناء جيش قوي وتطوير الأسلحة، ركز حزب الله أولًا وقبل كل شيء على برامج القوة الناعمة لبناء الجذور داخل المجتمع وكسب دعم طويل الأمد.

وركز الخطاب الأيديولوجي لحزب الله في الرسالة المفتوحة على الارتباط ما بين "ولاية الفقيه" في إيران، و"المقاومة" ضد إسرائيل والقوى الاستكبارية، و"الهوية الشيعية"، وهدف تشكيل دولة إسلامية شيعية في لبنان[93]. وعكست هذه الرسالة الترابط الوجودي بين حزب الله وإيران، الذي استمر في كافة مراحل تطور الحزب، فكان أول مجلس شورى لحزب الله مؤسسًا من جانب فضل الله المحلاتي، وهو أحد أبرز الشخصيات في الحرس الثوري الإيراني ذات الخبرة العسكرية في الثورة الإسلامية، وضمَّ هذا المجلس 17 عضوًا، منهم عضوان من الحرس الثوري، علاوة على البقية من قيادات حزب الله وثيقة الصلة بالثورة الإسلامية، ما أدى إلى تحسين عملية صنع القرار السياسي والعسكري داخل الحزب.

**الدعم الإيراني لحزب الله:**

يمثل دعم إيران لحزب الله أساسًا راسخًا في العلاقة بينهما منذ التأسيس -كما سلف ذكره- ارتباطًا بكون حزب الله هو المشروع

الإيراني الأهم في المنطقة كنموذج لتصدير الثورة وتأسيس كيانات من غير الدول تؤمن بأيديولوجية "ولاية الفقيه". وبالإضافة إلى الدعم الذي قدمته إيران لحزب الله في مرحلة النشأة والتأسيس، يمكن توضيح أشكال هذا الدعم فيما يلي:

### الدعم المالي

تجمع كل التقديرات الصادرة عن الجهات الرسمية وغير الرسمية على السواء أن حزب الله يتلقى تمويلًا مستمرًا من إيران، عبَّر عنه الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله بوضوح في 8 فبراير 2012 قائلًا: "نعم، لقد تلقينا دعمًا معنويًّا وسياسيًّا وماديًّا بجميع الأشكال الممكنة من جمهورية إيران الإسلامية منذ عام 1982" [94]. فحصل الحزب عند التأسيس على دعم سنوي قدره 9 ملايين برميل نفط [95]. فيما تتباين التقديرات بشأن حجم هذا التمويل بعد ذلك، والذي أخذ يتأرجح صعودًا وهبوطًا ارتباطًا بالأدوار التي يقوم بها حزب الله من جانب، وبالقدرات المالية للجمهورية الإسلامية الإيرانية من جانب آخر.

وتوضح تقديرات استخبارية أمريكية أن حجم التمويل الإيراني لحزب الله في مطلع الألفية الجديدة كان لا يقل عن 100 مليون دولار [96]، وبما يقارب 200 مليون دولار سنويًّا، وهو ما ارتبط بشكل كبير بالمواجهة مع إسرائيل والتعاون بين حزب الله والفصائل الفلسطينية [97]، فضلًا عن زيادة التمويل في الفترة التي سبقت حرب 2006، وأثناءها وبعدها، لتصل إلى نحو 300 مليون دولار سنويًّا [98].

اضطرت إيران إلى خفض التمويل في 2009 بنسبة 40% تأثرًا بانخفاض أسعار النفط والعقوبات الدولية، ثم عاد للارتفاع في 2012 بفعل انخراط حزب الله في الحرب السورية[99]، حتى اضطرت إلى قطع التمويل في عام 2014؛ تأثرًا بعدة عوامل فرضت عليها اتخاذ سياسات تقشفية، هي العقوبات الدولية على خلفية البرنامج النووي، وانخفاض أسعار النفط، وتكلفة انخراطها في الحرب السورية [100]، ولكن بعد رفع العقوبات في يوليو 2015 عاد الدعم وتطور بشكل كبير حتى وصل عام 2018 إلى أكثر من 700 مليون دولار حسب تقديرات رسمية لوزارة الخزانة الأمريكية [101]. فيما يرجح أنه تراجع بعد ذلك تأثرًا بعقوبات سياسة الضغط الأقصى التي تبنتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تجاه إيران [102].

### الدعم العسكري

كانت الأسلحة والمعدات بجانب التدريبات العسكرية التي قدمتها إيران للطليعة التي أسست حزب الله عام 1982، هي الأساس الذي استمرت عليه وتيرة التعاون بين الجانبين على مدار السنوات اللاحقة؛ فنشرت إيران عناصر من الحرس الثوري بلغ عددهم نحو 5000 لتدريب عناصر الحزب في معسكرات تدريبية في وادي البقاع والزبداني بسوريا، وإدارة تدفق المساعدات المالية، علاوة على أن عناصر من حزب الله قد خضعوا للتدريب كذلك في إيران وشاركوا في الحرب العراقية الإيرانية، وفق وصف السفير الإيراني الأسبق لدى دمشق علي أكبر محتشمي [103].

وأغلب القدرات العسكرية -وخاصة الصاروخية- التي يمتلكها حزب الله هي إيرانية الصنع أو بدعم إيراني [104]. هذا بالإضافة إلى أن توجيهات استراتيجية تصدر من المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي إلى المؤسسات الاستخبارية والوحدات العسكرية النخبوية داخل حزب الله، عن طريق قيادات فيلق القدس بالحرس الثوري [105]. ويمكن الإشارة إلى محطتين أساسيتين كانتا علامات فارقة في الدعم العسكري الإيراني لحزب الله تضاف إلى محطة التأسيس، أولاهما هي حرب يوليو 2006 بين الحزب وإسرائيل؛ إذ زوَّدت إيران حزب الله حينها بآلاف الصواريخ من أنواع متعددة وأنظمة أسلحة متطورة، بالإضافة إلى إنشاء بنية تحتية تسمح للحزب بإنتاج الصواريخ محليًّا [106]. واستفاد حزب الله حينها من طرق النقل والإمداد الاستراتيجية من إيران عبر سوريا، ما سمح له بتجديد إمدادات أسلحته بسرعة خلال الحرب [107].

أما المحطة الثانية، فهي انخراط حزب الله في الحرب السورية، والتي فرضت تكاليف مالية وسياسية وعسكرية إضافية على حزب الله، مما جعل إيران تزيد من دعمها للحزب، وخاصة في الإمدادات التسليحية، والمساعدة في نقل مئات الصواريخ من مواقع

التخزين في سوريا إلى قواعد في شرق لبنان، تحسبًا لانهيار النظام السوري في بداية الحرب، ثم بناء منظومات تصنيع للصواريخ والطائرات المسيرة داخل الأراضي السورية لاحقًا [108].

### الدعم السياسي

لا ينفصل الدعم السياسي عن أشكال الدعم السابق ذكرها، على الرغم من عدم وجود شواهد قوية تؤكده مثل أشكال الدعم السابقة، بل يمكن القول إن هذا الدعم السياسي هو محصلة اجتماع كل أنواع الدعم السابقة التي تصب في النهاية في صالح نفوذ حزب الله وقوته داخل المشهد السياسي اللبناني؛ إذ يستفيد حزب الله في نفوذه السياسي في لبنان وتفوقه على بقية القوى والتيارات السياسية اللبنانية على قوته العسكرية التي لعبت إيران دورًا محوريًّا في تنميتها من جانب، والإبقاء عليها دونًا عن بقية الفصائل اللبنانية المسلحة بعد الحرب الأهلية من جانب آخر. هذا بالإضافة إلى استفادة حزب الله من المساعدات المالية التي تقدمها إيران في توسيع قاعدة التأييد الشعبي له، لتتمدد من حاضنته الشعبية في الضاحية الجنوبية إلى قطاعات أوسع على المستويين الطائفي والجغرافي، لا سيما من خلال الاستفادة من الأزمة الاقتصادية الحادة التي عصفت بلبنان منذ نهايات العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وامتدت بعدها، وصنفتها المؤسسات الاقتصادية الدولية بأنها ضمن أسوأ ثلاث أزمات حدثت منذ خمسينيات القرن العشرين [109].

يظهر الدعم السياسي الإيراني لحزب الله منذ نشأة الحزب، وإضفاء الشرعية الدينية عليه من خلال تأييد ودعم المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي له، ما أكسبه شعبية ونفوذًا أكبر داخل لبنان [110]. وكانت إيران منخرطة بشكل مباشر في استراتيجيات حزب الله السياسية، فقرار الحزب بالانخراط في الانتخابات البرلمانية عام 1992 لم يكن على الأرجح قرارًا داخليًّا للحزب فقط، وإنما جرى بمباركة من المرشد الإيراني، وبتخطيط مسبق من مجلس الشورى الذي يضم أعضاء من الحرس الثوري الإيراني [111].

ولكن لم يكن هذا القرار بالانخراط في العمل السياسي بعيدًا عن توجهات الحزب وإيران منذ اتفاق الطائف 1989، بأن يصبح حزب الله -علاوة على تموضعه العسكري في معادلة المقاومة ضد إسرائيل- فاعلًا سياسيًّا أساسيًّا في لبنان، وهو ما جرت هندسته بصيغ متعددة بين إيران وحزب الله وسوريا، وجرى دعمه بتفاهم إيراني سوري في مرحلة ما بعد الانسحاب السوري من لبنان في 2005، والذي مثَّل سببًا في قوة الحزب سياسيًّا عبر عدة صور، منها إعطاء الحزب فرصة ملء الفراغ الذي نجم عن الانسحاب، وكذلك أنه كان سببًا في دعم اندماج الحزب في الدولة اللبنانية دون أن يعني ذلك الانفصال الكلي بين الحزب وكل من سوريا وإيران [112].

وقد قدمت حرب يوليو 2006 دفعة سياسية كبيرة لحزب الله في الداخل اللبناني؛ إذ استطاع ترويج أنه حقق نصرًا في مواجهة الاحتلال بما زاد من شعبيته داخل لبنان وزاد من القبول بوجود قوته العسكرية بوصفها قوة مقاومة، ما يضيف في المحصلة إلى رصيده السياسي وتفوقه على بقية القوى اللبنانية. وعلاوة على ذلك، أسهمت التدفقات النقدية التي قدمتها إيران للحزب بعد الحرب لإعادة الإعمار والمساعدات الاجتماعية في إعطاء دفعة سياسية كبيرة له [113].

### حدود تأثير حزب الله:

بناءً على الدعم الإيراني والقدرات الذاتية، ارتسمت لدى حزب الله معالم قوة كبيرة على المستويات المالية والعسكرية والسياسية، فقد كانت المساعدة الإيرانية حيوية لحزب الله في كافة مراحل تطوره، ولكن على الرغم من ذلك هناك بعض الخصائص الذاتية للحزب كان لها بالغ الأثر في تطوره، واستطاع توظيف هذه المساعدات في بناء قدرات ذاتية قوية تكتسب صفة الاستمرارية والقدرة على البقاء.

### القوة التمويلية:

طور حزب الله مصادر تمويلية مستدامة تضاف إلى الدعم المالي الذي يتلقاه من جانب إيران، الأمر الذي وفر على الأقل الحدود

الدنيا من القدرات التشغيلية والعملياتية في الفترات التي تعرض فيها الدعم المالي الإيراني إلى الانقطاع أو إلى الخفض، ويتيح له ميزانية هائلة في الظروف الاعتيادية تقارب نحو مليار دولار سنويًا [114]. وهو أمر تدفع إليه رغبة الحزب في الاستقلالية وتوفير فرص مستدامة للتمويل من جانب، والرغبة الإيرانية في أن تمتلك الفصائل الموالية لها ما يتيح لها البقاء والاستمرارية كفاعل داخلي دون التوقف على دعمها المالي.

وتتعدد الأنشطة التي يمارسها حزب الله في هذا الإطار، ويمكن حصرها في مصدرين أساسيين: الأول، هو التبرعات والتحويلات التي يحصل عليها من لبنانيين داخل لبنان وخارجها، وتشمل الأموال التي يجمعها من داخل لبنان سواء في صورة تبرعات وهبات أو من خلال تشجيع المواطنين -بعد انهيار النظام المصرفي- على استخدام مؤسساته المالية لتبادل أموالهم وإيداعها، وخاصة مؤسسة القرض الحسن التي أسست عام 1982 وتسهم في تعزيز اقتصاد حزب الله ونظامه المالي الموازيين [115]، و أضحت مصدرًا رئيسًا للذهب والعملات الأجنبية للحزب وكذلك من الجاليات الشيعية الكبيرة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، علاوة على عدد من الجمعيات التي تجمع التبرعات لصالحه تحت ستار العمل الخيري في العديد من بلدان الشرق الأوسط -وخاصة دول الخليج- وأوروبا والولايات المتحدة [116].

أما المصدر الثاني، فهو الأنشطة غير المشروعة التي تتنوع ما بين تجارة المخدرات والتهريب وغسيل الأموال من خلال شبكة متنامية من الشركات في مجالات تجارية مختلفة [117]. ويعتمد الحزب على مجموعة واسعة من المؤسسات التي تمارس أنشطة التهريب وتجارة المخدرات في لبنان وأمريكا اللاتينية، وتجارة الألماس في الدول التي تشهد صراعًا في أفريقيا مثل سيراليون والكونغو الديمقراطية حسب تقديرات استخبارية أمريكية [118]. ويستخدم حزب الله مناطق التجارة الحرة اللبنانية في تسجيل شركات تسهل وصول أموال هذه الأنشطة إلى لبنان، من خلال أنشطة اعتيادية مثل استيراد وتخزين وإعادة تصدير البضائع.

يضاف إلى ذلك ما يمارسه حزب الله داخل لبنان من أنشطة سمح بها نفوذه السياسي والعسكري اللا محدود؛ إذ يستغل مجريات الأمر الواقع في لبنان من حيث الفساد وسيطرة الطبقة الحاكمة على مقاليد كافة الأمور، في استخدام شركات تابعة له لجني أرباح من خلال حصولها على حقوق العمل في المشروعات العامة للدولة، والحصول على عقود حكومية بملايين الدولارات، ونقل الأموال من الوزارات إلى المؤسسات التابعة له والمرتبطة به، ما يمثل له أداة تمويلية إضافية، فضلًا عن كونه وسيلة للالتفاف على العقوبات التي تُفرض على كوادره السياسية والمالية [119].

القدرات العسكرية:

يمتلك حزب الله قدرات عسكرية ضخمة تضاهي ما تمتلكه جيوش نظامية، وهي نتاج اجتماع عدد من العوامل الأساسية أهمها الدعم الإيراني -كما سلف ذكره- يضاف إلى القدرات والخبرات العسكرية التي استطاع حزب الله الحفاظ عليها دونًا عن بقية الفصائل والقوى اللبنانية الأخرى بعد الحرب الأهلية، واستغلها في التخطيط العسكري والعملياتي بشكل واسع، واكتسب بها شرعية عسكرية بوصفه قوة مقاومة تمتلك حق استخدام القوة العسكرية بعيدًا عن سلطة الدولة، وهو ما عكسته الثلاثية التي درجت البيانات الوزارية منذ عام 2008 على تبنيها (الجيش - الشعب - المقاومة). ذلك فضلًا عن تغلغله ونفوذه الكبير داخل المشهدين السياسي والعسكري في لبنان، ما أتاح له قدرات إضافية [120].

وتشير تقديرات استخبارية إلى أن عدد مقاتلي حزب الله يتراوح ما بين 30 ألف و70 ألف مقاتل، موزعين ما بين المقاتلين العاملين أو الاحتياطيين [121]. فيما صرح الأمين العام لحزب الله في 18 أكتوبر 2021 بأن عدد مقاتلي الحزب يبلغ 100 ألف مقاتل [122]. ويسيطر الحزب على الكثير من المناطق ذات الأغلبية الشيعية في لبنان، بما في ذلك الضاحية الجنوبية لبيروت ومدن جنوب لبنان وخاصة وادي البقاع [123]، فضلًا عن المناطق الحدودية مع سوريا. ويمتلك حزب الله كذلك جهازًا استخباريًا قويًا [124]، فضلًا عن أنه يتمتع بحكم الأمر الواقع بالسيطرة على المخابرات العسكرية اللبنانية من خلال الضباط الشيعة الذين يخدمون هناك.

أما من ناحية القدرات العسكرية، فيمتلك الحزب ترسانة من الأسلحة المتطورة جعلته يوصف بأنه أكثر الفاعلين من غير الدول تسليحًا في العالم، وخاصة فيما يتعلق بقواته الصاروخية التي حشدها بكميات كبيرة ضد إسرائيل. وتتألف هذه الترسانة في الغالب من صواريخ مدفعية سطح - أرض صغيرة ومحمولة وغير موجهة، قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، قُدر عددها في عام 2021 بأكثر من 130 ألف صاروخ، بل وطور الحزب قدراته على تصنيع وتطوير الصواريخ بمرور الوقت. ومن أهم الطرازات الصاروخية التي يمتلكها حزب الله صواريخ "كاتيوشا" و"سكود" و"فجر" بأنواع 1 و3 و5، و"رعد" نوعي 2 و3، و"خيبر1"، و"زلزال" بنوعي 1و2 و"فاتح 110"، علاوة على صواريخ "ياخونت" و"سي 802" المضادة للسفن، وصواريخ "آربي جي" و"مالوتكا" و"فاجوت" و"كونكورس" و"كورنيت" المضادة للدبابات، وصواريخ "ميساغ" و"بانتسير[125] "22-SA"، و"باك 17-SA" و"ستريلا" بأنواع 2 و3 المضادة للطائرات [126].

ويمتلك الحزب كذلك مجموعات متنوعة من المدرعات، منها دبابات "تي 72" و"تي 55" و"تي 62" الروسية وناقلات الجند "3-BMP" الروسية و"إم 113" الأمريكية، بجانب منظومات مدفعية تشمل مدافع "هاوتزر" ومدافع رشاشة، ومدفع 2-57-ZSU السوفيتي [127]، علاوة على طُرُز متعددة من الطائرات الانتحارية والاستطلاعية المسيَّرة بدون طيار، تتضمن النسخ الإيرانية من "مرصاد1" و"مرصاد 2" و"أيوب" و"أبابيل" و"رعد 1" [128]، فضلًا عن القدرة على تطوير وتصنيع نماذج أخرى. ويحتفظ الحزب بشبكة واسعة من الأنفاق لإخفاء أسلحته ومعداته.

ولا يمكن فصل هذا التطور المطرد في القدرات العسكرية لحزب الله عن عاملين مهمين: الأول، هو المعارك التي خاضها مع إسرائيل واستطاع بها إثبات أهميته وقوته بالنسبة للبنان وإيران، بما سمح له بالاستفادة من وضع قوة المقاومة داخل لبنان، وشجع إيران على الاستثمار فيه بصورة أكبر كأصل من أصولها في المنطقة. والثاني، هو المشاركة في الحرب السورية بدءًا من 2013؛ إذ اكتسب من خلال المعارك التي خاضها في سوريا خبرات قتالية وعملياتية كبيرة ومهارات القيادة والسيطرة والتخطيط واستخدام الأسلحة المتطورة نتيجة التعاون العملياتي مع روسيا وإيران. فتطور حزب الله من مجرد فصيل عسكري داخل لبنان إلى قوة قتالية إقليمية [129].

### النفوذ السياسي:

بناءً على ما تقدم، أصبح حزب الله الطرف الأهم في المعادلة السياسية اللبنانية، الأمر الذي أخذ في التطور منذ انخراطه الأول في العملية السياسية في 1992 وحصوله على ثمانية مقاعد في مجلس النواب، حتى مذكرة التفاهم التي وقعها مع ميشال عون عام 2006، والتي مثَّلت ثورة تجاه تحول الحزب إلى فاعل سياسي واندماجه في النظام السياسي اللبناني، وهو الأمر الذي أصبح أكثر تطورًا وديناميكية بعد اتفاق الدوحة 2008، بين القوى اللبنانية، وفرضه معادلة (الجيش - الشعب - المقاومة) بصورة رسمية، وضمانه وحلفائه ثلث أعضاء الحكومة على الأقل، الذي ضمن لهم وفق الدستور تعطيل أعمال الحكومة متى شاءوا [130].

واستطاع الحزب النفاذ إلى مختلف مؤسسات الدولة، وضمان تمثيل رسمي على المستويات الوزارية والبرلمانية والبلدية، وصولًا إلى امتلاك سلطة التأثير وممارسة النفوذ على قرار هذه المؤسسات بناءً على قدراته الفردية أو من خلال تحالفه مع قوى أخرى، وخاصة هذه القوى التي شكَّلت مع حزب الله ما اصطُلح على تسميته قوى 8 آذار، وعلى رأسها حركة أمل والتيار الوطني الحر وتيار المردة [131].

ثم مع الوثيقة السياسية المحدثة التي أعلنها الحزب في 30 نوفمبر 2009، والتي عكست تباينًا نسبيًّا من الناحية السياسية عن البيان التأسيسي للحزب؛ إذ أقر الحزب فيها بأن الديمقراطية التوافقية تبقى هي القاعدة الأساس للحكم في لبنان، لأنها التجسيد الفعلي لروح الدستور ولجوهر ميثاق العيش المشترك [132]، وذلك على الرغم من استمرار اعتراضه على الطائفية السياسية، والذي يعكس من جانب آخر توقه إلى تطبيق نظام الحكم على غرار الجمهورية الإسلامية في إيران، وهو ما يمكن تسميته تنازلًا تكتيكيًّا براجماتيًّا اقتضته ضرورات العمل السياسي، ولا يمثل تنازلًا أيديولوجيًّا عن الهدف الأساسي الذي يعمل الحزب من أجل تحقيقه وفقًا لبيانه التأسيسي، وهو إقامة دولة إسلامية في لبنان.

ويبرهن عدد من الوقائع على هذا النفوذ القوي لحزب الله، منها ما حدث في 7 مايو 2008 ردًا على اعتزام الحكومة برئاسة فؤاد السنيورة إغلاق شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية الخاصة بحزب الله، ما رد عليه حزب الله باجتياح عناصره للعاصمة بيروت [133]، وقطع الطرق المؤدية إلى الموانئ الجوية والبحرية، الأمر الذي أسفر عن اندلاع اشتباكات مسلحة كانت أكثر الأحداث دموية منذ انتهاء الحرب الأهلية [134]، وانتهت بتوقيع اتفاق الدوحة في 21 مايو 2008، الذي اتُّفق فيه على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتولي ميشال سليمان رئاسة الجمهورية بعد فراغ استمر نحو ستة أشهر [135]. ومثلما فرض حزب الله ميشال سليمان في رئاسة الجمهورية، هو الذي فرض كذلك ميشال عون في 2016، بعد فراغ استمر نحو عامين ونصف، ما أكد قدرته على فرض إرادته وحلفائه في السياسة اللبنانية. وكذلك لم يتمكن لبنان من التوصل إلى اتفاق لترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل في أكتوبر 2022 إلا بموافقة ضمنية وعلنية من حزب الله، وضغوط سياسية وعسكرية سهَّلت التوصل إليه [136].

لم يسعَ حزب الله إلى ممارسة هذا النفوذ الذي ظل متناميًا حتى انتخابات 2018 بمعزل عن الإدراك الجمعي والشعبي بحجم وقوة هذا التأثير على مقاليد كافة الأمور في لبنان؛ ولذلك مع الإخفاقات المتوالية في إدارة عديد الملفات، وخاصة الملف الاقتصادي، كان الحزب في طليعة مَن وجَّه إليهم اللبنانيون سهام الغضب والاحتجاج على ما آلت إليه أوضاع البلاد من تردٍّ على مختلف المستويات، فكان الحراك الشعبي الذي خرج في أكتوبر 2019 مؤشرًا ملحوظًا على أن قطاعات من الشعب اللبناني وخاصة بين أوساط الشباب لم تعُد تقبل بصيغة الحكم في لبنان من جانب، وبالمنظومة السياسية الحاكمة وفي طليعتها حزب الله من جانب آخر، وهو ما دللت عليه الشعارات التي رفعها المتظاهرون خلال هذه الاحتجاجات.

وعلى الرغم من أن هذا الحراك الشعبي قد نتج عنه استقالة الحكومة برئاسة حسان دياب، والتي تشكلت وفق الصيغة التي فرضها حزب الله، فإن مشهد ما بعد الاحتجاجات لم يختلف كثيرًا عمَّا قبله من حيث طبيعة الحكم والفاعلين فيه، خاصة بعدما استطاع حزب الله وحلفاؤه إعادة التموضع في المشهد اللبناني، وتجاوز التحديات الداخلية المتمثلة في الغضب الشعبي المطالب بالتغيير، والخارجية المتمثلة في المبادرة الفرنسية التي طُرحت بعد انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس 2020، والتي طالبت بتشكيل حكومة إنقاذ تكنوقراط بعيدًا عن المحاصصة وهيمنة الطبقة السياسية الحاكمة؛ فعُرقلت عملية تشكيل الحكومة، واعتذر كل من سفير لبنان لدى برلين مصطفى أديب ورئيس الوزراء الأسبق سعد الحريري عن المهمة، وتشكلت بعد نحو 11 شهرًا برئاسة نجيب ميقاتي في سبتمبر 2021.

وبينما عكست انتخابات 2022 التراجع في شعبية الطبقة الحاكمة التي تشمل حزب الله وحلفاءه وخاصة التيار الوطني الحر، بما أفقده الأغلبية النيابية، فإن قدرات الحزب التنظيمية والقيادية من جانب والانقسام في صفوف القوى المعارضة من جانب آخر، تسمح له بالإبقاء على الحدود الدنيا من الإمساك بزمام الأمور، وفرض رؤيته للمشهد السياسي اللبناني.

### حزب الله كوكيل لإيران:

طور حزب الله محددات ارتباطه بإيران على مدار السنوات، وفي المراحل الزمنية والوظيفية المختلفة بدءًا من مرحلة التأسيس، وهي كلها تصب في اتجاه أنه بقدر ما يملكه من قدرات ذاتية واستقلالية نسبية عن إيران، فإنه يمارس كذلك دوره كوكيل لإيران في كل هذه المراحل. واستطاع الحزب خلال ممارسته لهذا الدور أن يطور من الهدف الإيراني منه، ليتعدى كونه -من الناحية الجغرافية- وكيلًا لإيران داخل لبنان فقط، ليصبح وكيلًا لإيران داخل لبنان وفي منطقة الشرق الأوسط بوجه عام، بل والاتجاه بالنفوذ والنموذج الإيراني إلى ما هو أبعد من منطقة الشرق الأوسط، ليطول دولًا في أفريقيا وأوروبا والأمريكيتين. ويتعدى كذلك كونه -من الناحية الوظيفية- وكيلًا لإيران فقط، ليصبح ما يمكن وصفه بشريك لها أو فيلق من فيالق الحرس الثوري الإيراني، مكملًا لفيلق القدس في أدوار القيادة والسيطرة والتوجيه والتدريب لبقية وكلاء إيران في المنطقة.

واستخدمت إيران حزب الله وأهدافه الوطنية في تنفيذ عدد من الهجمات التي استهدفت كلًا من الولايات المتحدة وإسرائيل في لبنان، منها تفجير ثكنة مشاة البحرية الأمريكية في بيروت في أكتوبر 1983، الذي أكدت وثائق استخبارية أمريكية ضلوع حزب

الله في تنفيذه بناءً على أوامر إيرانية [137]. أما سياسيًا، فبينما نص البيان التأسيسي لحزب الله -كما سلف ذكره- على هدف تأسيس دولة إسلامية في لبنان على غرار الجمهورية الإسلامية في إيران، فإن الوثيقة السياسية للحزب التي صدرت في عام 2009 قد تخلت عن ذلك الهدف مرحليًا، وهو ما يجعل توصيف دور حزب الله كوكيل لإيران في لبنان هو التأثير والنفوذ وليس السيطرة الكاملة، وذلك من خلال اندماج الحزب في المؤسسات السياسية والأمنية وقوته العسكرية خارج إطار الدولة وتحالفاته مع فاعلين سياسيين آخرين، وهو ما جعل الحزب أكثر رسوخًا في لبنان، ما يتيح له درجات واسعة من القيادة والسيطرة التي قد تتحول إلى رصيد استراتيجي لإيران إذا ما اقتضت الضرورة ذلك من جانب، وتتيح التأثير على القرار السياسي للدولة اللبنانية ليتوافق مع المصالح الإيرانية من جانب آخر، ولكن يحرص حزب الله على تنفيذ ذلك بديناميكيات سياسية داخلية بشكل كامل حتى لا تتأثر صورته ورصيده لدى اللبنانيين بوصفه فصيلًا وطنيًا وقوة مقاومة في المقام الأول، بل وإظهار العلاقة مع إيران بوصفها لصالح لبنان واللبنانيين [138].

أما الرصيد الاستراتيجي الأهم الذي يمثله حزب الله، فهو في الأدوار المتنامية والمتطورة التي يمارسها خارج القطر اللبناني، أهمها المرتبط ارتباطًا وثيقًا وطنيًا وجغرافيًا بلبنان، وهو مقاومة إسرائيل، وهو الدور الذي يمارسه حزب الله على مستويات متعددة، أولها المواجهة المباشرة، وثانيها ممارسة أدوار الدعم والتنسيق مع الفصائل الفلسطينية، وثالثها تخزين وتصنيع الأسلحة والصواريخ الخاصة بالمقاومة كقوة للردع ضد إسرائيل.

ويمثل الردع بوجه عام دورًا محوريًا من الأدوار التي يمارسها حزب الله لصالح إيران؛ فالتركيز الرئيس لإيران ينصب على مواجهة الخصوم الإقليميين لخلق توازن ملائم للقوى، ووجود حزب الله يوفر وسيلة ملائمة لزيادة العمق الاستراتيجي الإيراني، واستخدام هذه القوة كورقة تهديد ومساومة في علاقات طهران مع القوى الإقليمية والدولية؛ إذ تسمح مساحات السيطرة الإيرانية داخل حزب الله بتوجيهه لاستهداف أي من القوى الإقليمية والدولية لردعها أو إرهابها أو الضغط عليها لتحقيق مصلحة ما لها [139].

ومع تزايد الترابط بين عمليات حزب الله وفيلق القدس في جميع أنحاء المنطقة، اضطلع الحزب بأدوار إضافية في إدارة مخططات مالية لإيران تهدف إلى التهرب من العقوبات، وتمويل حلفاء ووكلاء إيران الرئيسين. وتم التأكيد على تحول حزب الله إلى لاعب إقليمي من خلال انخراط الحزب في العديد من الميادين في المنطقة، بما في ذلك العراق وسوريا واليمن؛ فلطالما دعم حزب الله الفصائل المسلحة الشيعية الأخرى في المنطقة، ودرب عناصرها، ولعب دورًا في رسم وتوجيه عملياتها [140].

وذكرت الاستخبارات الأمريكية أن حزب الله درب في منتصف ثمانينيات القرن العشرين أكثر من 2000 مقاتل شيعي من دول الخليج في لبنان [141]. ووفقًا للمعلومات التي كشفت عنها وزارة الخزانة الأمريكية، في وقت ما في عام 2005 طلبت إيران من حزب الله تشكيل مجموعة لتدريب العراقيين على محاربة القوات الأمريكية في العراق، وأنشأ الحزب وحدة سرية لتدريب وتقديم المشورة لمقاتلي عدد من الفصائل العراقية، منها جيش المهدي [142].

ودعم حركة أنصار الله (الحوثيين) في اليمن وشارك إلى جانبها في الحرب ضد التحالف العربي لدعم الشرعية بتوجيه إيراني، وتمثل هذا الدعم في توفير التدريب والمشورة حول تصنيع وإطلاق الصواريخ والطائرات المسيرة والتوجيه العملياتي والدعم التكنولوجي. وأرسل الحزب بعض القادة بجانب المقاتلين إلى اليمن للإشراف على تنفيذ هذه المهام، وقد اعترف الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في 2019 بأن "هناك شهداء من حزب الله في اليمن" [143].

ويظل الدور الإقليمي البارز الذي مارسه حزب الله وكيلًا عن إيران وبتوجيه مباشر منها، هو انخراطه في الحرب في سوريا لمساندة النظام سواء بصورة غير معلنة تمثلت في إرسال أعداد قليلة من المدربين لتقديم المشورة عامي 2011 و2012 [144]، أو بالانخراط العلني في عام 2013 بإرسال آلاف المقاتلين -وصل عددهم إلى نحو 10 آلاف مقاتل-، وتأمين السيطرة على بعض المدن والبلدات الاستراتيجية، وتدريب وتوجيه عشرات الفصائل المسلحة التي كوَّنتها إيران للقتال في سوريا. وذلك كأمر حيوي للحفاظ على المقاومة حسبما ساق الأمين العام لحزب الله هذا التدخل للبنانيين، وهو في النهاية لا ينفصل عن الأهداف الإيرانية في المقام الأول [145].

ولمَّا كان تصدير الثورة والنموذج الإيراني إلى مختلف بقاع العالم الإسلامي الشيعي هدفًا استراتيجيًّا لإيران، كان لحزب الله دور مهم في تنفيذه اعتمادًا على عنصرين أساسيين، الأول هو أن إيران ومعها حزب الله المدافع عن المسلمين الشيعة في كل بقاع العالم، وأن "الإمبريالية الغربية" والتي تمثلها الولايات المتحدة "الشيطان الأكبر" هي أصل كل الشرور في العالم ويجب مواجهتها [146]. وبناءً على ذلك أسس حزب الله علاقات مع العديد من الفاعلين في دول عديدة حول العالم، وخاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، اعتمادًا على القوة الناعمة مع الحركات الشيعية المحلية والشتات اللبناني في القارتين، ومن ثم إنشاء المساجد والمؤسسات الدينية والاجتماعية والتعليمية [147]، بل وتأسيس منظمات مناظرة في عدد من الدول، مثل حزب الله الحجاز، وحزب الله الأرجنتين، وحزب الله فنزويلا الذي تطور ليصبح "حزب الله أمريكا لاتينا"، الذي تأسس عام 2006 وينشط في الأرجنتين وتشيلي وكولومبيا والسلفادور والمكسيك [148].

## ثالثا | الحوثيون:

تختلف حركة أنصار الله الحوثيين في علاقتها مع إيران عن كل من الحشد الشعبي وحزب الله، ارتباطًا بعدد من العوامل، منها أن هناك خلافات أيديولوجية نسبية بين الحوثيين وإيران، على عكس التوافق الأيديولوجي التام بين إيران والحشد الشعبي وحزب الله، وكذلك أن هذه العلاقة لم تكن علاقة تأسيسية مثلما هو الحال مع الوكيلين الآخرين، بالإضافة إلى أن الدعم الإيراني المقدم للحركة جاء في معظمه في فترة لاحقة من نشاطها وليس ضمن استراتيجية مسبقة، فارتبط بسعي إيراني إلى محاولة الاستفادة من الجماعة ونشاطها وقوتها في اليمن، وخاصة بعد 2014، لتحقيق أهداف إقليمية.

### النشأة والتطور:

كانت محافظات شمال اليمن، وخاصة محافظة صعدة التي يتبع أغلب قاطنيها المذهب الزيدي (أحد المذاهب الشيعية)، زاخرة في بداية ثمانينيات القرن العشرين بالنشاط الدعوي والديني لرجال الدين والعلماء الزيديين، وخاصة بعدما بدأ بعض المواطنين في التحول إلى المذهب السني إثر نشاط لعلماء ورجال دين سلفيين، فتأسست في عام 1986 مدارس علمية وتجمعات ثقافية شبابية قوامها النشاط الديني الزيدي [149]، ومنها "اتحاد الشباب" الذي يهدف إلى تدريس المذهب الزيدي لمعتنقيه، وكان بدر الدين الحوثي أحد كبار علماء الزيدية القائمين على عملية التدريس ضمن هذا الاتحاد [150]. ولم يكن هذا النشاط مرتبطًا بأهداف دينية ودعوية فقط، وإنما كان مرتبطًا بأهداف ثورية اجتماعية تهدف في المقام الأول إلى إحياء الإمامة الزيدية التي ظلت حاكمة لليمن لنحو ألف عام حتى عام 1962 [151].

وبعد اتحاد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي) والجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) تحت اسم الجمهورية اليمنية في مايو 1990، ظهر العديد من الحركات والأحزاب والتجمعات، ومنها ما هو معارض لنظام الحكم المركزي برئاسة الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح [152]. وانخرط الحوثيون في التنظيمين الرئيسين المرتبطين بإحياء الزيدية في هذه الفترة، الأول هو حزب الحق، وهو أول حزب سياسي زيدي، والثاني هو منتدى الشباب المؤمن، وهو حركة اجتماعية دينية استقطبت جمهورًا أوسع وأصغر سنًّا. وكان بدر الدين الحوثي أحد الأعضاء المؤسسين لكلا التنظيمين، فحصل حزب الحق على مقعدين نيابيين عام 1993، شغل حسين بدر الدين الحوثي أحدهما، ولكن زادت الخلافات داخل الحزب بعد ذلك، ما أدى إلى استقالة حسين الحوثي عام 1997 [153]، ولذلك ركزت عائلة الحوثي جهودها على منتدى الشباب المؤمن؛ حيث ساعدت في إنشاء المدارس والمخيمات الصيفية والبرامج المجتمعية الأخرى في شمال اليمن، مما جذب العديد من القبائل وساعدهم على تعزيز هوية زيدية متماسكة [154].

لكن حسين الحوثي الذي انضم إلى المنتدى عام 1999 حاول إحداث تغيير في دوره ليضيف إليه بعدًا سياسيًّا، علاوة على أن تأثره بالمذهب الشيعي الاثني عشري ورؤيته المرشد الأعلى للثورة الإسلامية روح الله الخميني كمثل أعلى، أضفى تغييرًا كبيرًا على المنظمة، بعدما ساعده والده بدر الدين الحوثي الذي أصبح المرشد الروحي للمنتدى، على توسيع رقعة نفوذه على حساب المختلفين معه داخل المنتدى، ومكَّنه من العزف على وتر التضامن المذهبي لحصد دعم أكبر من جانب القبائل الزيدية، واستقطاب الشباب الزيديين الناقمين على وضعية الطائفة الزيدية منذ انتهاء حكم الإمامة الزيدية عام 1962 [155].

وفي أواخر عام 2001، طالب حسين الحوثي بإلغاء "منتدى الشباب المؤمن"، وأعلن رفض منهجه وأهدافه، بعدما وجد أنه لا يمضي في الاتجاه الذي يريد، وأخذ في تسجيل محاضراته وتفريغها في ملازم دراسية، واعتبرها بديلًا عن مناهج "الشباب المؤمن"، وتحول ليصبح قوة عسكرية معارضة للرئيس علي عبد الله صالح والفساد المستشري في البلاد، وتسعى إلى الحكم الذاتي [156].

تغير اسم المنتدى في عام 2003 ليصبح حركة "أنصار الله"، وتبنت شعار "الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، والنصر للإسلام" [157]. وشن الجيش اليمني في 2003 سلسلة من الحملات العسكرية ضد الجماعة، واندلعت مواجهة كبيرة بين الجانبين في عام 2004 لعدة أسباب، منها تطور وتنامي الحركة من حيث القوة والتنظيم والانتشار داخل صعدة وخارجها، والخلاف حول جمع الضرائب الدينية في صعدة، لتبدأ سلسلة من المعارك والمواجهات في الفترة من 2004 وحتى 2010، سُمِّيت بحروب صعدة أو الحروب الست [158]. وتواصل تنامي تمرد الحوثيين في السنوات اللاحقة، وكان أحد الأسباب المُحفزة لذلك قدرتهم على مد نفوذهم خارج مناطقهم التقليدية. وهذه الحروب هي التي لعبت الدور الأكبر في تحول الحركة إلى قوة قتالية قادرة وذات هيكل منظم وأيديولوجية قوية.

المظاهرات الشعبية التي اندلعت في 27 يناير 2011 ضد نظام الرئيس علي عبد الله صالح مثَّلت فرصة كبيرة للحوثيين لتحقيق بعض الأهداف المتعلقة بالحركة على وجه الخصوص أو بالطائفة الزيدية بوجه عام، فشاركوا في الاحتجاجات الشعبية ونسقوا مع جماعات المعارضة الأخرى [159]، ثم بعد رحيل علي عبد الله صالح انخرطوا في اللجان التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني التي بدأت أعمالها منتصف عام 2012، ثم في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، والذي استمرت أعماله من مارس 2013 واختتمت في يناير 2014.

وفي تلك الأثناء استغل الحوثيون الضعف المتزايد للدولة المركزية بعد 2011، لتعزيز سلطتهم ونفوذهم وتنظيم أجنحتهم العسكرية والسياسية بشكل أفضل. وكانت وثيقة الحوار الوطني النهائية محل اعتراض من جانب الحوثيين، وخاصة فيما يتعلق بتقسيم البلاد إلى ست مناطق، رأوا أن تقسيمها راعى محاولة إضعافهم من خلال تقسيم المناطق الواقعة تحت سيطرتهم بين مناطق منفصلة، بجانب أنها لم توزع الثروة بالتساوي بين المناطق الست المقترحة [160].

واستغلت وأذكت الحركة أعمال شغب اندلعت في صنعاء في سبتمبر 2014 بسبب دعم الوقود للتحرك العسكري والسيطرة على العاصمة، ثم أخذت في توسيع سيطرتها جنوبًا. وهو مشهد جسد القوة السياسية والعسكرية لأنصار الله في آن واحد، فعلى المستوى السياسي والميداني لم يكن في مقدور الحركة السيطرة على صنعاء، ثم الانطلاق منها نحو السيطرة على مدن أخرى دون نسج تحالف مع الخصم السابق الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح، فالوحدات العسكرية التي كانت لا تزال موالية لصالح سمحت للحوثيين بدخول صنعاء دون معارضة إلى حد كبير، وتلقى الحوثيون دعمًا من صالح وأسلحته وشبكته السياسية والقبلية، بجانب الدعم المالي من خلال الاعتماد على اقتصاد الظل والسوق السوداء للمخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر لضمان تدفق الإيرادات [161].

أما عسكريًّا، فكفل هذا التحالف الذي استمر حتى عام 2017 سيطرة كاملة للحوثيين على الأجهزة الأمنية والاستخبارية اليمنية، ووصولًا شبه كامل إلى معدات وأسلحة الجيش اليمني في صنعاء تضاف إلى ما كانت تمتلكه الحركة بالفعل من قدرات عسكرية متقدمة بفعل حروب صعدة، وهو ما مكَّن في النهاية الحوثيين من السيطرة على أساسيات الحكم في اليمن، واجتياح مدينة عدن التي لجأ إليها الرئيس عبد ربه منصور هادي، والسيطرة على القصر الرئاسي في أبريل 2015، قبل أن تخرج منها في يوليو 2015 بعد العمليات التي قادها التحالف العربي لدعم الشرعية.

واستطاع الحوثيون بعد سيطرتهم على العاصمة صنعاء كسب قوة سياسية واقتصادية وميدانية، بالسيطرة على مساحات واسعة من المحافظات اليمنية، ولا سيما في الشمال، وتكوين قوة مسلحة لا يستهان بها بقوام أكثر من 100 ألف مقاتل وترسانة متطورة من الأسلحة والصواريخ، وفرضوا أنفسهم كفاعل معترف به دوليًا، بعد توقيع اتفاق ستوكهولم في ديسمبر 2018 مع الحكومة الشرعية برعاية الأمم المتحدة، وما أعقبه من اتفاقات هدنة بوساطة أممية وأطراف إقليمية ودولية، ما فرض أمرًا واقعًا أصبحت معه محاولات تحييد الجماعة عن المشهد اليمني غير مجدية، وهو ما يظهر في تراجع الإدارة الأمريكية للرئيس جو بايدن في فبراير 2021 عن قرار سلفه دونالد ترامب بتصنيف الجماعة على لائحة التنظيمات الإرهابية في يناير من نفس العام.

**الدعم الإيراني للحوثيين:**

تشير بعض الدلائل إلى أن إيران أقامت علاقات مع الحوثيين منذ فترة مبكرة من تاريخ الجماعة، فخلال التسعينيات سافر عدد من اليمنيين الزيديين للدراسة في قم، ومنهم بدر الدين الحوثي بصحبة ابنيه حسين وعبد الملك في الفترة من 1994 إلى 1996، ثم سافر حسين مجددًا في أواخر التسعينيات، ومن هنا قد يُفسَّر تأثره الكبير بالنموذج الإيراني الديني والسياسي، والذي حاول تطبيقه على منتدى الشباب المؤمن [162]. ولكن على الرغم من ذلك لا يُعتقد أن هذا كان دليلًا على علاقة وطيدة بين الحوثيين وإيران تُرجمت إلى أي من صور الدعم الحقيقي حتى عام 2004، الذي تشير تقارير إلى أن اتصالات بدأت بين إيران والحوثيين فيه على خلفية المواجهة بينهم والحكومة اليمنية، وبدأت إيران بعدها تزويدهم بكميات محدودة من الدعم العسكري في 2009، أشار إليه تقرير لجنة خبراء مقدم إلى مجلس الأمن الدولي في يونيو 2015 [163]، لكن تدحض تقارير أخرى في صحة هذه الفرضية بناءً على وثائق أمريكية ويمنية [164].

ولعب فيلق القدس بالحرس الثوري الإسلامي وحزب الله أدوارًا حاسمة في توفير الأسلحة والتكنولوجيا والتدريب وغيرها من المساعدات العسكرية للحوثيين بعد 2011، وخاصة بعد 2014 [165]، وأظهرت الهجمات التي شنها الحوثيون داخل اليمن وخارجه امتلاكهم لأنواع متطورة من الصواريخ، منها صواريخ بالستية قصيرة ومتوسطة المدى تظهر فيها بصمة واضحة لإيران؛ حيث استخدم الحوثيون طائفة واسعة من صواريخ المدفعية الصاروخية والصواريخ البالستية، تم تطوير أغلبها بمساعدات وخبرات إيرانية، منها صواريخ "قاهر1" التي يبلغ مداها 250 كيلو متر ومعدلة بخبرات إيرانية عن الصواريخ السوفيتية "سام 2" لتصبح صواريخ أرض – أرض يبلغ مداها 250 كيلو متر، وتستطيع حمل شحنة متفجرة تصل زنتها إلى 200 كيلو جرام [166].

وقد أعلن الحوثيون في مارس 2017، عن جيل جديد من هذا الصاروخ تحت اسم (قاهر – 2 إم)، تم زيادة المدى فيه ليصبح 400 كيلو متر، وزيادة الشحنة المتفجرة لتصل زنتها إلى 350 كيلو جرام. وكذلك صاروخ "بركان 1" النسخة من الصاروخ الإيراني "قائم 1"، وتم تطوير عدة نسخ منه يصل مداها إلى أكثر من 1400 كم. واستخدموا كذلك عدة أنواع من صواريخ المدفعية الصاروخية، المشتقة من المدفعية الصاروخية الإيرانية الصنع (فجر – 5 بي)، وهي صواريخ "بدر1" و"بدر1 بي" و"بدر إف". ذلك بالإضافة إلى صواريخ "كروز" و"كاتيوشا"، وصواريخ مضادة للدبابات، وأنظمة دفاع جوي محمولة من طراز "ميساغ 2"، وطائرات بدون طيار مثل النسخ المتعددة من طرازات "قاصف" و"صماد"، وزوارق انتحارية، وعبوات ناسفة خارقة للدروع، وغيرها من الأسلحة والأنظمة [167].

وقد مثَّل استمرار تدفق القدرات الصاروخية الإيرانية المتنوعة على الحوثيين، السبب الأساسي في التحديات التي واجهت أمن العمق السعودي أو أمن الملاحة وقطاع النفط في منطقة الخليج بكاملها. وتكررت منذ نوفمبر 2015، حوادث اعتراض أو تدمير سفن وشحنات مرسلة من طهران إلى الداخل اليمني، وبعضها كان يحتوي على مكونات وأجزاء خاصة بالصواريخ البالستية والطائرات بدون طيار القتالية التي ظهرت فيها البصمة الإيرانية واضحة، وخاصة طراز "قاصف 1" المتشابه مع الإيرانية "أبابيل-تي"، والطرازات الأخرى التي تتشابه مع نسخ إيرانية مثل "قاهر" و"قدس" و"قيام" [168].

وقدم فيلق القدس وحزب الله للحوثيين كذلك استشارات وتدريبات عسكرية، بما في ذلك تحسين التكتيكات العسكرية والمساعدة

في تجميع واستخدام وصيانة الصواريخ والطائرات بدون طيار، وغيرها من الأنظمة. بالإضافة إلى استحداث مجلس الجهاد، وهو مجلس قيادي مشترك بين الحوثيين وفيلق القدس وحزب الله يتولى اتخاذ القرارات الاستراتيجية والعملياتية الخاصة بالحركة، وهو نموذج مشابه لمجلس شورى حزب الله [169]. ولكن لا تعزى كل هذه القوة التسليحية إلى الدعم الإيراني؛ فالتحالفات التي صاغها الحوثيون مع وحدات من الجيش اليمني بعد 2011، وحتى أثناء حروب صعدة في الفترة من 2004 إلى 2010، أتاحت لهم إمكانية الوصول إلى الأسلحة الخفيفة والثقيلة، بما في ذلك بعض أنواع المدرعات والمدفعية والصواريخ البالستية.

أما على المستوى المالي، فعلى الرغم من أن الحوثيين يتمتعون بقدرات تمويلية ملائمة تتوافر من سيطرتهم على مؤسسات الدولة اليمنية وفرض ضرائب ورسوم وزكوات على اليمنيين وغيرها من مصادر التمويل القائمة على اقتصاد الحرب، فإن تقارير أفادت أنهم يتلقون دعمًا ماليًّا من إيران [170]. وقد أفاد تقرير لخبراء أممين في يناير 2019 أنه يجري شحن الوقود من إيران إلى الحوثيين كأحد أشكال الدعم المالي الإيراني للحركة [171].

وأصبحت التصريحات الإيرانية أكثر انفتاحًا بشأن العلاقة مع الحوثيين بعد سيطرتهم على صنعاء، فوصف الرئيس الإيراني حينها حسن روحاني السيطرة على صنعاء بأنها "جزء من النصر المؤزر والباهر الذي تدعمه إيران" [172]، وقال علي أكبر ولايتي، كبير مستشاري المرشد الأعلى خامنئي: "تدعم إيران النضالات المشروعة لأنصار الله في اليمن، وتعتبر هذه الحركة جزءًا من حركات الصحوة الإسلامية الناجحة". هذا وصولًا إلى قبول إيران تعيين سفير للحكومة التي يسيطر عليها الحوثيون لديها في أغسطس 2019، وتعيينها سفيرًا لها في صنعاء في أكتوبر 2020. ولكن على الرغم من كل ذلك، لا يمكن إرجاع كل القوة الحوثية إلى الدعم الإيراني، بالنظر إلى ما امتلكته الحركة من مقومات سياسية وعسكرية بالفعل سعت إيران إلى الاستثمار فيها، وبالنظر إلى أن الحوثيين قد تمكنوا من الانتصار في حروب صعدة على مدار نحو سبع سنوات بدون دعم إيراني يذكر أو بدعم محدود للغاية [173].

**الحوثيون كوكيل لإيران:**

انتقل الحوثيون بعد 2011، وخاصة بعد سبتمبر 2014، إلى تصنيف الأطراف ذات الأهمية الاستراتيجية لإيران، والتي قد تمثل رصيدًا استراتيجيًّا لها في منطقة الخليج العربي، بالنظر إلى موقع اليمن الجغرافي في منطقة الخليج والقريب من دول القرن الأفريقي، والمطل على ممرات التجارة الدولية. ويحقق الحوثيون كوكيل لإيران في اليمن عددًا من الأدوار، أولها فرض النفوذ الإقليمي؛ إذ استغلت إيران الحرب في اليمن كفرصة لاستهداف واستنزاف قوى عدد من خصومها الإقليميين وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية دون أن تتبنى المسؤولية المباشرة عن هذا الاستهداف أو تتكبد تكاليف باهظة، بالإضافة إلى الضغط على القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة في العديد من الملفات من خلال استهداف حلفائها.

وهو ما يظهر في الضربات التي استهدف بها الحوثيون الأراضي ومنشآت البنية التحتية السعودية والعاصمة الرياض بصواريخ أو طائرات مسيرة تظهر فيها البصمة الإيرانية واضحة، بلغ عددها منذ 2015 وحتى فبراير 2021 نحو 346 صاروخًا و526 طائرة مسيَّرة [174]. ويتضح هدف إيران في تصدير الحوثيين كمستهدف رئيس للخصوم الإقليميين لعدم تحميلها مسؤولية مباشرة عن ذلك في الهجمات التي استهدفت منشأتي شركة أرامكو النفطية في بقيق وهجرة خريص بطائرات بدون طيار في سبتمبر 2019 وأعلن الحوثيون مسؤوليتهم عنها، ثم ثبت بعد ذلك صعوبة ذلك وأن إيران رغم نفيها هي التي نفَّذت تلك الهجمات [175].

الدور الثاني المهم الذي يلعبه الحوثيون كوكيل لإيران، هو إتاحة الوصول الإيراني إلى بعض الممرات المائية الحيوية في التجارة الدولية، وخاصة البحر الأحمر ومضيق باب المندب، ليتيح لها أن تكون طرفًا أساسيًّا في أي ترتيبات تتعلق بالممرات المائية الاستراتيجية في الخليج والبحر الأحمر، وقدرة على تهديد الملاحة البحرية، ومنها استهداف المدمرة الأمريكية "يو إس إس ماسون" قبالة سواحل اليمن في أكتوبر 2016 [176].

أما الدور الثالث، فهو المرتبط بضمان التأثير السياسي في اليمن ليضاف إلى كل من العراق ولبنان فيما يتعلق بالنفوذ السياسي

لطهران، والدعم الإيراني للحوثيين في هذه الحال يؤدي إلى تقوية قوة الأمر الواقع التي يمتلكها الحوثيون في الترتيبات المستقبلية لتسوية الأزمة اليمنية، بما يفضي إلى عدم صياغة هذه التسوية بما يخدم أطرافًا أخرى مناوئة لإيران، وإلى أن يكون النظام السياسي الجديد في اليمن مواليًا لإيران بصورة أو بأخرى.

## رابعا | حماس والجهاد الإسلامي:

تتسم علاقة إيران والفصائل الفلسطينية، وتحديدًا حركتي حماس والجهاد الإسلامي، بسمات خاصة تميزها عن علاقتها مع كافة الفصائل والمجموعات المسلحة الأخرى المتحالفة معها؛ وذلك ارتباطًا أولًا بالاختلاف الأيديولوجي التام بين الفصائل الفلسطينية التي تعتنق المذهب السني، وإيران بنموذجها الشيعي القائم على ولاية الفقيه، ومن ثم لا توجد هذه العلاقة الروحية التي فرضت على بقية الفصائل التبعية للنموذج الإيراني وإن كان هذا الاقتداء قد ظهر لدى حركة الجهاد على سبيل المثال بوصفه نموذجًا فعالًا للحكم الإسلامي أكثر من كونه اقتداء بدوافع إيمانية وأيديولوجية. وثانيًا أن نقاط التلاقي بين الطرفين ربما تنحصر في العدو المشترك -وهو إسرائيل- دون أي مشتركات استراتيجية أخرى بخلاف بقية الفصائل.

**مسار علاقاتهما مع إيران:**

مثَّل تدمير إسرائيل هدفًا من الأهداف الأساسية التي تبنتها إيران بعد الثورة الإسلامية، انطلاقًا من أن الثورة تهدف إلى نصرة جميع المستضعفين على المستكبرين، وعبَّرت عن ذلك دعوة المرشد الأعلى للثورة روح الله الموسوي الخميني في 7 أغسطس 1979 بإعلان الجمعة الأخيرة من شهر رمضان يومًا عالميًا للقدس "ويوم مواجهة المستضعفين مع المستكبرين" [177].

فطوَّرت إيران الإسلامية علاقاتها مع حركات المقاومة الفلسطينية، بدءًا بمحاولات التقارب مع منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة ياسر عرفات الذي أجرى زيارة إلى طهران في فبراير 1979، وهي المحاولات التي تأثرت بأزمتي الرهائن الأمريكيين في طهران في نوفمبر 1979 والحرب الإيرانية العراقية (1988-1980) وأدت إلى خلاف عميق بين إيران ومنظمة التحرير [178]. ولذلك يُحتمل أن إيران قد اتخذت قرارها قبل نهاية الحرب بزيادة جهود تصدير الثورة إلى المناطق السنية في الشرق الأوسط في ضوء الدعم السياسي الضئيل الذي تلقته من الدول العربية إبان الحرب [179].

وفي الأثناء، تأسست حركة الجهاد الإسلامي عام 1981، وكان أحد مؤسسيها ومنظري منهجها فتحي الشقاقي، متبنيًا لموقف متأثر بنجاح الثورة الإسلامية في إيران، صاغه في كتاب "الخميني الحل الإسلامي والبديل" الذي نُشر عام 1979 ويرى فيه الثورة الإسلامية نموذجًا لكل الحركات الإسلامية ووصف فيه الخميني برجل القرن [180]. وعلى عكس منظمة التحرير، أعربت حركة الجهاد عن دعمها للموقف الإيراني في الحرب الإيرانية العراقية، وبدأت إيران تقديم المساعدة المالية وبعض المساعدات العسكرية للحركة منذ عام 1987، وتطورت العلاقات بعد ترحيل فتحي الشقاقي وآخرين إلى لبنان عام 1988 ونقل مقر الحركة إلى سوريا، والذي أتاح لقادة الحركة تواصلًا معززًا مع إيران وحزب الله، ما كان له بالغ الأثر في نشاط الحركة وقدراتها العسكرية. وحضر وفد الجهاد الإسلامي في فلسطين برئاسة الشقاقي المؤتمر الدولي الأول لدعم فلسطين عام 1991 [181].

ومع انتفاضة الأقصى عام 2000، عززت إيران علاقاتها مع الحركة من خلال أمينها العام رمضان عبد الله شلح الذي زار طهران عدة مرات، منها لقائه بالمرشد الأعلى علي خامنئي على هامش مؤتمر دعم الانتفاضة عام 2002. وظلت العلاقة بين الطرفين على هذا الرسوخ حتى عام 2015 بسبب اختبار إيران لمدى كون حركة الجهاد وكيلًا لها بالفعل، وذلك في ضوء تزايد انخراط إيران

في العديد من القضايا الإقليمية، وخاصة الحرب في اليمن؛ إذ أشارت تقارير إلى أن إيران طلبت دعمًا من الجهاد لموقفها في اليمن، وهو ما رفضته الحركة ولم تصدر أي بيان يتعلق بعملية عاصفة الحزم [182]، وصرح محمد الهندي القيادي بحركة الجهاد في مايو 2015 بأن "الحركة قررت عدم التدخل بأي كلمة في الصراعات الإقليمية، وأن تكون بوصلة علاقتها مع الدول على قاعدة العداء مع إسرائيل، وأن طبيعة علاقة حركته مع إيران تقوم على الاحترام المتبادل" [183]. وهو ما ترتب عليه فتور في العلاقة بين الجانبين، استمر حتى عودة العلاقات والدعم في مايو 2016 بعد عدة زيارات قام بها رمضان شلح وآخرون من قيادات الحركة إلى إيران، أبرزها الزيارة التي جرت في أبريل 2016 [184]. وتعززت أواصر العلاقات بشكل أكبر بعد تولي زياد نخالة منصب الأمين العام للحركة في سبتمبر 2018.

أما العلاقة بين إيران وحركة حماس التي تأسست عام 1987، فقد تطورت عام 1990 خلال استضافة طهران مؤتمرًا لدعم الانتفاضة الفلسطينية، دُعيت إليه حماس بعدما اكتسبت شعبية كبيرة خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1993-1987) [185]، ثم مشاركة الحركة في المؤتمر الدولي الأول لدعم فلسطين في أكتوبر 1991، والذي ظهر كتحرك موازٍ مناوئ لمؤتمر مدريد للسلام في الشهر ذاته [186]. ثم أجرى وفد من حركة حماس بقيادة موسى أبو مرزوق محادثات في طهران مع مسؤولين بارزين، منهم المرشد الأعلى خامنئي. وتعهدت إيران بتقديم دعم مالي وعسكري وتدريبي متقدم لعناصر حماس في قواعد الحرس الثوري في إيران ولبنان بعد ترحيل إسرائيل 418 قياديًا في حماس إلى لبنان عام 1992 [187].

وبعدما أُفرج عن مؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين، أجرى زيارة إلى طهران ضمن جولة شملت عددًا من الدول العربية والإسلامية عام 1998 التقى خلالها بخامنئي والرئيس آنذاك محمد خاتمي. وأشارت تقارير إلى أن الدعم المالي الإيراني لحركة حماس بين عامي 1990 و2000 تراوح بين 20 و50 مليون دولار سنويًا [188]، فيما ازداد هذا الدعم وتوطدت العلاقات بعد عام 2006 الذي شهد فوز حماس في الانتخابات التشريعية ثم سيطرة الحركة على قطاع غزة في عام 2007. وعبَّر تصريح رئيس المكتب السياسي السابق للحركة خالد مشعل في فبراير 2006 بأن "حماس هي الابن الروحي للإمام الخميني" عن عمق العلاقات في هذا التوقيت [189].

وعلى الرغم من تأثر العلاقات بين الطرفين بشدة في أعقاب اندلاع الحرب في سوريا، وتبني حماس موقفًا مغايرًا لإيران تمثل في دعم المعارضة المسلحة؛ فإن العلاقات لم تنقطع تمامًا وظلت عند حدودها الدنيا في ضوء المصالح المشتركة [190]، إلى أن بدأت في العودة إلى المسار الطبيعي بدءًا من 2017 وصولًا إلى إعلان الحركة عودة علاقاتها مع النظام السوري في سبتمبر 2022 بتفاهم قادته إيران، ولعب فيه حزب الله دورًا رئيسًا.

ويُفهم في هذا الإطار حرص حركتي حماس والجهاد الإسلامي على التقارب مع إيران بوصفها نموذجًا للتغيير المقاوم المأمول تطبيقه وإنجاحه في فلسطين للتخلص من الاحتلال، ودولة تمتلك بيئة داعمة وتوجهًا مؤيدًا للقضية الفلسطينية. ولا يمكن وصف كلتا الحركتين بالوكيل لإيران بالمعنى التقليدي للكلمة [191]، ما يعبر عنه البيان الذي أصدرته حركة الجهاد في سبتمبر 2021 [192]، ردًا على تصريح اللواء غلام علي رشيد القائد بالحرس الثوري بأن المقاومة في فلسطين هي للدفاع عن الجمهورية الإسلامية، فأكدت فيه أن تحالفها مع إيران هدفه مواجهة الاحتلال الصهيوني ولا يرتبط بأي أهداف أخرى [193].

ولذلك حاولت إيران لسنوات أن تكون لها ذراع أخرى في فلسطين، وخاصة في قطاع غزة، أكثر ولاءً لها، فتأسست حركة (الصابرين نصرًا لفلسطين "حصن") في مايو 2014 في قطاع غزة، أسسها هشام سالم القيادي السابق بالجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي [194]، وتبنت رؤية وموقف إيران إزاء مختلف القضايا، وأسندت إليها تقارير المرجعية الشيعية [195]، ولكن استطاعت حركة حماس في النهاية حل الحركة ومصادرة أسلحتها عام 2019 [196].

### أوجه الدعم الإيراني لحماس والجهاد الإسلامي:

انحصرت أشكال الدعم الذي تقدمه إيران لحركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين في الدعم العسكري والمالي، والذي يلاحظ أنه يرتبط صعودًا وهبوطًا بمسار المواجهات مع إسرائيل من جانب، وبمسار التوافق السياسي بين إيران وكل من حماس والجهاد من جانب آخر.

#### الدعم المالي

بينما يؤكد المسؤولون الإيرانيون والفلسطينيون على السواء بوجود دعم مالي إيراني للحركتين، فإنه لا توجد أرقام دقيقة لحجم هذا الدعم. فتذكر مصادر أمريكية أن المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي قد تعهد في أوائل التسعينيات بدعم مالي نحو 30 مليون دولار سنويًا لحركة حماس [197]. فيما تقول إسرائيلية إن مقدار الدعم إلى كلتا الحركتين بلغ 100 مليون دولار سنويًا: 70 مليون دولار لحركة حماس و30 مليون دولار لحركة الجهاد الإسلامي [198].

ويظهر أن إيران قد حرصت على تعزيز مكانة حركة حماس السياسية داخل المجتمع الفلسطيني بعد فوزها بالانتخابات التشريعية عام 2006، فقد تعهدت إيران خلال زيارة رئيس الوزراء الفلسطيني حينها إسماعيل هنية إلى طهران في ديسمبر 2006، بتقديم 250 مليون دولار لحل بعض المشكلات المالية للحكومة الفلسطينية، بالإضافة إلى عدد من المشروعات الإنمائية [199]. وقال يحيى السنوار رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في أغسطس 2017، إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي أكبر داعم للحركة ماليًا وعسكريًا، وذلك بعدما بدأت العلاقات بين الجانبين في التحسن بعد تجاوز مرحلة الخلاف بشأن سوريا التي أثرت على الموارد المالية لحماس. وكذلك تسببت مرحلة الخلاف بين إيران والجهاد في أزمة مالية خانقة [200].

#### الدعم العسكري

يُشار إلى مرحلة ما بعد توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في سبتمبر 1993، بوصفها بداية تلقي حركتي حماس والجهاد للدعم العسكري من إيران، وهي الفترة التي شهدت رفضًا معلنًا من جانب الحركتين للاتفاق، وزيادة في النشاط المقاوم ضد إسرائيل. ولعبت العلاقة بين حماس وحزب الله دورًا كبيرًا في تطوير القدرات القتالية للحركة وتدريبها على تكتيكات جديدة بإشراف من الحرس الثوري الإيراني[201]. ومولت معسكرات خاصة بها في لبنان لتدريب عناصر من حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي على استخدام الصواريخ، هذا علاوة على معسكرات تدريبية أخرى في سوريا [202]. بالإضافة إلى التدريبات التي تلقاها عناصر من الحركة في إيران، فكشف عنها مسؤول في الحركة لصحيفة تايمز البريطانية في مارس 2008 بأن عناصر من الحركة يتلقون تدريبات في قاعدة تابعة للحرس الثوري في إيران على صنع المتفجرات وإنتاج صواريخ أكثر فتكًا [203]. وقد تبنت طهران استراتيجية بعد حرب يوليو 2006 تستهدف جعل الفصائل قادرة على إنتاج أكبر عدد ممكن من الصواريخ دون التقيد بالإمداد الخارجي، فتم تدريبها على صنع الصواريخ وتجميعها وتطويرها محليًا [204].

وفيما يتعلق بالدعم التسليحي، فقد تدفقت الأسلحة والصواريخ الإيرانية إلى حماس والجهاد الإسلامي بصورة شتى. كانت الحروب التي شنتها إسرائيل على غزة كاشفة في كل مرة لمدى التطور الكمي والنوعي الذي يطرأ على ترسانة الأسلحة والصواريخ التي تمتلكها الحركتان؛ فشهدت حرب 2008 إطلاق صواريخ "جراد" وقذائف "هاون"، أما حرب 2012 فشهدت ظهور صواريخ "فجر 5" القادرة على الوصول إلى تل أبيب. وكان الجيش الإسرائيلي قد أعلن في مارس 2011 اعتراضه سفينة ليبيرية على متنها أسلحة وصواريخ إيرانية كانت في طريقها إلى قطاع غزة [205]. وأفادت معلومات استخبارية إسرائيلية لاحقة أن صواريخ فجر 5 قد وصلت إلى القطاع من مصنع الحرس الثوري في مخيم اليرموك في سوريا [206]. وقال الأمين العام لحركة الجهاد في نوفمبر 2012 إن "السلاح الذي يقاوم اليوم في فلسطين هذا العدوان مصدره بشكل أساسي إيران؛ إما أنه سلاح إيراني وإما سلاح جاء بتمويل إيراني" [207].

وشكّلت استراتيجية الدعم المعلوماتي والتقني العسكري للفصائل أهمية كبيرة، خاصة في الفترة التي توترت فيها علاقاتها مع إيران

وأدت إلى تقليص الإمدادات الخارجية المقدمة لها وليس وقفه تمامًا[208]؛ فقد أعلن الجيش الإسرائيلي في مارس 2014 اعتراض سفينة في البحر الأحمر تحمل شحنة من الأسلحة الإيرانية المتطورة، كانت موجهة إلى قطاع غزة [209].

وأظهر العدوان الإسرائيلي على غزة في مايو 2021، التقدم الكبير في القدرات الصاروخية للحركتين على المستوى الكمي والنوعي، فكان عدد الصواريخ التي استهدفت إسرائيل هو الأكثر عددًا في تاريخها. بالإضافة إلى ظهور طرازات جديدة من الصواريخ، أبرزها الصاروخ "عياش 250" الذي يصل مداه إلى 250 كم. ولم يقتصر التطور على القدرات الصاروخية فحسب، وإنما امتد إلى استخدام طائرات مسيَّرة مفخخة من طراز "شهاب" الشبيهة بطائرات "أبابيل" الإيرانية، وظهور سلاح "الغواصات الموجهة" [210]. وكان الأمين العام لحركة الجهاد قد أكد في يناير 2021 أن كل الأسلحة الكلاسيكية والصواريخ بعيدة المدى وصلت إلى قطاع غزة عن طريق قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، وأن مخططات تصنيع الصواريخ أُرسلت إلى القطاع بعد التدريب عليها في إيران. فيما قال يحيى السنوار، رئيس المكتب السياسي لحماس في غزة، إن الحركة كانت على تواصل وتنسيق عالي المستوى مع الحرس الثوري الإيراني وحزب الله أثناء هذه الحرب[211]. وقال رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية في مارس 2022 إن إيران دفعت نحو 70 مليون دولار لمساعدة الحركة في تطوير الصواريخ وأنظمة الدفاع [212].

**الأهداف الإيرانية من دعم الحركات الفلسطينية:**

يحقق الدعم الإيراني لحركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تخدم الركائز الأيديولوجية لإيران وأهدافها الإقليمية؛ الهدف الأول يمثل هذا الدعم تطبيقًا لشعارات الثورة الإسلامية التي تمحورت حول العدل والمساواة والحرية ونصرة المستضعفين في كل مكان ومواجهة القوى الاستكبارية، وهو ما يعزز من صورتها في العالم الإسلامي بوصفها قوة إقليمية إسلامية شاملة تنصر قضايا العالمين العربي والإسلامي وتناوئ القوى الكبرى، ويحقق لها اختراقًا مهمًا في العالم الإسلامي السني غير الموالي دينيًا للنموذج الوصائي ولاية الفقيه [213]، وهو ما يتيح لها فضاءات تمددية أخرى محتملة لتصدير الثورة انطلاقًا من أن فلسطين أيديولوجية في حد ذاتها تلتف حولها مختلف المواقف وتستغلها إيران في الترويج لها [214].

الهدف الثاني من هذا الدعم هو اكتساب النفوذ داخل فلسطين، بما يضمن وجود قوى مؤيدة لها في الملفات الإقليمية المختلفة، وتمثل رصيدًا استراتيجيًا لها في صراعاتها مع القوى الأخرى [215]، وهو ما يتحقق من خلال دعمها لبقية الوكلاء والفصائل في كل من العراق ولبنان واليمن، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق بالنسبة لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، ما يبرهن عليه الخلافات التي نشبت بين إيران وحماس من جانب وإيران والجهاد الإسلامي من جانب آخر، رغم أنها أكثر ارتباطًا بالنموذج الإيراني من حركة حماس.

والهدف الثالث، يمثل الدعم الإيراني لحركات المقاومة الفلسطينية وسيلة لتكثيف الضغوط على إسرائيل، بما يمثل عامل ردع لها في مهاجمة هذه الفصائل أو حتى في مهاجمة إيران ذاتها؛ كونها تدرك أن حربًا مع إيران ستعني حربًا مفتوحة على أكثر من جبهة في غزة ولبنان واليمن والعراق. وهو ما يمثل كذلك أداة لزعزعة الاستقرار السياسي الإسرائيلي، انطلاقًا من أن مواجهة إسرائيل والفصائل الفلسطينية تزداد تكلفتها البشرية والمادية بشكل مطرد في كل مرة بناءً على هذا الدعم الإيراني الذي يسهم في تطور القدرات العسكرية للفصائل. ذلك بالإضافة إلى أن هذه المواجهات تُشتت الأنظار إلى حد ما عن طهران من ناحية، وتجعل منها لاعبًا مؤثرًا ومركزيًا في المنطقة، ولا يُمكن تجاهله في أي صراع أو تسوية إقليمية من ناحية أخرى [216].

## ختامًا،،

يُنسب إلى الجنرال قاسم سليماني قائد "فيلق القدس" الفضل الأكبر في تطوير شبكة العلاقات الإيرانية مع الفصائل السابق ذكرها وغيرها وتأسيس بعضها، فضلًا عن وضع الأساس التطبيقي لشبكة النفوذ الإيرانية المعتمدة على الوكلاء، وتطوير استراتيجية عمل فيلق القدس داخل الحرس الثوري، واستغلال الدعم الذي كانت تقدمه إيران إلى بعض الفصائل ليكون نموذجًا مستدامًا من

النفوذ والقيادة والسيطرة. ولذلك مثل مقتله في يناير 2020 ضربة كبيرة لإيران وقدراتها في التعامل مع هؤلاء الوكلاء أو السيطرة عليهم في بعض الأحيان، وخاصة أن سليماني -بالإضافة إلى كونه صاحب النموذج التطبيقي للاستراتيجية الإيرانية- كان يتمتع بسمات شخصية قيادية مكَّنته من لعب هذا الدور بالصورة المثلى، ما صعَّب من مهمة مَن يخلفه.

ولكن على الرغم من ذلك كله، وأن بعض هؤلاء الوكلاء قد صدرت عنهم بعض الأفعال التي لا تخدم الاستراتيجية الإيرانية أو بدون إذن مسبق من إيران وحتى معارضة للتوجيهات الإيرانية؛ فإن نموذج إيران للقيادة من الخلف أو عبر الوكلاء قد أسس لركائز استراتيجية يصبح من الصعب هدمها، وأهم هذه الركائز الاستراتيجية أن الفصائل التي تدعمها إيران ووكلاؤها قد أصبحوا فاعلين محليين في مجتمعاتهم، يمتلكون على الأقل الحدود الدنيا من المقومات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تجعل من الصعب تجاوزهم.

هذا علاوة على أن هذه المحلية التي ينطلق منها هؤلاء الفاعلون قد سمحت لهم بهامش من الاستقلالية عن التوجيه الإيراني وفقًا لما تقتضيه المصلحة الآنية أو التكتيكية، وبما لا يخل بالمستهدفات الاستراتيجية، رغم أن وفاة سليماني قد أضرت نسبيًا بالقدرة على الحفاظ على هذه المعادلة والتوازن بين المستهدف الإيراني المركزي والقرار المحلي للوكيل، وهو ما ظهر في العراق في إطار المواجهة بين إيران والولايات المتحدة ما بعد اغتيال سليماني؛ إذ نفذت الفصائل العراقية العديد من الهجمات لاستهداف قواعد ومصالح الولايات المتحدة في العراق، ولكن مع قُرب انتهاء ولاية الرئيس دونالد ترامب صدر التوجيه الإيراني بعدم التصعيد؛ خشية استفزاز ترامب وإقدامه على توجيه ضربة لإيران، إلا أن عدة ضربات استهدفت الوجود الأمريكي في العراق بعد هذا التوجيه.

إن المرتكزات السياسية والاقتصادية والعسكرية لدى كل من حزب الله في لبنان والحشد الشعبي في العراق، يجعلهما طرفًا فاعلًا أصيلًا في مستقبل الدولتين، وحتى إن تنامت القوى المعارضة لهما؛ فحزب الله الذي فقد الأغلبية بعد انتخابات 2022 ظل اللاعب الأهم في المشهد السياسي اللبناني، وفصائل الحشد الشعبي الولائية رغم تأثرها بوفاة سليماني والمهندس عمدت إلى تنظيم صفوفها سياسيًا بتشكيل الإطار التنسيقي للقوى الشيعية، ورغم تراجعها في نتائج انتخابات 2021 نجحت في إفشال مشروع مقتدى الصدر في تشكيل حكومة أغلبية وطنية، وعادت إلى الهيمنة على المشهد السياسي العراقي بنجاح مرشحها محمد شياع السوداني في تشكيل حكومة في أكتوبر 2022.

وبذلك يصبح هناك مهددان رئيسان محتملان لكلا الوكيلين: الأول هو تراجع التأييد الشعبي وتزايد النقمة على ممارساتهما على الصعيدين السياسي والعسكري، بما قد يؤدي يومًا ما إلى تغيير بنية النظام السياسي الطائفي في كلا البلدين، والثاني هو احتمالات نشوب اقتتال أهلي في أي وقت. أما في اليمن، فإن جماعة أنصار الله (الحوثيين) هي جزء من أي تسوية للأزمة اليمنية، ولن تنجح أي محاولات لعزلها، وتبقى حركتا حماس والجهاد عمادًا أساسيًا للقضية الفلسطينية، لا يُتصور تواريهما ما استمرت القضية واستمر الاحتلال.

# المصادر:


1. هشام داوود الغنجة، "العامل المذهبي ودوره في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق"، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2017، ص 82
2. عبد القادر ياسين، "التحول العاصف: سياسة إيران الخارجية بين عهدين"، مكتبة مدبولي، مصر، 2006، ص 255
3. "الثورة الإسلامية وتصديرها.. المفهوم"، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، فبراير 2020، shorturl.at/iuAOQ
4. الدستور الإيراني الصادر عام 1979، باب أسلوب الحكم في الإسلام
5. المرجع السابق، المادة 152
6. Jon Armajani, "Shiaa Islam and politics- Iran, Iraq and Lebanon",LEXINGTON BOOKS, us, 2020, p2
7. The International Institute for Strategic Studies,"Iran's Networks of Influence in the Middle East, Chapter Four: Iraq" 2019, shorturl.at/buvwD
8. مايكل نايتس، فيليب سميث، أحمد علي، "النفوذ الإيراني في العراق: ما بين فرض التوازن والسير على خطى حزب الله"، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، يونيو 2015، shorturl.at/abdk5
9. Ibrahim Al-Marashi, "Iraq's popular mobilization units: intra-sectarian rivalry and Arab Shi'a mobilisation from the 2003 invasion to Covid-19 pandemic", International Politics magazine, Palgrave Macmillan, UK, June 2008shorturl.at/FINQ3
10. The Project on Middle East Political Science "POMEPS", "Understanding the role of al-Hashd al-Shaabi in Iraq's national and transnational political field", march 2020, Elliott School of International Affairs, US, shorturl.at/yHIX8
11. MICHAEL KNIGHTS, "Iran's Expanding Militia Army in Iraq: The New Special Groups", combating terrorism center, United States Military Academy West Point, AUGUST 2019, shorturl.at/joB05
12. Michael Pregent,"Iran is building a force in Iraq that Baghdad can't control", businessinsider web, July 2015, shorturl.at/eozQS
13. Inna Rudolf, "The Future of the Popular Mobilization Forces after the Assassination of Abu Mahdi al-Muhandis", Foreign Policy Research Institute, April 2020, shorturl.at/gilyU
14. "ما ورد في خطبة الجمعة لممثل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في (14/ شعبان /1435هـ) الموافق(13/6/2014م)، موقع مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني"، https://www.sistani.org/arabic/archive/24918/
15. The Project on Middle East Political Science "POMEPS", Op.Cit.,
16. German Institute for International and Security Affairs, "The "Axis of Resistance" Iran's Expansion in the Middle East Is Hitting a Wall", August 2021, shorturl.at/ekyQS
17. الدستور العراقي الصادر عام 2005، المادة 9
18. Ibrahim Al-Marashi, Op.Cit.,
19. هشام الهاشمي، "الخلاف الداخلي في هيئة الحشد الشعبي"، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، يوليو 2020، shorturl.at/agARV
20. مايكل نايتس، كريسبين سميث، حمدي مالك، "لمحة عامة عن منظمة بدر"، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، سبتمبر 2021، shorturl.at/kTVY3
21. المرجع السابق
22. CENTER FOR INTERNATIONAL SECURITY AND COOPERATION, Stanford University, "Kata'ib Hezbollah"shorturl.at/jmOS9
23. مايكل نايتس، مرجع سابق
24. CENTER FOR INTERNATIONAL SECURITY AND COOPERATION, Stanford University, "Asa'ib Ahl al-Haq",shorturl.at/cDNPY
25. مايكل نايتس، مرجع سابق
26. هشام الهاشمي، مرجع سابق.
27. "الكعبي: اللواء سليماني يمثل الاسلام ونشكر إيران لتقديمها الدعم"، موقع قناة العالم الإيرانية، 5 نوفمبر 2019، shorturl.at/aC023
28. Ibrahim Al-Marashi, Op.Cit,
29. هشام الهاشمي، مرجع سابق
30. فيليب سميث، "هل يجب بالفعل اعتبار قوات «المجلس الأعلى الإسلامي العراقي» 'ميليشيات جيِّدة'؟"، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، أغسطس 2016، shorturl.at/grD46
31. هشام الهاشمي، "الحشد الشعبي: التحديات والمعالجات"، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، نوفمبر 2017، shorturl.at/fjkqx
32. منقذ داغر، "إعلان حشد العتبات المقدسة سيغير قواعد اللعبة في العراق"، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، أكتوبر 2021، shorturl.at/swxZ1
33. المرجع السابق
34. Hamdi Malik, "Pro-Sistani 'popular mobilization units' break with pro-Iran militias in Iraq", Al-Monitor, April 2020, shorturl.at/fGL37
35. Crispin Smith, "Iraqi Militias Split Over New Iran-Backed Head, Reflecting Wider Divisions", Just Security, Reiss Center on Law and Security at New York University School of Law, March 2020, shorturl.at/sDORU
36. "ألوية تنسحب من استعراض الحشد بالعراق.. خلافات سابقة تطفو"، قناة العربية، 25 يونيو 2021، shorturl.at/FMT23

37. منقذ داغر، مرجع سابق

38. هشام الهاشمي، "الحشد الشعبي: التحديات والمعالجات"، مرجع سابق

39. CENTER FOR INTERNATIONAL SECURITY AND COOPERATION, Stanford University,"Mahdi Army",shorturl.at/nuDH7

40. Mustafa Gurbuz, "The Popular Mobilization Forces and Iraq's Next Elections", Arab Center Washington DC, September 2017, shorturl.at/abdhK

41. هشام الهاشمي، "الحشد الشعبي: التحديات والمعالجات"، مرجع سابق

42. "الحشد الشعبي يضم حشد العشائر السنية والسنة يرفضون ويحذرون من عودة تنظيم الدولة الإسلامية، إذاعة مونت كارلو الدولية، 27 سبتمبر 2020، shorturl.at/itX36

43. هشام الهاشمي، "الحشد الشعبي: التحديات والمعالجات"، مرجع سابق

44. "Coronavirus and sanctions hit Iran's support of proxies in Iraq", REUTERS, 2th July, shorturl.at/fJNOQ

45. Koen van Wijk, "al-Hashd al-Sha bi: Contesting Hybrid Statehood in Iraq", Master Thesis, Faculty of Humanities of Leiden University in partial fulfillment, January 2021, pp 28-29

46. The International Institute for Strategic Studies, Op.Cit,

47. "قانون هيئة الحشد الشعبي رقم 40 لسنة 2016"، صحيفة الوقائع العراقية، https://moj.gov.iq/wqam/4429.pdf

48. "موازنة العراق.. عجز ضخم وأرقام "غير منطقية" للحشد والتسليح"، موقع الحرة، 23 ديسمبر 2020، shorturl.at/fjKU3

49. Ibid.,

50. المرجع السابق

51. "U.S. Says Arms Link Iranians to Iraqi Shiites", The New York Times, 12 July 2007, shorturl.at/abmAO

52. The International Institute for Strategic Studies, Op.Cit.,

53. المرجع السابق

54. "المالكي: الحشد الشعبي ودعم ايران أوقف تقدم الإرهابيين ومنع سقوط بغداد ولولاهما لكان الوضع العراقي صعبًا جدًّا"، وكالة تسنيم الدولية للأنباء، 25 نوفمبر 2014، shorturl.at/apxJ0

55. "Hashd al-Shaabi to US: We will not hesitate to mention Iranian support", kurdistan24, 17 March 2018, shorturl.at/eLMNQ

56. Amnesty International,"Iraq: Turning a blind eye: The arming of the Popular Mobilization Units", January 2017, shorturl.at/CGLOP

57. Uskowioniran, "Iran-led coalition weapons & equipment: Battle of Tikrit", March 2015, shorturl.at/nqY16

58. Ayman El-Dessouki, "The internal and external roles of Iraqi popular mobilization forces", African Journal of Political Science and International Relations, September 2017, shorturl.at/kn037

59. "Iran Is Secretly Moving Missiles into Iraq, U.S. Officials Say", The Newyork Times, December 2019, shorturl.at/qyI08

60. "Exclusive: Iran moves missiles to Iraq in warning to enemies", Reuters, August 2018, shorturl.at/nwzBJ

61. كيرك سويل، "صعود الدولة الميليشياوية في العراق"، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، أبريل 2015، shorturl.at/adDJ4

62. CRISPIN SMITH, JACQUES SINGER-EMERY,"SERVANTS OF TWO MASTERS: THE RISKS INHERENT IN IRAQ'S HASHD AL-SHA'ABI LEGISLATION", New York University Journal of International Law and Politics (JILP), Vol. 52, No. 1, 2019, June 2019, shorturl.at/ailE5

63. محمد منصور، "الحشد الشعبي العراقي.. تسليح يناسب المرحلة"، موقع الميادين، يوليو 2021، shorturl.at/axCM1

64. فرزين نديمي، مايكل نايتس، "استعراض الميليشيات تحت راية "قوات الحشد الشعبي"(الجزء الثاني): أنظمة القتال البرية"، أغسطس 2021، shorturl.at/JOP05

65. فرزين نديمي، مايكل نايتس، "استعراض الميليشيات تحت راية قوات الحشد الشعبي: الجزء الأول – منظومة الطائرات المسيرة"، يوليو 2021، shorturl.at/abyPQ

66. محمد منصور، مرجع سابق

67. Ibrahim Al-Marashi, Op.Cit.,

68. مايكل نايتس، "مساعدة العراق على استلام زمام القيادة والتحكم"، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، سبتمبر 2019، shorturl.at/DEQV4

69. German Institute for International and Security Affairs, Op.Cit.,

70. "إطلاق سراح القيادي في "الحشد" قاسم مصلح"، سكاي نيوز عربية، 9 يونيو 2021، shorturl.at/ekvCO

71. محمد عبد الرازق، "انتزاع المكاسب.. ماذا وراء محاولة اغتيال مصطفى الكاظمي؟"، المرصد المصري، 7 نوفمبر 2021، https://marsad.ecss.com.eg/64528/

72. عبد الله الجبور، "الحشد الشعبي في العراق: بين التوازنات الإقليمية والمتغيرات المحلية"، مؤسسة فريدريش إيبرت – مكتب عمان، مارس 2021، shorturl.at/akuG2

73. "انتخابات العراق.. الكتل الفائزة وأبرز الخاسرين"، موقع قناة الجزيرة، 19 مايو 2018، shorturl.at/dqRTW

74. عبد الله الجبور، مرجع سابق

75. محمد عبد الرازق، "قراءة في النتائج الأولية للانتخابات العراقية"، المرصد المصري، 12 أكتوبر 2021، https://marsad.ecss.com.eg/63247/

76. محمد عبد الرازق، "جذور ممتدة: الأزمة السياسية في العراق وآفاق الحل"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 6 سبتمبر 2022، https://ecss.com.eg/20810/

77. Ayman El-Dessouki, Op.Cit.,

78. The Rand Corporation, "The Iran Threat Network (ITN)",September 2019, shorturl.at/uBHKW

79. المرجع السابق

80. Geneva International Center for Justice, “Militias in Iraq the hidden face of terrorism”, September 2016, shorturl.at/f0137

81. Ayman El-Dessouki،

82. Geneva International Center for Justice, Op.Cit.,

83. Ibid.,

84. Ibrahim Al-Marashi, Op.Cit.,

85. The Rand Corporation، مرجع سابق

86. “Recent drone attack on Saudi royal palace launched from Iraq”, Associated Press, 25 February 2021, shorturl.at/abIQ8

87. كريسبين سميث، حمدي مالك، مايكل نايتس، "لمحة عامة عن "ألوية الوعد الحق"، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، أبريل 2021، shorturl.at/czBG2

88. بي بي سي عربي، "ماذا نعرف عن "ألوية الوعد الحق" العراقية التي استهدفت الإمارات وقبلها السعودية؟"، 4 فبراير 2022، https://www.bbc.com/arabic/middlee-ast-60242875

89. Kali Robinson, “What Is Hezbollah?”, Council on foreign relations, https://www.cfr.org/backgrounder/what-hezbollah

90. Abbas William Samii,“A Stable Structure on Shifting Sands: Assessing the Hizbullah-Iran-Syria Relationship”, Middle East Institute, MIDDLE EAST JOURNAL M Volume 62, No. 1, WINTER 2008, shorturl.at/SU024

91. Marc R. Devore, “Exploring the Iran-Hezbollah Relationship: A Case Study of how State Sponsorship affects Terrorist Group Decision-Making”, Perspectives on Terrorism, October 2012, Vol. 6, No. 4/5, Terrorism Research Initiative, October 2012, https://www.jstor.org/stable/26296878

92. Ante Lucic, “Hezbollah: An Iranian Project?”, NATIONAL SECURITY AND THE FUTURE Journal, Croatia 1 (10) 2009, shorturl.at/aDJU2

93. Marc R. Devore، مرجع سابق

94. المرجع السابق

95. الشيخ نعيم قاسم نائب الأمين العام لحزب الله، "أربعون عامًا من التألق"، موقع العهد نيوز، 20 يونيو 2022، shorturl.at/gRZ47

96. For A Better Lebanon blog, “Hizbollah’s manifesto; a quick reminder for ORANGE readers”, February 2008, shorturl.at/bhkMX

97. “Hezbollah says gets support, not orders, from Iran”, Reuters, February 8, 2012, shorturl.at/hBDZ7

98. Marc R. Devore، مرجع سابق

99. Matthew Levitt, “Hezbollah Finances: Funding the Party of God”,Washington institute for near east policy, February 2005, shorturl.at/zBU02

100. “At Crossroads, Hezbollah Goes on the Attack”, The New York Times, July 17, 2006, shorturl.at/afkW1

101. Yaya j. Fanusie, Alex Entz, “Hezbollah Financial Assesment”, Terror Finance Briefing Book, Foundation for Defense of Democracies, September 2017, shorturl.at/puEQW

102. المرجع السابق

103. MAGNUS RANSTORP,“Hezbollah’s Calculus after the Iran Nuclear Deal”, combating terrorism center, United States Military Academy West Point, January 2016, shorturl.at/ahuLU

104. “Under Secretary Sigal Mandelker Speech before the Foundation for the Defense of Democracies”, U.S Depratment of the treasury, June 5, 2018, https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm0406

105. “Lebanese Hezbollah”, Congressional Research Service, February 2021, shorturl.at/ceJNS

106. Abbas William Samii, Op.Cit.,

107. Jeffrey Feltman,“Hezbollah: Revolutionary Iran’s most successful export”,The Brookings Institution, January 2019, shorturl.at/qrvZ6

108. DANIEL BYMAN AND BILAL Y. SAAB, “HEZBOLLAH IN A TIME OF TRANSITION”, The Brookings Institution, November 2014, shorturl.at/crtzU

109. “Country Reports on Terrorism 2020: Iran”, U.S Deprartment of State, https://www.state.gov/reports/country-reports-on-terrorism-2020/iran/

110. DANIEL BYMAN AND BILAL Y. SAAB, Op.Cit.,

111. المرجع السابق

112. "الأزمة في لبنان: إنكار كبير في ظل حالة كساد متعمَّد"، مؤسسة البنك الدولي، يناير 2022، shorturl.at/hNQZ6

113. MARC R. DeVORE and ARMIN B. STAHLI,“Explaining Hezbollah’s Effectiveness: Internal and External Determinants of the Rise of Violent Non-State Actors”, Terrorism and Political Violence, 0:1–27, 2014, Routledge Taylor &Francis Group, UK, shorturl.at/adrY4

114. Sarah Cohler,“Hezbollah: Analysis of Violence”, American Diplomacy Web, University of North Carolina, March 2011, shorturl.at/bgzGW

115. مروة حامد البدري، "العلاقة بين إيران وسورية وحزب الله وآثارها في الدولة اللبنانية"، مجلة سياسات عربية، العدد 26، نوفمبر 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، shorturl.at/eprY9

116. Emile Hokayem, “Iran and Lebanon”, Iran Primer, United States Institute of Peace, 2010, updated August 2015, shorturl.at/ntFHS

117. Yaya j. Fanusie, Alex Entz,، مرجع سابق

118. حنين غدار، "حزب الله ينشئ أنظمة مالية وأنظمة رعاية اجتماعية موازية لإدارة الأزمة الحالية"، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ديسمبر 2020، shorturl.at/mHJN6

119. Lina Khatib, “How Hezbollah holds sway over the Lebanese state”,Chatham House, June 2021, shorturl.at/hq028

120. "ATTACKING HEZBOLLAH'S FINANCIAL NETWORK: POLICY OPTIONS", House Hearing Committee on foreign Affairs House of Representatives, US Congress, June 2017, shorturl.at/htDH5

121. Matthew Levitt، مرجع سابق

122. المرجع السابق

123. Lina Khatib، مرجع سابق

124. Ashley Lane,"Iran's Islamist Proxies in the Middle East", Wilson Center, https://www.wilsoncenter.org/article/irans-islamist-proxies

125. "السيد نصر الله محذرًا حزب القوات: لدينا 100 ألف مقاتل لندافع عن بلدنا"، وكالة نور نيوز الإيرانية، 18 أكتوبر 2021، shorturl.at/cvCFX

126. Kali Robinson, …….

127. "Explainer: How Hezbollah widens Iran's Middle East reach", Reuters, October 15, 2021, shorturl.at/HOV08

128. Shaan Shaikh and Ian Williams, "Missiles and Rockets of Hezbollah," Missile Threat, Center for Strategic and International Studies, June 26, 2018, last modified August 10, 2021, https://missilethreat.csis.org/country/hezbollahs-rocket-arsenal/.

129. Yiftah S. Shapir, "Hezbollah as an Army", INSS - The Institute for National Security Studies, January 2017, shorturl.at/myLM4

130. المرجع السابق

131. Tal Beeri, "UAV Models and Drones in Hezbollah's Service and Their "Public Appearances" in the Arena",The Alma Research and Education Center, July 2022, shorturl.at/ctwL7

132. House Hearing Committee on foreign Affairs House of Representatives,

133. Lina Khatib، مرجع سابق

134. المرجع السابق

135. "الوثيقة السياسية لحزب الله"، الجزيرة، 30 نوفمبر 2009، shorturl.at/hiO27

136. Nicholas Blanford, "Lebanon: The Shiite Dimension", Wilson Center, July 2022, shorturl.at/losSX

137. Lebanon political conflict turns violent", Reuters, May 7, 2008, shorturl.at/lpDFS"

138. "اتفاق الدوحة لإنهاء الأزمة اللبنانية"، موقع قناة الجزيرة، 28 ديسمبر 2014، shorturl.at/bHN56

139. محمد عبد الرازق، "ارتدادات إقليمية: حسابات اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل"، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، أكتوبر 2022، shorturl.at/efV18

140. Matthew Levitt, "Hezbollah's Regional Activities in Support of Iran's Proxy Networks", Middle East Institute, July 2021, shorturl.at/fBHO5

141. The Rand Corporation,

142. Sarah Cohler, ……..

143. Matthew Levitt, Hezbollah's Regional Activities,

144. "Terrorism Review", U.S CIA, December 21, 1987, shorturl.at/dKX56

145. Matthew Levitt,"Hezbollah's Regional Activities"،

146. Gina Bou Serhal."Iran's Proxy Network in Yemen: How the Houthis Capitalize on Hezbollah's Military & Operational Expertise", Trends Research& Advicory, March 2022, shorturl.at/chior

147. Kali Robinson، مرجع سابق

148. Center For Strategic&International Studies, "The Escalating Conflict with Hezbollah in Syria", June 2018, shorturl.at/afHV0

149. Danny Citrinowicz, "Hezbollah and Iran's Radicalization Efforts in Africa", European Eye on Radicalization, June 2021, shorturl.at/nH126

150. Toulu Alerele,"Iranian Revolutionary Apparatus and Hezbollah in West Africa", Hudson Institute, October 2021, https://www.hudson.org/node/44280

151. Ely Karmon, "Iran and its Proxy Hezbollah: Strategic Penetration in Latin America", realinstitutoelcano, April 2018, shorturl.at/qtX07

152. محمد عزان أبو راس، "قراءة لنشأة الحوثية وأهدافها ومستقبلها"، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2009، shorturl.at/oSUW4

153. أحمد عاطف، "عشر حقائق: الحوثيون.. ذراع إيراني يهدد الدولة اليمنية"، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، أكتوبر 2015، shorturl.at/CFPQ6

154. MICHAEL KNIGHTS, "The Houthi War Machine: From Guerrilla War to State Capture", combating terrorism center, United States Military Academy West Point, September 2018, shorturl.at/imzCU

155. THOMAS JUNEAU, "Iran's policy towards the Houthis in Yemen: a limited return on a modest investment", International Affairs Volume 92, Issue 6, Chatham House, November 2016, https://onlinelibrary.wiley.com/journal/14682346

156. Johnston, Trevor, Matthew Lane, Abigail Casey, Heather J. Williams, Ashley L. Rhoades, James Sladden, Nathan Vest, Jordan R. Reimer, and Ryan Haberman, "Could the Houthis Be the Next Hizballah? Iranian Proxy Development in Yemen and the Future of the Houthi Movement". Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2020. https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR2551.html.

157. MICHAEL KNIGHTS, "The Houthi War Machine،

158. أحمد ناجي، "اليمن: الهويات المتعددة لصعود الحوثيين"، مركز مالكوم كير-كارنيجي للشرق الأوسط، أبريل 2019، https://carnegie-mec.org/2019/04/02/ar-pub-78744

159. محمد عزان أبو راس، مرجع سابق

160. Bruce Riedel, "who are the Houthis, and why are we at war with them", Brookings Institution, December 2017,shorturl.at/dmUV5

161. Rand Corporation, Could the Houthis Be the Next Hizballah?,

162. أحمد ناجي، مرجع سابق

163. Rand Corporation, Could the Houthis Be the Next Hizballah?,

164. Rand Corporation, Could the Houthis Be the Next Hizballah?,

165. المرجع السابق

166. "Letter from the Panel of Experts established pursuant to Security Council resolution 1929 (2010) addressed to the President of the Security Council", 1 June 2015, shorturl.at/benY7

167. Gareth Porter, "How False Stories of Iran Arming the Houthis Were Used to Justify War in Yemen", Truthout, shorturl.at/fIKQ6

168. Center for Strategic and International Studies, "The Iranian and Houthi War against Saudi Arabia", December 2021, shorturl.at/cpV24

169. محمد منصور، "بصمات طهران باتت أوضح.. ما وراء هجمات الحوثيين الأخيرة على السعودية؟"، المرصد المصري، 8 مارس 2021، https://marsad.ecss.com./eg/52423

170. Rand Corporation, Could the Houthis Be the Next Hizballah?

171. Rand Corporation,Could the Houthis Be the Next Hizballah?

172. MICHAEL KNIGHTS, ADNAN AL-GABARNI, CASEY COOMBS, "The Houthi Jihad Council: Command and control in the other Hezbollah", combating terrorism center, United States Military Academy West Point, October 2022, shorturl.at/cQTZ1

173. The Foundation for Defense of Democracies, "A New Iran Deal Would Empower the Houthis", August 2022, shorturl.at/rCU36

174. "UN experts: Fuel from Iran is financing Yemen rebels' war", Associated Press, January 19 2019, shorturl.at/bCOS1

175. "كيف تنظرون إلى الدور الإيراني في المنطقة العربية"، بي بي سي عربي، 25 فبراير 2015، shorturl.at/ftuKT

176. Katherine Zimmerman, "Yemen's Houthis andthe Expansion of Iran'sAxis of Resistance", American Enterprise Institute for Public Policy Research, March 2022, shorturl.at/LMRX2

177. "Saudi Arabia has intercepted 526 drones, 346 ballistic missiles so far: Spokesperson", Al-Arabiya English, February 28, 2021, shorturl.at/tuxKT

178. "الهجوم على أرامكو في بقيق وخريص: واشنطن تنشر صورًا لضلوع إيران في الهجوم على منشآت نفط سعودية"، بي بي سي عربي، 16 سبتمبر 2019، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49715418

179. "البنتاجون: صواريخ أمريكية استهدفت منصات رادار في اليمن"، سكاي نيوز عربية، 13 أكتوبر 2016، shorturl.at/iwMW5

180. وكالة التقريب للأنباء،"الإمام الخميني وإعلان القدس"، 7 يونيو 2018، shorturl.at/gxJL9

181. سيد علي علوي، "علاقات إيران بفلسطين: الماضي والحاضر والمستقبل"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2021، shorturl.at/aBKT9

182. Yossi Mansharof, "The Relationship Between Iran and Palestinian Islamic Jihad",Jerusalem Institute for Strategy and Security, February 2020, shorturl.at/dABF9

183. فتحي عبد العزيز الشقاقي، "الخميني الحل الإسلامي والبديل"، دار المختار الإسلامي، مصر، ط 1،1979، ص 1، 49

184. Elie Rekhess, "THE TERRORIST CONNECTION - IRAN, THE ISLAMIC JIHAD AND HAMAS", lectureat the Moshe Dayan Center for Middle Eastern & African Studies at Tel Aviv University, April 1995, https://irp.fas.org/world/para/docs/950500.htm

185. سلوى فاضل، "لماذا تعاقب إيران حركة الجهاد الإسلامي؟"، موقع جنوبية، 3 أبريل 2016، shorturl.at/pxGTV

186. "علاقتنا مع إيران احترام متبادل: الهندي يحمل حماس مسؤولية أي انشقاق يحدث لحركة الجهاد في غزة"، موقع دنيا الوطن، 31 مايو 2015، shorturl.at/imp19

187. "إيران تخصص ميزانية ثابتة للجهاد الفلسطينية.. بعد عودة العلاقات"، صحيفة الشرق الأوسط، 25 مايو 2016، shorturl.at/depIV

188. Rachel Brandenburg, "Iran and The Palestinians", The Iran Primer, United States Institute of Peace, October 2010, https://iranprimer.usip.org/resource/iran-and-palestinians

189. "بيان لممثلي الفصائل الفلسطينية –ما عدا حركة فتح– المشاركة في المؤتمر الدولي لدعم الثورة الإسلامية للشعب الفلسطيني يعلنون فيه معارضتهم مؤتمر السلام"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 2، العدد 8، خريف 1991، ص 267، shorturl.at/afgRS

190. عيدو ليفي، "كيف تؤجج إيران إرهاب حماس"، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، يونيو 2021، shorturl.at/wyzDF

191. Daniel Levin, "Iran, Hamas & Palestinian Islamic Jihad", Wilson Center, May 2021, shorturl.at/egAKY

192. "خالد مشعل: حماس الابن الروحي للإمام الخميني (رض)"، وكالة مهر للأنباء، 22 فبراير 2006، shorturl.at/cdBCY

193. Tal Beeri, "The History of Relations Between Iran, Hezbollah, and Hamas",Alma Research and Education Center, April 2022, shorturl.at/iVW03

194. فاطمة الصمدي، "حماس والجهاد تعيدان توصيف العلاقة مع إيران (قراءة تحليلية)"، مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر 2015، https://studies.aljazeera.net/en/node/3949

195. "الجهاد الإسلامي: مقاومتنا ضد المشروع الصهيوني وليست مرتبطة بأهداف أخرى"، موقع حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، سبتمبر 2021، https://jehad.ps/post/1891

196. "الجهاد الإسلامي ترد على طهران: مقاومتنا ضد الاحتلال فقط"، صحيفة الشرق الأوسط، 30 سبتمبر 2021، shorturl.at/twGNS

197. Yossi Mansharof,

198. Fadi Shafei,"what is Harakat al-Sabireen and why is Hamas trying to block their expansion", Al-Monitor, March 182016, shorturl.at/djstz

199. هدى بارود، "حركة حماس في غزة تحظر حركة الصابرين وتصادر أسلحتها"، المونيتور، 21 مارس 2019، shorturl.at/adrDZ

200. عيدو ليفي، مرجع سابق

201. Elior Levy, "Iran's $100 million aid to Hamas and Islamic Jihad", Yedioth Ahronoth, March 2018, https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5321985,00.html

202. "قبيل مغادرته طهران متوجهًا إلى الخرطوم.. هنية: 250 مليون دولار من إيران إلى الشعب الفلسطيني وإقرار مساعدات إغائية عدة"، المركز الفلسطيني للإعلام، 12 ديسمبر 2006، shorturl.at/bJLO2

203. "Islamic Jihad's coffers run dry", Al-Monitor, June 2 2015, shorturl.at/dsD57"

204. Washington Institute for Near East Policy, "Hamas's Lessons from Lebanon", May 2000, https://www.washingtoninstitute.org/pdf/view/9692/en

205. Matthew Levitt, "Palestinian Islamic Jihad: Getting By with a Little Help from Its Friends", Washington Institute for Near East Policy, September 2002, shorturl.at/aQT49

206. "Palestinian group Hamas admits that its fighters are trained in Iran", The Times, March 9 2008, shorturl.at/fgJLU

207. Ali Hashem, "Did Iran train Gaza rocket makers?", Al-Monitor, July 2014, shorturl.at/qEFHI

208. "Victoria's Secret: The inside story of an arms-laden ship", The Jerusalem Post, March 18 2011, shorturl.at/fEHW9

209. "Why U.S-Israel Ties Just got warmer",CNN, November 2012, shorturl.at/adBEM

210. "قائد «الجهاد» في فلسطين: أسلحة المقاومة في غزة إيرانية أو تمويلها إيراني"، صحيفة الشرق الأوسط، 21 نوفمبر 2012، shorturl.at/ivzEU

211. "With little help from Iran, Hamas fights Israel with homemade rockets", Al-Monitor, July 2014, shorturl.at/giIJ8

212. "الجيش الإسرائيلي يعترض سفينة تحمل أسلحة إيرانية متجهة إلى غزة"، فرنسا 24، 5 مارس 2014، shorturl.at/kRY29

213. صلاح وهبة – محمد عبد الرازق، "الحرب على غزة 2021.. الملامح والنتائج المتوقعة بعد وقف إطلاق النار"، المرصد المصري، مايو 2021، https://marsad.ecss.com./eg/56034

214. "حماس: كنا على تواصل وتنسيق عالٍ مع الحرس الثوري"، العربية، 27 مايو 2021، shorturl.at/IOXYZ

215. "Iran Funded Hamas Missiles With $70 Million, Haniyeh Says", Iran international, March 2022, https://www.iranintl.com/en/202201038619

216. Daniel Levin, ……

217. Tal Beeri, The History of Relations Between Iran, Hezbollah, and Hamas,

218. Sima Shine and Anna Catran, "Iran's Policy on the Gaza Strip",the institute for national security studies, January 2018, shorturl.at/IPX04

219. محمد حسين أبو حديد، "ماذا تستفيد إيران من دعمها لحماس؟"، الجزيرة، يناير 2020، shorturl.at/mDZ04

# الخاتمة:

عالجت فصول الكتاب الأبعاد الهيكلية للسياسة الإيرانية على المستوى الداخلي والخارجي، من خلال تحليل كل من هذه الأبعاد. وبرزت من خلال هذه الفصول العديد من النتائج التي يمكن أن تقدم صورة واضحة لإيران، وفيما يلي يمكن استعراض أهم هذه النتائج:

أولًا: تحمل إيران مقومات الدولة العميقة، ولديها من المقومات الجغرافية والتاريخية ما يجعلها صاحبة مشروع إقليمي يمتد في المنطقة العربية. وعلى الرغم من هذا، فإن الجغرافيا البشرية والاقتصادية لإيران تواجه العديد من التحديات التي تحد من تنامي الفرص التي توفرها الجغرافيا الطبيعية لإيران.

ثانيًا: تتسم الجغرافيا السياسية لإيران بالتنوع، لما توفره من ارتباط طبيعي بدول جوارها ومن الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، بينما التوظيف الجيوبوليتيكي لهذه الجغرافيا يظل أقل ديناميكية من الإمكانيات الحقيقية لإيران، نتيجة لعلاقاتها في محيطها الإقليمي من جهة، وعلاقتها بالولايات المتحدة من جهة أخرى. وربما إذا اتبعت إيران سياسات أكثر مرونة وانفتاحًا مع جوارها المباشر، تزيد فرص توظيفها لهذه المقومات الجغرافية.

ثالثًا: لا يمثل المذهب الشيعي الأساس الأيديولوجي الذي يقوم عليه النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، بقدر ما تمثل نظرية خاصة من داخل هذا المذهب الركيزة التي يقوم عليها النظام؛ بمعنى أن شيعية الدولة وأغلب أطياف المجتمع، لا ترتبط بالنظام السياسي في حد ذاته، لكن نظرية "ولاية الفقيه" هي التي تقوم بهذا المقام، وتعمل عملها بالكامل في مضمار اتكاء النظام السياسي على قوامها.

رابعًا: إن دراسة السياسة الخارجية الإيرانية تؤكد أن النظام يستخدم الدين والمذهب أو ينحيهما لصالح الأمور البراجماتية لتحقيق مصالحه السياسية، أو يعمل على تحويل الأطراف التابعة له إلى مذهبه الاثني عشري حتى لو كانت من داخل المكون الشيعي. وأثبتت كل الوقائع أن النظام الإيراني يتنقل بين تلك الأدوات الدينية البراجماتية، على حسب الطرف الآخر من معادلة العلاقات.

خامسًا: اعتاد نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، منذ تأسيسه في عام 1979، على مواجهة أزمات داخلية وخارجية مستمرة. واعتمد على الجمع بين الأيديولوجية والبراجماتية، والذي فرضه مزجه بين المتغيرين الجمهوري والثيوقراطي في آن واحد، على نحو أضفى عليه نوعًا من التفرد، وكان له دور أساسي في تمكينه من تجاوز معظم تلك الأزمات، بأقل قدر من الخسائر.

سادسًا: يواجه النظام الإيراني في المرحلة الحالية تحديًا كبيرًا نتيجة العديد من العوامل، لكن أبرزها تراجع قدرته على الجمع المرن بين الاعتبارين الأيديولوجي والنفعي، وهي القدرة التي وفرت له خيارات أوسع، ومنحته إمكانية أكبر على الحركة والمناورة، سواء فيما يتعلق بإدارة توازنات القوى في الداخل، أو فيما يتصل بتحديد اتجاهات العلاقات مع الخارج، لا سيما القوى الإقليمية الرئيسية والدولية المعنية بقضايا المنطقة.

سابعًا: يعتبر الحرس الثوري الإيراني الضامن لبقاء النظام السياسي واستمرار نفوذه داخليًا وخارجيًا، ويواجه الحرس الثوري العديد من التحديات في الوقت الراهن، كجزء من الأزمات التي يواجهها النظام. ومع ذلك، فلا تعني الأزمات الخانقة والمعقدة التي يمر بها النظام الإيراني الآن أن نهايته وشيكة، أو أن الحرس الثوري الإيراني سينهار؛ فلا يزال النظام يتمتع بأساس قوي يضمن استدامته. ومع ذلك، يبدو أن النظام بحاجة الآن إلى مراجعة أولوياته والتركيز على حماية الثورة بدلًا من تصديرها. لكن هذا لا يعني أن النظام الإيراني سوف يتخلى عن سعيه لتصدير الثورة، لأنه جزء لا يتجزأ من أيديولوجيته، لكنه يعني أنه سيعيد التركيز بشكل أكبر على إعادة البناء. وفي هذا السياق، سيستمر الحرس الثوري الإيراني في لعب دور حيوي في مستقبل النظام الإيراني، لأنه من غير المرجح أن يخرج من دائرة الضوء، ويمنح مزيدًا من الوقت للمواقف الأكثر جاذبية للغرب، مثل السماح بوجود حكومات إصلاحية مناهضة للوضع القائم في إيران.

ثامنًا: إن قوات الحرس الثوري الإيراني قد تمكنت خلال العقود الأخيرة، من تثبيت تموضعها في الداخل الإيراني ومحيط طهران الإقليمي، وكذا راكمت قدرات تسليحية وبشرية هائلة، كانت بالتبعية على حساب ما يتوفر للمؤسسة العسكرية النظامية من قدرات تقليدية أو غير تقليدية، وهو ما خلق فجوة ما زالت مستمرة حتى الآن، رغم تمكن النظام الحاكم من التغطية على الخلافات المتجذرة في صفوف القوة النظامية، والإيحاء بأنها على وفاق تام مع الحرس الثوري وقيادته.

تاسعًا: أخفق النموذج الاقتصادي الإيراني في الوفاء بوعوده التي قدمها للشعب عقب قيام الثورة الإسلامية؛ حيث انتقلت الدولة على مدار أربعين عامًا من اقتصاد سياسي قائم على الدولة بشكل واضح، إلى مجموعة مشوشة من السياسات غير المنسقة والمتناقضة في كثير من الأحيان، وذلك على الرغم من امتلاك الدولة مقومات اقتصادية مثل القوى العاملة والموارد الطبيعية الوفيرة، ولكنها غير مستغلة الاستغلال الأمثل.

عاشرًا: إن العديد من التطورات السياسية التي أحاطت بإيران في الشرق الأوسط، قد أتاح لها الفرصة للمشاركة بشكل فعال في السياسة الإقليمية "شرقًا"، مستخدمة في ذلك البنية الأيديولوجية للنظام الإسلامي، والتنوع العرقي والطائفي للبلاد، والموقع الجغرافي كأدوات لها. لكن لا تزال مسألة الإسلام الشيعي في دول منطقة الدراسة أحد العوائق أمام تغلغل إيران هناك، وتعمل على تعويض ذلك من خلال التقارب التجاري والعرقي والثقافي، والتشابك في قضايا الأمن الداخلي، بجانب اتباع نهج براجماتي تُنحي من خلاله الاختلافات الأيديولوجية لتعزيز التعاون الإقليمي، بالإضافة إلى تفعيل الواقعية في السياسة الخارجية، خاصةً فيما يتعلق بالصراع الأرميني الأذربيجاني؛ فقد عززت طهران بناء خط سكة حديد مع أذربيجان للتواصل مع روسيا، ومن ناحية أخرى بدأت في زيادة مشاريع التجارة والطاقة والاتصالات مع أرمينيا.

حادي عشر: تعتمد إيران على القوة الناعمة بشكل أساسي في إدارة سياستها الخارجية، وتكتسب القوة الناعمة الإيرانية أهمية خاصة؛ كون مصطلح "القوة الناعمة" نشأ في سياق ثقافي غربي، بينما توضح إيران كيف تُمارس الدول الثيوقراطية شكلًا من أشكال القوة الناعمة المُدارة من قبل الدولة، مع الحفاظ على نظام سياسي صارم محليًا.

ثاني عشر: تتميز القوة الناعمة الإيرانية بأنها تتفرد في ازدواجية هيكل السلطة السياسية الموزعة بين الرئيس الإيراني

الذي يكون معنيًا بتمثيل إيران خارجيًا، والمرشد الأعلى الذي يحتفظ بالسيطرة على بعض أدوات القوة الناعمة المهمة، مثل العمليات الإعلامية، والملحقيات الثقافية الخارجية، والتواصل الثقافي المرتبط بها.

ثالث عشر: إن دعم التطرف وجماعاته وحركاته المسلحة في الفضاء الشيعي والإسلامي، شكّل هدفًا استراتيجيًا عملت على تحقيقه الجمهورية الإسلامية في إيران، لتمتلك به أذرعًا وأدوات ضغط لها على معارضيها والمختلفين معها من الأنظمة السياسية الأخرى؛ فكل الأطروحات والشعارات التي نادى بها الخميني ودعمها نظام الثورة الإسلامية في إيران، جاءت في إطار تحقيق هذا المسعى الاستراتيجي الإيراني، الذي يمثّل في النهاية اللبنة الأساسية لتشكيل الإمبراطورية الشيعية العالمية، التي يقودها الولي الفقيه في إيران.

رابع عشر: إن نموذج إيران للقيادة عبر الوكلاء قد أسس لركائز استراتيجية يصبح من الصعب هدمها، وأهم هذه الركائز الاستراتيجية أن الفصائل التي تدعمها إيران ووكلاؤها قد أصبحوا فاعلين محليين في مجتمعاتهم، يمتلكون على الأقل الحدود الدنيا من المقومات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تجعل من الصعب تجاوزهم. هذا علاوة على أن هذه المحلية التي ينطلق منها هؤلاء الفاعلون، قد سمحت لهم بهامش من الاستقلالية عن التوجيه الإيراني وفقًا لما تقتضيه المصلحة الآنية أو التكتيكية، وبما لا يخل بالمستهدفات الاستراتيجية.

وأخيرًا، تقدم إيران حالة شديدة الخصوصية للدول الثيوقراطية التي أصبحت نادرة الوجود، وهي في هذا تتشابه نسبيًا مع إسرائيل؛ إذ إن كلًا منهما قامت على أساس ديني، وتوظف الدين في سياستها الداخلية بالأساس، بينما تغلب البراجماتية على سياستها الخارجية مع استدعاء "الدين" عند الضرورة. وربما اتجاه الدولتين لامتلاك القوة النووية، في محاولة لتعزيز قدرات الردع وتحقيق التفوق النوعي على الدول العربية المجاورة لكل منهما، يقدم وجهًا جديدًا للتشابه بينهما. وربما هذا التشابه في التوجهات، يؤدي بدرجة ما إلى تغليب التنافس والخصومة بينهما على التفاهم والتعاون.

إن استشراف السياسة الإيرانية تجاه المنطقة، يرتبط بالعديد من القضايا التي تبلورت بين ضفاف هذا الكتاب، يأتي في مقدمتها الاحتجاجات الداخلية في إيران، ومدى قدرة النظام على السيطرة عليها، وكيفية هذه السيطرة، خاصة مع الضغوط الخارجية التي تُمارَس على إيران في هذا الخصوص. وكذلك فإن مدى التقدم وربما توقف المفاوضات الدولية بشأن العودة لخطة العمل المشتركة، يعد إحدى القضايا المعلقة أيضًا، خاصة مع التقدم الذي تحققه إيران في تخصيب اليورانيوم، والذي قد يُوجِد واقعًا جديدًا لا يتناسب مع الاتفاق القديم. ثم تظهر علاقات إيران بكل من الصين وروسيا في هذه المرحلة، وما إذا كانت تمثل تكتلًا دوليًا مضادًا لمصالح الغرب بقيادته الأمريكية. بالإضافة إلى العلاقات بين إيران ودول الخليج، خاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين، وفرص إدارة مباحثات بينها لمناقشة القضايا الخلافية وتخفيف أجواء عدم الثقة.

إن إيران منخرطة في قضايا إقليم الشرق الأوسط، وطرف فاعل في قضاياه وفي تطوراته الراهنة والمستقبلية. وهو ما يفرض أهمية معرفة أدوات إيران والعوامل الهيكلية التي تؤثر في سياساتها، مع متابعة هذه السياسات عن كثب لإدراك تداعياتها، وكيفية التعامل الأمثل معها.

رقم الإيداع بدار الكتب:

2022/26825

الترقيم الدولي (USBN):

978-977-86231-7- 8

9 789778 623178

ecss.com.eg

/ecsstudies